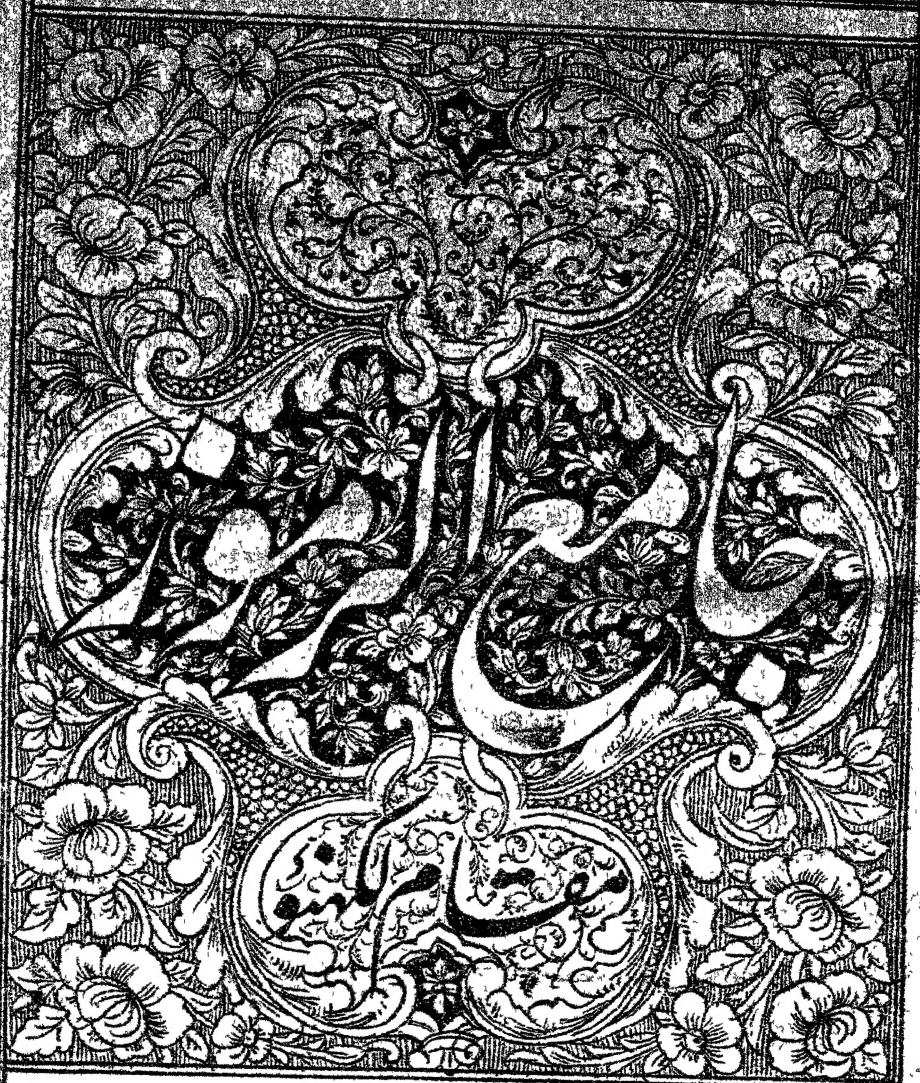


عوض شایع کما فی فضل خلافت زمان
بیرین شیخ بدین بن ولایت بن و



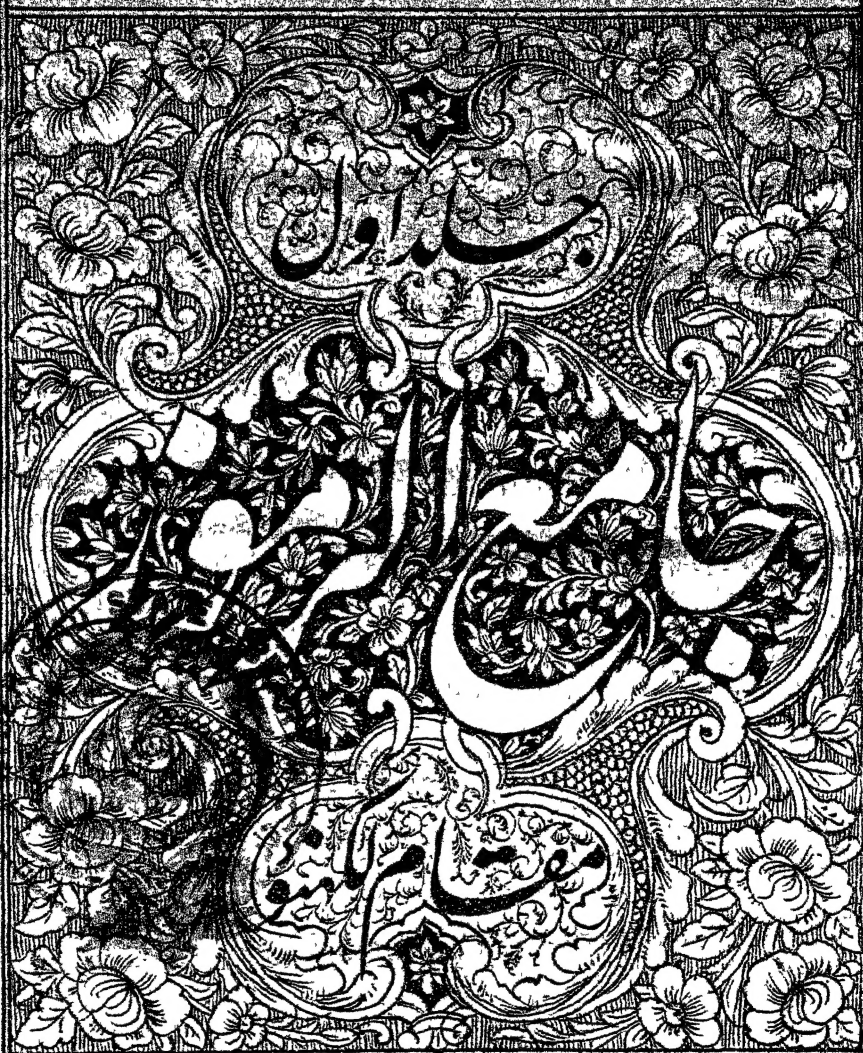
مطبع می مشهور کاشی طبع این
درین می مشهور کاشی طبع این

فهرس الكتاب الجامع الرموز

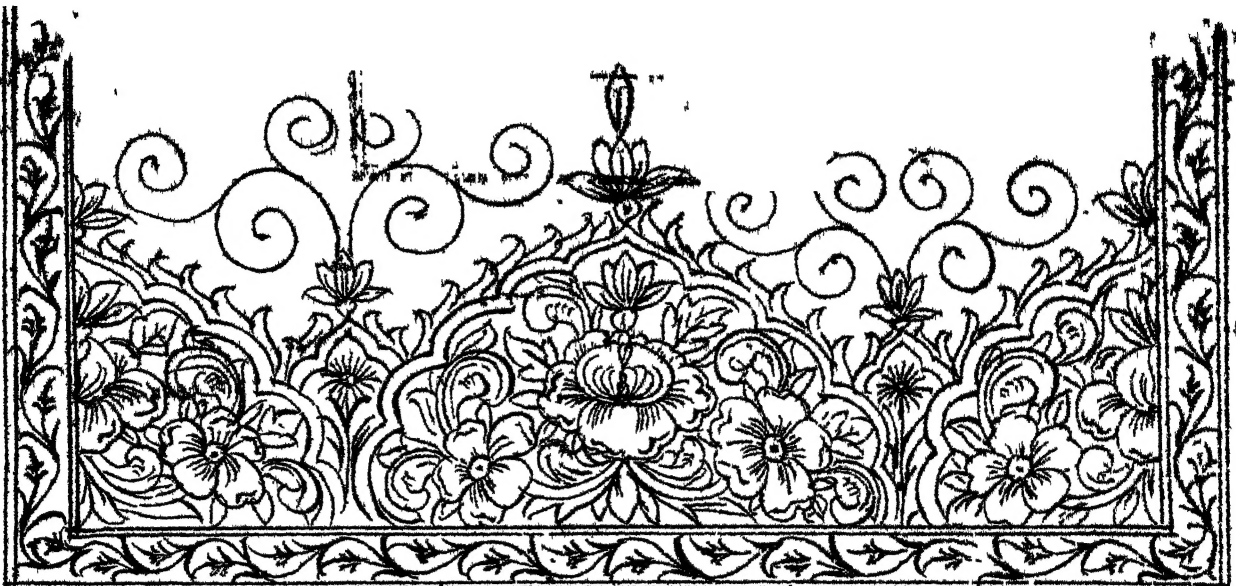
مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
الجلد الاول		فصل في صلوة النوافل	١٣٠	فصل في الرجعة	١٣٣
كتاب الطهارة	١٤	فصل في صلوة في الكعبة	١٣١	فصل في الايام	١٣٥
فصل في التيمم	٢٩	كتاب الزكاة	١٣٢	فصل في الخلع	١٣٤
فصل في المسح على الخفين	٣٣	فصل في العاشر	١٣٥	فصل في الطهارة	١٤٠
فصل في الحيض والنفس	٣٦	فصل في مصارف الزكاة	١٣٤	فصل في اللعان	١٤٣
فصل في الانجاس	٣٣	فصل في صدقة الفطر	١٥٠	فصل في العيش	١٥٥
كتاب الصلوة	٥٠	كتاب الصوم	١٥٣	فصل في العدة	١٥٤
فصل في الاذان	٥٣	فصل في موجب الفساد	١٥٦	فصل في الحضانة	١٦٣
فصل في شروط الصلوة	٥٨	فصل في الامتكات	١٦٣	فصل في النسب	١٦٣
فصل في سنة الصلوة	٦٢	كتاب الحج	١٦٦	فصل في النفقة	١٦٥
فصل في اعتراف	٦٤	فصل في العرق والتشيع	١٨١	كتاب الشقاق	١٦٣
فصل في الحديث في الصلوة	٨١	فصل في الجزايات	١٨٣	فصل في عتق البعض	١٦٤
فصل في سنة الصلوة وما يحرم فيها	٨٣	فصل في الاحصاء	١٨٩	فصل في الحلف بالحق	١٨٨
فصل في صلاة يوم النوافل	٩١	الجلد الثاني		فصل في التوبة والاستغفار	١٨١
فصل في صلاة النحر	٩٤	كتاب النكاح	٢	فصل في الولاء	١٦٢
فصل في ادراك الفرائض	٩٨	فصل في الولي والمغزو	٨	كتاب الوكالات	١٨٣
فصل في قضاء الفوائت	١٠٠	فصل في المهر	١٥	كتاب الايمان	١٨٤
فصل في سجود السهو	١٠١	فصل في نكاح القربى	٢٠	فصل في الحلف بالحق	١٩١
فصل في سجود التلاوة	١٠٦	مسائل القسم بين الزوجات	٢١٢	فصل في الحلف باليمين	١٩٨
فصل في صلوة المريض	١٠٨	كتاب الرضاع	٢٥	الجلد الثالث	
فصل في صلوة المسافر	١١٠	كتاب الطلاق	٢٦	كتاب البيع	٢٠
فصل في صلوة الجمعة	١١٢	فصل في تفويض الطلاق	٢٥	فصل في خيار الشرط	٢٩
فصل في العبدین	١١٩	فصل في شروط صحة التعلق	٣٨	فصل في خيار الرمي	٢٨
فصل في الجنائز	١٢٢	فصل في طلاق المريض	٣٨	فصل في خيار الرد	٢٥

مضمون	سفر	مضمون	سفر	مضمون	سفر
فصل في البيع المفسد	١٢	فصل في الكراهة بالبيع والمشتري	٩٢	فصل في دعوى النسب	٢٥
فصل في الوقف	٢١	فصل في الكسب بالخصومة	٩٨	كتاب الصلح	٢٩
فصل في الطلاق والرجعة	٢٢	كتاب الشركة	١٠٠	كتاب الحدود	٥١
فصل في الزنا	٢٣	كتاب المضاربة	١٠٥	فصل في حد القذف والشرب	٥٤
فصل في الجور بين مشتري عقول الخ	٢٦	كتاب المزارعة	١١٠	فصل فيمن اخذ بركة الخنزير	٥٨
فصل في السلم	٢٩	فصل في الساقاة	١١٢	كتاب السرقة	٦٣
مسائل شتى	٣٣	كتاب احياء الموات	١١٥	كتاب الجهاد	٤٠
فصل في الصرف	٣٧	فصل في الشرب	١١٤	فصل في المنعم والمنعم عليه	٤٢
كتاب النفقة	٣٥	كتاب الوقت	١٢٠	فصل في الاشهاد	٤٨
كتاب النفقة	٣١	كتاب الكراهية	١٢٥	كتاب الجنائيات	٨٤
كتاب البينة	٣٥	كتاب الاشربة	١٣٩	كتاب الدييات	٩٥
كتاب الاجارة	٥٠	كتاب الذبائح	١٣٣	فصل فيما يحدث في الطرق	١٠٠
فصل في الاجارة الفاسدة	٥٣	كتاب الاخعية	١٣٨	فصل في جنائية البيهية	١٠٣
فصل في الاجرة المشتركة	٥٨	كتاب الصيد	١٥٥	فصل في جنائية الرقيق والجنائيات عليه	١٠٥
فصل في فسخ الاجارة	٥٩	كتاب القسط واللقطة والابق	١٥٩	فصل في القسامة	١٠٦
كتاب العارية	٦٢	كتاب النقو	١٦٢	فصل في العاقلة	١١٠
كتاب الوديعة	٦٥	المجلد الرابع		كتاب الاكراه	١١٢
كتاب الغصب	٦٨	كتاب قضاء	٢	كتاب الحجر	١١٦
كتاب الرهن	٦٣	كتاب الشهادة	٣	فصل في الاذن	١١٨
فصل في عدم صحة رهن مفاع	٦٦	فصل في قبول الشهادة وعدمه	١٨	كتاب الوصايا	١٢٣
فصل في التصرف والنجاسة	٦٩	فصل في الرجوع عن الشهادة	٢٦	فصل في الوصية لافارق غيرهم	١٣١
كتاب المكفالة	٨٢	كتاب الاقرار	٢٤	فصل في الوصي وما يملكه	١٣٢
كتاب الحوالة	٨٩	كتاب الدعوى	٣٣	كتاب الخنثى	١٣٤
كتاب الوكالة	٩١	فصل في النجاسة	٣٠	مسائل شتى	١٣٥

عَنْ شَيْخِ كَامِلٍ مَكِّيٍّ وَفَضْلِ خَلِّيلٍ زَمَانٍ
بِهِ لَنْ يَكُونَ بَيْنَ لَنْ وَلَنْ يَكُونَ بَيْنَ



مِنْ طَبْعِ مَدِينَةِ مَكَّةَ شَوْطِ طَبْعِ مَدِينَةِ مَكَّةَ
دَرْجِ مَدِينَةِ مَكَّةَ شَوْطِ طَبْعِ مَدِينَةِ مَكَّةَ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام * وكرنا بتفهيم فروعه الى ان نقدر على الصباح
رياء : الجامع الصغير من الاعلام * والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار ومجمع العلوم وفضل الانبياء عليهم السلام *
وعلى آلهم وصحبههم خلد الله الاسلام وزبدة الاكرام * تحفة وائمة الى يوم القيام * اما بعد فلما كان نظم منشور الفوائد
من نفع الامهات * وجمع منشور النوازل من اهم المهمات * قام بذلك حلال المشكلات * ذو التبيين والتوضيح للمهمات
وقد ايد الميزان لتقويم الدعاوى والبيانات * صدر الشريعة والملة والدين والاسلام * احله الله من فضله دار المقام *
مؤلفا مختصرا وحيا لتفاريق الوقائع * جامع بالتصريح والاشارة لجميع المضمرات * قد شرحه غير واحد من العلماء والطلبة
وكشف عن حقائق المنطوقه جم غفير من الكاملين * الا ان اكثره قد غاب عن نظر الاكثرين * وفيه ما لا يحوم حوله احد من
المتبحرين * فان في كل كلمة منه كنز من جوابه المفرد * وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد * فاروت تبين كونه
من كل محكم ونعاص * وتحقيق لبه من كل حل ودحض * لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان *
ما يطول عرضه من البليات الصورية والمعنوية الراقعة للامان * الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا *
فجس في صدرى شئ منهم وان اغترلت كاني قلت لهم دعاه * ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا بخير منهم ومن حى
من المؤمنين * فاستجاب سألتي وجلنا محفوظين من لقوم الظالمين * ثم وقعت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف
من الاعوام * مع القفر من المعين والظهير من النجوى * والعوام * لكن قد طرحة فيما لا يصل اليه الا بالتقصيص * فان خوف
بجوسهم قد منعني عن ذلك فكيف يوجد التقصيص * ولهذا قد استعمل على جميع هذه الازان * وقا نصيبوا بخطر ما حان العذر *
الى ان اظلل علينا منصور رب العالمين * ناصر الاسلام والمسلمين * قانع اللامعنين لا فاعل * غاب سيد الاخبار *

مع السليمان الماتة المجتهد من الابواب في مخلص النجس من ايدي الاشرار في مخرج المغنمين من هجوم الكفار في رافع اعلام العلماء
 ضالحين في خافض ايات الجبال اطالحين في مادم اساس الكفر والاسواء في باني سباني الشرقية الغراء في نظام المشتتين من اهل
 الجحاة في شمس المتطمين من اهل اللغة والبدقة في فانه الجامع بين الفضيلتين في الحادى للريستين في العالم بالعلوم النجاة
 نغارس في مضمار الدافقة في المستنصر المستعان في السلطان بن السلطان في ابو الفارسي عبيد الله بهادر خان في الاوال مجتهدا
 في نشر الاسن والامان في وامناسن جميع الآفات والاخران فصرنا آمنين من الكلباء في نهم اشع في تبصير ذالك السواد
 ارجوان يكون بغيته تعالى شبيها في تحقيق اللغات تحليل التركيبات في مسهل في ميوكم واند تيك في منظره في كنوز مستخفونها يوم
 نغلم ويوم افاشكم في مضنا لصحائف من المتداولات مخلو نهاني مجوركم والكام في مورد في حبل اقوال علماء المتقدمين في التاج
 معرضا في عن اقوال غيرهم فانه الواجب للسطور في خزانه المتقين في ضمن عبارات موضحة اثبتت حدائق ذات بجة في اشارات
 موثقة اثبتت احكاما صاحب بجة في اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصطه الطابعين في وقيل منى جهدي في ديني فانه اكرم
 الاكرمين في اعلم ان المص قد افتحه باسمه في ويا في وفاقا لكتاب هو نسخ لكل كتاب في واقفا رسته من هو خير اذلى الالباب
 واقدر ابا نساخ والاصحاب في مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد الكريم في فقال سبحم الله الرحمن الرحيم في امي باسم
 مختص بذات يوصف بالكمال من الصفات منها الاحسان الكثير وراوة النجرات وفيه اشوار بان له تعالى اسماء منها مختص
 ومنها لا يختص به ومنها للذات ومنها للصفات فمن المختص للذات والصفة الجلالة والرحمن ومن غير المختص للذات المشير اليه في
 في الجلالة الرحيم ولطرف مستقر امي ابتداء او ابتداء بسم الله فموا ما حمله سمية لقول البصرية او ضليته كالكونية وهو المشهور الان
 انكر شري ونا بعية قدر والفعل موخر والسبين اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها وسكون واما مكسوة او
 مضبوطة فان سماها لكسر الهمزة فيه والكل من السمو على الاصح بمعنى الرفعة وفي العرف لفظين المعنى ولوم كبا واما ذكره للتعظيم
 للرفع اليمين فان فيه خلافا كما ياتي والله اسم للذات من حيث هي عند المجهر وقال بعضهم للذات والصفة معا وخلف انه عربي
 مشتق والخمار عند الفقهاء وبعض ائمة العربية انه عربي غير مشتق والصفقان من الرحمة امي رقة القلب تقضي الانعام لم يتقبل
 اولى الا في المعنى المجازي وهو المنعم الحقيقي وفيها مباعدة من حيث الامتلاء وفي الثانية من حيث التكرار فان بناه خلافا لمباعدة
 الفعل وفعل للفاعل وقيل الحق ان الاولى علم اتفاني كالجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا مجر دامن اللام الا اذا كان مضافا في بل
 والرحيم صفة ويجوز ان يكونا منوعين او منصوبين على المدح وكما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه بالتصريح مع رعاية براءة الاستئصال
 الحمد لغة التنا للتعظيم فاعل مختار وعرفنا ما يشعر بتعظيم منعم من الشكر واما العربي فصرف جميع التقوى لما خلق له كصرف النظر الى
 مصنوعاته واما آخر الحمد عليه لانه مشعر يستحقه تعالى له لاء انعام عليه فهو اذخل في الاخلاص والامام فنعبد امي حمده تعالى وجهه
 محببة ولا استغراق الجنس الا ان الاول اولى لما تقر في الاسول ان الحمد مقدم على الاستغراق هو بانه خير منه
 فله والحمد للاختصاص وقيل لللياقة امي لا يقيق ان له تعالى واما عدل عن النسبية ليدل على ان هذا المصنوع ثابت

وكان قد علمت بحسب علمه عليه السلام من هذا ان يعجز عن الكذب فيلجأ إلى ما مل من المنهج كما قال الحق تعالى ثم سجد
 كما قال الحق تعالى والذين يذبحون ذبائحهم لا يذبحونها لأني لا استأثر بها أنا ولا هم بل لوجه الله تعالى لعلهم يتقون
 اللهم فكيف صار مثل هذا الكلام كما ينبغي وليس من حصوله كما قال الحق تعالى لا يذبحونها لأني لا استأثر بها أنا ولا هم بل لوجه الله تعالى
 لا يستأثر به أنا ولا هم بل لوجه الله تعالى فلهذا علم ان الصلاة عليه كما لم يوجد بل لا ذكر الآل حيث بين لهم كيفية الصلاة عليه بقوله
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في شرف الساعات قال وعلى آله من علي بن أبي طالب إلى الحسين بن علي بن أبي طالب
 يقال كان على القائلين كافي الغزوات والاول من متاخرين في الاصل اسمهم جميع لذكور القرى القديمة من العزة المبدلة من
 المارة عند البصرين وعن الواو هذا الكون في الاصل هو الحق كافي صرف الفتح والاول ان يضاف الى الظاهر كما يشعر بان
 ولما قد يضاف الى المصنف كما قال ابن الكثير ثم خصهم بالذكر ثم في تفصيله بالادب في خطه على من سمعته فمثل هذا في حق علي صحته
 اي الذين منويع الصبر ولو لم يكن كما قال عاتق المحمدين انما اؤثر على ما ذهب اليه الاصوليون من ان شتر اطلاقه في شتره فاعطى كل واحد
 يجمع على فقال كما صرح بسبويه قبل بصاحب صاحب ارتضاء الرخشى والرضى فالقول باجمع صاحب بالسكون او اجمع او بالسر
 مخفف صاحب باننا من عدم تصحيح الكتاب نجوم الاقدار والاعتقاد اي كل واحد من الاحصاء مثل جميع النجوم في صلاته
 الاقدار والاعتقاد يعني كما ان يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم الطريق الحسي ليشيع فيه كذلك يصح ان يعلم بالحكام يتنبأ على كل واحد منهم ثم
 يصل بها فانجم الكوكب الطالع والاضافة الاستغراق المفيد لكمال المباعدة والاعتقاد الاثبات مثل فعل الغير كونه فعل الغير ويجوز ان يراه
 الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب السنة كما قال الامام السرخسي رح والاعتقاد وجدان ما يصل الى المطلوب فيصير الى طراوه
 رزق من عمر بن الخطاب رض على النبي صلى الله عليه وسلم صحابي كالنجوم باهيم اقتديتم بهتديتم ودلما ذهب الى الشافعي رح من ان قول الاصحاب
 ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد واما الى ان النجزة تقدم على الاثر وفي تقديمه على التماس
 تردو الى الكل اشار الامام انا عن سواد اصحابه فعل الراس العين واما انا عن الصحابة فماخذ مائة وترك اخرى واما انا عن الصحابة
 فهم رجال ونحن جال في التبعين اي بن الك كما قال الشيخ الجبزي في احوال الرجال القراء بل من اكابرهم كما في كشف الكشاف في
 سورة النور ولا يضره في جامع الاصول ان ذلك ما لا يثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه علم جاله من غيرهم فالرجوع الى انما هو
 عنه اولى من غيرهم وعلم ان المذهب ان لا تقلد الصحابة والتابعين الا بوجوه فان عيسى بن عمير من نزل من السماء حكمه بدمية في
 الفصول الستة وما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من فهاضت على البسلة والحركة والصلاة شرع في الديانة التي هي
 مشتقة على اسم المصنف وسبب التاليف وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال وبعد بالعلم والرفع مع التنوين وانفتح على
 خذ المضاف اليه وخصر بخطبة ما ياتي قالوا ولا استيناف والعطف الاشارة على مثله وعلى الخبر نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا
 الآيات وانظروا فسق بالامر المستفاد من المقام المحلل بقوله فان اعيد الفاء لتعجيل وان التحقيق كافي قولهم اعيد ربك فان ابعاد
 حق اي لان عبد الله فاللام للمعد وهو في الاصل صفة بمعنى الملوك ثم جعل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما اثره على غيره

الذي هو من اشرف مشاهد من كمال التذلل الذي المقصود واما قبل المذكور ان الى المشهور من انفس الكائنات
فقد يراد به ان يكون ما بين الاقسام من حيثها لا ينفصل عنها الا كمال الكمال في الرضى والانس والاعلم بغيره احد من الاشياء
الى التقرب الى الله لا غير ضرورة المقام بالقوى الذرية التي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التحصيل من ضيق النفس وقسوة
قوله تعالى فمن كبر استطاعت ويومئذ يا الله فقد استسكبت العروة الوثقى والذرية الوسيلة فان الضيقة كفى بمعنى الا لا بد من
تقرب بالشي من قربا وضيقا او غير ما فهم استعملوا يتوصل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاسقاط
معدم العبد فلا حاجة الى محبة المضاف اليه فلا قوى او كونه اساطعا على ان القوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال
يجوز ان يكون بمعنى القوى فقد عدل عن ذهب المحققين بالضرورة فانهم منوه قيا بالاجابة عن كلمة من اللام والاضافة بجواب الله
حطت بيان العبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه على المحل لا على المجرى ولا يخفى ما في ذكر العبد الكبير ثم العبد الصغير من الترتيب الى الكمال
وبقية صد الشريعة من محمود بن تاج الشريعة به من صد الشريعة ببيان محمد بن محمد الجبوري روح الله في حقهم فالجواب
الفرز على ان يكون مجازا ام سلا ويجوز تشبيه الشريعة بطائفي قدره فكميتة واثبات التاج والتحليل سعيه كسب من السيرة من السادة
خلات الشقاوة او تحما من السعد بمعنى العبد كافي الصالح ويجوز ضم السين والعين من السعد في الاسعاد كما في الديار غير وهو قد عدل في قوله
مسوقا وقيل ان كان بمعنى الاسعاد فمعه السعادة ولا غير يدلان على انهم خلقوا في هذه القصة فيسبوا المحققين بآياتها وآياتها والآيات
والمعنى في الآية بغيره من قوله تعالى انها ما تجوز في قياس المسحوقين ان شأنا الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره جده + اما
كبيرهم بمعنى الاجتهاد او تمها بمعنى الخط او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهاده في تأليف هذا الكتاب او خطه او شأنا
او ابوابه وسعدا او ذاصعاوة ومن اى او ام ذلك انما خص ابوالاب او ابواللام سيذكره واما اخر من الباقيات لانها اول مقام
مع انه يحل الابهام الا ان فيه ظهرا في مقام ضار المرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكثي والتحليل والجمع اما
بفتح العزة بمعنى صار ذائح وظفر بالمط او ضمها من نجت حاجته بمعنى قضيت جده + بالفتح او كسر فقول ذلك العبد
والجحد جرحان قد الف من التاليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التظيم قوة فان فيه يراد على مع النسبة الجنية فالج
نظم جدي ابوالام المسمى بالمحمود مولاي صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدى او اصرى في الامور الدينية او اكلى سبب تعليمه
اياى وفيه تلميح الى قول على رضانا عبد من علمنى حرانا ان شارباع وان شاء حق والى قول نفع احدنا امر السبع انا عبد من قرأت عليه
العالم من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الارب الرابى + قيل سراني الا انه قلما يوجد في كلامهم قيل منسوب الى
الربان كراين قيل الى الرب الذي هو انشاء الشئ حاله حال الى حاله تمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى قال لالت والنون في كافي الا
للبانعة مثل المشددة في الاحمرى وفي المعالم ان الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراشح في العلم والدين وقيل العالم
المعالم لا علم على هذا يكون وذكر العالم مع الرباني بلا حطة ما توارت انه قلما يفرق عنه في الذكر والعال عالم ما عود من الانبياء والكر
على اساسا في فتح كيش في صف جميعهم فان في القوتات ان كل عال من مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء

وكانت على يد المحققين في الكتب اى المانور والكان اى براد ثم ينظم كتب الاضافه لايه ويجعل ان يكون بيانها
والوقايه بالكثر الفتح انه حفظ الشئ عما يفهمه والروايه النقل وعرفنا ان نقل من مسئلة الفرعية عن الفقيه سيد كان من السلف
والخلف وقد يتحقق السلف او اقرب من الخلف فكل الوقايه الايدي بعد ان يجعل معنى القول او الفاعل على الاظهر علمه
لا بد على شال لما حفظ او لك زيدا وعمر ومثلا والباحث عليه من الضرورة ان لا يبعد في اللغه نقل المراكب الى الجفوس
فاحفظ فانه نافع في بيان جميع مسائل الهداية حال من العلم والمسائل بالهجرة الاصلية جميع المسائل الخفيفة وقد خفف
بالسؤال او السؤال وكان السوال وعرفا قضيه نظريه في الاغلب متوقف على تصورات الطرفا وى مباديها التصور
وعلى مقدمات يتألف منها مجتهدى مباديها التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه اما الاختار فيه فليس من سبله
في شئ والمراد من القضية الكلية التى تشتمل بالقوة على احكام تتعلق بموضوعات الهداية اسم كتاب معروف فى الاصل هو
الى الثانى بنفسه بالحرف نفى الكرايى يقال براه الطريق وله واليا اذا ذهب الى المقصد واصل الى راس الطريق واسلمه
ان الطريق فى ناحية كذا قال اولان لا يبعد ان بالحقيقة الا الله تعالى وهو اى الوقايه او كتاب الوقايه حال خرى
لم يثبت لانه صار بعد النقل كالمذكر كاصول الفقه كتاب لم تتحمل عين الزمان ثبانية اى لم يزل جميع الدهر ثابته
الكتاب يقال ما اكملت عيني بكى ما رأتك كما فى الاساس فالبار المتعدية وقيل معنى لم يزل او لم تفر عنه والبار
للاصاق او السببية وفيه انه عدول الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة والزمان يقع على جميع الدهر وبعضه كما فى النهاية وهو مجاز
مجاز عن الاله بلا حذف فانه متبدل ويجوز ان يشبه شخص فى بصره وكيفية واثبات عين تخيل والاكتمال ترشيح وعلى هذا
مجاز والاسناد فى الصوتين حقيقة والاولى ان يقال (بالثانى والمعانى) فانه ليس متعللا باعتبار اسما لا اضافته الى الال
ولا باعتبار التفسير لعدم سماع ثانى واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيدي فى وجازة الفاظه طرف الثانى
والوجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اى سقط لوله والمراد منه بحاصل المصدر يستقيم المعنى عند اعمالى انظر الى الثانى
وانما اثره على الاستجاز ليس الى ادخال عن التكلف كمال قدرة المتوكل واللفظ مصدر لفظ اللقمة من فيه ثم استعمل فى لفظ
المكلف بكيفية مخصوصة وانما صرح به لا فائدة الاستغراق فليس فيه مساواة ولا المناهضة ولا تطويل ولا حشو ثم اشار الى ثبوت
المعانى بلا اخلال فقال مع ضبط معانيه اى فى وقت مصاحبة فان مع الفتح طرف بلا خلاف وسكون لفظه طرف وجازة
وقيل حال من لا الفاظه فيه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوجازة والضبط يحفظ مع الجزم وغنى ان يكون
من المبني للمفعول لموافقة الوجازة والمعنى المقصد وعرفنا مادل عليه اللفظ ما فى الذهن عندنا وعند كثير من المحققين وعلم
ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس مشارك فيه ولذا اضاف الالفاظه والمعانى الى
ضميره ولم يطلق وجب الشبهة هو حقه ثم يقول ذلكا لبعدي لما وجدت اى اصبحت ولما طر زان عند الاكثر كسب من لم هو ان
عند بعض استعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى سبعة الاولى اميل الثانية قصصا هم كبر الهاء وفتح الجميع جمع همه كبر الهاء لوفته اى باق

[illegible]

كتاب الطهارة

في الأصل لا يكون لازم مركب حرك بالكم لا التماسا وباشع لنقل حركة الحركة اليه ويحذف الضم على الضم في غير موضع الضم
والله اعلم بالصواب من جنس هذا في كتاب الطهارة على الاطلاق منها وفصول على الاصناف والاعمال في الطهارة
كل من الاواب الفصول مكان الاخر وقد كفي في الحصول كما في هذا الكتاب لكل علم جنس الطهارة فيهم لما يطهر من الماء
مصدر طهارة الماء والفتح في حق التزوية من الماء كالماء في حكمه كالماء في حكمه كالماء في حكمه كالماء في حكمه
وما قبل من الاستغراق في حق الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاصناف مجازا ومعنى كتاب الطهارة
فان قلت الموضوع فصل المكلف فينبغي ان يكون بكتاب الطهارة فقلت مشا من هذا حذر واعلم ان العباد على الطهارة على ان لا
ان فيمن الطهارة الطهارة وكثيرا ما يترجم الاثر في التزوية والفتاوى في ان الطهارة لا يتوقف على الغيبة ثم يابوضو لانه اكثر
احدا ما يقال فرض في الوضوء ان الغرض من التزوية هو ما ثبت به دليل قطعي يديم تاركه او فاقه مطلقا لانه لا ان الغرض على
على ما يقطع الاحتمال صلاح الحكم ثبت بحكم الكتاب متواترة السنة ويسمى فرض قطعي ويقال له الواجب على قطع الاحتمال في شيء
عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنقص المشهور في الظن وهو ضربان ما هو لازم في عدم كونه كقدر المسح بسبب جهل
الظن وما هو دون الفرض فوق السنة كالفاحة يسمى بالواجب في قول الفرض حكم ثبت به دليل لا شبهة فيه وفيه لا يشتمل بعضا
من الظن ويدخل بعض من التدوين الجاهل على راي الا ترى ان قولنا تعالى وافعلوا الخير وكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض في
صحة التشتمل القطعي والظن بخلاف اشئ للفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد بالابدية الوضوء وهو في اللغة اسم من الوضوء فيهم
ماؤه وقد عده سيبويه من المصادر في الشريعة لطافة مخصوصة والام للاستغراق فيضم الوضوء الفرض الادب كالماء في النوم والغيبة
والنساء والشعر والفتنة وغيرها كما في قاضيان غسل الوجه في اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رخصة الى ان لو لم يوجبه
بالاسالة الماء لم يجز كالماء في سائر الاعضاء المفسوة ومن ابى يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلال وقال الفقهاء ابو جعفر
جاء في الصيغ لكن في الشارح ليشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطر عن التارك فقه
جازوا لا فلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا الواجب المطر مثلا مع الجريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاء لان قول
والاجزاء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعه على ما يأتي من التعليل والى انه لو ادعى من ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدرسومة
نافعة عن قبوله كما في الخزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحط والى
ان الوجه لو انجز بحيث لم يصيبه لم يجز كما في غيبة الفقهاء وهذا لان مفهوم المخالفة كمنعوا الموافقة معقبة في الرواية لا طوائف كما ذكر
في النكاح لكن في اجازة الزايدى انه غير معتبر وانما معتبرة الا انه اكثر في الاكل كما في حدود النهاية وجب ما دام حصل غسل على الوجه
وحقه العكس لا يثبت في الفرض عن افعال المكلفين لما مر منهم حذر واعلم ان الطهارة في غسل اليدين من الماء والضم وقا ان الغرض
انه يفتح مصدر غسل بالضم سم من الغسل والسيف ساكنة ويجوز ضمها والوجه من الواجبة كالبرج من السراج وهو لغة وشعر

ظاهر الرواية وعلى هذا ما صحح السيد كافي في المسح على اليد اليسرى البشارة أي بشرة الخافضين ظاهر على ما في ظاهر الرواية من
 جميع اجزاء المنيّة فان المفرد المعروف اذا وقع مضاعفا اليه كل فم لا يستحق اجزائه والمنيّة باليسرة شريعت على الذنن على ما في الحديث
 على الخلفات كافي في الاشارات بمسح على ياني الذنن غير على ما روي عن محمد بن ابي ابي الخضر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابو اليسر كافي في الصلوة المستوى والاول ادلى من حيث انما على الثاني مجازا واعلى على الخدين على ما روي عن النعمان المنيّة وهو ما بين
 الاقوال كافي في محيط علي الفتوى كافي في الظهير وفي حاشية البداية انه لا يفرغ غسلها ولا مسحها وكل ان يكون على مسح مع الكل كافي في
 مع قرب المحطوف عليه في الزاوية في صحيح عماد الدين على ظاهر ما روي عن ابي بصير عن ان مسحته وكلامه يشير الى ان البشارة تقتل اذا كانت مريّة
 والى ان لا غسل للبشرة ولذا لم يكتف بذكر العمية والى ان الشارب الحاجب ليلطال بلا ايصال الماء الى تحتها وفي اللآلئ يوصل الى
 ما تحجب الحاجب في الخزانة والى ان يغسل العاضمين على الاول في على الذنن على الثاني والى ان يغسل المسترسل من وقتة قالوا لا يغسل
 وسنة هي لغة العادة وشريعة مشتركة بين المحدثين واليهي صلحهم في كل قول وتقرير بين ما اوجب عليه النبي بلا امر وجوب هي نوماتي هدي
 ويقال لها السنة الموكدة كالاذان والاقامة والسنة المروية ولم يضمنه والاستشفاق على راي وكله الواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه
 يعاقبه تاركها ياتى سنن النواذ كاذ ان المنفرد والسلوك والافعال المروية في الصلوة ومن غابا وتاركها غير معاتب الاضافة لادنى لما لم
 فان الكل غير مختص بالمبدئية الصلوة العمرة كافي في المغرب بالتسمية اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم وفخار المشايخ بسم الله العظيم احمد على ذيل
 الا ان الاول افضل ان صح فيها فالحج والاعمال فيها كافي في الكشف وعن البري يتوهم عمل كافي في الزاوية وهو لا يوجب في ظاهر الرواية لكن صح
 ناذر كافي في الظهير واما الاستنجاء بالبسملة قبل وبعد فسيجي في آخر الكتاب والبدية لغسل يديه الى رصغته بضمير في السكوني صلح لكف
 الى الساعد والغاية داخله قياسا على المرافق واما اعيد البار للاشعار كمال المقارنة بينه وبين التسمية ثلاثا بالف كميّة من الغسلات او المرات
 للمستيقظ الفتح افاق وان شئت كرر الموقفة الحديث ولان هذا المصريح بعد الكناية لا يخلو عن شي وظاهر انه سنة في حق من ابتدئ من اليوم لا غير
 وسيميل ان يكون اتفاقا كافي في المستصفى لا يقتضي في الاصل فاقطع الانا الصغير فمما لا يوجب على عبدة ثلاثا ثم يكسح مع غل في الكبرية اليسرى بكف
 والا استعمال لما كافي في الظهير لكن في نسخة لم يستعمل في حال كسب يده للاعتراف ولو كانت اليد نجسة امر غير بالضب ان لم يوجد غيرت بالتد
 وغسل اليد وان لم يوجد فرح الماء بغيره ان لم يكن تم كافي في شرح الفاضل عبد الرحمن البناي وسنة السلوك اي الاستياك كافي في المقائس غير فواخذ
 والمراد امر السلوك طولا على ظاهر عرض السن الامير على ثم غسل ثم الايدي لغيرك ثم على وجه اللسان بعد ما يجعل بهلم اليمين وخضر تحت السلوك
 والبواقي فوقه ولا يقبض القبضة عليه فان يورث البوسيد واليستاكل بطري السلوك ولا يوصل يورث الحصى اذا استيك فليس في الافاضة طائفة
 ولا يوضع عوضا بل يذهب الاخطار بخون موضع سلوك صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب اسوكه احبا خلف اذا نعم كما قال
 الترمذي وكان يضع في طي علمته ولم يخف بالوضوء كما قيل بل سنة طاهرة على ماني ظاهر الرواية كافي في صلوة المستوى لكن في مشاع
 انه يستحب هو الاصح كافي في الاختيار وفي حاشية البداية انه يستحب في جميع الاوقات وتياكدا استجوابا عند قصد الوضوء فيسجد ويستحب عند كل
 صلوة كما عند غيره ويؤيده ماني الصحيحين قال صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسلوك عند كل صلوة وقد هم من غير طاعة

القول المزمع في الصلاة على القبلة العالي وحده واريهنا قصد جواز الصلاة على العالي والاشارة الى جواز الاعتناء بالوضوء في كل
 في الامارات انما لم يخرج يد في المحيط قال للكرخي انما المزمع في هذا خطأ واداسه وقال كثر المتقدمين ان الاشياء من هذا الوضوء وحل قبل الصلاة
 كحان في الجهد فلا يبين عندنا قبل غسل الوضوء عند الثاني سج واما اخرت لرواية الثنا سب في خزائن الفتوة في هذا القول في هذا القول
 وغير انما كالسنة بعد الاستسجاء والترتيب اي غسل كل من ثمة الاعتناء في زمان ليس فيه اليد الى ذلك المزمع ثم العلم بالالف ثم بالوجه
 ثم اليد الى المرفق ثم بالاشارة الاذن ثم بالرجل كحان في المحيط والاولا بالكرخي الثانية وثمة ما سب في فعل الفعل حيث لا يجب الفعل الاول عند
 اعتدال اليد فلو جفف الوجه واليد الممدد قبل غسل الرجل لم يترك لولا الخلاف ما في الخفة والاختيار والمصنفى من ان لا يستعمل في الفعل
 بغيره باقاه على هذا الوجه لوجوه لزم من المشايخ كحان في الزايدى واستجبه مصدر فيكون موافقا لما قبله فيجعل ان يكون صفة والاختيار
 كالندب التطوع وانظر فعل البني معمرة وتركه اخرى فيكون في السن والاشارة الى المزمع واما في الاختيار المشايخ اياه على الجرح ورواية اليه
 وكونه غير واجب زيادة على غيره كل في مقدرة المحدثى وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجرم او بغيره فيشمل الوجه من السنة وان ثبت على كونه
 غير المزمع فيشمل الاخرين فقط التمسك من في الاصل ضد جاب اليه كحان في المطرزي والمراد هنا غسل اليد اليمنى او الاوكله الرجل اما المزمع الاذن
 فديان انما خص العام في لبس الثوب الخف ودخول المسجد والسوكة والاحتفال بتقليم الاظفار وقص الشارب مشط الشعر وتقف الابطال وطاق الراس
 واخرج من بخار الاكل الشراب غير بما ذكر في كتب صحابنا متفرقا مسح الرقبة والعمق بطاهر كحان في نظم المبتلى لما اجد يد كحان في المنيعة
 وليس في الصلاة وايه عن المتقدمين فقال بعض المشايخ انه ادب بوضع كحان في الخلاصة وعند الاكثريين سنة كحان في المحيط ليس بسنة ولا اذ
 كحان في قاضخان وفي الاكتفاء شعرا بان مسح الحلقوم ليس بواجب في النهاية انه بدعة ولا فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينافيه فقال
 وناقضه اي مخرج الوضوء عما هو المطلوب وان كان الصلاة كحان في الجسم ما خرج اي يخرج بنفسه بالاخراج من حيث هو خارج فلا حاجة
 الى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر من احد السبلين اي القبلة الذي يربو كان مقاد او غير مقاد كالدوق
 والرجح الخارجين منها وفي غير المقاد اختلاف المشايخ كذا قال في المصنف بالتفصيل ان الخارج انما هو القبلة بالاول فهو مقاد وكذا
 او غير مقاد وعينا او يحاونا او جادا واما الثاني فالمقاد منه حدث بالاجماع واما غير المقاد فليس كحان في عند العامة وعن محمد بن احمد واليه
 ذهب بعض المشايخ كحان في الزايدى وعليه الفتوى كحان في القابية فلا تسائل في التيميم كما قيل كحان في ان وقطرت اقليد منها ثم عاد لم ينقص في
 بخلاف ما هو احتقن كحان في قاضخان في شعرا بان اذا اظهر من البول والغائط على راس السبيلين فتعوض بل خلاف فاد خارج او ما يخرج
 او بالاخراج من غير اي غير ذلك السبلين فاجرى الجري كحان في اهم الاشارة ان كان الخارج من غير تحسبا بالفتح عند الفقيه صلواته
 وعند الفتوى مصدر نجس فهو نجس كحان في كثير مما اذا قوله شئ نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كحان في الكسان والاساس عن محمد بن احمد في
 من الجائز لم ينقص كحان في الجري شئ سالن كحان في النجس لان النجس كحان في الجري كحان في الجري كحان في الجري كحان في الجري كحان في الجري
 الى ما يطهر من الطهارة المطهرى موضع ينظف في الوضوء والفصل في حتر زقوب نجسا عنج الدم واللبس العرق وينبغي ان يستغنى منه عن
 فانه نجس فيكون ناقضا على اياي ولعله سال عماله تبادر عن فوه كذا النشف الدم ثم خرج نشف ثانيا ثم وثم ويبدو حال

قوله لا يسيل في غلب الطين او غلب شيا او غلب سائر اعضاء من غير ان ياتي الدم على سائر اعضاءه فخرج
 الدم الى خارج من غير ان يخرج من شرايينه فلهذا الدم هو الدم الكبري من راس كجرح بلا سيلان فان شيا من غير ان ينقص من راسه
 في المحيط اذا انما يخرج من الاخرى كان ناقصا كما في الكلاله الكلى وهو صحيح في الرواية واشبه بالصلوب كما في بحر المحيط
 واما قيل في الكلام اشارة الى انه لو خرج لم ينقص فلهذا لازم منه ان لو خرج الزنج او القاطط او غيره مما سبب سيلان
 كان غير ناقص لقوله الى المحيط عما اذا غرز شئ في جانب العين فسال من الى جانبك خرا وتزل الدم الى الانف فشد
 بالان من حتى لا ينزل منه او لو دم راس كجرح قطره بفتح او نحوه ولم يتجاوز اليوم فانه لا ينقص من الجسم ان ما بالنفطة
 غير ناقص قال المحلواني في قوله سل من به جرب وجدرى او مجل كذا في الزايدى ولو شد بالباطن فاقبل فان نفاذ السيل الى الخارج
 نقص كما في شرح الطحاوى وكذا لو خرج من منابت الانسان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينقص على انما
 دم كثير مثلا من دم او مما سلب من الانف او من العين فانه ناقص لو لم يسيل الى المحيط لعدم تحقق الاستعداد بالنسبة الى ما
 على ما يتعلق به الجار بقوله سال كما قلنا لا بقوله خرج من منابت السيلان مع ولا ستر ارك قوله سال فحق عبارة ناقصة خرج النجم
 لما كان بعض انواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خصنا لذكر فقال وناقضه القمى كاشى وزنا مصدر قاء ما كل
 يعنى اذا اتاه واما مقول بل وان كان معر فباللام فان اعماله يجوز عند التحليل وسبويه كما ذكر الرضى وجعله حالا من القى
 بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم ويسيل الى المجاز والكلف في ما لم يحال بلا ضرورة رقيقا
 اى سالا ان احمر به البراق لعاب الغم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلا من الراس وصاعدا من المعدة ملا الغم ولا وهذا
 عنده واما عند محمد ربح فان كان صاعدا ملا الغم ينقص الا فلا وقول ابى يوسف ربح مضطرب كما في المحيط لا اى غير ناقص بل القى
 ان صفرا البراق به بان غلب على الدم واما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله شارحا بان لو تساوى ناقض كمال الجسم ولم ينقص في قاء
 الاصل كما في ما غلبه البداية والاول هو الاستحسان وقال لم يدانى انى امره باعادة الوضوء احتياطا وهو باق على الوضوء الاول
 كما في المحيط وناقضه القمى غيره اى غير الدم الرقيق سواء كان مارا وطعانا او داما منجرا او سودا محترقا ان ملا غيره القمى بالضم
 عن الامساك وقيل عن الكلام وقيل من تغلبه الغم كما في الزايدى وقيل ان لعلم الناظر ان في فيه شيا وقيل بغرض الى راي صاحب
 والاول هو الصحيح هذا اذا قدره فان قاهره الرالم يذكر في ظاهر الرواية وفي النوادر انه يجمع محمد ربح ان تحت الغشيان وابو يوسف
 المجامع ابو على بن قاق مطلقا كما في المحيط الاول اصح كما في المضيت وعن الحسن ان تناول طعانا او داما ثم قار من بعة لم ينقص لانه
 طاهر كما في الزايدى وفي المنيته اذا قار دودة كبيرة لم ينقص الا اى غير ناقض القمى بل طعانا او داما فمضى مع انه علم من قوله نجسانه غير
 ناقض اصلا سواء كان صاعدا ونازلا ملا الغم او لانه ناقض عند ابى يوسف ج واليه ضرب الطحاوى حتى قال يكره ان يؤخذ
 البجاة بغير التوب فيصلى معه ومنهم من يهبط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على الصاعد ومنهم من اثبت في الصاعد وهو الصحيح
 كما في المحيط هذا اذا قار تحت فان قار تحت غشيان وطعانا او داما ملا الغم فاجبة للغائب لم يستويا اعتبر كل على حدة كما في الزايدى ثم لما دنا

فكان من جملة ما يحتاج من غير ما نحن بصدده من حكم الاول دون الثاني بنية فقال وبالمعنى من ذلك ما يحتاج من
 ناقض لثلاثة اشياء الى ان لا يحدث قد يطلق على الناقض ان كان في الاصل عند تمام الجملة المحكية لمعنى جرس الفتح
 ولم يستحسن الكسرة وان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه لا يتم منه ان لا يفتح لا شتر اعم من العام في الجملة في هذا الخبر
 ولا عن محمد بن مكي في الماويل هو الصحيح كمان في المضمرة والمرد باليس بحدوث اصلا بقية زيادة الباء فلا بد وانما يحتاج من
 وجهاب لا عند اطلاق انتفاء الانقضاء فخص بوقت خامس وناقض لوجه متشكك متجان في المقدم عن الارض لم لا الى ما لا يزل
 لستقط ذلك المتشكك وهذه الكيفية عند المحاموي وفي رواية عن ابى حنيفة ربح وعنه انه في الجمع ان لا ينقضه ان استقر مقصده على الارض
 والنوم استمر خارجا عن اصحابه لمدخ برطوبة الجوارح والصاع واليه والاكهار اعم من الاستناد والاعتماد بالنظر على شئ ومنه على ان
 الى فاجري مجراه ولم يغير المسيل والا لا ينقض مجرد المسيل الى ذلك الا لا ينقض نوم المتشكك على ذلك بل لا يغير ولا يغير في
 ان التضمين يتوقف على اجماع وفي الكلام اشارة الى ان فاس المتشكك غير ناقض فان فاس المضطجع كذلك على ما قال الحلواني
 وقال بوطي الدقاق وبوطي الرازي ان كان لا ينضم عامة ما يقال حمله كان ناقضا وان كان ليس هو عن حرف او حرفين فلا كما
 في الرازي والى ان نوم الواضع راسه على ركبته لم ينقض كما قال بعضهم الى ان لو نام قاعه فاستقط الا ان انبته قبل ان يصل
 الى الارض وعند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روى عن ابى حنيفة ربح وطية الفتوى كمان في الخلاصة والى ان نوم القاع الواضع البتة
 على عقبيه قد صار شبه المكب على الوجه وانما البدن على فخذ غير ناقض عند محمد بن لانه يشترط الاكهار على الغير خلافا لابي يوسف ربح
 في التيمم الى ان نوم القاع المتماثل لرائل المقعد غير ناقض كمان في ظاهر المذهب كذا نوم المستور كمان في الرازي والى ان نوم القائم
 والراكع والساجد صليبا غير ناقض كذا في المحيط والانقضاء من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم
 غير ناقض وناقضه الاستحاضة ضعف القوى لقلية الدار فيدخل في النشوي بغيرهم والسكون تعطيل القوى للحركة والاحساس لضعف القلب
 من الجوع او الوجع او غيره كذا السكرانة حاله حاجزة لنور العقل وحده عن بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو مضطرب
 صدر الشهد والصحيح ما نقل عن الامام الحلواني ان يدخل في بعض مشايخ كمان في المضطرب والجنون صاحب مسلوب العقل
 بنحلات الاعمار فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطربا كمان في الرواية
 فالاعتقار به عنهما اولى وقمقة بالغ سوار كان ياتظا وانا ما عاودا ناسيا منقسلا او غيره وقال بعض المشايخ انما الناس
 والناسي لم يغفل غير ناقض كذا في المحيط فلا يجب اليقظان لاخراج النائم والقمقة لضحك وهو ان يقول قد ذكره
 الجوهري وظاهره مشعر بالتراخي الا ان اكثرهم انما يكون مسموعا وغيره وهو ما يكون مسموعا فقط فليس هذا غير ناقض
 وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا في المحيط واثار الى ان التيسم وهو ان يبدر فيه اسانه بلا صوت
 غير ناقض الى انما من البصير غير ناقض كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر الباطنة لانه من الاحكام المشتركة في صلوات
 صفة اى قمقة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المهر او غيره ولو ركبا كما قالوا اما عنده ففي النافذة في المهر لم ينقض لانه

طاهر من البدن من المكسب الى الاطراف كما في المذهب القائلين بغيره واليه ايدى عن محمد بن يحيى في عدة المجلدات
 وسنة الن فليس يدريه الى الاربع ثلثا وفي جرد اي ثم في جرد ان فيفضل الماء بيد واليه على طهارة اليد حتى
 ينفذ الفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على اليد ايضا كما قال المصنف في وسيل عن كل موضع من بدنه الطهارة
 اي نجاسة حقيقية الكاشت والجملة اما موطوءة على الصلابة فيسبب لازلا بعد الفرج كما هو ظاهر الحديث وكما في اواخر
 فلا يسبب بل يفرض كما في الجمل الى واليه اشار القاضى في شرح اجماع حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء في غسل يدي ثم
 يغسل فرجه ثم يتوضأ على نحو ما قلنا وذكر الجمل الى ان الاربعة نجاسة فرض ثم ان يتوضأ اي ثم سائر اعمال الوضوء
 من استنابت واستنقذ الفرج كما مر في نوى الغسل ويسمى مسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية ووجه انه مسح كما في المحيط
 رمزا الى ان نية الغسل سنة كما في الجمل الى الاغسل رجليه الواقفين في استنقذ لاسياتي وفيه شارب لو لم يكن
 كما اذا كان على لوح او حجر يقدم الغسل قبل يقدم مطلقا والاول صح كما في الزاهدى وعلل فيه ان الاربع من
 في الماء المستعمل والكان الماء ليس مستعمل فلا حاجة الى غسل ثانيا ثم يفيض اي يصب الماء اي من الماء المعبود
 في اشبع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل عشرة درطالان للوضوء والاول صح والتقدير ليس لازم حتى جاز انقضاء
 والزيادة بلا ارطال كما في المضرب وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضجع على بدنه ثلثا
 فبعد المكسب لايمن ثلثا ثم بالاسرة ثم الراس وسائر الجسد كذلك قيل بالايمن ثم الراس ثم الايسر وقيل بالراس الاول صح
 كما في الزاهدى وعن ابى حنيفة ربح انه يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والراس وسائر الجسد نحو ارطال
 كما في شرح الطحاوى واعلم ان فضل بسل من عضوا الى العضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو
 اليه في كليهما كما في التحرارة ثم يغسل رجليه في مكان آخر ظاهر لاني المكان المستنقع بفتح اي المجتمع للماء المستعمل فيما ذكر
 اشعار به لو انفس في الماء الجارى جاز عن غسل لكنه ترك السنة فلو كنت فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لا كمال السنة
 كما في الزاهدى ويكفي لذات اي للمرأة ذات الشعر الصغيرة اي المنسوج فهي في الاصل فيعمل بمعنى مفعول والثناء
 للباقة او النقل الى الزواجب ان يبل صلبها اي بلغ الماء حول شعرها وعذانه لا يكفي كما في المحيط فيفضل طهارة المسترسل
 وهو الصحيح كما في الزاهدى والاول المختار كما في الخلاصة وفيه رخص الى انه لا يكفي لذى الصغيرة فتقضمها وقيل يكفي وفي البقالي
 الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتهما اذا انقضت كما في الزاهدى والى انه لا يكفي لذى اللحية لعدم الحرج كما في الذخيرة واعلم
 انه اذا غسل الراس تركه وقيل تمسح ولا تمنع نفسها عن وجها كما في المنيّة وموجبها بالكسرى شرطه وقيل سبب قال جمهور
 ان سبب راوة الصلوة الا ان الغسل مستحب عقيب الجناية والا فربما يفيض البدن فتنازلي باللائكة كما في الشفاء انزال مني
 اي خروجه من القبل كما في البيهقي وانما أثره على الخروج بتركابها صلى الله عليه وسلم محمد ربح في المبسو والمنى بكس النون مشددا
 وقد يسكن مخففا هو ما خلق منه جوارح كما في المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظر ان السجل لا يكون الا من اليمين فما في الصحاح

في الميزان فيكون دوره ثمانية واربعين ذراعا واصل اربعة واربعين فالاول اسوط كما في الكبري وقيل
ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الطبيعة وفي الاولين تحقق النقص من المربع داخل المربع في كل
ذراع واحد وانسلك في الذراع فشيء المحيط الاصح ذراع كل مكان واذان وفي قاضيان جميع ذراع المساحة وهي سبع
واصبع فانه في كل مرة كما في الواح في المربع السابعة كما في الكبري في الواح موضوعه في كل مرة كما في سائر المضرات وفي
الصحيح ذراع الكبري وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المتعار كما في الكبري فلو كان وجب المائتين في ثمان
درامات ثمان قبضات وثلث اصابع فكان عشرين في عشرة على هذا القول والاطلاق مشربا في الوصل في الارض ذراع
اولي الحوض طحلب وكان فيه قطع خشب او حديد يحرك به كريك الماء جاز في الوضوء كما في الزاهد لا يتجسس اى لا يكتشف
ارضه اى ارض الماء الذي يكون عشرين في عشرة والاضافة للماء بالعرفه اى برفع الماء بالقبض والوجه حذو عشرين في عشرة
قول بعض الشيوخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مضبوطة وقيل بابلغ الكعب وقيل ثبوت
قيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مفقوض الى الناظر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعلم من الحقيقي والعلمى في كل
فيه الم طول بلا عرض بحيث لو ضم اليه صا عشرين في عشرة فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا ابراهيم في ثمانه
في الاصح وروى ان الماء في البئر اذا كان بقدره الحوض الكبير الخمس كما في النية وهو على الاختار من التقديرين والعمق
الذي هو خمس اصابع تقريبا ثلثة آلاف وثلث مائة وثمان عشرين للماء الصافي ويسع ذلك في حديد كل ضلع منه طول واحد
وعما ذراعان وثلثة اربع ذراع ونصف اصبح تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبع لا يتجسس ولا يتغير عما عليه من الطهارة
ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرين في عشرة وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيان
والى جواره من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواره من الحوض الصغير اذا دخل
الماء من جانب خرج من جانب سواء كان اربع في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهد وكذا لو كان عينا هي سبع في سبع او
خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما في التبيين وغيره الا اذا عجز اى يكون مظهر في جميع الاوقات
الا وقت تغيير ذلك الجنس طعمه اى طعم ذلك الماء الذي كان جاريا او عشرين في عشرة والطعم لفتح الطائر يوديه ذوق الشئ من
حلاوة او مرارة او غيرهما او لونه او ريحه فانه نجس الا اذا خرج منه شئ بورد الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلثة اشا وقيل كل
بلا خروج وقال التبرجاني يفتي كما في الزاهد والاول صحيح تيسير المسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض من الماء الجاهل
كما في عامة السدوات كالحيط والخيزرة والخلصة وقاضيان وغيره فلو سد حيفة نيرة وجري الماء تحتها وفوقها لم ينجس الا اذا غلب
وعليه الفتوى كما في المضرات عن النصاب هذا لكن في الايضاح اختلاف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد
سبع انة عشرين في عشرة والصحيح عن ابي حنيفة رح انه موكول الى غلبته لظن فانها كاليقين في وجوب العمل به محمد رح رجع الى قوله عن ابي
رح ان لا يركب الجارى لانجس لا بالتغير وان لم يكن الماء المتحلا بالنجس جاريا ولا في حكمه نجس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه باطلا

الماء وسيل على الماء في الكلام ولا على أنه يخرج النجس ولو لم يخرج في الزايد في الوقت فيها علم سطح الجاهل وتعد راحة اليد
 بالرجل وكان غسل النجس في الزايد في وقت غسله في بيوتهم وأمن الزايد فادام فيها نجاسة في كل مدة يعلم أنه احتمال وصاحبه
 قبل مدة سنة اشترى الكافور اشعار بان النجس مطهر ليس كالماء والذو والشار واليد بما قبل يذاني من راحة اليد والشار والشار
 فلما كرم الشهيد وكوفي السبي قيل نخرج صانها قيل يطهر وونه وبه كذا كافي الزبدة وذكر الموت دليل على أنه يخرج سبيلهم نخرج كل
 أهما الا يخرج ما كان أو سبيلهم نخرج شئ كما إذا كان مضمورا أو وجاجة أو قارة أو سبيلهم استسما كافي في العيط وذا إذا لم يكن على
 النجس أو غيره نجاسة ولم يصل في الماء فان نجس بالنجاسة نجس بوصول النجس اليه سبيلهم كافي في النجس في المكروه عن أبي
 ربه الله نجس والوسط وقيل عشرون في الشكوك نزع الكل كافي الزايد وبه كذا كافي في النجس في المكروه عن أبي
 نجا كافي في الزبدة والقيية وعند الشيخين أنها نجس كالجاري كافي في النجاسة ويشك في الزايد وفيه عن محمد بن محمد بن عبد الله
 أما أبو يوسف على أنه كالجاري ويشك في المحيط إلا أنه روى عنه أنه قال كان براقيا ساكنة بالآباد إن السكن النجس يسد في الماء
 شلوا وغاية النجس إن قيل بحيث لا يتصل إلا أنه روى عنه أنه قال كان براقيا ساكنة بالآباد إن السكن النجس يسد في الماء
 نزع عشرون وقال شدد أنه طهر كافي الزايد وهو الصحيح كافي في النجاسة ولو نزع عشرون ثم غار ثم عاد لم يخرج الباقي ولو زاد قبل النجس
 قيل نزع كذا وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالي والتخارج لم يشترط كافي في الزبدة فلو نزع بعضه ثم أزداد في الغد قيل
 نزع كذا وقيل مقدار الباقي وهو الصحيح كافي في الخلاصة والآية كافي في النجس كل الماء بان ينج منها فقد رافها نزع أو في نزع قدره بقوله
 وقوى البصارة نزع الواد والباري بقول طين صاجي معروفة بمقدار الماء وهو قول نصير بن محمد وهو الأصح كافي في البصيرة
 وفي بعض النسخ ذي البصارة فيه يكفي رجل واحد كافي الزايد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الغرض إلى رأي البصيرة به وعنه
 ولو عن أبي يوسف رجع تخذ حنيفة بقدر ما فيلأ منها كافي الزايد وعن أبي حنيفة رجع بمسح عمق البير وعرضها بالاشبار ثم يرب
 العمق في العرض ثم نزع لكل شبر ولو أن كافي في الزبدة وعنه أتتاه ولو وعنه أتان وخمسون وعنه أتان أو ثمانية كافي في المحيط
 وعند محمد ثمانية وبه يفتي كافي في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النجس نجس واختلف إن النجس ما نزع لا غير أو
 الجميع إلا أنه يطهر نزع البعض كافي في التماسي وهو غليظة ثم خفت بقدر النجس كافي في المحيط فلو صب الذو الاول ما نزع عشرون
 في خمسة نزع منها عشرون والثاني تسعة عشر كافي في الخلاصة وقال الكرخي إن الذو الاخر كالاول
 كافي في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد بن خلفا لأبي يوسف رجع كافي في المحيط وفي
 موت نحو وجاجة في البثنة كالسور والفاخته بلا تغيير نزع أربعون ولو الطريق الايجاب وفي خزائن الفقه خمسة
 إلى اثنين بطريق الاستصحاب منه قوله تعالى ليجعلكم إلى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية إلى خمسين كافي في المحيط وعن
 أبي حنيفة رجع أربعون في البيت الكبير ون في الصغرى كافي في التماسي وقيل بحسب البير وعن أبي يوسف رجع
 في السور نزع كل الماء كافي في الزايد والدجاجة بالفتح والكسرة لثة والنا للوحدة فيطلق على الذكر أيضا وفي نحو

فصنعوا كصنعة وسام ابرص وامارة نصف ذلك اى عشران الى اثنين ومن الى يوسف رح كذا الحكم
 كل الاربع من الخمس اربعون وفي العشر كل كمانى الزابى وهذه الراتب الثالث لاسير الرواية ومن الى حنيفة رح الى ثلثي
 الحصة ومن الى حنيفة رح عشرة ومن الى حنيفة رح ثلثين كمانى الويط فالراتب خمس ولو اوسطا تميز اربعون كمانى
 والرواية لا تستعمل الا فى البلاد وقيل وذلك البير ومن الى حنيفة رح ولو ليس صاعدا كمانى المحيط وقيل است
 خمسة امانه وقيل سنون والدو النخز كالصبي الا اذا صب منه نصف الماد فصاعدا كمانى الزابى وقيل اشطرا من
 اتمان خمس قبل النخز واختلفوا ان التمس ناسخ لا غير او الجميع الا انه لا يظهر ناسخ البض كمانى التماسى وغيره اى غير
 الوسط فان الدلو ما يذكر ويثبت بحسب به اى يستبد ذلك الوسط ويجعل فى حاسبه فانقص منه وازا وكبير فان كان
 المدينة عندنا اشلا وسناك ولو عظيم لبح عشرين ولو اوسطا ثم ناسخ بمرة كان كمانى قال القدورى هو اوجب الى وقال
 والحسن مما اعد انه لم يجر كمانى المحيط فيتمس البير من وقت الوقوع اى وقوع المدينة فيها كمانى المشايخ و
 شرح الطحاوى ان علم او ظن ذلك الوقت باخلاف والا يعلم فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفع فمضى اى مدة تجسها
 يوم وليلة فومضى مخرج المدة وان استغنى فمضى اى مدة تجسها ثلثة ايام وليا لهما الثلثة وقالوا اى ابو يوسف
 ومحمد رح منذ اى اول تلك المدة زمان وجد وتبين هذا الوقوع سواء كان الواقع متفرا او لا والاطلاق مشير الى
 حكم ما عمن به غسل وحكم الوضوء والغسل سواء فى القولين ولقضى ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة وقوله فيما سواه
 قيد بالبير لان الثوب لم ينجس عندهم الا عند الوضوء وعنه ليا و صلوة يوم وليلة وعنه فى الطرى يوم وليلة وفى اليا لى ثلثة ايام
 والمدينة لانه لو وقع فيها حتى منذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان تنفع اعيد صلوة ثلثة ايام عند الشجين والافصلوة يوم وليلة
 عند ابى حنيفة رح ولم يعد شئ عند ابى يوسف رح الكل فى الزابى وسور الادحى ولو صغير او حائضا او كافرا وكذا سواء
 شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات ولمح شقبة لبسانه ولعابه فقد طهر كمانى الكبرى لكن فى المضمرات لو طال شارب لم يطهر
 ولين شرب بعد ساعات ففى الزابى كره للمرأة سور الرجل وله سور با و هو بقية الماء التى تركها الشارب فى الاناء او الوضوء
 ثم استعمل بقية الطعام وغيره كمانى المغرب وسور القرس طاهر فى رواية عنه وعنه ان التوضى بغيره اوجب وعنه ان سور
 كره وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو ايسر كمانى المحيط وسور كل ما كولى من الطيور والالعام وانما التمشين لجلالة
 الحق فاما كل الا ليجف مع ان سور ما كره كمانى الزابى وغيره لانهما غير ما كوله بدون الجبس فكانا غير ما كوله طاهر ذلك لاسان
 وغيره غير ما كان عليه فلا حاجة الى الطهورة وسور سباع اليا تم من الاسد والثعلب والفضل وغيره بالجس لم يتوضا عن
 ابى يوسف رح انه كهل ما كولى اللحم وقال النقيذ لو اتى مفت بطهارة سور الكب والخنزير كما قال مالك رح لاحبة اه ذكره
 الخمر ان لم يتوضا من ربح وهو القوسمى بكل حيوان سالب قال والبيته دورت وسور الهرة كرهه كراهته
 من غير ما تحريم كمانى حاشية الرواية وانصح لانه كراهته تنزيه عنه بما ولم يكرهه عند ابى يوسف رح وشك عند محمد رح لكن

[illegible]

واعتبرت ان القيد المذكور في كل من السبعة المتبادر ان يكون الاصل متصفا بها فان كان متصفا ولم يكن طين يسلان ان كان
فحال طين استقامت فيه من غير ان يكون متصفا بها كما في الزبد او خروف فوت اليقوت من الصلوة لا يلى
فقلت فحينئذ هل من الصلوة اى غير تنبيه الى اليوم مناسبا كما في التنبيه على اوقات القس في الصلوة لا يلى كما في
يحدث الى ان يرضى لا يلى على الطلوع على الفجر او بعد ما كانت فقلت انما هو القضاء والالتفات على اوقات الصلوة
توقفا كما في الاصل فاحذر القيد من بين الذين لا يثبتون اوقات الصلوة العبد فانها ثبتت بالاعتكاف فقلت اليتميم
ايتمد اى قبل الشروع في العمل كقولنا اى بعد من قولنا يرمى على صلواته اى قبل ما لا ياء ففصلنا انما هو سببه الحديث
في الصلوة قبل الصلوة فان جاءك شئ منها بعد الوضوء فوضاؤه لا يرمى وان شرب فان شرب زوال الشمس تجميعا لاجل
التميم والافان شرب به فذلك جاعا وان شرب بالوضوء فذلك عند فاما قبل التمام في وجار الايجاز فيتمد ولا يلى لا طاعة الياء
به صلواتا كما في الخلاصة وغيره كصلوة الجماره بالفتح اى البيت على السرير فيتمد الى اى تجلف التيمم لاجل صلوة الجماره فيتمد الى صلوة
ومن كانت حاله هذا اذا كان لا يربو ادراك شئ من التكبير والافوضا كما في النية وفيه اشعار بان التيمم في الصلوة سلطانا كما
او قاضيا او امام الحي او غيره كما ياتي وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح انه تيمم عند حضور الجماره فاحضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء ما عاد التيمم
والافلا وعند محمد يبعد كل حال الفتوى على الاول كما في المضمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد صفة لصلوة الجماره او حاله او الحال حتى
على انه جاز ان يجعل قيد الصلوة في الزايد وغيره ان ليس للامام واللولي ان تيمم لاجل الصلواتين قيل للولي التيمم فيما هو مقرر
يطلق كقيد وبطنها مع ظهرها والاول اولى فاذا ضرب اقبل بها او برغم ففصلها مرتين عند ابى يوسف رح ومرة عند محمد رح وقيل الاول
محمول على كثرة الصاق التراب الثاني على قامة كما في المحيط المسح وجهه اى لاجل مسح به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذاره شرط كما في الرواية
ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المضمرات وضرته اخرى ليدريه اى لمسح يديه مع هر فقيه وانما لم يذكر الوضوء مكان الفتوى
وان ذكر في الاصل لانه افضل الاطلاق مشير الى ان يديه لو سبت عليها نجاسته بلا ان يغسل تيمم بها بلا وضوء فوجه عليها كما في النية
ونبغي ان يكون كذا الكبريى بضره المار وفي الاكشاف اشعار بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم تنجح الى ضرته ثالثة للتخليل وعجز
انما يحتاج اليها كما في المحيط لكن في مانعة الكشف ان الاستيعاب بالارب ليس بشرط بالاجماع والمتبادر ان يكون الضارب يتوهم
فلو تم غير ذلك لوجه واليمين اليسرى كما في العمان ان لا يتكرر المسح فانه مكره بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط
وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا طيلا لم يحجر كما في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزئه كما في الخزانة وعن صاحبها لو
لم يمسح الاقل من اربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابي حنيفة رح اذا مسح الاكثر يجزئه ونبغي ان يحفظ هذه الرواية
جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفية ان مسح بباطنه اربع اصابع يده اليسرى ظاهر به واليمين من الاصابع الى المرافق ثم مسح
بباطن كفة اليسرى بطن راحة اليمنى الى السطح فيميط بطن يده اليسرى على ظاهر يده ثم يمسح بباطن يده اليسرى كذلك لكن في المحيط والكا في ان يضع
الطن كفة اليسرى على ظهر كفة اليمنى وي مسح بثلث اصابع اصغر اصابعه الى المرافق ثم مسح بباطن يده اليسرى المستحج الى رسول الاصابع ثم تفصل

[illegible]

فبطلت وقت الحدث لا يراه كما ذكره بعض قبل في نظر المذنب وقت الحدث طرف كالماء في كونه يكون كما لا يحصل هذا الوقت على ان الطهارة
 اللبس على ثيابه بغيره الفصل واقع وفيه انه لا يرفع ما ذكره من ان حدوث اللبس على الصفقة المذكورة ليس شرطاً في بطلان الوضوء
 البقاء لا يرفع فيم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاشتمال على مجازي لا على انه غير محتاج اليه بل هو شرط في حدوث
 وكفى الثبوت لما يوجب في الاكتفاء اشعاراً بان لا يشترط الثبوت في مسح الخف كما في المبرط ولا يشترط في بعض الروايات كما في الزهري
 ولا يشترط الطهارة المذكورة في مسح الجبهة سواء كان وجهاً او جوارحاً فانه لو لم يمسحها كان ضرراً بما جاز تركه اتفاقاً وان لم يمسحها لم يضر
 غسلها ينبغي ان يجب الغسل ان ضربا ترك المسح عنده ووجب المسح عنده ولو لم يمسح الجمل فان لم يمسح غسلها بغيرها وجب الغسل
 اتفاقاً وان ضرباً لم يمسح ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضرباً لم يمسحها جاز تركه اتفاقاً وان لم يمسحها ينبغي ان يكون على خلاف
 كما في حاشية البداية والنهاية ان مسح الجبهة ليس بضر عندنا وان لم يمسحها في المبرط وذكر في الزيادة انها مسح اذا كانت زيادة المبرط يجوز مسحها
 عما فوق الجبهة اذا ضرب الجمل والغسل الا يغسل الجمل وحده وحدث وان لم يمسح المسح مسحاً عليها وغسل الجمل الباقي وفي المبرط انه مسح ما ناء على الجراحة و
 كذلك في حق المقصد وفي الزهري الاصح انه يكفي مسح الفقرة التي بين العقدتين والجبهة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال الكسر
 ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط في الوضوء على ان مسح الاكثر يكفي والى ان النية لم تشترط وهذا بخلاف والى انه يكفي
 مرة واحدة وقيل بالتثليث الا في جراحة الرأس الاول صحيح كما في المبرط ولا بأس عليك بسقوطها ولا ينقض المسح بسقوطها
 عن الشئ الا عن بريرة بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اى بسبب صحة العضو فان سقطت بهذا السبب ناقص كما هو صحيح
 ولم يسقط فان كان في الصلوة يتألف بهذا السبب قدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل ولا يمسح سائر غير الزاير
 الا اى لا يجوز مسح عضو مستوفى غير اصله لا المستوفى بالجبهة كما في المبرط الا في الرأس والوجه اليدان المستوفيتان بالصلوة والبرقع والقفاز وهو متجه الى
 من الجمل وغيره وجعل كذا في شقاق اصله ما عليه ثم مسح فبطل ان سقطت عن بريرة كما في المبرط وندرة الاضافة للتمهيد اذ مسح مسحاً لا يوجب مسحاً
 غير وقت بزمان فلا ينقض الا بالحدث كما في الزهري وغيره للمقيم لو لم وليمة من وقت الحدث حذف للفرقة فالمقيم قد لا يتمكن
 الا من رجع صلوات كما اذا ليس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع كلاً ما وقد قدر التشهد فحدث فاقم بالوضوء فانه لا يمكنه ان
 من الغد اعراض الحدث آخر صلوة وقد يصل خمساً وستة كما اذا اخر الطهارة الى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من
 في اوله وللمسافر ثلثة من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا من وقت الحدث اى ابتداء من وقت فانه ثلثة
 ولذا قدم الخبر وناقضه اى ناقض مسح الخف والجبهة ناقض الوضوء من الحدث الا الصغير والاكبر فاذا اوضحنا مسح واذ اخرج
 غسل وناقضه اى ناقض مسح الخف مضى المدة الممهودة الا اذا سفت وهو في الصلوة بلامة فانه يمضي على صلوة بلا تميم
 على الاصح اذا قطع تميم ولا خط عنه الرجلين وقيل فسد صلوة كما في قاضيان وغيره وناقضه خروج اكثر العقيل الى الساق اى ساق
 الخف كما روى عنه وبه قال ابو يوسف ورحمته ان يراد اكثر القدم لعلامة الحرمة فان في خلاصة التداولات كالمبسوطين المبرط وغيره
 ان خروج القدم ناقض بالخلاف والاعرج اكثر او نصفها او كل العقيل وبعضها او قد ثلث اصابع من ظهر القدم او قد راسه مما مسح

والجواهرات والجمال فانه ليس من الدم المفسد او غير ذلك كذا في غير من دم الاستحاضة سواء كان من كبرية او صغيرة ولا يدرى من ذلك
كما في استحاضة الكافي فانه لا يفسد من الدم المفسد والشايع وكذا في خروج دم المبرفة ليس يحبس في شربان فيحصل عند القطا وان
يسكن لزوج من البياض بها يثبت كما في المحيط لكن لا يقع الصلوة والصوم وقراءة القرآن كما في المبرفة ولا ينافي العادة في خصوص
بالانسان وانما قال بالغير يخرج الدم من حمة الغنى من كره فانه في حكم الذكر كما في الطهارة لا وانه بما هي لا يكون بالباينة
علة هي سبب للدم والاربعين واولاها منبهة واخر ربيع النفاس لانه علة حتى لم يقرب فهاها الا ان التثنية كما في الكثرة
والمتنوعة وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امر متبدا فليعلم ان لا ينفذ تصرفا بعد الطلاق في الاكثر من ثلث فاذ كانت
ما في المشايير كالحيط والخلابة والفضول غير انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعدة قلت انما ينفذ تصرفه من ثلث على التخيير كما يكون
العالم منه الموت كما في سبعة الذخيرة والغالب عند انفصال الولد ولعله يكون جوازا شديدا ولا يخلو عن متداوول على المراد ان لا يعتبر انفس
في هذا الوقت فقط وان عدت مرفضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة ولا اياها كما في الايجلها الشرح منقطة الجاهل عن
رواية الدم وفي المغرب لباس لقطع الجاهل واما الياض في مصدره لا يستر من الحيض هو في الاصل لباس على افعال حدث
منه المرفوعة هي حين الكلمة تحقيفا واختلف في حد الياض والختان في زمانا على ما في الزهدى خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون
وفي النهاية على الاعتماد واليه الى اكثر المتأخرين في المحيط هو اعدل لا قول فلورأت بعد ذلك ما اختلف المشايخ قبل لا يكون حضا وقبل ذلك
او انقصوا اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض الاول مختار المصنف لداصح بنضبه مع ان الرحم يخرج له وهو الصحيح كما في النضبات وفي الاكتفاء اشعا
بان انقصا ليس بشرط في كونها الياض كما في الميمنة اقله اقل الحيض ومدة اقله اقل المدة من الحيض على طريق الاستحاضة ثلثة ايام
بالنصب على نظرية على الاول الرفع على التخيير على غيره والياها المقدرة بثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التبيين فان الساعة
عند المنتشرة جزء من الزمان ان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف فرض الشمس انقطع في اليوم الرابع حين طلع ربعها
استحاضة حتى طلع نصفه فيكون حضا والعادة نجسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة
استحاضة لانه زائد على العشرة بعشر السدس كان البواسق الحافظ يقول بذلك في اقل الحيض اقل الطهر واما ما
سواها فاذا اجرت المفتى انها طهرت في الحادي عشر اخذها بعشر وفي العاشر تسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في ثمانية
المدة لكن قد اطلق المحيط انما قد استقصينا في الساعات فيما سواها بالتعسير الامر عليها وبذلك طاهر الرواية وعن أبي حنيفة ربح ان اقله
ثلثة ايام مع المشغل من الليالي عن ابي يوسف ربح ليومان اكثر ثلثا واكثره عشرة من الايام والليالي المقدرة بالساعات
كما قرنا فلو شككت انه العاشر والحادي عشر فان رأت الدم في حاض ان لم تر فذلك لان كان لها من به كما في النية وقل
الطهر الفاضل بين الحيض خمسة عشر يوما مع لياليها ولا حد لاكثره اى الطهر فآياته تصلى والصوم وان استغرق في راحة
فرا الى انها لو استمر بها الدم لم يكن غاية فلورأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر ثم طهرت انقصا عدتها ثلثين
يوما كما قال ابو حنيفة لكن لعامة قائلوا بالتدبير في الحائض شهيد ان الاكثر من ان وعينه عشرة من الايام يسر كما في النهاية والرحم في

اي اداكل صلوة وقضاها فتناول الواجب الستة وفيما اشارته الى انما يجب عليها الا انها سقطت عنها الصلوة كما قال رسول الله
 منهم القاضى لوزيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء ضربا من المنع والى ان ليست آفة ترك الصلوة
 كما رآه وهو قول اصحابنا وبما أخذوه من ابي حنيفة ربح الاشتراك الصلوة بالمستبرأ الدم ثلثة ايام وعين ابي يوسف ربح فختل صل
 ثلثة ايام ثم تصوم وتصل سبعة ايام بالشك لا يغير ما الرجح ثم فختل اربعة ايام العشرة وتقتضي صيام اليايام السبعة احتياطا كذا
 ترك الصلوة فاذا كان سادسها في الحيض خمسة فأتت الدم اليوم السادس ثور بالاعتسالى الصلوة عند مثل شح بلح وقال
 صدق الله الذي لا يغفل قال محمد بن عبد الله لا تأمر بها كذا في المحيط والى انه لا يمنع تسبيح والتكبير بل السجدة ان يتوضأ في وقت الصلوة
 وتجلس في مسجد يتبعها فتشغل بها فانه روى ان يكتب لها ثواب احسن الصلوة فصل على ما لا تزول ح عنها عادة العبادة كما في السنة
 والصوم اي اداكل صوم يجب عليها ولذا وجب نيته القضا بلا خلاف والمبتدأة والمعاداة فيه كالصلوة على ما اشرنا عليه
 الصوم وان حاضت بعد الزوال فهو كيد للصبر فلا يقع الحلف لا يقتضي بي اي الصلوة ولو طهرت بعد اول الوقت فلو شمرت
 في صلوة التطوع او صوم ثم حاضت وجب قضاها ولو وجوبها بالشرع بخلاف الفريضة فانها لا تجب بالشرع ولو اوجبتها عليها
 في غير ايام الحيض فحاضت فيما وجب لقضاها بخلاف ما اذا اوجبتها في ايام الحيض فانه لا يلزمها شي ولو انقطع الدم على ما دون العشرة
 او الاربعين في وقت عشاء يسع فيه الغسل والتحرية وجب قضاها باو اداء صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين
 فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزايدى ان طهرت قبل العشرة بقية قدر الغسل والتحرية والصحيح انه يقتصر على اثبات الاصح ان
 لم يقتصر في حق الصوم وحول المسجد اي موضع العبادة المهدوة فشمع الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع مسجده وفيه اشارة
 الى انها لا تدخل طهارة بلا سطر كما في الزايدى ولذا لا يجوز التحنل والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من عليه
 نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة الى ان المحدث يدخله كما في التحفة والجملة
 وغيرهما لكن في النصاب لا يفتى به في التذويب كره وفي الخزائنه اذا فسا في المسجد لم يرضعهم به باسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه
 وهو الاصح والطواف من خارج المسجد وداخله الحج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزايدى واستتماع ما تحت الارزار
 اي ارتفاع الزوج منها بما يشمله الارزار للسرقة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التفريق او اللبس بداعدا وقال محمد
 لا يمنع الا استتماع من لفرج وبه قول كما في شرح التاويلات وبالاول لفتي كما في المضمرات فلو قالت حفت وكذبها الزوج حرم
 وطبها واختلف في كفر المستحل وان طمنا فلا شتي عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض تسحب ان تبصق بدنيا روى في اخره
 كما في الزايدى والخالف لا تقرأ شيئا من القرآن عند الكرخى وآية تامة عند الطحاوي والاوّل هو الصحيح كما في المضمرات ولذا أخذ
 المفعول لكن في الخلاصة اصح ان دونها لا يمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات ويغني للمعلمة ان يقول
 كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط كحسب فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة ربح اذا لم يصفى فلا باس به ففتي بخم الائمة بخلاف
 كما في الزايدى لان الجنابة تقبل التجزى فيما وراء الصلوة وفيه اختلاف المشايخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخرافة

كما في الرية والنفاس مصدر لغت لمرارة فيم النول فيما هي ليت في نفسها من الناس من النفس لدم كما في الغرب
والا لثفوس كما في الصبح وتبينهم على قياس الحصى في خروج دم عيني او على فيدخل في الطهر المحلل في دمه ونفاس من طهر
ولم يكاو في قول بي حنيفة ربح وبه اخذ الشراشخ وقال يوسف بن انا لم تصنفه وبه اخذ بعض الشراشخ كما في الرية وذكرا لدم
انما سارت نفسها عند ما وفي السرة يذاعده ولا عند ما فظاهرة في العنبر قال الدقاق ان عليها النفس وبه اخذ حنيفة
بالضم اي نوح الولد اي ولد انا حارس النفس سوا كان صبي او متطعا فلو خرج اقل لم تصنفه بخلاف ما اخرج اكثره وبه اخذ
ابي حنيفة عن ابن شبيب بعض الولد عن محمد بن الحسن نصبت البدن او الرية اكثر من نصف وعند جميع البدن كما في المحيط
خرج من الشراشخ تصنفه وان سال منها الدم والاحل قال اي اقل النفاس كما في الرية وغيره لكن في السرة حنيفة ان اقلها وجه
ولو ساعده عليه الفتوى وفي الشراشخ قيل نه ساعده عند محمد بن وفي الكرابي ان الذي ذكره الشراشخ ان اقله عند ابي حنيفة ربح خمسة عشر
يوما وعند ابي يوسف ربح اربعة عشر يوما موثقا اقل صدق فيه النساء اذا كانت معتدة فاذا اقرت بانفساء عدتها صدقت في خمسة
وثمانين يوما عند فجل نفاسها خمسة وعشرين والمار بها خمسة والعين في حضاها خمسة عشر واكثره اي اكثر النفاس اربعون يوما
وهو اي ابتداء النفاس يعتبر لأم التوامين لفتح التاء وسكون الواو وفتح النون ثمانية الواحد توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في البطن
واحد اي يكون نبيا اقل من ستة اشهر كما في الزايد وغيره لكن في المحيط لو ولدت اولاد اربعين كل ولد من اقل من ستة اشهر وبين
الاول والثالث اكثر جعل بعضهم من بطن احدتهم ابو علي الدقاق من التوأم الاول فنزلت الصلوة والصوم مثيلا فلو كان نبيا
اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان امارت من لدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان شحاضة وكان اكثر من اربعين ثم النفاس
ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها او طهرت ابتداء عشرة بواثم رأت نصاب لدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد
النفاس لا تحيض الحامل وبعضهم حضالان الحامل غالا تحيض نفسها والرحم وقد وجد هذا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجمع الحيف والنفاس
مع الحمل لو تم طهر باعند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان نفاس كل حيض فلا بأس بتكرره عند تحلل الطهر وبعضهم حضيا
لقد تم طهر صحيح ولا يكون لبطن احد اكثر من نفاس احد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف ربح عن ابي حنيفة ربح انه لا يكون نبيا
وان كان فلان نفاس كما في الحقائق وبه اكله عند بها وعليه الفتوى كما في المصنفات خلافا للمحمد وزفر ربح فانه عند بها من الاخير
فقطه وتصوم حتى تلد الاخير والقضاء العدة من الولد الاخير اجماعا فلو طلقتا زوجها او مات عنها فولدت الاول لا تنقض عدها
ما لم تلد الاخير وسقط بركات السنين في اكثره وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيره كتب اللغة فلا حاجة الى قوله
يرى البعض خلقة اي اعضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة ولد تام في الحكم لاني نفسا لامر فان الولد بعد ما مضى اربعة
اشهر ينفع فيه الروح وبعده تم خلقة في شهرين فيصير لمرارة نفسها ويحكم بكونها حاملة منذ ستة اشهر قال الدقاق منذ اربعة اشهر
هو الاصح الا انه يتيقن كالسنة في الولد التام كما في الفينة وتصير الامه خلاف الحرة اصلها ام تولى الوالد الفاتم حذفت لا التفات
السكنين ثم عوضت التام ام ولد ان دعاه المولى كما في شرح الطحاوي ويقع المعلق اي كل ما علق من المطلق

وغير ما يولد في بولادة بان قال ان ولدت فانت طلق بوجه ونسبي العدة اى عدة الحمل مرة كانت او اثنى عشرة او تسع
 منها وما يجرى بوجه هذه الاعمال بسبب هذه المستطعمون قبيل استناب فيه وانقص من الدم من اقل الحيض او من
 ناقص من اثنان من اقل من او زاد على اكثر من قبيل لمبتدأة الفتح الدال على الرتبة التي لم تبلغ قبل وهو اى قبيل
 عشرة اى دم عشرة ايام وليا لياس من كل شهر اذا استمر وما كان قال لطرفا في العدة فهو ادا الصلوة والصوم ثلثة ايام متصفا
 والفرقان عشرة كان النظم او زاد على نفاسها اى نفاس لمبتدأة وهي البائنة التي لم تبلغ قبل وهو اى نفاس لمبتدأة
 الرجوع ان يونا ولية او زاد على العادة سواء كانت اقل واكثر او بينهما فيهما اى في ابيض النفاس وجاوز عطف على
 اى جاوز ما زاد عليها اكثر من اى اكثر من ابيض النفاس في الاكثاف اشارة الى انه لو بلغ الاقل وزاد عليه لم يبلغ الاكثر او زاد على العادة
 ولم يبلغ الاكثر لم يبلغ كما كان اكل جفنا ونفاسا كما في شرح الطحاوى وغيره وبعض من لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان لمبتدأة
 تصير عادة عند الطرفين بميزان لانه مشتق من يعود وعنده مبرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا رأت عدة واحدة منها
 صارت عادة لانه بالاجماع فلو رأت مرتين واكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندها والى آخر ايات عنده ولا يثبت
 لها عاوان عندها اكثر المشايخ قيل ثبت كمن عادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر كما في المنية وارات منى ثم طليل وكثير
 عطف على الموصول حامل اى ذات حمل نظرا كور يوصف به الالبان وقد يقال حائلة استحياضه خبرنا الموصول للاول مخد
 وبى لونه من بعد تحيض المرأة على الجهول اى استمر بها الدم وشبهه دم او خروج دم من موضع مخصوص غير خيط نفاس او
 على ما ذكره به صاحبها ثمانية ومنها دم الآيسة والمرغية والصغرى كما مر اشارة ومن حكمها انها لا تمنع صلوة وصوم وانما
 واثارها لا نظام الى انها لا تمنع القراءة ومس المصحف ودخول المسجد والطواف اذا امتنت من اللوث كما في النخلة والاحسن ان
 ان بالعدة من عرق كراو بعلم الصوم لانه لا اقل بانفصل ووطئا فلا يمنع التقييد وغيره من لدواعى ومن لم يمتنع عليه
 بمبتدأة بوضاء الا فى وقت صلوة فرض اخر من غير العيد والنحو فانه يجوز له ان يصلى الظهر بوضوءها على الصحيح كما في المحيط
 الا به وجوه حال من متعدي اى لم يمتنع لك في حال من الاحوال الا فى حال دوام حدث حقيقة او حكمية كما اذا اتى بالبعث الصلوة
 وفيها كذا الاتفاق او عند الوضوء فوالا اختلاف فلا اعتبار بذلك بتدبيره غير بدى حتى انها اذا استحضت فدخل وقت العصر ودورها
 سائل فانه منع ثم توفيات على الانقطاع فلما صلت كعتين من العصر غابت الشمس فانها مضى على صلواتها وفيه اشارة الى انه لو
 الدم من السيلان خرجت من ان يكون صاحب عذر ذكره في الصغرى وفي موضع منه ما يخرج ويغنى ان يفيض لخرج ويربط
 تحليها باليسرة ولو ترك استحباب فلا بأس كما في المحيط لكن في الزايدى انه يجب منع سيلان برباط او خشا او جلوس في الصلوة
 ان يراة فلو لم يعالج مع القارة عليه ويصلى مع السيلان لم يجز اضافة الحدث للعهد اى الحدث الذى اتى به فلو تعرض حدث آخر
 يتوضأ له الوقت حتى اذا اسال من احد من غيره دم فتوضأ ثم عتبت منه سال من النواخر الا ان تقصص ضوؤه بلا خروج الوقت وكذا
 لو كان به دمل او جدرى منها سائل منها غير سائل فتوضأ ثم سال غير السائل انتقص ضوؤه والتجدرى قروح كما في المحيط

١٠

واعلم ان ما ذكره صاحب هذا على ما ذكره في الحديث والماضي لا يحل الا ان يحل اليه من كل وجه
 فيستمر ان لا يجد في وقت صلوة كامل سائر ما يتبين من الوضوء والصلوة فيها فلو سأل لم وقت صلوة فتوضأ على وجه
 وخل وقت صلوة اخرى على وجه من ولا الى آخره فانما تلك الصلوة لو وجد ان الاستيعاب وقت صلوة كما لا يخفى انما اذا علم على الاستيعاب
 فانه توضأ واعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا قال الجمهور خلافاً للعلامة القاسم الصغرى فانما يشترط ان يجد في كل وضوء واحد
 في الشك بركا لوط وغيره من استحضار بيان حذره فهو حال على المشهور واخره في حذف او رعايت بالضم اي من علاج من لا
 او نحوهما من مخرج او الغلات يخرج او استطلاق الطلح ولسن الى ووجه عين في هذا كفا في الزايد وانما في الذي كان في
 منه مفتوحا انه في حكم السهولة والسهولة القليلة يتوضأ وان اتمه لم يملكه في كل وقت فلو استيعبت قد غفلت في
 والدم فمقطع فتوضأت وصلت العصر سأل لم في هذا الوقت لم ينقص وضوءه باو يتي ان ينظر آخر الوقت ثم يتوضأ كفا في المحيط
 يصلي به اي بذلك الوضوء في اي في ذلك وقت ما شاء فرضا او اداء وقضاه وقضا او نسيه ونسيه في اي وضوءه
 شروق الوقت اي وقت الصلوة كطالع الشمس اي اذ توضأ قبله في الاكتفاء شعرا بان لم يسن بقض للوضوء
 لم يكن نجسا حكمه فليس عليه غسل ومصابك به لان امره ليس كدبر من البول كما قال ابن سلمة وذهب بن مقاتل الى انه غسل التوب
 عند كل صلوة كفا في الغفلة لا ينقصه وضوءه اي وقت كذا والاي والشمس اذ توضأ قبله في هذا خلافاً لابي يوسف
 فان عنده عليه ما يقض في المحيط ولو توضأ للطهر في وقتها ثم توضأ وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشايخ
 في انتفاض طهارته

فصل في طهر الشئ المصنوع وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المانع فخرج النجس العين المانع كاللحم الذي ليس فيه عظام فان طهرته
 باجرته مع جنسه طاهر فله طهارة كما روي عن محمد بن يحيى عن محمد بن ابي طالب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ثم ترك حتى تعلقوا فاخذ الذين اوثقوا سفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر كفا في الزايد او اللبس والغسل في قدر نصب
 فيه الماء ويطبخ حتى يعود الى السعة الاولى هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كفا في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكن قد وجد
 بعض الثقات من بل الاقتصار ان المسنون كافيان بشفرة امسا لان في بعض الروايات قد راس الماء وهذا كله عند الشيخين اما عنده
 فلا يلزمه ان يحبس بالفتح حر في اي ذي جرم سواء كان له لون او لا كفا في الصغرى وغيره يروى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لاجلته وان بقي اشراى يجر ولو كبير فيشقى زواله بان يجلب الى شئ آخر غير الماء كالصابون في ميسو طيخ الاسلام ان النجاسة
 انما كانت بالنجس المصنوع في الخزائن كل نجس يزول طهره في الكلام اشعار بان الماء كاف ولو بالغسل مرة وبهذا لا يخفى
 وقيل يغسل بعد مرة وقيل مرتين قبل ثلثا كفا في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب لم يصيبه بصبغ نجس بحيث يسيل منه ماء بهيض فقد طهر
 وقيل يغسل بعد مرة وقيل مرتين قبل ثلثا كفا في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا دهن عليه نجس نجس بالماء المصنوع في الخزائن او لا
 وكل ما فتح اي سائل كذلك هذا شامل للماء يستعمل ايضا ولذا اذا غسل الماء استعمل من ثلثات هذا عند محمد بن روية عن ابي بصير

وما في صحيح قد لا يجهل النوازل ما يكون قد عرض لك في كتاب الصلوة بالاستقبال توافق فيه ما جعفر بن محمد عن الصادق عليه السلام
في استقبال اليمين واليسار عاتة الشلل وهو صحيح كما في المحيط وفيه من المصنف قال وهو ما في الدرهم من غير الدرهم في الزيادة على ذلك
شمال في اليسار الكتيبة اي باليمين وقد عرض في هذا الكتاب كما في هذا النص كمن طلق في المحيط والتميز في جوارحه ما كتبه
في اليسار الرقيق اي باليمين لكن في بيع الفاسد من النهاية وصل في سنة من الغزير وهو ما في هذا على قدر الدرهم وقد عرفت بعضهم في
آخر من الحج عند النبي يوسف في خلاف المحرم وفي فتاة الديار في حال الامام نحو ما في هذه الخبر عن الصلوة وان قلت تجاف سائر الناس
هذا في الكراهي الدرهم المستدرك اليك يكون من هذا الوجه وفي ايدي الناس في كل زمان لان هذا واسع واليه تختلف من غير هذا
استدراك اهل الزمان ولول ان تصح بالجملة او لجهة كما في الصحيح ان شئت مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباطن في جميع اربعة ليس
يجب غسله الا انه ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم يعل على ثوب الا واجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم كذا في الكراهي
وفيها إشارة الى ان البهائم اذا كانت بحيث يرى جميع وان قلت كما في التمر في ان يستبان ثوبه على التوبين بذكر العين او على
بان ترفع او تحرك فلا عبوة وعش شخص ان لا يتغير من لا يتغير للتبديل كما في الطلبة ولهذا قال المتأخر في الفقهاء جعفران غير ذلك
في انه ليس شيء كما في النهاية وذكر في الخلاصة انه ليس شيء في الخف ان كان يابساً وما قيل ورد على الخمس باشتح وجوز الكسرة
جس غليظ حكما ولهذا لو اصاب بالباطل ثلثا كما قال الامام السرخسي فيه ولما قال الشافعي رح ان الماء طاهر فليجوز شاة
الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما قال محمد رح في المرة الاولى بطهر ثلث وفي الثانية باثنين في الثالثة بمره
فيل في الاولى باثنين بمره والثالثة بعصره الاول صح من المحيط والزايد في كسره الخمس ورد على ما قيل فانه نجس اتفاقا فيكون
كالدليل على السابق ورماوا القدر بكسر القاف وضمها اي انجس لو عذرة طاهر عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وعلى هذا الخلاف
موضع الدم من رأس الشاة اذا احرق والتنور اذا ارش بما نجس ومسح بخزقة نجسة رطبة كما في الجلابي وعليه الدين انجس اذا اخذ منه
كما اذا مات في الساحة وصار ليحا كما في المحيط وفي حكمه الخنزير والفتوى على الطهارة كما في الخلاصة ينبغي ان يكون المسك على
هذا الخلاف في فاضل خان انه حلال فانه نجس وصار كواد الفذرة ولصلي على طهارة ثوب طاهر لا نجس من مر الى كيفية الصلوة على اقباء ونحوه
ان يصلي على طهارة قائما على قفاه ساجدا على ذكركه كما في الخلاصة وغيره بالبطانة نجسة ولو رطبة اكثر من ربع الدرهم وهذا عند محمد رح وقيل
ابو يوسف رح لا يصلي عليه قبل جوابه في المحيط غير مضر جواب بي يوسف رح في مضر في قال الحلواني ان انضم بالباطنة غير معتبر فلو كان
ومعتر عند بي يوسف رح فلو كتب كما في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يكون شتما كالخشب الاجزاء اكان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلما انصا
الارض فان صلوة جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلما ذكر الكراهية ونبغي ان يكون الصلوة لكراهية على سطح الاصطبل من غير كراهي في الخراف
ولصلي على طرف بساط طاهر طرف اخر منه للتاكيد والافالكراهية المعتادة غير الاولى نجس وانما اثر الطرف على موضع اشارة
الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير لطريق الاولى كما قال بعض المتأخرين وبه اخذ الفقهاء جعفر وقال بعضهم ان كان البساط
كبير لم يجز والافلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم ياه مقداره رأسه فضيورا والافلية كما في الترخيب في ذكر البساط

فتشبهوا بالصلوات على طرف ثوب جركه في رواية الطحاوي في ذلك الجليلي ان كان احد ارجاء ذلك المكن في موضع
 واحد او مبدع وصل على الاصح في ثوب ليس له قيس من نجس المكان او ان كان او غير مبدع او قيس في ثوبه
 اى طهره ان لم ينس في موضع عليه بحيث لا يقطر منه اى الثوب شئ من الماء ان غسل ثوب على راسه لم ينجس
 ان جازيول في الماء يصيب من لاش ثوبا لا يفرق ويواشى تحقيق دليل قال المصنف في هذا لكن من محرم الفصل وان فرس في
 ثوبه شئ على الماء فاصاب ثوبا نجسه وان كان الماء جازيا او ركدا او مافس في الثوب نه او وضع الرجل لباسا على اللبد او الكثر
 النجسة الرطبة فله فيها الذوقه نجس لئلا يخلط بالثوب اذا كان الرجل طهته واللبد او الارض لينة ويولم يقيف عليه فاستلم به كل في
 وفي الكلام اشعار بان لا يخلو ثوب على ثوب نجس فاصاب باللبد النجس على ما قال لعائنه كما لو غسب باللبد بلا مسح المندبل
 كما في الخلاصة او ثوب وضع على كونه رطبا على ما طهر من جازيا او غيره بطين فيه قيسين شامل لكل القى كل بهيمة
 وهو كغير السمين لا يفتح لانه ليس في الكلام فعلى كما قال الجوهري وقيل بالفتح وبعتال لانه حين يحكم كائن بين الثوب
 واللبد كما قال ابن حجر وليس ذلك الطين فانه طهرته فلو استعمل الثوب في الطين فان لم يكن مكانه فنجس لو لم يكن طهرا
 فلو اصابه الماء فعلى الرواية كفاي الرمي وفيه شارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسته الماء او التراب وغيره وقيل العبرة بالماء وقيل التراب
 وقيل للغبية ومن يخرج الطاهر ونجسين كفاي الخزانة فعلى ان يكون طين الشايع وهو الطين الكلاب طاهر الا اذا رقى حين بنجاسته هو
 الاصح كفاي البنية او ثوب نسي محل النجاسة اى بنجاسته فغسل طرف منه فانه طهر على النجاسة كفاي الخلاصة وفي الاكتفاء
 اشارة الى ان التحريم ليس بشئ كفاي الخزانة المقتبين وغيره لكن قال لا سبيجاى انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر لم يبد
 كخطه طرف الطهر مال اوارث عليها حمرة بفتين السكون جمع حارندوس اى تولى ذلك لم يبقوا تماسين بل تلك الخطه
 فتحتا بغير ما يغسل بعضها بلا تحريم فانه صار النجاسة مشكوكا فيها او وجب بعضها الماء وفيه اجماع الى انه لو صدق او قسم
 صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حنيس لا يطهر الا بغسل الكل قال ابو جعفر انها طاهرة للبدوى وشمله عن ابي الليث الحافظ وعنه
 الشري عن ابي جابر انه لا يجزى الا اذا كان في مستنقع ياخذها حين يحيط به العلم كفاي المضمرات الاستنجاء بماء آخره سنة وهو مسح
 موضع النجاسه ما خرج من البطن هو في الاصل اعم منه ومن غسله كفاي المغرب من كل حدث اى ناقض الوضوء خارج من اليد
 ولو شربها بقرية القمام وفيه اشعار بان ليس على الاستحاضة استنجاء لكل صلوة بل بالبول وغائط كفاي النوازل غير النوم والريح
 ونحوها ما هو غير الخارج المذكور كالانماء والسكر والفصد والخارج من قرح السيليين وغيرها وانما استثنى ذلك هو غير محتاج الى الاستنجاء
 في المنع عن الكفان الاستنجاء منه بدعة بنحو حجر من لمد والتراب الخشب الرابا والقطن الخرقه واللبد غير طاهرة كفاي الكفاي لكن
 في النظم بنى البيت بنى ثلثه اذ ان لم يجد فبالاجار فان لم يجد فيك التراب كفتي بما سوى الثلثة لانه يورث الفقر كما قال صلوات
 عليه سلم حتى يتقيه اى يطهر بنحو موضع النجس من قبيل (اعدلوا به اقرب) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس بلازم و
 هو التثنية فلو حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد والى ان النجاسة بعد الاكمل لا تعود الا ان الاصح العود الى انه يفعل

في معرفة وقت الصلاة ان على كل من قبل الاستسقاء وجوب كفاي الظهور بحيث ان يكون سنة قبله وبعد على الثلاث والاربع
من كل من قبل الاستسقاء وجوب كفاي الظهور بحيث ان يكون سنة قبله وبعد على الثلاث والاربع
القبيلة المشرقية واليهودية كما هو استقبال المشرقية وكذا الاستسقاء في النجاسة المشرقية
لا يكون في قبلة صلاة الا ان يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلاة السجود وصف اليد اليسرى وقال هذا عند ان يجلس
والى الله لا يدعى في الصلاة ولا يقرأ القرآن خلافا لابي الفضل الكرماني والى ان لا يفضل ان لا يدعى في صلاة كونه صحت الا اذا اضطر وترجى
لا يتم الا اذا اضطر كفاي النية واعلم ان من حسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختصاص وقد راعى المصنف في كل كتاب كتاب كفاي بهما
لفظ الاستسقاء بالماخوذ من الدبر وهو آخر الشئ به

كتاب الصلاة

اور و بعد الطهارة لرعاية الشريعة وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلية في الاصل من الصلاة وهو الخطم الذي عليه اللبستان والدعاء
ففي الاول من الاسماء العشرة المندرجة المعنى بالكلمة وعلى الثاني من المنفصلة الزائدة المعنى كفاي الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنفصلة
بلا خلاف على ما في الاصول انه ما عدا في غير الموضوع للعلامة وقت الفجر اي وقت صلاة الصبح فالفجر ما زلزل فانه ضو الصبح ثم سمي
به الوقت كما قال المطرزي وفي ضرام السقط اول اليوم الفجر ثم الصبح ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم البجعة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء
ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخيرة عند غيب الشفق واما ابتداء الوقت كونه سبعا عند اكثر المشايخ وقيل هو الخطاب المختص
ان لوجوب كل ما هو به سببا حقيقيا وظاهريا وكذا لوجوب داته وجود داته فلا بد ان يجاب لقديم الوقت ولثاني تعلق الطلب بالفعل
واللفظ الدال عليه لثالث خلق العبد واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة المستجبة لجميع شرائط التأثير والفرق بين الاولين ان الاول لزوم
البقاء الفعل في زمان ما بعد وجود السبب الثاني لزومه في زمان خاص هذا الموجب الى تنقيح ما في الاصول مبتدأ من اول الصبح عند بعض
اوامتداده عند غيره كفاي المحيط وهذا اوسع واليه ان اكثر العلماء لا ان الاول حوط كما في الخزائن والصبح بياض خلق الله تعالى في الوقت المختص
ابتداء وليس من تأثير الشمس لاسن جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى (فالصبح الاصبح) واليه يشير في شرح التاويلات المحررة
اي المنتشر في الافق بتميزه بسيرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهور من المستطيل المحترز به وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول
يظهر وبذلك سحران لدقته واستطالته ولان الضور في اعلاه دون سفاه بالصبح الكاذب لا يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نوقش
في التحفة ان الاول لا ينبغي بل ينبغي فعلية الضور الشديد الى الطلوع اي المنشي الى وقت طلوع شمس من جرم الشمس في الظلم الى
ان يبر الهمي موضع بلفظ في آخره خلاف كفاي اوله فمن قال بعدم الخلاف فمن عدم التبع وغاية لا يدخل تحت النية لغاية البوابة في كلام
مشي الى ان كل جزء سبب على طريق الاتصال لا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه يتفرع ببيتة عليه وعلى الكل ح والى ان السبب
ليس الجزاء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل لا الخبز الاخير فقط في اول نفل مستطال لفرض كما قيل السبب الجزاء الثاني
المنتشر عند اكثر من تمام الكشف في الاصول ووقت الظهر مبتدأ من الزوال ع فابعد ان تصاف اليوم العربي ويعرف ذلك

من أجل ذلك كان لابد من تعيين الأصل من خط نصف النهار في كل بلد من بلدان مصر والمسلمين طرف من
 أشهر ما ذكره الحسن بن علي أنه من سنة ١٠٠٠ هـ أنما يتخلو من خمس من حيث الأصل من بين النجوم فيخرج النجم كما سيأتي في هذا الكتاب
 ما قاله القائل من أن يصيب على سطح مستوي من أشعة الشمس على قوائم ثم يطلب الظل فإذا انقضى فالشمس لم تبلغ المنتصف
 وإذا وقعت فقد بلغت فصيل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال فيه والظل لأصل في هذا الوقت بالزوال وقته وإذا احتج
 فقد ظل الظل إذا زاد أو إلى أن يبلغ من العلامة مثل المقياس وشدة ظل العصر والياشار بقوله إلى بلوغ ظل كل شيء
 وهو أن الظل يحصل من المواضع في لذات كالشمس والغير كالقمر على قياس الصحيح يعني أن يكون بيانها خاصا بمكانه تعالى ابتداء
 فما عدل إلى المقياس ليشيل مثل القامة وهي سبعة أقدام أو ستة ونصف بقدمه وبالأول قال العلامة وأشار بقوله إلى الجمع بين
 يقرب الأول من طرف سمت الساق والثاني من طرف الإبهام كما في الزاوي مثلية أي مثلين لذلك شيء يسوي في الزوال
 أن لم يكن الشمس مساندة للأرض في الجهة بان مالت إلى الجنوب والشمال فيكون في هذا الوقت لا شيا ظل في جانب الشمال
 أو الجنوب أما إذا كانت مساندة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في أطول أيام سنة وإنما أطلق لأنه يصعب بيان الظل في بلاد ما وراء
 فخراسان كيران والفتى كالشيء وهو فسخ الشمس من الظل وذلك لعشوائتها إضافة إلى الزوال لا بد من ملائمة فإن المراد ظل الأشياء
 في هذا الوقت ففيه مجازان وفي رواية عنه وعندهما مثلية سوى الفنى وفيه إشارة إلى أن الأولى نظائر الرواية وعندها إذا بلغ مثله
 خرج الظل لا يدخل العصر إلى أن يصير مثلية عنه إذا صار ظل من قاستين خرج الظل لا يدخل وهو الأصح كما قال أبو الحسن كذا في المحيط الآخرة
 شادة لا يعمل بها كما في الجلابي وفي تقديم مثلية اشعار إلى أنها المفتى بها لكن في الخزانة أن الوقت المذكور في الظل ان يدخل في حد
 ووقت العصر منه أي من بلوغ الظل مثلية ومثلية سوى الفنى فالخلاف الواقع في آخر الظل جاري بعينه في أول العصر كما في الزاوي
 وذكر في المحيط أن أول العصر عندهما إذا صار الظل قامة مع زيادة وعن أبي يوسف ربح أنه لم يغير الزيادة وفي النهاية
 الاحتياط أن لا يصل إلى عصر حتى يصير ظل كل شيء مثلية سوى الفنى إلى وقت الغروب أي وقت غروب جرم الشمس كله إذا ظهر
 الغروب الأفعالي وقت إقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة ويؤيده الحديث الصحيح (إذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم)
 وباني الخلاصة أنه لا يفطر من على رأس منار الاسكندرية وقدر أي الشمس فيفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكليات ما
 إلى أن ما قبل المغرب وقت اصفر الشمس من وقت العصر خلافا للحسن بشركاني النظم ووقت المغرب منه أي من الغروب
 إلى غيبة الشفق بالفتح أي غيبته وهو أي الشفق عندها الحمرة وعنده البياض المغربان إلى الأول في هب تحليل غروب
 وإلى الثاني البر وغير فيكون من المشترك الاضداد وفي الزاوي عن أبي حنيفة ربح أنه الحرة فيصبح عشاء العانة الواقعة قبل غيبة
 البياض في الصحيح من أصحابنا وفيه اشعار بأنه رجع إلى قولهما كما في الملقن إلى أن الأول حوط كما في النهاية والثاني اليد والاشارة
 بقوله وبه لفتي أي بان الشفق هو الحرة سجا المستغنى لا يغيره ليقال استغنى فاقن بكذا والفتوى هو الجواب عما أشكل من الأحكام
 كما في المفردات وينبغي أن يكون هذا حكمه ديانا ففى اجنب من بعض المشتك في حق دياره أنه ينبغي أن يؤخذ في الصيف بقوله

[illegible]

فيقول في المقدمة جميل اي قال دحي على اطلاق (فانظار الزنا يكون شجرة وفي جبل الشكر مثلي باعتبار نفسيين متغلبين مقال استحي
 للامير سرعوا الى الصلوة ولثاني الى اعادة الصلاة يستحق الاول وليس قول الثاني وقال شلتخ مروية وبيته في كل الاول اصح كما اذا
 وان لم يتم الاعلام بالتحويل بينة ويسو مع ثبات قدسية التساع المبدية ليشير التوذن في صلوة السيدته بالكسري المنار
 بان يخرج راسه من الكتف اليمنى ويقول الاول مرتين من اليسرى ويقول الثاني مرتين فيه ايدان بوجوب الجهر للاذان علام ان
 قوله ان الشفة عافت لانه الاصل في التشرع كما في كشف المنار وبانه يؤذن في موضع حال هو سنة كما في الفتية وبان لا يؤذن في المسجد
 فانه كرهه كما في النظر لكن في الجلالى انه يؤذن في المسجد وانى حكمه لانى الجيد منه والاقامة في الاصل مصدر ثم سمي به هذه الكلمات
 يقيم الصلوة بها او الجاهة او الاصطفاة لما يشكك اي مثل الاذان فيما ذكرنا من الاحكام العشرة فلا بد ان لا يساق تنزيل للاقامة في
 الرواية ونحن ابى يوسف راجع انه لم ينزل كما في المحيط بحال صعباه في اذنيه عند ابى حنيفة راجع لانه احد الاذنين قيل للجبلان لانه لا يدور
 بزيادة رفع الصوت كما في التمراشى لا يجوز الا لانا س ينتظر ونها كما في الملتقط وتيم في مكان بدافيه اذا كان المتوذن امام فضيه
 خلاف فقيل له ان تيمها ذابا وقيل ياخذ في اشى عند قوله قد قامت الصلوة خافضا صوته وتيم في مكان الصلوة كما في المحيط
 وذكر في المفيد كره المشى فيها لكن يحذر راي يجمع بين كل ما من لحر وهو السرقة فلا يرسل جازا لانه خالف السنة كما في شرح الصحاح
 لكن في العدلية ان لم يرتحب وتير او فيها على كلمات الاذان بعد الجملة قد قامت الصلوة اي قرب قامت الصلوة على ارد
 عن ابى يوسف راجع كما في المحيط وذكر في الارامير ان معناه اذنت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة وانظار ان الزيادة سنة وفي الجلال
 توتركت الماعيدات الاقامة كلاء لا يتكلم بفتح الياء فمما اى في انما الاذان الاقامة فلما يجب عليه جواب سلام و اعطته لاني نفسه
 ولا بعد الفرع على الصبح كما في المحيط والكثير لا يستقبل وكمره الترخ فيه كما في الزيدى في وحدة الفعل بما الى انه ينبغي ان يكون المتوذن يقيم
 واحد كما في الظهير تركه ان يقيم غير المتوذن لانه ضاه او خيسه كما في النية ويجوز منه الياء فيشمل المنع للسامع عن الكلام فيها اما في الاقامة
 فطش به الاذان اما في الاذان ففي غير المسائل ان الكلام فيه يوجب سلب الايمان في القضية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان
 لكن في التمراشى الكلام من غير المتوذن غير كرهه ولا بعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشى سوى جابها فانها واجبة الاعلى من
 في المسجد الصلوة وقيل منتهى من سبعة قيل ان مقدم وقيل باللسان بوجها كما في التمراشى فيقال مثل قال في الجمع كما في الظهير الثاني ان
 فيقال الجوفه في لا الصلوة خير من النوم (صدقت وبررت) بالكسري في الزيدى وهذا كله اذ لم يكن مصليا او مستمعا للخطبة او علما
 او جنبا او حائضا او نفسا او مجامعا او قاضيا للمحاجة كما في النظم اعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاذان الشهادة الثانية وهو
 عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية منه سورة عيسى بك يا رسول الله ثم يقال (اللهم اغفر لي) بالسمع والبصر بعد وضع طرف الابصار
 على النبيين فله صلى الله عليه وسلم يكون فانه الى الجنة كذا في كثر العباد والتشويب في اللغة تكملة بالدعاء وفي التبريع ما عارف كل
 لمدة بين الاذنين وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في اذان الفجر وبعدة ثم اذ
 التاجون اهل الكوفة بدلا للجمعتين مرتين عنه انه كان يكثر الاذان قدر ما يفرغ من آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي الفجر

ثم بحث طلبنا ثم علم ان في يوسف حاشية القيد ما ذكر في الجامع الصغير في ذكر في سائر الصلوة فقال ابو يوسف لا بأس بان يقرأ
كل من يشغل بصلح المسلمين كالمغني والقاضي بنوع اعلانهم شأنا اليوم يقولون انه حسن في كل صلوة من غير الصلوة
الصلوة او قامة قامت كمان في سرقندي وهو اختيار الشري وصدر القضاة كمان في الزايد ويجلس استناما في كل صلوة
بنفسها اي بين الاذان الا قامة فيكون الوصل كمان في الكافي والاولى ان يفضل بها سنة او يستحب من الصلوة (احسن قولان
وعلى البدل عمل صالحا كمان في المحيط وذكر في الزايد ان مقداره ركعتان واربع قرآني كل عشر آيات وينظر للناس فيقيم للضعيف
المستجمل للآتين الحلة الا في صلوة المغرب فلا يثوب في المغرب لا يجلس لكن يفضل عنده بسكوت هي مقدار آية طويلا عنده يحكم
ثلاث خطوات كمان في المحيط وغنة مقداره سورة الاخلاص كمان في الزايد عنده انه يجلس مقدار ثلاث آيات كمان في النظم وعندها بمقدار
جلسته الخطيب العمل بما عنده غير مكره وعندها بخلاف العكس كمان في الخلاصة ولينظر في الواحدة ولقيم ايضا وان كسفي بها
جاز كمان في الجلابي وكذا يؤذن بليقيم لا ولى القوائم الكثيرة وكل من التوايت البواني ياتي بها اي الاذان في الاقامة
او بها اي بالاقامة كما قال محمد بن محمد والمعمد جافانه ياتي بها لكل كمان في الجلابي هذا احسن كما قال الامام الشري وقال ابو جعفر الاحسن ان
يأتي بها للاولى بها للبواني كمان في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد بن قول لكل على ما قال كمان في الكافي وقال الجلابي يؤذن
للقضاة في البيوت دون المساجد في نشوئهم كمان في الزايد وكذا اقامته الحديث باتفاق الرويات لا اذانه في ظاهر الرواية
ويكون في رواية الحسن كمان في التحفة وعن الشيخين جوازها بالركعة كمان في المحيط ولم يعلوا اي الاذان الا قامة ولو قلنا بالركعة وكرها من
باتفاق الرويات ولا يعاد الا قامة هي لان تكرارها غير مشروع بل يعاد الاذان وهو هو الاشبه عند بعض المشايخ واعدتها مستحبة
في رواية كمان في المحيط وهو اثم فيها كمان في النظم كما وان المرأة فانه يكره وليعاد في رواية الاصل بخبر كمان في الجلابي والمجنون
ولو في خلاوة السكران والمغني عليه فيه شارة الى انها يكره ان هو غير معاد من صبي غير عاقل الى ان نفاسق كذلك لو باتت
الاجرة كمان في المحيط وانه لو كان مرابطا عاقل اجزا هم والى انها من كافر غير معاد بها لكن حكم باسلامه للشهادتين كمان في الجلابي اعلم ان عاقل
اذان الجنب المرأة والمجنون السكران الصبي الفاجر والركب القاصد والمشي المخرف عن قبلته واجبة لانه غير معتد به وقيل مستحبة
الا انه ناقص مما اصح كمان في التمراشي وكره تركها معاقبي السفر ولو منفردا وفيه اشعار بان لا يكره ترك احد بها وهو اذان المنفرد وانا
اذان الجماعة ففيه خلاف كمان في النظم وكره تركها معاقبي جماعة الرجال المتقين المصلين في المسجد اي مسجد الجماعة او قارعة الطريق
كمان في النظم ولا تعتبر المقوم ههنا كما ظن لانه ليس بكل كافر ولا يكره ويجوز بل اثم تركها معاقبي في مصر اي فيما يتعلق بالبرية
والكرم وغيره لان في المصر يعني كمان في الحرانة وغيره بالكن عطل في الروضة والزايد في غيرهما بان الاذان لاجتماع الناس الا قامة
للاعلام بالشرع وجها موجودان ههنا فمعنى ان لا يكره تركها في السفر وجماعة المسجد عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان ياجان
يقتدى به فيسبغ الاغسل من ليلته ولو اقام من معه من يكره كمان في المحيط وليقوم الامام والقوم عنده على الصلاة
اي قبيلة لكن في الاختيار اذا قل (رحم على الصلوة) وفي الاصل من غير الاجل ان يقوموا في الصلوة اذا قالوا المتروك هذا الى

[illegible]

فصل في شروط الصلاة واداء شرط السكون هو عرفا خارج فهو كف علة الشئ بل تأثير وفيه إشارة الى انها اكثر من عشرتها
التي هي الوقت والنية والاقامة شرط السجدة في راسي والقرأة فانما هو كفا في نفسها لكننا شرط صحة غير الاري انها لو جحد في صبح الصلاة
تقدير اوله الله تعالى في الاخير كفا في الكفا في ومنها تقديم القرأة على الركوع والركوع على السجود ومراحات مقام السلام
والمقدم على عدم ذكر الفاتحة في حق صاحب الترتيب عدم مجازاة القرأة في صلاة مشتركة كفا في النهاية ومنها جعل الرضخ آسسه
خارج اللهاج كفا في الزاوي لانه استعملت مجازا في سنة كفا في النظر وخمسة على ان لطهارة عن الحدث الخبث واحدة كما
في شرح الطحاوي وغيره طاهر بيان المصلي من حدث وخبث أي بماسته حكمية وحقيقة زاو على المعصوم الغلبة وتخييفه
وطهريه من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لثوب معلق فسد صلوة بخلاف مجرد المس وخص بعض الشايعا صلوة في الثوب
النجس لما عذر كفا في الزاوية وكذلك طهر مكانه أي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يحز الصلاة الا اذا قام على رجل نجس
على طاهر ولو نقل إلى موضع نجس ثم إلى طاهر يحز الا اذا طال لو فرش عليه على نجس اقام عليه جاز ولو لبسها لم يحز ولو فرش الأرض
بالبول بالتراب لم الطين جاز استحسانا وفي الكلام بما لا يانه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عند بعضهم كما لو سجد عليه جاز عنده الكل في
والمكان شاملا للرجل فلو كان عليه مثل الدم فسدت صلوة كفا في الوقوعات لكن في الزاوية انها لم تقصد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس
حين سجد وستر عورتة ولو بالمال او ورق الشجر او الطين كفا في الهنية وليس له النظرة اعتبار كفا في الزاوي الاطلاق يدل على شرط
الستر عن نفسه وعن غيره لا ان عامته اصحابنا لم يجعلوا ستر با عن نفسه شرطا كفا في الكفا في واعلم ان السخون للجل ثوبان ازار فميصرو
يكفي بالمثل عامته جسده فلو صلى في سرويل كره وللرأة ثلث خمار فميصرو سرويل مكفي وربع صفيق ومفتحة والامة كالرجل كفا في
واستقبال القبلة لغة الجهة وعرفا يصل إلى نحو ما من الارض لسابعة الى السماء السابعة مما يجاوز الكعبة وهي قبلته لا بل السجدة المسجدة
كفا في كفا في الحرم والحرم للنافي على ان قال بعض المشايخ توسعة على ان كفا في المناسخ وقال الزيدونيسي ان المغرب قبلته لا بل المشرك
وبالعكس الجنوب بل الشمال بالعكس فالجهة قبلته كالعين الجهة يعرف بالدليل كالحارب القديمة المنصوبة باجتماع الصحابة والمناجيز
رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلته العراق ما بين المشرق والمغرب قبلته اسان ما بين المغرب والمشرق كالمسألة عن بل ذلك لموضع ولو
فاستقروا اطن صدره وعند فقد بين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انما يجعل الجدي خلف الاذن اليسرى في استقبال القبلة

كأن الكمال في معرفة من في طين والى صلاة وغيره من قبلنا حيث نرى كماله في قرب كافي فاعلموا أن الكياس بالاعرف انما قال
 المتألمة بالكتابة التي تسمى من طين الوعد من الكعبة عند فقهه الله تعالى كذا في وشم من يناء على بعض العلوم فليكن العلم
 المتألمة قال في بحث النجاس من الكشف الى صاحبها لا يبرأ من غير كلام فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة الكعبة فاعلموا ان النجاسة
 كافي في الصلاة ثم اشار الى ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة
 تحت ستر السجدة ما عليها الغاية الى دارين ما على بعضها على بعض من تحت ركبتيه اي تحت كتيبه فالكعبة حرة بخلاف غيرها
 وعورة الامة اي القبة والهدية وام الولد والكاتبه فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة
 انما كالأصل وعورة الحرة بدنها جميعا الا الوجه وعن عايشة رضي الله عنها ان عبد بن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 من ارسل الى الاصابع والاطلاق شعرا بان لم يكن كظفر وليس بعورة كافي في الظلم كمن في الكرابي وغيره ان فيه اشارة الى ان عورة
 عورة لان الكف عند الاطلاق المكن للظفر والقدم من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق يدخل البطن في الظفر كافي في الظلم كمن
 في الصلاة تحت الولا في البطن القدم وفي الاكثار اشارة بان الساجدة عورة كمن في الظفر تير الاصابع ان ليس بعورة وفي الاربعة
 عن الشنن ان لذارع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكبر كسكة كسفت القدم واعلم ان ما ذكره بهنا ذكر في كتاب كرامته فينبغي ان يحل اليه
 عذرا من تكرار وكشف رجب العضو الذي هو عورة من الرجل المرأة يمنع صحة الصلاة عند ما هو صحيح وعند ابى يوسف ربح
 ما فوق النصف فحدها نصفه ايتان الخليفة والخليفة سوا كافي في الجيط وفي اختيار الكشف اشارة الى انه لو انكشف بقية فسدت صلوة
 في الحال بخلاف كافي في النجاسة فلو انكشف فسد من غير كسفت جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادعى ركنا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولو لم
 شيئا لكن كسفت قدر ما يمكنه او ادر كمن ثم ستره فسدت عند ابى يوسف ربح خلافا لمخرج ١٢٢٠ انه يغيب عن ابى حنيفة كافي في الحقائق واطلاقه مشير
 الى ان انكشف التفرق يحج كالبجاسة كافي في الخزانة وعمل في التشبيه اشارة بان قدر الانكشاف كقدر البجاسة كما مر في الاربعة
 لو بلغ التفرق من الشعر والفخذ والساق ربحا من احد منها فسدت ولو اصر ثم اشار لتحقيق الربح الى بيان بعضه فقال والساق
 من اسفل الركبة الى اعلى الكعب عضو تام فربيع يمنع كالفتى فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشايخ اوسع الركبة عند بعض جواز كافي
 والذكر كافي لانه منفرد بعد بعض المشايخ منع الاثني عشر بالصحيح بل كافي في الكرابي لانه فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة
 واحدا للصحيح فان المشايخ اختلفوا ان لا يبرأ الا بغير ثمنه فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة فاعلموا ان النجاسة هي في الصلاة
 او البطن من الجنب تبع له كافي في النجاسة وشل شعر نزل من اسل المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في جواز النظر الى طرف صدره
 الاجنبية واطراف ذواتها من العتية لا يخفى وقال المحلوف انه ليس بعورة وانما قيد بالنزول لان يابوا ان كسفت حورة بالاجماع وعضو
 انما قبيح الا انه جزء من لادى لا يجزئيه ومسافر عادم فزيل النجس الحقيقي عن ثوبه حقيقة او مكابان يجد المنزل لكنه لم يقدر
 على استعماله لان كسفت العبد يصل الى فساد فلا سمعته اي النجس ان كان اكثر من قدر الدرهم ولم يجد الصلاة اذا وجد المنزل
 وفي بقي الوقت التقييد بالمساو لان التقييد شرط لما تيسر بالعورة وان لم يملكه كافي في الظلم وغيره وبالْحَقِيقِي لانه يخرج المحلوف ان صاحبه

[illegible]

وانما لم يصرح بالظن في التوضيحين لان ما سلم في حق العمل فينبغي ان يجهز ثم يخرج في كيفية البنية فقال وقصد المقتضى والاداء
 صلواته واداءه ان يحجب عنها في الحال فيلجأ الى ان يوقصد الظن لفظ العصر والاداء كما في القنية وتطبيق القنية في الصلاة
 وقصد اتمه اى يتابعه المأمم ان اقتضى الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند انقضائه لان الجمعة لم تكن في الاسبوع الا مرة واحدة
 بانه لو لم يكن في صلاة المأمم لا يخرج لكن لو لم يكن في صلاة المأمم يخرج على الصحيح كما في الضرات متصلا بعد الصلاة بالنية
 فلا يصح بالنية المتقدمة والتأخر عن نية كل منهما الا الاول في النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعلى ان يوسع في ادراكها
 عند الوضوء بجازا اذا لم يكن بعد في الحيط الى التوسع في الصلاة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند مخرج اذا لم يستعمل بعد
 جعل الميعين به وعند ان يوسع في الصلاة الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن سنان لا اعلم بخلافه من علمنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة
 واما الثاني ففي الزاهد لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكشي يجوز قيل الى ثلثين وقيل الى اربعة وقيل الى اربعة وقيل الى اربعة وقيل
 الى اربعة وقيل الى اربعة ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفضيل معنى ما حذف من قوله صلواتا بغيره لكان العطف اما ذكر
 فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتداءه على تحريمه المأمم ويفرض ان يكون بعيدا كما قال بعض ائمة بخلافه وقيل يجوز بعد قول المأمم بعد قوله
 اكره قال عامة العلماء انه ينوي حين وقف المأمم موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكافي والاكثاف وشيخ الى ان
 لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤتم فلما كان له ان يتقدمه وقال الكشي والوجه ان يشترطها وعن ابي حفص ان غير المأمم
 لو اتم بانيته الامامة نفسه صلاة مأمومه كما في الزاهد الى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غير ما في سائر الاركان كما في
 في اتمام صلواته حتى لا يتحجب عادة وقال طهيري الدين لم يغنياني لا بعيد قال لبقالي لم ينقص جوده اذا لم يكن التخصيص وفي صلواته
 وتوضاؤه التكلم بالنية في العبادة في كل جزء وانما يلزم في كل كرم لا يؤخذ بالسوء لانه معفو عنه لكن التيقن بها ثوابا كما في القنية وفي
 الاول ما في الملقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا قيمة للصلاة ليس بشي ومع اللفظ
 الدال على قصد افضل فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس شرط كما في الخزانة والتمحيب واستجاب التكلم كما
 في المينة وكفى غير الفرض الواجب من اثن عند العامة والنوافل عند الكل نية مطلقة الصلاة اى قصد الصلاة
 بلا قيد سنة او نقل او عدد فتكفي نية الصلاة في النفل عند الكل في الحسن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان يتوجه بها ما بها السؤال
 صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيره ولو نوى عدد كثيرا لم يلزم اكثر من كفتين على المشهور من قول صاحبنا كما في الجلابي وفيه
 اشارة الى انه لو نوى الفرض في كليهما كان آتيا بها كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر وصلاة التسبيح اجتمعت من جهة الظاهر
 ولا شك انه يقال ثواب التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه لاجنس الصلاة ولما اى افرض الواجب كصلوة الجماعة والوتر
 شرط للصحة التعيين بالرفع اى قصد جزئي حقيقي لنوع الصلاة مثل الظاهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر الاول بالصحيح
 فلا يجوز نية الصلاة ولا الفرض يجوز فرض الوقت لا للجمعة للخلاف الا في كما في الخزانة والظهيرية وغيرهما وظهير يومه ليس بكل
 فيمنع انحصار الحكم في فرد كما ظن لو شك في خروج الوقت نوى صلاة عليه ينبغي ان يتوجه يومه كما في الثعالب انما انكشف بان شاء

الى ان القاضية القضاة على ربه سبحانه وتعالى انما يشترط في القضاة اول صفة عليه وان يشترط عليه صفة
 كمال الشبهة في الاستدلال بها والى ان في هذه الركعات فلو دعي الظاهر سواء على اربعة اجزاء كما في الفتنة فبني ان يكون الشبهة
 في كل ركعة او في كل ركعة من الركعات ومع ذلك في الجمال في الشائع والراجح في غير حال كفاية الشبهة لا يخرج من العلم في اي
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسبر الى وقيل سألني (ولغيره) لا يلزم في اربعة الظاهر والصلوة للميت او الموتى وزاد المتقدي
 (متابعا للامام)

فصل فرضها اي فرض الصلاة اعظم القطعي الظني والركن الشرط فلا يصح كسها وعلية على خلاف الشبهة
 الشبهة احسن ما صدر في هذه الصلاة اي تفصيلها كقوله في هذه الايمان كذا وبني في الاصل كل وصف مصدر وقرن التكليم من اصحابنا
 بانها صفة الموصوف ان كان كالم الوصف ليس بهن لا يراه وجه التحريم من التحريم وهو جعل اشئ حرام جعل بمعنى العاقل ففصل في التكليم
 الاول فان بهل محرم الاشياء المباحة والى ان له المباح في شريطة عند الاكثرين كما في الاستصفا ولذا ليس الطهارة شرط لها حتى لو كان
 منس في المباح رفع رتبة وصلى جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض النقل وحكمة اقتضاه على الاداء كما في الكفاية والقضا
 انما هو واحد في كل ركعة من الفرض ون النقل كلام المعتمد وهو لغة الانتصاب شرط استواء الشق الاسفل الاعلى فاكركن صلوات
 لانه اوده الاتر على ان الامام لو لم يطول القيام في الشق الثاني اجزاه لانه لا فرق فيه كما في حقه السبب وذكروا في الاستدلال ان لا يستدوا بما يجب
 لتحصيل القراءة التي هي مستدة وبالقراءة لا يقط القراءة فلا يجب الاستدراك كما في الركعة التي فيها الشق الثاني من الصيام من اللاحق بل لا يغير
 وفي الامم لا بد فيها من مقدار ثلث آيات الاطلاق وليل على انه لو صلى قائما على اصابع رجليه وعقبه بلا عذر يجوز وقيل لا يجوز كما في
 وعنده قراءة آية من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم فقلنا متواترا كما في كتب الاصول الكلام والقراءة حتى قال في فتح الوعيد
 انما هو مجموع متواترة ما عدا آية التوحيد فلو جاز من طريق سؤلوق به التحق بسائر الاحاديث الرواية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقرأ
 الشواذ فيها كما في تمهيد السالمى لنا فسد عنده والاصح انه اذا قرأها في مصحف ابن مسعود وآبى لا يفسد لكن لا يتد من القراءة بخلاف
 التورية والنجيل فانه يتد به الى ان معناه في القرآن لا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزائن والآية الطامنة وشعر علامتين وله اخره
 توفيقا من طائفة من كلامه تعالى بلا سمح في الكلام دلالة على انه لو قرأها كانت كلمات او كلمتين يخرج قتل كيف قدر ثم نظر جاز وبذا
 بلا خلاف وعلى انه لو قرأها كانت كلمة او حرفا نحو (مدامتان) ووق لم يجز وهو صحيح كما في الظهير الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاة
 وعلى انه قرأ نصف آية قرآن او كلمة حتى تبلغ آية لم يجز على انه لو قرأها آية الكري في كثرين لم يجز وهو صحيح عند بعض كما في الظهير
 وجاز على الصحيح كما في المضمرات ويشتهر منه الاخرس فانها ساوقة عنه وكذا على جهة انما لليل من النار بلادة
 على التعلم كذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كمن هو بل السند والرك كفا في الجلابي في كل اى كل ركعة من كعتي لخصر
 الثاني والثلاثي والاربعي فيه اشارة الى انها في الاوليين من الاخيرين المستوسطين الاولى والاخرى والاولى والثالثة والثانية والثالثة
 جميعا سواء كما في الخلاصة والمضمرات الظهير وغيره من الاستدالات وهو قول بعض المشايخ والصحيح من مذاهب اصحابنا انها فرض

[illegible]

[illegible]

في الحديث

في الحديث الصحيح انهم من الميث الى الميث لا يطل بلاد الكلباني فانه كرهه وقبل سنة كثر قيل يا سائر الكلباني فغيره قيل يا سائر الكلباني ثم لم يسمع من شيخ ابي يعقوب (سبح الله من حمده) ابي الشيخ الكلباني الرضوي فقال ان هذا الحديث عن
 قيل الامم يعني من في الحضرة اني انصرفت بلا شغل واعلم ان اخفاء سنة كلباني المحيط واصل تركه لادرس الدواعي
 كلباني الكشت رافعا راسه فكلما انفسه سمع سنة كان يهوى هذه العلامة سنة كلباني الجلباني ولله الشكر على استوى قاتلها
 بكماله كبر حال الخطا حتى لو كان اوسى كلباني القية لكن في البسوط والمحيط الشريف راسه من ان كره ثم لم يسمع واعلم ان
 كفاية التداولات تشير الى ان ليس في هذا الفتح كبره العيان مصرح بذلك في سنن المحيط كبره ارفع راسه من ان كره وعليه يدل
 حديث البخاري وفي شرح التادان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده على الله عليه وسلم
 الى يومنا هذا لا يكره منكرو لا يدفعه دافع وكفى به ابي التوسيع الامام فلا يجمع بينه وبين التحميد بذا عنده خلافا لما وعليه الطحاوي
 وجهان للثانين وكفى بالتحميد الامام كمال الحمد ذلك المحذور بنا ذلك الحمد او العلم بنا ذلك الحمد والاول افضل كلباني المحيط والآخر
 المشهور في كتب الحديث كلباني الكلباني وهو الصحيح كلباني القية ويقول في ذلك عند توسيع الامام المصنف فلا يجمع بينهما بالاختلاف ويصح
 بينهما ابي بن التوسيع والتحميد عندهما عن ابي يوسف راجح كفى بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره شيخ الاسلام واشتد
 في قول ابي حنيفة راجح والاصح الجمع كلباني المحيط وأشار في الاصل والجامع الصغير انه لا يجمع قبل هو الصحيح وعليه المشايخ لانه لو جمع لوقع التحميد
 بعد تمام الانتصاب محل الذكر حالة الانتقال كلباني الكلباني لكن شيخ الحلواني انه محالة الاستواء في الجواب لطاهر وهو الصحيح
 وقيل حالة الارتقاء وقيل حالة الاضطراب كلباني النية واعلم ان ما مر غير الفرض والواجب سنة وما ياتي غير جاد بل لا الاختلاف عند السلام
 فانه سنة كلباني خزنة المتقين ويقوم مستويا هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء اشتقين كما هو وانما كذا فقلة الاكثر عيش
 فليس تدرك كما ظن ثم كبره خافضا كلباني المحيط والتخمة وغيرهما في الايضاح اذا اطمان قاتما كبره وساجدا وتعل ثم لا شعرا بالطنيان
 وليست بوضع على الارض ركبته ابي كبره اليمنى ثم اليسرى كلباني وقار الروضه والفار لطيف المنفصل على الجبل كقوله تعالى وادعى
 نوح ربه فقال رب اني ابني الالية ثم يضع يديه ايمى اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهامه خداما ونيه كلباني الكلباني وذكرني النصف
 ان وضع الالية خداما المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كلباني الحقائق وفيه لالة على ان هذا
 الترتيب سنة كلباني الجلباني صاما اما صالحة اى لصفا جانب بعضها بجانب بعض فان لا صايع ترك على العادة فيما عدا الركوع
 والسجود كلباني الكلباني وغيره ولو قيل بالغليب كان حسن فان ضم الركبتين سنة ايضا كلباني الجلباني ثم يضع وجهه بان يضع القدم
 جيمته فان الاصل ان يضع لانا كان اقرب الى الارض كلباني الحضرة وغيره لكن في التخمة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا
 مسديا بالبارى منظره تصبعية فيسبح المعبود وسكون لبايا ورفعها كما ذكره شيخ الاسلام وهو العضة وقيل سطحه وباطنه كلباني النية
 وفيه تغليب فان المعنى مبعدا عضده عن جنبه وذراع عن الارض لان كلبه ماسته كلباني الجلباني الا اذا كان المنفصل في نصف
 لا يبدى عضده كيلا يوذى احد احجا فاما مابعد البطنة عن مخذبه موجهها اصابع حمله اى رسول صايعها بان النية

[illegible]

وقيل لا ينوي لأن الإشارة بالنيلام فوق النية والاول هو ايسر كما في الكافي ولا يردى على الوجه المتيقن ان يكون الثاني اخف من الاول
وفي النوازل ان الاول المخرج وتحتية الماخزين الثاني للنية فقط كما عاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يمتنع الجواب عليهم لانها
يستحق ان لا يوجبا ليقوم مقامه قد وجد منها وهو التسليم من صاحب كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يتيقن الجواب عليهم ان سلموا
قبلا ولم يسلموا اصداد لان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان اخرهم
واوسطه افضل من خواص الملك او ساطع عند اكثر الشيوخ والمؤتمرون بالوجه ينوي الامام حال كونه له نعم واقفا في حاته
اي جانب من جانبيه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في اليمين وينوي الامام فيما اى في جانبه
عند محمد وفي روايته عنه في بيته فقط عند ابي يوسف رح ان حاداه اى الامام وكذلك المنفرد ينوي فيما في الجانبين عن بعض
الشيوخ الملك فقط فلا ينوي للبشر وفي الجانبين الصغير ينوي رجال العالم ونساره وقال ابو القاسم ينوي المصلي ان ينوي
في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقياد اشعار بان التزم ينوي للبشر والملك ايضا في الجانبين اعلم ان جميع ما ذكره
الفرع الواجب سنن للصلوة كركوعا كما في الجملاني ولما آدابا كثيرة كقيام الامام والقوم بعد الصلوتين اخرج الكفيتين من بين
عند التكبير النظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارض وفي التقعد الى الجرح وكضم القدم عند التقاعد
ودفع الشال عن نفسه ومسح الجبهة بعد السلام كما في خزائن المفتين ترك للعب ترك لظفر يمينه ويساره قبل تسوية الصفوف وقيل تسوية
الرجلين بلا ميل الى الجانب كما في نظم

فصل يحجر الامام اى يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يجهر في الصلاة ابتداء ثم انسخ في الظهور والضمير
للقرآن عن كثرة الكثرة والامام من يفتدى به واحد او اكثر صعبا او بالغا وقبه دلالة على انه يجهر ولو كان لعقدي واحد او اثنين
وفي القاعدي الوجه فيما ينسخ وهو يؤتم احد الايسر في السجود ليس بام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه لو كان
يوم اثنين فغير خلاف ابي يوسف رح وظاهره مشغور بفضية الجهر لان الاخبار من الجهر كالاجبار من الشك كما في قوله الكافي وتروى
المدابة واجباره اكد من اكد في التوضيح والملكواني وغيره الا انه يجوز اعتمادا على ما في الجمعة والعيدين لانه اقامها بالمدينة حينئذ
ضعف المشركين في القاعدي خوفا الامام في العبد لم يجب لسهولة لا يجر فيها ورام الفرق افضل لان الجهر افضل وفي الفجر
اولي عشائين لفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتنشيت في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين
من العشاء الاولى والاخرة لانهم يشعرون بالاكل في المغرب النوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصلوة اشعار بان الامام لو خاف
بعض الناس او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل عاودا جهر كما في الخلاصة وقيل لم يجد وجهه في النسي من بعض الناس او السوء
كلها او بعضا كما في النية ولا خلاف انه لو جهر اكثر ان تختمتها مخافة كما في الزاوي في الكلام اشارته الى انه لو ترك ذلك لم يفسد في الصلاة
بما في الاخرين لكن في الجملاني انه يجهر بها كما لو ترك لفاتحة جهر بها بالضرورة جهر بها وبالفتحة معا وهو الصحيح كما في الفقه
موقف الثلاث الاخرة بدليل عادة الجهر والامام ان الثلاثة الاولى لم يفسد ما خفي وان كثر وقوعه في ظلمة لم يفسد في الظلمة

من العمل الذي يوجب ذلك قد استعملت في فصول الفاتحة أي سورة الفاتحة فإن السورة جزء الطريق لكل من يريد أن يكمل
المصنف إليه علم ما مع أي سورة من أقصا كانت كالكثره الاخلاص وفي السفر لمن أتى في القدر والاطمينان نحو
سورة البروج على تفصيل الذي في مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر والعصر والعشاء والقصر والليل والضحى
وذلك في سفر السجود واليقرأ في الفجر والظهر والطارق والشمس فيأخذها بما ذكره الاخلاص وفي المحضر الاقامة في الاختيار استحسنوا
أي هذا الشيخ حسا طول الفصل نظيره الاستغراق والارادة اثنتين ثنتين من السور الطويلة من غير القسم من القرآن
مع الفاتحة ولم يذكر اعتدادا على الطهارة والكلام وال على ان هذه القراءة مستبينة في الموطأ والحاشية وغيرهما من مسنونه وهذا على ما
ان معنى الاستحسان ما ذكرناه الفاعلية معطوفة على الاستبينة وهو غير مستحسن مع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة
بالاستحسان الحسن ان يطعن في المحضر على ان السفر والاطوال خبر السنة فيقيد سنة القراءة والفعالية مستغرقة او حاله للتأكيد فان
في هذا المقام اختلاف الولايات كما سلكوا المعنى عمل مشائخنا الاستحسان هو اربعة منها الاستحسان بالشر وهو المردود والاشرح عرني
السنة تعالى عنه فانه كتب الى موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به في البسوط وغيره من فم منه خلاف السنة فلهذا انفصل عما
في الاصول والاطوال الى القسم الطويل كالصباح والصبيحة والمفصل السبع الاخيرة من القرآن أي به كثرة الفصل بين سورة بالبساطة
في الفجر والظهر وايات مختلفة الاعلى ما ذكره والبقا في مع التوفيق ان تقوم ان كانوا من يرغبون في العبادة يقرأ آية كفا في وا
الحسن في كل كنه خمسين ان كانوا كسالى يقرأ أربعين كفا في الاصل ان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كفا في الجامع الصغير فيل ينال
ببينه على كثرة اشتغال تقوم وقلة قيل على طول الليالي وقصر ما قيل على خفة النفس ثقلا وقيل على حسن الصوت وقبحه الحال
انه يحجز عما يقرأ في اليوم كمالا يودي الى القليل الحاجة كفا في الموطأ والحاشية الكافي وغيره او واساطه أي قراءة سورة ثمانية من الطوال
والقصر من المفصل وعشرون آية في العصر وقيل في خمسة عشر غير الفاتحة وفي العشاء وقصاره بالكسرة جمع قصيرة كالسورة
اوست ايات في المغرب ثم اشار الى بيان المفصل مع اقسامه قبوله ومن الحرات لبنتين مبتدأ منها كفا في الكوا في وغيره
لكن في المنيعة قال لا تقرأ من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من نسخ سور طوال الى سورة النجم
ثم من البرج او ساط الى سورة لم يكن وقيل الى البلد كفا في الكوا في ثم من لم يكن قصار الى الاخر أي آخر القرآن في اشارة
من الحرات الى العيس ثم التكوير الى الضحى ثم المشرح الى الآخرة ولا شك ان لغاية الاخرة داخل في النجاة ينبغي ان يكون لا وليا كذا
لكما حاجبان كفا في الكافي وغيره وما ذكره من لبس او المنتهى في الكل يوافق الموطأ والظهير والخزانة وغيره فاعلى المصنف لظن لقاصر
في التنبيه انه خلاف ما رأى وفي المحضر في الضرورة والاضطرار خوف خروج الوقت يقرأ بقدر الحال والوقت ولذا اكتفى
الوليوسف حين قدم الى ابو حنيفة في ضيق الفجر باتيين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة (يعقوب بن صافقيا) وكذا غيره
سورة أي الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة لصلاة فرضا وغيره فلا بأس في بعض الاوقات وقيل ان لا يحد الم يجوز غير
فلو قرأ السنة او يسر فلا بأس وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين لو بينهما سورة قيل لا يكره ان طالت في الركنين ما في ركعة واحدة

كما في الروضة الاولى في الاصل من يكتب اليقرأ كما في المغرب من لا يحسن الخط كما في الكراهي فسيؤتى الى الله في وقت الصلاة فلو كان
اي على صلاة العامة وعادة الامة ولا ليس بجار فيقضى عاريا كما في البيوت وغيره من اي قادم او قادم يكون وجوبه في يومه اي
يقتضيه قادم لا يسجد ولا يقضى باليس الجار وغيره من يومه عند فريضة الاصل في جنس هذه المسائل ان حال الامام كان مثل حال المصلي
او فوقه بان صلاة الكل ان كان في صلاة بان صلاة الامام فخطب كما في البيوت ولا يتعرض ولو كان ذلك لفرض من قبل نفسه كما ان الله عز وجل
في جميع الافعال كما هو المتبادر فيقضى من قبل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركعة من جاسا عتقة فسيجوز
فانما نقل في حق الجارية فرض في حق المقتدى وكذا ان مقتضى المتفصل في الشفع الاخير من لفرض فان القراءة فرض في حق المقتدى
فصل في حق الامام كما قال بعضهم لكن العامة قالوا بان السجدة صارت فرضية بسبب كثرة القراءة فلما سبب الاقتداء فان هذا
بالمتفصل حكم الفرض لانه عليه اربع ركعات فلا يقتضى مفترض متفصل كما في جميع الافعال الا في بعضها وفيه اشعار بان مقتضى المتفصل
بالمتفصل كصلى ركعتي العشاء بالاربع ركعتي الظهر بالاربع قبل الكل في البيوت واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايما سبب يصير شارعا
في صلاة نفسه فيقتضى لوضوحه بالقيمة ويجب لقضائه لانها لنفسه بعد ذلك قال بعضهم لا يصير شارعا عاد الاصح ان في المستظهر وان
واصح الاول كما في الضمات ولا يقتضى مفترض كصلى العصر وظهر اليوم بمفترض كالظهر او ظهر الاسر يدخل فيه مقتضى في
يقتضى ثم انشد واقعة في مفترض كما في الظلم وكما فرائد في بعد غروب الشمس في عصره ثم شرع في وقت كما في الزاوية
اشارة الى انه يقتضى العصر بمقتضى مفترض بعد الغروب كما في صلاة في صلاة لان الصلاة واحدة كما في الظهيرة والى ان يقتضى الاتي للثانية
لا يقتضى بالاجماع والى ان يقتضى مسبقا كمن لا يقتضى على المشهور في الكبري ان لا يقتضى لان التمسك في موضع الاخر ونفسه في نفسه ما
كلام القاعدي لا يخالف عن اشارة اليه قرصا آخر لزيادة الايضاح فان النكدة اذا اعيدت نكدة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي
الاقتداء في هذه المواضع رفر الى انه يصير شارعا في صلاة نفسه فيقتضى وضوحه بالقيمة ويجب لقضائه لانها لنفسه بعد ذلك قال
بعضهم لا يصير شارعا الاصح ان في السلسلة رواتين اصح الثاني كما في الضمات والامام لا يطيلها اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل
الصلاة بالقراءة والتسبيحات والدعوات ويحمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله ولا يطيل الامام قراءة الركعة الاولى على
الاولى فيحرق الا لانه فيها للقراءة سنة بقدر نصف الثانية قبل ثلثها قبل بقدر ثلثها فان كانت تعارنه من حيث لا يفيها والا فيعتبر
الكلمات والحروف ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محدث انه يطيل في جميع الصلاة وعليه
كما في الزاوية وغيره والكلام مشبه الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمرشي انه اخصل الى ان الثانية لا يطيل على الاولى شيئا لكن في غاية
التمدد والاول ان طالت آية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقه فانه كرهه بالاجماع لكن قال شرف الامة المكي وغيره لو قرأ في الاولى سورة العصر
وهي ثلث آيات وفي الثانية النمرة وهي تسع لم يكره وقال كمال الامة الصباغى انه يكره لكثرة الزيادة فان لم يست في القصا وضعت
بخلاف ما ذكر في الاولى الا على وهي تسع عشرة وفي الثانية العاشية وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر اسجدها فل
من النصف كما في المنيته والى ان المنفرد يطيل الاولى فان لم يقرأ ماشه والى ان ما ذكره مخصوص بالقرآن

اي مشركه حطان انتنت المرأة هذا في غير مكة والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
الاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
انتنت هذا في غير مكة والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
على ما في الينابيع والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
ولم يات في غير مكة والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
اشارة الى انها لو كانت في غير مكة والاربعاء في غير مكة
كما ذكره الحلواني كذا في النهاية ان لومي الامام امامتها سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع
او بعده لكن قال عيني لانه يشترط حضرتهما وقال شريف الائمة ان وقت النية وقت الشروع ابعده كما في النية ولعل التخصيص
الى ما في المتن من صحة النية في غيبتهما وبعد الشروع عند بعضهم في غير مكة والاربعاء في غير مكة والاربعاء في غير مكة
والعبدان كما في الخلاصة والاسماء ان لم ينو الامام امامتها في صورة اقتداءها بما حاذية الامام او المقتدى فصلاواتها فسدت لا
وقية اشارة الى انها سارت شارحة في الصلاة كما هو الى انها لو اقتدرت غير حاذية صح الاقتداء بغير النية الامم نفي ائمة النساء كما
في التمراشي عن الحسن بن عمار بن جندب اذا قامت خلفه ولم تكن بحجب جل صح بدون النية كما في الزاهد بن وغيره في القول بان لا بأس
في الاداء ينع من النية ليس يشي في غير مكة

فصل في سبقة أي اغترضا بالفعل آوى السبق في الاصل التقدم في السير ثم سئل في مطلق التقدم تحدثت في غير مكة
كالجاذبة وغيره اذا حدثت في ركوعه وسجوده فانه لا يرفع مستويا ففسد صلاته بل يباخره ويحكم في غير مكة كما في الزاهد بن في غير مكة
فان قيل انكثت نفع وقية اشارة بان لا تنجها غير نفع وهذا اذا استنجى من تحت ثياب الاكثفت الحرة مانع كما في المحيط وكذا
خرز الدلو المنزق ونزع الماء في الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وبقره يترشح المكان صورة النزع اقل الا انه سبب الى ما
كما في الزاهد بن في صحيح ان النزع مانع كما في الضمير كذا ترك النهر الاقرب الى العبد لانه اشتغال بالاجنية كما في تحقيق كمن في النية
لوم على احوال في اخره لو اخذ فعله للتوضي لم يتم واتهم بقى من الصلاة مع ركوع وقية الحدث كما في النهاية وقية اشارة بان
المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابى يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي لاكتشف اعضاها الوضوء بان كان ثوبا
رفيقا فكتشفها لم تتم وقية جواب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قد صاعورة على ان لو بدلت بغيره وكذا اليد والرجل في رواية عن
ابى حنيفة حواء الرأس لم يمسح بحيث يسيل لبلة الى شعرها كذا في المحيط ولو كان سبق الحدث بعد مقدار العشرة من لفعة الاثر
في غير مكة لا رواية في اعلاه ما قال ابو جعفر انها لو كان في الجاهلي في غير مكة فان لزوج لم يجد وقال انه لا يوضأ له فخرج بالحدث بعد ان شمس
والاستيناف اي تجدي التيمم بعد البطل الاول بما ساءت الاعمال فلو لم يسل فبنا كمن شمس في نظمه فلو في النظر كما في الزاهد بن في غير مكة
من الاتمام للمنفرد والمقتدى الامام قيل الاتمام افضل لها كذا في الاختيار وغيره والامام عبد الله بن شيبان في غير مكة في غير مكة في غير مكة

ترسخ في صلوته فيمنع ان يكسب ساعته ثم يقدم بآية لكل في الزمخشري وفتح الالامسة اي انفسه ففتح الالامسة في اللغة
فتح على العلم كقولهم اودع الامور في الامساك وفتح الالامسة في اللغة على غير الامور من يصل لصلته في غير الامور
مصل ان اضطر في الصلاة سواء كان قبل ان يقرأ بجزء الصلاة او بعده فقول النحول الى آية اخرى او بعده وقيد اشارة الى انه
لو تولى الصلاة دون التطهير لم يفسد والى ان صلاة الفجر عليه لم يفسد بالاضطر والى ان الفجر على الالامسة يفسد لا الصلوة ولا الصلاة
النافحة وقيل يفسد صلوته ما وجد في الصلاة فكل حال كما في النكاح والى ان الفجر يفسد في الاصل والاضطر والاول الصحيح كما
في النهاية ولو اخذ الالامسة من غير الفجر او من الفجر بغيره بغيره ففسد صلوته كما في الزمخشري فقول لي يوسف سجدة لم يفسد الالامسة في آخر
فتح الالامسة في اللغة ان يلقى القوم الى الفجر فيخرج ان قد المجرى الى الفجر الى آية اخرى وفي كراهية الفجر من ابي حنيفة رويان
كما في الترمذي والقرابة من مصنف فليدا او كثيرا وبهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجرى قبل مقدار الفاتحة كما في الكفا في فتاها
انه غير فسد لكنه كرهه والاطلاق مشير الى ان الحافظ وغيره سواه وقيل لخلاف فممن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما
في الزمخشري الى انه لو نظر الى المصنف ففسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر الى غيره ففسد فانه غير فسد على الصحيح والى انه لا يفصل الحكم بين
وغيره كما في النهاية والسجود اى وضع الوجه والقدمين على التماس لانه ما مورده وام التطهير في جميع الاركان بدأ عند بها او عند
ابي يوسف ففسد السجدة لا الصلوة لوجاز ان يسجد بعده على الطاهر كما في التلويح لكن في المحيط لوجده على لدمه لا يعيد عند
ابي حنيفة بخلافها فلو وضع يديه او ركبتيه لا يعيد اتفاقا لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في طاهر الاصول والردحاس في كل كثر
بما لسان اى لا يتجمل سواه عن الناس مما لم يحكى في القرآن والمأثور كما في الظهير فلو قال اللهم اغفر لابي اولاخى لم يفسد ولا
لاى فسد لانه ليس ثم قرآن كذا وقال اللهم اغفر لى ففسد ما وجد سواه ففسد لوقال بغيره ففسد لوقال اعطى ففسد لوقال لا تغير
ثم فسد لم يجر في عاداتهم كما في الترمذي والكلهم مشير الى ان دعاءه لا يفسد ثم شروع في كل كثر في الجلالى جاز الدعا في موضع اربع والثنا كما
في الكون والقعود لكن في موضع من المحطاة لم يشعر الدعاء سواه بل آخرها وانما آخره وحقة التقديم ليكون الفعل عند لقول الفعل عند ان لم يفسد عليه في
ما في المحيط والاكل ان يصل الى جوفه ما يتا الى فيه المضغ مضغه اولا والشرب ان يصل الى اليد لا يتا الى فيه ذلك كما في الايضاح
وقيه اشعار بان عمده وسهوه سواء وكذا قليله وكثيره الا اذا اتبع ما بين اسنانه فان قليله غير فسد كذا في شرح الطحاوى فاقبل ما دونه
الحصية وقيل ما دون ملاء الفم وفي الكتاب انه غير فسد بلا فصل كما في قاضى خان لوابتاع ما بين اسنانه لا يفسد بالممكن ملاء الفم
كما في المحيط وكذا ان يتلع ما بقى في فمه بعد الشروع فلو ابتلع عينا من السكر قبل الشروع ثم ابتلع حلاوة بعده لم يفسد كما في الحلاوة
والعمل الكثير في تفسيره خلاف اشارة الى ثلثة منه اى ما يحتاج في الواقع الى اليدين وان عمل
بغير واحدة فلو شدا الازار او تم فسد صلوته ولو عمل او نقص باليدين لم يفسد الا اذا ذكر وقيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في القيود
ولبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرک رجله ففسد بخلاف ما لو حرک رجلا لا على الدوام وقيل ان حرک
رجليه قليلا لا يفسد كذا في الفخيرة وغيره وانما ابتدا بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رج على ما قيل في الحسنات وهو

من انفسه في الصلاة كغيره من الناس لا يملك ان يترك الصلاة في غير وقتها ولا في غير مكانها
 كما ان من ترك الصلاة في غير وقتها او في غير مكانها لم يتركها في غير وقتها ولا في غير مكانها
 ثم كذا في التفتيش في الصلاة وهو اختياره ما في التفتيش كذا في الصلاة وهو اختياره ما في الصلاة
 كذا في الصلاة او التفتيش في الصلاة كذا في الصلاة او التفتيش في الصلاة كذا في الصلاة او التفتيش في الصلاة
 شك ان غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل
 في الزايد في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل
 في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل في غير فصل
 يكون مقصود التفتيش بان يفرد مجلس على حدة كما اذا سجد وجبة بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا شئى فانه مفسد
 ونسب من قال انه غير مفسد حاله العذر لم يستبرأ بالقبلة استحسانا وقيل انه حاله الغزو والحج وغيرهما من سفر يكون عبادة كذا في المحيط
 وكره في الصلوة كراهية تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او اوفى حكمه من سنة المدي ونحوها فالتبرك
 كراهية تحريم وان كان سنة زائدة او اوفى حكمها من الادب نحوه فتنبه ومنه كل سبئية يكون فيها ترك الخشوع اى التواضع
 كالتميز من التشاوب والتشبيك السدل وقلب الحصى والتخطي والتطيط والبعث والالتفات وتخطية الفهم والفرقة والاختصاص
 فان التوفى عن كلام ادب من الخشوع استعمال لا ادب كذا في الكشف وذكر في الجلباب ان الخشوع المأمور به يخلط بالقلب
 والراس العين اليد والرجل فموجود القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان فلعن ما ذكره المصنف تفصيل على
 فالاولى ذكر الغاية مكان الواو واعلم ان الالتفات المكروه ان يلوى عنقه حتى لم يبق وجهه تقبل القبلة كذا في الكراي وفي
 فاضحان انه لا يخطى فاه ولا انفه الا اذا غلب التشاوب فخرج يده على فمه وفي الزايد يرفع يده اليمنى في القيام ويسر
 في غيره والفرقة غم الاصابع او يد باحتياى الصوت وكيفية خارج الصلوة عند الاكثرين والاختصار وضع اليد على الخاصرة والاكتمال
 على عصا ويدخل فيه الاقل اى القعود على عقبيه او جمع الركبة الى الصدر او يهرع مع اعتماد اليد على الارض وفي اسناد الفعل
 الى كل وما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في الجلباب انها مكروه بسبب هذه الافعال
 وكره قلب الحصى اى تسوية الحجارة الصغار ليسجد اى ليكن السجود لا غيره فانه مكروه مطلقا الا مرة او مرتين كذا في المحيط
 ومسح جبهته من التراب والتفتيش لاسن العرق والاطلاق مشعر بكراهية المسح مع ايداء التراب في الخلاصة انه غير مكروه
 فان لم يؤده فتركه خير مما اى في خلاصها فلا بأس به بعد ما قد قدر التشهد وعن الحسن ان لا بأس مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كذا في المحيط
 وغيره بما ذكرناه فائدة النطق والاكتمال مشير الى انه لو نظر من فاه ماؤه فمسحه لم يكره وفي المنية ان مسح اولى من ان يقطر السجود
 على كوع عمامته بالكسرى دورا وفيه اشارة الى ان السجدة مستحقة مع الكوربان وحجهم الارض فان منع الكور عنه لم يكره في المشي
 والى انه ينبغي ان يصلى مع العمامة في الحديث الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة كذا في النية وافرأ من رعيه اى افاغيا

حج

على الارض المذبح من الارض الى اطراف الاصابع وعصص حمره كمن يوسع على ارضه ويوسع على وسطه فانه يشهد بالصحة او غير
 او على القصاص المستخيط او غيره والعصص في الاصطلاح كمن في الجهد وسدل لتوب ابي رسال حتى يصيب الارض ويوسع
 راسه وكثيره رسال طراد من جوانبه فلاحتر من اسدل يدخل اليه في الكرم يشد الوسط بالسطر ومن في جوفه لم يشد راسه كما في الارض
 وذكر في العتالي لو لم يشد كذا صنع اهل الكتاب في الناحية اذا لم يدخل كيد في كمن الفرجي لانه لا يكره في المنيه كان نجم الامنه المحر
 يرسل كمن لان في الاطراف كفت التوب كان غيره من الشاخ يسكونه وهو الاوط وكثيره في ضم الثوب رفعة من بين يديه ومن خلفه
 عند السجود كمن في الكلي قبل لا يات في الصورة عن الترتيب كما في الزاهدي وتخصيص الامام اى افزاده بى كان الملبان يكون
 على او اسفل من مكان القوم بمقدار اربعه بالاشياء قبل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الناحية والملبان يكون في صفته وجمعه
 الدار شكلا كما في الجواب والملبان يقو موافى السجود والامام في طاق تجزى في الجواب في الكلى انهم يتخذون طافات في الماريت انما يكره
 التخصيص لانه تشبيه اهل الكتاب كما قال بعضهم واشتبهاء حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول كره في جميع الصور مطلقا
 على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول وجه كما في النهاية والكلام شعربان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام كمن
 على ما قال بعضهم كما في المحيط لا يكره ان قاهم الامام في المسجد بالفتح اى في موضع صلوة يفتح غير المحراب
 وسحب في الطاق اى طاق تجزى في المحراب كما اشير اليه في الكلى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد
 المهود وبالطاق المحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكلى حيث قال النكاح المحراب بجا وقام الامام في
 لم يكره لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال في حال القديت بالامام القاتم في المحراب لدى سوجعده الله فاذا هو جعفر جازمه و
 كذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال (ان قام الامام في الكعبة وعلق المقنن حولها جازا اذا كان الباب مفتوحا
 لانه كقيامه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فضل شيئا لانه لم تتعد الصلوة في
 لانه ليس من المسجد كما نعم بعضهم وعاب باخيه في ذلك لعدم الصواب فتحت هذا المعاب كما في الكلى والضرورة مستثناة فلو
 المسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية والقيام اى قيام التوم الواحد الزائد عليه خلف صف وجدي في
 فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة انه يكره فلو جرح احد من الصف لكان اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع
 فان جاز رجل الا جذب جلا ودخل في الصف قلت القيام وحده اولى في زماننا لانه يجل فان جره يفسد صلوة وفي توصيف
 الصف اشعار بان لو وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرج الثاني لانه لا حرمته لم تقصيرهم حيث لم يسجد الاول الكل في
 والفرجة بعضهم الغاء فتما حلل بين المصلين في الصف كما قال ابن الاثير وصورة اى كره وحرم جعل شكل حيوان فلا يكره صورة
 الجراد كشجرة في اشعار بان لم يكره صورة الراس في خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من شى الرمح بخلاف التمثال في شخص كما
 في المنزلة لا حصر ان يقال التمثال في ثوبه اى المصلى فلو كانت في يده او خاتمه فلا بأس كما لو كانت على وسادة او بساط او شجرة ان كره
 اتخاذها كما في الخلاصة وفي مسجد سواه كان ثوبا او غيره فهو باس موقع الجبهة من الارض مسجد كان وغيره فيكون منبيا على المضارع لعدم الاختصاص

بمكان يختلف اذا كان بالكسرة اسم المفعول فيكون مباحا على منية مخصوصة وفي غيرها لا يكون في جهة من الجهات
 الست غير خلاف تحت اي تحت قدميك ولا فوق راسك ولا على يمينك ولا على يسارك ولا خلفك كما في النسيئة لكن في الكافي وغيره
 ان الشدة لا رتبة ان يكون امام المصلي ثم في ثوبه ثم يساره ثم خلفه في النسيئة ثم تحته وكذا في النسيئة كما في البيهقي والشيخ
 والترمذي والجليل في ذلك تروى في الموضع ولا يكون ثوبه ولا قبل شهادته بالنية ولا يحرر المصلي ولا يخلو المصلي ولا يخلو المصلي
 في اي موضع كان من البيت او المسجد قبل لا يركب صورة التبريد في طين او في التراب في اي موضع كان من البيت او المسجد في جهة
 القبلة اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة التمام في موضع من المصلي في جهته المصلي في جهته المصلي في جهته المصلي في جهته
 ان صغرت الصورة في الموضع المذكور جدا بحيث لا يدرك الناظر الا بصره بل في الكافي ولا يدرك من بعيد كما في النسيئة
 لكن في الخزانة كانت الصورة مقدار طير كره وان كانت اصغر فلا تولى جدا بالكسرة صدر اي صغر البياض او ان محي راسها
 بحيث لا يبقى الا اثر اصلا بالقطع او بطلاشي عليه او بجياطة خيطه عليه فلا يخلو ما بين الراس والجسد لم يرتفع الكسرة كما في المحيط
 في الخلاصة ان محو الوجه كالاس وكبره الصلاة في ثياب لبدلة بالكسرة في البيت ولا يذهب بها الى الكسرة من الثياب فالا
 مثل كل الدرهم وحسب راسه اي كشفه به ويجوز بالستر به الا باليد لا وخصو عاقلة لا بأس بل هو صريح بكبره كاسلا وتنعما كما في المحيط وذكر
 في الخزانة انه يكره مطلقا وعدم الاقتران لاي اوسج بالاصابع وبما عده خلافا لهما وقيل لخلاف في المكتوبة وقيل في النسخ وقال
 ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها كما في المحيط واما العدي في صلاة التمام وهي صلاة سبالة فيها سابع كثيرة فلم يكره ضرورة واختلاف السلف
 في عدمها حاج الصلاة فمنهم من قال يكره ذلك كما في النسيئة وقيل بدقه كما في الكافي وقيل لا عادا كما في الكافي والظاهر والظاهر
 مشير الى انها اذا اويت مع الكسرة لم يجب عاداتها لكن في التمراني لو صلى وفي ثوبه صورة وجب لاعادة وقال ابو اليسر بن ابيهم
 في كل صلاة اويت مع الكسرة انتهى وفيه اشعار بان كراهية التنزيه لا توجب وجب لاعادة وكذا كراهية التحريم عند غير ابي اليسر بل
 الاول ان يعاد عندهم في المضمرات اذا دخل فيها نقصان او كراهية فالاول الاعادة ومشكل في المحيط والمنية ونواذر الفتاوى والفتاوى
 ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتى بالما سور على وجه الكراهية او الحرمة يخرج عن العادة على القول لاصح وكذا ما في المنية انه قال لو برئ
 لم يتم ركوعه وسجوده لو مر بالاعادة في الوقت لابعده وقال ابو يوسف الترخي ان الاعادة الاولى في الحالين رايته بخط بعض الفقهاء
 ان الكراهية اذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركان اجبة وبذا احسن جدا فان الكلمة مع دلالة على ذلك لا يخفى وعلو
 باب لمسجد اي خلافا لانه شبه المنع عن الصلاة وهو حرام ولذا كان سلف الصالح يكرهون شد العقد على المصاحف وعلى
 صناديقها وخرائطها اذ اعاد صورته المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا على وفق زمانهم الغالب على اهل الصلاح واما في زماننا
 الفاسد لاهل فلا بأس بذلك بل يجب صيانة لما فيه الحكم بخلاف الزمان كذا في الكافي والتدبير في ذلك الى اهل الحلة
 فانهم صاروا يرمون ليا باجاءهم وقيل هذا اذا انفرد بالزمان كالنصر والغرب المشاء اما اذا ابتاعه كماله لئلا يفسد الطلوع فيخلق كما في النسيئة ولا يخلو
 بالسكون اسم من المخلوق كذا في الصلح فيمنع من المخلوق والفتنة فيمنع من المخلوق بالفتنة فيمنع من المخلوق والفتنة فيمنع من المخلوق

كامل

كما قيل في قوله تعالى فوقه أي المسجد أما تعرض أي العرضة البناء الفناء في حكمه لا ترى أنه يصح اقتداره من كان على مكانه
 على المسجد من غير كفاي الجوار وغيره لأن دفع التوجه عن البيت من غير كفاي العادة وفي الاحتياط من كفاي المسجد أما تعرض أي العرضة البناء الفناء
 ليس حكم المسجد هو التماثل الذي هو إذا اقتداره بالاعتصال المصنوع كفاي النهاية وغيره وانتهت في مسجد الدار والجان الرباط
 جماعة كفاي التماثل في مبنى أن يكون مسجد القواص كذلك كفاي الكفاي أن يصلي العبد في حكم المسجد على الأصح ولذلك خرج من
 بانيه ويدخل فيه الدار بغيره الصياح والكلام شعرا لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيدة كرهه إذا اضمحلت وبأنه يجوز
 أو حاله لا يفي به بعد فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لانه لم يصب عليه كفاي الكفاي وأعلم أن أعطسهم المساجد
 حرمه المسجد الحرام ثم مسجد دمشق المقدس ثم الجوامع ثم مساجد الحال ثم الشوارع كفاي المنيعة وهي التي بنيت في الصحا
 ليس لها متون المام راتبان كفاي الجملاني لا يكره فوق بيت فيه مسجد أي بالباس بالوطى الحديث فوق مسجد البيت أي
 موضع الصلاة من التوافل بأن تجوز الحراب ينظف ويطيب كما أمر رسول الله عليه وسلم فمذموب لكل مسلم كفاي الكفاي
 ولا يخفى أن الفوق هنا مثل ثم فلا يكره في العرضة والفناء والبناء له وقيل كره فيه كره في المسجد والاول أصح كفاي التماثل في غير
 فيه الجنب يحضر البعج ولا يكره الجامعة والبول فيه ولا ترمينه بالبحص الساج واء الذبب غير ذلك في إشارة إلى أنه لا يثبت كفاي
 أن تجوز أساراس كفاي السخري رح وهو الأصح كفاي الجوار وقيل ثياب لما فيه من تكثير الجماعة إلا أنه لو لم يكن من طيب بالبول
 بية تعالى كفاي الكفاي وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا ثم غرق الخرافات بغيره من سائر
 اثني عشر ميلا إلى أن القليل الكثير في الحراب وغيره مسايا في القليل كره وقيل أنه على الحراب كره كفاي التماثل في غير
 بصرف اليه من مال لوقف وهذا إذا كان فاضلا عن العمارة والافضنة الصارف كفاي النهاية ولا صلوة أي أن يصلي متوجها
 ظهر من لا يصلي ولو قاعدا وأما أو متكلما لكن قال الخصم أنه كره إذا صلى وبغيره أحدهما روى من انتهى تأويله أن يرفع صوته
 بناف غلا المصلي ويدخل فيه إذا صلى إلى وجه من بينهما ثالث ظهر إليه يخرج ما إذا كان مواجها لانه صار كالغظم له الكل في التماثل و
 لقتل الحية جنية بضائة تسمى مستوبة أو غير جنية سودا تسمى ملتوية لقوله عليه السلام (أقتلوا الأسودين) أي العقرب الحية ولا يخفى أنه
 يدل على إباحة قتل الجنية وغيره كفاي الكفاي وغيره وليس فيه مناقشة كما طعن قيل لا يكره قتل الجنية والاول هو الأصح وقال أبو جعفر
 رح لا يباح قتل الجنية فيما كفاي غير ما إذا قيل (على طريق المسلمين) وذكر صدر الاسلام الصحيح أنه يتحاط في قتلها فانهم يؤذون
 كثير لو أن إلى أخاك برسان من قتل حية كبيرة بسيف فضره الجحش حتى جعلوه بجيش لا يتحرك رجله فربما من شهر ثم حاله بارضاء الجحش
 فكرهه والى ما به كذا في النهاية وذكر في شرح التاويلات أنهم أضعف من النفس حتى لا يقدر وأعلى آلاف احد من الناس لا على
 سلب هو الهوى وفساد طعنه ثم شرهم والاطلاق والى على أن القتل غير مفسد وأن احتياج إلى ضربات متواليات كما قال الامام السرخسي
 وغيره ذهب بعض إلى أنه مفسد إذا احتاج إليها كفاي الكفاي والاول ظهر وبذا خشي أن تؤذيه ولا يكره قتلها كفاي التماثل في غير
 ولا قتل العقرب فيها أي في الصلوة طرف قتل اختلف في الفساد كما هو واضح بذكره إلى أن قتل غيرهما من الموزيات يباح

لكن قال بعضهم انما هم المروءة انما كان بين المصل والمصل من المصليين لا انما يكون كما في الوضوء
فصل في ترك الركعة الواحدة ونحوها وسكران في ركعة وكسر او الاول من كل منهما هو المشهور غلات اشنع سميت بذلك
ركعات يجتمع من ركعة يسكن على السرايل انكثت جميع عليه كلمة اربعة اجناسيت بجزء واحد من المشهور والمذكور والظاهر
الاجتهاد فيه مسلح وقد قيل بركعة الى ثلث عشرة وجوب عنده مستنفذ او خبر اخر وعنه انه فرض اي عملا لا علما وعنه انه سنة
ثبتت في زمانه بالسنن وبظاهره واخذ صاحبان قال انه كذا السنن لا انهم قالوا بعدد جواز على كذاية ولو جوب قصاته ولو تذكر بعد
سنة كما في الظاهر وغيره وعنه ان القضا غير واجب كما هو فقيهة القياس فان القضا لا سقوط الواجب السنة لم تصح واجبة الا انهم
تركوا بالخير لسببهم واحد مطلق بوجوب وخبر اخر وقيل كوضع الركعة الثانية اي بالثالثة اشارة الى انكثت
في غير الثانية ما عدا القيام وانما لم يصغر قبل اشارة الى ان القنات سهوا في الاولى او الثانية لا بعيد في الثالثة لانه لم يشرع
والى ان يركل لقراءة او الفاتحة لا بعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في الحديث وغيره وقيل على اشارة
رجح يفت بعد الركوع ابدأ بكبر افعا يدية فابتداء التكبير مقابل لا ابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب قد مر ثم فقيت
يقول عامة القنوت بعد استقبال بطن الكعبين الى القبلة ومما زاد الا بهامين شجرة الاذنين نشر الاصابع وحفظ اليد والوضع
واتبان الفاتحة موضع ثم لم يستحسن كما طرح القنوت الدعاء فلاضافة للبيان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدار اللهم انما نسئلك
وتستغفرك فمن بك تنوكل عليك شئ عليك في تشرك لا تكفر تخلع وترك من يتركك اللهم لك بعد لك تصلح ونسجد
واليك نسعي ونخضع ونرجو رحمتك تخشى عذابك (عند بابك لكفا ملحق) فالتعريف مصدر ولا تكفر كى لا تكفر نعمتك تخلع اى نظم
وتتوجه الفعلان الى الموصول فيترك اى يخافك تخفد بالكسرى فعمل لك بطاعتك بحق بالكسرى معنى لاحق كما في الكراي وذكر
في المغرب ان او تشرك ان اجر على الهنة العامة ليست في الرواية اصلا لكنه مذكور في المصنفات وخزانة المفتحين وغيرهما وادعا
اننا عشرة الا انه جازتر كما سوى يستغفر لا تكفر وترك واليك تخشى كما في كثر العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غير تفتت
الصحابة على قرآته والاولى ان يزا عليه اللهم ابدنا في بيت وعافنا فيمن عافيت فلو لنا فيمن توليت مبارك لنا فيما اعطيت
انك تقضى لا يقضى عليك نه لا يدل من ليت ولا يغفر من علويت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا والكلام
مشير الى انه ليقنت الامام والمقتدى الى انهما لا يجران قبل جهنم من الامام في يد العجم ولا يقنت المتقدمي عند مخرج كذا
في الكراي وثمة الكلام في الواجبات فيه اى في الوتر ابدأ اى في جميع السنة والادب المدة ولذا لم يثن لم يجمع والابا وقيل بولده كما
في المصنفات وول غير هاهي غير الوتر وانما ذكره في الظروف مباهة في الروا على الشافعي ح فانه مستحب في النصف الاخيرين
وفي الفجر ابدأ ويقرأ في كل ركعة ثمانية الفاتحة وسورة بلا يمين في الكراي انه على اية عليه سلم كان يقرأ الاعلى والكافون الاظهار
ويجمع المتقدمي الخفي في القنوت الامام الشافعي القنات بعد ركوع الوتر وكذا اتبع الساجد قبل السلام والراثة في تكبير
العبدان لم يخرج عن حال الصحابة كما في الكراي وفي لا تكفيا بالقنوت اشعار بان يجزى سلام او اسلام على ركعتين بل تيم حلوته كما في

يؤدى من المسئلة في اول كسرة فخر اسير بل كفى الخش وكروى ثم لا فخر الفصل اى زيادة جعل مصدر
 اللزوم اسم التحويل على النقل على اربع من ركعات تسليمة واحدة ثم اطرقت فرددت على ما يخرج عليه ان يرد
 عليه الماشاء كفى في الظلم وكذا الزيد على ثمان تسليمة كسيلة الا ان استرددت فيصلى كسيرة او الماشاء ولا يكره ان يركع
 لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك فضل كفى في التمر شئ غير وحق ان حنيئة مع لا يكره الزيادة اذا قصد
 على كل ركعتين كفى الجلالى وسبيل التفصيل في فقرة النقل الثمان بخروج اليافى فصل الارباب على النون كفى الحديث على
 ثمان ركعات ارفع النون كفى الرضى لكن في المسئلة وغير ثمانى ركعات بالياء قال طبرى عن ابي بصير ان الحذف خطأ
 لا يعمل حالة الاختيار والياء واللف فيه كاليامى والاربع تسليمة افضل في السلوين عنه وكفى في التمارع بها على
 ما تشي افضل على الفتوى كفى الخالق والى ان يتبين السيل التثنية الى الفصل الاصل متداوفا كفى في الفروا
 ولزم وفرض النقل اى تمام ركعتين منه وان نوى اكثر من الاصل كثمان زيدا في الفروا وفى السفر بالتشروع اى
 بشروعه على اى وجه وفى اى وقت وفيه اشعار بالشرع في سنة من السن كالزواج لا يلزم الا تمام كذا لا يلزم القضاء عند انقضاء حال
 نخلاته وغيره كفى السنية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء وهذا بخلاف على ما ذكره ابو جعفر كفى في المحيط فيه
 والله على ان المستحبات المؤقتة لم تدخل في النقل المطلق الا شرعا والبطون ان تسمى اى شروع واجب عليه كما اذا شرع في الظهر مثلا
 فليكن ان لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الا تمام ولا القضاء عند انقضاء كما اذا شرع في الوتر فليكن ان تراويع لكن لو اراد الا تمام فليكن
 راجع الى الا بدى ان الا تمام اول في مثل ذلك بالاختلاف فلا اختيار الا تمام ثم افسد ثم القضاء وقضى ركعتان اى اتمهما
 ركعتين كوشع في كسرتنا فاعل الصدوى عطف على الاسم اعنى النقل لو نقص ذلك نقل باميرنا فيه في الشفع الاول
 او التالى اى في خلال الركعتين الاوليين والثانيتين وذلك ان سبب اوجوب هو الشروع لا النية على ما قال صاحب الترمذ
 اى يوسف ثم قضاه ما نوى من اربع او اكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالالتزام وشفع ضم شئ الى شئ قد يطلق على
 منها ولما سببه السائل الثمانية بالتمام قال وترك القراءة بالكلية رضى الشفع الاول من النقل سبيل التجرئة
 عند الى حنيئة روح بخلاف الركعة في كسرة منه فانه لا يفسد الا الا تمام ونها اعدل لا قال اصحابا ولذا قدمه وسيطعا عند محمد
 في ركعة منه لان التجرئة تنفذ لهذه الافعال لم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يصح شروع في التالى كما اذا ترك القراءة في ركعة
 الفجر او احدهما ولا يطلعا عند الى يوسف روح اصلا سواء كان في كسرة الشفع الاول وفي ركعة منه لان القراءة كرون زامة
 حتى جاز الشفع الثانى من الغرض ونها تركه لا يفسد التجرئة بل نصيبه الا واما لانا شرط فيشروع في التالى ثم شرع في فروع هذا الاصل
 وقال فيقضى الشفع اربعاً عند الى حنيئة روح فيما ترك القراءة فيه من التبتين في احدى الشفع الاول سواء كانت
 اولى منه او ثانياً مع كل شفع التالى او بعضه فاحصل انه يقضى اربع ركعات عنه في سلتين منها احدهما ترك القراءة في ركعة من
 الاول مع كل تالى وثانيهما تركه في كسرة من بعضه الا ان با يوسف روح قال لم يرح حين عطف عليه الجامع بركعة عن الا تمام قضاء

[illegible]

الاشارة الى السنة الثانية بالسجدة الاولى فيقصد على احرار فضيلة الجماعة كما في المضمرات وافتدى بالامام قبل قطران كبريا
 والاشارة الى الكلام شير الى رواية الثانية بالسجدة اتمها ولم تنقل الى سائر من الاشارة وكذا اذا قطع فيا لم يسجد للاداء وسجد في غير
 اى في الباقي بعد ضمهم اتمهم تنقل من نحو كونه اخرى الى الروي بوقية ولا على ان يقطع بعد ما قد قدر الله وان صلى في السنة الثانية
 يقصد بالسجدة الثالثة منه الى من رابعي تيمم الى الرابع وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تعقيب بالسجدة قطع على تفصيل الروي
 وقيل لو سلم قائما ولم يقصد صلاته والى ان لا ادراك للجمعة لا تستعمل بحجة مثل ان لا يقعد على الرتبة ويصير رتبة كافي في المحيط وتدل
 ان يصلي الرتبة فاعاد السجدة فاعاد لان الاتمام فرض كما في السنة ثم يقصد في تنقل الى بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلاته
 لانه باصر على الله عليه وسلم الا في العصر فان اظلم بعده مكره وبذلك من غير تنبيه فانه مشير الى انه ينقل بالجمعة بعد كل رابعي سوي
 العصر كما اشار اليه في اول الكتاب الكلام شير الى انه لا ينقل مع الاتمام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث
 وبذلك ظاهر الرواية وعن ابي يوسف من ان يفسد في المغرب ليسمعه من الاحسن ان يقيم رابعة بعد فروع الاتمام وعندنا لو اقتدى
 فيه لفضل كما روي عن ابي يوسف من ان يفسد في المغرب وبذلك لا يخلو عن الاشعار بان كراسته التفضل بالثلاث كراسته تنزيه وذكر في المضمر
 انه لو اقتدى في السجدة وبذلك ان دفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام وكذا خروج من لم يصل وهو متوض من مسجد
 فيه سواء اقيم فيه ولا وسواء كان مسجدا في بلد ولا وسواء صلى فيه ابله ولا وبذلك ظاهر في مسجد في امان في غير فضيلة تفصيل في المحيط يصل الى مسجد لم يخرج
 ولو لم يصل قبل يجوز ان يخرج ليصل فيه الافضل ان يصل في ذلك المسجد قبل الايكاد الخروج ولوعن الاقضية لم يقيم جماعة اخرى مثل
 الامام والمؤمن الذي يخرج اقبل الجماعة لغيرته كما في الكرابي والايكاد الخروج لمن صلى الظهر والعشاء لان الاذان وعام من
 لم يصل الا عند الاقامة فانه يكره الخروج حينئذ اذا النفل بعد ما شرع وفي غيرهما من الفجر والعصر والمغرب يحج من صلواتها
 وان اقيمت الاقامة اذا النفل بعد الاولين كالنفل بالثلاث مكره وتترك سنة الفجر اذا اقيمت صلاته ويقصد
 من لم يدرك اى من ظن عدم ادراك الفجر كجمع ان والى اى السنة لان تركها اهلون من تركه عن ان تجري لو خاف فوت الفجر
 صلى السنة بالاشارة وتعود مقتصر على آية واحدة وكذا في سنة الظهر وتشرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وبذلك لا يخلو عن
 رفر الى انه لا ادراك للجمعة لا يستعمل بالحيلة وبما في الفسخ السنة ثم تقطعها حتى يابزها القضاء ما قبل الطلوع او بعده على الخلاف الا في دخل
 في صلوة الامام وذلك انه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في التمراشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكره للفجر بلا سلام فيصير
 تنقلا من النفل الى الفرض كما في المحيط وانما يقضى قبل الطلوع لانه لا يلزمه بالتشريع الا ان الواجب لشرع ليس قويا من الواجب
 بالنذر وقد نص محمد بن ابي السنذور في رواية سبنا على ما قال الامام الشريفي كما في النهاية ومن ذلك كعة اى ظل لحر كبا منه
 اى الفجر صلواتها خارج المسجد وخلف اسطوانة وكذا خلف الصف بلا حائل اشد بالكرامة ان يصل في الصف والكلام شير الى انه اذا
 الى الامام وهو يريد بالخلف في الامانة لا يترك السنة وتشم من قال ان ترك يقصد لحرار فضيلة كبرية الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا
 في المحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه الاول والثاني ترك السنة وكذا لو طعن انه ادرك التشهد وبذلك ظاهر الهندس في الجملة

لم يكن لها الوقتية الا مع التوقيت في قصر التماسه والافعال يرتب بقصر على اقل يجوز الصلاة والى ان لو شرع في الوقتية عند الضيق ثم خرج
 الوقت في ظاهرها لم يفسد وهو الاصح ولا شبهة بينهم انه متى لاقاض او الحكم على المبنى عليه كفاي الترخي والى ان العرف على
 الوقت قبل الوقت المستحب في الاكراهية والاول قياس فاما الثاني قياس قول محمد بن عيسى في قوله شرع في عصر وهو ان لا يطهر ثم
 في وقت كونه قطع العصر على الاول مصلى الطهر ثم العصر لم يقطع على الثاني ثم مصلى الطهر بعد المغرب كفاي التخيير او ليس
 الفاتحة بحيث لا يذكر الا بعد اداء الوقتية ثم لم يفرض الترتيب فصاح قضا الفاتحة بلا عادة الوقتية لان المبنى على الصلاة عليه انه وسلم لم يفسد
 يوم صلاة العصر مصلى المغرب بجماعة ثم قال لا يصح ما به بل رآته في صليته العصر فقالوا لا فصل العصر لم يفسد المغرب كفاي الكراهي فلو
 ذكر في الصلاة وفي الوقت سنة الاتمام للفاتحة الوقتية جميعا انها وان لم يسع الا الفاتحة او الوقتية قطعا فتشريع في الفاتحة ثم في الوقت
 كفاي بيان الاحكام والاطلاق مشي الى انه لو كان التخلل من الايام ثم لجاز الوقتية مع ذكر الفاتحة كما قال محمد بن عيسى في رواية عن ابي يوسف
 صح وقال فخر الاسلام عن مشايخه انها لم تجز والفتوى على الاول كفاي السيطر وفاتت من الفرائض ست بدخول سابعة وعن
 محمد بن خمس بدخول سادسة وعن بعضهم صح والاول صح كفاي المضمرات وظاهر الرواية كفاي الكافي وج لا يفرض الترتيب فصاح الوقتية
 مع تذكرها والكلام مشي الى ان الفتوات الحديثة والقديمة سواء في اسقاط الترتيب ما الاول فامرجع عليه السند من المتأخرين من
 اصحابنا ومشايخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه نواف صلاة شهر ثم قبل على الوقتية قبل قضاها ففادت صلاة منها ثم صلى اخرى ذاك
 للفاتحة انما فقدها قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلاة تجزى على التهاون وقبل يجوز والاقامه بين زماننا والى ان التهاون ناش
 في العبادات كفاي الكراهي وعليه الفتوى فان قضى الثلث فجزأ ثم ثم يصح الكل الى انه اذا طلت الفوات بعد الكثرة لا يعود الترتيب
 كما اذا قضى صلاة شهر الاصلوة يوم ثم ادعى الوقتية ذاك لما فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى لكل لا يعود الترتيب لكن في كراهية
 وغيره انه عاود الترتيب عند الكل الفوات الست اعم من ان يكون حقيقة او حكما لان الترتيب كما يستطو بكثر الفوات يستطو بكثر
 المردى ولما الفوات صلاة واحدة ثم صلى بعدها خمس صلوات ذاك الفاتحة كان الخمس فاسدة فسادا موقفا حتى انه اذا صلى الست
 قبل الفاتحة القلب الخمس جائزة واذا قضى الفاتحة قبل سادسة وجب عاودتها فواحدة تصح خمساً واحدة تصح خمساً واحدة تصح خمساً واحدة
 كفاي المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بتفريق فيما ادعى بل هو شئ فني في وقت
 فاذا خرج الوقت بتعلب لم يرداه صحته واما عند ما فساد الخمس بان لم يتقلب جائزة بكل حال الفتوى على قوله والاطلاق والى ان
 الصلوات على الترخي كما قال محمد بن عيسى عن ابي يوسف راجع على الفور وعن الامام وايمان وقبل ان الاول تفاتي قيل عكسه هو الاصح ثم
 الثاني قيل الاشتغال بالحوائج مباح واما لا يساح عند الفزع والصح خلافه كفاي الترخي وبذلك اذا كان صحيحا فادام مرض قضى الفاتحة
 كالوقتية وقيل بخبرها اذا كان يرجى الصحة كفاي مرض الزايد في اذا قضى صا كما اذا ادعى في حق الزالة التام لان حق احراز الفضلة
فصل يجب في ظاهر الرواية وهو الاصح كفاي التحفة لكن في الجواز انه عند الكرخي ليس عند غيره بعد سلام سمي بالصلوة في
 واحد هو الصواب وعليه الجمهور كفاي الكافي عن يمينه وهو الاصح كفاي الكراهي وقال فخر الاسلام ليس بمتلفا وجهه وقال صاحب

الأكثرين الذين علموا أنه يجب فيه ما ذكره ثم شيع في السنة الاضداد التي احتجوا على الترتيب وقالوا كركوع قبل القراءة
أي قوله فاتموا السورة قبل فيه تسليلاً فان المثال للركن المتقدم للتقديم وفيه أن الركوع بالنسبة للصلاة أي قبلها
والكلام مشير إلى أن الركعة لم يفيض الركوع وقد انقضت بها خلاف ذلك ان لم يجد فقد صدقته كما في الحديث ومثل
تأخير الركعة الثالثة بزيادة على التشهد ولو فرض أن الصلاة وقال الله غير واجب للسجود ولو زاد الصلاة كلها كما في الخبرين
بعض من زانها كما في الروضة واستفتح مخرج السجود لجل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الحديث ومثل ذلك
رواه لكن في الصغير أن الفتوى قوله ومثل ركوعين متواليين أو ثلث سجود أو تكبيرتين للتحريم بان شئت فيما عا
ثم تذكر أنه إلى ما فانه واجب لسبب كما في الحديث واختلفت أن السجدة الأولى الركوع الأول أو الثاني كما في الشارع ونسبني أن يكون
البواقي على هذا الخلاف ومثل الجهر أي جهر الامام القراءة فيما يخاف من الصلاة فانه واجب لسبب لا غير الواجب فتأمل
تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس النافذة وهي لم تغير بل ترك الجهر فتأمل لذلك الواجب
والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسب إلى أن عليه النافذة فيجهر قصدوا ما اذا علم ان عليه النافذة فيجهر تبين الحكم فليس عليه شيء والاع
وال على ان قليل الجهر كثيره سواء بخلاف النافذة فان الواجب للسجدة ما يجوز به الصلاة وقال بو علي النسفي ان النافذة كالجهر
في الاصح فيجب السجدة بجملة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد والفقهاء روايات عن أبي حنيفة
رح انه اذا جهر واخاف بآية فعلية السجود واختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير إلى ان المنفرد في الصورتين لم يسجدوا
ظاهر الرواية وقيل بها اذا قرأ بين الجهر والنافذة وما اذا قرأ كما يقرأ الامام ولم يسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارج
فعلية النافذة في جميع الصلوات فيسجد لوجوب الكل في سهو العقيدة وقدم بعض ما يتعلق بالمقام ومثل ترك القعود الاول
دون الثاني فانه مفسد وقال صدر الاسلام انه لو لم يرجع لكل احدى الوجبات الخمس التي تركها جوازاً فان بقيم القراءة
على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلاة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالنافذة والقعود
الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وما ذكرنا من الاجمال والتفصيل انفع كثيراً من الاعتراضات ولا يجب السجدة على المومئ والامام
بسبب المومئ الحقيقية او الحكمي كاللاحق بل يجب عليها بسببها اما ان يسجد الامام والا فلا بسبب المومئ والطلاق وال على
ان الجمعة والعيد كالطوع والمكتوبة في السهو لكن قال مشايخنا انه لا يسجد فيها لتلحق الناس في الفتنة كما في المنعرات والسجود
يسجد مع امامه بان تيسر في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو صحيح كما في الخلاصة وآخره عما قيل انه ليسكت او يكبر
او يصل على الصلاة والسلام كما في الروضة وغيره وفيه إشارة إلى انه لو قام بعد فرائض امامه عن التشهد فقد سارف لم يقام قبله
فهو ادركه بالاساءة وفضل القيام فان لم يرفض فان قبحه كقمة بالسجدة قبل فرائضه لطليل صلاة كما في الجلالى يستثنى منه
ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المومئين يديه فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوفاً ان يخرج وقت المسح او وقت
الفرج او الجمعة او العيد كما في الخلاصة والى ان اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا ينجزيه وعليه الاعادة في آخر صلوة كما في الحديث

ثم يقتضي اي بعد ذلك المخرج من الصلوة والتوجه الى القوم للقيام الى العمل ليقوم المسبوق الى قضاء ما سبق فيكون قد مضى هذه التوجه
عند مخرج من الصلوة كفا في الاقامة فافعل كل صلوة في من الاقامة كفا في الشك في الاقامة في الصلاة فافعل كل ركنة من الركنة
شكلا ففعل كل ركنة من الركنة وقدم ركنة كذا كفا في الكلام مشير الى ان يبدأ الصلوة الاسم ويكره ان يبدأ بركات الاقامة
الاستدلال على ان الصلوة وهو الاصح لا يعمل بالنسبة كفا في الظاهر والى ان لا يسلم مع الاسم ولا بعد فان سلم بعد وقبليه السجود على التماسه
منه كفا في المضمرات واعلم ان القضاء هو تسليم كل الواجب قد يطلق على تسليم عليه مجازا كما فيمن فيه واولا لم يقتض في ذوات الايام
او الثلث مقدار الشهادتين او التشهد وهو الاصح كفا في الويل واولا مصدر او ظرف وهو اي الصلوة اليه اي الى القوم او
او المعنى وهو احسن القبول الى الصلوة اقرب من القيام اليه بان لم يكن متوا بالصف الاسفل سواء كان رافع الايدي والركبة او احدهما
على ما دل عليه الكافي لا قرب بمعنى القريب كونه عاريا من اللام والاضافة ومن قعد ولاسهو عليه اي لا يجب عليه سجدة هو
وقيل يجب لان القيام وان قل يؤخر العقدة الواجبة والاول الصحيح كفا في الكافي لكن في المضمرات لو قام على ركنة كان عليه
وعليه الاعتماد والاشي ان لم يكن اقرب بان كان مستويا للصف الاسفل وان لا على قام واتم الباني وليس له السهو على
في المال من جهة الى يوسف راجع الى ظاهر الرواية فوالان استوى قاعا لا يعود والاعادة في الحالين ليس لانه بالتحرك للقيام غير
لظم الصلوة فيلزمه السهو وانما عدل المص عنه لان شاستحنا استحسنه ورواية على ما قال شمس لا تمتة كفا في المحيط والكلام مشير الى انه اذا
قام لا يعود فلو عاد لمخطا قيل تشبه لنقضه القيام واجمع انه لا يشهد ويقوم ولا ينقض قياسه بقعوده يومه كفا في الزايد والى
لم تنعيد من قيام اخير الاحسن اذ قد علم بالسيح للثامنة مثلا وسجد للسهو وقيل اشعار بان قام سابيا فلا حاجة الى التصرح
بكناظن وان سجد للثامنة تحول فرضه لظلال اي فسد الفرضية ترك ما هو الفرض من العقدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان
للفرض حين قال محمد ان له جهة واحدة فاذا فسد فسد التحريم فلم تحول فظالم الفساد عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند ابى يوسف
رج بوضعه فاذا احدث فيه لا يبي عنه وبني عند محمد لان الفج لما كان بلا وضوء لم يجابها فلم يفسد الفرض وبه المسئلة تسمى
بمسئلة زه بالارة المكسورة الخاصة وهي كلمة ليقول لا عجام عند استحسان شي وقد يستعمل في التسكيم كما يقال لمن ساء احسن وتيرة
قول بي يوسف رج عند بلوغ قول محمد زه صلو فسدت يصلحها الحدث والاكتفاء مشير الى ان لاسهو عليه وهو الاصح كفا في
وضم ركنة سادسة مثلا فيشمل الفجر والغرب صلو المسافر في المحيط ضم ركنة في الفجر عند بعض المشايخ فان التشرع
بلا قصد او ينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور في الرابعي لانه بلا خلاف ان شامر فله القطع بلا شتي لانه طائفا
ويضم كونه مندوب كفا في الكافي والاحسن بدل له زيادة الاكتفاء مشير الى انه لاسهو عليه وذلك لا تحول الى النقل وان قعد الاخيرة
ثم قام سابيا عاد الى العقدة ما لم يسجد للثامنة مثلا فيعيد التشهد عند الناطقي وقيل لا يعيد كفا في الزايد وسلم بلا
سجدة للسهو كما هو الظاهر لكن في الزايد وتخفة المسترشدين انه ليسد ويكن ان يقال انه مفيد بما ياتي من قوله وسجد للسهو وان
سجد لما تم فرضه اذ ليس عليه السلام والكلام لا ينحلو عن اشعاره لانه اذا قام الامام يتبعونه فان عادوا معه وان مضى في لفظة يتبعونه

والصحيح انه لا يتبعه فان قيل السجدة في السلام وان سجداً يسجدون في المال كما في الثانية وحكم سادسة مثلاً
 الثالث والثاني فانه على الخلاف المذكور وسجد للسهو لا تنقض في النفل ترك تحريمه فيها او انفس في النفل تركه السلام الاول
 قول بل يوسف رح او قولهما الثاني قول محمد رح وسباني فرماوا الكلام مشيراً الى ان الصوم واجب كما في الحيض لكن في بعض النسخ
 فيه بالمشية ويؤيده ما في الضرر من البسوط اعلم ان الشفع الثاني مستدرك الى انه لو لم يقم لم يسجد كما في فاضلجان والحق
 المسودان لنفل خلول لا تنوبان عن سنة الظهر مثلاً فينادي بغير صلاة او في العشاء قبل تنوبان الاول
 الصحيح وهو قول علي ما قال السجدة الثانية قولهما على ما قال الحارثي وغيره كما في الكافي ومن اقتدى به ابي امام
 فيها اي في احدى اثنين ركعتين صلاً بها اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رح وروى الست وهو قول محمد
 على اذ كان من ليل السجدة الثانية فيسجد عليه الفتوى كما في الكافي وذكر في البداية ان الاول قول الشيخين وان افسد القصد
 ايها اقتضاها وجوباً عند ابي يوسف رح ولم يقضها عند محمد رح كما في الحيض والكافي والبداية وفيه دلالة على ان النفل عن الامام
 كما في النطومة وشرها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الحاشية وانما حصل الاداء والقضاء بها اذا تعذر
 الا انه اذا لم يقم فقد اقتدا بصلى ساكناً اذا فسد بها كما في الحيض واذا سجد للسهو في النفل لا ينبغي ان ياتي اذا تنفل بابلج كذا
 او كعتين ثم زاد كعتين قد سجد في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد به الا بعد الشفع الثاني اذا سجدة في خلال الصلاة لم يشرع فلو سلم
 على الركعتين وسجد للسهو لا ينبغي ان ياتي عليه الثاني وان تنهى صحيح البناء او التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكره البرقي والشرطي
 البناء والاقتضاء والى على انه لا يسجد اخرى والخيار ان يسجد كما في الكافي وان سلم بنية القطع او السهو من وجب عليه
 فهو يكون في الصلاة ان يسجد للسهو والا اي ان لم يسجد لا يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلاة وله صلاحية العود بالسجدة
 وقال محمد رح لا يخرج اصله من كونه في عامة الكتب يقضى فروعه كثيرة ولكن لم يوجد الا في موضع واحد هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح
 عنده ووقف على السجدة عند ما واما سواه من انه لو تمهده او فوى بالاقامة انتفض وضوءه وتحول فرضه اربعاً عند خلافه لا ينبغي ان
 التفتتة فاطقة للتحريم وفي اعتبار النية البطلان السجدة لانها في وسط الصلاة فليس من فروعه في شيء الا اذا سقط الشرطان
 وفي الوقاية بهما سهو وشهو ولا عيب للانسان في السهول في الخطا فلا عيب لم قال ان ما في الوقاية مخالف لما في شره للبداء
 فان اشرح نحوه عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اول مرة ليس بجادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذا الصلوة
 الا مرة والاول شبه كما في الحيض واكثر المشايخ على الثاني كما في الزايد ولا يراد بالشك هو المعروف عن عيسى بن ابي بصير بل لا يخفى
 من خلاف اليقين كما في الصواع بقرينة الآتي انه من قبيل الخوف لا الاتصال اي في انه قيل طرف اجري مجزئ المفعول به وفيه انه مخصوص
 بالطرف للتصرف كما ذكره الشيخ في مشكاته ليس كمنه كما في قوله تعالى من ثمانية ركعة او كعتين ومن لم يراعها كذلك مثلاً او ارباً استألف
 الصلاة بالسلام وهو او من الكلام مجرد النية بلا عمل لم يكتف في القطع كما هو الوجه في مشكاته ان لا شيا ف واجب كذا في النهاية وعن ابن
 رح لا ينبغي في هذه الصلاة على اقل كما في الزايد الى ان يشك في وقوعه في خلال الصلاة فلو وقع الشك في التشهد والسلام لم يخرج عن الصلاة

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان الحق لا يبدل ولا يعتد به كذا (ص) الاصل في كل عطف ان يكتب بوجه واحد ولا يعلل منه مرة انتقال الخبر
 الى سواه اى السورة المفردة وهم عنده لا يسمون الا قول السجود وانما يطلق لا يجوز ان يكون الاول موضع الصلاة الا ان
 يخرج عن الصلاة فيصير كافي في الظاهر الصلاة عطف بيان لعم لان كلامها علم في قول كالم الصلاة فالاصل الصلاة بين وانه
 ولما شئت اعرافا ان اثنين اثنين في السجدة فيمنع من كذا فيكون الاول الاشفاق والعلق او من سمعها اول من كانا في
 او حبس او عاقل او فاساد او نام او طير او اصبح انه لا يجب السجدة من ركعة وقيل لا يجب السجدة من طرفة السجدة من ركعة وقيل لا يجب
 ولا لا على ان لا يجب السجدة الاولى فلا يجب الا على من عليه الصلاة فيجب على المحدث والمعتاد وانما لا يجب الا اذا علم ان
 آية السجدة ولو بالاجابة وان كلاس السجدة والسجدة سبب السجدة والسجدة شرط في حق غير النائي فلو لم يسجد بسبب السجدة
 او التشاغل لم يجب على الاصح الكل في الميوط واذا علم الامام آية في ركعة فمن سجد لم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى
 غير انما في سجدة التقدي بعد الصلوة كافي الكافي وغيره لكن في ترجع الطحاوي وغيره ان اقتدى الساجع قبل سجدة الامام سجدة
 وان اقتدى بعد ما يسقط عنه او بالاعتداء صارت صلوته فلا يردى بعد ما بالاطلاق شعر بان ياتي بالسجدة في السجدة والجمعة وقال الجلال
 قال مشائخنا ان لا ياتي فيها للتفرقة ويكره ان يقر بان آية السجدة فيها كافي صلوته تخاف فيها كافي الميوط كصلى اما كان مقتديا
 سمع ممن ليس معه مصليا كان ولا فانه ليس الصلاة لا فيها والاعتداء والصحيح انه غير مفيد بخلاف زيادة القيام والركوع والوقوف
 فانه غير مفيد بالاجماع كافي الزاهد ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقتدى به في آخر تلك الركعة التي تلافيها بعد
 الامام التلاوة لا يسجد كافي الصلوة والاعتداء في الخلاصة من سمع قبل الاعتداء سجدة بعد الصلوة طلقا ومن اقتدى به في تلك
 الركعة بعد التلاوة قبله اى قبل سجود الامام يسجد معه وان لم يسمع منه قبل الاعتداء لا سرا او بعد وصم وان تلا المومنين
 وسمع هود القوم في خارجي لا يسجد واحد منهم الا سماع خارجي ليس بالام ولا مقتدا في السجدة على الصحيح كافي المضمرات وما غيره فلا يسجد
 في غير الصلوة عند التخيير في الصلوة اتفاقا كافي الميوط والسجدة الصلاة آية لمحج الصواب لصلوة التي وجب على الامام وغيره
 او اوقا في الصلوة ولم يرد بالركوع والسجود بان قرئت آيات بعدة لا تقتضي خارجها اى من خارج الصلوة وان ساءت كفا
 وبما ذكرنا في الاشكال من ان السجدة تشاوى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقتضي طائفة شيئا الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان
 صحيحه غير فاسد والاصار السجدة خارجية كافي الجواب وان جوبها في الصلوة على الفور كافي الزاهد والركوع اى
 الصلوة او ركوع على سجدة كما روى عنه فانه ورد الاثر في كل الاول والى تقدم السجدة بالوقوف اى بلا فاصلة بينه وبين قراءة
 آياتها وهي بيان كافي في النظر اولئك الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كافي الزاهد في ثوب الركوع عنه اى من
 سجود التلاوة وذكر الجواب ان الركوع وسجدة الصلوة معا يوجبان عنه عنه والكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف الى
 ان الهيئة لم تشترط في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين اما الركوع فلا يوجب ونما بالاحكام كافي الميوط وعن محمد بن زيد
 بدرونا كافي الجواب في خلفه ان نية الامام كافية كافي الكامل فلو لم يوافق في نية السجدة لم يوجب على من اقتدى به في سجدة الامام ولا في سجدة الامام ولا في سجدة الامام ولا في سجدة الامام

والان كرسى ساجدة وكذا وتما من احد او مستند في مجلس من صلاته عارضا متوقفا او كبا للنداء ثم كذا في السجدة فوالله اني رسول الله
 سجدت واحدة ففعلت الصلاة الصحيحة كاليت والدار والكريم والرحمن المستداني الطراف والمسيد كفي واحدة وان تحمل مني راحة
 الى الزاوية الان يكون كبريا السيد الكريم وقيل خالفا وكذا في الصلاة في المسجد الداني ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودان
 عند الى يوسف خالفا لمحمد كذا في الزاوية ولما في الصلاة فكيف سجدة انما قرب المكان كما لا اشك في ثلث خطوات وقال
 المكان نحو من عرض المسجد وطوله ففريقا لما الواحد الحكمي فهو ما قيل فيه غير فاطم اعرفا كما اذا اكل ففردت شربة او عمل السجدة
 فاعادها فاما كذا وشرب او عمل كثير الزمان مضطجعا او اخذ في عقد كسج ثم لما الزاوية سجدة اخرى ولو كررني ركعة كفي واحدة وكذا في
 في اخرى عند الى يوسف خالفا لمحمد وكذا على الدابة في ركعة او غير كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخفاف مبنيا
 كما في المحيط وانشأ لفظ التكرار الى انه لو اختلف الا في مجلس كفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولى ثم لما كفي واحدة
 وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم النبي صلى الله عليه وسلم في حكم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الموضع
 في الصلوة ولا خلاف في وجوب التظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاوية لكن في التظيم كفي مرة في كل مجلس ولا يغير في التكرار للمسا مع مجلسه
 مجلس كذا في قوله تبدل مجلس الساجد لانه لم يثبت واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلسا
 لا الساجد كفي واحدة وعليه الفتوى كما في المفصلات لكن في الكافي انه لا كفي واحدة وهو الصحيح واسداده الشوب اي تسوية سدا
 واما منه بان يغز في الارض خشبات ثم كفي ويذهب مع الغزل بسوى لسدي والاتصال من عصبان باضم تشب
 عن ساق الشجر فاقفا وغلظها والصغيرة بها كما في القاموس الى غصن آخر سواء كان قريبا او بعيدا تبدل فلا كفي سجدة وقيل
 على السجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فخلية سجدتان ح كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عجز منه
 الى آخره بها وصح الاولان على هذا الخلاف ورواه الكدس والطحاوي الساجدة في الماء كما في الزاوية وكيفية في الصلوة
 وغير ما ترك آية السجدة وحدها لانه يشبه التحريف وتبينه اشعار بان كره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من
 ذلك خارج الصلوة لافيهما هذا خلاف الرواية لا يكره حكمه امي ورواه آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ آية السجدة
 كلها في مجلس وسجد لكل كفاه اسد قنائل ما ابهمه كما في الكافي والكرمانى وندب ضم غير
 اليها من آية او اكثر ما قبلها او بعدا لانه المنع في الطهارات الاجزاء كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى واستحسن في الصلاة
 وغير اخفاها عن الساجد ساجد محذوف لمن التالى له لا يسجد او يشق عليه آية التحريم تاثير السلم فلو كان ساجد بخلاف
 ذلك منفي ان يخرج على الطاعة وفيه اشعار بان لو كان التالى منفردا فكيف شاة واستحسن كاستحسن لان اخفاها منه وبضم كفي في المحيط
 فصل ان تعذر القيام بان يقوم اصلا لا بقية نفسه لا بالاعتناء على شئ ولا فلا يخرج الا ذلك وفيه اشعار بان لو قدر على البذل في القيام
 بغيره فاذا عجز فقد كافي التمر ما شئ قال طهير الدين لم يغنياني لو قدر على قدر تكبيرة الاختلاج فاما صلى قاعا كما في النية لم يرض
 لو فيه زيادة او امتداده كما في الكافي او دوران لاس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في النية او وجع الفرس ليد وهو مثال لفي

علم الخوف من سبع وهو كونه مستغنياً عما ذكرناه من سبب السجود والركوع في الصلاة
فصل في ما ذكره من كفاي التماسي حدث ذلك لمن قبل الصلاة او فيها صلى قاعداً كذا في حال تقصير كما مر في
اشارة السليح لا التاخير كما في الرخصة لكن ينبغي ان يكون بحال الذي ذكره في الوقت ففي الزايدى وغيره ان السجود
الناذر بالصلاة قائماً ثم اذا كان سجوداً لم يركع ولا سجد ان قدر وان العذر لا في الركوع والسجود مع نذر القيام
لمن قبله او فيها او من سجد على شيء من الركوع والسجود وهو موقوف لا في الكفاي وغيره لكن في التندب قد قيل
الركب على راسه قاعداً القوة نفسه غير كما ان قدر على القعود وان نذر الماسح اى مع نذر القيام هي ان نذر
عنه مع القدرة على القيام فموايد لا يارب بالاس ليا قاعداً احب منه قائماً لانه اشبه بالسجود وذكر التماسي اى قاعداً وفيه اشارة الى
ان كفاي ما يقع في حال القوة وذكر الزايدى الركوع قائماً بالسجود قاعداً وان عكس لم يخرج على الاصح كما في الزايدى والى ان نذر على الركوع
فقط لا لوى قاعداً وذكر الكفاي ان ذكر الركوع اتفاق فان نذر السجود كاف سقوط القيام كذا في الحلاوي والشرى وفي النهاية ان سجود
لا يترك الركوع وحده الايمان ان لوى جعل سجوده المنصوص من خفض من كوعه وفيه دلالة على ان لا يتركه تقريباً ليجعل
بقدر الامكان كما في الزايدى لكن قال صاحب لمبة ان ذلك يلزمه ولا يرفع اليه شي اى لا يذنب صاحب لمبة من
جاءه او عوداً او غيرهما ليس عليه اى لا يخفض راسه ويضع جهته على ذلك شيء فانه مكره وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض راسه ولكن
وضع شئ على جهته لا يجوز فانه اياماً وقيل يجوز فانه سجود والاول اصح كما في المحيط والى انه لو سجد على شئ مرفوع موضوع على الارض لم
ولو سجد على دكان في دن صدره يجوز كما يصح لكن لو زاد لوى بالسجود عليه كما في الزايدى والى ان يقدر على الايمان قاعداً لم يركع قبلها
او فيها فعلى جنبه الايمن واليسر ليطيح متوجهاً الى القبلة ورجلاه نحو يسارها او يمنها او على ظهره يستلقى كذا متوجهاً وضع
وسادة تحت راسه حتى يكون شبه القاعداً لئلا يمكن من الايمان وجعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلق ان يصب
رأسه الى اليمين لئلا يركع الى القبلة كما في الزايدى وادعى الاستلقاء اولى من الاضطجاع كما هو المشهور عن معاوية وفيه
اشارة بان الاضطجاع جائز وفي النهاية لا يركع الا يجوز وفي التماسي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجهاً وعن محمد بن يحيى
اليسار ورجلاه نحو يسارها او يمنها والايام المعتبر من المريض يكون بالراس ويجوز ان يكون شبيهاً الى انه لو عجز المريض عن ذلك
وحرك صبيح راسه جاز على ما روينا عنه كما في الطهيري وان نذر ذلك اخرجت الصلاة فسقطت الى القضاء وان كان نذر
اكثر من يوم وليمة وهو صحيح وقيل لا الى قضاء المكان كثر منها والى قضاء ان قل هو صحيح كما في المفرد والكثرة بالساعات عند شيخنا
والاعتمد محمد بن فذخل الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال لم يفيض خلافاً لاداء الاستدلال العصر كما في التماسي فان لم يفيض
تضي عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار ثلث عليه لو لم يفيض اكثر من يوم وليمة وهو صحيح والكلام شبيهاً الى انه لو عجز عن الايمان بالراس
لم يغير العين عن يوسف راح انه متوجهاً شمساً محمد بن راح اعتبر الحسن كذا في الحاجب والقبلة زفرج بالحاجب العين كذا في الزايدى
وغيره وموصم بالراس صح اى قدر على الركوع والسجود قاعداً في الصلوة استأنف الصلوة عنه ثم نذر القيام ثم سجد ثم سجد

في الصلاة

على القيام فيها على ما كان عند الشيخين استأثرت عند مدح صلى على حذف الوصول كما هو المذهب الرابع الكوفي بقية الخبر
 صح اي من على الرقعة فاحدا يركع ويسجد في ذلك لاني عجلة جارية بلاء خدراي بالغ من القيام كدوران الارض اسوداد العين
 صح عنه استسما ولا يصح عند جاقا سادني كلامه اشارة الى انه لا يصح ان يصلي فيه بالايام للخذرو ولونا فاقلة وهذا بالاتفاق وصح فاحدا يصح
 اجماعا في ان يقوم الى القبلة كما دار السقينة كما في الاقتراح ويستحب ان يصلي قائما ومن خارج الفلك فان الصلاة على الارض اكمل
 وفي الفلك المربوط في حروف البراءة لا الابد يصح ان يصلي قاعا ان في الحرف فبالاجماع والمثل في الجهة فان حركة الريح فليكن
 ولا فعل الملائكة وقيل في الاولين خلف ايضا الكل مستفاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمس قبال ان وجهه يشق فخلق به مقدار
 بالايام لا يلبس الا في النحر وان لم يلبس حتى لو خرج الوقت بلا صلاة فمات صارا للصلاة وينال عليه كما في الروضة جن اي من جاز
 او انهي عليه يوما وليله كواقل كما في البسط والحيطة والحكمة وغير ذلك في القدر من خمس صلوات قضى في الصحة بالاركان
 التامة وفي المرض بالتفصيل ما فات من خمس صلوات وان زاد وجنونا والاغارة عليها ساعة روى بالنصب
 على النطفة اي جبر من ان يجر الزرع على فاعليه في الفضي زاد عليها ساعة لا يقضي ما فات من صلوات المجلس والكثير في الساعات
 بزيادة ساعة من وقت صلاة اخرى وقال في حق ان وقت ساعة لا يقضي اثنتي من صلوات الست والكثير في الساعات زباد
 ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والبتاد ان يكون ليوم والليل مستويين للاغارة فوافاق ساعة قضى ما فات وان ام كما في
 وان لا يكون للاغارة من صفة كالمريض الخوف من دمي غيره فلو تروى في البرج او الدواجن ذهاب عقله اكثر من يوم وليله قضى
 ما فات خلافا لمدرج كما في الملاحظة ولا يخفى ان المريض شامل بل من الاغارة مفهوما وكما بان فلا ينبغي ان تميز له خصوصا

للم يدخل ذلك فيه لكان التقديم اولى فان ما قبله نسب للمسافر العدا علم

فصل المسافر من مسافة ذي معنى السفر الباقية كما ذكره بعض المحققين قال الراغب ان المفاصلة بمخاها باعتبار
 سفر عن المكان وهو عنده وباني الفصاح الفصل ان لم يكن منه فعل ثلاثي بمخاه فقد رده كلام الجوهري والسبقي وذكر الكراي ان السفر
 الخروج المديد وثمة قصد المسافة المصرفة ولا ينبغي ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في التلويح انه الخروج عن عمارات الوطن على قصد
 تملك مسافة سير الابل الرجل فيلان مجرد سيره لا يكفي على التمام كما ياتي ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال من فارق على نحو ما قال
 الراغب في مسافر وفيه بقية على ان مجرد القصد لا فعل ليس شبي كما في الحيطة وغيره يموت ببلده اي يموت متعلقا بالبلد لا يسمى بالنفس
 فيما يطعمها حال تعليق ببلد التمام ياتي وبهي جمع بيت ماوى الانسان من نحو جرد وصفه ولكونها اخص بالمسكن شرعا على ابيات كما
 في المفردات م البلدة اسم للقرن يحيطه الرض من لانية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة على انما سياتي وليس تغليب لمن لان لم يزل في
 والبيوت اعلم من كمن خربة الآن فلا يقصر الا بالخرج عنها على لاشبه في ذكرها اشعارا بانها الفصل القرى بالرض تقصر بالخرج منه وقيل لا يقصر
 لا يجر اورة القرى ولو قصر شيخ الا ان من فيها انفصال ممد وسبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالناسي لحدود الانفصال فانه
 لا يجر اورة القرى ولو قصر شيخ الا ان من فيها انفصال ممد وسبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالناسي لحدود الانفصال فانه

او الاضافة للمعدى بوجوب جانب الخافضة فالتعريف بان جواز كفاي المحيط وكذا اضافة البلد على التقدير الاشكال بوجوب اللامامة
 فاصد اى جرد الادة مستبقة في الشرح على سبيل الجرح مسافة ثلثة ايام وليا اليها الثلثة المعتدلة في الطول والعرض وان كان الشمس في
 او الميزان في شرج الطلح وان كان من مشاخرنا قدره باثنتي عشرة ايام من سجنه ونحوه في التمراشي في المحيط كما نطق هذا الطاهر رواية وقسم مسافة
 يومين اكثر الثالث في القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي النصراني اذا قطع مسافة يومين مع القصد ثم صار مكلفين قال لا يكون
 ان النصراني يقصر لصحة القصد والى انه لا يصح قصد الجيش والقادة والزوجة والاجير والتمليد والجدة مع تبوعه ولو لم يعلم السابح قصده كان سافرا
 على الاصح كما في الجبلاني وغيره والى انه لو سار جميع البلاد ما قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش لطلب
 عدو ولا علم بزمانه او كما وكث في موضع والى انه لو كان للبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يترخص في الاول كما في
 والمسافة البعد وكثيرا يستعملها في البعيد وكلها مع بعضها من السوف بالفتح الشم فان لم يل في الفلاة لشم التراب يعلم انه على
 طريق او كما في التمام في الاول ترك الليالي وان كرت في كثير من المدة اولات فانها للاستراحة ولذا لو سار احدكم يومين متواليين ولو
 فبلغ القصد قصر لاطهر هذا اليوم على الشيخ اذا السيرة في بعض النواك كفاي المحيط وغيره كسيرة وسطه والى السريج والبطي الخافض
 عن العادة وهو في السهل ما سار الابل اى سيرة البعير فاصد رية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس جفتذ يوافق قوله الرابر
 اى لما شى سيرة لا ولم يكره اعتمادا على ما يبين من عند اللى مع فلو سار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يترخص بعضها منها
 في ثلث لم يترخص كما في الجبلاني وغيره وانما خص سيرة بالذكري لكونه كناية عن غير هونته كونه في شرج الطحاوى وغيره الا انه ترك لغيره
 بما في الجامع الصغير وفي البحر سار الفلك واعتدلت السرج بين السعة والبطون فلو سار يومين يترخص في ثلث لم يترخص كما ذكرنا
 وفي الجبل باليقين من سيرة معتدلة لا بقية السابق بالجبل لا بالسهل فقل ان غناء حكم السهل عنه سهل من هذا سيرة البعير وغيره
 ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ او خمسة ثلث او ستة او سبعة على الخلاف وعندنا ان الكفة ان السير كل يوم فرسخا وعده فاصد ثلثة فراسخ
 كلفه التمراشي وكلامه مشعر بان لا عبادة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزيادة
 قد عتبه الاكثرون باحدى وعشرين فرسخا كنهم قد ردوا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقبل خمسة عشر لانه قدر خمسة وثلثين اكثر اتمه خوارزم
 وقبل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل هو المنار وقبل اثنا عشر فرسخا فيقصر المسافر فرض الرابع على المفروض على المقيمين
 صلواته في الاصل كعثان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر كعثان تمام غير قصر على لسان بكيم وعن ابن عباس انه قال رانا نقولوا قصر
 فان الذي فرضنا في الحضر لبعاف فرضنا في السفر كعتين كما في شرج الطحاوى وعن ابن عمر صلوة المسافر كعثان من ثمانية عشرة ركعة
 روى عن ابن عمر في السفر لبعاف كان كمن على في الحضر كعتين او على في بيرة فقال صلى الله عليه وسلم اتم الصلوة في السفر كعتين كعتين
 صلى الله عليه وسلم انما صفة قصدت الله بها عليكم فاقبلوا صفة كما في الكفاي فالاعام يجوز سباق والكلام مشير الى ان ثلثة في الفل
 والثنائي وكذا في الحسن ان لا افضل فيما الفعل تقربا قبل ترك ترخصا قبل الفعل نزول والترك سببا كما في الحديث وانما انفس
 والترك في كفاي الخزانة في سنة الفجر عند البعض قبل سنة المغرب ايضا كما في الزاهد الى ان حذيف بن الهمداني

[illegible]

التوطين بقدره ووطن القامة الى تغيرها من غير ان يخل به طبعه هذا اذا خرج من سنة الى سنة من غير ان يخل به طبعه
 ايضا بل اقامته ثم خرج من سنة الى سنة من غير ان يخل به طبعه لان التغير ما يخل به طبعه ولم يوجبه مقتضى التوطين لا يصل الى طبعه واما
 في السفر كمن في الحيطة وطلب السفر الى البلد غير ان يخل به طبعه لان التغير ما يخل به طبعه ولم يوجبه مقتضى التوطين لا يصل الى طبعه واما
 التوطين بكونه وطن القامة في الاقامة اشارة الى انه لم يتغير وطن السكينة وهو ما ينوي الاقامة اقل من نصف شهر واعتبره بعض
 وقال انه يقتضيه ثلثه وبالوطنين السفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه بان فلو لم يتغير وطنه فلا يترتب عليه حكم الاقامة
 كما في الحيطة وما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام ان دفع ما من بعض تحقيقا للمرام وهو ان الاقامة الا في ذكر الاوسط
 من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام والسفر وخصه به احسن لا يغير ان القامة في السفر كتمان في الحضر
 ولم يلج في السفر فلا اعتبار لوقت الموت لا القضاء وسفر المحصية كابق العبد والخروج على الامام ورج المرأة من غير محرم
 كغيره اى كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين الحج في الرخص كاستكمال المسح وسقوط العبد والجمعة والرخص بعضهم
 وقع التمام جميع رخصته في اللغة العبرية في الشرع ما ينبي على اعداء العباد وهو على ضربين خاصة ترفية اى تخفيف وتيسير كالافطار
 استقاط اى سقاط ما هو الغريبة اصلا كالقصر فاما في الاصول

فصل شرط الوجوب للجمعة اى النفس وجب صلواتها على خدوف المضاف بسكون اليم اسم من الاجتماع عند اهل السنن
 كما في الكافي وقال الزمخشري انها بمعنى المفعول اى يجمع لجمع وبقية بمعنى الفاعل اى لوقت الجامع وبعضها ثقيل للسكون قال
 ابن حجر ان الكسرة تدل على الوجوب مشعر بان شرط الاسلام اذ لا يشترط على الكافر الايمان الا اقامته اى اقامته نصف شهر او اكثر بمجر
 في محله فلا يجب على المسافر وان غرم ان يكثر فيه يوم الجمعة بخلاف القوي العازم فيه فانه كاهل لم يشر فيه اشارة الى ان الواجب على
 بالقوي وبذا اذا اتصلت بالارض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزايدى وغيره لكن فيه روايات والتمسك انها على مركان على قدر
 فخرج منه وقال لصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنادى على صوت على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فرضية على اهل مصر واجبة
 على اهل طبرستان على اهل تقي الكبيرة المستحقة لشهرتها كما في الضرات والصحة فلا على المريض نحوه كالشيخ العاجز عن سعي ليهتلى
 بالجدس المطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على استعداد المريض اذا صنع بخروج والى ان لا يجب على الاصح
 على من جدد كبلانه كما في المشي كما في النية والى ان لا يجب على المجنون فان حصل شرطا دخل في الصحة فخرج للمجنون اصعب امر
 النفوس جنونا كما في الكافي والحرية فلا على القرن المادون المكاتب معتق لبعض الذي مع مولاه باب لمسجد لخطا وبته وفيه
 اشعار بانها على المستاجر لكن للسجود ولاية المنع عنها كما في خزائن المفتين والذكورة فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع
 الرجال كما في الكافي والتعليل بانها مستفولة بحدثة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شوا اجتهاد المعلن لما زوج والبالوغ فلا على الاصح
 فيما يتعلق بالاسلام ثم لا الوجوب بل خلاف كما في البيهقي والتمتعة وغيره مما لا يخفى ان الوجوب في الصدقة من عنه كما في ذكر الاسلام
 في خزائن العيون فلا على الاصح وان جدد الصف فان دونه عشرة الاف درهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد في يد

وفيه من العلم خمس فمى اية على سنن احمد عنيده وسنة الرجل اى كل رجل فله حجة المقعد بما عالاه فقيه
على الحجة الاولى فانه قد روي عليه كس لا يمتدى به كفى الحيثية فله ان يكون في المقعد خلاف الاعلى كما نرى انما هو كذا
اليمين فاشد الى اشتراطها بشرط العترة والذبيح لصاحبين ثم ذكر سنة للرجل شارة الى اشتراط اماكن المشى من غير
مشقة كما في الجلال فاشد الى اشتراطها بشرط العترة والذبيح فاشد الى اشتراطها بشرط العترة والذبيح فاشد الى اشتراطها بشرط العترة والذبيح
فرضنا الوقت ان حصلها فاقدرها اى علوم هذه الشروط الاربعة او اجبتا للاضافة الحديثة فيدخل القدرى المساوق والمذكور
والريض والى كافر والمجنون البصير الكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما حور باستقاط باء الجملة
صدا والمذود رخصة والفرق ان الاول يثبت ترك الجملة لانا فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التهمة وغيره فليس يشترط
فضلا عن التحقيق ما يرد من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجملة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه الى انما تقع وضما
في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذا كان في الريف والقرى الصغيرة فاشد الى اشتراطها بشرط العترة والذبيح
لان هذا جملة فانه اذا اتصل به الحكم صار مجعلا عليه اما اذا لم يأت من تخيه خلاف قيل يصلي الجملة بلا شك قيل يصلي الفرض ثم الجملة احتياطا
وقيل يصلي الجملة او اثم السنة اربعا وكثيرين ثم الظاهر قيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجملة فلو جاز الجملة صار الفرض نقلا عن غيره
يقرب الفاتحة والسورة في ركعات الظاهر احتياطا والصحيح المتعار عند الجملة ان يصلي بعد الجملة السنة اربعا ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت اكل في الظهر
والمتعار عند الامام محمد بن ابي ان يصلي الظهر قبل الجملة وهو اختيار المتعدي الفقه فيه انه ان وقعت الجملة جازة يرفع الظاهر وان لم تقع
لصحة من هو الظاهر فلا يردى الى تكرار الفرض على التقديرين سببى بالحديث كما في الجواهر وعلق الامام الفضل بانه لو صلى بعد الصلاة
بالسليمان بان ماصلا من الجملة فانه قد روي في الفقه انها قد روي في الرساق الذي لا يجب الجملة فيه بالاتفاق وفيما ذكرنا شارة الى
ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المضمرات والظاهر انه يريد به الكرامة النفل بالجملة الا ان في الجواهر
وصل الى في القرى الزعم او الظاهر ان هذا المصطلح به حكم فانه في الديار في السجدة في الرساق بامر الامام فانه امر بالجملة اتفاقا
على ما قال السرخسي وشروطها وانما اى لوجوبها والجملة في موضع واحد او اكثر على الخلاف وفي التراشي لا يتوجب في الصغير
المصري البلد المخصوص اى المحذور فان مصر المحذور كما في المفردات او فقام به بالكسرة امام البيت قيل استند من جوانبه كما في
وفي الحديث قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر الشرعى كما في الزاهرى قال وما لا يسع من موضع
الكبر مساجده البنية لصلاة الخمس اية اى اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجملة مقصرا وخرجه عن صحاب لا عدا مثل النساء
والصبيان المسافرون لانهم قالوا ان هذا الحى غير صحيح عند المحققين والجمع المعول عليه كل منية متفدية الاحكام بتمام
الحكم كما في الجواهر فظاهر المذهب انه ما فيه جماعات الناس جالس واسواق ومنت وقاض يقيم المحذور وينفذ الاحكام فذكر
منه في المساجد وفيه الاصح وقيل انه ما يجتنب به رفق الدرس الى ان ياتى به في كل صانع شدة بل يتحول الى الاخرى او يكون مكان
قصره الا انما هو عند الحد او كذا او لا يظه فيه نقصان بهمة تزيادة بولا او وكثير من دفع عدو بلا استعانة او بمصر الامام ان صغير

وقوله ثلث عند أبي يوسف في ركوع عند محمد في ركعة واحدة لم يصح والاولى العام بالصلوة بالتي
 باب الجامع اودار السلطان بالذات من لدن في موضع جماع في الجامع او السلطان وحشي في ذلك وانما هو
 لا يجوز الصلوة لان صحة صلاة السلطان في ركعة واحدة بالاذان العام كما في الركعة وكذا يوم الجمعة كراية محمد في المصنف في الترتيب
 اذ في اليوم في حق كسائر الايام كما في المحيط ظهر المعذور الذي لا يجب عليه السعي كالرفض المسافر والعبد وغيره الذي عليه
 السعي جماعه وعن محمد بن النعمان من الرضا كذا في الكافي والاعلان مشير الى ان السعي يصلح للغير من اذان اقامته
 لكن في القدوري انه يصلح لغيره كما في المحيط والى ذلك الجماعة اذ ترك الجماعة كما في كسائر المصنفات انهم يصلون صلواتهم
 وكذا جاز عند الشيخين لم يخرج عند محمد على اختلاف الاصلين ظهر غير المعذور قبل اداء الجماعة فلكونه ظهر المعذور فليسا
 يستحب التأخير الى ان يفرغ الامام من الجماعة كما في المحيط فيقول الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التججيل التأخير سواء والاول اشبه
 كما في الترمذي وسعيه اى سعى من صلى الظهر من بيته الى الصلوة والامام فيها اى الجماعة يبطل اى يبطل صفة قرينة
 الظاهر الاصل في الكلام اشارته الى انه لا يبطل بالذات بل بالسرعة والظاهر انه يبطل بالذات في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر
 في المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجماعة لا يبطل ركوعه وعن الامام الحلواني انه لا يبطل اذا كان بيته واسما لم يتجاوز القبلة
 كما في النهاية وقيل لم يخط خطوتين قبل ان يبطل اذ انشأ كما في الترمذي الى انه لو خرج وهو لا يريد الجماعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ
 الامام حين سجد من بيته كما في المحيط لكن في الترمذي لو سجد في داره ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالاتفاق وان
 لم يدرك كما بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعد بقاء احوام حتى سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط
 وعنه انه غير يبطل وان تمامه حل سدا ان تمامه كما اى ركعة في التشهد الاول وسجد السهو بينهما اى الجماعة فبذلك عند الشيخين والظاهر
 الا ان ادرك ركعة كالمكة كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان ركعة في الركوع او ركعة بان ركعة بعد ارفع من الركعة ليصلها لاجل اوقافه اشارة بان ركعة
 وجبة ظهر من ركعة في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة لانه القراءة عليه التعدة الاعلى كما على الامام على ما رواه الطحاوي بخلاف ما رواه
 السليمان لكن قال ابو حفص قلت لمحمد بن ابي داود في الظاهر تحريم الجماعة قال ما نضع وقد جاءت به الآثار وقوله في سجود المشوهر
 الى ان الجماعة كسائر الصلوات في وجوب دار السجدة وقد عرفت خلاف التشريع والى انه لو ادرك كما بعد السجدة قبل التشهد اوفى حال التشهد
 او بعد التشهد قبل السلام تيم الجماعة عند مخالفا لم يخرج كما في عيد المحيط والظهير وفيها ان الحاكم ارسل في المنع وقال في ذلك
 المسافر امام الجماعة في التشهد صلى اربعين التكبير الذي دخل معه واذا اذن الاول اى دل اذن بعد الزوال سواء كان على الناء
 او عند الخطبة وقال الحسن بن المغيرة اعلى النار في النوازل عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني السرخسي كما في المحيط وذكر
 ابو اليسر صحيح ان كالا اذا نين معبر كما في الترمذي وفيه اشعار بتجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك لتبنيه
 على غلبة اهل الاسلام والظاهر كراهة الاحكام كما في المصنفات تركوا كراهة البيع جالسين وقائمين اتفق من كذا كل الشيعة عن
 الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها خص البيع لانه اكثر ما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه

من نحو النساء مستثناة من حكم وسواء في مشيها سيرا دون الحد وفيه إشارة الى وجوب الفصل بوصف الاسترخاء
 نقل اليه ثم كما اشار اليه كلام الشارع في كفاي في شح التاويلات ان هذا مقتضى الاذان الفخار اجتمع على ان يفتي على كفايته
 والصلوة كفاي في الخطيب فان الشئ تحت استلقت في الجمع كفاي في الصلاة واذا خرج الامام من مكانه للخطبة حرم
 اي التمسح على الفصل فبقيت الاذان فلو خرج قبل الخطبة ثم وقبها شعارا به يصل الى السنة وقت الخطبة كما قال السيد في الجمع في فصل
 ان كان بعيدا والانتظار الى الفرج من الصلاة كفاي في المضرت لكن في الخلاصة وكيفية الصلاة في هذا الوقت بالاجماع او انما اشر
 الامام على الخطيب إشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلاة والخطبة كشيء واحد معنى كفاي في الكافي وان
 اي كلام الدنيا ما والاخرة كالتقارن والجمع والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والا فغيره فخلت
 فصل كفاي في المضرت يريد اذا صدق النبي وهذا عندنا ولما عندنا فلا بأس بالكلام قبل الخطبة والاطلاق مشير الى انه لا يجب
 التمسك بالعالم من ابن ابي يوسف ان يجب الى انه لا يدرك لفظة قبل لا بأس به اذا العهد قيل انما لازم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم
 واما في زماننا فليس لازم كفاي في الموطأ وكما منع الكلام منع الاكل والشرب العبت والاتفات والقطي وغيره مما يمنع في الصلاة كفاي في الجمل
 واما من فصل الكلام لانه اكثر ابتلاء للكلام ليس تدرك بام من الكبرية والافعال لانه منفسر له كما لا يخفى حتى اتهم الخطبة وفيه إشارة الى
 انما يخرج ان عند الجلوس الحقيقة وقدر الخلاف ولا يجران بعد الخطبة وبما عده في زمان كفاي في المضرت لكن في الخلاصة وكيفية
 الصلاة في هذا الوقت اجماعا وكانه اختاره قوله قبل الخطبة وقولنا بعد الخطبة المذكور في رواية ورسوله وتحقير الذكر الاول والى الدعاء له بالنسبة
 اليه واذا جلس الامام على المنبر لم يرفع يديه مما يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع وليس ان يضع يدا في القبلة او ان
 اذا انما تأتيا الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذا الاذان فان في زمانه صلى الله عليه وسلم و زمان الجاهل رضي الله عنهم انهم تنكبوا
 وزيد الاول في زمان عثمان رضي الله تعالى عنه كثرة الناس كفاي في الجاهل في اليوم فقالوا بالاول للاعلام وبما قبل السنة والخطبة لا
 الاحكام كفاي في المضرت وقيل بالسنة احدتها لحاج كفاي في الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبله محدث وتني وحيدة
 الفصل إشارة الى ان المتوفى ان كان اكثر من احد اذوا واحدا البعد واحد ولا يجتمع كفاي في الجاهل والتمترش والى اشار الى ان
 وغيره انهم يؤذون ل عليه كلام شارحه بين يديه امي بين اثنين استثنين لمين المنبر والامام فيساره قريبا منه ووسطهما يسكن
 فيشتمل ما اذا اذن في زاوية قائمة او واحدة او منفردة واحدة من خطين خارجين من اثنين المتبين لا بأس بشموله بحسب المفهوم اذا كان
 من المتوفى الى وجبا يضاف اليه اليدين فان تية الاذان يدل ان جهة يكون اليه لكن الشكل بما اذا كان ظهرا الى ظهر المصنف اليه
 او قبل باخره بقية قوله واستقبلوه سنة عند الخطبة لوجوبهم سواء كانوا في امامة او يمينه او يساره على ما قال في الجمل
 لكن لا يلزم ان التيمم قبلون القبلة ولا يؤمرون بتركه لما يجمع من الحرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال في السرخسي في هذا
 احسن من الاول كفاي في الموطأ والاطلاق مشير الى انه يجوز ان يجلس ح محتبيا او مترجعا وغيره مما يشتمل لانه ليس بصلاة
 حقيقة كفاي في المضرت فيجوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كفاي في الزاهد في ستمعين اذا لاستماع فرض كفاي

بغير عذر سقطت كما في الرواية والى انما تركت من عدم الفصل بعد ما في المحيط واذا صلى الامام صلوة من بعض النجوم لا يقصر
عن فوات تلك الصلوة منه في اليوم الاول الا من بعد فواتها عن الامام ايضا بعد النقصان المذكور في وقوف
والاشي التي هي في حيزها على غير ما في اول الصلوة لانه في اول يوم النحر والفطر او حتى اشاء يقصر في يوم الاضحية كما في الصحاح
وغيره فحذف اليه من الامام في الاضحية كالفطر اي كصلوة يوم الفطر في الآداب والشروط المذكورة فلهذا
بعد من الفطر والباقي الا ابدى ان يستحب ان يتخار فرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس في رجب حتى لا يحتاج الى انتظار
القوم والباقي في الملاحظة ان يستحب تعجيل صلوة ابي صلوة الفطر وانما في الاضحية وفي السنة يجب تعجيل صلوة العيدين لكن بعد
وقيل من مطلقا وقيل من يقصر دون غير فيه الامساك عما ينافي الصوم من صبحه الى ان يصلي فانه قد لا يزال
عن الصلوة حتى لا ينعى في منع الصبيان عن الاكل الاطفال عن ارضاع غداة الاضحية كما في الزايد في قوله
ان ترك الامساك لم يكره وهو المختار كما في المضمرات والى ان في الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط اليته والى انه مستحب
في حق المصيرين جاز كما في تقسيم الامور به من الكشف ويكبر فيه جهر في الطريق اي طريق المصلي بلا خلاف وفيه اشارة
الى انه يقطعه او انتهى اليه وفي رواية يكره الى ان يستحب الامام صلوة والى انه لا يكره في الفطر جهر في الطريق وفي رواية عنه انه يكره وهو قولنا كما في
وقال لطاوى ان الجهر في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو صحيح على ما قال الرازي كما في الجلباب وعنه انه يكره خفية كما في الزايد
والمتأخر عند اكثر المشايخ ان يكره فيها خفية وبه نأخذ كما في المضمرات تخبر عن بدعة الجهر بالذكر وعاد الامام ان الفصل متى حاشى
والبدعة مما كان تركه اول من تهاه كمانى الكرماني واعلم انه ذكر ابو بكر الرازي قال مشائخنا ان التكبير جهر في غير هذا الايام وليس بالابا
الحدود والخصوص تهيبا لم يقل كذا في التحريم والمخاف كلما وكذا كلما في جميعا او خلا خفا او سيطا واما كما في الزايد في قوله
يؤدى صلوة كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من صيغة المحيط انما في اليوم الاول دار وفي الباقي قضاء وتعل فيه اختلاف
لرواية ولذا اطلق ثلثة ايام لا غير بعدد وبغيره الا انه اساء في الثاني عن يوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنه انه
في اليوم الثاني لا الثالث كالفطر ونه الرواية غير صحيحة كما في الجلباب ولعلم في خطبة ابي الاضحية تكبير التشريق اي تكبير يوم
التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عند جماد كلما قرينة منها عنده ولعلم الاضحية بضم النون وكسرها ايضاح
ولعلم ثم اى في خطبة الفطر فانه بلا با للبعيد احكام الفطر حتى يعمل من العمل للجل وفيه اشعار بوجوب سكوت والاستماع لخطبة
العيدين كما في النصاب فيكون فيها الكلام لكن في المضمرات اذ اكر الامام في الخطبة يكره وادنى القينة لا يكره فيها الكلام كما يكره
في خطبة الجمعة فيفعل في خطبتها ما في خطبة الجمعة من الافعال والا قول المسنونة الا انه يكره فيها ايضا لكنه في الاضحية اكثر ولا ينبغي ان يكون
التكبيرات اكثر لخطبة وليس عدد في ظاهر الرواية كما في فاضلنا في فيه اشعار برواية النوادر ويشبه انما في الزايد في قوله لا ينبغي ان يكون
افضل لخطبة الاولى من تكبيرات ثرى والثانية لبيع وفي المتن بكسر الهمزة قبل ن من الهمزة ربيع عشر مرات ولا اجتماع اى بغير ترتيب
ان يجمع الناس الزوال في مساجدهم فاكرين يوم عرفة اى ناسخ ذى الحجة تشبيها بالواقفين بعرفات لانهم لم يرو عنه

[illegible]

يكون كماله من ذلك المصالح في البيوت اللامع بها أي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جازل الواحد كمال الشان وجنازة
 كماله كماله من ذلك المصالح في البيوت اللامع بها أي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جازل الواحد كمال الشان وجنازة
 البيت بسيرة كماله من ذلك المصالح في البيوت اللامع بها أي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جازل الواحد كمال الشان وجنازة
 على السرور فان لم يكن عليه نور سرور ونور وسن ان تصح انت يا ابا يوسف خاتمة به ابو حنيفة ربح تعليمه فراه محمدا
 على سعة غيره كذا انكر ابي حنيفة مقدما على سيناك وهو يسارها وبين البيت ثم تصح مؤخرها على سيناك ثم كذا
 تصح مقدما ثم مؤخرها على يسار كماله من ذلك المصالح في البيوت اللامع بها أي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جازل الواحد كمال الشان وجنازة
 على جنازة اربعين خطوة كلفت له اربعين كبيرة ويسرعون من الاسراس بها أي في سيرة الجنازة او اليه كافي الاساس
 وغيره لاختيارا بغيرتين وهو اول عدد الفرس وكذا لا انا في المضارع او للتبرج بغيره يكون حال او مصدر او آخر
 خلفها احب وافضل فلا بأس بالشي اماها وبينها ويسارها وكذا ابو يوسف ربح ان يتقدمها منقطعها عن القوم وخلفها
 ابو حنيفة ربح ان يتقدم اماها ثم يقيت حتى ياتيها وهذا اويل على ان لا بأس بالركوب كافي المحيط وهذا اويل على ان فضل
 الجسد لقوله والاكتفاء مشعرا به لا بأس بالشيخ الجنازة بالجهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكره كراهته التحريم كافي البيت وكذا
 لا بأس برشته الميت شعرا او غيره كافي الجلابي وذكر قاضيان انه كره قول الناس لا تستغفروا غفر الله لكم وكره الجواب
 أي جلوس متبني الجنازة قبل وضعها فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كافي الكافي وفيه اشعار بان القيام اولي قال
 الجلابي ان القيام السجود حتى يدفن ولا يقوم للجنازة اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد ربح هذا شيء محدث لا أصل له
 كما قال ابو حنيفة ربح وفي المحيط اذا كان القوم في الصلوة فيجي بالجنازة يقومون لها اذا ارادوا قبل وضعها عند بعض الناس
 والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيان وغيره انه كره القيام محمول على احد بنين وليد القبر من لحد او الحدة أي جعفر
 في جانب القبلة من القبر خضرة تسمى بالمحدا سم منقول كافي المفردات وبالحد فتح اللام وضما وسكون الحاء كما ذكره الجواب
 وغيره وفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر البيت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه على
 السرة وقيل الى النحر كذا في المضمرات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن والحدته وكبره الشق وهو
 ان يحفر وسط القبر ويحرق وهذا اذا صلب الارض واما اذا وضعت فانشق وآوى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 ان يرموا في التراب من غير لحد والاشق ويوقى الوجه من الشرابينين او ثلث كافي المحيط واما التابوت فمن البقال انه مكره
 وعن ابى بكر محمد بن الفضل للباس به في ديارنا ولو من الحديد لرخاوة ارضنا الا ان الله ان يفترش فيه التراب ويجعل اللبس
 الخفيف عن بين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى ما على الميت ليصير كاللحد كافي الزاهد والكتاب ومن عطف
 الواد ان الاحب ان يدفن الميت او يقتل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلا او ميلين او غيره فلا بأس به كما
 في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا وقع في غير

[illegible]

فصل في شهيد من المشركين المشاهدة بالبصر والبصيرة ثم هي برهن قتل في سبيل الله
والمنصور الملكة اياه لا تنزل عليه الملكة وما المنصور روجه عنده كما في الاشهاد عندهم كما في القنودات غير على الاول
بعض القنودات الثاني معنى القائل كما اطلق الشبه بطريق الاتساع على الفرق والمفرق والمبطون والمطون والشركاء
وذاوت الطلق وذي ذات الجنب وغيرهم ما كان لهم لرب القتلين كما اشهد الله في محسود وغيره فممن شهد في احكام الآخرة
بين الاشهاد في شرعهم والشبه في احكام الدنيا فقال سلم بن يسلم فلا يجزئ عن شئ وقيل به اخره عن الكافر فيسئل وفيه انه
لا يجب غسل كافر صلا واما بيان غسل كافر غير عربي له ولي مسلم كما في الجليلي طاهر اى ليس به جانيه ولا حيض ولا غار
ولا انقطاع احد ما كبر المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لما اذا انقطع الحيض وانفاس فاستشه
فعل في هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما في المضرات وفيه اشعار بان الحيض
وانفاس بوجوب الغسل كما في الكرواني وهذا خلاف ما مر من بيان ما اذا قتل من يغسل عنه فاذا قتل من يغسل عنه فاذا قتل من يغسل عنه
يعقله ولا يغسل له يعتد به واذا قتل المجنون غسل عنه ايضا خلافا لما فيها كما في العصر على هذا خرج المجنون ايضا بقوله بان غلابة
الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبايع غير شهيد عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل
ساقط عن البايع لانه يخاصم من قتله فيقتل عليه اثره ليكون شاهدا بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل الصبي خاصم عنه فلا حاجة
الى ابقاء الاثر فغسل قتلا ظاهرا بان يقتله اهل الحرب او البني او قطاع الطريق قاتلا او بائعا من نفسه او ماله او اهله او سلم او ذمي او
ان يقتله المكابرون عليه في المصلح ليل السلاخ او غيره او نهرا بالسلاخ او خارجه بسلاخ او غيره كما في شرح الطحاوي فاذا قتل
في قتال هو لاهل الغسل وان لم يصف القتل اليهم وهذا عنده واما عند الطرفين فيبشرط ان يضاق القتل عليهم ولو بانسبب
فوق قتل سلم بالوقوع في حفرة من منزه او بابطاء وانه منتقلة منهم بل اراكب او سائق او قائم لم يغسل عنه خلافا لما لو اوطئه
وعليها ركب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط واما قال قتل لانه اذ مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير مشا
كالاذن او العين لم يغسل واما قال ظاهرا لانه لو قتل برجم او قصاص او تعزير او اقراس سبع او سقط بناء او غرق او طلق
او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبنى او قطع طريق او عصيته ولم يجب على القاتل او عاقلته به اى بنفسه ذلك القتل
مال اى دية فلا يفرضه الدية الواجبة بالصلح او بصيانة الدم عن المذرك كما اذا قتل احد الابوين ابنة او يجب فيها القصاص
الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته روايتين كما في الكافي وفيه ايراد الى انه متى وجب القصاص فهو
شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اُتلف بالسلاح قصد ايجب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة تعدد النوازل الواجبة
مجراد كما اذا ضرب به بالعصا او رمى غرضا فاصابه او سقط نائم عليه فملك يجب الدية بالاجماع ولم يرث اى لم يخلق قتله
من رث اى خلق كما في الكافي فيمنع عنه اى عن هذا القتل غير قوله اى الشوب التحقص به ما هو من جنس الكفر فيمنع
عنه السلاح والفرء والحنف والمشو ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء فخره بقاء والا شبه ان لا ينزع السراويل ويتراد

باب في ما لا يكون في الزكاة من اختلاف الشئ كافي في البيضا والكمال في حجة وعلايته لا سريلا حجة أي شئ أو علم فاضى وقيل ان
ليس ان لا يحرم علم فلا زكاة عليه من اختلاف ما اذا علم ابتداء فانه نيزكي وقيل ان يكون البعني بلا اقامة حجة فلو وجد فيه سنين ولد حجة
الا انه لم يقرر ثم اقام لا نيزكي كما قال البعض فمن محمد ربح ان لا زكاة فيه وان كان له بنية حادثة كافي المحيط ويدخل فيه
على حال لا يغير لا يغير لانه لا يغير في الكلام مثله الى انه نيزكي لما مضى في دين المتقرب وسرا وجه اذا قبض الملك بدل على التجارة
واما اذا لم يكن بالاعين بل كالمصيبة والميراث والمهر والدية وبديل الكتاب فلا نيزكي لما مضى واما ما يبدل عما ليس به مال التجارة كجيب
التمهدة ففيه اختلاف وقال انه نيزكي في كل ما قبض الا الدية والبديل كافي الزاهدي والكمال ما خوجه اخذه سلطان او غيره مصادرة
اي تكليفه قال البيهقي المصادرة كرى را شكنج كرون والتباعد وان يشترط دوام المضاربة الى زمان الوصول فلو حدثت بعد مضى الحول
لزم زكاة ذلك الحول كافي التنوير وشروط التيمم في الزكاة وقت الاداء الى المصنف عند ابى يوسف ربح او وقت الخزل
اخر الزكاة عند محمد ربح كافي الكرماني ومال الطحاوي الاول ومثا شئنا الى كليهما كافي التفتة وعن محمد ربح لو قال ما تصدقت
الى آخر السنة فمن الزكاة ثم تصدق بانيه ارجو ان يحزبه كافي المحيط لكن في العمون عنه خلافه وفي الروضة لو دفع الى فقير بانيه ثم نوى
حان في يده فظاهر كلامه ان يوسى بهته ونوى الزكاة اجزاه كما لو دفع الى محترم وسماه قرضا ونوى الزكاة اذا العبرة للكتاب كافي المنية
لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكاة لم يحزبه الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطر به الفرض النفل بالكل
اي بجميع انصابه لم يشترط البنية وفيه اشعار بان نوى النفل لم يسقط الزكاة كافي الكرماني وهذا رواية عن محمد ربح لكنها تسقط
كافي شرح الطحاوي وجمع التفاريق وفي التقييد بالكل رمز الى انه لو تصدق ببعض لم يسقط زكوة كما قال ابو يوسف ربح خلافا
لمحمد ربح وهو رواية عنه وهذا شبه كافي الزاهدي ومثله عن ابى يوسف ربح كافي الخزائن والبنية كما تصدق فلو ذهب الكل من يدونه
سقط زكوة وان لم يبق الا نوى زكاة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو ذهب منه بعضه سقط زكوة عند محمد ربح خلافا لابى يوسف
كافي المحيط ولما اتم محمد ربح في الاصل زكاة الابل اقتداء بصلى الله عليه وسلم على انما هي المال عند العرب تبعه المصنف ربح فقال
وتجب في كل خمس اى كل فرد من افرادها الى عشرين من الابل السائمة شاة متوسط فلو كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة
كافي الخلاصة لا اطلاق والى على ان العجفاء والمرغبة سوار في الزكاة فيدخل فيه العمياء كافي الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم
وكذا الذكور والاناث ولا ينافي تجرد الخمس عن اثناء كما ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالقاء اصلا اذا كان تمخير اسم جميع يقع
على الذكر والاناث كالا بل كافي شرح التسهيل وهي شاملة للعربي ونجى اى لتولد بين العربي والفالج وهو ذو السامين بل على
السند للفعل في الاصل منسوب الى نجت نصر كافي النهاية وانما ابدء بالخمسة اشارة الى ان لا زكاة فيما دونه كافي النصف
واعلم ان المدار في زكوةها على الخمس والعشر والنحو عشر والعشرين الثلثين كما لا يخفى ثم يجب في خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ابل
بستهة خمس متوسطة نعمة ما في عليه حوالا في شريعة حول واحد كافي شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها مائة ثم ثلثها
الى ثلثين لانها مائة من اى حلى وفي المغرب النخاض ورجح الولادة والنوق الحوامل واحدا تحضه كلكه وفي الاساس

في الزكاة غير ثم اشار الى توضيح المحققين في المسائلين فقال يجب ان يحجب عن صاحبها ما كان له من الزكاة بعد الحول خمسة عشر من العشرين
 فيصيرت الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بغير اللان الزوائد اربعة عشر من انصاف يديره ست وثلاثين من ثلثي الخمس والعشرون
 فيجب ان يحجب عن صاحبها ما كان له من الزكاة بعد الحول خمسة عشر من العشرين كما قال ابو يوسف رحمه الله من ادى من العشر
 كما قال محمد بن زفر فرج فان الهلاك يصيرت او لا الى اربعة عشر من انصاف او اليها معا فانه قد فح ما لم يكن ان الاول في عشرة
 من خمس وثلاثين بغير اسم خمس تقع على الذكر والا نفي ويطبق على النفي والنجيب وهو ان يكون له عرياء وانه غيره كما في السامدي وغيره
 المستفاد اي الزائد على انصاف بشر او اوليد او مته او وصية او ميراث او غيره او وسط الحول بان يكون فيضم الحادث وتوصل آخر الحول
 مما قبله في الزكاة الى انصاف من جنة ضمير الربون ودرها زاد على اثنين منه ثم نزل الى الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد
 الحول لا يضم بل يتانف له حول آخر اجاعا والى انه لا يضم اذا لم يكن له انصاف وذات اخطا ثم اشار الى بيان ما هو من جنس انصاف
 من الحجرين العروض لا اسوائهم وقال وفيهم الذهب الى الفضة والعكس بالقيمة لانهم انصاف عنده وبلا اجزاء والوزن
 عندهما في رواية منه وعن ابى يوسف رحمه الله يرجع الى قوله وثمرة الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما
 فضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند كمال الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل ذهبا اذا كان
 قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده والصحيح الاول فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في المختار وغيره وفيهم الفضة
 اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم اليها اي الى الذهب والفضة بالقيمة قيد السنتين مثل لاتمام انصاف فيركب عن تقيير
 خطه للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان
 الحجرين لا يؤمان فقيمة قيمتهما الى قيمة العروض بل عكس كما قالوا وانما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في الفضة والعروض
 باضم جمع العرض بالفتح والسكون هو كل صنف من الاموال غير الحجرين كما في المتأخر وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم لان يقال
 ان اللام للسود ونقصانه اي نقصان انصاف في اثناء الحول بهر تقيير والسكون اي باطل غير مستط للزكاة وفيه اشارة الى ان الذين
 في الحول لا يقطع حكم الحول بل ان استغرق خلافا لفرج والى انه لو كان له الربون شاة ماتت في الحول ففيه الزكاة اذا كان موفيا ما تم درهم
 والى انه لو كان له عصير ثم تم تعلق القطع لان التمر ليس بالمال كما في الزاهدي وجاهله تقديما للحول اي على حول او اكثر منه لذي انصاف
 اي جاز لما لك انصاف او اكثر ان يؤدي زكاة سنين كثيرة قبل ان تجي تلك السنون فلو ملك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي
 وذكر في المحيط انه لو ادى زكاة النفقة مالك الحجرين ثم هلك كان المؤدى عن الذهب اذا تقيير غير صحيح وعن ابى يوسف رحمه الله عليه
 زكاة وان خلت فيها اذ احسن بعد الحول ثم هلك وجاز تقديما لنصب اي على نصب لذي انصاف اي جاز لما لك انصاف واحد
 ان يؤدي زكاة نفقة كثيرة الكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منها بل انصاف اجاعا فلو عمل فان كان في يد الفقير لم اخذه وفي

بلا الام اخذه كما في الزاهدي رحمه الله

فصل في انصاف الماشية من ثمانية عشر على العدل والجور هو انخذ العشر من عشر القوم وعشرهم عشر الماشية فيما اى اخذت

وقوله قبل الحول من قبيل الجواب فانه متعلق بعشر وجبا فاذالم يشتر في الحول الثاني وقوله جبا من داره مشربة
لو تردوني وادنا ثم على العاشر لم يشتر فاذالم يشتر في الحول الثاني وقوله جبا من داره مشربة
واعلم انه لو تردنا على حاشيتنا وادنا ثم على العاشر لم يشتر فاذالم يشتر في الحول الثاني وقوله جبا من داره مشربة
والا فليقتضه الكل في الهيأة وحسن معدن ذهب اى اخذ الخمس من معدنه وجبا وان قل وفيه اشعار بان في الخمس لا يشترط
للتصايف الحول لاسا لشرط الزكاة لانه في حكم الغنية كما اشير اليه في التفتة وادنا فليكن درهم لانه جوهرا وادنا الله تعالى في الارض
يوم خلقها وهو منقسم على ثلثة منطبع كالذهب والفضة والرماس من النحاس الحديد ومانع كالماء والملح والقيرو النفط واللبس شيئا منها كاللؤلؤ
والغير وزج والحمل والزنج وغيرها كافي البسوط والتمتة وغيرها لكن للطرزى خصه بالمخرجين والظاهر انه في الاصل اسم لمركز كل شيء او
سعدن نحوه في الانطباع كالفضة وجد في ارض خراج او عشر الاخرى في ارضنا سواء كانت جبلا او سهلا او مائا او ملكا واخر زبر
عن داره وارضه وارض الحرب وباقيته من اربعة انحاس للمواجد ان لم تملك الارض كما اذا وجد في اموات والآن تملك غير ملك
قلبا لكما اى فالباقي لما لك الارض سواء كانت دارا او غيرها وهذا عندنا كافي شرح الطحاوى واما عنده ففصيل اشار اليه فقال
ولا شيء من الخمس غيره غير الواجد فيه اى المعدن ان وجد في داره ومانى حكمها كالزجاج الحانوت وفي ارضه كبريا وغيره روايتا
ففى الاصل لا شيء فيه وفي الجاه خمس لا شيء في لو لو هو جوهري يخلق الله تعالى من مطر الزبرج الواقع في الصدوف الذي قبل انه
حيوان من جنس السمك نجح الله تعالى التوثير فيه كما في الكرماني ولا في غير عن محمد رح انه في البحر بمنزلة الخشيش في البر قبل صمغ شجر
وقيل زبد البحر قبل خشي البقر البحرى وقيل روث غيره كما في الكرماني وقيل في دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والحق انه ما يخرج
من عين في البحر يطفو ويرى بالاسهل كما في حل الموجز واما خصما بالذكر ولا شيء في شيء مما يخرج من البحر ولو ذهب او فضة كما في
المحيط لانهما عند ابى يوسف ح كافي النصف لكن في الكافي ان هذا الخلاف جار في كل حلية يخرج من البحر فالاولى ان
يقال ومانى البحر كل لو غيره وغير وزج وياقوت وزاج وغيرها مما وجد في جبل فلا خمس شيء يخرج من ارض بلا علاج خارج
قليل كان او كثيرا وجد مسلم او كافر كافي النصف واما قيدنا بالبحر كما قيد بالبحر لانه نجس وجد منها في خزائن الكفار كافي النهاية
وغيره وذكر في النظم ان الزبرج خمس عنده خلافا لابي يوسف ح ولا شيء في المانع باختلاف كالنفط وكثر في ارضنا هو في الاصل
مال دفنه انسان في ارض فيسمة الاسلام اى علانته مثل آية من القرآن او كلمة الشادة او اسم ملك من ملوك الاسلام ويسمى
مصدره اسم اى اثر فيه كى قالما اعوض عن الواو ذكره ابن الاثير كاللقطه في ان يعرف على ابواب المساجد والاسواق زمانا يظن
ان صاحبه يطلب فيه فان لم يوجد صاحبه فلان يصدقه على نفسه فقرا وعلى غيره غنيا بشرط الضمان واللقطة بضم اللام فتح القا
ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض وتام الكلام باقنى وما فيسمة الكفر من الكثرة كما لصنم خمس وباقيته للمواجد ولو صغيرا
او عبدا او ذوقيا وستر من الحربى السامن الا اذا عمل باذن الامام وشرطه ان لم تملك الارض اى ان كان الارض غير ملك
كالحبل والفازة ونحوها وهذا قيد ما فيسمة الاسلام والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد باليه والآن

كمين الارض اي ارض خمس ما في غير مملكة فقلنا لا ياتي الباقي من الخمس لصاحب النخلة والخطبة بالكلية فثبتها انسان بان يخطب عليها
 خطبا يعلم انه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم اشار الى المراد بقوله اي المالك لهذه الارض من قبل الامام اهل المعتمد
 اي في اول زمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فلو يمت ثم وثم فربح النخلة لا يبطل ملكيته للكنز وان تداوت اليه
 كما في المحيط وان لم يعرف النخلة ولا داره فقد وضع في بيت المال كما ذكره ابو اليسر يعرف الى اقصى ما ملك يعرف له في الاسلام
 وهذا كله عندنا وما عندنا يوسع في الباقي للواجد وهذا اذا تصادف ان كثر فلو قال صاحبه انما وضعته فاقول له لانه في يده كما
 في الزايد ولم يذكره ليس له سهم أصلا فقبل انه في حكم سهم الاسلام وقيل سهم الكفر كما في الاختيار وركاز صحرا ودار الحرب
 اي سعدن ذهب ونحوه في ارض غير مملكة لاحد في دار الحرب كالمغازة فان الركاز سهم للمعدن حقيقة وللكنز جازا كما في المحيط
 وغيرهما فلا ينبغي ان يراو به الكنز على انه قال شيخ الاسلام اذا وجد الساسن كنز في صحرا ثم يلزمه الروي عليهم لان في اخذه خدرا كما في المحيط
 لكن فيه من القدوري ان الكنز والمعدن في هذا المقام متساويان في الحكم وفي البسوط ان الركاز يتنا وكما وكلام السمرقاني في البسوط
 والمحيط جميعا فلا يجدان يراو بالركاز ما في الصحرا من المال بوضع الله تعالى ووضع انسان كلمة الساسن اي السلم دخل دارهم
 بامان وجده اي وجد ذلك الساسن الركاز الشامل للمعدن والكنز وفي ذكر الساسن اشعار بان له بوضع الله تعالى في صحرا
 في صحرا ثم ركاز فهو كما بطريق الاولى كما اشار اليه في النخلة وان وجد الساسن من الركاز في دار منها اي ارض مملكة كما
 من اهل الحرب رده اي الركاز على مالكها اي الدار ولو لم يرد وخرجه الى دارها كان ملكا له ملكا خبيثا كما في النخلة وهذا قول
 الظرفي اعني خمس كما في الفتنة وانما اسند الوجدان الى الساسن لانه لو وجد متلخص فيه كما في الزايد وداره في جهنم
 دار الاسلام بقبرية السابق ركز في ارفع ومن نطن ان فاعله ضمير الساسن لان ما وجد من الكنز في صحرا ودارهم ما خمس بل خطبة
 متاعهم بالحجر على الاضافة بيان المعنى الجازي كاضافة المتاع بياناً لسمه الكفر والناع لانه كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلا
 وكثيرا ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الحجر من متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس في بسطة كما في العمادي واختلاف الشارح في تفسيره هذا
 ان المراد هو المعنى اللغوي كما اثير اليه في الكفراني في ارض لم تملك كالمغازة خمس باقية له اي للواجد واما في ارض تملك فقلنا
 له وهذه المسئلة وان نعت ما سبق الا انه ذكر ما يتبع للمداية ليرى ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع وغيره بخلاف الزكاة
 فانما لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكاة والعشر في تطبيق المالك عن الامام واطلق عليه الزكاة في لسان الله تعالى
 شرع فيه بعد الفراغ منها وقال وفي غسل ارض لو مغارة وتسلع نخل في حكم السن الواقع على الشوك ان خضر في قول كما
 في التطبيقية والظرف خبر لم يسمعه من غير هو عشر عشره في داره خراجية اذا اجتمع العشر والنخل في ارض واحدة او غسل جبل عشرين اذ
 عماني الغزاة ان الاشجار في الجبل في رواية والا لا تنفي بالارض فانما جرم مقابل السماء او كره اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشرين
 يدخل فيه القطن لان الثمر اسم شجر من صنف من صنف لعل واللباس كما في الكفراني وذكر في القاموس انه سمع من الشجر في قوله
 انه ما يجي الشجر لكن المشهور ما في الضرورات انه اسم لكل مستطعم من اهل الشجر وقوله اشار الى ان لا ينبغي في قوله

يضرب الميراث في هذه الكوفة على قولين على الاصح هي قطع المتن اطلاقا فخرج من نصه من نفقة النساء والفقراء وكري الامانة وقبرها
وقد تصير كجبا علم منها كافي قوله وما الساء اى ماء الامانة والبحار والامطار وما الحيوان والوتد في ارض عشرة وما البئر المنورة فيها
عشرى اى منسوب الى الشرفاء حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخرابي فلو قطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء
العشر صارت عشرة ولو انعكس صارت خراجية لان الماء يورث في تغيير الطبيعة كافي الحديث ولو سقيت مرة بالخرابي وفيه العشر
لان فيه معنى العبادة كافي التمرناشي وما انما رجع منه يسكون الفتح مجرى الماء خراجا من مال الخراج بجميع اسم جمع واللام للصدى
بعض ملوكهم كرامان كيانان وشكايان وساساتيان واخرهم يزدجرد المقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه حرا
وان كان اصل بعضها من ما فيه خلاف كمن الملك فان كسرى خضره من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ونسما ورو ورو ورو ورو
والخراج منسوب الى الخراج وهو في الاصل حاصل من ربع ارض او كراما او حجرة غلام او نحوها ثم سمي به لما اخذه السلطان فيقع على غير
والجزية وما لشيء كافي الا انما يورث في الغالب شخص بغيره الارض كافي المفردات والاصل ان كل من يحتاج الى العارة فخرابي
وكذا اى شئ انما رجع في الخراجية الا انما راي ماء الامانة الاربعه يحون نهر الخراج او ترند و يحون نهر نجد او الترك او الهند و جعله نهر بغداد
والفرات نهر الكوفة او العراق عند ابي يوسف رح دني رواية عنه لا عند محمد رح وذكر شيخ الاسلام عن محمد رح فيها رويته كافي الحديث
والاولى الا انما الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنه ينشئ عن هذه الامانة وارض العرب بلادها نحو ثمانية و جاز و مكة و اليمن و طائف
وعمان و البحرين و ثمانية البحر اسم اقليم مشهور على مدن كثيرة كافي فاضلحان لكن في التوقيع ان مكة من ثمانية وقيل من الحجاز و اما مدينة منه و
قيل من نجد و ذكره لزيادة الايضاح و الاغتاف جازا لاكتفا عنه بقوله و ما اسلم اهل من بلدوا عابلا قتال و
و دعوة الى الاسلام او كراما ثم اقر اياه عليه في صورتين مثل مكة كافي النفث او ما فتح عنوة اى قمر بالسيف سوار اسلم به او ما التوبة
بالفتح اسم من العنوا انضم وهو الذل المنصوع كما ذكره الطبري و قد قسم بين جيشنا المسلمين و حوزة عما اذا قسم بين قوم لا قرين غير اهل فانه
خراج كافي النفث و لو قال بينا كان شاملا لما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشنا فانه عشرى لان الخراج لا يولط على السلم ابتداء و شاملا لما
الجبش اكثر فانه ربعاثة عند ابي ضيفه ر و عن الحسن اربعة الا ان كافي فاضلحان و البصرة عشرة اتفاقا و القياس ان كسرى خراجية
عند ابي يوسف رح الا انما بقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين و السوا و اى سواد نهر في طولا
من مدينة الموصل قرية الى بلاد ان بالفتح و انشاد حصن على شاطئ البحر و حرضا من الغيب ما قريب من كوفة الى اهلواين و بقية بلاد
البلد قرا كافي التام من انما سمي به فخره اشجار و ذكره في هذه و العراق بالاسم للجمرة و الكوفة و بغداد و ارجح ما ذكره كذا في بعض النسخ
لان راجعت قوله و ما فتح عنوة و اقر اياه عليه باسلامه فان السوا فتح عنوة و لما سلموا وضع عمر رضي الله تعالى عنه اسم اى عليه و
لم يقطعه عندهم و سمي السوا و اى سواد نهر في طولا و انشاد حصن على شاطئ البحر و حرضا من الغيب ما قريب من كوفة الى اهلواين و بقية بلاد
في الخراج اى ثمانية عشر و اية الفقه في هذه و في غيرها من ارض بني تغلب العشر فها عندهم و انما في قوله فخره خراج
في الخراج اى ثمانية عشر و اية الفقه في هذه و في غيرها من ارض بني تغلب العشر فها عندهم و انما في قوله فخره خراج

هذه الشريعة كفا في السراجية ينبغي ان يكون موصولة خراجية كرامة فان امير باصلاح ابن عامر على الف الف درهم ثم قال امير
على الف الف درهم ومائة درهم كما ذكره ابن الاثير في الكمال لكن في النصف ان الصلوة عشرة فدان الامام ان يصلح المسلمين على
مستوى قضاها انما عشرة فدان كما ذكره ابن الصلح الكافرين ثم سلموا فان كان بل الصلح في الصدوقين اقل من عشرة فدان فاضل من غير فدان الى الف
ومائة الى الف الف غير صالحة للزراعة بافضل حلت صالحة لذلك لتعسير لشريعة والخرافية ليعبر به اي قرب الموات فان قرب
الموات من المراض العشيرة فمشرية ومن الخراجية فخرافية كما قال ابو يوسف راج وذهب محمد راج الى ان البيرة للمار فان غير البيرة
وخرافية فخرافية كفا في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تستحق من عين او فناء او غير مستطاع من بيت المال فخرافية والى
اي خراج الاراضي المذكورة اما خراج مقاسمة بالاضافة وهو جز وسعين من الخارج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه وسلم
كما اشير اليه بقوله كما يوضح راج من الخارج او نحوه كالثبت وفيه اشارة الى ان هذا الخراج يتعلق بالخارج فلو عطل الارض قد تمكن من
الزراعة لم يجب عليه شي كفا في الظهيرية لكن لو عمل او عمل ارضه ستة وستين جاز لان سببه ارض نائية والى انه يكثر تكرار الخراج ك
في المحيط والى ان الخارج بكل القطر اداء الخرج وقيل لا يحل والى انه يسقط هلاك الخارج ولو بعد الحصاد كما في الترتاشي ويرفع ثمن
الزرع ثم يودي الخراج كفا في المحيط والى ان الدين غير راج لوجوبه كفا في النية والى ان وجوبه على التراضي وفيه خلاف العشر وقد مر ان
بقدر طاعة الارض كما اشار اليه بقوله ونصف الخراج غايية الطاقه فلما زاد عليه لان التخصيف عين الانصاف وعن محمد بن احمد
منه الاذرا لارض ما بقوت نفسه عياله الى قابل كفا في المحيط اما خراج موقوف بالاضافة ويجوز ان يكون صفاء يسمى خراج الوظيفه والى
ايضا وهو شي معين من النقد او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامره رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله كما وضع عمر رضي
الله تعالى عنه او عماله بامره على اهل السواد فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الخديفة مشرفا فمضى وبلغت ستا وستين الف
جريب ثم وضع بامره لكل جريب بالف وهو ثمنون ذراعا في ستين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد راج وانما لم يفسره
لانه قال شيخ الاسلام انه تقدير جريب ارضهم بذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فتعارف اهلها كما في المحيط لكن في
الخصرات ادا بالملك الوشيرة وان سبع قبضات تلك السبع مع زيادة اربعم مائة موضوع في كل قبضة وفي النية قيل ان القبضات
غير منصوبة لالهام وفي الغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع وفي الزاهري قيل الجريب يابس فيه ستون
مئاسا من الحنطة وقيل خمسون وايد بالجريب بقرنية ما ياتي ما يرس فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارا غير مشجرة كما يدخل ما كان
اطراف الجريب اشجارا او لو مشجرة كفا في قاضيخان وغيره يبلغه الماء اي جسر الماء وان كان السعد اصلا فلم يبلغه ماء الخراج عاما او عامين
والسعد يسقي لم يستطع الخراج لانه بمنزلة ما لا تنفع في ذكر الماء اشجارا باصلاحه حتى لو بلغ الارض النجوة وجب الخراج لانما نزول بالماء كذا
في المحيط صلح كائن في عده صلى الله عليه وسلم مقدرا فيه باربعة امداد وتمامه في الفطرة من براوشة غير محتمل ان يكون مشرا الى ان
خرجه منها والى انه لا يرس فيه مثل الذرة والذرة غير ماء هو الصحيح وفي رواية من بر كفا في الزاهري وغيره ودرهم بوزن سبعة فمشتر
الى ان المار بوزن كية ودرهم الجريب الرطبة الفح لاسنت الرطبة خمسة ودرهم وفيه اشعار بان الاشعي في اليابس ينبغي ان يخرج الخراج

انفس كبريتا حسن

الارض المحرقة والحرب الكرم اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار العنب ولحمرب مثل غيره من الاشجار الشجرة متصلة
 ملك الاشجار التي للثوب الزرع غير ما يثبت لا يمكن ان يزرع بين ما حطفت في ذلك او عشرة دراهم لا يثبت من الاشجار فلو كانت
 بعد فضاء خارج الزرع كافي ما يثبتان ولا سواه ذلك من اصناف الابرية كحرب العفراق والقطن والبستان وغيره فلو كانت
 قور والبستان اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار متفرقة ممكنة الزراعة كافي الكافي وغيره وسعدت توهم انه دخل في الكرم بديل
 اطلاق الناس في شكل باؤركنا من شجرة غير مثمرة ما يطبق من الثلث والربع وغيره ما وقاوا غابة الطاعة نصف الخراج كافي المضرب
 فلو كان الارض لا يطبق ما ولفه مرضى الله تعالى عنه لعله جاز القصاص عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الرجع فلا يجوز
 بالاجماع كما لا يجوز ان يحول فليفه الزوطة الى القاسمة وبالعكس لو زاد الامام عليه ابتداء جاز عند محمد ربح وعن ابني يوسف ربح رديا
 ولا يجوز عند ابني حنيفة ربح على الصحيح والكلام يشير الى انه لم يتكره تكرر الخراج والى ان الدين لم يثبت والى انه واجب على الصغير والمكاتب و
 المادون المرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يحيله للمالك خلافا لمحمد ربح الكل في المحيط واكل الخراج
 في الزوطة في الحقل المحرقة كافي القاسمة على ما في الترمذي والى انه لا يجوز ان يوطق في الارض كلها شي من الدراهم وفي الكافي انه منوط
 هكذا في ديار ثلاث التحدير يجب ان يكون بقدر الطاعة فلا يبالى بكونه من اي جنس ولا يخرج لو انقطع في اثناء الزراعة الماء من
 ارضه اي ارض يخرج وبما تقرر ان المقوم ليس على الاصح وتسمى الاستدراك مفهوم قوله لا يملكه الا اصلا او غلب الماء عليه بحيث
 لا يمكن منه الزراعة كما اذا صار ذائبا او اصاب الزرع آفة سادته لا يمكن التحرز عنه كالحرة والمردة والحرق والغرق او ارضيته
 ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة ارضيه لا يسقط الخراج وقيده ربح الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب
 الزرع آفة في بعض الجوان قد تمكن من الزرع فعليه التحرز واختلفوا ان العتبر زرع الخطة او الشجر او حتى زرع كان كافي المحيط والى انه
 لم يسقط بالموت لانه دين قيل يسقط كافي الترمذي ويجب الخراج ان عطلها اي عطل الارض اصلا لئلا يزرعها مالكها بعد
 القدرة فان لم يتدبر فيها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض ان لم يجد يدفع مزارعة على ما
 الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدى الخراج وان لم يجد مبيعها وياخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كما
 في المحيط ويقتضي الخراج على الارض ان اسلم المالك فان اهل السواد سلوا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكمه
 الصليحية من النصف او ثلثها اي ارض الخراج مسلم من فمى او مسلم فيؤدى ليشترى اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمينه انسان
 من الزراعة فعلى البائع كافي المحيط وفيه اشعار بان على المشتري ان ياتي من الله ما يزرع فيه وهو ثلثه اشترى على الثمار وكذا على المشتري
 اذا باعها وفيها زرع لم ينجده والافنى كالبعضاء كافي الضمات وان شترى الكافر الذي ارضه عشرة من مسلم وضع الخراج
 عليه يقبض بطل العشر وعند ابني يوسف ربح ضوعف عشره او صرف الى مصرف الخراج وعند محمد ربح عليه عشر واحد مصرفه في ارضه عشر

الخراج وفي اخرى مصرف الزكاة والتدا علم

فصل مصرف الزكاة اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة

والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وشأنها في ذلك ما بعد من قوله لا يخرجها من اليد وصرح في الاختيار وغيره ونحوه في كتاب الزكاة
من الشيء من غيره من الكسب بل لا يخرجها من اليد من الصدقات الواجبة والاسم للاختيار لا يخرجها من اليد من الصدقات الواجبة من غير علم المالك
ولا الطاعة ولا طاعة غيره من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك
المقتضى لا يخرجها من اليد من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك
أي غير ما يقع نصيبا قدر ما في ربحه أو خسرانه نصيبا من ماله من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك
والاكتساب غير ما يقع نصيبا من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك من الصدقات الواجبة من غير العلم بذلك
وقد يقال سكتة ثم سرسناه الشرعي والعرفي فقال أي من الماشي له من المال وعند الفقير من يسأل والمساكين من لا يسأل من قبل
هو الزمن المحتاج وهو الصبح المحتاج كما في الزاوي وقيل هو من لا يملك شيئا وهو من الشيء له وقيل هو من كان له وليا لم يمت يوم أو قدر
على الكسب له ما هو من الشيء له ولم يقدر على الكسب كما في الضرر وقيل كلاهما بمعنى كافي النظم وفائدة الاختلافات في الوقت
والوصية وعامل الصدقة من العاشر وغيره والمعامل من الإنسان بقصد فواضح من الفعل ولذا لم يشغل في الحيوانات كما في الضرر
والصدقة من الصدق وهي بها عطية يراد بها المشورة لا التكرية لأن بها يظهر صدقة في البعوضة كافي الكفاية وذكر في الأناهي من تركيبة
يمل على قوة في الشيء قولاً وفعلًا وهي بها ما تصدق به لانه بقوته والبلاء وقيل لأن أول عامل يستعمل في الصدقة عليه سلم جميع الزكاة رجل من
نبي صديق للمالك ثم قوم من كنفه والنبية اليهم صدق بالفتح فاشتق الصدقة من سهم وقيل لأنهم كانوا يؤدون الزكاة في الجاهلية فمعه على ما
في يده من طل الصدقة بقدر عمله فلو ضاع ذلك المال لم يخطأ شيء ولو أدى إلى الإمام لم يستحق شيئا كما في الضرر والاطلاق مشعر
بان غناؤه غير مانع وكذا كونه غنياً وقيل لا يحل له كافي الكافي وذكر في الفتوى أنه لو عمل فيها وأعطى من غير ما خلاها من يده وقوله بقدر عمله موافق
للمختص القدرى وفيه شعار بأنه يعطى أجر عمله بالناس ما بلغه لا بقدر احتياجه لكن في المييط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعياله وعوانه في ذهابهم و
مجيئهم ولو نشئت أرباع الشر والكاتب أي مكانه غيره ولو غنيا فلو عجز عن العمل أخذ كافي الضرر وقال أبو الليث رولا إلى مكانه
غنى أو الألف هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها إلى مكانه ما شئ كافي الاختيار فبعضان في ذلك فبعضه أي تخليصها من الرق فبعضه
اشعار بأنه ينبغي أن يعطى ما عجز عنه فيؤدي إلى الحقبة ليعبر بها عن الجدية ويجعل أسهل للمالك فاضافة كافي كل الدراهم ويدرولون نقدية
على الفقير أو من حيث إذا أدى منه بالدفن والدر من عليه الدين من أي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامته في إصلاح
ذات البين كافي الزاوي وقيل المصروف الدائن الذي لا يصل يده إلى مديونه فانه العام كافي الذخيرة لا يملك نصيبا فاضلا
عمن دينه أي عما يحتاج إليه فيخل فيه من هو مصروف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يادى قيمة نصيبا فاضلا عن دينه كما ساء
في النقرة والذين في سبيل الله أي منقطع النفقة أي الذين عجزوا عن الحقوق بحسب الإسلام فقصرهم فعمل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين
أولئك ينفقهم عن الجهاد فالنفقة جميع النفقة وهو أول مواضع الملباق والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وبار
التعدي بمعنى عجز عن السفر لملك النفقة أو الدابة وغيره ما فاضله منقطع بالنفقة فحذف الجار ومثل استعمال المحصول وغيره عند أبي يونس

[illegible]

كتاب الصوم

أبواب الزيادة في الأصول الصوم من أصل الأعمال بعد الزيادة الصوم وهو في السنة الأسبوع من أصل مائة كان كذا
شكاً كافي الغدوات أو ترك الإنسان الأكل كافي الشرب في الشرية ترك الأكل الشرب بالركبات والوطى أي كفت النفس عن
هذه الأفعال تصد عنها بشكل ما قبل لسانك عن الراد الوطى الكامل فلا شك في بنية أو بنية ما زال كافي النظم على أن الشرب بالماء
حار ولو قال ترك الفطرات يوم الورد في مصدر الصوم من أول رمضان الصحيح الصادق أو زيادة على الخلاف وهو واسع والاول
أولاً على ما قال الحلواني كافي الباطن إلى الشرب أي زمان غير يوم تمام يوم الشمس بحيث يظلم في جهة الشرق كما أشار إليه في تحفة المستشرقين
والتحفة المشارية وغيره في البخاري والاختيار وغيره ما قال صلى الله عليه وسلم (أو قبل الليل من بين نقطتي القطر العصائم) أي أو بعد غروب
ساقية جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر أو صار فطر في الحكم لأن الليل ليس طرفاً للصوم وإنما أدى الأمر بصورة التخيير في تعيين الأفعال
كافي فتح الباري مع النية أي تصد طاعة الله تعالى في جزء من أجزاء الوقت الغير شرعاً من نوى الليل ثم لم يخطئ بالصوم إلى الفطر
يكون صائماً بالاجتماع لم يجر صوماً ولا فطراً وهو يعلم أنه من رمضان لم يصب على الأكل كافي الباطن أو الكلام شيرلي أنه لو نوى بعد الغروب
ثم رخص قبل الصبح لم يكن صائماً إلى أنه لو نوى الفطر ثم انقل ثم انقض الفطر إلى الفطر لكن لو نوى الفطر من الليل ثم انقل
بالصبح لا يصير ناقضاً كافي الترتاشي والألا أنه لو نوى الأسبوع في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كافي الكشف لكن فيه حجة
أن لا يصوم فاصح صائماً فطرحت لأنه إذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه لأن ما يترك من اجزاء متفقة متجانسة كان
للبعض اسم الكل كالألف في ايمان المحيط أن صوم ساعة مما يقرب إلى الله تعالى وإلى أن النية لا بد أن تجدد في كل يوم لجميع الصيامات وإذا
بلا خلاف سوى رمضان فإنه صبح بنية واحدة عند زفرح وصبح اداء صوم شهر رمضان فإن المجموع علم حذف جزؤه للشمرة كافي الكفا
بنية واحدة قبل نصف النهار وهو لثمة ضوء واسع متقد من الطلوع إلى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمتصف وقت الزوال والنهار
الشرعي من الصبح إلى المغرب فمتصفاً بغيره في كل شهر ساعة من الليل مع كسرى كثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الفجر أو
بعد ما لم يصح على الصبح كافي المحيط وأما قبلها إلى المغرب المتقدم فيصيح بلا خلاف والافضل أن ينوي مقارناً للصبح كافي التحفة وصبح صومه
بلا خلاف بنية لفصل صبح بنية مطلقة بأعادة النية الوصوفة بالاطلاق فأضافتها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم ونيته
واجب آخر كاتقضاء والكفارة والتذرع عطف على النفل والفصل ليس باجبي ولو سلم لم يقيد كما خرج فيه إشارة إلى أن صوم رمضان
والقضاء فرض كذا صوم الكفارات والتذرع كافي التحفة لكن في الشارع أن التذرع واجبه وفي الاختيار أن كليهما واجب لأن التذرع
شرعي أو فرض مبيح للفطر خفيف زيادة مثلاً فإنه لا يصح بهما عن رمضان بل عما فواه من واجب آخر وفيه أشعار بأن المسافر والرجل
إذا تغفل فمقرض برمضان عن كثير من الشائخ أنه مستقل والاول ظاهر الرواية وكذا إذا أطلق وتقبل أنه مستقل والاول الصحيح وهذا كله
عنده وأما عند هاتين مضامين أن نوى واجباً آخر كافي الكشف وكذا أي مثل رمضان الفطر والتذرع المعين وقته في صفة الاداء بكل
من النيات الثلاث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس نواه قبل نصف النهار بنية الفطر والنفل أو المطلق وصام فقد أدى

[illegible]

فمن حاكم كافي الزاهدي ذكره ان روى عن مصنف الصوم وغيره واما انما هو علقان تولى
 هذا من رمضان كان منه وان كان من شنبان فهو صائم فصار في حاكم كافي الزاهدي روى
 او روى عن رمضان او غير من رمضان فصيح عنه لا يوجد اصل فيه والى ان كان من رمضان بالمكان من شنبان او لم يكن
 واحد منها ففصل من فطر فلا يصح عليه لكن ما في الشرح قالوا ان روى وجها آخر فليكن من شنبان فهو علقان من ذلك الموضع
 كافي الجواد من روى واما انما هو الصوم اي غرة الصوم وهذا من في القاموس العلقان غرة الصوم والى ثلث او
 الى سبع والى ثلثين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك فمر او بال فطر وحده يصوم وقال محمد بن سنان في روى في بيان الفطر
 ولم يقبل قوله في ذلك بل انما يصوم في قول النكاح اما اياكل جبر او غيره من كافي الجواد وغيره من كافي الجواد ثم دخل مصر
 والى صائمين عليه ان يصوم ثم قال فطر سار ولا شيء عليه كافي الزاهدي وان روى في الحال انه مودع القول تحت القس
 اذا كانت مسانعة وتفرده اذا كانت مضيقه وفيه إشارة الى انه يشهد عند حاكم والشهادة لازمة ليلك الفطر الناس ان كان
 عد لا مودة وكذا القاسم ان لم يقبل قوله في السورة في الرواية في ان لم يوجد حاكم في السورة في السورة في السورة في السورة
 عد لا مودة الى انه يقبل قوله واما الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كافي الزاهدي ولى في
 وقيل في الصوم يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعا ولذا اشترط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان الشهور ان
 الى الوضعية لا تشمل الا في موضع يكون الجزاء اولي بقبض الشرط فيلزم ان يكون الصوم يوم الفطر بالطريق الاعلى عند قبول القول في
 افطر بعد الرخصة ولا كفارة عليه وفيه اشعار بان افطر قبل الشهادة او الرد في الكفارة وفيه خلاف كافي الجواد والصحيح انه يلزم
 كافي الكافي وميل خبره على واحد وفيه روى الى انه يقبل خبر واحد الى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كذا قالوا ما عند فطر بشرط
 الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول السورة والصحيح انه يقبل ولا القاسم خلافا للطحاوي كافي الضمير
 ولو كان ذلك العدل قنابا لكسر فافطر الدبر والمكاتب فيقبل خبرها بالطريق الاول وثمة عبد ملك هو وابوه او خاله المعبود
 ويقال للواحد بالجمع كافي القاموس او امرأة او امه او محود وفي قذف ثانيا وعنه لا يقبل شهادة للصوم طرف قبل مع عظيم
 اي سحاب كالعبار والرخان قال الفضلي انما يقبل اذا قال برأيه في الصحراء او بين خلل الغيم وعن الحسن بشرط النصاب كذا
 في الجواد بشرط مع نحو الغيم للفطر في ظاهر الرواية نصاب الشهادة اي شهادة غير الزنا وهورجلان او رجل وامرأتان وفي المتن
 ان يشهد في شهادة واحد بشرط ايضا لفظها اي الشهادة والعدالة اي الاسلام التمام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشار
 الى انه يقبل في شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي الجهاد انها غير مقبولة منهم لا بشرط الدعوى فيه وفي العدة انه يشترط
 والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط الحكم الحاكم بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى الصلوات كافي العمادية وبلاكم
 جمع عظيم غير مفرد في ظاهر الرواية فيهما اي في الصوم والفطر اي بشرط حج الحج الظن بغيرهم كافي الكافي فلا يشترط علم بقبول الناس
 من السواتر كما اشير اليه في الضمير لكن كلام الشرح مشير اليه في الزنا والصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم قواطعهم على الكذب

في كل سنة واحدة ان كان الثلث واما بالعلم والامتناع اليك فيجب فيه من الدافع فيجب فيه
على المسكين ثم ذكر في ان سبى عمرو وان لم يملك شيئا استقرض وارثه وبنينا ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة الى ان يملك
على كذا في يوم كذا فقال بن حنبل فيقول المسكين بيمينه واطلاق كلامه يدل على ان يكون في كل مرة على فقير من جليل
او مشهور ولا يحدركم في ذلك من اقل من نصف صاع لم يستدبره ويغيبه كما في ايمان الصنبري وعبد الله بن عيسى
لا يجزى اي صوم في اوقات غير المييت وصلواته لا يكفي فالاصابة للصوم فلا بد ان الزكوة والنج والكفارة مجزئة لا حلقا
وعن عاصم بن محمد بن سلتة عن ابن خزيمة صاموا ثمان مائة سنة طلالا ان الله وحدث بها دلو لم تأخذ بها لضرب من الاجتهاد
كما في البيهقي ذكر في الزاهري عن عاصم وابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته ويأمرهم بالنفل اي اتمام صوم النفل
بالشروع اي بشروع غير مطلقون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلوة وفيه شاربان اخطا لا يجوز كما يأتي الثاني الايام
المستثناة في النسي الصوم فيها يجعل الايام منية سلاطة بحلول اي يوم الفطر ويوم الاضحي مع ثلثة من الايام بعده اي الا
تسمى تلك الثلثة بالتشريق والاحسن اي الميدين التشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالافساد لا يلزم القضاء وعن ابى يوسف
انه يلزم به كما في الكشاف وذكر في الزاهري غيره انه لا يلزم بالشروع عنده خلافا لما وانا احتاج الى التفسير لان الايام المستثناة
وان لم يكن مثل تلك الايام منها شئ شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومثابعا عند ابى يوسف وعن الحسن لا يكره مطلقا كما قال
الشافعون الا انهم اختلفوا ان التتابع افضل ام التفريق وقال الحلواني يشحب صومها اذا اكل بعد العيدين اياها كما في المضمرات وذكر
في النظم انه يشحب التفريق في كل اسبوع يوما من طعن اهل الكتاب منها يوم التروية وعرفة وقيل النسي في حق الحاج ومنها الجمعة
منفردة وهذا عنده خلافا للطففين منها يوم المهرجاني النيز واذالم يوافق ما اعتاده واختار ان صومه غير مكره ومنها صوم الدهر
وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف رح كما في المحيط ومنها صوم الوصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المضمرات
ومنها صوم ايام البيض فانه مكره عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع
عشر كما في الزاهري وعن ابى يوسف رح انه يشحب كصوم الاثنين والخميس كما في المحيط وصح التذريق فيها اي في هذه الايام المنية
بالاصالة مثل نذرت ان الصوم تسد يوم النحر او عيدا وكان الغد يوم النحر او بالبيعة مثل ان نذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابداء
عنه انه لا يصح التذريق فيها لكن افطر للكره ان الصوم وقضى في ايام آخر الا صوم الابد فانه طعم لكل يوم سكتنا كما في الفطرة وعن
محمد رح اوصى بالاطعام وان صام صح وخرج عن عمدة وفيه اشعار بان نذر صوم الاضحي وافطر وقضى يوم الفطر صح
كما في الزاهري فانه لو صام فيها عن واجب آخر كالتقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كمال اداة ناقصا كما في المضمرات و
يفطر النفل ابانة بجذر ضيافة ثم يقضي الفطر سواء كان ضيفا او ضيفا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف و
للاضيفة مشعر بان غير الميسر بعد زيج واماهي فنه انما ليست بعذر وعنهما انما عذر كما في الكافي وبنينا ان يقول اني صائم و
يسأل ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان اللبنة

من نفسه القضاء فيفطر الا فلا وقال حلف ان لا يفطر وان حلف باطلاق وثبني ان يكون فيه تفصيل على قياس اقل اهل العلم
 كافي المحيط في كل ما اشار الى ان لا يفطر بل اكد كما روي ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيخين الزهري وسفيان
 فيه التامرون الاول لما خذ كافي كالحاج الكافي والى ان غير النقل لا يفطر كافي المحيط وعن ابي يوسف ج ان صوم القضاء و
 الكفارة والتذليل فطره قبل الزوال وما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عتوق احد الدين كافي الزاهري ويسكن
 بقتية يومه وجوابا او استجابا الاول الصحيح الحق الوقت كافي النهاية وضمير يومه فاعل بك ما ياتي من قوله سافر قد علم اي جاز
 السفر الذي الاقضية في محله بعد الطلوع وحاصل النص انفسا طهرت بعد الطلوع او منه او قبله على الاقل شهادته في سن الليل
 مقدار غسل التيمم في النهاية قبل ياكل الحافض تراخي في السافر والمرضى جبر او صبي او صبيته يبلغ في بعض اليوم وكما
 مرزا وغيره اسلم فيه الاصل فيه ان من صار الى بلاد في اليوم ثم بالامساك من هذا الوقت وتغير اشعاره بامساك الطريق
 الاولى من فطرته او خطا او كرا او دخل يوم الشك ونذر رمضان فيه كافي فاضنيان ولا يعصى فلك اليوم فوات اي صبي
 الذي يبلغ والكافر الذي اسلم ولو عند الضحوة وعن ابي يوسف رح انما قضيا اذا صار اليه عند جوار الامساك اشعاره بانهم فطروا
 في بعض النهار فلو لم يفطروا فيه ونودوا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لا لعدم الاهلية في اوله الا انما قرأه بحجة عنه لا الهية
 كافي الاختيار فلو افطر وابدأ فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي القضاء على السافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحاضر
 ولا قضاء على الصبي كافي النظم ويحكم الصبي بالصوم اذا اطاعه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد رح انه يؤدب حينئذ وقال
 جعفر انه يقرب ابن عشرين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يعلم ليس عليه القضاء كافي الزاهري ويحكم وثبني ان
 لا يفطر مقيم سافر بعيد الصبح ووافطر وان كره لا كفارة عليه الحسن لم يكفر فان جواب لما مضى مخالفت الزمخشري
 في تجوز الاسمية ويجوز ان يقال ان لو سبني ان روح يصح ان يكون الجواب اسميته بلا فاء كافي المنع وجنون كل الشهر ما يمكن ابتداء
 الصوم منه والاحسن جميع الشهر مسقط للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الآخر من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح
 لان الصوم غير صحيح فيه كافي النهاية لا يسقطه جنون البعض فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لازم قضاء
 الكل لو افاق في ليلة منه لم يلزم قضاءه على الصحيح كافي عامة المتداولات كافي المحيط وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاق
 في جزء من ليلة موجه للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بان لم يفرق بين الجنون الاصل والطارى فلو بلغ مجونا ثم افاق
 في بعض منه لم يلزم قضاء الماضي وعن محمد رح انه لم يلزم كافي المحيط وذكر في الزاهري السبني الا فاقه والى جميع ما به من الجنون
 وان اعمى عليه اماما ما ثلثين يوما او بعضها لكن في ولاية الايام عليه قضاء ما اى قضا لك الايام الا لو ما نواه
 في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او اعمى عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضى ذلك اليوم لوجود النية فيه على ما هو الظاهر من حال كل
 مؤمن البناء عليه لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر سافر لم يلزم القضاء كافي المحيط واعلم انه قال ابن عبد البر ان طهرت قبل الاضطراب

فصل في الاحتكام في البت من العكس الى العكس في الامانة كافي الكافي في شريعة علي بن ابي طالب
والا لاسم الله الى الاول وهو كافي في سجدة عبادة غير واجبة بغيرية قد شئت مؤكدة مطلقا وقيل في اسطر الاخير من رمضان
والاني غير متحجب كافي بيان الاحكام وقيل في الكفاية حتى لو ترك في ليلة لاسا وادقيل في الايام تارك وقيل متحجب كافي الكافي
اصح الاصل لو ثبت صلى الله عليه وسلم على ذلك قضاء في شوال حين تركه كافي الضمير والاعتماد شير الى ان اقل مدة هذا
ساعة ومنه اظهر الرواية ومنه ان يوم في المثل لا يقتضي انفسه على الثاني لان مقتضى النقل لانهم التمام الى ان الصوم ليس في يوم واحد بل في ايام
والى يجوز ان يكون كافي في الصوم الى ان يجوز في كل مسجد من ابى يوسف في غير جمعة كافي الكافي في ليلة الى ان يجوز في كل يوم في كل مسجد من ابى يوسف
الى القسم الثاني من الواجب بغيرية الصوم والقضاء وغيرهما من الاحكام الائمة فقال وهو اى الاحتكام الواجب بالفتنة على طريق
الاستخدام ليست صام اى قراره وفيه رمز الى انه تعريف اعتكاف الذكر والاعتكاف اعتكاف الانثى فيا ترى قال ان الصوم
شرط او يمكن كافي التمسك والصوم كافي التمسك في الشارح من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف وفي التمسك انه لو قال بغيرية
منه مع الصوم والى انه لا يصح التمسك باعتكاف الليل وعن ابى يوسف رح انه يجوز فان عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف
ليليه وقد امره صلى الله عليه وسلم بايقانه كافي التمسك في مسجد جماعة اى يقوم فيه جماعة وومرة في يوم كما اشار اليه الكرماني وعن ابى حنيفة
انه لا يصح الايام اتم خمس مرات وقيل يصح في الجاهلية ما حاشته كافي المحيط والاصح انه يصح فيما اذن واقام فلا يصح عند الجاهلية مسجد فوار
الطريق كافي الخلاصة فنبني ان لا يصح في صلى العيد الجنازة وفي الضمير الافضل في المسجد المحرم ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
ثم المسجد النبوي ثم المسجد الميمني اى بنية البت والاولى ان يكون للضمير للوجوب ليشعر بان البت للعبادة له تعالى وفيه اشعار بان لا يجب
بمجرد مشروع فيه وعن ابى حنيفة رح انه يجب به كافي في تفسيره وبانه يجب بمجرد قصد القلب والنذر ايجاب على النفس ما ليس عليها
باتقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كافي كتب الفروع والاصول كما حذر انه التحقيق وغيرها واقوله اى اقل مدة الاعتكاف الواجب
او مدة اقله يوم كافي عامة التداولات لكن في بحر المحيط عن كثير الرؤس خزانه الاكل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند
ابى يوسف رح وساعة عند محمد رح فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لما كافي الزايدى في
ذلك الاعتكاف الواجب من قطعه فيه اى في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايباء ولا يخرج من بيتك للواجب ليل
او نهارا منه اى من المسجد سطحه كاخذه الى الحاجة الانسان اى لما فيه ضرورة كاداء الشهادة وقضاء الدين حل الطعام الغير
اذا لم يكن خادما كافي النظم وكالحون على النفس المال واخراج ظالم له كافي الضمير وكاجابة سلطان البول والغائط والغسل والوضوء
ولا يتوضأ في المسجد او عرقه خلافا لمحمد رح كافي الزايدى ولا لباس بان يدخل بيته للوضوء ولا يكتف بعد الفرج كافي المحيط واعلم

ان الله سبحانه وتعالى افاض على نبيه صلى الله عليه وسلم من علمه ما لا يعلمون من علمه ما لا يعلمون
 بعد منتهى منزله في ملكه فوفاها بغير كساي بجمته وصل على السنين حال كونها بجمته قبلها بعد كافي الاصل انك
 اربطه عاتقته وحيث كافي الحياء عند ان يخرج بقدر ما يصلح من غير كساي بجمته كافي في النظر والكلالة
 الى ان لا يخرج لحياءه من مجلس العلم وصدقه الجائزة الا اذا استثنى عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن ليست من انوم بغير
 كافي الزاهري ولا يفسد الاعتكاف بملكته اي المتكف في الجاه اكثر منه اي من وقت يصلح فيه الغرض والنتيجة ولو
 بملكه فان خرج عنه النذور ولو بالنسيان ساعة عنده واكثر من نصف يوم عند ما هو في السلي كافي الخلاصة بل اعذر اي
 حاجته الانسان فسد اعتكافه ويأكل ويشرب وينام ويطبخ بين يدي ويزن ويغسل ويصنع ويشترى كما جرت العادة
 التجارية فانه كره فيه اي في السجدة بل احضار ما يصح فيه فانه كرهه على ما قالوا كافي البداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند
 بعض الى انه لا بأس باحضار الشئ لا يفعل هذه الافعال فيه غيره اي غير المتكف فانه كرهه وفي الزاهري بغيره النوم فيه ومطبخ
 مضطجها رجاءه الى القبلة ولا يصمت اي كرهه ترك التحدث والطاعة لسكوت ان الصمت ليس بغيره في غير مكان كافي الا
 ابيكره لان نوى الصوم من زيادة ان لا يتكلم وقيل ان نذر ان لا يتكلم صلا كافي النهاية ويجب الذكر كافي السجدة ولا يتكلم الا بجمته
 اي بالاثم فيه فان حرمة التكلم بالشر في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره ومطبخ اي الاعتكاف الوطى في القبلة او الدبر ولو وطى
 ليلا او ناسيا وفيه اشعار بان الاكل شاي لم يطبخه ويطبخه وطئه في غير فخرج من الانسان كالتقيز او قبله او لمس كالبانوة
 ان انزل فيه رزالي انه لو نظر فارتل لم يطل كافي الحياء واللائل فلا يطبخه وان حرمه في الفعل عليه والمرأة المتكف
 باذن زوجها لا يخرج في بيتها فان كان في مسجد والا يجعل موضعها مسجد كافي الزاهري وفيه اشارة الى انها لا تنكف في مسجد جماعة
 وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حيا والى انها لا تنكف في بيتها في غير مجده ولا ياتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كافي شرح الطحاوي
 ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا انقضت ايام الحيض متصلة بالشر ولو نذرت اعتكاف عشرة استقبلت للمكان
 التتابع كافي الزاهري نذر بلائمة الليالي اعتكاف ايام مفعول نذره والجملة صلتة لوصول مخذوف فان الكوفة جوز واحد ونذر
 لمن البصر عنه كافي الرضوي والتمني من نذره فترمه فمن لم يشترط صحة النذر الاكون النذور عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون
 من جنسه فرض لانه ليست في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والرد من الغرض ما هو فرض قصد افلا يلزم النذر بصلوة الجنازة وعبادة
 المرض لانها واجبة لا بالوجود وقراءة القرآن لانها للصلاة لا العين كافي الكفاية ولا بدعا كذا ببركل صلوة عشر مرات وكذا باصله
 عليه عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كافي النية عليها لهما التقدير عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه باليها
 الشارة ان كلام من الايام والليالي يستتبع ما يابنه من الليالي والايام بانها في الروايات والآراء اي متباينة وان لم يشترط الاول
 وفي نذر اعتكاف يومين بلا نية ليست لزمه بليستهما ولو كذا العكس في ظاهر الرواية وعنه اني يوسف راج في البليتين لا يلزم شي وفي
 البيهقي نذر الليالي المتوسطة ايضا كافي المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليالي اشجبا بالادب كافي شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان

كما في الحديث الذي رواه الشيخان في صحيحه انه قال صلى الله عليه وسلم في من لم يزل يذبح لله ذبائح
 الطيب فانه لا يرى الجنة الا انه لا يدركها ولا يذبح ذبائح في ذبائح الله اسم ثلثين يوما وليد على انه صبح فذبح ذبائح
 المسلم في كل يوم قبل طلوع الشمس في كل يوم قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد غروب من اليوم الاخر كما في حديث
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديثه انه قال صلى الله عليه وسلم في من لم يزل يذبح لله ذبائح الطيب فانه لا يرى الجنة الا انه لا يدركها
 فيكون حاله من الدنيا كما قال في الحديث كأي عنه ولا يخفى انه يشترط الفروغ والفرار بالانفيس الى ما شره من رعاية الله
 كما في الحديث الذي رواه الشيخان في صحيحه انه قال صلى الله عليه وسلم في من لم يزل يذبح لله ذبائح الطيب فانه لا يرى الجنة الا انه لا يدركها

كتاب الحج

قد مر على النكاح انه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاعلى تقديره على
 النكاح والحج لغة القصد الى شيء وشرعية القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا في الفتح والكسرة
 قيل الكسرة نية الحج والفتح نية القصد الى بيت الحرام بالاعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا في الفتح والكسرة
 والحج الاصحح الحجرة كما في النكاح فلم يكن العنوان من التخصيص في شيء ففرض الحج الاكبر على كل مسلم مكلف فلا يفرض على
 العبد والكافر والعصى والمجنون ولا يجد ان يترك قية مسلم لان المكلف يفتي عنه صحيح من الامراض فلا يفرض على الزمن المقطوع
 الرجل وغيره عنده وفي رواية عنها واما عندها وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الاحجاج عند خلافاه فلو كان صحيحا ثم صار
 لزم الاحجاج بلا خلاف بصير فلا يفرض عنده على الاعلى وان وجد قائدا ويفرض عندها وفي رواية عنه وعن محمد روح انه لا يفرض
 عليه وذكر القدرى ان من لم يذبح ذبائح في ذبائح الله اسم ثلثين يوما وليد على انه صبح فذبح ذبائح المسلم في كل يوم قبل طلوع الشمس في كل يوم قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد غروب من اليوم الاخر كما في حديث
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديثه انه قال صلى الله عليه وسلم في من لم يزل يذبح لله ذبائح الطيب فانه لا يرى الجنة الا انه لا يدركها
 فيكون حاله من الدنيا كما قال في الحديث كأي عنه ولا يخفى انه يشترط الفروغ والفرار بالانفيس الى ما شره من رعاية الله
 كما في الحديث الذي رواه الشيخان في صحيحه انه قال صلى الله عليه وسلم في من لم يزل يذبح لله ذبائح الطيب فانه لا يرى الجنة الا انه لا يدركها

كافي حيات المضرات في كافي الطواف اشعار بان الوقوف فوقه والوقوف عليه قبله وواجب على الحج وهو ان يركب الكعبة وقوفه
جميع هي الوقوف كج ولو ساء من ربه صلوة غير الخلال ان يفرج اذ هو كالزواجر سمع بقية على سبعة ميال من مكة شرقا والى سبعة
فيماء وهو عليه السلام واستسى الى سبي سبع مرات بين اعلى المصفا بالقدس وعلى المروة فيمياء كان سجودا واجب كافي شرع
الساوطات والشفة كس في الكلام الشكال من عشرين احد جان لا يجب الا الشئ لا غير في بطن الوادي والى ان يسكن في بطن
الوادي كما ينبغي وبها جملان شرقيان الاول باطل الى جنوب البيت والثاني الى شمالها بينهما ستة وستون سميعة فاس واستسى انفسه
واثنى عشر ذراعا وسمى الجمارى روى سبعين حرة في ايام الفجر والشمس بالجمار الكسرى ثلثة مواضع من شاربى بها جمار اى صغار من الجبار
كما ينبغي وانما سى بالجمار كما بالجمرات طوافه الحلول وطوافات الصدر روى طواف الوادي وطواف آخر الصدر بالبيت وفي الشفة
انه شفة فاصد رختين جوع السافر من مقصده والشارية من مودعه ومعنى طواف البيت عند الخروج الى مكة للافاقي اى الخارج
من الواقيت فلم يجب على الخالى والحرى والمكى وقال ابو يوسف انى اجبه للمكى كافي شرح الطحاوى والافاقى بالمتنوب الى الافاق جميع اقر
فالصواب انفى كافي الترتيب تهذيب وغيره ولناصر الفقهاء ان يقول لانسلم ان الافاق جميع حتى وجب رده في الترتيب الى الواحد فمن سببه
ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو العالم كافي الفائق وغيره ولو سلم انه جميع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في روى
لو سلم انها للترتيب فالرؤية واجب فاسم اراو وبالافاق الخارجين من الافاقى الخارجى وبهذا معنى آخر له لوروى الى الافاقى لم يفهم منه ذلك
فصار كما لا نصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري والمحقق اى قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام
والاولى ان يقال والافاقى تشمل التقصير والضاد الواجب السادس الاحرام من الميقات كافي المضرات وذكر في النظم للمنفرد ثلثة عشر مفلا
وللقارن ستة عشر وثلثة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضها من اشواط الزيادة واجب
وغيرها من الفرائض الثلث والواجبات ستمس تاركها مستثنى وهى التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كافي الستات والبريل في ثلثة لادل
من اشواط الطواف واستسى في بطن الوادي وطواف القدوم والبيوتة بمناجاة كجج واداء طيباع واسبغ بين نظره والعصر بعد الزيادة باذان
وبين المغرب والعشاء بركعة باذان واثابة كافي النظم والبواقي من الاغتسال قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك اواب
تاركها غير مستثنى كافي شرح الطحاوى واشهره اى الحج شوال وذو القعدة بالكلية لسكون وعشرون من الحجج بكسرة قال
البحررى انها بالكلية المرة الواحدة من الشواف وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس الا ان المصنفين قالوا النظم مع فطام
يدل على انه عشر ليال تسعة ايام كما قال ابو يوسف في الجامع وقال ابو عبد الله البحر جاني وابو بكر الرازى ان يوم النحر من شهر الحج
انه ان احرم يوم النحر الحج القابل لم يكره عندنا كافي الذخيرة ويمكن ان يحل الكلام عليه لانه اذا حذف التمييز جاز التذكير وفيه اشعار بان في
قوله اشهره تسامى اذ جاز حيث جعل بعض الشهر شعرا واثاني لكشاف وغيره ان سم الحج يشتر كفيه اذ راء الواحد فنخرج للعشر الخارج
عن الشهرين على انه قول مرجوح لا يطبق بقصاصة القرآن وانما اصبحت الى الحج اشارة الى انه لو ملك انزاد والراحلة قبل هذه الاشهر
فاسمك لم يجب عليه الحج كافي الحيط والى انه لا يحل شئ من اعمال الحج في غيره الاشهر ولا ينافيه جزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمى

ويقال به ذو الحليفة وقرن شرقي ويقابل به الجحفة واما ذات عرق فيعادي قرن لا يغلو بقعة من ابتاع الا ان يجازي ميقاتا منها كما في فتح
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق سلوك كما اذا قصد من غير ميقاتها ما يجازي ميقاتا من هذه الميقات كافي الاختيار ووجه
ما خيرا الاحرام عنهما اي عن هذه الميقاتين لمن قصد من الاثافي واليكني والمهرى ولكل من ياتي به او غيره او خول
مكة للحج او العمرة او التجارة او التوطن او غير ذلك فان دخل بلاد احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بان لو قصد دخول
بستان بن عامر او غيره من الحل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابني يوسف راج ان شرطية الاقامة فيه تسعة عشر يوما كافي لزم
وغيره لا يحرم التقدير اى تقديم الاحرام على هذه الميقاتين بعد دخول الاشهر والافضل من ديرة بدة لان الشاخير في الميقات
بطريق الترخيص عن ابني حنيفة راج هذا اذا امن ان لا يقع في محذور الاحرام وعن محمد بن راج ذكر ان كان من ياتي به او غيره
الى الميقات كافي الحيط وحل للابل واخلاء اى داخل هذه الميقات ويدخل فيه اهلبا وخول مكة لحاجته لا لملكه غير
محرم وميقاته اى ميقات ابل واخلها للحج والعمرة الحاصل بالكلية بوجاهة الحديث ثم راج الاصل الذي في خلاصة الميقات
الميقات لمن استقر بمكة والحرم للحج المحرم فاجاز ان يحرموا من دورهم وقال ابو بصير نحو من جاز به شرف مستقر ميل ومن شال
بها عشرة ومن المغرب ثمانية عشرة ومن الجنوب اربعة وعشرون كذا في الجوزي لكن لا يصح انه من شال ثمانية ميل فقد يات في الميقات
او اربعة فانه التغيير وقيل انه ليس بطريق الحل بل منها نحو ميل كافي فتح الباري قوله بلاء للعمرة الحل من اني من ان شاء الله
اتمر به التقدير كافي الحيط ومن شال من الحلق او المستقر احرامه من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
حتى يؤمر به الحائض احسب وفيه اشعار بوجهين ان كان من ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
وسط الانسان وهو من ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
الا ان الله لا يولي كافي بوجه الميقات من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
الظهير وفيه اشعار بان من ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
في النظم ان الله الحائض اربعة وعشرون كذا في الجوزي لكن لا يصح انه من شال ثمانية ميل فقد يات في الميقات
وفي الاختيار ان الثوب الجدير بالافضل احسب وفيه اشعار بان من ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
لا يطيب بما ياتي فيه بعد حرامه ولا على الصحيح كذا في الجوزي لكن لا يصح انه من شال ثمانية ميل فقد يات في الميقات
والاخلاص كافي الكزني وقال المصنف واما الحرم من احسب حديقته من شال ثمانية ميل فقد يات في الميقات
تعالى عنه وخرجه من موضع من مكة ثم ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
حذف الحرم مع الميقاتين او غيرهما في اية من اية من القرآن في قوله تعالى ومن ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
كما لا ياتي به او غيره من قبله بوجه واحد او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين
افضل لك حج بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين او من قبله بوجهين

تقبلت من جيبك خيلك عليه الصلوة والسلام بما قبل من جيبك خيلك عليه الصلوة والسلام
 طاعة الى الله تعالى في التلبية مع النبي السابغة كافي في سائر العبادات على ما روي عن محمد بن كافي الزاهدي والي النهدي بعد
 الصلوة وان سئى على غيره والاخرين بها افضل كافي الاختيار في ابي التلبية لبيك اللهم لبيك ابي البك الباكين في
 ابيك ما بعد اجابته في الضل مع الجارود الزهري في الشك في ثم اضيف الى غير الخطيب ابي هو الله تعالى في الزهري عليه الصلوة والسلام
 الله دعاهم الله وروى في الحج والاعمال ابراهيم عليه السلام لانه بعد فرقة من بناء البيت امران يدعوهما يدعاهما على ابي قيس فاسمع الله
 صوته لاداءهم عليه السلام فمن افق بالتلبية مرة فقد حج مرة ومن لم يفراد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كافي في الميسر والمضمرات
 في رعاها فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزم ان يخاطب انسان في كلام واحد وهو غير جائز كما تقر في موضعه قلت قد روي
 بحوزة اذ عطف احد بها على الآخر وقال النسوي بخلاف العاطف في الكلام التقديم كما نقله الرضوي وغيره فخير ان يكون تقديره لبيك اللهم
 لبيك فصح الخطاب بالكتاب الاول ابراهيم عليه السلام وبالباقى لا تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد الجواب على البليغ
 او لا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه التسليم والبليغ والتبليغ ولا يخفى ما في وجدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرة عن عائ
 تعالى مع عينة الخطاب لا الغيبة من اللطافة لبيك لا شريك لك استيناف لبيك ان الحمد لله المنة على الاستيناف
 بفحصها على التعليل الاول اصح كافي في الحيط وهو اختيار محمد بن كافي الكرماني والتعميد بالكتبة او مصدر محض الماشع من مصوبة وهذا شهر
 او مفرقة على الابتدائية لك خبران او خبر لبتدأ او خبر ما خذوف تقديره ان الحمد والمنة شيبتان كذا في الحديث كذا الحمد والمنة لاشريك
 لك استيناف ولا ينقص منها اى من هذه الكلمات حتى يكون احرامه على وجه الله وان راود من المرويات عليها جاز مثل لبيك
 انه الخلق لبيك ويجب رفع الصوت بها فصا محرما بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منها لا يخرج عن الآخر كافي
 الفتق وذكر في الاختيار ان التلبية مرة شرطا والباقي سنة كما سيأتي وفي الحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال الطرفان ان
 التلبية لشرط بل لفظه ال على التعظيم كالسبح والتبليغ ولو بالنفارة لكان في البداية انه قول الله واذا عرفت ذلك فليتق
 اى تجيب الرفق اى يستفح من ذكر الجراح ودواعيه وهو الاصح كافي في المفردات وقيل هو بالفرج الجراح وباللسان المواءمة
 به وبالعين النذر كافي في المغرب والفسوق لغة الخروج وشرعية الخروج عن حدود الشريعة وقيل التائب والتناز بالاقاب كما
 في الكرماني والجدال اى شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين والخدام وما قبل انه مجادلة المشركين في تقديم الحج
 وتماخيه فليس بمبرر هنا كافي الكرماني وقتل صيد البر وهو يكون تولده في غير الماء في الماء حل قتله ويستثنى منه الفواسق الآية و
 الاشارة في الحظرة اليه الى القتل والدلالة في الغيبة عليه في عن اخذ الصيد والاعانة عليه والطبيب اى استعمال
 بحيث يلزق شي من شيء من بدنه او لوبه كاستعمال ماء الورد والمك وغيرهما والدين في معنى الطبيب ويكره شتم الطبيب والرجان
 والشارع لبيته كافي في الحيط وقيل اى قطع الطفر ولو واحد اسود قلمه بنفسه غيره بامره او قلمه غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا باس
 به كافي في الحيط ويتق الجمل والمرة شر الوجه لانه محرم عليها ويتق الرجل شر الرأس فلا يجوز للمرأة كشفه كما سأتى فلاولى راسه

في هذا الكتاب بيان على رأسه ما لا يخفى به الرأس كالمسح على اليد والوجه والرجل
 والخصية بالخطمي الى بابها مترج بد قبل اليد بالخطمي الطائي ان يقيد راحة مستندة وعن ابى يوسف عن الاس كفى في الغسل من غير
 اشعار به فغسل بالصابون او الخوض او الماء القراح ليس عليه شيء ولا بالاجان كفى في شرب الطمانى وقصدا الى غلب الميزان
 بعضا وقيد من الى استغنى عن النسيان الا كاسرة يفتنون للشجاعة وكذا بعض الصلوة وحلق رأسه كلا وبصا كذا خلق راسه
 محرم او حلال فالاولى خلق الرأس وشعره بدنه ومن الابطال والاعلى اخذ الشعر قبل التقصير وانعتق وانعتق الشارب وغيره بالاشدرك
 فبقى اثره في شعر اليد كفى اليد وليس بخيط لباستناكها اذا دخل اليد في كم القبل او التقيص او الجبة مثلا فلو ارتدى بها او شعر بالخطمي
 ليس عليه شيء كفى الكافي وليس عاتمة فليس بعض الرأس ممنوع ككسر الكل وليس قصدين الا بعد قطع السابق منها وهو لم يجز
 وانما شئ من لبس الخث ممنوع لانه يشبه بالاشدك شي به وهو منهي والاولى لم يخط او خشين فان المرأة تلبس الخيط والخشيش كفى قاضيا
 ولا يخفى ان ذلك هو تخصيص بغيره والمصبرون على طيب اى شئ لراحمه مستندة كالأعتران والحناء بخلات الوضوء فان فيها طحا
 الا بعدد والذى زوال الطيب بالاراحة بالغسل او الخلق او مرور الايام وعن محمد راح لولم يجد صبغة الى غيره جاز بلبس كفى الشرب
 وعنه لولم يتبناثر الصنع جاز كفى الكافي واثبات الضرر الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال فبقى الفث وغيره ما هو
 مخطور الاحرام كان حسن لان اجل بهما قد فصل في الجنائز لا يبقى الاستحمام اى الغسل بايتى ما كان لكن بحيث لا ينزل الوسخ في
 الحيط اذا سقط حرام وهنى الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال الطريز ولا الاستغسال
 بماء من تحت من حجر او در او صوف او وبر او الاستغسال بماء كفى البسم الاول كسر الثاني او بالعكس المودج الكبير وشده بيان
 بالكتف بماء في الدارهم او الدنانير من مبي المطر اى نصب كفى الكافي في حصره بالفتح اى على وسطه والنطقة كذلك والكثرة البلية
 اى قال ليكن ما استطاع فانما سمى على اى كلما فرغ من صلوة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة دقيقة
 دون فائته او نافلة كفى في شرح الطحاوى او منى علا شرفا بفتحين اى مكانا متفعا او سبطا اى نزل واويا اى حضيضا وهو
 فى الاصل سيل فيه الماء او قفى ركبا اى قفى بعض النحل بوضا آخر سواء كانوا ماشين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب فى الاصل
 اسم جميع الركاب الابل او السحرى ودخل فى السحر سدس آخر الليل او اقل رأس وابتدأ الزام كفى النهاية او كذا استيقظ من منامه
 كفى الحيط والاصل فى ذلك ان التبليته كالتبكير فى الصلوة فبقي بها عند الانتقال من حال الى حال كفى البداية واذا دخل
 مكة ليلا وينجب منها راجعا منها بالمسح المحرم من جانب الشرق من باب بنى شيبه فانه من هذا الباب ينجب كفى الاختيار والسجدة
 فى وسط مكة ذراعاه ثلث وعشرون وطافاته سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربعون كلفها من مرمر او رخام والبواب
 خمسة وعشرون رضى رضى البيت المحرم الواقع فى وسط المسجد هو علمه اتفاق العلماء مكان الشريف ذو النور والى شرفه ونظيما مستحقان
 وعرض السطح ثمانية عشر فى خمسة وعشرون ذراعا وحيطة الى السماء سبعة وعشرون ذراعا عرضها ثمانية عشر ذراعا من كنفه الى كنفه
 وعشرون ذراعا ومنه الى الباني اربعة وعشرون ومنه الى الجرح وعشرون من كنفه الى كنفه من البيت وغيره وكل اى

الطواف محل وكسب الاستقبال والاستسلام والركن الشمالي حسن فلا يسكن في غيره وروى كذا في كذا في كذا
 لم يذكر في الأصل استلامه من الركن الشمالي حتى يخرج من الحجر والركن الشمالي إلى الركن الجنوبي والركن الجنوبي إلى الركن الشمالي
 في الكعبة لأن الركن الشمالي أفضل من الركن الجنوبي وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم لا يركب في البيت ولا يركب في البيت ولا يركب في البيت
 وإذا شئت فقلها من بناء الحجج التي لم تصف في الأثر والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي
 من الركن الشمالي إلى الركن الجنوبي والركن الشمالي إلى الركن الجنوبي والركن الشمالي إلى الركن الجنوبي والركن الشمالي إلى الركن الجنوبي
 ختم الطواف أي ختمه بشيئ من الزيادة والصدور والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي
 شفعاً كما لا حرام للركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي
 لكن في النظم والتفت أنما شئت فقلها من الأثر والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي
 كل أسبوع وبالعجوة حارة فلو طاف أسبوعين فصاعداً ثم صلى كل شفع صحيح بالركن الشمالي والركن الجنوبي والركن الشمالي والركن الجنوبي
 أبي يوسف عن فكذا لك إذا انصرف عن شفع كاربعة أسبوع أو ستة وأما إذا انصرف عن وتر كالثلاثة أسبوع أو ستة فكله
 عنده كما في النظم عند المقام بالفتح أي موضع قيام الخيل عليه الصلوة والسلام وقت القزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه
 الشريفين على صيته وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة أشبار عرضة ستة أو عند غيره أي المقام من المسجد حيث شاء كذا في الكافي
 لكن في المحيط أن رحمه الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يشاء ويأبى الأفضلية والأفان صلى في غير المسجد جاز كما
 في قاضيان ثم أي بعد الصلوة عاد إلى الحجر الأسود وأتم الحجر كما من التفصيل لأنه يسعي بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود
 إلى الاستسلام بعد طواف ليس بعده سعي كافي المحيط وكبره بل كما قرأ وخرج على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من أي باب شاء
 والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كافي العدة قصص الصفاحي يرى البيت كافي الكافي والادق للمروءة
 في الصفاح والكان في الأساس صعد السطح وفي السلم واستقبل البيت أي تحول إليه وكث فيه قدر ما يقرأ سورة البقرة
 كافي العدة وان لم يكسب حجة كافي المحيط وكبره بل وسج كثير كافي الاختيار وصلى عليه عليه الصلوة والسلام و
 الاول في حمد الله صلى الله عليه وكبره بل كافي المحيط ورفع يديه كالدعاء ودعا وطلب بما شاء من الخواص الدينية والدنيوية بشرطه
 وتبني ثم نزل من الصفاح وقد شئ نحو المروءة وفيه اشعار بأنه لا يركب في هذا الطريق ولا يركب في هذا الطريق كافي المحيط ولا يركب
 ان يكون في نيته اختلاف كافي الطواف ساعياً بقدر ما يقرأ خمس وعشرون آية من البقرة كافي الزاهد ولا يركب في هذا الطريق
 ما كان المرأة تسعي كما سجي بين المسلمين الواقعيين في طرفي الوادي الذي كبسه سبول اليوم وها علامتان للسعي متخوتان
 عن جدار المسجد متصلان به الاخضرين على التغليب فان احدهما كافي النهاية او اصغر كافي الضمات وفي كلامه رمز
 الى انه شئ على السكينة في جانب المسلمين كما مر قصص فيهما أي في المروءة وفعل عليها ما فعل على الصفاح من الاستقبال
 والذكر وغيرهما ثم سعى من المروءة الى الصفاح كما فعل قصاص سعى الصفاح سعى المروءة اثنين بمجوات السجين ليس بوجه

[illegible]

عن كذا لم يرد في صحيح الإمام بالناس بين العصر والظهر في الوقت فثبت الظاهر كافي في التكملة وأما ما قيل في استلزامه كونه مسافراً أو
مستحيين أو كون الإمام مسافراً أو قوماً متحيين وبالعكس والاكتمال مشعر بأنه لا يقصر الإمام ولا تقوم عليه الصلاة كافي في التكملة
وأما بعد صلوات الإمام على النبي وعن أبي يوسف راجع بقوله وعنه بعد من صدره عليه كافي في شرح الطحاوي في تفسيره طراحي في التكملة
بينهما واللافتون ثانياً قبل العصر فلا يحد ربح ويكره التطهر كافي في فائدها وهي شاذة عنه الظاهر غير كافي في الكافي لكن إذا
تأمل معنى شاذة الظاهر فدون ثانياً الثاني رد عليه شاذة عن محمد ربح وأما متيسر قبل كل صلاة فأما شرط الجواز في الجملة
الإمام أو نائبه كافي في شرطه كافي في شرح الطحاوي والاحرام بالجمع قبل الزوال في رواية قبل الصلاة في أخرى كافي في الزاوي
فيهما أي في الظهر والعصر والظهر متعلق بالكل فلا يجوز العصر في آخر وقت الظهر في وقتها اتفاقاً أصداً أي الجماعة والاحرام
كصلى الظهر منفرد أو جماعة صلوا إحدى ما مع غير الإمام وكحلل ومحرّم بالجمعة أو أحرام بالجمع بعد ان إصلياً الظهر الجماعة في شرط الجمع
إلى خفيفه ربح يوم عرفة والاحرام والجماعة والإمام وعندهما الأولان فقط والصلواتان بغير صلاة واحدة ولذا لم يفرق في الظاهر
مشكلاً بين آتوني قبل الوقت أو بالطهارة أمية العصر وان آتوني في وقته مع الطهارة كافي في النهاية ثم أي بعد أداء العصر فوجب الإمام
مع الناس إلى الموقف وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال له جبل الرحمة على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم
وموقف الإمام وفيه أشعار بانه جاءوا فيها لكل الفضل ان يكون ركبا قريباً من الإمام وأما بعد الحمد والصلاة والتسليم والتكبير
كافي في المحيط بغسل أي جميع بين الصلوتين فيجب إليه حال كونه منفرداً في وقت الجمع أو الزمان فيكون حاله من فاعل جميع أو يوجب
والاول في ثمانية المتقين والثاني في الكافي سن قالوا غسال أفضل من الوضوء كافي في البداية وفيه في الأواخر من الوضوء
حضور ساعة أي أدنى ثمان من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر لانه وقت الوضوء لا غير فلو وقف قبل الزوال
أو بعد الطلوع لم يترك فرض الوضوء والاطلاق مشير إلى انه يصح الوضوء مع الجنابة والحجض كافي في الخلاصة ولو كان المحرم
الحاضر في الموقف ثامناً أو متحماً عليه لانه وجد منه الحضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن وكان الحاضر ثامناً أو متحماً عليه
أهل أي أحرم بالجمع عنه عز ذلك الحاضر رفيقه وان لم يأمره بالاهلال قبل النحر وقال ان لم يأمره به لا يصير المنع عليه محرماً وفيه
إشارة إلى انه لو لم يكن عن غير رفيقه لم يصح محرماً كما قالوا اما عنده ففيه اختلاف الشايع كافي في الذخيرة وإلى ان الرفيق ليس بنائب
عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه اما ان الاولى ان يطيف به يكون أقرب إلى ادائه لو كان مريضاً كما
في النهاية أو كان المحرم الحاضر جبل انتهى أي عرفات عرفة أي عرفات والاكتمال مشعر بان احرام الرفيق هنا غير كاف كما قيل
واذا غربت الشمس من يوم عرفة إلى الإمام بالناس على السكينة فمروا بوقت بضم الهم وسكون الزاوي وقع المسئلة وكسر اللام
على ثلثة اميال من مسجد عرفات وهي اسم آخر يجمع لان آدم عليه السلام ازلت فيها أي دعى إلى الجوارح فاجاب بكلامه ان الناس يكونون
الإمام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جائز ان لا يجاوز واحد وعرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير عن السكينة في الزحام كافي في البداية
ان كذا لم يرد في صحيح الإمام بالناس بين العصر والظهر في الوقت فثبت الظاهر كافي في التكملة وأما ما قيل في استلزامه كونه مسافراً أو

على رجل يسيىء اليه فيكون في ذلك مكان لم يفتح كافي الكفاي ثم يسيىء اليه في المسجد فاحال الى البراءة
ويبين ما بين الاولي والثاني ثم يسيىء اليه في حجرة العقبة ويبين ما بين الوسطى والبراءة وسبعة وعشرون فاحال الى
سبعين اى يسيىء اليه في حجرة العقبة ثم يسيىء اليه في حجرة العقبة ثم يسيىء اليه في حجرة العقبة ثم يسيىء اليه في حجرة العقبة
باربع وثلاثين الباقى وهو على اربعين اتم كلاما بقى اذ لاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب البحار جاز الا ان سمعت لكفى البيهقي
بكل اى مع كل حصة اورشليم ووقعت استجابا فى اعلى الودى مع الناس مستقبل القبلة راغبا بغير نحو الساعات فاحال
كفى الاختيار وقد روى في الوقوف بقدر مرة عشرين آية كفى الضمات بعد كل من الاولييين اى بالي المسجد وباليه
فلا يفت بعد البقرة ودعا اى طلب جواز عدم تعالي بشرط كالحمد والصلوة قبل كفى البيهقي ثم غدا اى فى ثالث النحر كذلك
اى بعد راحة الى آخر الليل رعى البحار على الترتيب ثم بعد اى بعد الغد وهو يوم التشرى كذلك اى بعد راحة الى التفرقة
لا غير اى على الترتيب والكلام مشير الى ان فى هذه الايام قيل زوال الثاني والثالث منها لا يرى اى لا يجوز رمية كما روى عن
الى حنيفه روى فى التشرى وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كفى الكافي وعن ابى يوسف روى فى اليوم الثالث
جاز كفى قبله وان اقام لا يجوز روى قبله فى يوم التشرى جاز وعنه خلافا لما كفى فى شرح الطحاوى ان مكث فى اليوم الرابع
مبنى ولم يرجع الى مكة بعد رضى الحار وهو اى المكث احب من التفرق ليعتد عنه روى فى هذا اليوم بغيره بالتركيب او السكن
بمخرج من مكي قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو يوم التشرى وهذا الظاهر فى مقام الاضرار اهما ما بعد التفرق فى هذا اليوم وفيما
بان بعد الطلوع لا يجوز له ان يفر عنه بل روى اذ اقصى فى اليوم الثاني والثالث بعد الرمي حاله فانه يكره تقديمها الى مكة وهو
بنى لاشتغال القلب بها كفى قاضى خان الى مكة للتوديع نزل بالمحصب ولوساعة وهذا سنة على الاصح كفى البيهقي وذكر
فى الضمات انه وقف فيه على راحته ويرعى والمحصب بضم الميم وقع الحاد والصاد الشدة اهلين داود وسبع بين مكة ومنه يقال
الاطح والبطحاء وحدها من الخليلين الى القبرة كفى فتح الباري ثم الى مكة وطاف للصمد ربيعة بلارمل وسعى ثم صلى ركعتين
وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة روى احب ان يطوف طوافا آخر كفى البيهقي فلو
اتخذ ما راقب الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عند ما واما عند ابى يوسف روى فان
اقام قبل الشروع فى الطواف سقط كفى الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذ اقدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة
ان يجتنب الشر كالشاة والشعر وحديث الفحش وما لا يعنيه فى الحديث ان الحنة فيها رضاء كالتيتة الى مائة الف فلو لم يقدره الاقا
عنده كفى الاختيار ثم شرب استجابا من ماء زمزم وصبت على وجهه ورأسه وسائر جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء
على ان قال ابو حنيفة روى كفى الظهيرة وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه
اتممت فى وصلة وارساله وهو الاصح كفى فتح الباري ويحب ان يتنفس فى الشرب ثلث مرات وينظر الى البيت فى كل مرة
كفى الاختيار وروى زمزم فى المسجد على بن ثلث وثلاثين ذراعا من البيت عرض رأسا اربعة اذرع فى اربعة وعشرين وتسعون

أو ما سمي بكثرة ما ينزل من الأرض من ماء فيكون من ماء في الأرض وقيل من ماء في السماء
 من الأرض وهو موضع من موضع وجهه صدره سانه على القصر فكل من دخل وجهه على فاضحان والشمس
 اليوم وقبح الزمان من الدنيا لغير ما ذكره في ذلك وتثبت بالاشارة على ما يشهد به البيت من القرب كما يبين ذلك
 بطريق من طريق جليل لا سيما في الحديث لا سيما في الحديث وهو ما يجتمع من الاستدلال على ما يشهد به البيت من القرب
 فيحصر على فراق البيت المكرم العظيم والعمران من فوائد الحرم الحرم لا سيما في الحديث لا سيما في الحديث
 عن شرب زمزم من كوفي فاضحان والظبية وغير ما فلا يظن ان تقديمه على ما في الكفاية هو مرجع من الحج فمقتضى
 رجوعه الى طاعت ما ذكره البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكة وينزل بقرب منها الى ان يخرج القافلة ثم يركلون الى المدينة على
 قصدا لزيارة الروضة النبوية على صاحبها افضل التحية وكيفيات الدعوات في العدة والمرأة كالرجل في جميع الاحكام لانها
 لا تكشف رأسها بل تكشف وجهها ولو ساءت شيئا عليه اي ارسلت على وجهها في بعض الشخات كاني بعض
 نسخ الهداية وهو في كافي القاموس هذا ليس بظا كما قال الطريحي جافيا ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة
 عنه اي عن وجهها جاز ذلك السبل وفيه اشعار بان الاولي كشف وجهها كافي شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السبل واجب
 ولا يلتزم جبر الان صوته عورة ولا تسعي بين اليدين لا تصعد في الصفا والروة لان تجد خلوة كافي التفت ولا خلق لان
 خلق رأسها كخلق لحيته بل تقصر الكل وهو افضل من تقصير الرج وتلبس الخيط كالتبليس الخف حتى تستركها ولا تقرب
 الحجر في الزحام اي الكثرة لانها ممنوعة عن ماشية الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه وحفظها لئلا يمنع شيئا من اعمال
 الحج كتناسا الا اطواف فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا اطواف والسي
 ولو حاضت يوم التحريق اطواف لم تنفر حتى تلمس وطوف ولو حاضت بعده سقط عنها اطواف الصد كافي فاضحان وفانت
 الحج بفوت الوقت بعرفة لا غير كافي السراج جيطاف وسعي وحلل اي خرج عن احرام الحج بالانحد حاصلة ان على فانت الحج
 فهو جاز من احرامه باعمال العمرة وفيه اشعار بمقدار احرامه بعد فوات الحج وهذا قول للطرفين واما عند ابى يوسف رح فاحرامه انقلاب
 باحرام العمرة وقائمة الخلاف انه لو احرقت حجة اخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابى حنيفة رح لان الحج بين الاحرامين بدنة
 ولا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حجتين معا ومضى فيها عند ابى يوسف رح لانه محرم بحجة اضاف الى احرامه حجة واحدة
 قول ابى حنيفة رح كافي المحيط وقضى الحج الفات باحرام جديد من ميقاته وان احرم اول قبل ميقاته من قابل اي في عام
 مقبل وفيه اشعار بان لا يقضي احرة لانه قد اداها في عامه ذلك كافي التفسيرية

فصل في المركب من الحج والعمرة الثهران لله مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جميع بينهما كافي الاساس وغيره فلا يظن انه
 بيان الحكم قبل التعريف **افضل** من الافراد والتثنية فحذف بقرينة قوله مطلقا اي فضلا غير مقيد بواحد وهو غير مستعمل
 الافضل بمن كلفه من والا لزم التكرار والمخلوعة وفي النظم ان الثهران افضل من التثنية عند التفسيرين انما ساءر عند ابى يوسف

وهي ان الارض افضل في غير الاواني وهو افضل انقسام القران على طريق الاستخفاف ان قيل ان الحج والعمرة فيهما
الطهارة والاشارة الى الحج في من القادح وذلك لان قيل من امرنا ما يجد الحق بهد سبيل من ميقات او قبله في الشهر الحج او قبلها
صالح في زمان واما ما قيل ان الكلام يشير الى انوارهم بايديهم اضاف اليه الاثر بما لا يمكنه الاضافات العمرة كان سببا لانه
جاء في نسخة طان فيقول القارن بعد الصلوة اللهم اني اريد العمرة والحج الى اخره اي فيسرا على وتقبل ما مني ثم ياتي بامر
يا ايها الذي ان تصرك باعلم غنا وانما دم العمرة وان جاز تأخير الموافقة القول الفصل وطواف للاسن ثم يطوف بعد وتقول ثم
للعمرة سبعة اشواط حال كونك على الشاة الاولى ويسمى لها والاطلاق يشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الستة
التي ذكرها كعمرة التمتع كما في التمتع والاكفاء وشعره ان لا يخلق بعد السعي بل يوم النحر كما لا يفرد والا فلا كان جازيا على احرار من كان في الحيطة
ثم الحج كما لا يطوف للقدم سبعة تسبيح ثم ياتي سباني فيقول المزدكاني الهداية والكلاني اوتيت بعرفات ثم يطوف للزيارة
سبعة تسبيح كما في فاضل الخزان الطبرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بعرفة انقض القران انقض
العمرة وعليه دم لا يفسد في الفرض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في الخلافات لو طاف القارن بالقدم سبعة تسبيح ثم
وقف بعرفات كان اتي بالعمرة لاستحقاقها وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم الحج ثم سعى لكان للعمرة كما في الحيطة ووفى كج اي
وجب عليه ذبح للهدى شكر المقران اي التوفيق الحج بين العبادتين لتبادران بقيد التمتع بما اذا طاف للعمرة في الشهر الحج فلو
طاف لما في رمضان مثلام ذبح وان كان قارنا كما في الحيطة بعد رمي يوم النحر اي يوم من ايام النحر وان يحجر من ذبح للهدى
بان لم يوجد هو ولا ثلثة صاهم القارن عشرة ايام بدل للهدى ثلثة من ال ايام آخرها يوم عرفته وبذا بيان الافضلية فيجوز
ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يخرجه الصوم بعد عرفته كما سياتي والى انه لو وجد الهدى بعد صياما قبل الحلو
ذبح وبعد الحلق لا يولوني ايام الذبح كما في الحيطة وصام اياما اخرى سبعة بعد ما فرغ من اعمال حجه لان الصوم سعى في ايام التمتع
وفيها اشعار بان لا يصوم قبل افعال الحج اين شأ وبكته وغيره والاطلاق يشير الى انه لا يشترط التسامع في صوم الثلثة والسبعة كما في
فان فانت الثلثة اي صوما بان يدخل يوم النحر اومات وقد اوصى بالقديرة فحين الدم اي دم واجب للمقران وفيه
اشعار بان لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فانت نفوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحليل
وعليه ذن دم النحران ودم التحليل قبل الهدى كما في الاختيار والتمتع نية الجمع بين العمرة والحج باحرار من هو غير انحرى عنه
عمري السد تعالي عنه كما في المبسوط فان النسي ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتي بافعال العمرة وحلل ثم احرم بالحج في اشهره كما في شرح الطحاوي
افضل من الاقراوى افروكل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابى ضيفة رح انه افضل من التمتع وهو اي افضل من
التمتع ان يحرم بعمرة من الميقات او قبله في الشهر الحج او قبلها ويطوف اربعة او اكثر الى البسطة في الشهر الحج ويسمى بحلق
ويقبله كغيره للعمرة ويقطع التسبيحة في اهل طوافه اي اذا استلم الجراول مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم فكان بكة
يوم الحج اخوان بالمعانيات او من المعانيات وقبله ان كان خارجا لواقبت يوم التروية كالكلى وقبله اي قبل يوم التروية

من لم يجد أفضل الزيادة مشقة الحج كما هو رأي وقت بعثات يوم من طواف رطلا على الاطراف لينة وان كان هذا
 افضل لانه لا يجوز ان يحرم يوم التروية في اعمالها ثم يحرم الحج في يوم ذلك في غير الى قابل فالحق بالمال الحج في هذه المشقة
 في التروية وفي طوافه ثم اخذنا في الاطراف البصر في اربعة ايام ثم حج من غير ذلك كان مستغنيا في ايام الاتفاق وهو ظاهر
 لانه اطلق البصائر في يوم الحاكم عند ابي حنيفة ربح واما عند مالك فيكون مستغنيا في الكرماني وبلغ ان يرجع الى اربعة ايام جبر
 كان مستغنيا ولم يكن مستغنيا بخلات واما الخائف فما اذا ربح حرم فانه لو اتى باعمال التروية ولم يكمل اطراف التروية مشوا لا ينزل
 باله ثم حج الى مكة ربح كان مستغنيا عند الشافعي خلافا لمحمد ربح كافي الكافي وخرج بعد الذي في بعض ايام التروية مستغنيا
 وان عجز عن الذبح صام كالتقراء اي صام ثلثة ايام تروية وسبعة ايام حجة ابن شاذان فانت ثلثة تعيين الدم وان
 احرم التروية بسوق المدي اي مع ان يث على السير يدي الى مكة من نعم او يقر او ابل واحدة ويتر ويقال بالتشديد على
 فضيل واحدة يترية كسنة كافي المغرب ولم يذكر تحليل البقر والابل ولا تعذيب النعم بان يربط على عتقا قطعة نعل او
 غيره لانه ليس بشرط بل هو سنة وهو اي سوق المدي او الاحرام مع السوق افضل من التروية لان لا يتعدا ومن احرام لاسية
 في الكافي لما يحلل اي لا يخرج عن احرام التروية بالخلق للتمزج بالخلق للحج في يوم التروية فلو نزل المحرم بالسوق باله ثم حج كان مستغنيا
 الشافعي خلافا لمحمد ربح ثم اي بعد افعال التروية يحرم يوم التروية وقبله افضل بالحج كما هو مبطون بسبي كالمفرد والمكي اي
 غير ابل الاتفاق يضر بالحج او التروية فقط فيكده لا تقراء والتشع الا اذا خرج من الكوفة وقرن مشاة كان قارنا
 فصل ان طيب اي شمل طيبا ولو بالسوء محرم بالتحج فالبصير لا يؤخذ به خصوصا كالا حقيقيا كالرأس والليته والساق والفخذ
 او حاكيا كما اذا طيب اجزاء متفرقة تلغ عضدا او طيب كل البدن في مجلس كفاه دم وفي مجلس وجب لكل دم عند الشافعي بالاعتدال
 فان راق لطاول يجب اخذ الا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربح عضو يزيده دم وقال شيخ الاسلام في الكه
 اذا كان الطيب قليلا او الا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال النخعي ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يشكره الناس فكفين من
 ما الورود وكفين من المسك او الغالية فهو جارية والا فلا كما في المحيط او او من اي شمل الدهن في عضو كامل سواء كان
 مطيبا كدهن البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوح فعليه صدقة ولو ادين بسين
 او شتم او اليه لم يجب عليه شي بالانفاق ولا بائس بان يداوي جرحه او شقوق رجله بشم بوزيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحا
 او لبس بلا ضرورة محيطا كالقميص السراويل والقباء والنسب لولا كالا على وجه العشاء وما تراه وشرها كان من جنس ما يغني
 رأسه او وجهه بما فصاعدا وعن محمد ربح اكثره ويستوى في ذلك ان يزينه او يلقى عليه غيره وهذا نعم يوما كاملا او ليلة وعن ابي يونس
 اكثر من نصف يوم او ليلة كافي المحيط او حلق او قصر او توتر ربح رأسه اكثر من الاصل ثلثة وكذا كك الجنة وعن محمد اذا
 سقط من احداهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كافي المحيط او حلق او توتر ربح رأسه اكثر من الاصل ثلثة وكذا كك الجنة وعن محمد اذا
 وفي التثني اذا سقط ثلث شعرات ابطه وهو كثر شعرة فعليه دم كما اذا سقط اكثره وهو قيس الشعر وعن ابي حنيفة ربح لو حلق

[illegible]

خلافت كما روينا في نسخة الامام ان رجلا من اهل بدر هو افضل كافي مكان في الدنيا كان يملكون في الشريعة الاولى وبقية منه
 الى حقيقته واما ما كان في كشافه وان حصل من التليط او اللبس او الشر او الحق او النقص او الغل ما ذكره من
 او يوم اورد في راس ايراد وعل او طاف في غير الطواف الطواف القدره وبقية ما ذكرنا من احواله وبقية بلا اعاده وبقية الاعادة
 وان رجلا الى اهل البيت في رواية الى شخص صدق في رواية الى سليمان رضي الله عنه ما كان في الحيطه في شرح الطحاوي ان اذا
 طاف القدره من غير ان يمشي عليه ينبغي ان يكون طواف النفل كذلك علم انه لو طاف اقله مائة واكثر طاف طواف طواف او
 تصدق كل شرا نصف صاع من بر الا اذا بلغ ما ولو طاف اقله جسا لوجب عليه الاعادة او الدم كافي في تفسيره او ترك
 العدد القليل من العدد الواجب اي واجب ذكره في رتبة الامام ترك ثلثه من طواف الصدرة واحد من الجوار الثلث في
 يوم او حصاة الى الثلث من حجرة العقبة وبقا ذكرنا الاشكال في البداية من وجوب الدم ترك ما هو قريب من الرابع ان يدخل
 في الطواف الواجب بين الجيتم ويرجع الى اهل بلا اعادة او حلق راس غيره مما كان او صلا لا لكان في الحيط وخلق راس غيره
 او اخذ شارب او قلم اخطاه اعظم ما شاء تصدق على مسكين جزء الشرا بنصف صاع من بر او صاع من بر او شعير و
 الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا صدقة قتل القتل والجوار فان له في ذلك ما شاء كافي في الحيط
 وان تطيب بخير كالعلة او حلق بعذر كالتقل ومنه البس والنسيان كافي في الثلث فخرج في الحرم لا غير فلو خرج في غيره لا يجزئ
 الا اذا تصدق لم يجر على شتر مسكين بكل قدر نصف صاع كافي في شرح الطحاوي او تصدق بكنة او غير ما فيه اشارة الى انه لا يجوز
 الا التليك كما قال محمد ربح واما عند ما يجوز الاباحة كافي في شرح الطحاوي قبله اصوع طعام اي بر بطريق الغلبة والاصوع
 بفتح الغنة وسكون الصاد وضم الواو جميع صاع على ستة مساكين مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غير ما قال
 ان تصدق على فقرا مكة كافي في الحيط او صام بكنة او غير ثلثة ايام ولو غير متتابعة وتطيب الحلق بطريق المثال فان جميع مخطوطات
 الاحرام اذا كان بعذر ففيه الثبوتات الثلثة كافي في الحيط ووطيه اي وطى المفرد الحج في قبل الاوى الحى وكذا في دبره في رواية ولو نأما
 او عجزنا قبل وقوف عرفة افسد حجة اي نقصه نقصا نافعا حاشا ولم يطله كافي في الضمات وفي ذكر الوطى اشعار بان ما سواه من الضمات
 والثلث التقييل والنظر بشهوه فسيده لكنه اوجب واما ان لم ينزل كافي في الثلث ومضى اي وجب عليه تمام الحج الفاسد كما يصح فيما
 يفعل ويحجب وخرج هيا والشاة الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيعين واما عند محمد ربح فقد
 كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول ولا خلاف انه كيفية واحدة اذا وطى مرتين في مجلس احد كافي في الحيط وقضى اي لازم تقضا
 ذلك الحج من قبل كافي في التداولات والاولى ان يقال اعاد لان جميع العروقة ولم يغير قاي لم يجب انفراق الرجل والمرأة وقت
 القضاء بل هو مستحب فان هو كافي في الاختيار ووطيه لجهده اي بعد الوقوف لم يسد ويحجب بركته غلظ الجنائيه ووطيه بعد الحلق
 لم يفسد لكن عليه شاة ووطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده ووطى وخرج وقضى وبعده لم يفسد عليه شاة وفي وطى الفارق المنتفع
 تفصيل في الحيط وان قتل محررم ولو نكح صبيدا او لومن غير الحرم وغير مملوك مأكول والدم او صبيد البر فان صبيد البحر مباح كما هو مذكور في الاو

ان يزل الصيد او دل الحرم عليه الى الصيد فالحال في الصيد يجب جزاره اي جزاء الصيد بسبب الاضرار ولذا لو قتل في الحرم
لم ينجس الجزاره فيه اشعاره بغيره على القاتل الحرم خلاف الحلال لكنه اذا دل عليه جزاره في الدار وفي عليه نصبت قيمته وفي الجزار
الاشعي عليه نصبت قيمته لا يخلو من شاة الى ان يشترط وجوب الجزاء كون الدار جزارا عند اخذ الدار للصيد وكون الدار في
الحرم جزارا عند اخذ الدار في هذه الدار واتباع غيره وارتباط القتل بالدان فانه انما يقتل واحد من جهة الشرط لم يجب عليه الجزاء
كافي الحيطة اي ما قوتيه يوجب الضمير الجزار مستعين اي قيمة تقوم بها الصيد عند لان الدار في قيمة الصيد انما انما انما
وكان من دلت كافي قياسا على كلاس اشارة الى ان نفس الصيد تقوم فلا يشترط كون الجازي صلا والى انما اوجبه بانه ما يثبت في
في المأكول والاني فيه طرايزه واول ان تقوم المأكول وغيره واما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد بن زينا
لا مثل له كالحماة والامانة مثل فمثل في النعامة ابل وفي حمار الوحش بغيره في البطي والضبج شاة وفي الاربع عناق كذا في الحيطة
في مقتله ان كان دايبا في كبله او اقرب مكان منه اي من القتل ان كان مالا يباع فيه كاصحار والقنصل تحيل الزمان والمكان
وهذا اولى بالنظر لان بعده لكن في المحيط الاصح ان كلام من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها فيشتري الى القاتل
يه اي باقوتيه يديا اي شاة او بغيره او بلا وفيه اشعار بانه لا يشترط الضمان الا الجزار العظيم ومن غيره
الغني نعم لو تصدق بحجم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين اما عند محمد بن فحوز الصغار كافي الكافي ومحمد بن يوسف رح
في شرح التاويلات يخرج بكملة وان تصدق على غير اهل الحرم لا يجرى وان تصدق على اهل الاطعام كافي في هذا الشرح و
في كلاس اشارة الى ان جزارا لا ينجس بكملة كاف فلو بك بعدد وجه من الوجوه سقط الجزاء والى انه اذا كان قيمة المدي جازا مساهمة في قيمة
الصيد جازا وان انتقص عنها فقيمة لحم المدي كافي الناطق وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما انتقص بالذبح كافي في المحيط والاكتفاء مشعر
بانه يجوز ان تصدق بكملة على مسكين واحد كافي النخبة او يشتري بطعاما او تصدق به اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة كافي
كل مسكين نصف صاع من بزاو صاع من شعير او تمر كافي الشاير لكن التثنية يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقتضي جواز
اقل من نصف صاع مسكين في عدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله تصدق الا ان في شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف مسكين
وفي التحفة يجوز الاباحة ايضا او صام عطف على يشترى وان لم يجز عند بعض النخبة عن طعام كل مسكين اي بدل كل نصف
صاع او صاع ما خذ من القيمة لوما وفيه اشعار بان للقاتل خيارا عند التثنية وهذا عند الشيخين اما عند محمد بن فالحجار للمكسرين و
الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابع او متفرقا كافي في شرح الطحاوي وما فصل عنه اي ما كان اقل من قيمة هري
او طعام مسكين لم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن تصدق به اي بافضل او صام عنه لوما لان الصوم ليس اقل منه
ثم بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال وان نقصت يقطع عضو او جراحه او ثقت شعرا او غير ما يجب عليه فقيمة ما حصل
من الصيد يقوم صحيحا ثم ناقصا لا يشترى بما بين القيمتين هيا او يصوم وفي المحيط ان جرحه وبرا مع بقا اثره ضمن نقصانه وبلانها
ليس عليه شيء عندنا فحين وعنده عليه صدقة بصال الدائم وان اخرج يقطع القوائم او كسر الجناح او ثقت الريش او نحوها

عن غير الامتناع اي من ان يكون متساعا لاداء غير مستقيم عن ان يوسع حج اذا تمت ريشه او ضرب على حبله او شئت
 عليه صدق كافي الرباط فيه شهادته وصادرا لما من نقصان اداء اداء الى غير الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عند
 او الكسر بغير اي بيطا غير فاسد ولا ملائشي عليه كما اذا علم ان فيه غرابين كسر لانه علم كونه حيا ولم يعلم قبله فبقيت القيمة
 كافي الرباط والبيض بالفتح واحدة بغيره قيمته اي قيمة الصيد الموصوف او البيض واربعة عليه كثرته مثل فلو غروني سلكه كان
 مناسباً وكذا اي عليه قيمة ان توج الحلال اي في الحرم باطلاق محرم صيد الحرم اي ما يكون فيه بعض بدنة نكاحا او بعض
 قوائم غير تام او عليه اي الصيد فيجب قيمة لبدنة او قطع محرم او حلال غير المحرم في حيشه اي نبات الحرم مما لا سابق له رطبا كان
 يابسا بغيره بابدنه ولا في الفلحة اليابس منه كافي عامة الكتب واخره من مثل الكافة فانه ليست بنبات بل هي شيء
 مودع في الارض ولها ارباب اخراجها من الحرم كجره وقد يسير من ترابه للبشر كافي المحيط او شجرة وهو كان له سابق من
 النبات رطبا كان او يابسا على ما يظهر عبارة كتب الفقه ما نقل عن النهاية انه اسم للربط من فمسي شجر الغصاة الى الحرم المحرم
 للجره وشجر الحرم كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في الحل فيقطع هذه الاغصان عليه القيمة كافي المحيط ويثبت ان
 يكون حيش الحرم كذلك وانما فصل هذه الاشياء عما قبله بقوله كذا لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبح الحلال ويجوز الهدي على الصحيح
 ولا خلاف في جواز الاطعام كافي المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش الشجر ويجوز اطعام والهدي كافي شرح الطحاوي
 وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة الشجر وعن ابي يوسف ربح ان يجوز الا الاستثناء اتصل عن حشيشه وشجره وما
 كافي شرح الطحاوي مملوكا رطبا ميتا وهو عالم بنبته الناس بغيره الا في فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة
 كافي شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرع كافي المحيط او منبتا
 اي من شأنه ان ينبه الناس رطبا مملوكا او غير مملوك او جافا ولو نباتا مملوكا فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والحشيش
 في هذه الصور الثلاث ولا يرعى الحشيش اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للمرعى عند الطرفين لانه كقطع وعنده للباس
 به ضرورة الزائرين ولا يقطع حشيشه الا الاوخر كسيرة العزرة والقاء وسكون الذال السجيتين هو ما يثبت في السهل والجبل ولا اصل
 دقيق ونضبان وفاق يطيب ريحه والذي بكنه اجوده يمتقون به البيوت بين النباتات وبدون به في القبور الخلل بين النباتات
 كافي فتح الباري ويجب تعقل فله واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والنقل اعم من الحشيش والحكمي فيقتل الا القاد في الشئ في
 ترك الفاعل اشعار بان الامر بالنقل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بان لا يغسل ثيابه فمات النمل لم يجب عليه شيء وانما
 قال فله لان يقتل اثنين او ثلثة فضة طعام يقتل اكثر نصف ماع كافي المحيط او جراداة واحدة صدقة وان قلت
 تلك الصدقة كسيرة خزاومة فان اهل حص جعلوا تصدقون بكل جراداة ورجا فقال عمر رضي الله تعالى عنه لا يري وبتكم كثيرة
 ثمرة خير من جراداة كافي النكاح ولا شيء يقتل غراب شراب شراب في النواحي المودودة واما حكمه بتكثير شراب في شراب الى ان لا شيء
 يقتل جميع انواعها وكلام قاض خان مشعر بان قول بعضهم في المحيط يقتل الزاغ والعقرب وجب عليه الكفارة وانواعها على

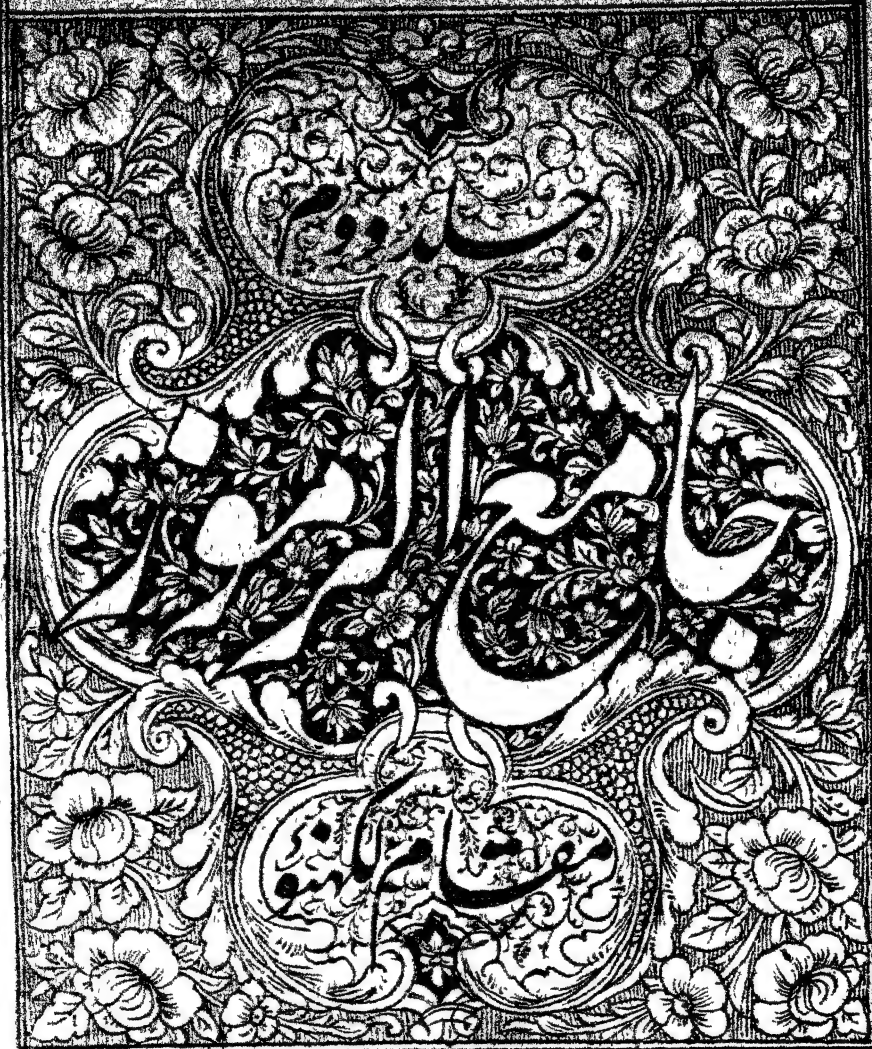
بنفسه من فريضة في يد رجل لم يشهد منه كافي شرع الطحاوي وان قتل محرم او حلال صيد محرم كان في يده وقت الاحرام انما
 بعده قتل من غير جزي جزاء ما اوجب القيمة لتعرض كل ورجع اى ثم جع باضمن آخذة ومن في يده على قاتل كذا
 عليه قتل حلال في القتل صيد محرم لم يخرج من الحرم جع عليه باضمن كما اذا قتل غير محرم في الحرم والموتى والكا تركه الى شرع
 الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال آخذة من الحرم جزي كل ورجع آخذة على قاتل كما في البيضاوي قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة
 للمالك وقيمة للشرع كافي القيمة وما يلزم به من مقتضات الاحرام كالنسيب وقتل الصيد وغيره على المفسر وبالجملة
 او العترة ومقتضى القارن وان لم يجز العترة لئلا يكون قبل الوقوف العترة وما لا يجزى فمقتضى القارن على غير ذلك
 على ما ذكره شيخ الاسلام كافي النهاية الا يجوز الوقت اى اليقات كما في غير محرم بالعمرة او الحج فيقتل عليه دم ترك حتى الوقت
 الا اذا اعد الى الوقت واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرما وجد النسيب وان لم يجد بها لا يسقط وقالوا لا يسقط
 او لا يمس في البيضاوي ومقتضى جزاء صيد ملوك غير ملوك قتل محرم ان فعل كل جزاء تمام لكن غير ان مساقمة واحدة للمالك مضي
 ان ثلث او قتل ثلثه واخذ الجزاء لو قتل صيد المحرم حلالا ان فعل كل نصف قيمة ومقتضى ان يقسم على عدد الرؤوس اذا قتل
 جماعة ولو قتل قتل حلال ومحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى
 جزاء وعلى القارن جزاء ان باع المحرم من محرم او حلال صيدا آخذة بعد الاحرام او قبله او شره عنه بطل البيع والشراء
 كافي البداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد لا يثنى انه مشير اليه فيما تقدم ولو فوجده اى فوج المحرم صيدا احرم المحرم على كل محرم
 وحلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا اذا اضطر وتفصيله في البيضاوي ولو اكل الذابح منه استغفر وغرم اى ضمن قيمة ما اكل
 الجزاء عنده وما عند غيره فليس عليه الا الاستغفار كافي البداية وهذا اكل بعد اداء الجزاء وما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كما
 في الحقائق لا يغير ما بالاكل اجماعا بل يستغفر محرم او حلال لم يذبحه وما ولدت من خارج الحرم فليقتل اكله في مقام الاضمار
 تقدير حذف الوصول اخرجت من الحرم وبأما اى النسيب وولدها غرمها اى ضمن الخرج محرما او حلالا قيمتها لانهما صيد المحرم حكم
 وان اوى الخرج جزاءها اى جزاء النسيب ثم ولدت لم تحرق اى ليس عليه جزاء ولديها لان اداء جزاءها صيرها صيدا للحل به
 فصل ان احصر اى منع ومنه المحصر نفع الصاد وهو نفع المنوع من كل شيء كافي الكشاف وغيره وشرعا المنوع عن الحج
 او العمرة بعد الاحرام وحكمه انه لا يحل الا بالثبوت او بافعال العمرة كافي البناء المحرم او المحرم من الحج او عمرة او بها بعد وسلم
 او كافرو لو غير سلطان او مريض او بالذباب او لم يركب او غير ما مثل فقد ان الحرم وبذلك النفقة وغيره ما هو غير قادر على المشي ولو
 في بعض الطريق كافي المحيط بعث المفسر وبالجملة او العمرة الى الحرم وما او ثمنه يشتري به بركة فلو بعت دمين بثلثيها فان الثاني
 تطوع كافي البناء والقارن من وفيه اشارة الى انه لا يحل الا ببيع آخرهما والى انه لا يشترط تعيين احد بالبيع والآخر
 للعمرة والى انه لو بعت ما لاصد بالتحليل بذبح من احد من الاحرام كافي البداية وعين المحصر الحج او العمرة عنده لو ما يدرى
 المبسوط قيمة اى في ذلك اليوم لان دمه غير موقت بوقت فاجتنب الى التعيين ليعلم وقت الاحلال ولو كان ذلك اليوم

قبل يوم النحر وقت غاردها عند غارها المرموقين من لانه غير وقت بخلاف المحصرين فان وقتهم من يوم من ايام الفجر
على اثنان الى اثنين كافي المييط وفي حل لا يترك لان فزع الهدا باقتضى بالحرم ولهذا اودع من المحصرين غير المرموقين في حرمات
بيت المرموقين بالحرم كافي المييط وغيره كجمل المحصرين الاحرام وفيه اشارة الى انه لا يحل لغير المرموقين قطع على من ادى الى ان
الهدى بعد ان يذول احصاء الحج في وقت او يترك في غير وقت ومن ادى الى يوسعت من ان يقوم الهدى فيطعم المسكين من لم يجد
الطعام يصوم كل نصف صاع يوما الى انه لا يحتاج الى الحنن ومن ادى الى يوسعت من انه واجب كافي النخعة والى انه لو سئل في
ثم حل من احرامه في ذلك اليوم والبعوث لم يترك فيه اذ وجع في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم لهذا المحذور وقال بعضهم
اذا شرب في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصاء حل به قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاكفاء اشعار بان اذا لبث
بالهدى فله ان يرجع الى ابله لانه اذا لم يتمكن من الشئ الى الحج فلا فائدة في الطعام كافي النخعة ويجب عليه اي الحصر ان حل من
نحره او فطخ حج من قابل وعمره كذلك لان على فائت الحج التحلل بافعال العمرة ولم يوجد ومن عمره عمرة ومن قرن
حج فضاء وعمرتان الاولى للقران والثانية لكونها كائفاست واذا زال احصاره بعد بعث الهدى وامكنه ادراك
الهدى بوجه اخر غير ذبح وادراك الحج بالوقوف بعرفات توجه لادائه ولا تحلل والماكين ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدهما
ادراكا جازيا بجزله ان يحل بعد ذبح الهدى وان توجه لتحلل بافعال العمرة في الصورة الاولى وفيما اذا ادرك الهدى فقط
واما اذا ادرك الحج فقط فعنده جازله ان يحل وان يؤدى الحج باحرام جديد ولا عمرة عليه واما عندها فلا يتصور لانه لا يترك عند هذا
قبل يوم النحر وفيه اشعار بان لو زال قبل بعث الهدى لم يحل فذهب الى مكة فان ادراك الحج فيها وان لم يدرك يكون قائمت الحج
فتحل بالعمرة كافي شرح الطحاوي ومنعه اي منع عدو او مرض للمحرم عن ركني الحج اي الوقوف بعرفات وطواف الزيادة
بمكة طرف منه وكذا المنع عنها بالحرم احصاء سواء كان مفردا او قارنا فتحل بالهدى وعنه ان المنع بكة ليس باحصاء بعد احصاء
واراسلام كافي المييط ومنعه عن احدهما اي ركني الحج لا يكون احصاءا فانه لو منع من الوقوف تحلل بافعال العمرة وقضى الحج
بدونهما من قابل مفردا او قارنا وان منع عن الطواف قضاءه في عامه وعليه دم لتأخيره عنده وفيه اشارة الى انه لو افرط
بالعمرة ثم منع بها عن الطواف والسعي كان محصرا ومن عجز عن اداء الحج الفرض بنفسه عجزا يرجع زواله غالبا كالمرض والجس
وغيرهما فالحج اي بعث غير الحج عنه كافي الصحيح صح ذلك الاحجاج وانما قيد بالفرض على ما هو المتبادر اشارة الى ان النفل
يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للآمر بالاتفاق واما ثواب النفل فالأمر بجعله للآمر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصلوة والصوم
والصدقة كافي الهداية وانما وصف العجز برباء الزوال لانه اذا كان لا يرجع الى الحج عليه الاحجاج كافي المييط والاطلاق مشير الى انه
لواجب امرأة او عبدا او امه باذن السيد جاز لكنه اساءوا والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون البعد عن الخلاف كس
في شرح الطحاوي وقص ذلك الحج عنه اي عن الأمر على الصحيح كافي الكافي وهو ظاهر المذهب كافي الهداية لكن في المييط قال
شيخ الاسلام انه يفتي عن المأمور في قول اصحابنا ولا أمر ثواب النفقة لان النيابة لا تجرى في العبادات البدنية ولا شرائطها بلية

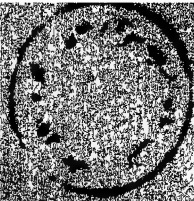
المأمور

الأمور التي هي مستعجلة من الأمور ذات الألفاظ مقام الأفعال التي ودعهم مجزئة إلى صورتها فالمراد من قوله تعالى فليعلموا الله
وعليهم السلام كما في الكافي ومن إلى يوسف رح ان قال العبد فرأى في المنام من الأمور التي هي مستعجلة من الأمور التي هي مستعجلة
كما في الحديث فان نوى الأمر عند أي من الأمور فان نوى من الأمور التي هي مستعجلة من الأمور التي هي مستعجلة
مما ثم عند ما ودعهم إلى يوسف رح ان قال العبد فرأى في المنام من الأمور التي هي مستعجلة من الأمور التي هي مستعجلة
ودعهم الاحصاء ان وقع نوى على الأمر عند الطرفين وعلى الأمر عند الطرفين يكون شاملا لما لا يوصى به ذلك فان لم يوصى
في ثلث مال البيت وقيل في كل عند ما ودعهم إلى يوسف رح ان قال العبد فرأى في المنام من الأمور التي هي مستعجلة من الأمور التي هي مستعجلة
كأنه لم ينظر نحوه على الحاج أي الأمور فانه انقص نسبة الحج بين النسيك بين الجاني وضمن الحاج النفقة أي كل نفقة ان كان
جبل وقوفه بعرفات فلا يضمن شيان جامع بعده كما اذا فاته الحج لم يرض او جعل موت وابتداء وقوفه بمكاري فانه لم يضمن ان كان
ينفق من مال البيت شيئا نحو مالي ابدع من محمد رح ان نفقة فانه لا يخرج كافي الاختيار وان مات الحاج المأمور في الطريق أي
طريق الحج فانه وجب من منزل امره الوصي او الوصي او الوارث قياسا اذا اتخذ مكانا والمال كاف بطلان لم يكن واقفا به
نحو من حيث يمكن فيه اشارة الى ان الوصي يدفع النفقة الى المأمور كذا فينفق المال او حج عنه والى انه لا حج من منزل الحج ولا من
منزل الوصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانا والتبادر وحده الوطن والا فان كان احدهما اقرب من مكة حج عنه
ثلاثت ما بقي من المال في ايدي الورثة والمأمور فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لاحتكاكه وهذا عنده واما عند أبي يوسف رح
فيحج بباقي من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعنده محمد رح حج بباقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الوثبة
عنده واما عند أبي يوسف رح فيحج ان بقي شيء من الثلث ولا بطلت وقال ابو حنيفة رح حج من ثلث ما في ايديهم فان كانت
التركة ثلاثة آلاف درهم فدفعت الالف فسرق حج عنه بثلث الالفين ستمائة وستة وستين فثلثين بطلت عند أبي يوسف رح و
ان كانت اربعة حج عنه بثلثمائة وثلثين فثلث وعنده أبي حنيفة رح بالثلاث مائة من حيث مات المأمور وهذا كذا في مذهب
الصاحبين فان عند هاتين من حيث مات استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الأمر في الطريق او وصي به والاصل فيه من السفر
يبطل بالموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا حج منه والاحج منه بالاجماع الكل من الحيطة ولا يجوز للمهدي سواء كان له المالك
او الجبراد الاحصاء او غير ذلك الاجازة الصحيحة مع عدم السج لم يعيوب كما يجزي ان شاء الله تعالى في هذا عند الشيخين واما عند محمد رح فيجوز بصفاء
كما هو الشاة كاتبة في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبا او طي قبل انقوت فانه لا يكتفي فيها الا بصدقة كما هو اكل استحسانا كالاتمة
من هدي تطوع اذا بلغ محله ومن مثقه اسم من الشح وقران فقط فلا يؤكل من ثم الحزب والاحصاء والنذر والتطوع اذا
لم يبلع محله يجب ان تصدق بجزء الا اذا تسلك فانه تصدق بقية كافي في شرح الطحاوي وخصص ما في خص فرج هدي السعة والعراق
كالاصح في يوم النحر لا يحسن تخير حاسن ثم الحزب والنذر والتطوع والاحصاء وفيه خلاف الصاحبين كما هو وخص الكل ان يوجز المذكور
من الهدايا بالحرهم فلا يرد به من ذرة لم يوجز بأكلة فانه يجوز في أي موضع شاء عنه وان النصف رح لم يعجز عن السندورة على انها

عنوان کتابت فی فضل خلافت زمان
بیرین پیرین بن ولین ویرین و



در طبع می مشی نو یک شو طبع برین پیرین



بسم الله الرحمن الرحيم



كتاب النكاح



اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كاللبيط الى المركب فانه معاملة من وجوه عبادته من وجبات الجهور له مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب
 وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهو اولى من التحلي لعبادة النفل كما في التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب
 حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجبه ومكرهه حال خوف الجور وهو لغة الوطو وقيل الضم وفيه انه مجاز فيه على
 الصحيح كما في الزايدى ومشرعاً ما اشير اليه بقوله يستحق بالاجاب اى تحقيق ويحصل شرعاً بسبب الاجاب هو مشرعاً لفظ صدر عن احد
 المتأخرين او لاسمى به لانه ثبتت الجواب على الآخر نعم اولا وقبول هو لفظ صدر عن الآخر ثانياً وفيه مع الكلام الآتى اشارة الى ان
 النكاح عقد خاص موضوع محل الوطى وفيه احترام عن تحمّل البيع والمبتة فانه وان افاد حله لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان
 فى الاصل الجمع بين اطراف الجسم كنه شرعاً عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذى اعتبره الشرع وكونه امر اعتبارياً لا شئ
 اليه الى الايجاب والقبول انشا فانكح ثابت اما بالكلام اللفظى لكنه خلاف ما دل عليه كلامى التوضيح لان النكاح ثابت
 بالكلام لنفسه فان اللفظى اخبار عما فى الذهن واما بطريق الاقتضاء فان الانشاءات الشرعية لا تعدل بالكلمة عن المعنى الاخبارية
 وتامس فى الاصول ويحتمل ان يكون الباء لانه لا ينفيد ان العقد ارتباط الايجاب بالقبول فمشرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على ما دل
 عليه الكلام وغيره والاول المتعارف عند المصنفين كما ذكره فى الشرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يبقى من غير
 العقد قلت نعم الا انه غير قلان كنه بقى والفسخ يرد على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والباقى اسهل من الابتداء وذهب بعضهم الى ان بقاؤه
 ضرورى لفسخ العقد ايضاً مما مضى صفته الايجاب والقبول مشير الى ان الفارسي كالعربي فى الماضوية الا ترى ان لم يثبت

وحكم كرم بين مثل نكحت وحدثت على ما في بيان النكاح ولا ينعقد بالتسليم فلا ينعقد ان من طهر المهر ليسا وليست و
 لو زوجت منه ووضعت المهر ليسا انعقد كما في المنية وآكل ان النكاح لا ينعقد بغيره يكون قائما مقام الايجاب والصيل كما في كزوجت
 نفسي بك وتزوجت نفسك والسني يقول الرطل والمرأة تزوجتك ايادى وقال الآخر تزوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلاهما
 صالح الايجاب والقبول من الجاهلين كما في الزايد وتزوجت فقال المنيق ان الزوج محل مردان ومن اشوى ودون من الرطل ان
 كرون وشوى كرون وكل منهما ينعقد بنفسه بالبار كما في الاساس والديوان وغيره ما لا ينعقد به من دان كزوجتك في كلامهم وكل ذلك
 من قاطع حروف مقام كقول الكوفية وذا غير مزية البصرة كما لا يخفى على المتبحر وانما ترك المفسرين في قاطع حروفه لانها من على
 قاطع التعلق بكل ما يعبر عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيره كما في المحيط او امر مستثنى منهم بالامر بغير الاسم فالاولى بمتابع قيل
 الحال كما في بيع المستغنى والمستقبل كما في الزايدى والامر بقرينة المثال وسنة المنية انه يصح بلبان النخلة مزية بصية ايمان
 بالانية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الا مع النية واما في كزوجتي بنك مثلا فقال الاب مثلا تزوجت اياك وتزوج
 عزالى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في النكاح والى ان الامر كمن العقد كما في المحيط والتمهدة وغيره ما قيل انه غير صحيح
 لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه بنى على استعارة المندوم للوجود كما في الكرواني وان لم يعلم اى المتعاقدين
 معناه اى معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه ما انعقد به النكاح او لا واذ في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد
 ان لم يعلم انه ما ينعقد به كما في قاضيهان لكنه مما اختلف فيه المشايخ كما في الخزانة وذكر في العمدى انه لا يصح عقد من العقود
 اذ لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما لا يتوسر جده وهنر له يصح كالنكاح والافلاكا ببيع وينعقد بكم العرف بسبب
 قولها اى قول المرأة والرسل داد وپذيرفت بلاسيم متصلة بهما والميم هو بل بعد قوله لما النفس فاحش من دادي وبعد
 قوله لما النفس مرا پذيرفتى وفيه اشارة الى انه يجوز قولها داد وپذيرفت الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق والى انه ينعقد
 بدون قوله ما پذيرفتى وقال بعض المشايخ انه لا بد منه واختلف في ان دادي واستفهام او سرد هو الرابع كما في المحيط كبيع وشراء
 فانه ينعقد بقولهما فروخت وخرید بلاسيم بعد فروختى وخریدی لا ينعقد على الخيار بقولهما اخذ الشهود جمع الشاهدين كفاية الشاهدين
 كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط لكل جهازن وثوئيم ونحن زوجان وفيها اختلاف
 المشايخ لكن ان قضى به القاضي فهو نافذ وهذا دليل على ان القضاة صحيحة في المختلف عند المشايخ كما في المحيط والفظ زن عند اطلاق
 الزوجة كما في الذخيرة كما ان شوے مختص بالزوج ويصح النكاح بعد تحقق سائر الشروط بلفظ نكاح والكلح وتزوجت
 ذكره مرة وما وضع اى يصح بلفظ موضع التملك العین من نحو تملك وصدقة من نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع
 والاباحة والاقالة والامارة والقرض والهرن والامارة والصلح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط
 الا انه لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما السلم من التطويل حال اخر فملك فهو قال اوصيت لك شئ من شئ
 وقبل الآخر واضاف الى ما بعد الموت وقبل الآخر لم ينعقد لو اوصى بشئ الحال انعقد وقال السني لا ينعقد به مطلقا ولا قاطعا

عن الزمخشري
قلت نفسي كذا فقال قبلت من وعن أبي طاهر انه ينقد باوضع شيئا كذا في الكل في المحيط وعلما ان لا ينقد به الكل
ينقد به شبهة حتى لا ينقد به الكل كما في الرواية بشرط لصحة النكاح سماع كل منهما اي المتعاقدين لفظ الآخر ولو لم يسمع الآخر
لم يسمع الا لا ينقد به الا في شكل الاطلاق بطلان الفصولي وبما ذكر الزوج اسم امرأة فالبينة كما سيجي بشرط ايضا حضور شاهدين
حين من العقد فلا يصح عند اثنين وسكايتين ومديرين ولا حضور حرين عند الاجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كما في اشباع
وكذا في العلم انه ينقد بلا شبهة عند صحاح الائمة لا يطيب او حرم حريم ماني حكم بولده اقال شكافين على لفظ المتن المذكور
فصح عند سكرانين لم يرقان النكاح وان لم يذكر عند الصحو ولا يصح عند مسبيين ومجنونين كما في المحيط ولا عند مراهقين كما في
البيان مسلمين في نكاح مسلمين او مسلم وكنايته بلا خلاف فلو تزوجا عن كفايتين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد ورواهما
الائمة تعالى كما في النظم سابعين ما لفظهما اي لفظ المتعاقدين حتى انما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد الآخر في
آخر المجلس مستند لم يحرم عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابي يوسف في رواية ان ولو كان العاقدان في مجلسين
لم يحرم بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقاعي والظاهر خلافه وعن محمد لو امكنهما ان يجيرا
ما سمعا جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا روية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غير جاز النكاح والا فلا
فلو كانت فتنة جاز وهو المختار والاحتياط حيث ذكر ان يكشف وجهها او يذكر لها وجهها او الى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز
بنكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاص هو رجل كثير العلم من يفتي به على ما قال الحواشي وذكر في الوقايع انه يشترط ذكر
واسم ابها وجد اعند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور ولا ثم السماع اشارة الى انه مختلف فيه لا قبل
صح بحضور اصمين الا ان اشتراطه اصح كما في الذخيرة وصح النكاح عند فاسقين ولو محددين بالتقوى بلا قوة ولا ظهر
النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يكمل بالمر وغيره عند الدعوى والنكاح عند المتعاقدين وصح بعد الطلاق والعراق
عند بغيرهما اس بغيرهما وهذا ظاهر الرواية وفي المتن انه لا يصح كما في قاضيان او عند ابني احدهما بحذف المضاعف
فالتمشيع الشنيع انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المحرور بلا عادة الجار وهو مذنب كوفي مردود على ان المذهب ان
الكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديرا ويونس والاخش وجب الكوفية لم يشترطوا كما في البحري ولا تقبل
شهادة الابنين للقريب اس لنفع القريب فان كان الابن منها لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وقبل
عليهما كما يأتى في القضاء فكلما لا يخلو عن نوع تكرار النكاح مسلم ذميمة كناية اي كما صح نكاحا عند ذميين عند
الشيخين خلافا لمحمد ولا تقبل شهادتهما على المسلم وتقبل على الذميمة كما يأتى في الشهادة والوكيل
الذي وكل تزويج كبيرة او صغيرة برجل شاهد واحد فصيح غده مع آخر عند حضور الموكل اس الزوج والاب وكذا
وكيل المرأة تزويجها برجل شاهد واحد فصيح غده مع آخر عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لهما بالتغليب كالولي اي كما ان الاب
او السيد شاهد للنكاح عند حضور المولية اي البنت والامة حال كونها عاقلة بالغتة بخلاف الصغيرة فانه ليس له

[illegible]

وكذا دواعيه ولا يجب النفقة حتى تنفصل الحمل وفي الفوائد من النوازل انه يحل للوطء عند الحمل وتستحق النفقة منه كمالها اذا انكحها الزوج في كمال
 في النكاح وصح نكاح من ضمنمت اى صحت في عقد واحد من امرأة محلة الى امرأة محرمة على النكاح بنسب او سبب فوجب لمسى
 محلة عنده وقسم مهرها على ما كان في المداية لا يصح للولي نكاح امته اى لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر
 وبعد النكاح بعد الاطلاق ووقوع الطلاق وغيره فيصح تزوجا مستزاعا عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او متعقبة الغير او محلوفا عليها بعتقا
 وقد حشلتها الف و هذا ليس غريب سيما اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام الشافعي يفسر ذلك كما في المضمرات واليمنى يبيع ولا
 لمسة نكاح ما كتبه اى سيده ولا لمسلم نكاح امرأة كافرة غير كتابية كالوثنية والمجوسية والمرتكبة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطء وكما
 بكلمة يمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعطون الكواكب كتعليم مسلمين للعبادة والى انه لا يصح نكاح صابية
 قوم يبيدون بها كعبادة الكافرين الاوثان والاول قوله والثاني قولهما فالخلافا بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح المستترلة لانها كافرة
 عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء على ما روى عن الفضل ومنهم من قال تزوج بآتم الكل في المحيط
 ومن ترك الترض بثلثه اولى فانهم متاوتون في ذلك كما بين في محله ولا يصح للوطء امرأة اخرى حنيفة في عدة رابعة وفيه
 اشارة بان لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالمتنى ثم في المضمرات ولا للعب
 نكاح ثالث في عدة ثمانية ولا نكاح امته مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
 ولو كتابية صغيرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يحرم الا نكاح الحرة وامته في عقدتها عدة حرة من طلاق بائن في قوله ويصح في
 قولها واما من الرجم فلا يصح في قولهم ولا حاصل بل ثبت نسب حملها اجماعا كالمسبية وعن ابى حنيفة جرح انه يصح النكاح ولا توطأ
 حتى تنفصل عنها في النكاح ولا نكاح المتعة وصورة التي يقول لامرأة متعينة بكذا من الدرهم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر
 المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام خبير وايام منقطع كماله في النفقة لانها صارت منسوخة باجماع الصحابة كما في النهاية وغيره وسند
 حديث علي رضي الله تعالى عنه فلو قضى بجوازه لم يجز كما في العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه ليس في
 تعينه ولا حد ولا رجم كما في النفقة ولا طلاق ولا ايلاد ولا ارث وعن ابى حنيفة جرح لوقال تزوجك متعة العقد النكاح ونفى قوله متعة كما في
 قاضيهان وذكر في المداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رجم لكن في ثبوت كلام ولا نكاح الموقت وصورة صورة
 المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزويج او النكاح مع التوقيت كما في التلمية والمضمرات والعمادي وغيره وعن ابى حنيفة جرح اذا
 وقا وقا لا يعيشان اليه كمائة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المتاحكة بين بني آدم والناس المار والجن
 بكما في السراجية لكن في القنية من حسن البصري يجوز تزويج الجنية بشهود طليين *

فحصل نفذ نكاح حرة اسحق ذلك مع ترتيب الاحكام من الطلاق والتمار والتوارث وغيره الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم
 من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنفقد والصحيح فان نكاح الفضولي مستفاد صحيح لكنه غير نافذ وتماز في الاصول
 الكواكب من البكر والشيب . انما قيد بما لان نكاح الامه موقوف على اذن مولاهما كالكحل الصغيرة والمجنونة على اذن الواسل

ما ذكر في مجلس التدقيق اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المشقة والنفقة متعلق باذن والجملة المستقرحة غير مانعة عنه
 ونشير وكما هو المطلق الاول الان ما بعده يدل على انه لا بد فان سكوتماعدا استيدان غير من الاول ليا ليس باذن كما اشير اليه
 في المماضي واقوا ان يشير يدل على الاول فلهذا ولما وليان من عظيم فكنت عند الاستيدان توقفت النكاح في رواية وبطل
 في اربعة كمال المحيطة حين يلوغ ان يشير اي نكاح هو ان كان الخبر عدلا او غير عدل وانما الاستدلال ان يشير ويعدا بها
 وما بعده فان اخبر افضولي فلا بد من البعد والعدالة كما في الاختيار وغيره وظاهر يشير الى ان الاستيدان والبلوغ امر مهم في بلوغ النكاح
 ابانته ولو ثبت البانته كما في النظم بشرط تسمية الزوج اي ذكره حال من الاستيدان والبلوغ وما ذكرنا من اعتراض الجملة
 مقطوع ان كونه بين طرفين ان ورد والياء متعلق بالنسبة الاولى من الاسمين وان جملة من باب التنازع وهم لا يشترط
 تسمية المهر عند التقدين ويشترط عند التاخير كما في المحيطة والاصح هو الاول كما في الحواشي والصحيح انه النكاح للزوج ايا وجدا
 فلا يشترط والا فشرط كما في الكفاية ولو استأذن البكر البانته غير ولي اقرب من الولي البعيد كالجد او الابن فرضاها
 تفنن بالقول اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة والافسكوتمارضا كما في قاضيان وقال المكرخ ان رضاها بالسكوت كالتيب
 فانه لو زوجه الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتيبين من الجماع وطلب النقطة والمهر وغيره كما في المحيطة والاعلام كالتيب في
 ان الرضا بالقول او الفسل كما في قاضيان والتيب امرأة تزوجت وبانت بوجه ولا يقال للرجل وعن الك في رجل غيب اذا دخل
 بامرأة وامرأة تيب اذا دخل بها من ثاب اذا رجع لهما ودتهما الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لوقيكون بمعنى ان كما ان جوابها
 قد يكون جملة اسمية مقرونة بالقار وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير اليه في المنى وغيره فارتفع اشكال قوله
 عن موارد استعمالها سيالكلام الفقهاء والمرأة الزاغل بكارتهما بزا بلا افاقة حد عليها كما هو المتبادر او غير جماع كالوشية والظفرة
 والجرادة وورور الدم ومبائنه الاستحجار والتنيس كالبيكر خيا ذكر من الاحكام فصمتها مثلاً اذن والكلام يشير الى انها لو زنت
 ثم اقيم عليها الحد وصار الزنا عادة لهما او جومت بشبهة او نكاح فاسد فرضنا بالقول لانها تيب كما في البسوط ولا يخفى ان ما ذكره
 تصحيح ما علم نعمنا فان زائل البكارة بذه بكشرنا وان لم تكن عذرا كما نص عليه الخسري ر ج وقال ابو يوسف ج ان الزاغل البكارة
 بازنا لم تكن بكرا وقولها اي قول البكر البانته عند الدعوى رددت اي النكاح عند الاستيدان او البلوغ او لي بالقول من
 قولهم اي زوج البكر سكنت بكس لان القول للمكر وعن محمد ج ان قوله اولي وتقبل بينة اي الزوج على سكوتهما
 ونحو الاصل ضم الشفتين فيكون شبةا فلما يردنا شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد لو قال على اجازتها او
 رضاها او اذنها لم ير شي الكل في النهاية ولا تحلف من التكييف هي تأكيد دفع الالتباس ان لم يقيم الزوج بينة على
 سكوتهما وبذا لا يحلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المصنفات فان كانت يقضي عليها بالنكول ولكو لي فاصلة النكاح
 الصغير اي تزويجه والصغيرة ولو كانت تيبا فلانكم باعائهما ولو الموصى وان نوصي اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو لوكل
 ببارجلان تزويج صغيرته فزوجه غير فاضل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع الصغير فهم اي بعد كون ولاتية النكاح للوسيلة

ان تزوجها الاب او الجد بعده من غير كفو ولو بين فاش لزوم النكاح فلا يمكن رخصه ولو بعد البلوغ وبذلك هو اما من هذا هو
 النكاح ومن محمد بن ابي بكر بن عمار ان القسمة بينه لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويج غيرهما
 للصغيرين كما لو سمع والام فسح الصغير ان يلزم القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان
 هو القاضي لا الزوجان لم يفسح على ما روي عن الطرفين كما في الفتحة وكل من يصح النكاح الصغير نفسه اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه
 سوفوت على اجازته بعد البلوغ كما في الفتحة والى انه يصح تزويج غيرهما بين فاش كما قلنا بعضهم على ما في الجواهر وغيره كما قلنا
 بعضهم على ما في الجامع قوله الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا لا يصح ما في التوضيح (انه لم يوجد رواية اصلا لفسخ النكاح في
 ايتين الصوريين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وبذلك يدل على وجود الرواية لا على عدمه
 كما لا يخفى حين بلنا سوار علما بالنكاح قبل البلوغ او بعده او حين علما بالنكاح بعده اي بعد البلوغ وسكوت البكر رضا
 ايضا جهتها اي حين بلغت او علمت بالنكاح بعده ولا يستدعي خيارا اي البكر الى آخر المجلس اي مجلس البلوغ او العلم
 قال الام للبعد فخير ما على الفور حتى لو سلمت على الشبهة وادعيت عن اسم الزوج او عن المهر بل خيارا كما ذكرنا في الجواهر فلو بلغت في الليل
 بلا شهود قالت نفقت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وبذلك روي عن محمد بن وعنه لوقا
 عند الشهود او القاضي نفقت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلفت وفي الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط لا اختيار لانهما شرط
 ذلك لاسقاط اليمين كما في العمدى وان جهلت به اي بان الخيار ثابت لهما وبذلك عند الشيخين وقال محمد بن ان خيارا يثبت
 الى ان تعلم ان لهما خيارا كما في النفقة بخلاف القنة والمدة والمكاتبه وام الولد المكتوبة المعققة قبل الدخول او بعده فانه
 يلزمها الرضا بالقول او الفعل ويمتد خيارا وتعدر بالجهل سواء كان زواجا حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيارا لم يثبت للامام كما
 في قاضيخان وخيار بلوغ الغلام اي الصغير والشيخ الحر او الامه لا يبطل بلارضا اسم او مصدر همه بخلاف نفقت
 او دالته اي الرضا كاعطاء المهر وقوله والتكليف وطلب النفقة دون اكل طعامه وفدته له والخلو بلاس ولا يبطل
 بقياهما عن المجلس فجميع العمرة وشرط القضاء لفسح من بلغ من الغلام والشيخ والبكر والحارية وفيه اشارة الى
 ان بذوقه بغير طلاق فان دخل به ازم المهر والا فلا والى انه لا يصح الفسخ بنسبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في
 كل فرقة يحتاج الى القضاء والى ان فرقة المخيرة لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمدى لا يشترط القضاء لفسخ من عتقت
 فوقع الفرقة بينهما بغير قولها اخترت نفسي وفيه رضى الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها ولا حضوره وقيل لا يصح الا حضوره
 كما في العمدى ولما جهل الولي فصله فقتل والولي لغة المالك وشرعا وارث مكلف كما في الجواهر والشيخ وغيرهما
 لعصمة جميعا عصبات ومفردا فاصب قيا سا كفتحة من العمدى اي الاباحة حول شيء اقعة فذكر تصديرت باب
 كما في النكاحية وغيره وقال الخطري انها يقال للخلقة على الواس والجمع والمذكور مؤنثه مؤنثه والاب والجد
 فرضها النصف والثلاثان البنت وبنت الابن والاخت اب وام والانت اب وام ومنها التوابع عدة مع التوابع

ان العالم مسلم كفو له كما في النهاية وحسب يوسف كالا سلام فيما ذكرنا فخذوا بعين في الحرمة كقول ذات آبار
 فيما لا ذواب لها ولا عهد للمرأة ولا مستحق للمرأة الاصلية ولا مستحق البوح لوجع لها عند ما خلاق الابن يوسف ربح في الجسد كما في المحيط
 وعند ان العالم المستحق كفو للنسب كما في النفاية وديانة امي صلاحا وحسب باو قفوس كما في الكفاية او عدالة كما
 في الكرماني وفيه اشار بان لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفو لها كما في التفت قليس محقق ولو غير مسلم كفو
 بنت ربحل صالح حسب ما تحته وانما لم يذكر لان القالب ان يكون البنت سالحة بصلاحة ولا يبعد ان ينوي البنت و
 يسلم الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا من باب المشايخ بلخ وعند ابى يوسف ربح انه لو لم يلعن كفو والافلا وعن محمد ربح
 ان كان محترما عند الناس كما هو ان السلطان كفو والافلا ولم يرو عن ابى حنيفة ربح شي في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان المستحق
 لا ينعى الكفاية كما في قاضيهان واما لا فالعاجز يوم التزويج عن اداء المهر المعجل وقيل عن الموجل ايضا وقيل عن نصف
 المهر كما في قاضيهان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزايدة انه اذا تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه وعن
 النفقة كذا اطلق في مختصر القدوري وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر ابو وشير الى انه يشترط القدرة عليهما
 وبذا عدها اما عند ابى يوسف ربح فابحجر لا يبطل الكفاية كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكب ولا يقدر على المهر لم يكن كفو
 وبذا عند عامة المشايخ وعن ابى يوسف ربح انه كفو كما في المضمرات غير كفو للفقيرة في ظاهر الرواية وبذا اذا كانت سالحة
 لوسط والافلا يعتبر القدرة على النفقة كما في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للنفقة والى ان العاجز عن احدهما
 غير كفو لما وفي تجنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو لغيره فقيرة وفي المضمرات ان علويا او عالما غير قادر على مهر المثل كفو
 لغيره فقيرة والى ان القادر عليهما المهر المعجل والنفقة كفو للنفقة ابى امرأة كما مال زائد عليها وبذا عند ابى يوسف ربح
 لا عندهما والصحيح قوله كما في الحقائق وحسب يوسف اسم من الاحتراف اي الاكتساب وبذا اظهر روايتي الصاجين واما
 اظهر روايتيه فبأنه لا يعتبر الكفاية حرة والاول هو المعبر في زماننا كما في الحقائق فبأن اختلاف الزمان كما في التحفة
 فحانك ووجام او كناس او ديارغ او حلاق او بيطار او حداد او صف ليس بكفو لعطار ونحو من البزاز
 والصرف وعليه الفتوى كما في المضمرات والنكاح ليس بكفو للزوجة العطار كما في الكافي واخس كلهم خادم الظلمة والحكا
 واما لكثير لانه من احمى دمار الناس واموا لهم كما في المحيط وفيه اشارة الى ان السحر جناس ليس احدهما كفو الاخر لكن افراد
 كل منهما كفو لجنسها وبقيت كما في الزايدة والى ان الكفاية في الجمال والقوة غير مستتبة وكذا التجارة في الاصول كما في نظم
 والى ان المض لم يسلب الكفاية فالمرضى كفو للصحيحة والمجنون للمعاقلة وكذا القروية فالقروى كفو للبلدية كما في المحيط
 وان نكحت المرأة لكافة كفو باطلا ولساقل من مهرها من مهر مثلها فلولى الا اعتراض اى المرافعة
 كما في نسخة ان ساعدها او يفرق العتاضى اى يوقع الفرق بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الشائى ويجوز ان
 يكون ان تفصيل على التفصيل فيقولان بدين المهر او زوج فقبل الدخول لا شئ عليه وبعده عليه المسمى وفيه اشارة الى

ان المستحق اذا كان مساويا للمهر المثل ليس لولي المهر ان يشرع الطحاوي وبذا عنده واما عند ما قضيه تفصيل قدمو
لا يفتي انه ان نسب بما قبله ووقف نكاح الفضولي اسه نكاح صدق طراه بكلام واحد او كلامين من واحد فمضو
سواء كان فضوليا من الجانبيين او من جانب اصيلا او وليا او وكيل من آخر فزوج الفضولي فائبة بنسب وبمفسه او ابنه
او موكله مثل زوجة فلان او زوجه طهية فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وبذا عنده واما عند الطرفين فلا ينعقد اذا كان
فضوليا من الجانبيين او من احدهما او وليا او اصيلا او وكيل من الآخر قيل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فلينعقد
موقوف بالاخلاف كما اذا كان النكاح من الفضوليين كذا في الافتقار الى النهاية والكراماني وغيره بهذا الا ان هذا التعميم ينافي ما يأتي من
غير فضولي فيوفى بينهما بان يحل ما يأتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه او يخص بما اذا اعتقد الفضوليان وبويعهم الغاير شرعا
من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي والاصيل ولغة منسوب الى فضول بالضم في الاصل جمع فضل و
هو الزيادة غلب على الاخير فيه ويشتمل على ما لا يعنيه ولذا لم يرد على الواحد عند النسبة ولا بعد ان يفتح القاريكون سبالغة
فاضل من الفضل على ما جازة تسما جازة من له العقد بالقول او الفعل كطلب المهر والنفقة والتكليف وبمثل شئ
من المهر الى البالغة او الوستى واختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية والخلو بهما ولو قبلها او لمسا بشهوة كان اجازة
لكنه مكره كما في العمامة ويتوكل في اي ملك طرف في النكاح اي الايجاب والقبول بكلام او كلامين واحد غير فضولي
سواء كان وكيل من الجانبيين او وليا سنهما بالقرابة او الملك كمن يزوجه ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه وهما
صغيران او امة من عبده او وكيل من جانب وولي من جانب كابن عم يزوجه بنت عمه الصغيرة من موكله او وكيل
واصيل كمن يزوجه موكلة بنفسه او وليا واصيل كابن عم يزوجه بنت عمه الصغيرة

فصل اتس المهر اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع ما يباح الانتفاع به شرعا من المال او المنفعة معجلا كان
او مؤجلا بالفارسي بدست پيمان ووكاين بد عشره دراهم عينا او قيمة يوم العقد والقبض فوسمي به زنة شدة
قيمة اقل لزوم فضل ما بينهما وعن محمد لم يلزمه ونظيره ان السانف لم يصلح ان يكون مهر او قد اختلف اصحابنا في
ذلك كما في المحيط وسيأتي ان الخدعة تصلح مهر فتجب مشقة ان سمى او نهان الشدة بد تسعة وكذا
الحال في القيمة حتى لو سمى ثوب قيمة ثمانية وجب ذلك الثوب وارتب ان سمى ثوب قيمة عشرة وجب ذلك الثوب
الامة فان لمهر الا انه سقط وقبل انه لم يجب اصد كما في بدو النسمي غيره سنفه كسنة سنة والشمس
فالسمة واجب ولا يخفى بذاعن اشعار بوحدة المسمى فلو سمى في العمانية كثر مرق في الامة فاما بنية منه وسمي بهما
اشهد افا السمة عندهم ص ما ذكره السمرخس عند موت احدهما اي لزوم الزوجة فان موت كالمسمى في حكم المهر والعدة
لا غير كما في الزايد او عند خلوة صحت فانها وصي في الامة من جهة زوج ككبريا لثيب كما في زوجة في وفي الامة
ومهر مثل بلا تسمية وثبوت النسب ووجوب النفقة وسكنى والامة وربة نكاح لثيبا ورجوعه في عاقبة وسمي بهما

[illegible]

فروا لا جنتي بيته كما في الصحيح وانما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كل ما في ذلك لانه لا يوجد منه الا ما في هذه الاوصاف
 في امرين فليس بهما الوجود منها لانهما مثلها كما في الاختيار لا الام وقومها كالحالات وبناتهن وفيها ما هو باسرها فان
 سأل قومها لانه الام لم يصلح ان يكون مدخوله كونه من الشبهة بهذا التصريح لقوله ان لم يكن الام وقومها
 قوم ليس بها فان كانت منهم ان يزوج ابنته مثلا فتولد بنت فزوجها من رجل لا مهر ثم يطلقها بعد الفلوة واما مثلها في
 هذه الصفات فانه يكلم لها بهما وهذا اذا لم يفرق القاضي في مهر المثل شيئا ولم يتر من الزوجان على شيء منه ولا فوا
 كما في الشارع وهذا كبريان مهر مثل الحر واما مهر مثل الامة فتولد رغبة فيها ومن الاوانح ثلث قيمتها كما في الخرافة
 وصح ضمان واليهما بتفدية ورسوله مصدرا فلما اخذه منه ومن الزوج ثم لولي ان يرجع عليه ان ضمن باهره الحقيقي او
 الحكمي ولو كانت صغيرة والولي مطالب بهما حينئذ ولو شيئا او طلاقا شعرا وان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي سنها
 ليست الا للاب او اب الاب او القاضي كما في قاضيهما وغيره والاب مطالب بهما بالانكاح كما في المهر ثم لا شيئا كما في الجواهر
والمرء المحجل والموجبل ان يماهى ان يمين في العقدان كله او بعضه يكون مجعلا او مؤجلا فذاك المبين وجب
 ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تاجيل الكل الى غاية مجبولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقا
 بعض المشايخ انه خير صحيح والصحيح هو الاول الى انه لو قال نصفه مجعل ونصفه مؤجل صحيح ووقع الاجل على الطلاق او الموت وقا
 بعضهم لم يصح ووجب حالا كما لو كان الاجل بهما كيبوب الرجوع كما في المضمرات والى ان لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فلا جمل
 على حاله كما في الجواهر والى ان لم يمين بان يسكت عنها او يقال مطلقا المتعارف اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في
 النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع اسلمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتجيب بعض لمانه
 وتأجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في الميحد وكذا ان حكم بتجيب الكل او بتأجيله فيجوز ان يطلقها رجلا لا يصير مجعلا عند العات فلا
 تأخذ منه الا بعد العدة كما في المنية وقبل اخذ المهر **المحجل** كلا او بعضا لحاشه اي الزوج من الوطى ولكن
 بعد اخذه له ان يطلب الجمار بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا حالت عليه غريبا لما به فلما المنع منه قبل
 اخذ العزيم بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلما المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطارى
 عليه سواء وذا على قول أبي يوسف صحيح استحسانا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلا
 لا يمنع خلافه لابي يوسف صحيح استحسانا وبه افتى الصدوق اشبهه كما في الحقائق ومن **السفر** اي اخراجا من بلد
 بلدين أو سيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا عكاف من الثلثة وهو الصواب عند
 نجم الامة كما في المنية ولو كان المنع من الوطى والسفر بعد وطئ حقيقة او حكما كالحقن الصحيح برضاه المستبرأ
 فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفه وبذا عنده وقال ليس لها المنع منها بعد الوطى والى القاسم الصغار افتى به في عدم المنع من الوطى
 ويقول في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا من ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث بل هو

عن ثم ابدى المالك بالفضل كما قال بسط الشراح وقال بسطهم الله بخصه من بالصحة به رضى الله تعالى عنهم ولا يجوز من الحمل
بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكلاهما شبيه بل ان كان لم يظن او وطنها كارتة او صغيرة او مجنونة فها المصنف منها وذا بالاجماع
كما في الحديث لا سقطوا الا لظنهم انهم اعمى او بصره الكسوة او بهما سكتى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم المقتضى
ان يكون الكل واما بطلان هذه اما عند ما فاقطع بعد الوطى وبه ائمتنا القاسم الصغير وقبيل الاخذ لما السفر شرط
والخروج من منزله للحاجة والضرورة بل لا ذكر لانه احد الابوين وعيادته وتفرغه وزيارة المحرم وكونهما قاطعة
او غائبة واخذ الحق واعطاه والمج وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلم بهما وجهه في رضى الى انها لا يخرج بلا اذنه باعداه من زيارة
الاجانب وعيادتهم والولاية ونحوها فلذلك خرجت كائنا ما عاصيين والى انسابه الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في
الخزانة وبعد اخذه المحلل يفتى لما الزوج من يلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكمالى وعليه الفتوى كما في النجاشي وغيره
واما صرح به بعد ما اشار اليه تفصيل فيه ولد لم يذكر الوطى وقيل لى قال لصغار لا يسافرون بها بعد الاخذ واليه مال كثير
من المشايخ كما في الخزانة وبسبب بيقته لفساد الزمان واضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
مقيد بعدم الاضرار كمال عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرتضى ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه ان
بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة هو هديته اى شئ يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر
فالقول له اسم القول المنبسط في هذا المقام ينفع والقول المعبر شرعا قوله مع يمينه لانه المحكم واما لم يذكر المحرم للضرورة
تكره فاما الاثبات من اسائل الاشباه بين لما كل ما يقصد والى بقى كالحكم والشرط فان القول لها في ذلك ثم ياتي
وفيه اشارة الى ان فيما يقضى كالمطامع والديق واللوز وحسن القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه انما
ما يجب على الزوج كالحمار والدرع ومتاع البيت فمديته والا فالقول له كالحنف والملاوة والله اعلم

فصل في نكاح القربى بالكره لغة فالحاصل القنونة اى العبودية وبها قنات وهم اقنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره
انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وشريعة على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشتمل
الامة عند الفقهاء وهذه اكثر في كلامهم من وقتها والمكاتب والمدبر هما غير شاطنين للامة بالتعيب كما ظن لانه محال لا يكره
بلا قونية على انه حينئذ يستدرك ما بعده والامة من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امة كما اشير اليه في المقاس
واما الولد ذكره بعد الامة لدفع توهم تشبيها بما ذكرنا من الثلاثة فانها المذكورة صريحة بلا اذن السيد المتفرد
في ابيادة فلا يقتضى باسمه كمن كان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف عندهما كالمكاتب والعبد المأذون
ولا بائنا ورض فانه ان كان يزوج منه للمفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امته ولده الصغير لاجده وكالمكاتب
فانه يزوج امته لاجده وكما يستدرك فانه يزوج امته اليستيم لاجده كما في انهم موقوف نكاح مولاه ولولا الوطى لكان
نكاح المرأة كان مستكرها ولم يقتض من جوارحه ان يزوج بعد كرهه وطولها بلانحى الخير كما في المحيط ان اجاز

السيد ملك حركيا او لانه كان اذا اعتقه او امر بالطلاق رضى له فكل وقيد من زالى ان سكوته بعد العلم ليس باجازه
 كافي القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم تزوج العبد امراته جازا لمقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شافى هو المشترى حتى
 ان المولى اذا اجاز فاته او امره فاجاز سيد الوارث او المشتري يجوز الا فلا كما يشير اليه في العارضة وان رد السيد
 بطل النكاح لا يجب واذا اذن السيد احد اسم او احد بنينا بكذا بهر مسكين مع الفقه للمهر والنفقة واسكنى من
 لم يوفى السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النفقة وقيد اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن ذلك لم يفرق بطلب المتعاضد
 عن السيد وكانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج باكثر ما اذن له من المهر توفقت المهر على اجازة المولى كافي للنية والطلاق
 يشير الى انه لو اذن له ان تزوج على رقبة فترجى حرة او مكاتبته او مدبرة او ام ولد على رقبة جاز النكاح بقيته لكن في المحيط
 ان النكاح في الاولين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بهيمة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه الترخيص النكاح وكان المهر
 في رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او بقيته كما في النفقة ولو باعه كان المهر في رقبة وقيل في ثمنه والاول
 الصحيح كما في المستبوي لیس الاخر ان اء المكاتب والمدبر للمهر والنفقة واسكنى لانه تعذر الاستيفاء عن عين الرقبة فيستوي
 عن الكسب فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجمع كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفى
 فيها والابح لها كما في النفقة والاذن له في النكاح مطلقا ليعم جائزه اء النكاح وفاسده في حق السيد
 عنده ويصرف الى الجائز عنده بما في المهر بالنكاح في الحال عنده وبعد التتق عندها ومنه نفي الاذن بهذا النكاح عنده لانه
 فلا يملك التزويج ولو صحى عنده ويملك عندها كما في المحيط ومن زوج حرا او قرا او مكاتبا او مدبرا امته من قته او مكاتبة
 ومدبرة او ام ولد لا يجب عليه القبوية وبعب ان يحل بينها وبين زوجها بالاستخدام يقال بواله منزلا وبواله منزلا
 اذا بيا له كما في المغرب وقيد اشعار بانه لو بوا المولى لما يتا وترك استخداما كان له ان يردا الى بيته ويستخذهما وكذا الوشرط
 ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط ولا نفقة عليه ولا يجب عليه نفقة لها الا بحسب اى بالتبوية
 فان رد السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ووجبت على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم
 على السيد والليل على الزوج كما في نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كالحره فلا تحتاج الى التبوية لاستحقاق
 النفقة ولا يبقى للسيد ولاية الاستخدام كمن نفقات المحيط وغيره وليطأ الزوج امثال نظيرها فليس للسيد ولاية المنع الا قبل
 اخذ المعجل وله اى للسيد النكاح عبده وامته كرها بالضم اى كرايته وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عبادهم
 كما في باب الشافى من الحقائق لا كرههما على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابى حنيفة روى انه لا يجوز ان يحاكما بلا رضاهما ولا ان
 للعبد فلا يجوز للسيد النكاح المكاتب والمكاتبه بلا رضاهما ومن عجب المسائل ان المشايخ صحوا اجازة السيد نكاح المكاتبه
 الصغيرة بعد التتق باعتبار اثر الملك وهو الاول لم يصحوا قبله مع حقيقة الملك وكذا صحوا اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحا قبل التتق
 وهى حرة يد ولم يصحوا بعده وهى حرة يد او رقبة لانها في الصوتين لم يصح قصرهما بعد التتق اصغرا واما قبله فيصح النكاح بالبالغة

كأنى الينا وحجرت من شيا لمسا دجالي الخرج من مكة بمكة كبيرة فانه لا يخال للصغيرة كما عرفت تلك
الامر والمكانة حال كونها تحت حجاب وعندها وحكما كما في سورة من طلاق رخص هذه السنة مستدركه ما سبق من قوله تعالى
التي كانت كالسنة فان القول بالامام الامام ولد له برة القسم الا ان يقال انه التبيين على التبيين وفيما اشعار بان علم الزوج
بالتقدير نفسا ليس بشرط قبل بشرط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا امر بعد الدخول فالمركانى العادى ولو اختارت
زوجها كان المرسيد كفى الكمانى وان تحت تلك الامة والكاتبه بلا اذن من سيد لا فتحت اى قبل وطى
مرلا اغان بالوطى الفسخ النكاح عند اى يوسف ربح خلافا لمخرج كمانى المحيط نفذ نكاحا وان وطى الزوج قبل المنق
كمانى الكمانى الا ان فيه انكالا من عيين احدها ان ام الولد اذا عرفت قبل وطى الزوج بطل نكاحا لوجوب البعد
المحوى والثانى ان الكاتب والمدير واضح كالامة فيما ذكر كمانى النظم وغيره بلا اختيارا للعق لانهما نصبت وتقدم ان الخيار
للانكاح وما سعى من السر وان زاد على مثل كمثل بلانيسة للسيد اذا قائل بانفصل لو وطئت النكاح بلا اذن
ففتحت اى بعد الوطى وان عرفت اولاً ثم وطئت فلما اسمى لانه بدل بفساخه والكلام مشعر بان يجب مخرج
واحد استخانا وزوج الامة يغزل اى يجوز له ان يترغ ذكره عن فسخها فيخرج المخرج في المقاس يقال فل
عن امرأته اذا لم يرد ولد لها باذن سيدها ورعاها عنده وبانها عندها على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان
لسيد الغزل وذابلا خلاف وزوج المحرم يغزل بلا خلاف باقونها وهذا اذا لم ينجح عن الولد السور لفساد الزمان و
الا يجوز بلا اذنها وفيه رفرالى جواز اخراج مانى الرحم قبل مضى مائة وعشرون يوما وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كمانى انكاح
المحيط وان وطى الاب المسلم امته اى امته ابنته ولو كافرا فولدت هذه الامة ولدا فادعاه اى ادعى الاب الولد
ثبت نسبته وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان منده او فتحت عنده ونفدت
عندها وانما فسر الامة بالفتنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومديرته لم تصح وعن ابي يوسف ربح ان دعوة ولد
المديرة تصح وعليه قيمة مع العقر وفى الاضائة اشعار بان لو ادعى ولدا امته ابية او امه لم تصح بانها لو كانت مشتركة
بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل البوة ثبت النسب
لان موطوءة الابن وان لم تحمل للاب لكن تحمل البه بعوض وفى الغائين رفرالى اشتراط كون الامة فى ملك الابن
من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت فى ملكه وقت العلوق فبا عها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه
لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل فى الظهيرة وهل الدعوة ان يبل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهى فى النسب
بمسردال وقد فتح كمانى المقاس وهى اى الامة حينئذ امه وكده اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الامة لانهما
لانها مشتركة بينهما حينئذ ولا قيمة ولدا لانه انطق حرا والجد يصح الذى لا يدخل فى طريق النسبة اليه ام كاب الاب
كالاب بعد موته اى موت الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا او رقيقا وان نكحها اى الاب امته ابنته صح النكاح

وما ملك غير شريفة وقد صلى الله عليه وسلم انت وملك البابك (بجاء شريفة) هي بنت الملك لابن مشركة
 بالاجاع كافي حدود المستصفي ولم نصر الامة ام ولده وحب عليه عمر النكاح لا يقتضي اسم الملك
 والولد الحاصل منها حرة ابتداء الابن فان الازدواج كان الابن والولد تابع لما فيمنع على ابيه والطفل الذي
 لا يقبل الاسلام ولا يحدف فالامام محمد بن جعفر الابوين ونيما اي من جهة الدين فلوزوج نصراني صنفه من
 مسلم ثم خمس احدا لو سلمت من زوجه في الكلام اشعار بان الطفل لم يقبل الاسلام ووصف صار سلبا لا صلاحيته
 وغيره والتبني لا يخلو من شيء لانه قائل غير في المعنى وفي الخلاصة لو قال اليهودي خير من النصراني كغيره ولما ذكر حكمه على سباني
 احد الدارين ذكر حكمه في سباني احد سباني قال وعنده عدم اي نقد الابوين تتبع الطفل الدار فلوزوج مسلم صنفه
 من مسلم في دارنا ثم انقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجاز سبيا كما لو ارثوا ابوها ولم يقابلوا الحرب لم تبين عنه
 والمجوسى شمر من الكتابي كمن ينفذنا نصريح باعلم ضمنا والمجوسى واحد المجوسى من ربي كوش في الاصل جل
 صغير الاذنين وضع دينا ودعا اليه كافي القاموس لكن في اللؤلؤ النخل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبحوا قدامي
 بفلبيد من اهل الكتاب وان اسلم الذميان المتزوجان تزوجا بلا شهود او تزوجا في وقت كانت
 في عدة كافر معتقدين حال من ضمير المتزوجان ذلك التزوج بلا شهود او في عدة كافر اقرا اي تركا عليه
 اي ذلك النكاح ولم يجرد وقال زفرح فرق بينهما في الوجين وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابني حنيفة ربح
 كافي المضمرات والتفق المشايخ على جواز نكاح العتقة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها
 غير واجبة وهو الاصح كافي الكرماني وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجاع وقرق
 بالاجاع كافر ان تزوجا محرمان كوشى واخته اسلما معا او واحد منهما كافر متزوجان وقع بينهما ثلث طلاق
 كافي النصف وفيه رفر الى انها لا تبين بلا تفرق القاضي وفي المينة انها تبين والى انها لو لم يسلم بلا تفرق الدين لم يفرق
 بينهما مستقدين ذلك يجرى الارث بينهما قضى بالنفقة ولا يقط احصائه حتى يجد قاذفه وهذا عنده خلافا لما في كل من
 الاربعة كافي المحيط والى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة
 والسلام فهم على شريفة في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم لم يلدت من النكاح لاسن السفاح كافي الخفة وفي
 دارنا في قضية اسلام زوج المرأة المجوسية الاولى غير الكتابية حتى يثل الذمينة والوثنية وغيرها او اسلام
 امرأة الزوج الكافر ولو كذا يعرض من قبل القاضي الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية او الكافر
 فان اسلم الاخر من احدها فمضى الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له اي للزوج المسلم كذلك والا بسلم الاخر
 فرق بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كافي النصف وهو اي تفرق طلاق
 ولو كان الزوج صبيا عاقلا عند ما فسخ عند ابى يوسف رح ان الى الزوج من الاسلام ولا مهر لمجوسية ان

معدون من بينا فان شئنا انما هو طويرة مسالان لنا كل المروفي ودارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين بين
 الزوجين من زوجهما بمقتضى كسب شخص في ذات بعض وثلاثة اشهر في غير كافي شرح الطحاوي قال لا بد من
 بعض من الزوجين كسب الشخص الذي ينفق عليه اربعة اطلاق وهذا شامل لموضع العمل في كل اسلام الزوج الاخر من
 الزوجين اذ الكافر لو اسلم قبل نفق الحيف لم تبين منه وقية اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطورة وغير
 والى ان هذه الفرة طلاق وهذا عندنا خلافا للابن يوسف رح وفي رواية عنهما كافي الاختيار وغيره وسبب
 الزوجة عنه ببيان الدارين اي باختلاف داري الاسلام والحرب لما حقيقته بان يخرج احد الزوجين الكافرين
 من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسييا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما متامنا لم تبين كافي
 شرح الطحاوي لا السبي بالفتح اي تبين بسببها داسرها معا فاللام للسند وارتداد كل منهما اي تبدل اعتقاده
 الاسلام بالكفر لاحد حقيقته كما اذا تجس او تنصر او حكما كما اذا قال بالا اختيارا ما هو كافر بالاتفاق فتح اي رفع لصفه
 النكاح بلا خلاف سواء كانت موطورة او غير باعاصل اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انما لو
 ارتد امسا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لفررح كافي التحفة وغيره والى انه لا ردة للطفل اذا لا اعتقاده بخلاف
 آباء وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كآباء ومنهم من لم يصح احدا منها وهذا كله على قول ابن يوسف رح واما على
 قولهم فردة صحبة كآباء كافي المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسخا حاصلا باب المعصية وهي الموطورة
 الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو صحيح لان جسمها يحصل بالبحر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى البقاء
 النكاح مع الردة كافي المختصرات وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجها الاول وقال عين الأئمة وغيره لكل فاض
 ان يجرد النكاح بينهما بهر سيرة ولو دنا راضيت او ابت كافي النية والى ان ردة فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح
 بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا للمحدث رح كافي الخلاصة ولما كان في المهر لا رتدا واحدهما تفصيل لم يعلم من السابق
 قال ثم للموطورة الحقيقية او المحكية كما اذا خلى بها خلوة صحبة كل مهرها من كسبي ومهر المثل سواء ارتدا وارتدت
 وتغير ما اي الموطورة المذكورة قصده اي المهر لو ارتد الزوج وهذا اذا كان سمي والافعلية الشعة وتغير بالاسمي
 من المهر والنفقة سوى السكنى (السائل في الخلاصة) لو ارتدت الزوجة وبقي النكاح بينهما ان ارتدا
 معا فاسلما معا سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنها
 وجد امسا وكلامه يشير الى انها لو ارتدت ثم اسلمت فقا وارتد استقر قالم بين النكاح بينهما وليس كذلك كافي الظهيرية
 والنسب وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله وقد النكاح ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما اي المرتدين قبل الآخر
 لان القرار على الردة كانا نسب وحل الزوجات من العاقلة والجديدة والبكر والمراهقة وضد ما والاسلمة
 والكتابية وغيرهن في القسم نفع القات وسكون النسين وهو ثلثة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصبا ثم وشرا

كما في الحضانة والنفقة لم يثبت لها دواجن وانصفت عنده وثلاثة عنده فمهر سرح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربع
 سنة وقيل سبع العشر كما في شرح الطحاوي ونقطة الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى لو علمه
 فصلا لثبث في شرايها مشعر بالشمسية مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاخ
 الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستثناء ومثحب الى حولين وجائز الى حولين ونصف
 والى انه لو علم في هذه المدة ثم شرب فيها ثبتت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشافعي والى انه
 يجبر الاب على اجارة الارضاخ فيها عنده وفي حولين عندها ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين
 عند الكل فالملقة لا تستحق الاجرة بعدها اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاخ بعدها الى نصف والى ان
 عند العامة خلافا لخلق بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
 في النهاية عن ابى يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ المومنة المبرقة حتى لو ارضعت صبيا لم يكره تزوج قط حرم
 عليها كما يجب والامومة مصدر هو كون الشخص اما المرضعة من لدا ولد مرضعه وفيه اشعار بان التاء قد تلحق بالمفعول
 منه المحدث كالحالة كما ذكره الرضى لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع والوجه زوج اي كونه ابا وفيه
 اشعار بان رجلا لو تزنى بامرأة فولدت وارضعت صبيته جاز له ان تزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة
 انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين ليشها منه كما اذا طلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تحبل فان الشها
 منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عند ابى يوسف رح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه و
 الا من الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح منها واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع
 وفي كلامه اشعار بان اذا لم تلد زوجته قط او يسب لبها ثم نزل لا يجرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحریم كما يكون من جهة
 المرأة يكون من جهة الزوج ويسبب الفقهاء لبن الفعل وهو ما كان نزوله من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على را
 للمرضع طرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضاخ لا يثبت
 بشهادة رجل ولانسا وصد من بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فارق بينهما فقبل الدخول لا
 يثبت له من السبي وما يشل بالنفقة كما في المضارعة فان اي المرضعة والزواج مع قومها فيه تغليب عليه
 في على الرضيع كما نسب اي حرمة كحرمة فحرم سبي الرضيع اولادها واولادها واولادها المتقدمة والمتأخرة لانهم اخوة
 لها من قبل الام والاب اواها وكذا ابوها وامها تها لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب كذا
 في رواية فيهم انخوال وخالات وكذا اخوة واخوات لانهم اعمام وعمات وفي كلامه اشعار بان قبل من الرضاخ
 من جهة الرضاخ كدور والامام والعمات والعمات ورجل وخالات واخوات كاسياني ويحرم فروعهم اي اولاد الرضاخ
 في رواية فيهم انهم من الرضاخ والزوجان لرضيعين اي زوجة الرضاخ وزوج الرضاخ عليهما اي على المرضعة

[illegible]

كروا لادخل من الزوج فلو كانت ثم طلقا على ما قال بعضكم كافي البيا فيها اي الاطهر من حيض ولو طلق
تسري في الثالث في ثلثة اشهر في الصغيرة واللايته وتبي ان يطلقها في مرة التسري فيصير بين كل طليقتين شهر
بالا اتفاق ووطئها في وسط الشهر فيصير بينهما ثلثين يوما عند واحد وعند الآخر كمال الاول من الرابع والثاني والثالث في الاطهر
كافي النظم وفي ثلثة اشهر في الحال عند الفحش وعند محمد وزفر من لا يطلق لثلاثة الا واحدة كافي النظم ولو
طلق بولا النسوة الثلث بعد الوطئ يجوز طلاق من لثلاثة غيب الوطئ وبدر عتيه اي برعي المطلق وحراسه لو كان المطلق
لست في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقه واحدة ونست في طهر وطئت المرأة فيصير في حيض امرأة
موطوءة اولها سافرا لموطأ فوا حسن او حسن كما هو والثاني ما فوقها اي فوق واحدة من الطليقتين او الطلاقات
هذا رجعة صفة لما فوقها بنية اي بين ما فوقها من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصلة ان الطليقتين او الثلث برة او اكثر
بلا رجعة في طهر برة كالتليقتين او الطلاقات في حيض الموطوءة واعلم ان في الصدر الاول اذا اطلق ثلث طهركم
الا بونوع واحدة الى من عمره في الله تعالى عند ثم حكم بونوع الثلث بيا كشرية بين الناس وتماز في التمر تاشي ويرجى
اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يجب كافي البداية ان طلق الدخول في الحيض فاذا طهرت عن هذا الحيض
طلقها ان شاء الله بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله عنه
ابي يوسف رح لا يعود وقول محمد رح مضطرب كافي شرح النخعي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون الرجعة
نخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السني كالجناح في حالة الحيض بدون الرجعة كافي النجاشي وطلاق الحرة ثلثة و
طلاق الامة اي الثلثة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد اثنتان ولو زوجها خلا فها وصريحه اي صريح الطلاق ونفطها
المعنى فيه ظهورا بنيا ما استعمل لثمة او عرفا من لفظ فيه اي الطلاق دون غيره وهذا اعم مما في النخعة وغيره انه ما اشتق من
الطلاق وهو نوعان احدهما مثل انت طالق اي ذات طلاق فهو من النبته بالصيغة اثرى دو طلاق على ما ذهب
اليه بسبويه فواسم فاعل ولذا ذكره وطائفة لثمة ومطلقة وكذا ايام طلقه بفتح الطاء واللام الشدوة واما سكون الطاء
ففي حكم الكساية وطلقتك بنشد يد اللام وفي المثل يدخل نحو طلائع او طلائع او طلائع او طلائع بل افترق بين الجاهل والعالم
على ما قال الفضلي وان قال نعمته نحو لا يصدق قضاء الابا لاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق شو كما
في الخلاصة وتقع به اي مثل ما ذكره لا بالصرح والابدخل فيه النوع الثاني ظاهر طلقه رجعيته لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا
المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الرتبة فيها وتبركان في بيت واحد وتعد
الامة عدة المحررات اذا اعتقت فيها ويرث الحي منها لو مات الآخر فيها ويكون مظاهرا او مؤلها اذا طاهر منها او الى نفسها
ويجب اللعان لا الحد بالتقذف بخلاف البائنة فانما تقضي لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالتقطع والبائن كالتفليس
في النكاح واعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيما كما اذا كان بائنا فبائنا كما اذا كان في منقصة خلاف

القاعدي لثلاث اركان من برودي طلاق وحلال برودي حرام كره وطلاق بائن شوم لان الصريح اذا طهرى
 على البائن يكون بائنا فله اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعية بانفس او الكسور المطلق الى مطلقة كما في القاموس
 اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينشأ وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح
 الطحاوي به ونوى الطلاق من طاق لم يصدق قضاء ومن العمل لم يصدق اصلا وعنه صدق ديانته كما في التفتة ولو نوى الاخبار
 كذب لم يصدق قضاء كما في الشارع والكلام مشعر بان علم الزوج مسناه لم يشترط فلو قلته الطلاق بالبرية فطلقتها لم اعلم
 به وقع قضاء كما في التفسيرية والنية والثاني ما اشير اليه بقوله وان ذكر المصدر المصود بان قال بالبرية معترفا او منكرا
 انت طلاق او طالق طلاقا او مطلقة او تطلقه او طلقك طلاقا او طالق للثمة او تطلقا للثمة كما في الكافي او بالطلاق
 تو طلاق او نرا طلاق طلاق او تو طلاق دوده او دامت طلاق فثلث من الطلاق وقعت في الحرة وثمان
 في الائمة ان نواها اي نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حكمية والا اي ان لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو به
 شيئا او نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة فمرجعية اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص مثل طلق
 نفسك حيث جاز فيه نية الثلث لان مصدره حمل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقك وتام تحقيقه في التسع
 والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بلانية لان مصدره يؤكده كما في المحيط والى انه لو قال
 انت طالق الطلاق واريد بالعنف والمصدر طلقان وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاكثر
 وهذا ظاهر الرواية كما مروح اضافة الطلاق ونسبته الى كلها نحو طلقك او جميعك او طلقك طالق وطلعتك
 الاستخانة عنه بقوله انت طالق والى ما يعبر به اي يعبر العرب به من الاجزاء عن الكل اي كل البدن كراسك
 فلو قال طلقك راسك واراد الراس فقط لم يجز ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الراس منك دام لو قال
 هذا الراس وقع على الاصح كما في قاضيهان او رقتك او غرقك او روتك او نفك او شخصك او
 جسدك او جسمك او بدنتك او صورتك كما في نصف او وجهك او فخر جاك بخلاف اليد بردي الاستخانة
 خلاف والى جز شائع كنصفك او ثلثك الى عشرك او جزء من الف جزء منك لا يصح اضافة الطلاق الى
 جزء معين لا يعبر به عن كل كالعين والنف ومصدر اليد والرجل الا ان يراد بها جميع البدن ومثل البطن و
 الظاهر على الاصح وبعض المطلقة نصف المطلقة وثلثها الى عشره مطلقة كالمه من في المحيط لو قال نصف تطلقه و
 ثلث تطلقه وربع تطلقه فثلاثان على المختار وتبين مدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة و
 اثنتان فلهذا في اثنين في اثنين ثلثان من الطلاق وان لم ينو بالشرع فانه
 لا يصح في فمرفقة واحدة لا يصح ان يكون ضربا لنفسه فيلغو الثاني فوقع ثلثان على ما اختاره العلماء الثلثة ذهب
 الى ان يكون في جميع منعه من المدة بن قدر ما في المدة المدة ثلثه من على ان لا حد يار فيه

لكن في الكشف انه يجب ان ينسب الى زفر انساب المصنعت الى الكل بقوله وليصح نية مع لادها فيفتح ثلث كافي
واحدة في واحدة في اثنين في ثلث وليصح نية ابتداء النفاية الى السادة اشتقاق كلمة من قولانت طالق من واحدة الى اثنين
مثلا يدخل في الحكم لانا انها قولها السناد من كلمة الى عنده لقولهم مري من بين الى سبعين ويدخلان عندها لقولهم قد من
مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر من قولهم لعنت من هذا الحائط الى هذا الحائط فيفتح واحدة في الاول في ثلث
في الثاني عنده واثنان وثلث وقيل واحدة عندها ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للمعنى
الثاني كما في النية ولفظ ما بين لمن في الحكم في انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلث يقع واحدة واثنان
واثنان وثلث عندها ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفر وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى هو قد
حاج البصيفة او الاصمى رحما الله زفر فرح وقال كم شك فقال ما بين اثنين الى سبعين فقال انت اذن ابن نسح
سنتين فتجوز فرح وقوله لادها في نية كذا انت طالق في ملكة او بها مثلا تجوز اى ايقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال
والتي في الاصل التجعل من قولهم باجزينا جزاى نقد نيقه كما في الطلبة وفي انت طالق في دخولك ملكة اى في وقت
الدخول او مع الدخول نطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في شعار الابن الشرطية فهو تعليم فلا تطلق الا بعد الدخول و
الاول اصح وعلى هذا لو قال لاجبية انت طالق في كذا كذا او مع كذا كذا فكلما لم تطلق بخلاف ما لو قال بنت طالق
ان كذا كذا كافي الكشف وليقع الطلاق عند الفجر اى في اول جزء من الغد في قوله انت طالق غدا اى في غده
ولانية له وليصح نية العصري صدق مضار في نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء في الثاني اى في الغد عنده
ولا يصدق عندها فقط فلا يصح تضار في الاول اتفاقا كما صدق دبانته في كليهما والفرق لاجبية فرح ان في الملاحظة
تقتضى الوقوع في جزء المقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كافي الكشف وليقع الآن تصحيا لكما في نية
طالق اس ان كذا قبل اس وان كذا بعده فلو كان اضاف الطلاق الى غير المحل وليقع في الاصح اخر عمر
اى قبل موته او موتها وفي النواذر لا يقع موتها في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان مات او مات قبل
الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كافي النهاية وليقع حالا ان اسم الوقت
في قوله انت طالق متى اى متى ما او لم اطلقك وقد سكت بعده زمانا مع التطبيق فلو قال متصدا انت طالق
لم يقع الا به وفي لفظ اذا الشتر ك بين الشرط والوقت عند الكوفية المستعمل مكان متى متى من متوية اى يقوض
الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر ونوى الثاني يقع حاربا خلفه وان لم يتولا الله اول الوقت وكان الشرطية
معنى وحكما فكان حرا ووقع آخر عمر عند ابي حنيفة فرح ولا شتر كذا عنده وقع شتر في قوله قد تطلق به عنده
فموضوع للوقت يستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه مذهبهم في فظن حاربا فرب الى الله به كافي بسوء
اليسر واليه يذهب موضوع حاربا فرب الى الله به فرب الى الله به فرب الى الله به فرب الى الله به فرب الى الله به

المرء كاني ككواشي وغيره كمن في البراءة العرفي وفي الوقت مجازا نقل منه في السلوك وغيره من شتر
بينها فلم يوجد في مثل تقدير في النصارى فهو مشد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرا كما اليوم والعرف
مراد مع فصل اي ان كان اليوم طليعا ففضل وتسلقا بل ان يكون مضطرا اليه كما دل عليه كذا مع على ما اشير اليه في كتاب
المطل مشد مع تقديره بده مثل ان يقال ليست الطوب ليرين غلطات غير المشد فانه لا يقال دخلت يوما كاني
فكشفت والكا في وغيره ولا يري في السلوك انه يشك بالشك فانه ما قبل التقدير بالمددة وهو غير مشد لان المرء بالمددة
ما يستوعب مثل النصارى كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بده النصارى عرفا على انه مشد عند بعض الشافعي وهو الظاهر كما
في الكشف والادخ في تفسير المشد ما يجرد من المرات الثالثة من كل وجه كما مر كبيدك يوم يقدم زيدا اي يبي
من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمددة السابعة للشار فيكون فعلا مشد اذ اليوم فيه للنصارى العرفي فلو قدم ليلا لم يكن
لما خيار كما لو قدم نهارا بلا علم حتى مضى كاني الكافي في شرط علمها واليوم يستعمل للوقت المطلق اي في جزء من الزمان
ولو يلبس مع فصل لا يمتد تقضى وهو غلطات المشد كانت طالق يوم يقدم زيدا فان الطلاق لا يقدر بالمددة المستعينة
فطلاق يقدم زيدا ولو ليلا فالقاعدة ثمان كالثالين يد لان على انهم اعتبروا في الاستداد وعدمه جانب العاقل لا المضاع اليه
سواء كان متحققا او متلفضا واذ اختلفا على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العاقل في مثل المثال الاول
وجانب المضاع اليه في نحو يوم اتزوجك فانت طالق وان كان التمسار جانب العاقل وفي هذه الفاء اشعار بانهم جعلوا
مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العاقل بمنزلة الجزاء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا كله عند عدم القرينة والافاض
الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكف الشمس كاني الاصول وان نوى النصارى في غير المشد صدق قضاء
وعن ابي يوسف ررح انه لا يصدق كاني النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق
فلا تغفل عنه وفي انت طالق ثلثا من الطلقات غير الموطوءة ليعين تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
وبالعطف اي بان قال لما انت طالق وطالق وطالق او فطالق او ثم طالق يمين تلك الغير الموطوءة بالاول
من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخره وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار باننا تبين بالاول بالطريق الاولى لوقال
انت طالق طالق طالق كاني المحيط وغيره كما لو علق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق وطالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني بنوعه كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم و
لو عطف ثيم فالاول معلق عندهم والبواقي نحو الا اثنا تبين بالثاني بواحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالثاني
والثالث والاول معلق عنده كما ان الكل عندها وبالعطف كالعطف ثيم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والثاني
واقع ويقع بانعطف بالمواد والفاء الكل اي كل ما ذكرنا من اثنتين او الثلث بلا خلاف بعد الشرط ولو غير موطوءة ان
الشرط توقف الاول على الآخر فلو عطف ثيم لكان حكمه ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع

والبيان في الرواية الثالثة منقولة في كتابي في شرح الطحاوي وفي الرواية الرابعة منقولة في كتابي
واحدة كانه قبل واحدة او بعد واحدة فتح طائفة واحدة لانه انما طلاق ما بين يافوخها من قبل
علايقه مما لا يبر في الرواية فتح في اثنين اثنان لانها قلنا وفي الرواية وفي غير الرواية انما طلاق واحدة
كانه قبلها واحدة وواحدة بعد باكثر واحدة وواحدة معها واحدة وواحدة مع واحدة فينبغي ان تلك
الصور الاربع اثنان لانها طلاق سبق عليه طلاق آخر فكأنه انشاء طليقتين ببارة واحدة فتح اثنان ولو غير
موطوء وان ذكر العدد البسم لم يفتح طلاق كذا او اشار الى عدد الطلاق بالاصح اي بيطرسان بطلان بطلان
الكف اليها لتفسير عدد الاصح المنشورة في الاصح الواحدة واحدة وبالاثنين اثنان وبالثلث ثلث وبانما
الشرطان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه ولذا ذكر في المحيط
وغيره انه لو اشير الى عدد البسم لم يفتح الا واحدة وان اشار بظهور بان بطلان الكف الى نفسه فالضمير منه
تفسير عدد الكف في المضرات والاختيار وغيره ولكن في الكافي وما يفيضان اعتبر المنشورة مطلقا في الشارع ان اشار
باصح قواعد وباصبعين فاشتان وثلاث ثلاث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف
ما اذا نوى بالمفودتين وان وصف الطلاق بالشدّة مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او فخر الطلاق
او اكبره او اعظمه او اشدّه او اطول نحو تطليقة طويلة او العرض نحو تطليقة عريضة وان شبهه اي الطلاق بما يدل
على هذا اي على الوصف بالشدّة مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او طار الدار او الحجب او باطول كقول المرحوم
او بالعرض كسطح الارض فثلث من الطلاقات وقس ان نوهما اي الثلث والانيو بان نوى باقية او جينة
او شتين او لم يوشيا فبأشدة لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدّة والبائن الشديدة الذي لا يقدر على الرجعة
فلو اكتفى بالشدّة لم يكن طويلا وتعدّ ولما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم يبن عند ابى يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا
عند زفرح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق مثل رأس الابرة او مثل عظم او مثل الجبل او مثل
عظمية تين بكل عند الطرفين ولم يبن الا بالثاني والرابع عند ابى يوسف رح وبالاخيرين عند زفرح وكناية عطف
على صريحه والكناية لغة مصدر كني او كناه به عن كذا كني او كنيوا اذا تكلم بشئ بشئ بدل به على غيره او يراى به غيره وشريته ما اشتهر
في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المبهورة كناية كالجوار غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق ما يشمله
وغيره اي لفظ يحمل الطلاق وغير الطلاق فيستر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراى منه المنفصل عن وصلة النكاح
وفي الدلالة عليه فخار زال بقرينة ويجوز ان يراى بالكناية ههنا ما ذهب اليه البائية مما يستعمل في معناه لينقل الى ملزومه
فان البائن يستعمل في معناه لينقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فطلق بصفة البينونة كما ذكره المصنف في التوضيح
ورويان معناه لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البينونة كما في التلويح واجيب بانه وان

فيكون له طلاق لا بد من ان يكون الكافي على ما في الكتاب والطلاق لا يكون الا بالانكاح
كنايته من طلاق المهرم بغيره من طلاق المهرم لا يستتبعه لنا فثبت الطلاق بغيره من طلاق
الكناية على ما في الكتاب من طلاق المهرم بغيره من طلاق المهرم لا يستتبعه لنا فثبت الطلاق بغيره من طلاق
ان كان طلاق قبل جواب من طلاق المهرم بغيره من طلاق المهرم لا يستتبعه لنا فثبت الطلاق بغيره من طلاق
والطال نحو طلاقه اي طلاقه من الطلاق او الحسن في صفة على فبذلك يبرئ من البتة في صفة يجب بها كافي الكافي
والكراني في الرضى ان تخفيفه لازم عند سيدي به والسردي قبل وقيل ان التخفيف غير لازم منه من الردة بالفتنة مصدر
بمن القيل او صفة كافي القدره اي مقطوعة باس من الخير اي ذات من او مبنية الفرقه حرام ذات منع او منوعة من
غير المهرم صفة كافي القدره وغيره او مصدر يراد به الصفة كافي الطلبة وانما ترك الصلة منى وعلى اشارة الى انه صح اساءة
والحرمة اليها كما سياتي ونحوها انت بري وانت على كالحرم او الخنزير او غيره مما هو محرم الدين فيصل جوابا ويصلح سببا
وكلاماني عوضا بما لعب وفيه تفنن والثالث نحو اعتدى اي عدى عليك من الاقراء او لم الله تعالى واستبني
بالمهرمة قبل اليا درجك اي اطلبى برادة رحك من الولد لزواج آخر او للعلم بعدم الولد انت طالق طلاقه واحدة
او انت مفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر ويجوز سكنها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون وانما اذا
اعربت فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كافي الكرماني انت حرمة عن ريق
النكاح او غيره اختار جى لك زوجا او ثوبا اهر ك اي عليك فيناول الطلاق وكذا اطلاقك وامري بيدك او
في يدك او يمينك او شمالك او نكاحك او لسانك كافي الخلاصة واليد القدرة سترحتك اي ارسلتك عن يده
الكلح او عن عمل كذا فارتقتك عنه فيتل جوابا ولا يحملها اي الرد والسب كما ترى وفي اعادة النواشعار ان الفاظ
الكناية كثيرة حتى ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والنتف وذكرني الجواهر لو قال زيدا كرم او رها كرم او دست
بازو شتم و تراشتم لم تعمل بلانية ففي حالة الرضا اي غير الغضب والمذاكرة يوقف الكل اي الاقسام الثلاثة ثابتا
على النية فلا يقع شيء من البائن والزجى بلانية لاحتمال غير الطلاق والقول له في ترك النية وفي حالة الغضب يوقف
القسم الاول ان اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتمال الرد والسب وفي حالة مذاكرة الطلاق اي سؤالها
او سؤال غيرها الطلاق يوقف القسم الاول على النية فقط اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء
وبانته في الغضب في الاخير وفي مذاكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقرب الغضب والمذاكرة و
كذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس النية كافي المحيط وغيره وذكرني الزاهدي انه
يجلعت في ترك النية سوارا عنه او لا وقال ابن سلمة ان حلفتني منزله فقد كفي والكلام يشير الى ان الكنايات غير مؤثرة بدون
النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليرول ما فيها من استتار المراد فان لوى بهذه الالفاظ ونحوها سوى الثلاثة المستثناة

وسمي اختاري كما في الثلاث من الطلاق يقع لثلاث لانسان نوحى بيمينته لثلاث طلاقا او لثلاث نوى باليمين او
 بيمين او شتمين او لم يشتما فبأشهر واحدة وقسم لثلاث الى اقل عدل عليه وفيه اشعار بان الطلاق غير مكتمل حتى ياتي بالطلاق
 قبل بين والاول الزنا كما اشهر اليدين في اليد وتساين كلامه حال بل ان ما عرفت على اليدين من هذه الاعمال يشتم على طلاق
 لا يخفى وفي اعترافى واستسيري حرما وانت واحدة من طلاقا لثلاث يقع باليمين واحدة بيمينته ومن نوى
 الثلاث او لثلاث من طلاقا على الصلوة والسلام طلق سودة رضى من تعالى عنها باتى وراجح والاشهر كالاعتداد فان فيه
 امر باحدة واحدة لم يقع صدقة لثلاث بل طلاقا كما قالوا ووقع الطلاق باسنادا وبينونة والحرمته اليدين الزنا
 كما يقع باسنادها اليها بان قال لا مسك بان عليك حرام لكن بدون الصلوة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك
 وسك لم يقع وان نوى كافي المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه نوى بان قال لا عليك طلق لانك لا تعلم غير
 فصل تفويض طلاقها اليها اي تفويض الزوج تطلق زوجه الى زوجه في الكبراني التفويض كما يسمى بالغة شتم
 مثل ان يقول لزوجه طلق نفسك او اختارى او امرك بيدك او غيره تقييد ذلك التفويض بحلها اي بحلها غلبت
 التفويض فيبلغ او خبره ان استأذن من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض عليك
 يقتضى الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكل يقتضى بان يكون جميع العرفه كما قال آخرون وكلام الفصوليين ما دل الى الاول والخبر
 الى الآخر الا ان يقول الزوج من هذا الصلوة التفويض كمال شتم فانه لا يقيده بالمجلس لما عرفت في الثلاث قبل تحليل
 كما ساقى او يقول متى شمت او اذا شمت فان لما ان تطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها تنعيم الاوقات
 بخلاف ان شمت فانه تقيده لانه ليس للتبنيح ولا يرجع المفوض عنه اي التفويض ان قيد بالمشية ولهذه الغاية
 اخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض عليك لا توكل يقتضى ان يرجع عنه وتفويض طلاقا الى غير ما اي فزوج
 من رجل او صبي او جنون او زوجه اخرى لا يقيده بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فيكون التفويض الى غير ما توكل الا اذا
 علق بالمشية فانه عليك فيتعبد بالمجلس ولا يرجع عنه كافي المحيط وغيره لكن في العادى لو قال لا جنسى امرأتى بيدك كان
 عليك حتى يقيده بالمجلس ولا يرجع عنه والمجلس اي مجلس العلم اتما يختلف بالاعراض عنه بالقيام اي قياما عنه
 ولو كرر بان القيام يفرق الرأى وفيه ايماء الى انما لو قامت له عوة الشهود اختلف المجلس فيه خلاف كافي العادى والى
 انما لو قدرت عن القيام او لا تجار او الاضطجاع او الحائض عن القعود او ترتبت عن الاحتياط لم يختلف كافي الاختيار
 او الذهاب الى مجلس آخر ينافيه عرفا فلو شمت من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف او الشروع على
 قول لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت وكليها او اجنبا بيع او شراء او عمل لا يتعلق بما مضى اي يعرف ان قال
 لما كان فيه لا مطلق النسل حتى لو لبست ثيابا من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتت المكتوبة او كلمت قبلها
 لم يختلف كافي النهاية وفيه اشعار بانها كواشتغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اختصاب او تمكن من الزوج لم يختلف

في الكلامين وعلما كبيتها فلا يختلف المجلس في ذلك والاولى ان يبين حكم البيت او لا حكم به ولكن ان يقال ان
الذي ابيان رطل اذكرنا وسيرد ايضا كسيرا فيختلف المجلس ببيان وقت ثم صارت بعد التوفيق او بالكلية الى
طائفة للرجل التي كانت على ذلك فاختارت لنفسها في خطراته بانتهى خطراته اذا سبقت خطراته اختيارا كما في الامور
غيره وفي قوله اختاري بينه التوفيق بينه حقيقة او حكيت كما اذا قال في الغضب او المذاكرة فلا يرد اليه
في الطلاق فذكر ان في صورتين لا حاجة الى التيقن فقالت بتبادل مصدر مبطون على قوله اختاري فقوله واختار غير
عزيز في كلام العرب فليس في كلامه خرافة كما عرج انما اختار الفار اشعارا بالاختيار في المجلس كما فيا ياتي اختار
الاولى زيادة نفس على ابيان في الاصل يقال ان الفاء رافعة لثبوت لا تقع الا لطفة بامته فلا يقع ثلث لانه لا يعمم كمنعني
ولا رجة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشرط وقوع الطلاق ونصد بقاء في اختيار نفسها ذكر مثل
النفس في كونه للذات كالام والاب والاهل من احدهما اي في كلام احد الزوجين او مثل قوله اختار في
كونه للصفة كطاعة في قوله اختاري اختارة فقول بالنصب اي فقوله بالجر آخرت فيكون قوله مبطون على
النفس من احدهما او هذا لان الاصل مشترك المبطون والمطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الذي ليس على
البيوتية بهذا تنبها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لانه في كلام احدهما ما يدل على انها اختارت نفسها دون
زوجها من الافظاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختارة او طلقه او امها فتقول المرأة اختارت او اختاري فاختار
اختياره مثلا كما في المحيط وغيره فلم يخلص اختياره بكلام الزوج كما ظن لو كررها ثلثا اي لو قال الزوج كلتي اختاري
ثلث مرات بلا حرف عطف فاختارت احدهما اي قالت في المجلس آخرت الاولى او الوسطى او الاخيرة
فثلث من الطلقات وقعت عنده وبائنة عندها وفيه اشعار بانها لو قالت اختارت اختارة وقع الثلث
عندهم كما في المداية ولو قالت بعد قوله اختاري ثلثا طلقت نفسي بتطليقة او اختارت نفسي بتطليقة
فبائنة وقعت لان الاعتبار لجانب التوفيق وما في المداية والاختيار انه رجي فليس بصواب كما في الكافي ولو
عطف بكلمة ثم فقالت اختارت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط ولو
قال امرك بيدك او ساكنك او غيره ما ذكرنا بينه التوفيق فطلقت اي قالت طلقت نفسي فبائنة
وقعت لان الامر حقيقة للبائن وان نوى بقوله امرك الطلقات الثلث فقالت طلقت او اختارت نفسي فثلاث
اي الطلقات الثلث لان الامر محتمل العموم وفي قوله اي في وقت قوله امرك بيدك في تطليقة او في قوله
اختاري تطليقة فاختارت اي قالت اختارت نفسي اي فقوله اختارت نفسي فالفاء عاطفة كما مر بلا نصف
كما ظن فمرجعية وقعت لانعدام الكناية بالصرح والفاء فيه جزائية فان قوله في قوله طرف لانه مصدر حيني كما اثرنا
فيكون شبه طاني المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث استدراك الفعل فليس المتعسف الا بالناسب الى التعسف لقصره

في العدة ان لم يمتدوا فيه فميتون وفي امرك بيدك اليوم وعندا يدخل في الحكم الليل الا ان يجيئها النكاح في اليوم
ميتة او يمتد بالجمع كما تشتهى وفي اليومين اشجع الليل وان روت الامر باليد في اليوم المذكور لا يمتد في العدة
اي بعد اليوم والرد في العدة لان امر واحد وعده ان يبقى في العدة لانها لا تنكس الرد والاول ظاهر الردانية كما في الكافي و
ان قال امرك بيدك اليوم وبعد غد تخلف الحكم ان اي قول الليل قبل الرد وعدم بقا الامر بعده فظاهر
الليل قبل الرد وان ردوا في الامر بعد غد وفي طلقتي نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسها فيصير
اي الثلث لان مختصرا فيقول الطلاق الدال على الواحد الحقيقي والحكي والالتزام بان نوى واحدة او اثنين
او بانه اولم يوشأ فرجية لانه صريح وفي قوله طلقتي ثلثا فطلقت واحدة تقع لك واحدة لاننا في
فرض نيك الثلث لا يقع اصلا في عكسه اي في طلقتي واحدة فطلقت ثلثا لان شيئا مفارقة ضدية وهذا عنده
واما عندها فواحدة للثلاثة الزيادة ولو اهر لها بالبائن او الرجي كما قال طلقتي نفسك باننا اوجبا ففعلت
اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع ما امر به من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة ملتو
بقضية التفويض والشرط اي شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت او هويت او اوت
او اعجبك او وافك مشية منها منجزة اي موقفة في الحال كما قالت في جوابه بلا ملة شئت فقع رجعية او
مشية معلقة بما اي بامر قد علم وتحقق وجوده في الماضي او الحال كما قالت شئت ان فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان
معلوم لا محالة فكان كالشيء المنجز لا ما يعلم اي لاشية معلقة بشرط سيوجد بعد اي بعد هذا التعليق ومن سوا التنازع
ان مكان ما كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشية منجزة ففوز
الامر من يد باب الاشتغال بالم نبوض اليها من الشرط وفي قوله انت طالق او طلقتي نفسك كلما شئت تطلق
اي يصح لها تطبيقا قبل التحليل ولو بعد تجديده النكاح او زوج آخر ثلثا من الطلقات متفرقة اي في ثلثة مجلس
فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل عموم الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عنده واما عندها فتطلق
واحدة لا تطلق شيئا بعد الثلث والتحليل والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد اتى بالثلاث ولا يخفى انه
ستفاد من اول الفصل وفي قوله انت طالق كيف اي اتي حال شئت من الصقة والعدو فان بيان كل
منها اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستخفاف ليقع بانته او ثلثا ان نوت
الزوجة بالنية احد هما بان قالت شئت بانته او ثلثا ولم يخالفها اي نيتها نية اي حال كون الزوج نوى بانته
او ثلثه اولم يوشأ والآن الزوجة على هذه الحال بان لم يوشأ ونوى الزوج بانته او ثلثا او رجعية او نوت بانته و
الزوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بانته او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بانته او انعكس الثلث الاخر
او كان غير من الاقسام فمرجعية فعند اتفاقها في النية وقع الاتفاق عليه ما ذكرنا وعند اختلافها ما يقتضي صيغة طالق

من واحدة رجعية فقط طلاق لا يكتفى به الثاني قولك طلاق او طلقت نفسك ما ثبت من ثلث طلاق
 ما وقرها من ثلث طلاق والحدود والاشهاد الدالة عليها كونه من التيسيرية وعندنا نطلق ثلثا لان من البيان
 الا ان التيسير في شدة الشك

فصل في صحة التعليق اي شرط ترتيب الجزاء على الشرط في باب الطلاق كالسكنى للملك اي القدرة
 على التصرف في الزوجة بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما
 والمرأة مخرجة بمصاهرة لم يصح التعليق فيه فليس يظن تاويل للملك بوجود النكاح والتباعد ان الملك
 لم يشترط بصحة التيسير وليس كذلك كما لا يخفى ولقاء الملك في عدة الزجر مما لا خلاف فيه واما في عدة اليأس ففيه
 خلاف ياتي او بالاضافة اي التعليق اليه اي الملك بسببه على حذف الضافات او الاستدراك فان لم يوجد واحد منهما
 كما اذا قال لا جنة ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزايد وقد ظفرت برواية عن محمد بن ابراهيم
 لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان
 ملكك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالا لي او كل امرأة تزوجها
 او تزوجها غيري الا على فاجيزه في طالق ثلثا في مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا تزوجها فصولا فانها
 لم تطلق كما في الحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجتي
 او كل امرأة تدخل في نكاحي باق في مذهب كان في طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في
 المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يميننا على جميع النساء الا في كل ما كفيته ان تزوج الحالف امرأة
 غير ائمة الامر الى القاضي فيه عي انه تزوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فليتمس من
 القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفضولي في زماننا ولى
 من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف
 شابا فاقدمه عليه افضل من الغروبة وان كان شيخا فالغروبة اولى والفاظه اي الفاظ الشرط بقرينة التعليق ان لو
 ولم يذكره لانه يحكي ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاء في جوابها عندهم كما في الكشف واذا واما ما باليسى
 بالسلطة لانه جليها جازمه ومتى هي ومتى اهلها فكل هر وكلما هر بار على التنازل وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان
 ويؤيد الكل ما في الرضى والمغنى وغيرهما ان كلما ظرف معرب بما موصولة بمعنى الوقت او توقية او مبنى على النفع وما كافتة عن
 مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية
 ولو معني روى مقطوعة الوقوع غالبا وعالمه ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب
 على ضرورة من ظن انه موصول مطلق عند شهادته او فون مرة بمعنى بارئيه ان مرة ظرف كما في المقدمة والكشاف

حضرت صدقة امی قبل قولہ فی صحیحہ علقہ لم یصدق فی حق فلانة فلم یطلق اصلاً و ہذا اذا کذب الزوج فان صدقہا
 تطلق فلانة لیسوا بکثیر اشعاراً لہ لوقال ان حضرت فلانة طالق و عبدی حرفت حضرت لم تطلق ولم یعلق الا اذا
 صدق الزوج کما فی شرح الکفاوی والی انہ لوقال ان کان کلب ورجع البطن فانت طالق فقالت لی و جہنم علیہ
 وفي الحديث لو انكره الزوج فنفى طلاقها خلاص فاذا صدقت في حتمها فيحكم بعد ثلثة ايام رأيت الدم وجسماً
 بالطلاق ای بوقوع طلاقها دون فلانة فی او لیسای اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غیر مدخولة فزوجت بأخری
 ثلثة ايام صح النکاح ہذا لکن عبارة المداية كالوقاية والكافي وغيرهما موثقة انہ فرغ لثثة اخرى حیث قال لوقال
 ان حضرت فانت طالق وفلانة فقالت حضرت طلقت ہی ولم تطلق فلانة ولوقال ان حضرت فانت طالق فقرأ
 الدم لم يقع الطلاق حتی یتمر ثلثة ايام وفي خزائن المفتیین لوقال غیر المدخولة ان حضرت فانت طالق فقالت حضرت
 فزوجت بأخری ثلثة ايام ثم مات کان الزوج الاول وارثا دون الثاني وفي قوله ان حضرت حیضت فانت
 طالق لیس الطلاق اذا طهرت من الحيض لان الحيضة فی العرف لم یکن الا کامله وفي قوله ان صمت یوما فانت
 طالق فصامت تقع اذا غربت الشمس لان اليوم للنهار بخلاف قوله ان صمت فانت طالق فانه يقع
 بالصوم ساعة لوجد ان مطلق الامساك عن الاہل مع النیة وان علق طلاقه واحدة بولادة ذكر وطلقتین
 ثنتين بانثی من الولد فلولدتهما ای الذکر والانثی ولم یدر الولد الاول طلقت الزوجة واحدة قضاء و
 طلقت ثنتين تنشر ہای دیانہ یعنی فیما بینہ وبين اللہ تعالی كما ذكرہ المصنف رح وغیرہ وفيہ اشارۃ الى ان الثلثة
 عندہم معنی كالقضاء والحکم والشرع والی انہ كالقضاء منصوب علی الظرفیۃ ای فی قضاء ونظر القاضی وتصدیقہ
 وفي تنزه ونظر المفتی وتصدیقہ کما فی علاقة المجاز من الكشف وغیرہ وانقضت العدة بأخبرہا وعن محمد
 بخروج نصف بدنه وان علق الطلاق بشیئین ای بفعل متعلق باسمین غیر ظرفین ففیہ تسامح لیس الطلاق ان
 وجد الشئ الثاني ای الفعل المتعلق بالثانی منہا ولو ذکر الاول فی الملک سواء وجد الاول فیہ او لا فلیقع ان
 لم یجد فی الملک ووجه الاول لا غیر مثل ان کلمت زیداً و عمر فانت طالق فان کلمت احدهما ثم ابانہا واحدة
 وانقضت العدة ثم تزوج ثم کلمت الآخر فانت طلاق وان ابانہا وانقضت العدة ثم کلمتها او کلمت احدهما
 ثم ابانہا وانقضت العدة ثم کلمت الآخر فانت طلاق و ہذا عند المتقدمین وقال المتأخرون انما لو کلمت احدهما ونف
 الصدق کما فی النیۃ وذكر فی الملتقط انہ لم يقع اذا لم یوجد الشیان وانما استثنی التعلیق بالنظر فین لانه لوقال انت
 طالق ذاجا صدیق وذهب عدو خلقت عند حیثۃ الصدیق وکلامہ غیر الی انہ لوعلق باحدہما لوقع لوجود کل منسما
 فی الملک والی انہ لوقال ان کلمت کذا وشریت کذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل فالجموع شرط واحد وقال
 المفتی ان کلمت واحدة وعلقت کما اذا کان الكل منفیہ لوقال را اگر فسلانہ نخواہم خواستن ونخواہم اور اسلئے

فلان كان في العدة لم يثبت عليه رجل جديد وانما ينسب اليه العلم قال شيخنا ان دخل فلان الدار او مضى او مضى فلان فاشتد طلاق ثم مرض او جرح بشرط فيه لم يثبت على بعض الزواني وثبت على غيره فلا يقع بالكتاب ان يقال وثبت ان فلان ينفق فلان فلو انفق فلان او لم ينفق فلان مرضه او جرحه او انفق فلان او لم ينفق فلان

فصل في صحة الرجعة بالكره انصح لثمة الاعادة بشرط اعادة الزوج الزوجه الى حاله التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا ينسب اليها يوم البيض والاشهر والرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان يكون في العدة كساً في الكافي وغيره فمن اخذ باني لم يثبت الرجعة فلو اخذ فاذ انقضت العدة بطل عن الرجعة حتى ذات البيض انقضت بغيره الا انقطاع اذا كان مشراً او اذا كان اقل من تسلسل او بعض الوقت الذي يسبغ الغسل والتحرية كما مر وتفترغ عن الصلوة باليستم عندها واليستم عند مخدوم وان ابست المرأة من رجوعه لانها استداره للكتاب لا الجدة فلو اجمعت الى العدة والى ولله اذ الم من طهرت نصح او الرجعة وكذا الباء بعده خفيفة اي طلقه بالثمة او ثنتين او فردة بالصح او خليفه اي بطل طلاقات سواء كان تخيراً او قبلها فاقبضه بالرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلة مالي وان لا يستوي الثلث جله او تمثيلاً وان يكون مدخوله كافي النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم نصح من منكر الدخول بخوراجتك في الحضرة وراجعت امرأتى في الحضرة او الغيب بشرط الاعلام وروونك ومسكتك وانت عندى كما كنت وانت امرأتى ان نوي بها الرجعة او لا بازاء رد مخرج كافي النهاية والاطلاق مشير الى انها نصح عن وكيله كافي الخزانة واما تقدم على الصلوة الاثنا عشر مرة كافي الظهيرية ويطؤها لا بعد التزوج في العدة كما يتباهر لان تزوجها فهو والوطء بناء عليه كما في النية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة ومساها بشهوة تقبيل او غيره والتقبير مفعول الفاعلين ويجوز ان يكون فاعلاً فانها منها رجعة وان كان كارهاً كافي الزايدى ونظيره الى فرجها الداخل بشهوة لالى وبراء وان كان يفتي بانه رجعة كما في النية وذكر في خزانة المفتين انها تقع بانث به حرمة المصاهرة فالاحسن (و) بما يوجب حرمة المصاهرة (و) نذب وانحى اشهادها نصاب الشهادة على الرجعة السنية وهي ان يكون بالقول كافي الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية ونذب اعلامها اي اعلام الزوج الزوج بها اي بالرجعة قولاً او فعلاً فان لم يشهد او لم يعلم فرجته بدعيته كافي المضمرات ونذب ان لا يدخل الزوج عليها محرراً يوفونها اي اعطيا بدونه تخفى النعال او القنخ او النذار او غيرها ان لم يقصد رجعتها اذ بها يكون مجرمة نكرة ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة حينئذ لا حاجة الى الاعلام ومعدة الطلاق الرجعي لا البتوتة والتوفى عنها الزوج تزويج بجلال الوجه وليس الثياب الجميلة اذا طلعت الرجعة وكل له وطئها كساً ونظرها اذ الرجعي لا يحرم وليس بغيره لان صحة الرجعة لا تقتضي الحلية الاثرى انهم قالوا ان الوطئ في دبرها اجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع ان حرام ولا يسافر بها اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللقطة بقرينة ما ياتي في المسودة

جامع الزرع
 حتى يشهد على رجبتها أي على رجلها لان الراس ابرام بدون الرجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاحتياط
 بغيره سابق لمن اطلق ان من البقرة بها احتياطي وصدق الزوجة في مضي عدتها أي في ادائها انضا
 العدة عند نشاء الرجعة طو قال راجعك فقاليت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا ان تصح فسد
 كنت ساعده ثم اجابت نعمت بالاجماع ان المكن تصدقها بان كان المكن الحضي الاول والاخبارا قبل
 مضي العدة من المدة وهي غير الحائض حرة ثلثة اشهر واثمة نصفها والحائض حرة شهران واثمة اربعون يوما عنده
 وثلاثة وثلاثون واحدا وعشرون عند هالان يستبرأ الحضي ثلثة او عشرة والطلاق آخر الطهر او اولى على اختلاف اهل التحريم
 والحضي عند هالان والطره عندهم خمسة عشر واثمة عشر والاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في العنان وبسوط في جامع
 المضمرات وصدق في لقائها أي في بناء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعتها وصدق في
 تكذيبها اخباره بالرجعة في العدة بلايين عليها عنده خلافا لما فلم يصح الرجعة ولما فرغ عن بيان ما يتدارك
 به طلقه او طلقته من الرجعة شرع فيما يتدارك به الثلث فقال ولا تحل زوجه حرة على زوجها بعد ثلث من
 الطلقات ولا لزوجه امه على زوجها بعد اثنتين شافوا بشرى الزوج هذه الامة لم تحل له وطؤها حتى يطلها أي
 الحرة او الامة فان كلية (الكلية) زوج بالغ او صبي ولو غير حرا ومجنونا هرايق أي مقارب للحلم وفي شروط الطهيرة
 اذا نجا وزعشر سنين فمواشي واذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يخرج كآلة وثشي كما في السنن وقد غير البان
 للتحليل بمشترنين وان كان الاولي ان يكون حرا بانفا فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الحج بين النبيين
 لانه كالتسليم لا ينفقه روح ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام مشير الى ان الشيخ الكبير
 الذي لا يقدر على الجماع لو اوج بساعدة التخييل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبته المحشفة في القبل والى انها لا تحل بذنا
 ومن اطلق الفاسد ان الامام السخري ذكرني بمسوط عن الشافعي انه لا يشترط الا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى
 وغيره ان القاضي وقضى بالحل للاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السخري روح اقدم منه بمدة مديدة وانه
 اجل واعلى رتبة ان يروجى عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما في نقل
 عنه وليس في البسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو
 قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالامار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب
 الاصول ان العمل بغير سعيد تنفوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي النية ان سعيدا
 رجع عنه الى قول الجمهور من عمل به يود وجهه ويجهد ومن افتى به يغيره وانسب الى الصدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته
 بل نقيضه وذكرني الخلاصة عنه ان من افتى به فعليه نعمة الله والملائكة والناس اجمعين فانه نجاة الاجماع فلا ينفذ
 قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه نافذ فافترأ عليه كما في النهاية فلعل الظاهر (عفي الله عنه)

استعمل مثل هذه الحواشي ثم قد ذكرنا الفتاوى فاضل من افاضل العصر شرح هذا الكتاب من المشكلات من غير التورع كل كبر
النكاح وما قولك تعالى لان طلقها فلا عمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من قبل في الدخول انتهى لكنه لم يورد في هذا الموضع
في نكاح فلا عمل على الاولى صحيح فان الفاسد لم عمل وقيل عمل كما في الخزانة وكيفية على وجه لا يقدح على اسكان ان قول
المراة له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي ونيل الزوج او يقول الحلل ان تزوجك وامسكك فوق ثلثة
ايام مثل الفات طلق فانما تطلق بمضى الدية كما في خزانة المقيمين وحتى تمضي عدة طلاقه اى البائع او المهرين او
الحلل او عدة موته لانها موطوءة والكلام يشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت
للاول بلا مضى العدة كما قال زفر شرح فلو قضى به حاكم فخذ كما في السماوي والى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في
اذا انكر الطلقات وليس لها بنية ولم تقدر على منه كان لها ان تحلل اذا سافر ونجده والنكاح شئ دخل في الغيب وقيل تقتل
بدوا وقيل لا تقتل والاشم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان قول المراة او الزوج الثاني اتيه وجب
على ان يحلل فالشرط والنكاح كلاهما جاز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ اجر عليه كما في النظم ويكره لاول والثاني وكحل الزوج
الاول وهذا عنده واما عند محمد ربح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف ربح لم يجز النكاح فلا عمل والاو لا يصح
والكلام يشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان الحلل ليس عيشي ولكن الواقع في
الحديث لاشترط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان خيفة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خاسته الحلل بالبراءة
والحلل لا يعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام قتال وان قالت الطلقة حلت اى انقضت
عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي والمدة التى ادعت المراة التحليل فيها تحتمل ذلك
كما قرره غلب على ظنه اى الزوج الاول صدقها وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاج فيه من العبادات
والمحرمات حل للاول كما حاشا سواء كانت نفقة او غيرها والزواج الثاني يهدم اى يبطل ما دون الثلث من
الطلاقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة ثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة ثنتين عندها
خلا فالمحمد ربح فانها تعود ان اليه عنده بالثبتي من طلقه للامة او الحرة وطلقتهين لما وفيه اشارة الى انه بعد الثلث
بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او امة اثنتين ثم تزوجا بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين به
فصل الايلاء ونقطة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابرئت المنزلة يا ايها الفاشم هجرة والاسم من اليه وتعيده
يمن في القسم على قربان المراة لتضمن معنى البعد منه قوله تعالى رو الذين يؤلون من ناسهم وشرعا حلفت بكلمة الدام مصدر
او اسم صحيح ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربالم منع وطئ الزوج وجه لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال رو الله لا يمس جسدي
جلدك لم يكن موبلا لانه يحتمل بالمس ودون الوطئ كما في قاضيان فلا حاجة الى زيادة ولا يحتمل ان يكون الوطئ على
الوطئ كل من موبلا كما قال البيهقي والطلاق تزوجه دال على انها اتمت ان يكون في الابتداء والبقاء سواء روي او سجد

فقط طلاق من زوجة محرمة ثم طلاق ثم مضت مدة الايلاء وهي مائة وقيل مائة وكفى الاخير كفى في طلاق
اول من زوجة الله ثم طلاق ثم مضت مدة لم يبع اربعة اشهر متوالية باليه او يومية وتامة في اجارة الحقائق محرمة
حال من الزوجه ومهر من من امسعت على اربعة اشهر محرمة وقيل اشارة الى انه لو عقد على اقل من العشرين
لم يكن الايلاء يبنوا الى ان التوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلم يطأ فيها الاثم واجهره القاضي عليه
بخلات ما دون تلك المدة كافي خرائم المتقين والى ان مطلقه البائنة وانكح لم يصح الايلاء منها والى ان الايلاء
نفس اليقين كافي اليط والكافي والتحقق وغيره لكن في قاضيان والنهاية ان الايلاء يمنع النفس من قربان المكروه
منها فلو كان اليقين بالبدن تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقا او موقتا بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع
الاعادة يكون بينا اليلا بهن وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامك ولا اطاقك ولا اغتسل منك من جنابة
صرح غير محتاج الى النية ومثل لا امك ولا ادخل بك ولا اميتك ولا ابنت معك على فراش كناية محتاج الى النية
وفي النظم لو قصد بالصرح غير الوطى صدق ديانة وفي الفتى ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء في افعالها الايمان
في التبرين حكم فقال فان قربها بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استيبر للجماعة كافي الطلقة في المدة المذكورة
حنث في مبيدة الكسر اي نقضا كافي الطلقة ويجب الكفارة العلوية في الحلف بالنية اي يذاته تعالى وصفاته
وفي غيره اي حلف غير الحلف بالبدن من الشرط والجزاء الجزاء فلو قال ان قربتك فانت طالق او والله لا اقربك
تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب الطام عشرة او كسوته او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما
في النظم لو قال ان تزوجك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لم يكره كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه
بلا خلاف وليسقط الايلاء ويطل اليقين كسائر الايمان والى القربان في المدة بانست الزوجه بواحدة ثم استأ
كلا بلا عطف على بانست كما ظن وقال وسقط الحلف الموقت اي المصريح بمدة او مدتين من التوقيت
وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها
بانست عنه بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانست ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانست بواحدة
اخرى وسقط الايلاء لا تسقط الحلف المؤبد اي غير الموقت فيشني القسمة وهذا احسن مما في الفتى انه موقت ومؤبد
ومجمل نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك ابد ولم يقربها في المدة
بانست بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كل مضت اربعة اشهر فكذا فتبين الباننة باخرتها
اي بطلت من غير الاولى فتسفت من فسر بطلت اخرى مع طلقه اولى وقال بالتغليب ان مضت مدة
اي اربعة اشهر اخرى بعد نكاح ثان طرف مضت كاللتين بعده بل كافي في النية الرجوع وفي الشريعة جعل
نفسه حاشا في المدة باوطى عند القدرة وبالنقل عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذلك اي بلاني وبعد نكاح

فما لم يشر إلى أن الابل لا ينفق بعد البيعة بلا شك فلو كانت البائنة معدة للطلاق لكانت البائنة معدة للطلاق
 في هذا الاصح كما في البسيط والى ان ابتدء الدعة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي سنة او بعده
 وفي النهاية ان ابتدء بها من وقت الطلاق وكان قبله وفي الحنفية بانتهى به عليه حكمه بعد وقوعه في كل
 من الطلقات سواء كانت بالابلاء كما مر او بالتبديل ثم عتلت لئلا يابى ان يثبت حكمه بالابلاء في كل
 ما يملك في هذا المقدم من الثلث فاذا تزوجها بعد زوج آخر فان طهر بها فيها كغير من الطلقات لثباته ولا يبين بالابلاء
 لانه لا يابى ولو عتلت الاولى عن النكاح المذكور بالوطى نظرت النكاح احدهما اي الزوجين مرضا لا بقدره
 على الوطى في كل الدعة او غيرهما اي الرض كونهما رتقاء او صغيرة او غائبة او ناشئة ففيه ان يقول فيست اليها
 او راجعها او بطلت الابلاء فان قدر على الوطى من قارب لسانه قبل مضي الدعة المذكورة ففيه بالوطى
 وبطل فيه باللسان واذا قال لامرأة في غير ذكر الطلاق انت على حرام ان نوى الطهاره لم يضر من هذا
 خلافا لمحمد راجح الاول هو الصحيح كما في المضرات او الطلقات الثلث فثلث كما مر في الطلاق او الكذب
 فحانوى اي فهو كذب وذا ديانته واما قضاء فابلاء كما في المضرات وان نوى التحريم او البين فابلاء وان نوى
 الطلاق بانثاء او رجيا واحدا او اثنين او لم ينو شيئا من الظهار والطلاق والابلاء والكذب فيه اي في قوله انت
 حرام فبائنة كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره لكن في المضرات ان لم ينو شيئا فابلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قاله كان
 يمينيا فلو كانت زوجا كفرت وكذا ان نوى الطلاق او لم ينو شيئا في قوله كل حل او كل حلال او حلال الله او
 ر حلال خدامي او ر حلال اينوم او حلال المسلمين على احوالهم فبائنة بالفاء الزائدة في خبر البند كذا على نوب
 الاخش وقيل انه يصرف الى الماكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المضرات وعن محمد راجح لو نوى الطلاق
 في نساءه او بيمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط ولو حلفت بالحل والحرمه من لازم وجهه فتعلق عندنا في جعفر
 ويمين عندنا في بكره فلو تزوج امرأة طلقته على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط

فصل في اباس بالخلع بالضم في المرأة وبالف في غيرها كما في الاختيار لكن في المغرب انه بالضم اسم لثمة النزع والخلع
 وشرعا عقد لازالة الزوجه باعطيه من المال كما في الاختيار والامتناع والخزانة والنهاية والمضرات وغيره فاستعماله
 في الطلاق البائن مجاز كما في التحفة وذكر في النصف انه حقيقة في كليهما وفي الفصوليين ان الخلع يجوز وغيره من متعارف
 والاستعمال فيما اكثرهما ان يحصى كما لا يخفى فيسنى ان يقال الخلع لفظا نال به ملك النكاح والفاضة الخلع والبارة والتطليق
 والبائنة والبيع والشرع كما في النصف وصورة بالعمريه ان تقول الزوجه ارجعت نفسي منك بكذا ففصل
 ارجعت وبالفارسية اخويشتن را از تو بجا بين كه مرا است بر تو و نفقه عدت خريم بياك طلاق من فقال رفر تو
 بتوبان بشرطها وفي الصدر دلالة على انه جاز وكبره وذلك متعارض النصين عند الحاجة اي ضرورة عدم

قبول الصلح في طهر الطهرى اذ اوقع بينهما اطلاق فالنكاح انما يثبت بالرجل والمرأة ليس عليهما طهران لم يصلح جازا لا اطلاقا
والصلح مما صلح به من المال سواء كان مينا فباخذة لا غير غير معين معلوم فباخذة وسطا او مجهول فبشرع عليها مهرها كما
في النكاح والمهر شرط في النكاح والصلح من غير شرط فلا يلزم باس بالصلح باء دون العشرة وباني بطون غنسا او جارا فبا من
المهر او غنسا من اللين او غنسا من النمار كما في الحيوط وغيره وهو اى النكاح طلاق بائن لانه من جهة الكسائات
غير شرط الزينة الا ان المشايخ قالوا انها لم يشترطها لانه حكم طلاق الاستعمال صار كما لصريح كما في مستعارات طلاق الحيوط وغيره
اشارته الى اشتراط النكاح في ظاهر الرواية ويجب عليها اى المرأة بدله اى النكاح وفيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في المال
لكن النكاح جازى معلوم ومجهول وكذا الكسائات والدين بكماني في الخلاصة والى ان قبول البدل شرط لوقوع النكاح كما في النظم
وكرهه غيره وقيل تنزيها كما في الاختيار اخذته اى اخذ شئ من المهر بقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا) لكن لو اخذته طاب
عند الناس كمال النظم ان نشر المرأة اى كرهها وكره اخذ الفضل على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكرهه في رواية الجا
كما في الكافي ولم ينص الحاكم وقال اذ اختلف على اكثر من مهر النكاح كرهه ان ياخذ اكثر مما اعطاه وفي الجامع لا يكرهه كما في النظم
ان نشرت الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه وان طلق بجال اى قال لمانت طالق بوض مل يجب لي عليك
او على مال اى على شرط مل يكون لي عليك وقع بائن لانه في معنى النكاح ان قبلت المرأة للمال في المجلس وفيه
اشعار بان الطلاق لم يوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين وان خلع مسلم او طالق كجراو على
نكر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتمادا على ما سبق فلم يخص الحكم بالباء كما ظن او خنزيرة برادوم او ميتة
او غيره ما لا يفتيه له اصلا لا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ووقع طلاق بائن
في صورة الخلع وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانه ان لم يجب البدل فان خرج مخرج الكسائات فبائن ومخرج الاضمار
فرجعي وان طلبت الزوج من الزوج ثلثا من الطلقات بالث وقال يلقني ثلثا بالث فطلقتها طلقه واحدة
فباثمة يقع ثلث الالف بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء المعوض وفي ان طلبت ثلثا على الالف
فطلقتها واحدة طلقت واحدة رجعية بلا شئ من الالف للزوج على الزوجة عند ابى حنيفة رج وباتية ثبتت
الالف عندهما كما لاول وان طلبت ثلثا بالث او على الف فان طلقتها ثلثا طلقت ثلثا بلا شئ عنده واما عندنا فيقع
الثلث واحدة بالث وثلثان بلا شئ وان طلقتها ثلثا بالث طلقت الثلث بالث ان قبلت والالف يقع شئ عنده
واما عندنا فان لم تقبل يقع واحدة بالث والالف يقع الثلث واحدة بالث والاخران بلا شئ كما في الخائف والخلع
كالطلاق بال معاوضة في حقها اى المرأة فلا يفرد به فكان من جانبها شرط العقد ومن فروعه انه يصح رجوعها
عن اعابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اتخلعت نفسي منك بكذا او اشرعت طلاق منك بكذا او اخلعتني على كذا
فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح شرط الخيار لهما اى شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك

وطعنك على كذا على انك بالمباراة عليها لم تنكح بها رجل طلاقا في الثالث وحقت ان لم ترد فيه ولم
 البطل وهو اعندنا وما اعندنا فاعلم ان المبرأة من الطلاق والرجع البطل ومساواة فيقتصر على المجلس اي مجلس الزوج
 قالوا لا يجب في الاصل بطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومساواة لا يصح منها التعلق
 بالشرط ولا الاضادة الى وقت ومساواة توقيت على حضور الزوج حتى لو غاب بطله فاجاز لم يترك في البطل والخلع كالمطالع
 بمال يمين اي تعليق الطلاق بشروط في حق اي الزوج حتى العكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
 ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بغيره عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبولها ولا توقيت
 على حضور اهل بيوتها اذا كانت غائبة فاذا اخلها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان تبني بائنا
 فانت طالق ويصح الاضادة الى الوقت نحو اذا جاز العدة فقد خالفك على كذا والعبد والامتنع في التمتع بمنزلة لها اي
 المرأة في الخلع فالمرء بمنزلة حتى اذا اذ اقال السيد للمرء اشترى نفسه منك بكذا اكان له الرجوع قبل قبول المرء واذا اقال
 المرء له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصاء على المجلس ويسقط من الاستقالة الخلع
 بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا المبرأة هي ان يبرئ كل منها الآخر وقال المطرزي انها من البراءة ومترك المهر
 فيها حقوق النكاح عنهما اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالفضار والنفقة العدة والولد فلا يسقط
 الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض والما المقبوض غير وعلى التمسك وان نوى بالخلع الطلاق يقع و
 لا يسقط المهر بالاتفاق والمثبات من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر اذا وطأ المنكحة بهذا
 النكاح اختلفت في سقوطه وكذا اذا بائنا امرأته ثم خالعا في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ما سوى ما ذكرنا من
 الديون وعنه انه مسقط كما في الفصولين وقال محمد بن لا يسقطان الا باسماءه والبوليوسف ربح مع محمد بن في الخلع
 ومع ابي حنيفة ربح في المبررات وان خلع الاب صبيته بماله لغاى لم يؤثر في شيء الا في وقوع الطلاق
 فلا شيء عليه من الماله وما قبل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على
 اجازتها وقبل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذا افرقة اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق جحي
 كما في العمادي واعلم انه قد اجرى لفظ لغا مجرى الفعل الشفيع ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس هو
 منها كما بين في موضعه وكذا الفالاني وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته المال سواء كان احد العاقدين اباها او اياها
 وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البطل لان عبارته في صغرها كعبارتنا في كبرها وفي روايته
 لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا تبرع به كما في الكرماني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول
 بان كانت تعرف كون الخلع ساليا والنكاح جابيا والى ان لا شيء عليها والى ان العاقد لو كان اجنبيا لم يقع بقبول صبيته
 والاب وذا بخلاف كما في الذخيرة وان خلع الاب صبيته على انه ضامن اي متمزم للمال وان كان في الاصل

المرء لا يصلح لمصلحة في الباطل أي المبدل كما على الزوج المرفق المطلق ولم يستطع المهر كافي النهاية وكان المهر
من الالباب ذراعي ان النكاح شرعا ان علم ان الالباب من العشرة مبررة وعلما بسقط المهر عند كماله من ولو قضى بالانكاح في غير
فصاوة لانه محرم فيه والله اعلم

فصل في انظر الى مذهب ظاهر الرجل اي قال لزوجه كانت على كذا في اي انت على حرام كبطن اي فكيف عن بطن الظاهر
الذي يزعمون بطن الظاهر كرايقار الفرج ثم قيل ظاهر من امراته فعدى من بعضهم معنى التفتت لا احتساب بل الحاشية
عن المرأة النظار منها اذا انظرها بطلاق عندهم كافي للكشاف وشرعا تشبيهه سلم عاقل بالغ ولم يصح بغيره فقلنا يصح
الذي والمجنون والصبي ما يضاف ونسب اليه الطلاق من الزوجه للتبيين المعنى مجوع الزوجه حقيقة او حكما مثل
جزء من الاجزاء الشائنة او المبرها عن الكل بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة اي المحرم كاحد يوبد اسوا كان نسب
او رضاع او صرية فالتشبيه مخرج نحو انت اي او اختي او بنتي فانه ليس بنظار كافي مبسوط صدر الاسلام والتمثال
فلو قال ان فعلت كذا فانت اي وفعلت فهو باطل وان نوى التحريم واضافته مخرجه لما قالت لزوجها انت على
كذا في فانه ليس بشئ وعن ابى يوسف رج انظر او قال الحسن رج انه يمين كافي المحيط والبيان مخرج لاجنبية او
انه ان تزوجتك فانت على كذا في فانه لم يكن نظارا الا اذا تزوج الاجنبية او الامة بعد اعتناهما فانه يقلب الى
النظار كافي قاضخان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بمنزلة الاب او الابن فان حرمتها لا يكون موبدة ولذا لو حكم بجواز
نكاحها لعدوهذا عند محمد خلا فالابى يوسف رجما الله ودخل لما اذا شبه بغيرهم امراة مثل هذه المرأة او نظرا لفرجها بشوة
فانه نظار عند ابى يوسف خلا فالابى حنيفة رجما الله ولما اذا قال انت كافي فان التشبيه بالامة تشبيه بظهوره وزيادة كما صرح
بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول واراد على طريق المثال فبطل ما ظن ان التعريف باطل بخروجها وان من الاولى للتعويض
او الابداء ومن الثانية ليس لها ولا للبيان وبابينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهما بالانحر او
التخزيه او الدم او التثنية او قتل المسلم او الغيبة او النسيئة او الزنا او الربوا او الرشوة فانما نظار اذا نوى نحو انت على كافي
وفي الشك ان النظار مكره ثم شرع في حكمه فقال وهو اي النظار يحرم وطئها ودواعيه اي دواعي الوطئ كالقبيل
وليس بشوة فلو فعل استغفر عن محرم لم يحرم التقبيل اذا قدم السفر كافي المحيط وذكر في التفسير ان النظر الى ظهره او
بطنها لم يحرم حتى يكفر او كان يوبد او مطلقا اذا كان موقتا بان قال انت على كذا في الى شدة فقد حرم الوطئ
في الشك قبل التكفير ابعدها فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمعنى الوقت والتباعد منه ان ليس لما مطالبة التكفير ليس
كذلك فان لما ذلك والحكم اجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه المحرمات لا تنزل الا بالتكفير
ولمذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كافي النهاية وفي انت على كافي او قبل
اي صحته الكرامة اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا نظار و صحته النظار بان يقصد التشبيه بالامة في المحرمات

من شرب عليه حكم الطلاق لا يبرأ منه الطلاق ان يصدح باب المرحه فان لم يوشيا القائل لم يلزم من شرب منه
 واما عند محمد بن قيس فكذا ان يروا به من ابى يوسف ربح في منسوب ومنه ان يطلأ فيه كافي البصر والسمع والعل
 كافي الضمات وانما قيد على ان لو لم يقيد به لم يبرأ منه الكل كافي قاضيهان وانما قيد بالخاص لان التمسك
 ومن بعض الظن جلد من باب زبره وانست على حرام كافي مع فيه المولى من طهارا وطلاق او
 اطلأ وان لم يوشيا فإيلا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله في رواية عنه وطلأ عند محمد
 بن وهاب صحيح من فيه كافي قاضيهان ووقال انست على حرام نظري ولوى الطلاق فطأ عنه وطلاق عند ما
 واذا لوى الطلأ او لم يوشيا فإيلا كافي القاضين وفيه انست على اوسى او عندي اوسى كظلم ربحي اذا قال لثلاثة
 الثلث او الاربع فهو ظاهر منسوخ فحجب لكل منها كفارة كما هو ظاهر من المرأة الواحدة امرضاني فاحس اوسى
 مجلس الا اذا عني بغير الاول فليزم كفارة واحدة كافي الجيط وفيه اى الكفارة فحجب بغير مستقرة بالحدود وحده
 عند المحققين من اصحابنا قيل بالظمار وحده وقال العامة بما كافي الجيط وغيره اى العزم على وطئها كما قال القائل
 وعليه الفتوى كافي النظم فان عزم على الحرمة بالظمار لم تجب الكفارة وانما قلنا بغير مستقرة لان العزم قد يرد عليه النقص
 كما بدله بعد العزم ان لا يطلأ او تسقط الكفارة حيثما كان اذ كانت احداهما كافي الجيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها
 عن ظاهر مخرج انه غير صحيح كما ذكرنا وفيه اى الكفارة عشق رقبته اى اعتاقها كافي القرب والرقبة ذات موقوف مملوك سواء كان
 مومنا او كافرا ذكرنا او انشى كبر او صغيرا او متبذرا ان يكون الاعناق مقفرا بالنية فلو لوى بعد العتق او لم يلم به بخر كافي شرح
 الطحاوى والتكررة في الابتناء قد تم على انه في معنى تكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك الا فاست حبس المنفعة
 اى البصر والسمع والتطوق والبطش والسعى والنفل ونحوها كالا عتق والاصم الاصلى والاخرس الجنون فانه لا يجوز وفيه طهار
 بجواز اعتاق الاخر كافي الاختيار وكذلك مقطوع يده او رجله او ايهما او ثلثه اصابع من كل يدها
 او يده ورجل كلاهما من جانب بخلاف ما اذا قطع من جانبين والا المدة يرد ام الولد ومكاتب او مولى بعض
 بدله في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن ربح عنه كما اذا لم يوشيا من بدل الكتابة ونصفت عبدا مشتركا بينه
 وبين غيره ثم باقية اى النصف الباقى منه بعد ادائه ثمانية اى التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق
 موصوفه لا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة ربح لانه صار كالمدة بربها فعتق الباقى واما عند ما فاجوز لانه عتق كله والى انه لو كان
 مسعرا لم يبرأ واذ اختلفوا في العتاق واعلم ان المستثنى هو مجموع النافع والمقبوع وقد شاع ذلك فسلا
 ت مخرج فيه كظن ونصفت عبدا قبل وطئها ثم باقية بعد وطئها لانه لم يعتق الكل قبل السيس وهذا عنده
 واما عند ما فاجوز لانه عتق الكل والكلام يشير الى انه لو لم يجز بين الاعناق فحين يجوز ذابا لاجماع كافي الاختيار وان
 عجز المظاهر عن العتق بان كان في غير وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب لم يبرأ

صاحبه من اشهر من طاهرين العزيمين الابد كافي شرح الطحاوي ولا اعتبار بالسكن والشيء الذي لا بد من شافه
المشقة ذلك الفضل ومن الى وسعتنا انما يميز الفضل اذ يلج نصيبا ومن محمد بن ابي الحسن المحدث قوت يومه
وغيره قوت شهره كافي الجيد صاهم الظاهر شهره كافي بالليله وكان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صاهم
واظفر تسعة وعشرين فعليه الاستقبال لانه لم يزل الستين كافي اليوم ولو صاهم تسعة وعشرين يوما بالليله
بالايام جاز كافي النظم وكذا في صوم متتابعة ليس فيها شهر رمضان ولا الايام الخمسة المتتالية جاز كافي
الصوم فيما ليس من قبيل الحذف والا يصال في شيء كما ظن لانه ساعى وان لا يقطع فيما يوا او اكثر منه او غيره استأ
اي اجبه الصوم الكفارة ولم يجب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمه الاستيناف ولكننا نصل صومها بايام حضا
وكذا استأنف الصومان وطبها اي الظاهر منها ليلتا عمدا كافي البسيط والنظم والمداية والكافي والتقدوري والضمير
والزاوي والشف وغيره فمجرد قول الامام الابي جازي في شرح الطحاوي بالليل عمدا او ليلتين ان كل الهم في كلام
المداية والمنصف على انه قيد الثاني كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأيده عدم التفات صاحب النهاية
بنك او يوا مطلقا اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف ربح لا يستأنف في الوطى ليلتا عمدا او نهارا ناسيا وفيه اشعار
بان لو وطى غير الظاهر منها ليلتا عمدا لم يشأنف وذا بلا خلاف كما لو وطى ناسيا مطلقا بلا خلاف كافي الشف وان
عجز عن الصوم لمرض او غيره اطعم ستين مسكينا ولو حكما فقتاول ما اذا اعطى واحد اسنين يوا وفيه رمز الى جواز
التكليف والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل الغير طاعما وقيد المسكين التفاتى لجواز صرفه الى غيره من مصارف
الزكاة كل انهم قدر الفطرة من بروزيب نصف صاع ومن نمر وشعر صاع وجاز منوان برا والكلام شهر
الى انه لو اطعم عن ظهاريين ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احداهما كما قالوا وذهب محمد بن ابي جاز عنهما
لا خلاف في انما لو كانت عن ظهاريين او اطعموا بغيرهما كافي الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين مدا من المنطة ولم يجز
حتى اعطى مدا اخر فاعطى آخرين لا يجوز او اطعم قيمته اي اعطى كفايته قدر الفطرة مطعا فيكون من قبيل التضييق الذي
هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن حنبل في هذا اولى ما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ
من طعام التملك شرع في الاباحة فقال وان عداهم وعشائهم اي اعطى الستين الغداء والعشاء بافتح فيها اي
طعام الغداء والعشاء فالتغذية من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشاء وفي كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز
الغداء بدون العشاء ولا العكس فالمتعبه اكلتان ابا بعد اثنتين او عشائين او حورين او غداء وعشاء او غداء وعشاء
وحور والسحب ان يغذيهم ويغذيهم بغيره ادام وفي خبر الشعر اختلاف المشايخ ومن جوز فقد شرط الا ادام واذا عداهم
واعطاهم قيمة العشاء او عشاءهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي الباقي فيه روايتان واشبعهم ولو بقليل من الطعام
ولمذ الحواشي عشرة ثلثة ارغفة جاز وفي جميعه الضمير اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبا لم يجز واليه مال الحلواني

فانكم تقدم للزوج وهو في حياته يوم تمام عدل القذف على ما بينا من عدم الزنا ثم شرع في تفسيره فيقول الزوج يا امرأتى أنت
 يا هذا من يريه ما لا يريها من الرزق اشهد على نفسها او قسم بالله الذي لا اله الا هو كما في الظلم انى بانى صادق فيما
 رويتماى شئت فقل انى انك بذكر الرزق ان قوت به او من لى الولدان لقاه ومن الزنا ولى الولدان قوت
 ما انى الظلم ثم يقول القاضى انك انما اشرعته على الزنا وقرينة فان لم تكن قلت نعم الامر ويقول فى المرة
 الثانية نعم الله بما لا وحده عليه وانما اشرعته على الحكم لانه لا يخفى من شئانه كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما رويتما
 او كنت من الكاذبين فيما رويتك به من الزنا ولى الولد ثم بعد الرجل وتقول المرأة فاشهد بانك كاذب
 فيما رأتى او انك كاذب فيما رويتى به من الزنا ثم يقول القاضى كاذب وتقول فى الثالثة غصب الله عليهما ان
 كان صادقا فيما رأتى او ان كنت من الصادقين فيما رويتى به من الزنا وانما خص الغصب فى جانبها لانه تجاسر
 باللسان على نفسها كاذبة فاحذر الغصب لتبقى ولا تقدم عليه وانما اشرعته على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة الى سباب
 التصريح ومن الشجين انما يحتاج الى لفظ الخالصة كفاى المضرات ثم اى بعد اللسان يفترق القاضى بينهما فلا فرق بينهما
 حتى يجر الظهار والظهار ويجرى التوارث بينهما وقيد اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللسان غير موجب للفرقة والى ان بعده
 لو شل ان لا يفترق بينهما بليقت اليه كفاى شرح الطحاوى والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن فى الظاهر انه صح لانه
 بمقتضى قيسين بطلقة على الصحيح فوجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عندة فتحرر حرمة مؤبدة كالزنا
 كذا فى المضرات وثمرة الخلاف تاتى فى مسائل ومضى القاضى فسب الولد عنه اى يفترق بينهما وليحق الولد عن القاذفة
 بامتنى صورة القذف بغيره وعن ابى يوسف رح انه يفترق ويقول قد الزنتا منه واخرجه من نسب كفاى الهداية ولا يخفى لغير
 برال على انه اقوى مافى التن وليس فى النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام دال على انه لو كذب نفسه ثبتت له منه ولو ادعى
 غيره لم يثبت له منه لانه النوق فلم يعتبر الا فيما يتحايط كاستناع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة المناكحة كفاى لصحة
 وان ابى القاذف عن اللسان بحس اى جل فى موضع حصين سواء كان سبنا او غيره حتى يلاعن او يكذب
 نفسه اى يقر كذب نفسه من ارتفع اللسان فجد الكذب احد القذف لاقراره بما يوجبه وان اثبت الزوجه عن اللسان
 حبس حتى طاعن او تصدق اى تصدق الزوجه الزوج فيما رايه فلا تحجب بتصديق لكن ينفى نسب الولد عنه ان
 نقاه فان سلمت الزوجه شاهدة والزواج دالانه كان عبرا اتنا او غيره او كافر ايان سلمت فقد فاقبل عرض الاسلام
 عليه كفاى النهاية او محمد وادى قذف فلم يلعن احد ذلك حد القذف فاربعون سوطا لعمريه وثمانون لغيره وادى بصحى
 والجنون مالم يصح شاهد الا انها ليسا من اهل وجوب الحد فلم ينع من لهما وان صلح الزوج وشاهد اوى لانا امة فتنة
 او غيره او كافر يرد به او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج سلم فقد فاقبل عرض الاسلام عليها او محمد وادى قذف
 او صبيته او عتبه او عرسا والزواج لا يوجب الحد كالموطوءة لبشبهته او نكاح فاسد فلا حد فى الزوج

واللعان بقصد الطلاق واللعان اي التشاكر ان في المن تسليبا لا تحيما ان على الكفار ابراهيم بن يوسف
 وكذا عند ما قبل زوال العقد وصلاحيته الشك في ابراهيم بن يوسف وان الكذب لنفسه ليس باللعان
 عند الطلاق وحل ذلك الزوج المحدود كما جاء في الزوجة الملعونة وكذا حل ذلك ما ان قد فرت
 رجل كان ابراهيم بن يوسف عند واحد الان المحدثا حل بعد طلاق غير مستطاع فدا وكذا اوقفت غيره فخرجت
 وكذا حل النكاح ان تزيت اي طنت من قبل التفريق الملعونة الغير المدخولة او المدخولة وموتها ان تزيت وتحت
 ثم تبيس وتفت في ملك رجل في رجل به لان بالزنا لم يبق بل الشك في ابراهيم بن يوسف حكمه التحريم اليه يشير في الضرر على
 الزانية والكفائية ومن تابها لم يوفق في المثال فيه حيث صرف الكلام العام عن ظاهرة وحكمها بان لم يعمد في المدخولة لان
 هذا الرجم محدث ليس له فائدة تامة فان كما جاء حل بغير الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا عند الطلاق الاخرى
 الا بكم زوجه ولا في الحمل عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعند ما اذا جازت به لاقبل من حيث شرط
 وعن ابي يوسف رحمه الله لا من قبل الولادة والاول الصحيح كافي الضرر وتزيت است وهذا الحمل مني هو
 الزنا طاعنا للنفقة ولم يثبت الحمل عنه وثبت نفيه منه اذ لم ينفذ بخلاف نفى الحمل ومن نفى الولد زمان نسبه
 والاستبشار بالولد وزمان شراء الالة للولادة باثبات وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا
 بالعقيدة صحيح نفيه ومن نفاه بعده اي هذا الزمان لا يصح نفيه ولا يحسن فيها اي في صورتين وهذا عند الجمهور
 واما عند ما فقد صحيح نفيه الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنه بعد العلم في مرة التنبية كما ذكرنا وعند ما
 في اربعين يوما كافي الضرر وان نفى اول توأمين اي ولد من بطن واحد واقربا بالآخر الثاني محمد
 لانه قد فرت ثم كذب نفسه وفي عكسه بان اقرب الاول ونفى الآخر لا عن لانه قد فرت بالثاني وثبت نسبا اي التوأمين
 فيهما اي في صورتين كما لو لا عن امرأة بالولد وقطع النسب ثم جارت بولد احسنه من النفس ثبت نسبا
فصل ان اقرب زوج بالغ ذوق طويل بقريته القام فثبث النسب والنقص والنعس وسور وفتش الشكل والمعتق
 واشج الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأة طلب التفريق قبل بلوغه دون القصير المذكور بحيث لم يصل الى فرجها فاد لا يكون
 لما طلب التفريق كافي التنية انه لم يصل اليهما اي لم يكن من وصي زوجه بالثمة ولو ثيبا في هذا النكاح سواء كان
 يصل اليها قبل ام لا في الخزانة اجل الحاكم اي لا يملك الاسطغان يجوز قضا وكافي انه خبره ونجه واولا نفى معزومة
 كافي ما في خان فلا يوجد الزوجه ولا غير الحاكم شتمه من وقت الخصومة ببالغ مرض او غيره كما سباني قمرية بالاهل فان
 المطلقة تصرف اليها وثلثا واربعة خمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين يوما
 يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان ثمة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وقية اشارة الى انه لم يسه
 القمريه بالحساب وثلثا واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثلثان من يومين وثلثان من شهرين

داود بن علي بن الحسين

والنكاح على عشرة مائة والى انكح عشر شهيرة في مدة سائر النكاح من نقطه من الفلك النكاح الى النكاح والى النكاح
ونكحته وستين يوما وخمس مائة وخمس وخمسين ومائة واثنى عشر فانية برصد بطليوس اوتس واربعين ومائة
الانكاح في كل من الاول عشرة ايام وربع يوم تقريبا او اربعة عشر او اثنى عشر يوما او بها وتقريبا ومن انكح احد
عشر يوما الى انكح عشر السنة العدة وهي ثمانون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الفرائد وغيره وهو صحيح كما في الفرائد
وغیرہ علیہ الفرائد كما في الكرماني لكن في الجيطان الاعتبار للثبوت عند الفرائد وفي رواية ابن سنان عن محمد بن
وعلي الفتوي كما في الخلاصة وعن محمد بن ان الاعتبار للعدو كافي المضمرات ولا يعني ان الشمسية اولى بحال الزوج
ثم العدة وشهر رمضان وايام حيضها يحسب عليه منها اي من السنة لكونها منها لا يحسب عند محمد بن ايام
مرحل احد هما اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطى وعليه الفتوي كما في الفرائد وعن النصابين انها تحسب
ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابى يوسف روح ان ما دون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحسب مدة غيبته احدهما
وجبه واحدها كما في الجيطان ان قرانه لم يصل اليها فيها اي في السنة فمرفق بينهما اي قال الحاكم فمرفق بينهما ان في
الزوج عن غيبتهما بشرط الفقرة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد بن انه لم يشترط كما في الجيطان لكن في المضمرات وغيره
ان الفقرة لم تقع الا بغير القاضى في رواية عن ابى حنيفة روح وعندنا يبيع باختيار ما هو ظاهر الرواية ان طلبته اي الزوجة
المشترق وفيه اشعار بان حتم لم يطل بغير الطلب بل بقوله قضيت المقام معه وبينين بعد التفرق بطلقة لان دفع
النظام تبرك الوطى كما لم يكن الا به ولها كل المهران خلا للنص من الوطى بها ويجب العدة احتياطا وان اختلفا
في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته وكانت ثيبا اذ ائلبكارة بوجه او بغيره اقضرت اليها النساء وان
تسكن بصب بياض البيض في موضع البكارة او بغيره الحامة للطبيعة المتفشرة فان دخلت بلا غفث فثيب والافبكر وقيل
بالبول على جدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير البال والاحسن المرأة العدل فانها كافية
فكانت ثيبان فاحوط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في الكرماني وغيره ومن الظن ان الالام يراد الى الجنس
اذا اجمع غير مراد والجنس لم يدل على العدة عندنا كما تقر فقلن بعد النظر انها ثيب ثيبا بها لكن لم يثبت وصوله
ففي صورة الثيباء حلفت الزوج بالعدو لعداها فان حلفت عليه بطل حقها في الفقرة بشاوتن مع حلفه و
ان نكل اي امتنع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره او نظرن اليها فن قلن انها بكر الاجل شهرا فاذا مضت فان
كانت ثيبا فانقول له مع اليمين وان كانت بكر انظرن اليها فان قلن ثيب حلفت فان نكل خیرت كما في الهداية
والكافي وغيرهما فلا بد من نظرين مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعده للتخيير كما في الكفاية وغيره فكلما لم تنس غير
وان كلام الشارحين ولو اقرانه لم يصل اليها واجل ثم اختلفا في تقسيم بينهما اي فيما اذا اجل ثم اختلفا كما في النكاح
فيما اذا اختلفا ثم اجل وبطل بنا حتمهما بغيره من قبيل التجاوز فانه متعلق بطل الاول لنفاويه وبطل الثاني

حيث بطل اي مما ذكر كانت ثيبا او كبرا فقلن ثيب ثيبا اذا اختلفا ثم بطل كما بطل صا او اختارته اي لا يزوج
 قبل تمام السنة او بعد ما ورثت بالاقامة معه ونحوه ثم بغير ثيبا اي ثيبا اذا اختلفا فان اختلفا فان اختلفا
 او قامت من عملها او اقامها الموان القاضى او قام القاضى قبل اختيار البطل خيارا وان اختلفا فله حريته
 ابل اي فيما قبل او قبل بركته والنقص الذي نزع خصياه كالغنيين فيه اي فيما من الناجيل ونحوه بقا
 الا ان فيكون الوصول اليها وان لم يبل والغنيين كالسكسين من الشنئين والاسم السنانية هو الذي لا يصل الى النساء كلها اليك
 فلو ان بعض الثيب او البكر لم يرض او ضمت او كبر من او سحر كافي الكافي ونحوه اشكال للنقص والمسور وغيرهما ذكرنا كافي
 وفي بعض الجيوب الذي قطع ذكره ففرق بينهما فيشترط حضورهما في القضاء وفيه اشارة الى انه فقرة غير طلاق لانه
 ليس بابل له وقيل بطلاق اذا الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوج والزوج بالان بالطلاق الاول وانه مطلق
 بالخلات كافي الحيض وغيره حاله لانه لا يبيد الناسل بطلبها او النبا ومن كلامه انها لا تزوجت وهي عالة بحال فلا خيار
 وقيل ان في الجيوب والى النقص والغنيين فالخيار كافي الحيض ولا ينجيز احد هما اي احد الزوجين في طلب التفريق لم ينجيز
 الا آخره وان كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص والجذام والفتق والرتق والجذري والجرب والزمانة وسوء الخلق والمه
 وغير ذلك سوى السنانية والحب والخصا لما مر فابصر بياض في ظاهر الجلد يشام به والجذام واثبت في الجلد ونبت
 ويطع اللحم كافي الطبقة والفتق بالتحريك ضيق الفرج خلقته بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق بالسكون يمنع من دخوله
 فيه من غدة غليظة او لحمه غليظة او عظم كافي التعرّب ويخبر عند محمد راج الزوج به بالثلاثة الاول وبطل عيب لا يمكنها

المقام مع البصر

فصل العدة بالكسرة مصدر يستعمل بمعنى المدة وشرعا قيل تزوج بزوج المرأة بزوال النكاح النكاح بالدخول وفيه
 انه يشك باه الولد والصغيرة والموطوءة بالثبته وبالنكاح الفاسد وبالمخلو بها خلوة صحيحة وبالمعتدين فانهم اكثر من العدة
 عشرة جلا كافي النظم وغيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام بصير الزوج حلال بانقضائها لحرمة سنة او كذا بينه طرف
 ثبوت الخبر لثبته المحيض للطلاق اي طلاق النخل والنقص والجوب وغيره بعد الدخول والمخلوة الصحيحة فانه يطلعت
 قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والفساد بجزءه عن الوطى حقيقة لم يجب العدة ولا امر شرعي كصوم الفرض يجب
 في قاضيه وان ذكر في الحيض انه لا عدة بخلوة الرتق وان الطلاق اعلم من الرجم واللبائن بالكناية او بالاياء او اللعان او
 العنائة او ابله عن الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عند محمد راج او غير ذلك والفسخ بعد الخلوة كالفرقة بخيار المبلوغ
 والمعتق وعدم الكفاءة وتقبيل ابن الزوج وابنتها عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتدادها عند الشنئين ولك
 الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلث حيض كوا من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيض
 لم تعد من العدة كام ولدا اي كالعدة لام ولد تحيض ثلث حيض كوا من فلاة على ثمنه ومبررة مات مولد بالعدة

أو احتقنا ذلك المولى فملك من حيث زوج أو عدة فلا عدة عليها من المولى للزوال فزوال الزوج أو كراهة
موطوعة تحيض من حيث يشتهي كذلك النكاح كمن سنا برفائه نجب العدة عنده خلافا لما لو كن زفت إلى أحد
فلم يرد أو ملك من كبرية أبيه وأبيه وأمه وأخته وقال ابن النجاشي في كتابي موجب للعدة كمان في العظم
أو سبب نكاح فاسد كالنكاح الموقت وبلا شهود ونحوها ما ذكرنا وفيه إشارة إلى أن عدة على الموطوعة بالزواج
ولا على الخلوها بالنية كمان في شرح الطحاوي في الموت أي الموت على نحو ذلك لكن بلدي المشتري فيه والفرق بينهما
أو غيره كمان في فاضل خان وبها سئلان بالموطوعة بها والعدة لمن أي حرة أو أم ولد أو حرة موطوعة بها لا يحض
لطلاق أو فسخ أو موت مطلقا أو اعتقا أو الموت والفرق بينهما لصغر فيه إشارة إلى وجوب عدة على الصغيرة ولو كانت
لا يلقون نكاحا لوجوب النكاح فيها بلية ونحوه ان يقال (عدت بايديك) كمان في البوط وغيره أو كبري بلوغ إلى اليا
أو لمن بلغت من حرة ونحوها بالنسب سبع عشرة أو خمس عشرة للطلاق ونحوه ولم يحض فانها لو حاضت فارتفع حيضها
فان عدتها بالحيض الا اذا كانت في الشهر بعده كمان في ثلثة أشهر بالبلية اذا انفق ذلك في غرة الشهر والايام اذا انفق
في غير ما عتدني حية من روي عن أبي يوسف رح وعنه وعند محمد رح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام
والباقي بالالته كمان في البوط وفاضل خان والنظم والتمية الحقائق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلف
في الجارية والعدة فيها بالايام بالاتفاق لكن في اجابة الصغرى ان العدة بالايام لا بالالته اجماعا والعدة لحرة مؤمنة أو
كافرة صغيرة أو كبيرة ولو غير خلوها بالموت من وقتة لا وقت الخبر اربعة أشهر بالالته أو يومية كما مر وعشر من الليالي كما قال
محمد بن الفضل أو من الليام كمان في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة بيلة كمان في النظم وغيره لكن زيادتها محل تأمل وما مل
إلى ما في الكمان عن بعض الصحابة رض ان الياام تسعة والاحوط ما في الكمان ان الياام تابعة لليالي ومن الظن ترجح الاول
تذكر عشر في قوله تعالى (تبرهن بانفسن اربعة اشهر وعشرا) فان التميز اذا حذف جاز تذكر العدد ولأمة أي قته أو
مربة أو مكانة أو أم ولد تحيض ويحلي بها للطلاق والفسخ أو توطى بشبهة أو نكاح فاسد للموت والفرقة حيضتان
كالمتان ولمن أي لأمة لم تحض نصف أو كبر نخلي بها للطلاق وغيره أو مات عنها زوجها أي انفرد عن الزوج
زوجها بموتة تحيض أو لا ونحوها أو لا نصف ما للحرة أي التي لم تحض أو مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران
وخمس والعدة للحامل قبل وجوب العدة أو بعده الحرة أو لأمة الموطوعة ولو نكاح فاسد للطلاق والفسخ والفرقة
والفرقة والعنف وان مات عنها زوجة صبي لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لا قبل من قته أشهر عند أبي يوسف
اربعة أشهر عند غيره وعندهما وضع حملها كحل ولو ستة أشهر في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطه
ان خرج أكثر وابت فلا يحل وقيل يحل والاول احوط وعن محمد رح ان العدة تنقضي بخروج البدر وهو من النكاح
والأمة كمان في البوط ولمن أي حرة أو أم ولد حملت أي حدث حملها بعد موت الصبي المذكور في العدة أو بعد ما

حدثت بعد موتها شهر فصاعدا عند العاتة عدة الموت أي أربعة أشهر وعشر ونصف ذلك لأنها لم تتغير بعد موت
 الحمل وقيل اشعار بان العدة لا امرأة البائع التي جلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لافل من سنتين كما في الترتاشي
 في الخلاصة وغيره لمن جلت بعد موت الزوج عدة الموت ولا النسب ثبت من العصبى اليست في وجوبه اي بروت
 الحمل وعدوته لان اقل مدة ثبت النسب اثنا عشرة سنة وهو لم يلحقه كما في حال عتقها وقيل اشعار بان ثبت من غير
 في وجوبه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانتضاها قبل اوضع بنته اشهر كما في الترتاشي والعدة لامرأة الفار
 أي الذي ظفها في مرض الموت للباسن او اثنتي البعد الا جليلين أي العاتين ثلث حيض واربع أشهر وعشر
 وقال ابو يوسف ربح ثلث حيض لانها سبالة وقيل اشعار بان امرأة الفار لم تتغير عدتها بموتها كما في قاضيان
 لامرأة الفار للرجعي واحدا او اثنتين بالموت من اربعة أشهر وعشر اجماعا والعدة لمن اعتقت في عدة
 طلاق رجعي صارت كعدة حرة وانقلب اليها كالانقلاب العدة بالشهر للصيرة الى البيض اذا رأت دما كما في
 الايضاح فاذا طلق امرء صغيرة رجيا فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حقيقتين فان اعتقت صارا
 ثلث حيض فان مات زوجها قبل انقضائها صارت لاتبه أشهر وعشر فعلى امرأة واحدة حط من اربع عدو لمن
 اعتقت في عدة طلاق بائن واحد او اكثر او في عدة موت كما في عدة امه حقيقتين او شهر ونصف او
 شهرين خمس بلا انقلاب الى عدة الحرة وامرأة اليست اي بالنسب الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما مر في خمس
 بغير اليوم كما في المفاتيح او ستين سنة او ثلث وستين كما في النظم او ثلثين وعنه انه منقوض الى مجتهد الا ان وقد يغير
 بعدم رؤية الدم مرة وقيل مرتين وقيل ثلث وقيل بثلث أشهر فينقض العدة بعد ذلك بثلثة أشهر واليه ذهب مالك
 فلو قضى به قاض لغزو كذا في عدة الطهر وهذا لا يجب حفظه كما في الخزائن وذكر في الزاهاوي انه لو ارتفع حيضها ثم نظر تسعة
 اشهر بان بائنا باجل والا اعتدت بثلثة أشهر بعد ما به اخذ مالك ربح ويغني به بعض اصحابنا واستاذنا من ملاحظة
 رأت الدم بعد عدة الاشهر ضافة بيانه اي بعد مضي العدة والنفراغ من اشهر باول امية اي ليام معدودة
 من الاشهر اثنتي تساتفت اي مبتدأ عدة بالحيض ولما تعد من العدة ما مضى منها ولورأت الدم بعد الاشهر فبها
 اشارة الى انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأتها كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في المفاتيح لكن لو قضى القاض
 بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا الاصح ان القضاء ليس بغير طهارة كما في المفاتيح فادارة من الدم فاسدة
 وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف ربح في الحيض فما ذكره منا مجرد تنبيه على الخلل كما تساتفت العدة
 بالشهر من حاضت حيضه او حقيقتين ثم آتت اي لا بعد مضي العدة ما مضى من الحيض والظهر وكان الطلاق
 قد وقع قبيل الاياس بهذا الاح على المصنف ربح من اودائه وذلك منطبق عبارة ومجارية ما في الكتاب اثنا عشر
 وهو منصوص عليه في متن البسوط في آخره وذكر حجة من انهن السوا لست المصنف الى التوجيه القول بان منعه كما يراه

اعتبار العدة بالشهر ولين من العدة ما مضى من الحيض والطمح والطلاق والنفقة والموت وغيرها
 يشبهه من قبل الزوج واللاشيء عدة اخرى على الوطى وفيه اشعار بان له وطئها مبتوتة سقرا بالطلاق لم تثنى العدة
 وان لم تثنى ثلثا كانت كمال الوطى وتداخلت اى تشترك العدة في دخول بعض من كل شيئ في الآخر وكان السبب
 الاول والثاني وقتا معاني الوقت الثاني فيمنعه سوا كاشا من رجلين او من رجل من اثنين كالشوق منها
 زوجه اذا وطئت يشبهه ومن جنس قفاوا ثم عدة الاولى القصص لبعض العدة الثانية وعليها ان تيمم بالتي منها
 في المقتضى الياس ان اذ وطئها الزوج الاول او رجل آخر يشبهه بعد القضاء الحيض ثم القضي حيث كان كاشا الاول والثاني
 فاذا مضى حيضه كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لعدة النكاح وكذا اذا انقضت حيث كان ثم وطئها
 كما في الوطى ويكن ان ينقضى العدة ان ساكنا اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فحاضت ثلثا آخرها
 آخر ثلثه شهر وعشر عدة اى ابتداء عدة النكاح الفاسد عقيب تفرقة اى زمان يصلح لابتدائها بعباءة التفرق
 بالموت او القضاء او غيره فلا يشك با اذا فرق في الحيض او بعينه بقرينة ما من الحيض الكوال او عقيب عمره
 ترك الوطى بان يقول صريحا غرمت على ترك وطئها او وطئك كما في لكراني قيل هذا في المدخولة واما في غير فان
 تركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون الغرم تركا للوطى ان يقول ترك
 ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابى يوسف ربح وفي الفصولين ان ابتداء ما من حين التفرق عند
 وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في البداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح
 متأكد بالدخول وما يقوم مقامه وينقضى العدة اى عدة النكاح او الوطى وان جعلت الزوجة سببا من الطلاق
 او الموت او غيرهما فاذا بلغت طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بان لو اقرب بالطلاق فقد انقضت من
 وقته وهذا اذا صدقته والافمن وقت الانفراق وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق الزوج باختها او ارج سواها
 فمن وقت الطلاق كما في الكافي وان صح معتدة نكاحا صحيحا او فاسدا من طلاق بائن عن نكاح صحيح كما هو
 المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزم للمهر ولا العدة بالاجماع كما في الصنعي وطلق قبل الوطى ولو حكما يجب
 عليه مهر تمام منه ما ونصف مهر عند محمد وزفر ربح ويجب عدة مستقبله بفتح الباء اى مبتدأة كما في المغرب
 فلا يبدأ مضى منها عندهما ويبدع عند محمد ربح فعليها تمام العدة الاولى كما في الكافي ولا عدة على ذميمة اى كناية
 طلقها او مات عنها ذمى عنده اذا كان ذلك منهم تدنيا واما عندهما فعليها العدة واما تعرض لها لانه لا عدة على
 حربيه طلقها حربى بالاتفاق واما قال ذمى لانه لو طلقها مسلم فعليها العدة ولا على حربيه خرجت اليها مسلمة
 او ذميه او مت منه فالاسلام ليس بشرط واما الشرط المخرج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الداية واهلها
 وغيرهما ان المخرج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ثلث حيض بانته منه ولا عدة عليها عند

خلافا لما في الحال فان طلاقا لم يفسد ما كانت فيه او حرة من غيره وعندهما ان كان المحرمية والطلاق في نفس المص
اختيارا للزنى كما في الحيض ونحوه في تناسف وجوبه على قوت ثبوت النكاح من لاحت الزوجة صداقا في عقد
تجديدا للضم والكسر صداقا في طلاقه اي استثنيت من الزنية بعد وفات زوجها كما في الصالح معتدة البائن يطلق
اولا اطلاقا او للسان او غيره اخرى كما في الشارع والموت طلق كونها كبيرة مسلمة حرة او امه فلا يجب الحد على
المطلقة قبل الدخول او الطلقة الرجعية والصغيرة والكناية ويجب على قتله ام ولد ومكاتبه بانه اولى بغيره
كما في فظهم وينبغي ان يقول مكلفه بدل كبيرة لانه لا صداق على الممونة كما في الاختيار وغيره وذكر في مسرته ان المطلقة
الرجعية تستحب لها التزويج والتطبيب وليس حسن الثياب لترطيب التزويج تبرك الزنية طعن محمد والزمخشري ما
منزيت بل المرأة من حلى او كل كما في الكشاف فقد اشرك بعده ويؤيده ما في قاضيان ان المعتدة تجنب عن كل
زينة نحو الخضاب ليس الطيب وكذا ما ياتي من المحيط وليس الثوب المزخرف والمصطفى المصنوع بالزعفران
والحصفر بالضم بالانقارسية اكلهم وكذا لبس القصب والخشوع عن ابي يوسف روح لباس بالقصب والخشوع الاحمر كما
في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزنية والا فلا لباس بلية لانه لا يقصد به الاسترورة والاحكام
تبني عن المقاصد كما في المحيط والدسن زينة او غيره ولو غير مطيب والدهن بالفتح والضم والخشوع اي الاختصاص
به والطيب اي استعماله في البدن او الثوب والحلل بالفتح والضم اي الاكتمال به الا بعد ربان كانت ففيرة
لا تجوز الا هذه الاثواب او شكك راسها او عينها او اعتادت الدهن او اكتملت للمعاينة او امتشطت بالاسنان
المنفرجة لدفع الاذى فيجوز لباس به لانه واجب الدفع شرعا فكيف تناسف عليه واما الامشاط بالطرف الاخر
فللزنية فلم يحل كما في المحيط لا تحذر الزنية ام ولد معتدة عتق بموت المولى او عتاقه وعتق المضاف اليه و
امرأة معتدة نكاح فاسد ولا يخطب بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يخص
بالموعدة والكسر بطلب المرأة معتدة الا تعرضها هو كلام له وجهان من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما
في المعرب والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق معناه معرضا في الموضع
له المعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج اليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ
السلام ومن السياق طلب شيء وحسب بالتسليم مني التقاضا وفيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة
مثل ان يقول انك تزوجك بل يقول مثل اريد ان تزوج امرأة انك جميلة في حسن الخلق كثير الانفاق محسن
الى النساء الى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره
عن شرح السديدات لكن في المختار انه يجوز ان لا يزوجها انما هو في مقتضى نص في معتدة عتق ومعتدة وثى
بالسنة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي ان تعرض للاولين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز خروجها من البيت

عن الامامين وفي النكاح على الزوج ولا يخرج معتدة الزوجى واليهما ان اذ كانت
معتدة فلا اكل من البيت ولا من المولى وكذا العتية الا اذا كان الطلاق رجعا فلا يخرج معتدة اليها
الرجوع كافي في بيت كافي قاضيان وكذا المهر بنحو المعتدة والله ميتة كافي في المهر وقد مر من عدة
في بيان المعتدة وفي النكاح لو انما اشتمت على ان لا نفقة لما قيل يخرج لها الماشاء والصح ان لا يخرج
لما اشتمت على ان لا سكنى لها فانما لا يخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت سفرته بقوله تعالى ولا يخرج من بيتها
الاية وفيه اشارة الى انما لا يخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل بغيرهم لان صحتها بمنزلة السكنى والا
فخرج والى ان المعتدة من الكحل الصحيح والفاقد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد
لا يخرج اصلا لا ليل ولا نهار ولو اذن الزوج لان الاعتدال في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا بضرورة
كافي المحيط وتخرج معتدة الموت للنكاح لانها بلا نفقة في المطولين اي الليل والنهار وميت اي تكون
في جميع الليل او اكثره في منزلها او معتدة في منزلها اي منزل زوجها وقت الفرقة اي فرقة كانت و
وقت الموت ظن النزل لا معتدة والا لزم حذف الوصول مع بعض الصلة ولا دلالة للظن على السوء وفيه اشارة
بانها لو ظن غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار النزل في الوفاة واليهما والزوج غائب اليها في الزجر
اليه كافي المحيط الا ان يخرج المعتدة بان كان النزل عابيه او موجرا مشاهرا واما ان او جيرة طويلة فلا يخرج كذا
في المحيط وان خافت تلف مالها في ذلك المنزل بالسرق او الخرق او خافت الالتهام اي
التهام المنزل وفيه اشارة بان خافت بالقلب من ام الميت خوفا شديدا فلها ان تخرج كافي قاضيان او لم
تجد المعتدة كراء البيت الذي اجره الزوج دامت فاجر عليها في مالها فلم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت
حيث شئت الا ان يكون مبسوطة فتنتقل حيث شاء كافي المختار ولا بد من شرة اي شر وحجاب بينهما في البيا
واحد او اكثر وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه فجازروها ولا يجوز ان يجتعا بدون الشرة وكذا
الاولى خروجه مع فسقه في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل آخر وحسن ان يحل اي يحل القاض
بينهما امرأة ثقة قادرة على الحملولة والمنع عن الوطى ولو اياهما الزوج واحدة او اكثر او ماتت عنهما في
سفرهما في مصر او مفازة بقرينة قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المصنف واما قوله
لانها لو طلقا رجعا في مفازة وبعد ما من مصر والمقصود مسيرة سفر مجتبه في هذا باب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خيرا
بالعكس رجعت فان كان بعد ما عن مصر بالذي انشأ منه او بعد ما عن مقصد بالذي يوجب ان اليه والمقصود
بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر مسيرة سفر في ثلثة ايام وليا اليها وعن الاخرى المصر والمقصود اقل من
مسيرة سفر توجه المرأة اليه اي الى الآخر الاقل مصر كان او مقصدا وفي النهاية المكان بينهما وبين مصر اقل من ثلثة

من ثلثة

الا ان كثرهم من المصنفين من جعلهم الى انما اسلامهم فاجزى العلم على وجه الدين او سواد من المسلمين اولى واولواهم
 لا خلاف في الدماء كركبي والكسوة اضم والكسر لباس كافي المغرب وغيره او الالباس كافي النكاح وغيره وفيه نزاع
 وقدر جرحين والمارين وغيره وسراويل وجبة كلاهما في النكاح فكله لا يلزم تنبيه الاوقات والسكنى اسم من الاسكان
 لاسكن كافي الصالح لسكن في بيت يجب الزوج لكن حين جيران الصالحين كما ياتي وفيه الاسماء ان جلت
 على هذا في المصنفين والاحتياج الى تقدير نحو الاداء على الزوج اي رجل خرا وعبد نكاح صحيح كما هو المشهور فالاختلاف
 في القاسم ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يساوي الاحتباس بها
 وطيا او دوا في قارة يخرجها من الاكتساب ثم الاتفاق للمعسر بالكسرى لاجل امرأة الرجل كافي الصالح والمغرب
 وغيره فالاختلاف الصغيرة مسلة او كاهرة موطوءة او غير موطوءة او موطوءة او موطوءة او صغيرة موطوءة او موطوءة او موطوءة
 في الجملة لا يمنع نفسها عنه فجب نفقة الرقاة والقرناء او غيرهما لا تمنع الوطى ولا اعتبار لكونها شبهة على الصحيح بقدر حالها
 اي الزوجين وعليه الفتوى كافي البداية وذكر في الخزانة بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر
 الرواية انه بقدر حاله وهو صحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت مفرطة اليسار كما في الغضرات في الموسرين من الزوجين
 نفقة اهل اليسار كسومهم واليسار اسم من اليسار الاستثناء وفي المعسر نفقة العسار اسم من العسار الاقتار
 يستعمله بعض اهل العلم لانه غير مسرور كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانه اتركها المزوجة اليسار كونه ليس
 في اختياره غير الواضع وفي الزوج الموسر والزوجة المعسرة بين الحالين اي بين اليسار والعسار وفي عكسه
 اي عكس ذلك بالكانت موسرة والزوج مسرور بين الحالين اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق لمعير
 لا تقر في الشرع بالاطلاق مشر الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والرخص والغلاء فيقدر
 باقتضاها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان
 احدهما مسرا فنجيز البر وباجتهان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في الحرف كل يوم وفي النكاح كل شهر
 وفي الديقان كل سنة كافي الزايدى والى ان الزوج على الاتفاق فلا ضرورة الى القاضى الا اذا قدر ما يفي فان للقاضى
 ان يزيده ما فرضه ويقص عنه للغلاء والجنس والشجب ان يطعها بما يملكه لانه ما مورس بحسن المعشرة والاكتفاء مشهور بان الكسوة
 كما نفقة فيما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه به لهما حتى مضى كافي المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء
 ستة اشهر وفي مصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس هي في بيت ابوها باطلب الزفاف وقال بعض ائمة فخرنا
 لا تسحق ان تزف اليه والفتوى على الاول فلو امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة
 كافي المحيط او هرعت اي حدث لزوجته صحته في بيت ابوها مرض في بيت الزوج فينفق عليها في بيته الا
 ان يتبادل تستطع لانها مائة كصغيرة فان قلت لانها مائة لا تطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفنت الى

بيت الزوج مرفوعة ما رواه النخعي كافي ما بيننا من كل الاحوال على الغير مشرعا لنفسه ومطاعا مع الزهري من
 الى يوسف بن النخعي لما كانت لا تبين المحرم وفي الفصولين منهم قالوا انما يجب النفقة للزوجة في بيتها لكن بين
 الاستحسان بها بوجوب الاطلاق بالنفقة والاكتمال بالنفقة دليل على انها لا تسقط من الارزاق كافي الحيط لا يجب النفقة
 ما است على ذلك الخلاف ثم مضى على وجه الكشف فقال خرجت من بيتي فخرجت خديجا وعليها بيعتي
 واذن من مشرع فمن النواظر اذا منعت نفسها لا يتغير المهر بعد ما سلتها كما قالوا ليست بناترة عنده واما اذا كان
 الزوج ساكنا سماني منزلا فنسبت عن الدخول عليها فانما نفقة الا اذا منعت يتوكل الى منزله او يكره ما منزله
 لا يكون بناترة كافي ما بيننا من كل الاحوال سلت نفسها بالنار او طيل فقلنا نفقة لغيرها لم يكن مع الزوج الباطل
 كما قال الزهري واما اذا ابت ان يخل معه الى منزله او يكره يريده وقد اذني بها فقلنا سكنا في ارض النصب فقلنا
 من ليست بناترة كافي الحيط وما ذكرنا في انما السائل غير فائدة القيد ولا لزوجه محبوسة بدين وان لم تقدر على
 اذرفت او مرضت لما لان الاحتباس لا يغير من جهة الزوج وهذا عندنا خلافا لابي يوسف رجا وفيه اشارة
 الى انه لو حبس بدين قدر على ادائه او يغير حق قلنا النفقة والى انها لو حبست ظلا وجب النفقة وهذا عندنا بيوست
 خلافا لما هو الصحيح كافي الحيط فاحسن الاداء ترك الدين وهو رضى في بيت احد الاوين لم تزف الى بيت الزوجة
 اي لم تزف اليه اذرفت وقد خرجت الى بيت احد ما زياره وهي بحاله يمكن ان تحمل في نفقة او غيرها الى بيته والا
 قلنا نفقة كافي الضمات وذكرني الحيط اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج
 الا انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة ولزوجه محبوسة كرها وعن ابي يوسف رجا لما النفقة والاحسن ترك
 القيد فانما ليست واجبة اذ رضى به وحاجته اي حال كونها لا يكون معه اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس
 او بعده كما ذكره الخصاف وقال القدوري لو بنى بها ثم حجت مع محرم قلنا النفقة عندنا بيوست رجا خلافا لغيره رجا
 وفيه اشارة الى ان لا نفقة لدة الذباب والحي لكن يطيبها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة المحض وهي تغوض لما شرا فشره وعن
 ابي يوسف رجا اذا ارادت حجة الاسلام يوم الزواج بالخروج معها وبالانفاق عليها الكل في الحيط ويشيخ ان لا نفقة في حج
 النفل بالطريق الاولى ولو كانت حاجته معه اي الزوج قلنا نفقة المحضر لا السفر فما زاد على نفقة المحضر يكون في امان
 لانه بازا من نفقة ما ولا الكراهي اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدرا كاري ولا في الموضعين بل في الجنس ملغاة او
 للعطف وما بعد ما فيها مرفوع محذوف المضاعف عن الاول لا الثاني اذ في الاول للعطف وما بعد ما محذوف وفي الثاني في
 الجنس ملغاة وما بعد ما مرفوع فان منهم من جوز ما ذكر في السفر مع عدم التكرير من الظن تقديره لا ما هو قومه في السفر
 ولا اي ليس لما الكراه عليه لانه يلزم كل لا عمل ليس محذوف اسما وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف خبر
 جريس بقياس مع كثرة الحذف بلا ضرورة ويجب عليه مائة نفقة خاوم ولو صغيرة قادرة على التزمت بنفسها

من نفقة الزوجة المشقة الكفاية ويصل في المسألة فيص وذا من كرا من كرا نفقة لا خيار واحد لاثنين خلافا
 لابي يوسف من الاذا كانت من ثبات الاشراف فانما يبر على نفقتها لها فقط فلا يبر عليها الا لم يكن للزوج نفقة خادوم فيه
 انما يبرانه بشروط الاجار على النفقة كون الخادم مكانا قال بعض المشايخ وقبل عليه نفقة الخادوم ولو عرا او هذا اذا كانت
 الزوجة حرة فاما اذا كانت امة فغير مجبور لها وعلم ان نفقتها لم يجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكل في الحيط لها
 يجب عليه نفقة خادوم واحد لما مضى في الصح من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ربح لان الخادوم لزوجة
 الزينة وذلك في حال اليسار قال محمد ربح عليه نفقة خادوم كافي الحيط ولا يفرق بينهما اي الزوجين بمجزة اي
 بسبب غير الزوج عنهما اي النفقة يكون وليوس يمكن فلو خففت معه لالا يباع مسكنه وخادوم لانه من اصول
 هو ان يودي مقدرة على الوجود وقبل بيع ما سوى الاثر الا في البرود قبل ما سوى دست من الثياب واليد مال الحلواني و
 قبل متبين واليد مال السخى ولا يباع ثمنه كافي الحيط ولو عرا في امر القاضى اياها بمجزة عنها بقرينة العطف بالاستدرا
 اي باستقرض بالفرض القاضى الاجلما عليه من النفقة عليه اي على الزوج ليودي عند اليسار كما ذكره المصنف ربح واليه شعر
 كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقرض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الخصاف انه اشترى بالتبعية تنقضى من
 مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوج بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوج
 ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استانت بغير الفرض لم يرجع عليه كافي النفقة والى انها لا ترجع عليه الا بالانصرح
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان يتيها كما تصرح بها فله لم تنو لم يرجع بها كافي الزا هدي والاكتفاء مشي الى انها لو است
 بالاستدانة ولم يبرنها احد فطلبت من القاضى التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي ربح بينهما كما اذا عجز عن الياف
 المزمع قبل التحويل فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضى الشافعي نفذ قضاءه عند الكل وان فرق القاضى الحنفى بلا جهاد
 قضى ففادوه واثبات وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كافي الخلفاء وغيره وذكر المصنف ربح
 ان ما غنا تخمنا ان ينصب القاضى نابا شافيا فيفرق للضرورة ومن فرضت مجازاى نفقة زوجة نفقة
 اليسار عساره اي رجل عساره اي وقت عساره فليسراى صار موصرا نعم القاضى بالفرض عليه نفقة يساره
 ان طلبت الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كافي الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت يساره
 ثم عسر ثم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فله المطالبة بقدرها كافي الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق
 فانه اعتبر حاله و حاله بهن كما لا يخفى وتسقط نفقة الزوجة ما كونه او لم يوت في مدت مضت ولم تصل اليها اما
 بعجزه او بقتله او بغيره او بغيره الا اذا سبق فرض قاضى بالنفقة من الائمة او لا او رضيا بشئ معلوم
 منها كحل فله ربحه او بغيره عليه اقوى من رواية القاضى عليه فوجب النفقة المفروضة او المرضية لما مضى من
 ان الفرض او الرضا اياهما حيث فان مات احد هاتين او خلفتهما قبل قبض من الزوج

فيما يشترط في العقد المبرور بالطلاق الطهر وحسن النية والرضا من جهة واحدة لا من جهة واحدة قبل التبرع
 كما لا يرد على من ادعى النسيان ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وتبين انما هو قولهم تبيين واحد في الاستدلال على الاول
 كما في البيضاوي اذا استدل بان ما في القاصي فاما لا تسقط المهر والطلاق في المهر فان في سقوط المهر ما لا يرد
 ردائين وانما لا تسقط كما في البيضاوي ولا يرد عند الشك في ماله مدة اى لفظة تجلت في لوائها المدة مات احدهما
 قبلها اى قبل مضي تلك المدة فلم يخرج من طهرها ولا على تركها بفترة ايام خالية من الزوج وقال محمد بن زكريا بفترة تلك
 الايام عنها ان ثبت وثبت ان بطلت لان بطلت لا تسترد بلا خلاف وفترة تسترد بفترة شهر لا اكثر كما في المهر والنفقة
 عرس القنن المأذون بالشرع عليه اى القنن والمهر من المهر والمكاتبه وام الولد والنفقة الا ان فيما سوى المهر
 بشرط البينونة بوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القنن المديرو والمكاتب تعليبا الا انما هو بيان النفقة من كسبها كما في البيضاوي
 ويباع القنن لا غير فيهما اى في النفقة المفروضة او الرضوية الا ان يعديه الولي او يموت او يفتل مرة بعد مرة اخرى
 فاذا جتمع عليه نفقة خمساً في مثلها بفسا ثم اذا جتمع مرة اخرى بفسا اخرى ثم دئم لان النفقة تجدد وجوبها بمضي الزمان فمولى حكم
 وين حادث كما في شرح ادب القاضي والبيضاوي وغيرهما وقد بعد ما صورته المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف والتم
 مثلاً فيبيع بنفسه اى في قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل يستبطل منه على اذ يبنى
 ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكتابة كما في الموت ولا يرد علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ شئ منه فكيف
 يؤخذ الباقي من المشتري ويباع في وين غير ما اى غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر مرة
 وبقي شئ منه اخرا الى العتق ويحب عليه سكنها اى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ماوى للانسان حيث
 احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان من نهم بالابناء ليس فيه احد من اهلهم من الضر او ذى رحم محرمة كوالدة
 وابنة وفيه اشعار بان لهما ان لا تسكن من ضرهما واهم ولده كما في البيضاوي وقال محمد بن سلام ان بيع بنتها كاني الزاوي
 وفيه ايضا ان كمنه ان يحمل لکوا واحدة ميتا فلها طلب ذلك والافلا وفي الملتقط كره وطبها وفي البيت قائم ومضى عليه
 او مبي عاقل ولو كان ذلك الاحد ولده اى ولد الزوج من غير ما اى الزوجت لمعاداة بينهما غالباً الا برضا با اى
 بان ترضى ان يكون معها من اهلها لانه حقها وفي بيت مفروضة من من دار للزوج مشتملة على ميوت له اى لذلك
 البيت علق بالتحريك بالخلق وفتح بالفتح كفاً بالحصول المقصود وفيه مرفا الى انه اذا جمع بينهما وبين ضرتهما واحداً من اهل
 في دار فيها ميوت وعطى لکوا واحدة ميتة ليس لهما ان يطلبا كذا آخر الى انه لو لم يكن له البيت واحداً كان لهما ذلك
 كما في الاختيار وكذا اى الزوج منع واليهما وولدهما وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك اولد من غيره اى غير
 ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض بصفة من الموصول عليه ما لان المكان ملكه كسب
 في الكافي وفيه اشعار بان ليس له منع ذلك الغير لا من المظهر اليها عطف على من اولى في الجنس اى لا يمنع منه اولى

الحال أصل النفقة لان هذا قضاء على الطالب وحال زوجه متى بالنفقة أي بموجب ادائها بامر بالاداء عليه
 فان خروجه من الملك ضمن الدين فان انكر كفاها القاضي اعادة البينة فان باعوت فساد الادلة لم تقاخذت كفاي الحيظ
 كما ينفي بالكتاب البينة منه في هذه الصورة وعمل القضاة بالتقصير اصلها تحصيل جميع ما من اليوم من ائتمان
 على هذا اي قول زفر بن الحارث اي بضرورة الناس اليه ولطلقه الزوجه اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فيقيد بها
 معتدة وانما لم يجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتن ام ولده الا ان في ملائمة رده لا يحتاج الى ذكر الطلاق كما في
 ومطلقه لبيان واحد او اكثر بلا عوض فلا نفقة للثالثة وان لم يشترط في العقد وقالها النفقة الا اذا لم ينسك في
 النظر والمفرقة بمحضية صادرة عنها بخيار العتق والبلوغ وعلى من الزوج لا يكره كفاي منهاية والسفينة
 لعدم الكفاية النفقة اي الماكول والملبوس كفاي انظر وان ذهب الحنفية ان النفقة الماكول واللام شيرالي منها
 غير مقدرة فانها لا يكفيها من الوسط كفاي الحيظ والسكنى اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ولم يزم ان يلزمه
 كما اشير اليه فلو سكن زمانا فخرج زمانا كانت ناشئة فلا تسقط النفقة كفاي قاضيان والطلاق شاملة للامه فلهما
 اذا تزوجا باني العدة سواء كانت البيوتية عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا تزوجا في العدة والطلاق
 بان ليس لها النفقة كفاي الحيظ وتقديم المسد للتحصيل واليا شار بقوله لان نفقة لمعتدة الموت اصلا سواء كانت حيا
 لا وقيل للحال النفقة في جميع الحال كفاي الضمات ولا المفارقة بمحضية صادرة منها كالمروقة اي ردتها وان رجعت
 عنها وتقبل ابن الزوج اي تقبلها ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا او اكراه مشير الى ان ردت وتقبل ابنتها
 بشهوة وغيرهما ما هو محصية منه لم يسقط النفقة والى ان لا سكنى في هذه المفارقة وهذا اذا خرجت من بينه والا فواجب
 كما اشير اليه في الكفاية وردة معتدة الثلث او البائن مبتدأ خبره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج
 والا فلها النفقة كفاي الكراي لا يسقط تملكها اي معتدة الثلث وكذا البائن ابنته اي اباه لانه لا اثر للتمكين ونفقة
 الطفل المحرق فقير اعلى ابيه الحر الى حد الكلب وحينئذ للاب ان يسلمه الى عمل ويتفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل فتفق
 عليه من ماله وقبيل اشعار بان يتفق على الغنى من ماله فان اتفق من ماله رجح على ماله بشرط الاشهاد والارب اعم من المومر
 والمعسر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كفاي الحيظ وانما قيد بالمحر لان حكم المملوك ياتى
 لايشاركه في الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه
 بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدموسر وعن ابى حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما
 في الحيظ كنفقة المومر فانه لا يشترك الولد احد في نفقتها وعمره لانه لا يشترك الزوج احد في نفقتها وليس على امه
 ارضاعه اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال الكف للنس البيت وغسل الثوب والطبخ والحفر
 والارضاع لم تؤمر به الا انه كفاي الكافي الا اذا اعينت بان لم يكن له مال الا ان ياتى موسرا له بجد مضمته او لم يخذ

ثم انما يخرج من كافي الاستدلال في امره من المصنفين ظاهر الرواية انما الاستدلال في المصنفين
 الاب من تركه من كل طفل وان كانت له ثمة من الاستدلال فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كافي المصنفين
 اي الاستدلال في تركه من كل طفل وان كانت له ثمة من الاستدلال فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كافي المصنفين
 وان لم يكن له مال فمن مال نفسه كافي المصنفين
 الام من تركه من كل طفل وان كانت له ثمة من الاستدلال فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كافي المصنفين
 المستدلة بالمتوهم اي المطلقة الثلث او البائن روايتان في ظاهر الرواية انه يجوز في رواية الحسن لا يجوز ولو استدل
 بالارضاع على العطل منها بعد مضي العدة من رجعي او بائن او استاجر بالارضاع على الاشياء الزوج حال كونه من
 غير بائن الاستدلال وان كان حال قيام الكفاح لاجنبية من كل زوجة اي المستدلة من طلاق بائن على احد
 الردائين او الام بعد العدة احق واولى من الاجنبية لان ارضاعها النفع للصغير الا اذا طلبت المستدلة او الام
 زيادة اجرة على جبر الاجنبية فان لم يرفع اليها وتفق البنت التي لا تكون لها زوج بالنعمة او صغيرة ولم يذكرها
 لا فاعا العطل فمن انظر ان الاولى ترك القيد والابن الكبير لم ينفج الزاد وكسر الميم اي الذي طال مرضه ما كان
 في المغرب او الذي لا يمشي على رجليه كافي المذهب واليه استدل على المطلقة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابيه
 ويدخل فيه المعتوه والشيخ الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يشتدي اليه وهذا اذا كان
 به رشد كافي الخلاصة ولذا قال صاحب النية انا اني بعزم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشتغلا باعمالهم الدينية واكثرهم
 فساق شرهم اكثر من خبرهم يحضرون الدرس ساعة بخلها فيات ركبته فمر بابي الدين اكثر من نصفها ثم يشتغلون طول النهار
 بالسومرية والنيمة والقوة في الناس غير ما يستحقون به الله والملائكة والناس جميعين فالنفي الله تعالى البنفس في قلوب
 الكاشم ونيزع عنهم الشفقة فلا يعطون منها في الملابس والمساكن وهم يطعموننا ويؤفونهم مع حرمة التافيق ولو علم لطف
 حالهم لزم الا اتفاق عليهم ثم يفرغوا اتفاقهم على الاب خص من بين الاقارب خاصته كافي ظاهر الرواية وفيه شيء
 قد مر منه ان شغل على ابيه وعلى الموسري موسري جمهم حرهم دون غيره من نحو العبد والمذبر والمكاتب وام الولد يسار
 الفطرة بان يكسب من عاقبة ما يبلغ بائني ورجلهم فصاعدا وعن ابني يوسف يسار الزكاة وعن محمد يسار الفاضل
 على نفقة شغل نفسه وباله فان لم يكن له شيء واكتسب كل لقيم درهما وكفاه اربعة دنانير نفق الفضل عليهم واليه ذهب المختص
 فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يؤم ديانته ان لا يضيع والده والدول هو الصحيح كافي المحيطات فحقه حصوله من الاب والام
 والعبد ابنة المستعرة سواء كانوا اقاوين على الكسب ولذا في ظاهر الرواية وقال الحنفية ان ابن الكاسب لا يجبر على نفقة
 الاب بكاسب فلاقا لغيره من غيره شعاعا به لا يجبر الا على نفقة امرأة ابيه وامه ولده وامته الا اذا كان بالاب عليه شيء
 الى ضد لم يجبر على نفقة وعن ابني يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا بالسوقية على الابن والبنت

[illegible]

أول ما سبب إلى ذلك مني الإلهام أي الوجود وليس الأسبب عرض أي لا يكون والمراد أي بأصله المقدس والاول
والثاني من التفتتات وهو في الأصل في التفتت من المال كافي المغرب والثالث وغيره بالبيع عقارها فاستخرج
على الأرض ما يشبه العتاق كافي صحت وغيره فمرشاهل للتفتت وفي التفتت العتاق مبيت كانت اوله على الهادي التفتت
الميتة لا يفتل في فان التفتت ليس من التفتت في شيء كما لا يخفى على التفتت لتفتت أي فتنة فتنة خسرانا فوالا لا يبيع وبذلك كانت
إلى التفتت الزيادة على قدر الحاجة إلى ان الامن لا يبيع عرض أيه وعقاره لتفتت كافي شرح الطحاوي ولما يبيع للاب
عرض أي مطلقا لم يمت إلى الاب عليه أي الابن سواء أي التفتت وهذا اذا كان الابن كبيرا فافيا فاذا كان حاضرا
فلا يبيعها جماعة كسبها في تفتت ان كان صغيرا كافي الهادي وغيره ولا الامم يبيع ماله من العرض وعقاره فافيا كان
أولئك في الزيادة أي ما وقع في التفتت قوله باع الوهب فالات فيه من الكثرة لكن في الخلاصة ان في الاتية جواز
بيع الابن المات في ظاهر الرواية فالام لا يبيع تفتتها لان بيع الاب على خلاف القياس وضمن موضوع الابن لو
التفتت أي الوجودية على الوهب اوله اذ وجده بلا امر قاض وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فان اعطاهم بأمر القاض
لا يضمن هو الصحيح كافي المحيط لا يضمن الابوان ذلك لولده الزوجه كما اشير اليه لو انفقا ماله من جس خفعا عندهما بوجه
واذا قضى القاضي بتفتت غير الحرم كالولد وذوي الرحم الحرم ومضت مدة بدون الاتفاق سقطت تفتت
ملك المدة فلا يصير تفتت الاقارب وينا بقضا القاضي وفي الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر
من شهر وفي المحيط يشر وقيل لا خلاف انه لا يصير ديناً وانما الخلاف في الموضوع في الفناوي ان تفتت يصير نصيباً
بخلاف سائر الاقارب وفي التفتت ان بعد القضاء او الصلح لو خذ تفتت بعض المال ان ياذن القاضي بعد الفرض لتفتت
التفتت بالاستدانة بلسان التفتت بعض المدة وتفتت المملوك بعد اوائه ولم يشل المكاتب والمملوك المشترك على
سيده سواء كان فقيراً او غنيا فان إلى السيد عن الاتفاق كسب المملوك والفق على نفسه وان عجز المملوك عنه
أي الكسب بعد صغره وغيره ففي العبد والتفتت امر السيد ببيع وفي المدبر وام الولي يجر المولى على الاتفاق لا غير كافي المحيط وذكر
في الزهيري لو تفرق السيد على المملوك في تفتت ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه يسب فياكل الا اذا كان صغيراً او جارية او
عاجزاً عن الكسب فله ان ياكل ولن لم ياذن له في الكسب فله ان ياكل من ماله قدر كفايته ثم امر بوجه الرواية مع تفتت
في آخر الكتاب نبى عن رعاية حسن الاختتام باعانة معتق الرقاب

كتاب العتاق

لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوة عاقبه به وهو العتاق والعتق كذا بالفتح الخروج عن الرق والعتق
بالكسر اسم منه وشبهه بعتاقه حكيمه يصير بها اهل القضاء والشهادة وغيرهما والمراد بالعتاق فانه الموافق بالتفتت وقد جاء تفتت كذا في
الطحاوي وهو تصرف مندوب مرضي لملك المملوك والمملوك حتى ينزل ما يوجب الكفر من ان اربا بانه اثره دل عليه الشاهير

من الاجابة والصحيح من النكاح في الزهري يشبه ان يكون الرجل بهذا المودة انه وفي اختياره ان يشبه كماله
 واليه عليه فخر من الاجابة الصحيح من حرم من المهر الفسخ وهو انه المهر في طهره وطلوعه على بعضه في طهره لا يفسخ
 منه مكلف فلا يصح من العبد واليه الصحيح من المهر والكاف والمكران والكفره ونحوه ان يشترط ان لا يفسخ
 فانه لا يشترط ان لا يفسخ فانه لا يشترط ان لا يفسخ فانه لا يشترط ان لا يفسخ فانه لا يشترط ان لا يفسخ
 فيه وضما وشرا من نحو العتق والمهر وغيره سواء كان في بطنه او في بطنه او في بطنه او في بطنه او في بطنه
 على سائر المتكاتب ومعداته لا يمتنع كافي الحيط لا حاجة اليه كانت خراي ذو حر او ذات حر وانما يستوفى
 او كسوة كلابها متطاب العبد او الامانة في حرود الساني من الكسوة ان القضاء لا يستبرون الا عراب الا ترى
 انه لو قال له رجل زينت كبرياء او لامرأة بنتها وجب حد القذف وفي الحيط لو قال عبيد انت حرة او لامرأة
 مرفقة عتق او عتق نفع الناس من الاعتراف وهو ازالة الملك والاثبات الشك كافي او عتق ونحوه ان يكون
 عاتق كذلك لانها صفتان من العتاق كافي الصراح او الاعتراف كافي التذيب او انت اعترفك يجوز
 ان يطف على الجملة وانما اخبر لان الاصل في الخبر لا افراد او محرم بانفع اي متفق او حررتك او مولائي او هذا
 مولائي اي متفق فانه يمتنع وان كان شتر كافي وبين الساجر وغيره لان القرينة مبنية لا يمتنع بالصرح او يا مولائي
 او يا خرا او يا محرم او يا عتق او يا انا اذا اسماه به ثم ناداه ولو قال منيت بهذه الالفاظ لا اخبار الباطل صدق حياته
 لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جلت الشا كافي الزهري وذكرني الحيط لو قال اردت اللب عتق ديانته وقضاء
 لانه واجد في العتق سواء ولو قال انك لست انت مولائي او يا مولائي اختلف الشاخ فيه كما لو قال له يا يدي او لما يا يدي
 وفي موطا صدر الاسلام لو قال له يا خرا او لما يا كافي لم يمتنع على الصحيح وفي الحيط لو قال (لو اذاد نرا مني) لم يمتنع ولو
 لقال انت اعتن من فلان (عني به عبدا آخر عتق ديانته لا قضاء ورأسك حرو ونحوه مثل زيد قائم وعمر فلان
 قابل فيه كائن مما عير به عن كل البدن بيان (نحوه) اي البدن والوجه والرقبة والفرج وغيره مما مر في الطلاق
 فلا يمتنع بقوله بك او حلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن في النظم قيل لا يمتنع النكاح بقوله فربك وفي الحيط عن ابى يونس
 انه يمتنع به كما ذكره والاكفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتن جزا شائنا كالثلث والربع عتق ذلك الجزع عنده وسع
 في الباقي وكله عند ما كافي الاختيار ويصح بكنايه اي كناية لفظ العتاق ان لوى العتاق وتحقق الكناية في الطلاق
 كلالك لي عليك لاني بتك او اعفقتك وكذا في الامثلة الخمسة الآتية ولا يسيل اي لملك لي عليك
 لان العمل بحقيقته عني الطريق غير ممكن اذا اضعفت الى الانسان فعمل كناية عن الملك والارق لي عليك وهو الضمت
 وشرية العجز الحكيم كافي وخرجت من ملكي وخليت بيدك وقوله لامة قد اطلقك اي خليت بيد
 وخض الامانة لانه في الاصل مبنى طلقك وان لم يستعمل فيه كافي النهاية وذكرني الحيط عن ابى يوسف لو قال

في قوله العتق عتق كذا (الامانة من البدن)

ليس هو ملك في الرق كعبد بل هو ملك في نفسه والسيادة دامة لا يورثها محله في حرج المالكين
 في الرق لا يخرج من ملكه اذ في حقه من قبل بعض الفسري كما في فائمينان سلبا وعلما كيشل المالكين كما في العلم
 والحق تشيخ امره في حق المالك في الرق فان كانت الام ملكا فاعلم ملك وان كان
 رقبا لملك فرق بالملك كالمغار في دار الحرب فان حكم ارتقاء غير ملوكين لاحد كما في الاستيلاء المستصفي في ذكره
 وغيره ان الرق لم يوجد بالملك فلا يخلو من شيء فالرق بمجر شري لا في الكفر والملك اتصال شرعي بين الملوك والملك
 في تصرفه فيه مانع من تصرف غيره ومباين في زيادة تفصيل وفي المعتقد وفروعه في فروع الحق من الكفاية
 واية الولد ولذا النوع ام ولده من احد فقلت من ثم مات الرق في كل كانه من كل التركة هذا الا ان المطلق شكل فان له
 لا تشيخ الميرة المستفيدة كما في خزائنه القسطين المالا ان ولد الامة من قبل مولاهما حر وليس يتابع لامة من ابيه
 وهذا شامل لولد من ابى مولاهما وولده وولد ولده كما اذا تزوج رجل حرة من ابنة من ابيه وهو عبد لا يورثه فولدت
 منه فان هذا الولد حر وان كان من زوجين رقيقين لامة ولده الرق كما في الظهيرية

فصل ان اعتق بعض عبده او امته كالرب او نصف او غيره صح الاعتاق اى صح اذ انة ملكه عن ذلك البعض
 وقية اشارة الى ان العبد لا يمكن الا ان له صفة الملكية والى ان الباقي ملوك له لكنه بوصف بصفة الفساد ولذا لا يباع ولا
 انه لا يمكن من اذاته شيء من الرق فيبقى كله وذلك لامة صفة له كالحية فلم يكن ملوكا له كالحية وذلك لامة حق الله تعالى عتقه
 ككفره او حق العامة موحته على العبادة الا انه اذا تم فعله باذنه الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في ميرة يعقبه اوراق
 الروح فالرق كالعتق لا يتجزى والاعتاق كالملك يتجزى ولذا قال وسعى اى عمل العبد وكسب وجوبه من السعاية بالسكر
 كسب لعتق رقبته فيما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى العتق البعض كالمكاتب في ان لا يباع ولا يرث ولا يورث
 ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير حق بكاسه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويورث بعض الملك عنه كما يورث الملك
 اليه عن المكاتب بل لا والى الرق لو عجز ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز ويشتري ان يكون
 يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى وسلم من اعتق شقصا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة
 وهو الصحيح كما في المضمرات واعلم ان كل ما لا يخلو عن شيء حتى الاداء الى الملك فانه لا يورث شيء من الرق وقال اى ابو يوسف
 ومحمد راح ان عتق بعض عتق كله لان العتق مطاوع الاعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق هو عتق كالميراث
 الاستحسان عندنا ثم اشارة الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال ولو اعتق شريكا في عبد حظه اى نصيبه منه كما
 وغيره بلا اذن اعتق الشريك الا حظه منه او كاتبه او ثبوره كما في الاختيار وذكر الزاهدى انه اذا دبر حظه فقدسى
 عتق بالاداء والاولا له في هذا الوجه او استسعى العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرج العبد به على العتق او ضمن
 الشريك الاخر المعتق حال كونه موصرا لهما مقدار نصيب الساكن من المال والعرض سوى ملبوسه وقوت يومه

[illegible]

اربع رتبة عندنا وصفت رتبة عندنا من تلك الالوان اولى من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
وان لم يخرجوا رتبة من الوردية واللال هو البعيد في رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
المتنق والاسماء لان من كل رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
اربعة عشر رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
سماوات من الاسداس ومن رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
الثابت في رتبة اسباب من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا من رتبة عندنا
معلوما واما اذ لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتخرج بلا خلاف لان ثبوت حيزه بطريق الضرورة
والثابت بهذا الطريق لا يبعد ووضعا كما في الكرواني وغيره والوطي والموت بيان في طلاق مبهم من كان له
امرئان قال هذه او هذه او احدهما طلق فلما تم وطى احدهما او مات فحين انطلقت غير الموطوءة او الحيضة ولو طلق طلقه فاحد
فصل هو بيان قبل مدة صالحة لا تقضاء الحدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرقي لا يجرم الوطى كما مر في صحيح اوقاف
وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدها وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة وموت
وقيل تزويج وتبديل واستيلاء او كناية واعناق لكن لو قال ادت المتعة صدق قضاء وهيبة وصدقته سلمت
الى الموجب له المتصدق عليه واليهن كالصدقته كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرواني وغيره
انه بيان التسليم بجزء التاكيد في عتق مبهم فلو قال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التفردات بالنسبة الى احدهما بعينه
عققت الاخر لانهما بيان او التبعين ثبت بالدلالة كما انصرف والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان
انما لا انشاؤه وقال بعضهم انما لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل والى على الاتفاق والى انه لو باعها او وهبها او
تصدقها كان فاسدا لكن في الاخيرين يجرى على البيان تمامه في المحيط وول على واحد لهما فانه ليس ببيان فيه اي في العتق
المبهم لانه غير نازل معلق بشروط البيان على ما قيل ولا اجل وطبها وان لم يجرى ان يفتي به لان هذا العتق لا يبعد وهما فانما
صرح بنفيه المفهوم مخفي لانه نازل عندنا على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحل وطبها وفيه رمي الى ان التقييل والمعاينة
والنظر الى الفرق بشبهة ليس ببيان وعن ابى يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا واذلا خلافا كسا
في النظم والشهادة على العتق المبهم في صحته او مرضه او بعد وفاته باطل ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشترط المداومة
والدعوى على المحل لم يصح وهذا عنده والاعتماد باطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحفاظ ان
الشهادة على امة امة احبى ائمة على الخلاف والدعوى ليس بشرط خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية اصل

لم يطل وعاشا معا حتى لا يطل الشاة وقيل على الطلاق ليسمى بغير على البيان وفيه رفران للمعنى ليس بمرطبات
شخصه فمريم فخرج وهو حق عند الناس

فصل في تحقيق الامور والامتنان والاعمال الموصولة بان دخلت الدار مثلا فكل مملوك عهدا واثنا فكل مملوك
يقع على يده كذا والاشي كافي في غيره ولو قال منيت المذكور دون الاثنى لم يربح فصار ولا يتناول من الاربعة عشرة ولا ملكا
ولا الملك المشترك الا ان يستقيم كافي النهاية على الاختصاص والاختصاص ان يكون شئ هو ملك في الحال دون ما يحدث
في المال كافي المذكور في وقته نال على ان التبادر من المملوك هو الحال كافي الرضى وغيره منى بعض النسخ رفق عبد الله
اي وقت الدخول حر من كان ملكا له اي الشئ بالكرهين في كل في الدار مثلا سواء ملكه وقت الميراث بعده
وحين غرت كذا في وقت له ولذا قيل ان خالت لما من ان اليوم من فعل عند النهار لانه لطلق الوقت وفيه ان
يومه مكره والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضى ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الوصل انه كثره عشره وذلك على القول
او ثبت الغزوة بالتوسط في غنم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكل كافر ويتفق بهذا الخلف حال كونه بلا ذكر ليو منته
من كان ملكا له وقت حلقه فقط فلا يفتى بملك بعد الخلف لا يفتى المحمل بكل مملوك اي بان قال لانه الحال
كل مملوك في نحو حرثم ولدت ذكرا او لافل من ستة اشهر لان المحمل كعوض من المملوك لذلك لو لم يقيد بالذكر عتق المحمل بتسعينه ايام
كافي الكافي وفيه شعار بانه لو قال كل مملوك الملك اولى منه فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتبه دين بيا
لانشاء كافي الحيض ومن عتق عبده بكسر الهمزة على مال نقد او عرض حيوان معلوم الجنس الكليل او موزون معلوم الجنس
او به اي بذلك المال بان قال انت او هو حر على الف او بالفت قبض المال في المجلس ضرا او غابا بقرينة الفاعل عتق
سواء ادى المال او لا والمال الشرطيين عليه فبني ان يراو المال تقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمر على

تفصيله وفي كلمة رضى اشعار بانه لو علقه باذا او منى لم يقيد بالجلس كذا في الاختيار والعبد المعلق عتقه بالاداء
اي ادرا المال بان قال ان ادبت الى الف درهم فانت حر ما دون في التجارة دون النكاح لانه الشرعة عند انحناء
ان اوى ذلك المال في المجلس عتق وعن ابى يوسف رح انه لا يوفى على المجلس كافي اذ ومتى وفي اضمار فاعل او
اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانه بانه دينار لا يفتى والتكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل اوى الى المولى عتق الا ان
الغريم يرجع على المولى الكل في الحيض والميتة وراى الاداء بالتجربة بعد رفع الناح سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي كذا
في السامدى قال بغير انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضع بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او يحجره لا مكاتب
وليهذا لا يخرج الى قبول العبد ولا يطل بالرد للمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب وفي انت خلع مولى بالفت عليه
ان قبل العبد الالف بعد موته اي موت المولى ولو بانه واختمه الوارث او الوصى او انفاضى عتق عند النظر فيه
ولزمه الالف اما بالتقوى بعده فلانه قابل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار لوارث

فصل من يتبدأ خبره ادبري اعترق وادكر با بعد موته اي السبق وفيه اشعار بان لا يخرج من غير العبد ولا يصح
والجنتون والمعتوه ثم ادبر بمران مطلق من خلق عتقه مطلق موت المولى ومقيد ضده فاشار الى الاول بقوله وما مطلقا
غير المتبدئي اصلها ان قل وديك ادانت حرا وادبر بعد موتى ادان مت فان حر ادانت حر مع موتى - او عند موتى - او في موتى
ادانك - او ادانك لك برفيتك - او ثلث الى - او موتا الى مدة غلب وكثر موته قبلها نحو ان حران مت الى
مائه سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكاشن كافي الكافي وفيه اشعار بان لو قال انت حران مت
الى مائة سنة فهذا ادبر مطلق وفي الحيط انه مقيد لانه متصور ان لا يموت الى مائة سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف
وقال الحسن بن مبر مطلق وهو المختار مدير مجازي معتق من التدبير و هو لانه المتفكر في عاقبة الامور وشرعية افعال الملوك
بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق المعتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمة قبل ان لا يباح
لانه وجد سبب الحرية وان اخرا كالباع بشرط الجوار ولا يوجب ولا ينصف به ولا يهر ولا يهرن ولا يتخدم ولا يتاجر
بالضم ويعتق ويكاتب وكسبه للمولى والمدبرة لوطا بلاك البين وفتح ولو كذا ومها وادارها للمولى وان ما سجد
بالنقل او غيره حتى من ثلث ماله بعد الدين اذ اخرج منه وان لم يخرج واجاز الوارثة فذلك وان لم يخرج وان لم يخرج وان لم يخرج
فيما زاد على الثلث من قيمة ماله كان ثلثه او قل او اكثر وفيه اشعار بان لو خرج من الثلث وبك باقي الثلث
قبل الوارثة بل الى الوارثة ليس لمحق السعاية وقد ذكر في امية ان لم حتما وان استغرق اي احاط دينه قيمة مدبره مع ثلث
او برونه فحق كماله اي نفوس في كل قيمة مدبره اي نصف قيمة ثلث ثلثه فانه قيل بقيمة مدة عمره على النعمين وقيل قيمة
فان كان قابضين قيل قيمة مدبره كافي في نظم الاول بواحدة كافي الكبري وبنفس كافي الصغرى ثم اشار الى الضرب
الثاني فقال وان قال ان مت في مرضي هذا ومن مرض كذا او في جذ الشجر او في هذه السنة والى غير

[illegible]

[illegible]

کتاب الکاتب

لم يجعل كالاستيلاد في تنزيل لتتلاق ولم يعينون بالفضل لكثرة مباحته والكتاب الكسابة فانه مصدر سمي ليكون موافقا للبيان
والعبد دل عند المتعادي عن نوع تكراره وهو شجب ان علم فيه خيراى امانه ورثه في التجارة وقدرة على الاكتساب كس
في قاضي خان وقيل اى الاداء كمن قيل عدم الضرر بالسليين والا فلا افضل ان لا يكاتب كمانى شرح الطحاوى الكسابة فانه
مصدر كاتب عبده كمانى الاساس والمقدرة وقال الراغب انها اقباع العبد نفسه من سيده بما يودى من كسبه فتشاققا
من الكسابة التى هى الایجاب او النظم ولو اضر لكان اضره وشرهية اشتاق المملوك اى العبد او الامتهير اتميزى اعتناق به وهو
التصرف اى التملك والملك حامله اذ الله المولى عن نفسه لماك ليد وتملكه الى العبد حال لا اثنى الحال وزمان العقيد فيملك
البيع والشراء والتخرج الى السفر وغيره وان نناه المولى ورقية اى ذواتا فانها وان كانت فى الاصل لتعق الا انها جعلت
كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء والاسم فى وقت الاداء بدل الكسابة عند عامة المشايخ وحالا فيقول
ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كمانى شرح الطحاوى وحكمه فى جانب المولى حال التبرؤ
ولا يربط المالك والمال حقيقة الملك فى البدل وانما سمي هذا العقد كناية اذ لا يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمه ويكتب
المولى له عليه العتق اذ ان فيه ضم حريه العبد الى حرية الرقبة وما المخطط فقد يكتب له غير واجب فان كاتب بلفظ الكسابة
وقال كاتب فتنة اى مملوكه بقرينة التبرؤ فتشاول المدبر وادام الولد ولو كان صغيرا ليعتق البيع والشراء بان يعرف
مع البيع سالب للملك والشراء جاب كمانى الكسابة في قوله وفى المصنفات ويعرف الغنم المير من الطاش وفيه اشعار
بان غير العتق لا يصير مكانا حتى لو اوى المال عنه غيره لم يعتق ويشترط ما فى كمانى الزاوى وغيره بحال معلوم صالح للهم
يريد بما كفى النظم وفيه اشعار بكونه مكتوبا على صين بغيره كالنيل والمزود والمزود دار لهم انفسا وكمانى قاضي خان
على ان يفسد عليه الدين حلول اى وجب ولزمه كفى الغرب او بغير اى مفرق فى الامور المصروف تسمى المصروف بنجاح

[illegible]

والاخذ بها فلما ايمان به والحياء فيسألي ان الاطراف فيصمان بالنفس ليسير ولو قال من لا تجارة كان شاملا مثل الصغار والفقراء
والاجارة والاشجار والاستغنى والاعطاش والاستغنى والارتمان والاستغنى كافي الحيط والسفرين
شروطهما اشتراط الكساح لانه من عبده وملكه لا يشترط ان يكون له مال ولا يكون له مال
بعد مقتضى مقتضى الكساح لانه من عبده ومن الى يوسف ان يكون كافي الحيط وكفايته فانه خلافا لغيره في ان الكاتب لا يملك
اي الكتاب الا سفل ان ادى الا سفل بل كتابة بعد غشقه اي الا على لانه صار له وليه اي الا على ولاده ان ي
قبضه اي غشقه ولا يبيع ثم وجهه في التوكيل بالاجارة السيد فان غشقه قبل اجارته فذلك الكساح على الكاتب كما مر في كتاب
ولا يشترط ولو لم يوصى ولا تصدق الا بالسيرة ثم هو مودون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس في الكرواني وفيه اشعار بان لا يشترط
بتمام ادى اليه فلا يبيع قبله ولو ادى بالدرهم او الثياب لم يقبل كافي الحيط وملكه بالنفس المال وفي المضمرات الكتاب
عبده كتابه واحدة بالغت فله ان يطالب كل واحد منها بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة واقرأه لانه بشرع لم يدخل تحت الكتابة
فحينئذ ان يجوز بالسيرة كالبية واعتناق عبده ولو بال ولبيع نفس عبده منه اي من عبده لان فيما استأط الكساح
وشتات الدين على النفس والكساح اي عبده كاشير اليه والاب والوصي في رقيق الحر الصغير كالكاتب حكما في كتاب
كتابة فذلك الكساح لانه لا اعتناق عبده ولو بال ولبيع عبده والكساح واذا غشقه عن حجه ولو اولا لان كان له اي الكتاب
وجه كدين مال ووفى سفره يحصل ذلك الوجه اليه اي الكاتب لا يعجزه من التبعير اي لا يملك الحاكم والقاضي بغيره ولا
بل يسل الى يمين او ثلثة ايام فانما اداء العذر في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار والاهمال من ادى الدرع فحينئذ
حاضرة واهمال الدين المشرع للمال او يبيع عينا في يده واهمال المرتد كافي الكافي والا لكان ذلك الوجه عجزه الحاكم
لا يظفر فيقال ابو يوسف لا يعجز عني بنو النجاش والاول هو الصحيح كافي المضمرات وقسمها اي فسخ الحاكم الكتابة وان لم يرض الكاتب
بطلب سيده الفسخ او تخم سيده بنفسه بلا قضاء برضاه اي الكاتب وفي فسخه بدون رضاه روايان وفيه
اشعا بان الكاتب ليس له ان يعجز نفسه بالارضاء السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلا
ما ذهب اليه أصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البجلي كافي الحيط وعادوا بفسخ رقه كما كان اولا وفيه
مشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد كتابة وقدمان الزائل هو اليه وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما
حققنا ولذا قال في الهداية عاذا الى احكام الرق فالتحقق لان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام
فلو قبل بغيره المضاف وهو الحكم لانفع الاشكال وما كان في يده من الاكساب وكما سيده لما موكد اعني ابو يوسف و
لما سمته او عند محمد ولما لو جاز الكاتب ان يظفر ثم يعجز بطل عنده خلافا لابن يوسف كافي الكرواني فان مات متجاوزا
عن اداء وفاو اي مال يثني باعديه اي مات وترك مالا او اقباه لم تقضى الكتابة لانه عقد مسأوضة وفيه اشعار بان اذ لم يزل
معه ففسخ حتى لو تبرع احداهما بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابى بكر الاسكاف وذهب الفقهاء ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون الحكم كما

في مستحقين او غير مستحقين من اموالهم او من اموالهم ثم يبدل الكتاب الى ميراث وقضى السيد
 من مال الذي لم يلقى بردين وحكم بوجوب كتاب حراني آخر من ابن جويته عند الاكثرين منهم من قول
 ان يقدروا ان لا يلقوا في كتابه الا ما استحقوا في الكرامة في حكم العوارث سيد كان او غيره باخذ الارث الى السيد
 والمزور بدل من اموال مستحق من الكتاب والاكتفاء بشيئين وصاياه باعقظ فلا يشترط بردين فبقسم جهده او البديل بين الورثة
 لا يجرى في الميت وعقوبت عيسى في حكمه من اولاده ذكرنا او انما في آخر جويته الكتاب فان الاماكت يرضى فليسا حال كونه قد
 ولد وفي وقت كتابه لا قبلها فلا ينتهون او قد شرعوا في ملك ولديه وولوديه بالشرع وغيره من اسباب الملك لم يجر
 واستخدم فلا يفتق بالملك غيرهم من امراته وسائر ذى رحم منه عنده خلافا لما هو الاصل ان من يدخل في الكتاب يفتق ومن لا يملك
 يدخلون اتفاقا ما غيرهم فلا يدخلون عنده انما يدخلون عند قياسا كما في الميت او حتى انما كوتب الكتاب هو
 حال كونه صغيرا او كبيرا بجملة اى كتابه واحدة فانما جعلنا شخص من مستحقين على اتم نبيه وانما على مستحقين كوتب وهو من وضع
 الظاهر موضع الصغير فلا تسأل فيه كما في وطاب اى على السيد العتيق ان اوى الكتاب اليه شيئا من صدقة اى زكوة
 او غير ما فتح فلو غير قاضي البذل الطيب ولكن الصحيح انه يطيب لان البحث في الاخذ لانه ذل على اصل ابن يوسف وشبه الملك
 عند محمد كافي الكافي فلو قال وعجز كان حسن ولا يفتق الكتاب بموت السيد ولا بطل حق الكتاب واوى الكتاب السيد
 الى ورثته اى وارثه الكبير وصى الصغير على نحو ما اى على وجه وقع العقد عليه من النجوم وان اعتقه بعضهم لا يصح ائتمانه
 نصيبه لتوقف الاعتناق على الملك والكتاب غير ملوك لاحد وان اعتقوه جميعا او منفردين عتق عجمانا استحسانا لانه جعل
 اعتناهم سقانا لبذل الكتاب لاقياسا لما ذكرناه والابراء والبهت وما في مناه كالاغناق حكما ولا يخفى ما يراه من حرج حرج انما

كتاب الامان

عقب الكتاب بهما لما بينهما من الموافقة في الخاتمة فان الكتاب مطلقه وليس مقيدة والاطلاق مقدم على التقيد والامان اى القيل
 الامان جمع اليمين انه اليمينى على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كما اطماره وغيره وانما جئت مع حذف وحده دون سائر
 الكتب وشرعية ما قوى به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يماضون بما ياتهم حاله الشك وهو على ما في البطلان
 وشروح المداية وغيره فاما قسم وجملة شرطية سياتى تفسيرها فمن الظن ان جعل القسم الطاقى خارجا عن اليمين الشرعية ولا يجرى
 به عند الجمهور سياتى فيما نال من مبالاة الناس في قسم الاول ولا يجرى الحلف به اتفاقا وان كان تقليدا اولى كافي الكافي وغيره وفي كفاية
 الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم اشيع مع الاشرافية ابتداء به فقال يمين بالله
 وصفته وما في حكمه نحو بيم الحلال ثلث باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العود واكثر من ان يجرى ثم فصله وقال فحلفه بفتح الحاء
 اللام وسكونها يمين يؤخذ بها البعد ثم سمي به كل يمين كافي المشرقات والمزاد للمعنى المصدرى اى حلفت بالخالف بالله على كل
 مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للشرك لاما هو مصطلح النجاة ولا عرف المتكلمين من صرف المكمن من ان مكانه في الوجود كالمكب

[illegible]

ان واجب كفاية ان كان كماله في العلم والقدرة والصفات وفيه خصال من سوا ذلك فانه مستعمل على كل
والان تصديره في حق الله تعالى لا يصح والى ان كان في حقنا انهم الملائكة والسموات والانبيا في اللغة المنفصلة وذو الجلال والعلو
في انفسهم لا يوافقون في حقهم من انفسهم فانه قد ان صرحوا حاصله من استقلال بحيث يمكن من ملاحظة ان في وقت خلقه
وسمي في ذلك هو لا وسوا ذلك بحيث لا يمكن منها الا بعد تخرجه كسب صديقه في نيا عند الحكيم كافي في الخروج قالوا في ذكر انفسهم وان
علم من السموات حكمهم في حقهم بالطريق الاعلى في دخل فيه اجري على راسه من الذين عند ارادة غيره وسكن في انفسهم
والقسم يتبين اسم من الانعام وعرفا جمله موكدة بخلق الى ما يصدق به اسم من اسم والى على التسليم ليس بالقسم به وجوده موكدة في
بالقسم عليها وجواب القسم فواضع من الذين خلقت الاشياء في الارض والسموات والسموات بالقسم به شريفا في حق الله قال باله
اي يصدق باسم والى على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات وذا عند الاكثرين وقال بعضهم انه في لاصل صفة انقلب على
وقيل شعار بان باسم الله ليس يمين وهو الخوار عند صد الشبه وذكر القدوري انه يمين مع النية وعن محمد بن يحيى سلقا
في الحيط والاطلاق والى على انه يمين وان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حروف القسم والخطا
في الاعراب غير مانع كافي النهاية او باسم هو عرفا لفظ والى على الذات والصفة معا فانه اسم على راي من اسماه
تعالى ولو غير مختص به ولم يخلق الناس به ولم يكن صريحا نحو بك لا فعلن كافي الاختيار وغيره كالرحمن فانه لم يستعمل في
غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن بينا بالنية والاول هو الصحيح كافي الحيط والكمالات يشير الى انه
لو قال والله والله لكان يمينين وفي النواذر انه يمين واحد وقال والله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال الله
والرحمن والرحيم والعزير والحكيم فكل منها يمين على حدة وعنه ان الكل يمين واحدة كافي الصغرى والحق اى من النجى
منه فعل فهو صفة بليته وقيل من لا يقتضيه في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كافي شرح المواقف وفيه
اشارة الى ان الحق الله تعالى وحده لم يكن بينا وفيه خلاف سياتى او بصفة هي عرفا مصدر ممكن الاشتقاق بخلق
بها اى بخلق العرب بملك الصفة بلا ورود نهي احراز عما يخلقون به اسم نحو الآباء والابناء فانه قد نسي الشريعة عنه من
صفاته تعالى ذاتية او فعلية وقال شيخ السراق ان يمين هي الاولى لا غير الاولى هو الاصح كافي النهاية والفرق
ان الذاتية تتعلق به حدوثه فكن اول يجوز وصفه بصدده والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق كعزة الله اى غلبة
من حاد نصر او عدم النظر من حد ضرب او عدم الخط عن منزلة من حد علم وجلال اى كونه كمال الصفات وكبرياء اى
كونه كمال الذات وعظمته اى كونه كمال الذات اصاده وكامل الصفات بها وقد رتب اى كونه بحيث يصح منه كل من
الفعل والترك بحسب الدواعى لا يصدق القسم بغيره فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو خلقت بانه كافيا احب الى
من ان خلقت بغيره صاوقا وعن ابن مسعود انه قال لا شريك بالله ثلثة منها خلقت بغيره وعن ابن عمر انه قال
الخالق بغيره شرك كافي الكفاية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من السيل والفضي وغيرهما ليس للعبد ان يخلت

بما اذا اختلفت من طاعت الله تعالى وجب كلفه وقال الرازي ان اختلفت الكفر على من
يجوز وجوبك ولا شبهة كما في الآية وذكر في التبيين لما في ذلك من بروج الليرة وجوبه من غير ان يتحقق بسلامة
كالبني والحرمان من الاسترخاء والسيارات كالمصلحة وغيرها من القربى والكلية كل ذلك لان العرب
انما هي اياها كالمعنى والاصح من صفاته تعالى لا يحلف بها عن اى في معرف العرب كما في شرح
الطبراني في حاشيته الصفات المتينة فان مرجع الادوية التي ارادة الانعام وحل صفته بالانبياء على شئ وفي الخلاصة
منه من جهة ورعا له في ترك الاعتراض لا الادوية كما قال المتكلم فان الكفر من كونه مراد الله تعالى ليس مرضيا عنده لانه
يعترض عليه في وجوبه وخصه في التكملة وكونه معا قبله من صفاته وقال ابو حنيفة انها صفتان لا تعالى بل كيف ونحوه
اي انما هو في الاصل نصب الشريعة المستوية كما في المفردات وعذابه اي عقوبته وقال الراغب هو الايمان
الشديد وقوله متناه في نفسه بعد التمسك ببيان لقوله وهو مبتدأ خبره مخذوف هو قسمي او ما قسم به فهذا مجرى مجرى
ولك قسم بركن اذا قال امر الله بركن لقوله والله الباقي والامر هو البقاء مضموما او مفتوحا ولم يستعمل في اليقين الا المفتوح كما
في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمدى عمارة البدن بالحياة والبقاء ضد الفناء ولهذا وصفت الله به وقيل
وصفت بالعرفى الاضافه اشعار بان الاجزاء ان يحلف ويقال امر فلان فانه كسيرة بلا خلاف واذا حلفت ليس له ان يبرر
يجب ان يحلف فان البرية كلف عند بعضهم كما في كتابه شيبى وايم الله نفع العزة وكسر با مع ضم الميم مقصور ايمن الله نفع العزة
وكسر با وقيل ان اسم الله قبل العزة المفتوحة بار وقد يحذف الياء من النون فيقال ام نفع العزة وكسرا ولا يستعمل مقصور الايز
الاسم الجلالة ويوضح بين عند الكونية بمرته فطية جلالت وصليته لكثرة الاستعمال تخفيفا ومفعولا كانك عند سبويه شق من
اليمين هو البركة وعلى الذابين مبتدأ خبره مخذوف هو نحو بيني وبين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو انفس النسخي
او اليقين الذي يكون باسائه تعالى نحو والله كما في الرضى وذكر في البسوط ان اسم صله عند البصريه وعنده الله بالبحر بواسطة حرف
القسم كما ذكره التعريف وفيه ان الواو للعطف وجبته لم يجر جره والحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اخبار فعل القسم
والرثبات على الاشياء اى القسم عند او على عند الرازي يمينه وقرره معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله ويجوز ان
يجوز بمعنى والله ان فاعلان الله حفظ الشئ ومراعاته حاله حال يسمى الموثق الذي يلزم مراعاته عند او عند الله يلزمه
ليس بلا معنى في الشرح كانه يجر مجراها ودمته ميثاقه وبالشاق هو عقد موكد يمين وعنده كما في المفردات وذكر في المحيط
ان الجهر يقيم وعنده كروم سوا في اليمين واقسم واعظم واحلف بكسر اللام وعن محمد لو قال البتة احلف كذا فمبهم كما
في المحيط والله يمين قسم مجرى الحلف وان لم يقل مع كل من التمسك بالله وقال زفران لم يذكره مسالك كمن
يتمنى وعلقته من ان يكون نوبت على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بان الله تعالى انما افعل
لما فيه من كفى في حاشيته ان وغيره منها والله وبالله شيئا بعينه والافليس بهيرون وهذا وحسب عليه نوقاه كما في المحيط

پسین مشاء درین حدیث کاین کلام است: «فلیس بین کانی الحیط او علی حد او حدی علی مسکنانی النظم وان
 لم یضبط فیه ولا نقلا الی التدریج فلیس علی ندرات» و درین حدیث حد او حدی و من بی یوسف و فلیس بین و هو
 ان یضبط علی حدی و فلیس بین کانی الحیط او علی حدی و فلیس بین کانی الحیط او علی حدی و فلیس بین کانی
 او حدی و فلیس بین کانی الحیط او علی حدی و فلیس بین کانی الحیط او علی حدی و فلیس بین کانی الحیط او علی حدی
 حال کونه علقه باض بان کلیل اشرفه فقط کان مشاء فانه لنصوبه فی الماضي لا یستغایر منه المستقبل صلا غون کان
 فعل کذا فهو کافرا و آت کما مر فیه اشاره الی انه لو قال ذلک لشیء فلیس فیه و الصبح اذن و اعتقد انه بین کلمه فیه و ان
 الکفر بالشیء کفر لانه لما تقدم علی الحث لشیء بالکفر کانی الحدایه والی ان من الایمان جمله شرطیه غیر منسوخه بجملة لم یکن بینا براه
 علی اللحن او علی شرطی مطلق عن شخص الوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم یکن بینا لانه تفسیر لاختیاری الی الی
 بین و لانه مقید بالمرأة و الجلس کذا لو قال ان ست فانت حر فانه تفسیر و کذا لو قال انت طالق عدا بخلاف انت طالق
 فی ذیج الناس لان الفعل یدخل فی صاریج الشرط کانی الحیط (و سوگند می خورم بخدا می قسم) ای بین فوجبار و الشرطیه
 بقسم کما مر فیه اشاره الی انه لو قال (سوگند می خورم بطلاق) فلیس بین کانی الخلاصه والی انه لو قال (سوگند می خورم
 بدون بخدا می) او قال (سوگند خورم) لم یکن بینا و لیس کذلک بخلاف (سوگند خورم) فانه اخبار ان صدق
 حث و الا فلا شیء علیه کانی الحیط و حقا لا فعل کذا لم یکن فی شیء من الکتاب و قد اختلف الشلخ فیه و معناه لامحاله کما
 فی الحیط لکن فی النظم انه لیس بین عند المتقدمین و اکثر المتأخرین و فی المفردات ایصح انه لیس بین و فی قاضخان
 ایصح انه ان اراد به اسم التدریج بینا و حق التدریس بین علی الصبح فان معناه ما یستحقه علی عباده من العبادات کما
 فی الحیط و عن ابی یوسف انه یمین عن ابی حنیفه انه یمین السفلیه ای الدنیات و فیه اشاره الی ان بحق التدریس و بهاملا
 کانی قاضخان والی ان بحق رسول الله لیس بین بالانفاق و کذا بحق الکعبه و الاسلام و القرآن و اما جد کانی النظم و حرمت
 اسم من الاحرام و هی ما یحرم ترک (سوگند خورم بخدا می) لیس بین لانه و عد و فی الحیط انه بین (یا سوگند خورم) طلاق نون
 و الحسن (او) مکان (یا) الایه راغی مناسب الطرفین و ان فعله فعلیه غضبیه او خطیه او لعنه اسم من اللحن و هو
 الباده من رحمته فی الاینها بانقطاع التوفیق و فی الغنی بالابتداء فی العقوبه کانی المفردات و هذا فی حق الکفار و اما فی حق المؤمنین
 فاستقامت عن درجه الابار و مقام الصالحین کانی که ایته الکفرانی و غیره و اما زان ای ان فعله فاما زان و سارق او
 شارب حمرا و اکمل ربوا و دم و مینه و خضره لا یكون قسا و مینا خبر لحفا و بعده و الفرق بینا بین الشرطیه السابقه
 و الکفر مالم یسقط حرمته بحال بخلاف فیه الاثبات فان حرمتها تسقط عند الضروره فکل ما یجوزیم موبه فاستحاله سلقا بشرط بین
 و ان قلنا و المتبادر ان لا یفصل بین التسمیه و علیه و ان کان منفصل سکنه فلو حلفه و قال قلن لا یزید فاضان بیزید ثم قال
 رکب و زاد یمانی فحلف که روز آوینم بایم فیم بانه قالوا لا حث علیه کانی قاضخان و کذا فی الخلاصه و کسب فی الحیط و بهاملا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فإن كان الأكل يشاء إلى الطرب كغيره أطيب فأكل رطباً أو غير ذلك من الحلو عليه بعد غرسه أو العسل على شئ من
صفت فان صلح واما إلى العسل فيجوز ما كان من رطباً أو غير ذلك من الحلو او من الانشاد وان لم يصلح فان كان الحلو عليه
لم يجز به ايضا لان الرطب صارت مقفولة واما العسل وان كان من رطباً لا يجزى كما اذا حلفت لا يأكل هذا الحلو فأكمله
في الكسوف او كما لا يشاء فأكل رطباً كان عسل على اللحم يعرف إلى العسل في البرحم او غيره وطير او غيره فلا يشاء
من العسل في البرحم كافي الجيد او الحما او شحما فأكل اليه بالعار بعد ذنبه كافي للذنب وهو ان يفتح ما اشار اليه ولا
في الذنب بالشم السك بالشم ولا في لا يشترى رطباً فاشترى كباشه بسكر كسرى فهو قفل فيها
للب ذنبا ومن اشارة الكباشه إلى البسر جلدنا فالرطب ان البسر غالب فلو كان الرطب غالباً او هو
سادس من ثمنه ان يحنث وحنث لو حلفت لا يأكل رطباً او لبسراً او لا لبسراً ولا رطباً فأكل رطباً أو
على رطباً فأكل رطباً ذنباً او بسراً فبسر ذنباً او رطباً فبسر ذنباً او رطباً ولا لبسراً فبسر ذنباً او رطباً
اولين كالثالثين حنث عندهم في الثاينين حنث عند الطرفين خلافاً لابي يوسف وفيه اشعار بان المعاطفة كما
ثبتت لا كالأوقافه لو قال لا يأكل رطباً وبسر فأكل رطباً لا يحنث على ما في الاصل وقال الصدر الشهيد ان نوى الكلام
على احد ما فعل ما نوى وان لم يوفقا فاختار ان لا يحنث كما في المحيط والذنب كبسر النون والتشديد وما قيل انما يقع به
فختار فمن عايش ما هو الرطب او البسر الذي به الا الرطب من جانب ذنبه الذي هو المحاذون جانب السخل ثم
وراسه وفيه العلماء كما اشار إليه الطبري ويدل عليه ما في خامس المصادق من اس الشجره غيره ما يخذل الذناب منه وما في اليد
عنه ما في ذنبه او راسه قبل بسره او رطب فبسر او لا يأكل رطباً فأكل كبشاً بفتح الكسرة مع السكون او طملاً او فحواً او كوا
وامعاد او راساً او كارع او كرشاً بفتح الكاف وكسر الراء او سكوناً (شككته) وهذا في بلاد يباس هذه الاشياء مع الله
والا فلا يحنث كما في الاختيار او فأكل لحم خنزير او انسان او ميتة او متروك التسيه او ذبيحة الجوسي او صيد الحرم
عنه لحم تشاء من الدم وعليه الفتوى كما في الكرماني والتعداد بفتح الهمزة اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو كان
نعمه او قيسين لم يحنث حتى يزيه على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلفت لا يتخذى فشرى اللبن فان كان
لا يحنث وبه يابحنث وقيل الكرماني لو اكل قمر او ارز او غيره حتى يشبع لا يحنث ولا يكون غذا حتى يأكل الخبز كما في الرضا
وغيره ومن انفق تكلف التغليب بلا قرينه في الأكل لما مره متناول للشرب من طلوع الفجر إلى الصبح الصاوي
في الظهري في الغاموس ان طعام الغدوة بالضم هي البكرة او ما بين صلوة الفجر إلى طلوع الشمس والعشاء بفتح الميم
الغروب إلى نصف الليل وفي الغاموس طعام عشي وهو من الزوال إلى الصبح كما في المفردات او إلى المغرب
في المغرب والسمو بفتح الميم المأكول منه أي نصف الليل إلى طلوع الفجر وفي الغاموس هو ما يسمو به وهو قبل
المغرب هو السوس الاخير من اللبن وما ذكره مروى عن ابي يوسف كما في النخعة وذكره بفصل بعده نسب وفي

الاولى حيث لا بد من الاستعداد على ما يجب من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة
على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن
ولا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن
في موضع الاثبات حيث لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن
والمعرب الا انه يجب من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن
منشأه طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن على ما لا بد من طهارة النفس والبدن
كما في قوله ان نوى من بيت الله صلى الله عليه وسلم في النجاسة واجب ومم اي فوج شاة ان ركب في الاكثر في العقل
تصدق بقدره ومن ان ضيقه ان يرجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة ومن ان يوست ان نوى اليقين كفر ولا فلا ومن
محمد ان اخرجه يخرج اليقين كفر ولا فلا ومن ان يوست ان نوى اليقين كفر ولا فلا ومن ان يوست ان نوى اليقين كفر ولا فلا
في الروضة ولا في على الخروج او الذباب او السفر او الركوب او الاثبات الى بيت الله صلى الله عليه وسلم لم يلزم الاحرام
او المشي الى الحرم او المسجد الحرام ويجب في الحج او العمرة عند الصالحين او الى الصفا والمروة والمدينة وبيت المقدس
ولا يثبت عند الشافعيين غير ذلك اي قال المولى له ان لم يحج العام اي السنة بالتحقيق فانت حرمت قال حججت
وانكره العبد فشهد اي الشاهد ان عليه تحريمه اي بضميمة العام بكونه يثبت عند محمد لا ناساودة على غير طهارة عدم الحج وقت طهارة
والشهادة على النفي مردودة مطلقا تبسيرا ولا اعتداد بقدران النفي بالاثبات او احاطة العلم بالنفي وتامره في الكافي وحسنه
بصومهم ساعته اي جز من النار في لا يصومهم لانه صوم شرعا اذ هو اساك مع التيقن به وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار المحلوف
عليه كافي المحيط فيه لا يثبت به لو ضم اليه يوما او اليوم او صوما حتى تحيم الصوم يوما ما لان المطلق يصرف اليه كما ذكره
الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه عن القاضي ابى اليهم انه اذ نوى المصدر بحيث وعين بعض مشايخ العراق انه يثبت مطلقا لانه اقل
يستحب ان يصوم يومه حتى يعلى كافي المحيط لكن في الكشف ليس يصوم ولا لا يشترط اليه و بر كتحية عند محمد وبر كتحية
عند ابى يوست في لا يصلي واختلف في شرط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كافي المحيط كما اختلف في القراءة
ولا رواية فيه كافي الظهير لا بما دونها زيادة الايضاح ولو ضم اليه صلوة فتمشع بحيث فلا يشترط وقدة الشهد وقيل
يشترط ولا يشهد انها لو كانت فرضا باعيا بشرط ولا فلا كافي المحيط لا باعيا منه لاحاطة اليه وحسنه او اطلقت وعقبت بولده
ميت في قوله لا مزاء او جارية ان ولدت فانت كذا اي طاقى او حرة وعقبت بولده الحي لانه المقابل في قوله جارية
ان ولدت فهو اي الولد حران ولدت ولد ميتا ثم ولد حيا اي في ملكه ولا فلا يمتنع لا لخلال اليقين لا الى جزاء
كما قال وفي من صلت له خمسين دينة اليوم وقصاه بنفسه او بامر غيره ولو بطريق الجواز وقبض القتال فهو شرع
به لم يشترط ان لا يعطى ولم يشترط ان لا يذبحه ولو كان الدائن غائبا لم يثبت تركه القضاة والاحسن ان لا يذبحه

يدخل كل مناسي غدا عند حصد حصيد كافي للربط والاعلى ان يقال بالانسان في القوت فاعطى المار لليوم وما بقي فلو
التقى ما نحن من مغير الدين مع حذوت فيه فلا يخلو عن شئ نزلوا فبالظم مصدر زادت الدرهم زيدا اي ماسمت مودة
لنفس كافي فقاموس اربع ريفت فشا وروا الى غلط بخاس خيره فقات حذوت البردة كافي العلية وقال ابن فارس
الراء والياء والفاء في كلام وما نحن شيئا من صمحا او مبرجة والاسن ترك اللون فانه لم يوجد الاصل في تهرب تروك
في المغرب لعل الساء للاشعار بحسنة موقفا من الراءم وبى والزيوت كلها من نفس الراءم فحذت ما قابله والتفرق من الرية
ما يرد بيت المال لانه لا يقبل الا ما يولى غايه البردة ولا يرد التجار ويكرى فيه الساء فخلات البهيرة فانه يرد التجار ايضا
فرداة التريف دون التبرجة وقيل ان التبرجة باطل سكت كما ذكره المصنف في التصانيف مستحقة بفتح الراء اي مستحقة
اي بالاعلى الدائن والبر لا يتقضى بره القبول لان المدين قد اخلت به او باعه اي باع المدين دأته بجاي بره شيئا من كل
كالسبد وغيره سبعا صحيا كما هو التبادر فلو باع فاسد او ليس فيه وفاء بالدين فقد حثت والاعتذار وقبضه اي قبض الدار
ذلك الشئ بره هذه الصور وانما شرط القبض قد وجب الثمن بنفس البيع لانه لا يتبرر قبله ولو كان القبض بره هذه
الصور مستحقة بالفتح او الضمة وتشد يد الراء او من التبرج فانه ما غلب عليه الصفه والناس لعل لنا التبرج او رصاصا
اي لمواوذا اذ لم يستبد له في اليوم والافيني ان ببر او و بهيه اي وهب الدائن له اي المدين بمجانا لا يبر الحالت
واخل يسند في صورة البهية واما في الصورتين الاولين فلم يبر وحثت فجاب الشرط السابق مخدوف من هذا الجنس ان
اختلف معنى وانما يحتاج الى هذه الشكك لان المدين لما كانت موقنة فاذا و بهيه لم يقبل القضاة فقد عجز عن البره وخل
المدين وهذا كله عند ما غدا الى يوسف فاستقر بالتكليف لانه قد حثت في هذه الصور كما في مسئلة الكوز وقيل ان لفظ المدين
في التصدير هو يدل عليه انه يذكر في كتب الحديث وفيه ما يشاهد بها دون درهم اي يقبض
كله غير متفرقة حثت بقبض كما يستفرق الكوا قبض اليوم خمسين من الخمسين مثلا لا يملك في ذلك ان ياخذ من
غير قضاء عنه لا يثبت بموضعه اي بقبض بعضه وكون قبض باقيه بان ترك عليه شيئا من الدين وبذا احيى اخرى لانه
وان وجد التفرق لكن لم يوجد قبض كل او قبض كله بوزن من مثله فانه قد يكون كثر الايكه الا بالقبض لم يخلها الا
عمل الوزن ولا يثبت في المكان الى الامانة من الدرهم فكذا اي عدى حرو لم يملك الا خمسين دينارا
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يثبت ان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم بثبوت المستثنى ولا بنفيه فهو في حكم
السكوت عنه فكانه قال ليس لي شئ زائدا على المائة ما يكون المدين او دونه فثني زائدا على مائة لوله ومن ظن انه معلق بالبيان
بهذا الخلف فثني الزيادة فقدا ان في نهيب انصم والاقى لا يشترى رجا ما قسم وروا او يا سميذا فناما ورفان
والريكان فقه نيات لاصح ان ليس بحسنة لانه عرف نيات له راحة عيشه كافي الاعتبار لكن في المغرب ان الريكان يملك
طاب ربحه وعند الفقهاء باسائه راحة عيشه كما لو رقه كالاوس والورد بالورقة راحة طيبه فحب كالياسمين في جامع ابن سطار

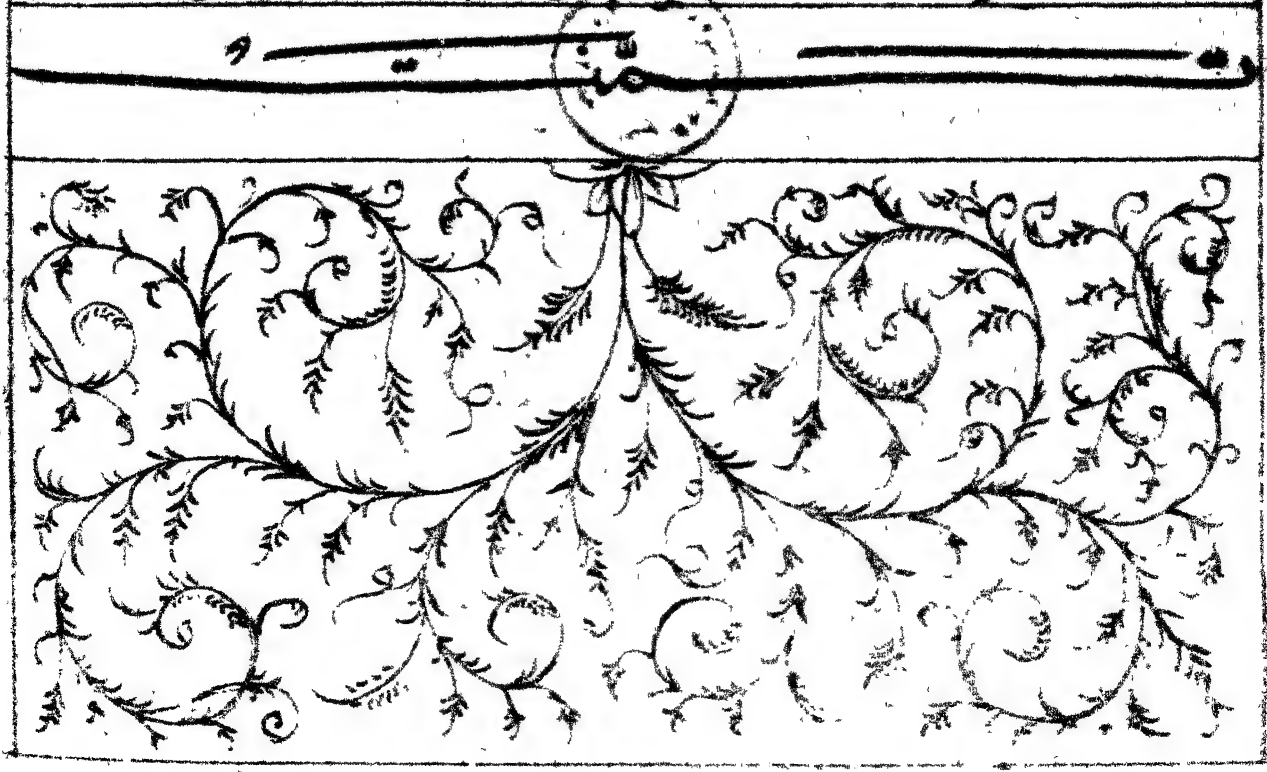
الاول بوسن كسلة كسلة وحسن الى العتق وكسلة كل من يبيع خروجه الى المولى من نفسه حتى من يبيع الموقوف
 الى غيره المبيعة لانها راجعة اليه فيحتسب في مثل حلف الكساح بن حلف لا يخرج فلانة ثم وكل فلانة بالكلح فحلف وكسلة
 لو وكل قبل الحلف او زوجه فحلفوا واجازة قولوا اما قولا فلا يحتسب على التمسار كافي الكافي وعن الصاحبين انه لا يحتسب
 بكلح الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف الله لا يزوج امته او ابنته الصغيرة يحتسب بكلح الوكيل وعن محمد انه لم يحتسب
 كما لو كان المحلوف عليه ابنته او امته الكبيرة من والى ابن الزنا كما لو حلف في حكم التوكيل ككافي بالظهير وطلب ان الكلح الفاسد
 كما يصح فيما ذكر كافي الصغرى وذكر في قاضيان انه لا يحتسب بالفاسد وحلف بالطلاق سواء كان بالتوكيل قبل الحلف
 او بعده والطلاق الفصولي فاجاز قبل لا يجوز مطلقا وقبل يحتسب مطلقا قبل ان اجاز بالقول يحتسب وانما قبل بان اخذ
 بدل التمسار لا يحتسب كافي المحيط والكلح والعشيق اى الاعناق سواء كان التوكيل قبله او بعده فان علق الطلاق وانقضى
 بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يحتسب ولو حلف او لاحث كافي النظم والمكساة اذ الميكساة بنفسه والافلاحت
 بكتابة الوكيل كافي النظم فنبهني ان يكرها فيا لا يحتسب والصلح عن وهم عهد لانه كالكلح في سبالة المال بغيره على
 حكمه الصلح عن الكار على ما ذكره في الوكالة والتمتة ولو فاسدة وعن ابى يوسف انه لا يحتسب حينئذ كافي الاختيار وعنه
 محمد واجاز به الفضولي حث كافي المحيط والصدقة والقرض اى الاقراض بان يدين كذا الى رجل اعطاه فركانه
 قرضا والاستقراض كافي المحيط والكافي ونحوها لكن سباني ان فيه خلافا ويمكن ان يكل على ما هو متعارف من تسمية الاستقراض
 بالاستقراض وكذا اذا قال المستقرض وكلتك ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا
 يستقرض منك كذا او قال اقضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك للوكيل كافي وكاله اندخيرة والاميراس
 والاستيداع والاعارة وان لم يقبل التسليم فمجرد الاعارة حث عندنا خلافا لزمرو على الخلفات البنية والصدقة
 والقرض كافي النظم وذكر في الاختيار ان في القرض من ابى حنيفة رواه بنين في المحيط انه يحتسب بالاستقراض والاستقراض
 فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فحلف المحلوف عليه وكذا لا يقبض الستار فاعاره حث عند زفر ومقرب وعلية غفرى
 فان هذا الوكيل رسول وهذا اذا خرج الوكيل كلامه مخترق الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقبل
 فذلك لا يحتسب كما لو حلف ان لا يعير ثوبا ثم روى على وابته كافي المحيط والندج كما اذا حلف لا يبيع كساة وبنين
 لا يبيع كساة كافي النظم وفيه اشعار بان اذا كان من يبيع نفسه لم يحتسب وخبر بعبدة كما اذا حلف لا يبيع ثوبا
 ممن لا يضر بعبدة فامر غيره فحلف وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر باثنين فيما لا يحتسب وفي النية قيل الزوجة
 كما عبده وباتى خلافه وقضاء الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالة الخلاصة والبسار والنجاسة والكسوة وبنين
 لا يكسوه فامر غيره به الحمل (برو اشته في كسرى رابره ثور غره لثا بندين) وكل وجه تسليم الشقة كافي قاضيان واشتهر
 وانفس كافي الصغرى والبراء والاعناق كافي الزاوي وطلب الثوب وجرم انه روى في الشغل كافي ما ياتي على ما في الشقة و

القول الثاني ان قيل فيسقط نكاح المطلق والمعتق صدق في النكاح وحسب صفة كفاي الكافي لا يثبت
وكيفية المايستحقة الى المالك فان تصدده الترتي من بوجوه ما لم يحصل ذلك فلا يثبت في حصة البيع اي حصة
لا يثبت ثم كل غير ذلك فلا يثبت انما يكون في المايستحقة فلا يثبت ذلك في الحكم فيلزم ان من الافعال كفاي النكاح في هذا
حلت لا يثبت الاطلاق بل من لا يثبت فيه ولا يثبت فيه من الاطلاق والشراء والمباينة
ومن الى يوسف من ان قبول الجارية كفاي الجيد والاشجار والصالح عن دم الخطاء او عن مال من قرار على مال
او منقصة كفاي في الكالة وفي التفسير انه يثبت بصلح الوكيل عند مخرج وعن ابني يوسف فيه رمانتان والتقصير في
جواب الدعوى سواء كان القرار اداها او هي لم تحقه بالبيع على النكاح كفاي القلاصة وفيه اشعار بالخلاف والتقصير وحسب
الولي صنفه او كبر او صنفه او صنفه وان العرب الاب الا اذا كان مسلما كفاي كرايمية المنية او سلطانا او قايما
كفاي الكافي وفيه ان يرضى فيه المنسوب لوجوه كثيرة فمن حل لا يضرب صح امره به فيجوز بالضرب ومن لا يحل لا يصح فلا يثبت
لان منقصة الشاوب يرجع الى الدلالة الى الولي كفاي الاختيار ولا شك ان تلك المنقصة حق الضرب فلا بد على هؤلاء الاثمة
ما من من المائنة ان الدار على رجوع الحقوق وعدمه فانما تكس في الفرق بين ضرب العبد والولد بوجع المنافع خروج عذ
القانون في الحكم ان ما ذكرنا من هذه السائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في الثلثين كفاي الكافي وفي
اصري وعشرين كفاي القبة ولا يثبت انما كفاي لا يثبت ولا يثبت له قهر القرآن اوج اوله او كبر دعاء في صلواته
او من خارجها فيل يثبت منه وقال ابو الليث انه يثبت في العورتين ان حافت بالفارسية وعليه الفتوى كفاي الكافي و
فيه اشارة الى انه لو سجد او فتح على الامم الفريدة لا يثبت كفاي الجيد ويوم اكلمه انت طابق يقع اليوم فيه على الملوك
اي على مطلق الوقت فانه قرن مع غير منه بقية ما في الطلاق فمن يظن انه تسلم في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العاقل
وصح فيه التماس في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابني يوسف لا يصح ليلة اكلمه يقع على الليل دون مطلق الوقت لانه اكل
فيه واني قوله شعر وكنا حسبتا كل بيضاء شمتة - لبيان لا قينا جديم وتبرنا بفتح والكلام في الفرد والا ان وان كان الاستثناء
الا انه مجاز بهما للتعاية اي للدلالة على ان ما بعد باغاية لما قبلها فتوكل جاء القوم الاقلنا كحي قال الله تعالى الا ان اي
حتى تنفضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى فشي ان كلمة فانت طابق الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم
ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدومه ما بعده لا شمار اليه وفي المحيط وقال ان كل من
الا ان الحكمي او حتى يخلص في كل ما صاحب عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا اوخل هذه الدار حتى يدخلها
فان قد خلاها وفي لا يملك عبده اي فلان او امراته او صديقه اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير
بغير الملك فالاسن بغير عبده اولا يرحل واياه اولا ليس ثوبه اولا يا كل طعامه اولا يركب واجبة مثلا اي في حلفه
على فعل في كل منسوب الى الغير بالملك والاضافة وان كانت للاختصاص الا انما شاملة للاجارة والاعارة ان الت

[illegible]

مردود الاول فانهم قد اعتبروا في الحكم على الامور بالانظار والاعتماد على ما قالوا به في هذه العسرة كما في الترتيبات
 على الترتيبات مما يقتضيه حسن ترتيب تلك الامور كما في الجمل والجموع وما الثالث فلان المدارك كان على
 مدخل الحكم على ما يقتضيه حسن الترتيب في الحكم حسب الترتيب على الترتيب فلان المدارك كان على
 الترتيبات على ما يقتضيه حسن الترتيب في الحكم حسب الترتيب على الترتيب فلان المدارك كان على
 ما في كلامهم من اوقات وفي حلفت كل عرس بالكرسي فلما اتي طاهر بعد قول عرسه كحلفت انت امرأة على
 الاطاعت بي ابي عرسه القائلة بكونها غير باقضاء لمعوم الكلام وعمن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان
 الكلام في غير ما كان في الكلام في وجهه غير ما كان في وجهه لا يقتضيه الحكم واعلم ان البيهقي على نية الظهور حانف او شافيا
 قال انه قد ورد في هذا الاصل على ما في الاصل وما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو ظالم او قال شيخ الاسلام انه
 في البيهقي بالبعد والما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ويا انه يا قوم انتم تفترون

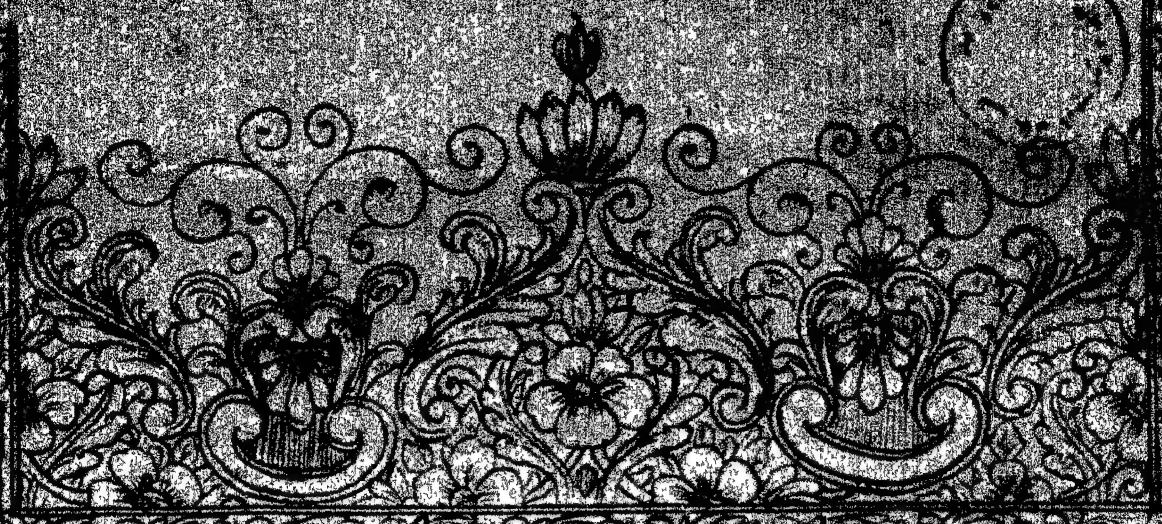
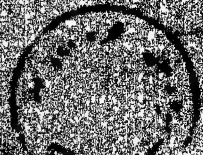
فلما كان في الجمل وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الانتقام
 والاعمال الى قصد الشرع في الغير من المرام
 قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز
 جامع رموز النفس بالتفسير وتيلوه
 الجزء الثالث ان شاء الله
 المعززة الكبير



عوض شایسته مکرم گایه فضل خلد زمان
بهرین بین بدین بین و بین و بین



درین طبع می بینی که شوق طبع برین
درین طبع می بینی که شوق طبع برین



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيع

لما تشارك بهو ويمين في قسمة العاقبة ولما شرف في ذاتها بمساواة فقال هو ابي البيع كاي بيع لغة مساواة مال بمال ابي اعطاء
 الشئ بغيره فلو كان على الشئ اعطاء الشئ واخذ الشئ بغيره لان على ما اذا اعطى سلعته بسلعة كما في الفدوات فالباذلة
 اعطاء مثل ما اخذ والمال مملوكة من كل شئ كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه شعابان السفة مال
 على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يخرق وقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالجزء الخنزير ويخرج عنه
 نجوسه من نجوسه وكف تراب شربها كالماء في القيمة والدم فالمال ثابت بالتمول ابي باو خارج كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع
 برش عا فتمتقوم بالكسرة والافقية متقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن الا لا يطلق المال كالمالية على القيمة وهي ما يدخل
 تحت مفهوم متقوم من الدراهم او الدينار او على الشئ وهو المزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالشئ بغيره البارة وفيه شعابان
 البيع يتعدى الى المقبولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كافي الاساس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضى من حل المنقضي
 على المنقبض فان الشئ يتعدى بمن تبرأ من الجانبين فلو كان احدهما كرا لم يكن بيا لغة كما في كرايته الكفاية
 وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغير الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى شرعي فشكل لانه يدخل فيه بيع باطل
 كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع كبيع المكروه على انه كغيره من المحققين قد صرح بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله وحيث
 البيع وحصل شرعا بايجاب وقبول اسن ايجاب قبول او بسببهما فمن الظن انها خارجان من حقيقة البيع وثبت
 ان من لو اوجب لفاء فانها لو كانا معا لم ينقد كما قالوا في السلام وفيه اشارة الى ان الاب او اباغ ماله من انبه الصنف

لو اشترى لم ينفذ له ما كان ذمها ليعضل لشيء صحيح انه لو قال بعت او اشتريته من مال ولدي فنفذتم العقد كما في المحيط
وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه او لغيره او لغيره من ماله او بامر وكما في الامام في المحيط والظاهر ان كل
الشريعة على وفق المعاني الشرعية لزم ان يكون البذل لا من ماله او من ثمنه لم ينفذ بامر اقل من فليس كما في المحيط
فيتمثال بالنوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربا فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من
شهادات الذخيرة وتمام الكلام قد مر في الكتاب بل يفتي ما مضى كقول البائع اعطيت او بعت او نصبت او اشتري
او بعت او قبلت او فعلت او نصبت كما في التمهيد والمضى اعم من ان يفتي فنفذ لفظ المال نحو ابيع وهو صحيح كما في
الكرام في وفيه إشارة الى انه لو قال اشترى فقال اشتريت لم ينفذ الا اذا قال بعت كما في شرح الطحاوي لكن في اذا
نفذ لفظ الامر عند بعض الاباء المستقبل عن ابي يوسف لو قال عدي بذا لك بعت ان يجبك فقال عدي فنفذ ابيع
وكذا وانفكتك ووافقتي وعنه لو قال بعتي عبدك فقال لم فقال قد اخذته فنفذ ابيع لازم ولو كتب الى رجل اشترت فكتب
قد بعت فنفذ ابيع ولو كتب بعت فكتب قد بعت لم يكن بياعا لانه لم يوجد احد الركبتين ولو قال من اين اسب خود برتو عرض
كروم فقال الاخر انما فعلت ايضا فنفذ ابيع والى انه يشترط سماع كل من المتعاقدين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء
البيع ينفذ بلا ذكر الثمن في التمراشي فيه روايتان وتحتاج الى تشارك البائع والاشترى في العطاء واخذ الثمن في الجهر
فقبض احد البدلين لا يكفي كما قال العلواني الصحيح انه يكفي كما في التفسير وقاضي خان وقيل هذا اذا قبض البائع واما اذا قبض
الثمن لم يكتف كما في الطحاوي لكن في الزاوي انه يكفي اذا كان على وجه الشرط مطلقا اي غير مقيد بالنفيس والتيسير في كل
محمد كما في الاختيار وهو صحيح وقال الكرخي انه لا ينفذ الا في التيسير كما في المحيط والمراد بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والامان والتيسير
بقليل كالبتل والريان واللحم والخبز كما في النامية واذا اوجب اى اوقع الايجاب واحد من المتعاقدين قبل
اى اوقع القبول الآخر منعا في المجلس ان شاء وبذا خيار القبول ويمتد الى جهة الى النكاح كما في الاختيار وكل المبيع اى كل جزء
من اجزائه ما تعين بالتقدير بطل الثمن او ترك الآخر لبيع فليس للاشترى ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن او ببعضه بطله او بغيره
انه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وذلك يجوز لتفسير البائع واما اتحاد الصفقة او اتحاد العقد بان لا يكره لفظ البيع او الشراء وان
تعدو العاقد والثمن بان يذكر لكل ثمن ولم يتعد وعندهما الا اذا تعدوا اكثر من الثلثة وبالأول لفتي كما في الخلاصة غيب
الا اذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعت هذا ذاك وبذا بكذا فانه يقبل البعض بالبدن وفي الاكتفاء شها
بانه لو رضى البائع في المجلس قسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجز وجه جائز نعم وقسم باعتبار
القيزة كما اذا اضيف الى عبد بن لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقد ما تعين حصته ابيع كما في المحيط واما دام وان
لم يقبل الآخر ابيع بطل الايجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم به الآخر كما في التمهيد وان قام
احدهما من المجلس وذكر بيع الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط وفيه اشتراط بانها لو تباهين بوشيان بلا سكت

بين الكلامين المتقاربين بل لم يفرقا الا بان والاول مع كفاي الاختيار واو اوجداي الايجاب المتبول لزم
 اختيار المجلس وقد اشار الى البيع ثم ساء لا يحتاج الى التفسير كفاي المريد ويعرف البيع المختار بالاشارة اليه لا يميز
 البيع المختار ولا يميز الى سرقته بذكر التفسير بالسكون والفتح اي الكنية والصفة اي الحالة التي عليها التميز من حيث
 بان قال مختار من البر المريد مثلا الاتي السلم كمن في نحو السلم والموال الربوية فاما كان البيع مختارا يعرف بذكر ما كان
 هو المشهور ويعرف الشئ كالكيلى بالانتمى الان شطت ولذا يشار اليه كفاي للاختيار وما ذكرنا من تحقيق التميز
 له في غير حالت للشرح وغيره من انه يعرف بذكر ما كان من ويعرف التميز وجوبا باحد هاهي بالاشارة ما ذكرنا من التميز
 والصفة فاما اي لازمني الازمة ولا يقصر ولا يفسد الخراف في بيع كليل او موزون كما اذا باع صبرة من البر صبرة من التميز
 والخراف في شئنا بجمع كفاي القاموس وغيره معرب ركاف بالضم وهو المحدث بالكيل ولا وزن كما ذكره المطرزي
 الاتي بيع الجنس انحص من النوع عند الاصولية بالجنس كالبز بالبر فانه يضر الخراف فيه لاحتمال الربوا فشرط العلم بالميزان
 يكال او يوزن وانما عرف باللام اشارته الى انه انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البر موزون
 منه فصاعدا لان اولي الربوا نصف صاع او قنينة على اختلاف العباة او الازنين كما باقى ومطلق التميز الذي
 قد رويون صفته فاللام للمحدد هذا اولي من التميز المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة والذكور يتناول الماهية
 على اي حال كانت يحل على الارواح اي الكثر نقود والبلد في التعامل وقال ابن الفارس في اطن الرار والواو اجمع
 وخيلا واحدا لو قال بعث الدر او الثوب او البطيخ فعلى الدنانير او الدرهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالعقار فانه
 استوى رواج النقود وجميع النقداي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كفاي القاموس فسد
 البيع ان اختلف ما ليتها اي قيمتها فان استوت صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان وان بيع
 شئ بشار اليه ذوا افراد و اجزاء من الشئ او قسمي كل واحد وفرد من هذه الافراد بكذا فبين ثمن كل فرد وبلا بيان مجموع
 البيع والتميز فيه كل اثنين او ثمانية فان لم يتفاوت الافراد كالمكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة كما
 اذا باع هذه الصبرة كل فغير بجمته راسم صح البيع في واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية فانقلب
 جائزا وكان للتشني خيار التلخيص ان شاء اخذ بانه من ثمن وان شاء ترك فيلزم في المجلس وقع اتفاقا فانقلب علم
 بعد المجلس والا يوجد عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالانعام والاشياب او القيمة كالذرعات
 فان الذراع من قيمته او الثوب كتر قيمته منه من سوزره كما اذا باع هذه الانعام كالبخرة دراهم فلما بيع وفسد اصلا الاتي كل
 والى من اجل ان منصفية ان المنازعة وبذلك علمه لا عند ما فقدت في كل في صورتيه بل خيار التميز ان راء وعليه التميز كفاي
 الميزان وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او التميز ببيان كل فقال فان باع صبرة بمجازفة بغير
 الميزان اي مجموعا من المعدود والموزون او المكيل فان الصبرة بالضم باجمع من الطعام بالكيل ولا وزن على ان

في البيع بالتسليم من ان اراد المبيع ان يفسد من الزرع فان نقص من المبيع فله ان يفسد من الزرع
بالخصصة بالكمية من ان يفسد من الزرع وان زاد على المدة فله ان يفسد من الزرع وان نقص من المبيع
فيل ان نقص المكيل او السدود فله ان يفسد من الزرع وان زاد على المدة فله ان يفسد من الزرع
الاتقان بالزيادة كما في البيع بالعدد من فاضل مكان وفي بيع الزرع من فاضل الميزان ان لم يكن من معدن كل
نقص اخذ المشتري الاقل بكل الشئ مجموعا وكل جزء من الاقل كل جزء من الشئ او ترك دفع البيع وان زاد
الاكثر اى المشتري بالشئ بالزيادة فصار وليس له ان يفسد من الزرع وان كان كل فرع بوجه
فبالخصصة باخذ من شئ في المدة والزيادة والنقصان ونقص المبيع من شئ والاصل من الزرع بل هو الاصل من حيث ان
القيمة زادت او قلت والوصف من حيث انه يصير طول او قصر فبالاقل صمد كل مبيع عند بيان حصته كل ذراع وباعتبار
لما يقابل شئ عند بيان حصته المكون وقيل ان شئ ان احدثه من الزرع على الذراع من المكيل فله ان يفسد من الزرع
وقيل ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل ان شئ والاصل قول ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
من قال ان التمايز في تفاوت جواز المكيل والنقصان والمكيل في تفاوت كالمكيل فلا يفسد من الزرع لان في معنى المكيل كالمكيل
وضوح بيع البر الشعير في سنبلة اى حال كونه فيا على الزرع شعير وبرود راعم فلو يفسد لم يفسد من الزرع وان كان
كالمسحوق الزرع الجوز في قشره الاول الظاهر ففسح في قشره الثاني لا يفسد من الزرع وان كان في قشره الثاني في هذه الصور
على البائع كما في الاختيار والقشر المكيل الشئ حلقه او حضا كما في القدر من مبيع مكره لم يفسد من الزرع بل يفسد من المكيل
لم يفسد من رمتها متفعا بها بان ياكلها جواز وقيل ان لا يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
جاء بها عند اكل وقيل ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
وغيره جواز متفعا بها بان ياكلها جواز وقيل ان لا يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
اشترى السجود مبيع من المشتري في المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
كان سابقا لم يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
قطعهما اى قطع ثمره ولو بدلا منها فان تركها بامر غيره بغير طاب الفلفل وبغير امره تصدق بالفلفل اذا كانتا بامر
ولو اخطأ ما هنا غير متادة كما في الاختيار وشترها تركها على الشجر والرضي بالفساد البيع عند جواز عليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند
محوه ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
ان كان نسلان نصيبه من ماله لا يجوز ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل
الصالح والعقب لان الباقي موقوف لم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهدية وقيل ان لا يفسد من المكيل مع ان يفسد من المكيل

تاریخ

فصل في خيار الشرط اي الاختيار ففتح وبهارة بسبب شرطه ولو لم يدرى ما كان عليه من الاختيار والامانة كسنة
وغيره ان يكون كسنة الله الى ان يفسد الشرط او يكره فطبيعة اي الشرط الذي يوجب ان يترك البائع والشري
ولما سمي خيارا فلهذا يسمى بالبيع الصحيح ولا يجري في الصرف والمسلم حتى لا يفسد بطل كما بان في طائفة ايام بالقبض على
الشيء على التمام والحرية الطول القصص ويحوز ان يكون هو متعديا على غيره فلا يملك من كل شيء من قبيل التماسك
ستة ايام من الوقت او الفساد كما بان في اكثر من ايامه وهو صحيح والماخذ في هذه بشرط اثنين كما في الرطب ولو جعل الفسار
للتعاقدين كان سالا للاجادة والكتابة والتعدي والصلح عن المال والدين واللعن وغيره كما في العادي الا ان اي البيع
الخيار اكثر من ثلثة ايام يجوز اي رفع التوقف او الفساد عنده على تخرج الخراسانية والرافقة والاول اوجه كما في النهاية
اجاز البيع في الثلث من الايام فترك البائع فدفعت القيمة تسليح فانه لا حاجة في الليل الرابع جاز ولو دخل في البيع
اجازة فقد تقرر الفساد كما قال ابل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار متوقفا لم يكن الاجازة في الثالث وقد بان عندنا
وكذا بعد عندنا خلافا له عن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد ستة جاز البيع ولا الخيار بعد ستة كما في الرطب وغيره وكذا
مثل خيار الشرط في الصحاح ان شرط ان اي المشتري ان لم يتقاضي له يبيع البائع الثمن من ثمن البند مثلا
الى ثلثة ايام او اقل او اكثر منها فلا يصح بينهما ويسمى خيار النقض ان العقد في الاولين جائز عند الثلثة وفي الثاني فاسد
عنده يرفع بالتعدي من ايام الثالث على تخرج العراقي وهو موقوف يفسد بانفساده ان يفسد اليوم الثالث على تخرج
كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو صحيح ولذا لو عقد المشتري وجوزي به يفسد عقده ولو كان في يد البائع انفسد واعندنا فان كان
انظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجيلا لا ايام فقد فسد كما في الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك بالبيع
بالاتفاق مع خياره فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عنده ويدخل عندنا فملكه
اسم او صدر اي بلاك البيع في يد المشتري مدة الخيار يكون ضمانه عليه بالقيمة في القيمي وبالشئ في الشئ وعن شيخين
بالمسمى كالمقبوض على سوه المشتري اي المشتري فالاضافة للبيان والصوم من المشتري للاستيلاء من البائع
على البيع من بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا يفي من وجبين احدهما انه من البائع وان من فيه
من المشتري والثاني الاكتماء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اوجب بهذا الثوب ان قيمته تشتريه فذهب بها فملك لا يضمن
ولو قال ان قيمته تشتريه بعشرة فذهب فملك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية ويخرج البيع عن ملك البائع مع
خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البديل الذي من جانب من الخيار لا يخرج عن ملك
فولمك اي البين في يد اي المشتري يكون بالثمن كقيمة اي ميرة البيع فوجب في يده بفعله او بفعل اجبي او بفعل البيع
او بآية كافي كما في والماذ يوجب لا يرفع في مدة خياره قطيع البعد والافعال على خياره حيث كان في النهاية فاذا توجب بطل
خياره فعليه الثمن لكن لا يملكه اي البيع الخارج عن ملك البائع المشتري وبه اضافة الماخذ بما قبله كسنة والتعويل على الاول

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل صح شتره المرميه المشتري كانه متقبه ماضيه وشارا لينا او غايه شار الى مكانا وليس فيه غير ما اوالا
كما ورثه ولم يره قط كما في البسوط والميطه الذخيرة وغيره ما وفيه اشعار بان لو قال بعت نفسك ما في كتي هذا او ما في كفي هذا
من شتي جاز عند العامة والمشتري خيار الروية كما في الميطه والمشتري اى المشتري العين بالدين اى الدرهم او الدينار كما هو
المبادر الخيار للفتح واللبارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديلين بل لزمه والى انه لو باع دينا
بدين فلا خيار له ولو باع عينين كان له الخيار كما في الميطه وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شتره المرميه المشتري و
لا خيار عند ما اى بعد الروية فلو اجهزه ثم رآه كان له ان يردده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التختة والاولاد
مروى عن ابى يوسف وعليه منه الشلخ ومبوا الصبح والاطلاق والى على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضى ولا رضا البائع
ولا خضوعه وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في الميطه ثم ذكر غايه الخيار بعد ما يقال الى ان يوجب ما يطل
الى ان يملك كالتفويت الآتى وقال بعض الشلخ ان لو تمكن من الفسخ بعد الروية لم يفسخ سقط خياره كما في النهاية وان رضى المشتري
بالبين اجهزه فليهما اى الروية فان الخيار يمتنع بالروية بالبيع وبذا استدرك بقوله عند كما لا يخفى لا خيار في ظاهر الرواية كما لا يخفى

في المهر البائع في هذه الصورة وهذا كيد لما سبق واشرعنا روى عن أبي حنيفة ان خيار البائع انما كان في المهر
 في السابق فله ان لا يفسخ فيه كونه الضمير ايها الى المهر المشتري وفي طائفة من خيار الروية وخيار الشرط لا يفسخ في
 خياره حتى لا يفسخ في خيار الشرط وكذا في المهر المشتري ايها البائع الى منزل المشتري ثم رآه فله رده فانه لا يفسخ
 الى اهل فمونه فيجب ما حدث عند المشتري فمن حرم من المشتري فله رده الى المالك فليس له ان يردوه بالكونه وذكر
 يملكه الى المالك فله ان يفسخ في خياره فيجب حقه في غير المشتري سواء كان ذلك في غير موهبه تعالى او بعد
 عباده فيدخل فيه الاتفاق والتدبير والعبادة والرس والبيع التسليم كالبائع بلا خيار البائع سواء كان المشتري فيه خيارا
 قبل الروية وبعد ما كثر فاقب وتصرف لا يبطل والا نزع ابطال الشيء قبل ثبوته وان كان البيع غير محتاج اليه على انما
 اقرب ما لا يوجب من التصرف والبيع الحق كالبائع بخيار من البائع ثلثه ايام ومساومة اي عرض البيع على المشتري البيع
 مع ذكر الشئ وبهية بلا تسليم يبطل هذه التصرفات الباع بعد ما في الروية فقط اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في
 العمادى ان خيار البائع لا يبطل بخيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السعدي ان المساومة
 لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا لما يروى من البيع المقصود من البيع تغذروية الكل كوجه الامتداد العبد فاذا رآى المهر البائع
 على خيار ووجه الدابة وكلها ما ساعدا الى يوسف وقال محمد بن القاسم النظر الى متوخا لا غير حقه ان يفسخ النظر الى وجهها او جسدها وانظر
 الى ثوبها لا يفسخ وعن ابي حنيفة في البرقون والحمار والبغل كفي ان يرى شيئا منه الا الحمار والذئب والناصية وفي شاة بعتية
 لا يفسخ النظر الى خرما وسائر جسد باء في شاة اللحم لا يفسخ الحرس حتى يظهر به النزال والسن كما في المحيط والكنز محررة العجز والدابة من السن
 الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما لقوا ثم اربع كالفرس وموضع علم الثوب المعلم على ما روى عنه و
 طاهر غيره اي المعلم من الثوب كالكراس قلعة التفاوت قلعة النيران وجهه الباقي دونه وعند روية جميع الجسد ما كان له الوجه
 من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين وعن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فروية البطانة وفي المكاءب الوجه دون الصرر
 انما عزم من الثوب لكان اشارة الى روية احد المصراعين او اثنين غير كاف فاذا اشترى رعا باءا منها شيئا من ثوبين لم يره فله الخيار
 وكذا اذا اشترى سرطا باءا ورآه دون اللبدة الى انه اذا كان عدويات متفاوتة كالثياب التي في الجواب فروية كل واحد اذا
 كانت متفاوتة كالجزء البيض فروية البعض كفي اذا وجد الباقي مثل المرئي وكذا المكيل والموزون اذا كان في وجهه وانما في
 وجهين فان كان متماثلًا فله لك عند العراقة فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح استراة عن تفرقة الصفقة
 وفي الكرم روية داخله وفي البستان روية تدوس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزء والبصل فروية البعض
 عنه ولما عندهما فان استدل به على الكافي غطيه رضى فلو لازم الكل في المحيط وبيوت متفقودة من الدار حتى انه اذا كان في
 شيان شويان وبيان صفيان فروية الكل مع روية الصحن فلا يشترط روية الدار والعلو الا في بلد يكون مقصودا ومنه فله في
 روية الكل وهو الاظهر والاشبه في البيت الصغير الذي يسمى (غرفة) كفي روية الخارج كما في المحيط ويعتبر نظر وكيله بالشئ

والبيع على الفرائض والمسوقه الممتون من ميوه لا تصرف الا بالقبول الشري ان الفنون كان في البيع
 ومعه في يدى هذا ولا غير كلاهما في الصفه والكبر فله ليس بسبب عند الاختلاف كما في مال القاضي او في عند الشري
 انما ثبت الشري انه الحق عند اى الشري بالبيعه ان كانت او لم تكن البيع اى انما هو عن الحلف على
 العلم بقبول الباقي عند الشري ان لم يكن للشري بينه وبينه اشعار بان تحليف الباقي قبل الكل وهو في مكانه وفيه
 يحلف عند هذا ولا بعده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف ثم لم يجد احد جان ان الباقي عند الشري او انما هو ان
 الشري على فائده البرهان والبيعه برهن انه الحق عند الباقي او على انه او الباقي وان الحال متحدة او خلفه اى انما
 على البتات انه يحلف على نفسه بتسليم الموقوفه عليه سلما فلا بد ان يقضى ان يكون تحليفا على الله تعالى فكل من يبيع الباقي
 وسلمه وما بالحق عندك قط فبهم الطار ونحوها فتنه وحركات الطار شدة كفا في القاسوس والمعنى على ما نحن على البيع سلمه
 حال كونه غير حادث الباقي عند الباقي الى وقت التسليم فاحتمال من يفعل كل من الفعلين والفعل والى على الحادث
 اليه اشير في المحيط والمنزلة والتخلف والكافي والنهاية وغير ما ذكره امامنا في الشارحين والمفتيين في زماننا فطوبوا باستقامة
 كلمة قطانه يحلف انه لم يأت في الازمنة الماضية لاني يدعوني ببيع ثم ردني في حكمه لانه قريب بما لا يطاق من التكليف
 على انه لو اريد ذلك يقال بالابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روى عن ابي يوسف فقال او
 حلف باسمه بالحق الرادى حق هو الرد على بهذه الدعوى اى بسبب بيعه فان حلف والارد على الباقي وفيه اشعارا
 لو استحلف الباقي على الرضا حلف ماسقط حلفك في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر الفضاة وانما خص هذا النوع من العيب
 لانه لو كان ما يعرفه الاطباء او النساء فواحدة منهم كفى وان كان اثنان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالا صبي الزانية روبا استخلف
 وقامه في الذخيرة ولا يمن بالاجار على المشتري وان قبض البيع او اوعى العيب الموجب للفسخ بان لم يبرر الباقي
 عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب حتى يتبين عند القاضي عدمه اى عدم العيب الحقيقي او الحكمي اما يحلف
 الباقي او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب او برى عن كل عيب او كدل المشتري عن الحلف على الرضا او البراءة
 وما واو المعبوب كفى الداء للاطلاق بخلاف سنى الكشك وفي مداواة الجرح والانجرام روايتان كفا في المحيط
 وركوبه اى العيب في حاجته اى المشتري رضا فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك بطل الحلف في
 الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وناف على الحل ان تركا فانه يرد لانه معذور كما في الامم
 لا يكون رضا لركوبه اى صاحبه او سقيه او شرا حلفه استقام اشار الى تعليقه فقال ولا بد له منه اى للمشتري من
 ركوبه اى للمشتري وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لئلا يشترطوا لصحة بيعها كما لا بد من ركوبه بدون عيب
 في صحة رضاه كفا في التمراشي ونقل عنى النهاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شري نحو عبيدين مما استثنى كل
 منه عن الاخرى الانتفاع كشو من وزوجى ثور غير الموفين واكثر من عمال يستغنى كزوجية المالكين وزوجى خدم وسراعى

في غير البيع كما في المكشفت لكن في الميوط ان بيع منقذ الجوس باطل عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع المرفوع لان
 منقذ من حيث الاتفاقي لا المرفوع ويؤيد في غير منقذ من حيث الاتفاقي لا المرفوع ولا يصح خلافه ولا يصح
 بيع بروايت مكتب الديوان على السبل كما في النية بالثمن ابي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان
 بيعها بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير مستقيم العرض باطل كالبيع بالليس بمال وفي التمهيد انه فاسد عند بعضهم وظل
 بيع قرن ابي عبد الله في الكحل فحكم الى احر من البديلين وفي ركنية ابي نعيم حتمت الى حجة منها وان سمي
 مثنى كل من البديلين وجاز في القرن وظهر كنية ان سمي عند جاكما في الكافي وغيره لكن في الميوط والبسوط وغيرهما انه فاسد
 عند جاكما فسد قبل التخييم الكلام مشير الى ان حكم بيع الباطل ان لا يصير البطلان ملكا لاحد من التبايعين وان قضا
 باذنهما فالتبعض المانة يملك بلا شئ عند مفسون يملك بالقيمة عند جاكما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره المشري
 كما في قاضيهان وضح البيع ابي وجد يبيع اركانه وشروطه وادواته التجارية المستقرة في قرن ضم الى مملوك لمن ماله
 او يكتسب او ام ولد فالمملوك اعم او ضم الى قرن غيره ابي البائع سواء كان ذلك لقن قرن اشترى او غيره كجوهرة
 من القرن في عهدتين ان لم يسهل الحنة كملك ضم الى وقعت ابي سوقوف كما اذا بيع ضيقة بعضها وقعت فانه
 في الملكة بعت عند المشري والسعدى وفيه اشعار بان الواجب ان يافيه سجد لم يدخل البدينية وذا اذا كان عامرا واما قول
 سمي باقال فبهم كما في الميوط وفسد في العرض بيع العرض ابي غير الثمن بالخمر ونحوها ما ليس بمبتدو وانما يفسد في
 في نتي مائة دون اركانه وشروطه وكذا فسد حكمه في بيع نحو التمر بالعرض لان العرض مقدر في البيع
 في هذه الخمر والمقنية على انفسه ولا يخرط في ملك عدم الجواز احتمال البطلان في وليس بالنسب كما في رواية انه سئل
 في تمصيل اهل ما يفسد ابي من شئ ما في الشارع من عدم الكيف الغرور والجملة ابي في البيع
 واشترط ولا يجوز ويفسد في المباحات ابي غير المملوك كطلب الصخر وشيئة وغيره ابا وسات ابا ومانه ابا
 قبل ان يملك نحو الاحاذلوا احرز الما في حوضه من نحاس وصدف ابيس وابعه جاز بشرط ان يقطع ابي ربي حتى يذهب
 البيع بغيره وله اشترى كذا اوله اقره من المملوكات يدر بغيره وبعده بغيره اكره وكذا اقره من رجعة على ان يفسد في نذرا جاز
 في سبلان ابي بعد اقره فمجهول في الميوط اقره بغيره في بيعه بطل ساقه في ثمن يوجب في ثمنه على سبله في
 وسات فذا رسل في بيت وجب لابين اخذوا الابكية ابي باقبال منه وفيه اشارة الى ان يجوز بيع البيت اذ هو
 له اذ هو اليه ونحو المشري بالانطلاق على قال كذا في ثوب كنية في الثمن ان لا يكون راجع الى مقدره
 ثوبون في ثوبها لهما لم يجر وبالليل جاز له ببيع ابي وسات ابي في ثوب ثوبون في ثوبها لهما لم يجر
 ابي في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر
 في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر في ثوبها لهما لم يجر

ولا يمين بجاني او ثبر او لم ولد او لم كاتب او متفق وغيره ولا يمين ذمي جم غير محرم مثل طردى يمين من الخواص والادوية ولا يمين
او ذكنا ولا يمين لكل منها شفعان وصحى حل او حل لم امرأة او مكتابة او مضاربة ونما سفي المنظم ومن لم يبع احد بها باطل
وهذا ما ذكره في غير الوالدین وفيه اشعار بان الكراهية تبدل الى المباح وان ضيا بالتفريق وقيل اذا راعا وضيا به فلا باس من جود
عن ابى يوسف وعنه باس به بلا مرتبة اذا راضيا كما في الحيوط ولا يكون مع من يترطه الزيادة النسب لانه تبرك ببارته سلى الله عليه
وسلم واشارة الى صورته وهي ان ينادى الرجل على سلعته بنفسه ونما يذير الناس الى ان يرضيا ثمن وفيه اشعار بان ما ذكره يبيع
بالساوى وربما يافت درهم وهذا عند ابى يوسف خلافا لما ذكره كما في الخزانة وغيره وما سفي في كراهية بيع بالنسب + + +

فصل الاقالة اى اقالة البيع غير السلم فليس ينشأ كما في تحالف المداية فتصح للعقد ان يكن في حق المتعاقدين
اى فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب البائع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يطل بالشروط العائدة بخلاف البيع ويصح ان
يبيع منه قبل استرداد البيع ولو كانت مباحا لطل ويصح استرداد البيع بلا عاودة الكيل والوزن والفسخ لانه النقص والتفريق كما في
القاسوس وشرا فاعقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان المتعاقدا من التحققي والحكمي فيشتمل قالة الوارث وفيه
اشارة الى انما لانه الفسخ كما في القاسوس فان الحكمه الشرعية على وفاء المعاني المنعوبة كما في حواله المداية وقيل ان الاول
السابق فان العبرة للسلب رد بانها من بنات اليا على ان معاني الابواب مما يمتنع الى السماع كما انه رد الى انها شرع عاقد
منذ ان من الى انما باطله ان لم يكن جديا ففسخا الى انما يمتنع الى الايجاب والقبول فيصح بان ينقض باض وبامر وناصر
او الطرفين على اختلاف الشاى فبطل الاقالة لبع ولادة المبيعة المتبوضة او لزيادة المنة فبطلت لانه الفسخ بخلاف
المصلحة فانما لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في البيع قبل القبض جمع من جهة المشتري من البائع في حق ثالث غير العاقدين
سواء او غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد فيجب بها اى الاقالة الاستبراء في الجملة فان حق العقد على الله والشرع ويجب
الشفعة في اقرار فان الشفع ثلثا ويجب الشايف لو كان يبيع السابق منه فاولا سبعة اذكرة او المشتري بمرض التجارة
عيانا ثم بعد احوال ثم رد بالبيع بغير قبض فانه لا يفسخ فبطلت في يد من يبيع في حق الفقيه وصحت الاقالة بتقبل الثمن
الاول وان شرط غير نفسه اى الثمن الاول واستر به عما قيل من اجل عنه وبغير نفسه كما في الحيطة الحسن تقديمه بوجه ان
من فروح انش او شرط الاكثر حال كونه منه اى نفسه ثم ان له ان يكون من عند بعض يوزن بان مدد راقه في قبضه
او يقدر افعالا يراعى ان لا يتردد في اى ثمنه كما ذكره ارضي وكذا صحت شرط الاقل لانه قد يوزن ما هو في قبضه
باعتقائه انش الاكثر والاقبل الا اذا لم يصب سبع عند المشتري فانما شرطه بالاقبل انما لم يصبه بل بالزيادة نقصان ليس بزيادة
بل بغيره هذا اصل الى يوسف فلو ان الاقالة يبيع في حق من لا يملك بان كان يبيع منقول او غيره منه في قبضه فلو ان
البيع من قبله كان مباحا منه او بطل وان كان يملك بان كان يبيع منقول او غيره منه في قبضه فلو ان
البيع من قبله كان مباحا منه او بطل وان كان يملك بان كان يبيع منقول او غيره منه في قبضه فلو ان

الشرط الاول فانما يقع في غير مستحقات البيوع والى ما علم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة لما
اذا حصلت بغيره كان ان كان المستحقة والرد فانما يقع بالاختلاف كسكنى الذي هو غير رد ولو كان بلفظ البيع فيجب بالاختلاف كما
اذا كانت المستحقة اي الاقالة بملك اشترى لانه بان يوجد للذات بل بملك المبيع لان الاقالة تقتضي اختيار المستحقة
انما يتبادر المستحقة على صحت اقالة بيع عبد كبريت بعينه بعد ملك العبد لان المبيع من وجه كان في المبيع وملك بعضه
المبيع كسكنى عبد العبد المبيعين يمنع الاقالة بقدره اي المالك ولم يمنع في الباني والكلام مشير الى ان بملك المبيع
يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم ينعين في الاقالة * * * *
فصل التولية لا يجعل الشخص الياء شريطة ما يشترط اليه قبول ان يشترط اي يحصل بان يشترط بقرينة الاتي
في البيع اي بيع العرض اقرارا عن الصرف بقرينة تأخير التولية والمرتبطة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية
انما اي البيع مباشر الى اي باعام على المبلغ من الثمن او غيره بقرينة ما يلي والمراحم يحصل به اي بذلك اي بان
يشترط في البيع انما يشترط به مع فصل اي زيادة شي معلوم من المبلغ فيخرج به التولية ولا يصح بيع دونه يارز والمالك
يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقوله (دونه يارزه) عني معناه عشرة باحد عشرة او بعشرة مع احدى عشرة والمعنى باع
اشتراه بعشرة باحد عشرة استحسانا او باحد وعشرين قياسا والاول مذموم للمجهول كما في النظم وما قلنا من معنى ما شري به صحرا
بيع النعصوب بعد اداء قيمته بالنقد والملك بجهة او صدقة او وراثته كما في النهاية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار
الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتقا اليه فهو المساومة وان كان ملتقا فالشئ تولية والزيادة مراحم وانقصا
وضيقة والى ان الجار والمجور في الموضوعين خبر واجرى الفقيه مجرى اسم الاشارة بالناسخ فمن انظر باقوع عن الكل
ان قوله به معناه ما شري به وعن البعض انه جند ان كان المراجعة من عطف الجملية فيقتض بالساومة وان كان من
عطف المفرد يلزم عطف المعلومين بالتقديم المجور وشترطها اي التولية والمراجعة شترارة قبلها بمثل كيلي او ورنى
او عدوى متقارب لانه لو اشترى القبي للاباع تولية ولا مراحم لجهالة قيمة لا يعرف الابا التحمين كان عليه ان يزيد او
يبيع من يملك فانه لو اشترى ثوب ببيعة مراحم من يملك لك ثوب يجوز قدرته على ادايته وان لم يملك بطل البيع
لانه انقص قيمة مبيعة كما في المبيع وغيره ولا اي البينة تولية او مراحم قسم اجر القصار الى راس المال فهو من القصر الذي كان
من الضرب في بعض النسخ اجر القصاره بالكسرة فانه المصدر في الحرف غالباً واجر المحمل كرا الدابة ونحوها كاجر الصبيان ونحوها
والغسل والقفل والكرى وسوق الغنم ونفقة الرقيق والحيوان كسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب البطار والتمنان
والرافض معلم القرآن الشعر وغيره من الاعمال فانما يوجب بيلدة في البيع او قيمة الغنم والافلا كما في المضمرات وفيه اشارة
الى انه لا يقيم البائع الذي اخذ في الطريق اذا عرفت بين التجار الغنم كذا اجرة السمار الا اذا شترت في العقد
والى ان ما عمل بيده من تصارة او خياطة او غير ذلك يقيم كما في المبيد وغيره فيقول البائع اذا ضم قاهم البيع على كذا الثمن

والقول الشريفي ببيان من الكذب فذكر من ملاحج ان يقول ذلك من من خشي متاعهم قبل ان يترس من نفسه او على رقبته
لانه لو قال ذلك كان كذبا بلا حجة فيه ولكن قيل قد كذبا ما يبيد به على ذلك كذبا على اليسوع وغيره فان كل من قال
بالقول الشريفي كذا في الكذب فبيان من لا يقبل شهادة لشكاويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيما عدا ما كذا في الكذب
عنه او بمعنى فانه ارشاد بلا بيان بخلاف ما اذا قيل ان الصادق الذي في هراجه اخذه الشريفي بمئة درهمي او رده
وفي التولية طرف بالمدى كطرف بغيره فبيان المكس خط عند الذي حينه من الشين قد ران بانه وعند الذي يوسف خط
مقدار حياته الحج وحياته الاصول فيها اي في الربوة والادوية فاذا باع بغيره على بيع مسته ثم نفسه ان البائع خسر بانه
حط ربهان من الاصل ودمهم من الحج واخذ به اثني عشر وعند محمد خير فيما بين الاخذ بالثمن بين اردولم يبيد شي فيها
وفي المحيط لومحدث به ما يمنع الفسخ من نحو السلاك ثم ما لم يبيد شي في قول الطرفين من حرمان الشريفي ربه
البيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بانه لو قال الشريفي قيمته متاع كذا او متاع لي يا وى كذا فاشترى بانه على
ذلك فكله بخلافه كان له الرد بحكم التفريق وان لم يقل ذلك ليس له الرد ولعقبهم لا يقبلون بالرد بكل حال واصلح ان يقبل بالرد اذا
وجد التفريق وبدونه لا يقبل بالرد كما في الكافي

على ان السكك البرية لا يملكها احد بل هي ملك للجميع...
 فثبت من برادير اوجده من اوجده في السكك...
 والظاهر ان السكك لا يملكها احد بل هي ملك للجميع...
 من السكك انما لم يبلغ نصفها على الراديس...
 فلو ان اقل من نصف السكك...
 من السكك فقد صمد القليل كما في المحيط وغيره...
 السببية لا يمتنع مع كماله فانما حاله...
 ان السكك بالاصطلاح وقت بطل...
 وبتج اللحم المنفصل من السكك...
 او اعلم ان اللحم اكثر من اللحم...
 لم يخرج وهذا اذا لم يكن...
 لان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن...
 كما في الظهيرة والرفيق...
 اشعار بان السكك وزنا لم يخرج...
 الرطب بالسكك...
 فلو ان السكك...
 لا الاستحالة...
 لا يلائم استنساخه...
 فثبت احد ان اقله...
 فثبت البربر...
 وغيره...
 الربيب في النخلة...
 ثم وفيه...
 الربيب...
 فان...

[illegible]

وواجب انما هي ذكر ارتفاع مرتبة كبر السهم في الماء ليس مطلوب على الجود كما لم يرد اشياء بله واسن مترادفا
من عاد في الظاهر الرواية ومن الى يوسف لانه ما كان في الدار ما يفتق به كالشعوى والبلخ كفا في شروط الصير في اوكل من
فليس في كثير من الواو كفا في جود اهل اوطا باحة ما وسيت السهم كفا في الترتيب جود اهل فيها او خارج منها باورون
الواو على ما سطر اصحاب كفا وكذا الصير في الجود من يفتح مقدار القليل كثيرا فان لم يفتح ولا يكل على الاى كفا في
وحيثما اشترى اهل من الى يوسف على محمد يدخل الاثني فيما ولس زفر طية يدخل اربعة والولد والشرية وفيه اشياء
مراوفا لادولين المركب هو صوف كفا في الكشاف والظلال لا يدخل بدون حد لا عند الى خيفه وكذا احد ما اذ لم يكن خفيا
الدار والافتقار على مطلقا كفا في الكفاي ويدخل الشجر ويغير من غير قيل لا يدخل غير الشجر قيل لا الكبير غير الشجر ولا الصغير مطلقا
يدخل في احوال من عند ذلك المصالح من اتصال فلو لا الزرع وما في حكمي كالورد والاس القطع والطينة والشجر والار
في جميع الارض لانه لا يغير فلو غرس المالك كثره المطلب لم يدخل كفا في الجود بله با ان الزرع اذ لم يصير في جبهته لم يدخل كفا
والاصول لا يدخل ولا خلاف ان ما لم يثبت لم يدخل كفا في المقتدات ولا يدخل اسم كفا في جميع الشجر ويدخل لا يزرع
عند محمد ومن الى يوسف روايان والفتوى على ما يدخل لكن مقدار ما مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فاهل ان تحت
منه قيل مقدار ما يكون فيه عروق لا يقدرك ذلك الشجر ويؤخذ قيل مقدار ما ينفذ لها اذا قام الشمس في كبد السماء كفا في اقلها فليست
وفيها اذا اشترى ما في اوله اذ اشترى في القطع بدون الارض فيغير قطعه مع عروق على ما عليه العادة لا الى ما يتجاسر من الحروق الا اذا
اشترى البائع الفلح على وجه الارض وكان في الفلح ميفر نحو ان يكون اقرب ما القطع فيوزان يقطع على وجه الارض فان
قارن وقطعه تم ثبت من اصلا وعروق فان ثبت للبائع ان قطع من اعلى الشجر فليست كفا في المحيط ولا يدخل العلوي في جميع
ميت هو مستفرد به كفا في النهاية الا بشرط اى شرط البيع وهو التقصيص على البيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع
والشعر والعلوي في جميع الارض الشجر البيت الذي كركل واحد منها باعيا ما فلا يدخل من ذلك احد من الاثنا فليست وعن الى يوسف
ان الاولين يدخلان في كركل منها ولا العلوي في جميع فتنزل هو انه موضع النزول وشعر عا دون الدار فوق البيت
واقطع تيان كذا ذكره في كركل في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مستف والمخرج يملكه الرجل بغير الدار
لا اشتمل على بيوت ومنازل ومن غير سقت الا به كذا وكذا كذا في كركل من الاثنا فليست وفي الكفاية انهم قالوا انهم
في عرفت الكفاية والمافي عرفنا فيدخل العلوي في جميع ممكن من غير كان او كبير (نخامة) الادوار السلا ان فاما في سني (نخامة) كذا
والشرب والمسيل فانما لا يدخل في البيع الا بذكر ما ذكره اللام للعباسي يسيل لما والشر في ملك فاعرف شره لارض
وما في معنى ان لا يدخل الشرب صلا في موضع ثيعارت مع الارض بله شره طريق الدار عرضة عرض الباس الذي هو
به فاما ومن به ان الترخيع او اعلمه ومن طريق خاص في مكانه لسان وقت البيع فلو سده الطريق القديم لم يرد
بذلك فانه بيت الى الشارع اعلم الى سكة غير فلو لا تدخل في البيع كفا في المحيط لكن في خلاصة ان الاخرة لا يدخل

بأنه لا يقع فيه من مكان مقدس على وجه الخصوص بل من مكان قبل ثم من عدم القدرة على ذلك فمنه المنع في المهر
أما في المهر فليس من المهر كذا الاختيار والى ذلك وجود المسلم فيه وقبضه عند طول الأجل وهو شرط من
وقت العقد إلى الأجل ولو وجد عند أحدهما أو بينهما بينهما لا غير فالسليم لم يجز إذا انتهى الأجل علم بأخذه رب السلم حتى تسلم بان
الوجود على المهر أو على غيره ولو لم يزل انشطار وجوده كما في المهر والى أن السلم لا يجوز قبضه إلا بعد ذلك لا قبله كما في
في رأس المال كذا المنع كافي الاختيار وقبض رأس المال ولو قبله بغير قبض قبل لا فرق بالدين فلا يقبل القبض بعد
مضى من أجله شرط قبضه أي بقدر السلم على القيمة فلو كان السلم إليه قبضه في المجلس بغير علمه وفيه إشارة إلى أن
شرط القبض في السلم لا يمنع تمام القبض سواء كان لأحد أو لهما إذا اذ البطله صاحبه قبل لا فرق ورأس المال فأي شيء
السلم إليه فأي شيء لم يتقبل كافي في المهر والى أن غير القبض شرط صحة العقد فإذا عقد واحد منهما فقد طبل العقد
بشأنه ما تقر في الأصولين وبشرط التفرج في قوله فلو كان قبض رأس المال ديناً وبعضه ديناً فقد طبل العقد عندهم
في حصة الدين سواء كان العقد مطلقاً بان قال سلمت إليك مائة درهم في كرخطة ثم جعل مائة من رأس المال فأي شيء
بالدين أو مفيداً بان قال سلمت إليك في مائة قدومته دين لي عليك سواء أنصفت إلى دراهم بعينها أو لا وذلك لقصد
القبض وفيه إشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة العين أو من الدين هو ما على السلم إليه فلو كان الدين على لأجنبي فهو
غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد لكل من في المجلس لم يتقبل جائزاً بخلاف ما إذا كان الدين على السلم إليه فإنه بالنقد في المجلس
يتقبل إلى المهر إذا كان في المهر ولا يجوز للسلم إليه التصرف في رأس المال بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد ثم يكرها أو يبيع
أو الاستبدال أو التولية أو نحوه ولا يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه بشيء ما ذكرنا قبل قبضه أي رأس المال والسلم
فيه فلو تم بلا سلباً صحيحاً فاشترى السلم إليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئاً لم يجز للسلم إليه أن يبري رب السلم
رأس المال لأن الأبرار استقلوا بغير قبضه لو اجب حد من حدود المهر فلا يجوز استأطوا الاستصناع لئلا طلب العمل منه
أو من قبله ثم خارج بالقبض عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعاً فلو كان العين من المستصنع كان إجازة لا تنهياً
كما في إجازة المهر فكيفيته أن يقول لصانع كخفاف مثلاً اخزل من ذلك خفافاً كذا وكذا بها باجل كشرع سلم وكل من غرض
بأنه إلى أن ذكره المستصنع فليس سلم وان ذكره الصانع سلم وقيل إن ذكره في مدة مكن فيه من العمل فاستصنع وان كان أكثر
فسلم يراعى شرطه من خوف قبض رأس المال وكان لا ينافي ولا يتقصد في الأول وقت وعدم الخيا كما في السلم وغيره فاعلموا أي الناس من غير
تكميل يرون على كل خصم فيه أي الاستصناع كأولئك الصغار والناس في الزيجات والعيادات والاستحوا والخفاف والعلانس والآلات
على الأجر والطين أو لآلة أو لآلة كالباب ونسج الثياب لا خلاف منهم فيه لفروا واما ما تعلموا أو صلح عقده سلباً واستصناعاً
عنه بما علمت به المأخذ لكن بسلم أقوى لشبوتها بالنسب والاجماع والاستصناع بلا اجل ذكر فيما تجار
فيه من مائة مائة ابتداء ولذا لو مات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من تركته

بيع المتاع قبل قبضه والثابت له خيار الرجوع كان المالك اشبه بقبول هو سوا مائة وثمانين متاعا على ان يبيع بقرق قاسين
 ثبت الخيار لكل واحد من الطرفين كفا في النهاية وفيه شهادة بانه قد اقبل والتحال فليس بيع ولا تصحيح بيع ولا انقضاء
 خيار الرجوع في الحال ثم ان كان سوا قير الصانع على العمل فله خيار الرجوع ان لا يبيع فلا خيار ومن ان يبيع فلا خيار
 سواء لاي بيع الامر من امره المالك والبيع هو العيين لا المثل كما قال البردعي والاول اصح فان المتصور هو ان
 وذكر العدة لبيان الوقت كفا في البسط والاحسن ان يكون البيع هو العيين لانه سطوت على البعد الفار لامل ايضا
 بشرط فلو جاء الصانع بما صنعه غيره او صنعه هو قبل العقد فانه لا يستحق صم الاخذ ولا يمين الصانع له
 اي الامر بلا اختياره اي الصانع وان لم يبين له فيصير بيعه اي الصانع المصنوع من غيره قبل روية الامر
 واختياره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا

مسائل شتى في بيع الكلب والبيع كالنمر والضرع ام يدا خاص عكست الكلب والبيع او لا كفا في
 المداية وقال الامام الشافعي ان بيع الكلب الضور الغير المستعمل لم يجز وقال محمدان الا سيدان لم يعلم لم يجز به وانما
 يئمان الضم فجز بهما واختلف الرواية عن ابى حنيفة في الفرد ذكره عند ابى يوسف وجاز عند محمد والنيل كالمدة في الجواز في
 تخصيص اشعار بدم جواز بيع بهام الارض كالحيمة والعقرب والوزغ ورواى ابو بصير السمك كالضفدع والسرور
 لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل في المبط وقال بعض المصنفين الحية يجوز اذا انتفع بها الا ودية كفا في النية ولا يجر
 ان هذه المسئلة مستدركة بما في البيع الفاسد والدمي في البيع كالمسلم لانه مكلف بشئ هذه الاحكام كالمسلم
 النمر والخنزير فان بهما من المسلم باطل فها اي النمر والخنزير في جواز عقده كالحمل والشاة في جواز عقده ما يكون
 النمر شلية والخنزير قيميا عنده وفي تخصيص النمر اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان المستلزم
 عنده ولم يجب عند سواهم او درهم او دينار او فلس او لؤلؤ او سكر او نحوها بشرط التفتت والتشديد اي متى متفرقا على
 العروس او غيره فوقع في ثوب رجل ذبلا كان او غيره فهو اي الدرهم والفارس في خبز ككرة موصوفة له ان عذر
 اي هيا ذلك ثوب بان بسط له اي لوقوعه فيه او كفه بالكاف او اللام كفا في بعض النسخ اي غم الثوب بعد
 وقوعه فيه فان اخذ غيره منه فله الاسترداد والا يعده او يكفه فللاخذ الماخوذ وفيه اشعار بانه لا يكفه شر الكلب عليه
 تعالى واختلف المشايخ فيه واعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنشر لم يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلفظه به النشر في سكر
 ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر واختلف في جواز اخذه كفا في المبط واختبر به اي قس على نمر الدرهم سائر المسامحة
 فلو صار طير او بيضة او فرخ او خرج طيحا ملك رجل كان له ان اعهده له والاطلا فخذوا اذا اعد مكانا للمدعى فموقع فيه
 فبوجه عند بعضه كفا في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكرامة النسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه + + +
فصل الصرف في اللغة الدفع وفي الشريعة بيع الثمن بالثمن اي احد الجوزين بالآخر ولو غير مضر

[illegible]

سكن المشتري اياه الى ثمنها اى الميراث كما لو مضى ثمن الميراث الى من الميراث وان لم يقبض شي من ثمن الميراث
 البيع فيما لا يفي الحلية لانه صرف فقد شرط وفي التخصيص اشعار ببيع البيع في البيت لا يفي الحلية ولا يفي
 وتعد بطلان ذكره في البداية وفيما كان في ما بين يده وبفسد الصرف بلا فراق قبل ان يقبض ولا يفي بطلان
 لا يفي رواية في ان لا يفي انما يفي وان لم يخلص الحلية من البيت لبلل البيع اصلا اى في الحلية والبيت
 لانعدام شرط ولا يفي انما اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاقضية

كتاب الشفعة

عقب البيع بها لا يابعد على انه شرط على الميراث وهو الشرط سبب لما قال شيخ الاسلام هي لغة فعلية
 بمعنى مقبول عن قولهم كان هذا الشيء وتراشفقة بآخرة اى حيلة زواج في في الاصل للملك الشفعة ملك لم يبيع منها
 فعل ومن لغة التفتيح الشفعة الدار التي تشفع بها اى يؤخذ بالشفقة كما في المغرب وشرعاً ملك العقار دون المنزل
 كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا ببيعة العقار كالدور والكرم والرماد والبئر وغيره او تمامه في آخر الطلاق ولا يشترط
 ان يملك لما طيبه لا طلاقه واخره من الحيث كما اذا اشترى غير الشفعة بالاكراه فانه تصرف فاسد بشرط الفسخ لا يشترط
 ياتي على مشترى الميراث والملك ظرف جبر او اخره عما ملكه بلا عوض كما في البتة والارث والصدقة او بعض غيرهم
 كالميراث والابارة والجمع والصلح عن دم عمد فانه لا شفقة في شئ منها وحل فيه ما وبب بعض فانه اشتراه انتهاك كما في جبر
 فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو يميز من جبره قهره كما ذكره ابن الاثير والاشترى كذا مستدركة بجملة على بمثل منه
 اى ثمن العقار المشتري في البتة والبيعة وما لزم بالخط والبناء ونحوها فاض من فاحترز به عما اذا اتخذوا اكثر او اقل منه
 فانه باشتراؤه لا شفقة ومثبت تملك ذلك العقار بقدر رؤوس الشفعة لا بقدر الملك اى ملكه لان علة
 الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على التصديق بالبيع شريك لصاحب نصت وملت وسد من جالها وان
 من ثلثة جوانب وثانيها من جانب اولها ثبت التحليل اى للشريك فهو فيل بمعنى الناعل خالطه شاركه في نفس
 العقار لجميع اى في كل جزء منه اى بعض فثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الاساس كما في النظم وغيره
 وفي اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الا ترى ان
 الجهد ان لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفقة كما في اذ من عشرين لم يطعم بعد
 ما لم يكن فيه شريك او كان لكن بطل شفقة بوجه ما ثبت التحليل تركه انما لا انه ذكره التنبيه على انه اسمي بالتحليل
 حقيقة فان الاول والثاني يسبان بالشريك كما اشار اليه الاستيعابي وغيره فيكون ذكره على سبيل التذكير في
 حق الجميع اى فيما لا بد له منه من نافع له وعن ابى يوسف لا شفقة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلمه بغيره
 كالشرب بالكر اى شرب نهر العقارين ومائة والاصن من الشرب والطريق اى ثم الطوق كما في النظم

ويجوز لمن التمس ان الامتنان ان يبطل شفعاً بطلبه او عند ذي يده اى تصرف العقار على كونه من مبيع
 يصح الاشهاد عند المبيع ليس يده على ما ذكره القدوري وصحاح المناظرة واختاره القدر الشافعية كذا
 الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استثناء كافي المحيط او عند المشتري ولو في يدان يقول لا طلب ملك
 الشفعة في دار اشترتها من فلان مدود كما ذكرنا شفعينا بالشركة في الدار والطريق او بالجار بعد مدود او بالجار
 فلابد ان يبين مدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كفا في فاضحان لكن في الكافي وغيره ان يبين
 يده الامور ليس مما لا يثبت فيه اشارة الى ان لا الاشهاد عند المدود مع الاقرب كفا في المحيط وغيره كفا في
 ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند المبيع او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدو هذا الطلب
 لم يكن على فور المجلس الاكبر من مقدرة مدو التمكن من الاشهاد كفا في النهاية وغيره فان آخر الشفع احد ما اى
 طلب موثبة عن المجلس طلب الاشهاد عن مدو التمكن منه ويمكن ان يرد بالغير النوطان من الطالبين النوع
 الاول ما ذكرنا والثاني الاشهاد عند المبيع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد عند العقار ولم يشهد عند احد
 او اشهد عند المبيع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا بعد مثل ضيقه والسفوف ما في نظم الطلبت الشفعة وعن محمد
 بوحد او حقل او سج او باب سلا ما قبله او تمت عطا ليس باعراض كما اذا تم الاربع قبل النظر وبعد الجمعية
 او سال عن كية الثمن كفا في الامتياز ثم اى بعد الطالبين لطلب طلبها ليس لطلب خصوصية ومليك عند
 اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفع للقاضي ان فلان اشترى عقاراً مدود كذا وانا شفعته بغير مدو
 كذا فمرو ليس له الى وبما خيره اى طلب خصوصية شهراً بطل عند محمد كفا في النهاية لكن في المحيط والذيق والخلاصة
 والمضمرات وغيره من المتداولات انه رواية عن الصاجين وعنه ثلثة ايام وعن مجيبه ايام وعنه شهرين كفا في
 النظم ولا بطل اصلاً عند اى حينة وبه اى باع عند محمد شفعي لحاجة الناس اليه كفا في المشابهة كذا خبره والخلاصة النظم
 وغيره باقداً شكل ما في البداية والكافي ان الفتوى على قوله ويشترى الا عدا من ذلك فيما خيره واحدة من يده الطالبين
 بهما لم يطل الشفعة كما اذا علم بالمبيع نصف الليل و آخر الطلب الى الصبح او طلب موثبة و آخر الطالبين للمرض اذا
 او غيره كفا في المحيط وغيره فاذا طلب طلب الخصومة سال القاضي الخصم الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه الا
 فقال اول الشفع المدعى عن موضع المشفوع به وددوهم عن سبب الاستحقاق ولا خلاف الاسباب ثم سال المدعى
 عليه بل المشفوع به ملك الشفع فان اقر الخصم ملك ما يشفع الشفع المدعى به من عقاره او كل عن خلف
 بطلب الشفع الاعلى العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو باندا تعلم بانه اى الشفع ملكه اى العقار وما على الشا
 كما قال مجيد الفتوى على الاول كفا في الكبرى او بين من الشفع على انه ملكه بان اقام الشا بين ان العقار الذي بجوار
 هذا العقار لم يبيع ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وبهول الى الساقية لا تعلم انه خرج عن ملكه ولو قال

ان هذا القدر من الجهد لا يفي كفاي الميراث من الى يوسف لا ياتي الى البر ان سال اي سال القاضي القاضى القاضى القاضى القاضى
 اي شرا المشتري القمار على ان يشتريه فان اقر القاضى به اي الشراء او كل عن الحلف على البينات فان كان
 ثبوت الشفعة ثلثا في كل البسب بانه لم يشتره ولم يجر وان كان ثقتا عليه في كل البسب بالثبوت في الشفعة في هذا القمار
 الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى الامر في الدعوى وفيه اشعار بان المشتري لو اكر طلب الميراث على العلم ولو اكر
 طلب الشفعة على البينات لا يملك العلم به كافي الكري ولو كان الدعوى وكل شفع فادعى المشتري تسليم الشفعة سلم القمار
 الى الركيل وانج الميراث للثبوت كفاي او يثبتان او بر بين الشفعة على انه اشتريه قضى القاضي في ظاهر الرواية الذي
 للشفعة بها اي الشفعة وعن الطرفين انه انقضى بالاحضار الثمن وان نقد فوضي كفاي الاختيار وان طلب المشتري
 الجاهل بيمين او ثلثه بالاقفار فامر به اي اذا قضى فقد لم الشفعة احضار الثمن فلو لم يتقدمه جبه القاضي كفاي
 الميراث ويجبس المشتري الذي اراد القمار اي الثمن ولا يصح القاضي البينة والقبض حصونه الشفعة على البائع
 اي بايع ذي يد حتى يحضر المشتري فيمنع بحضوره اي يزيل القاضي بحضور المشتري الاضافه من المشتري الى
 في قول البائع بعت ملك فيسبر الميراث بالملك فيباع مع ثبوت الباقي فان بناء الشفعة على البيع ونظيره من الميراث
 رمي سم الى احد فان لم يتبدل باصا به غيره فتملكه وانما اشترط حضوره بحضور عاينه حتى اليد والملك ويقضي بالشفعة كفاي
 العداية لكنه مستدرك لان هذا الشفع منفس له والعدية بالبرج من الرفع على البائع فلو انقضى او جبره بعد مواعيد
 الخط و باجباره مميها حقوق القدر كتمان الدرك وتسليم القمار والعصا القديم وعن الي يوسف ان العداية على الشري
 ان يتقدم الثمن للبائع وفيه اشعار بانما تسع على مشتري ذي يد بالاحضار البائع لانه اجبى على المشتري عهده وله منع كتاب الشفعة
 لانه ملكه كفاي الميراث وللشفعة ثبوت خيار الروية وان رآه المشتري وخيار العيب لانما بمنزلة البائع والمشتري لا
 مشير الى انه لا يثبت له خيار الشرط والاجل له ان شرط وان شرط المشتري في ثلث البراة اي برامة البائع منه اي من اجيب
 والرد عليه بالعيب والقول للمشتري مع البمين عند اختلاف المشتري والشفعة في قدر الثمن لانكاره الاقل لا
 لا شرط كون كل دعوى عليه وسو ينقوض في الشفعة وبنية الشفعة على الشرايين اقل احق عند الطرفين من
 بنية اي المشتري على الشرايين بالثمن لان الميراث بنية الشفعة وفيه اشعار بانما لو اختلف البائع والمشتري او بواء الشفعة
 بنية البائع احق لانما ثبت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمننا و ادعى باليعة القمار ثمننا اقل منه اي من ذلك
 الثمن انما الشفعة القمار بقوله اي ثمن الذي قاله البائع باليمن حال كون ذلك القول صادرا منه قبل قبض
 اي ببيع كثر من سوء قبض المشتري القمار ولا لا حظ من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانما يجازى
 وقاسه في الميراث وانما الشفعة بقول المشتري حال كونه بعد داسه القبض لان البائع حينئذ اجبى واخذ
 الشفعة القمار في صورة شرط القبض الثمن بان قال البائع حطفت عن المشتري بعض الثمن او بنية منه

سواء كان قبل قبضه او بعده او في زيادة الشئ من المشتري ولو بالتدبير باطلها اي الشئ من الطاعة
 بما لو زاد المخلو لانه انما يحصل بالشفعة في الزيادة اقله بالشئ الاول لا يمتنع الشفع كملكيت الزيادة المخلو
 في حياكل وميت قبل القبض وبهذه بالكل فلا يصح في من الشفع لانه لا يمتنع باصل الشفعة بل يصح في حق الشفعة
 واما الابرار من بعض او الكل فقبل القبض كالقبض واما بعده فلا يصح في حق الشفع ولا في حق الشفعة وقد مر سلفي ايج
 وفي الشفعة اي شفعة مسلم من مسلم بمن مثلي اي مكمل او موزون او عددي متقارب بمثل او تفايد بالمسلم
 اذا اشترى ذي من غيره او غيره واشفع مسلم فان اقله بقية المزار او الخربة كفا في المكان وفي غيره اي مثلي كفا
 والحيوان والاقتسار بقية الشئ وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كفا في الذخيرة ففي صورة عقار كذا اشترى
 احد بعقار كذا اخذ كل على المعلوم والجهول اي اخذ كل من الشفعين عقارا وهو شفعة او اخذ كل من العقارين
 بقية العقار الاخر لانه يرد وفي صورة ثمن متوجع ابله معلوما فانه اذا جهل الاجل كالمصاد فالبيع فاسد بحال
 اي اخذ ثمن حال او في ثمن متوجع طلب الشفع الشفعة في الحال اي في مجلس فان سكت عنه بطلت خلافا
 للبدلوس واخذ العقار بعد الاجل لاني الحال وفي بناء المشتري في الخارج قبل القضاء بالشفعة وفي غيره
 شجر اية بالثمن اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين وقيمتها اي بقية البني والنفوس متعلقين اي شجر
 المقطع فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا لاجرة القطع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب او كلف
 المشتري قلعها اذا كان في القطع نقصان بالارض فان الشفع لان ياتيه مع قبضة البستان والاراض متعلقين
 غير ثابتة وعن ابى يوسف ان الشفع نجبر بين الترك والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بما قلح كفا في النهاية فلو اشترى
 دارا وضما بانيار كثيرة ثم جاء الشفع فو بالنيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه مازا وقيما وان شاء ترك ولو جعل مسجدا
 او مقبرة ثم حضر الشفع فقصي له بالشفعة وله ان يفيض المسجد ويمشى المولى كفا في المحيط وذكر في النظم انه لا يفيض المسجد
 وبطلت شفعة كما لا يفيض المولى وليست الشفعة الا في بيع صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من
 كل الوجوه وفا شفعة في بيع الزمان لان حق البائع لا يقطع رأسا كفا في قاضيهان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع
 بالبيع ولو اكراهه لم يشترى كفا في المحيط او بهته بجوض مث وطني العقد مقبوض غير شاع فان هذه البهتة بيع ثانيا
 فيعبر الطالب عند التقابل في ظاهر الرواية كفا في المحيط وفي غير الاصول انما لا يثبت في البهتة كفا في قاضيهان ولا
 يثبت الشفعة في بيع نحو شجرة ثمر من المنولات كالبناء مبيعا او ميبا قصدا او ميبا قصدا يثبت الشفعة
 فيما يتبعه العقار فلو اشترى نخلة بارضها فبها الشفعة تبع لارض بخلاف اذا اشترى بيتا يثبت الشفعة في بناء
 عليه كفا في البناء والارض كفا في المحيط فاحسن ان يقال زدوني غنما ورافي المبيع بغيره اي اياها
 في المبيع لم يمتنع عن تلكه بخلاف اذا كان الجار للمشتري فانه يخرج عن ملك البائع اتفاقا عن ابي حنيفة لانه

في خيار المشتري وادراكه لما فلا شفعة لاي خيار البائع كما في الموطأ الا بعد سقوط اى خيار للمشتري
 فانه لا شفعة في خيار البائع بل يطلب بعد سقوط الخيار قبل عند البيع والاول اصح كما في الكافي
 اصح كما في المداية والافى البيع العاسد ولو بعد القبض لا احتمال للشفع فلو وقع فاسدا بعد اكان صحيحا قبل
 من الشفعة الا بعد سقوط فشفة بالية او البتة او العرفان لا شفعة حينئذ خلافا لما فانه لا يقطع الشفع بالانقضاء
 فلو بيع صحيحا سقط فشفة وللشفع ان ياتى بالثمن الثانى او بالثمة كما في الموطأ ولا فى رد خيار البائع او المشتري
 عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردوا المشتري بخيار رده او شرط ما شفعة للشفع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل فشفة
 الا فى رد بسبب خيار عيب بعد القبض بلا قضاء فان رده الشفعة كما لو انا بلا شفعة ورد بخيار عيب بلا قضاء قبل
 او بقضاء قبله او بعده كما فى الزاهدى ولا لمن اى لو كيل باع ما كان بمجنب عقاره من موكله لانه يلزم منه ابطال
 عمله او بيع له اى للموكل باع وكيد بمجنب عقاره لانه باع معنى او ضمن الدرك فنجتن او السكنون اى الثمن
 عند الاستحقاق فلا شفعة لقضاء شفعى عقار البائع لانه كما لباع بل الشفعة لمن اى لو كيل اشتري بمجنب عقاره
 من عقار لموكله فطلب الشفعة من الموكل او اشتري له اى لموكل اشتري له وكيد عقار بمجنب عقاره و
 يطلبها اى الشفعة تسليما واستقالا بان قال بلا نصيب احد استقلت شفعتى فيما اشتري او قال لذى اليد سلتها
 ولو قال للموكل سلتها لك فسلتم وان كان البيع فى يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجهها لا يطلبها قبله
 اى البيع او يلزم استقاط الحق قبل تحققه ويطلبها الصلح عما على ما سوى المشفوع مع لطلانه اى الصلح
 بحسب البديل فان للشفع ليس الا حق اخذ المشفوع وانما اشتغى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثله
 لم يطل شفعة لان الثمن مجهول فله اخذ الكل بخلاف اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تطل ويطلب ما سوي
 الشفع قبل التقاضى لاجده فلو ارثه اخذه وعليه ثمنه لا موت المشتري فلا شفيع ان ياخذه ولو باعه الوصى والفا
 بقاء السبب وهو الاتصال بالملك ويطلب ما بيع ما شفيع به قبل القضاء بعبا بانا فلو باع بالخيار لم يطل وشفيع
 بالنعم اى اخذ بالشفعة وملك بما حصته احد المشتري اى نصيب بعض جماعة اشترى واعتقار احد شفعة وان اذ كانت
 حصته كالم لا ليس فى اخذ باخر عيب الشركة وتوفية ايمار الى ان الشفع لم ياخذ نصيب احد جم قبل قبض وهذا اذا لم
 يور الشفع والمشتري الثمن والا فياخذ وعنه انه لم ياخذ الا بعد القبض والاول اصح كما فى المداية وغيره والى ان
 لو لم يجد لم ياخذ بعض عقار البائع بشر الشركة واذ بالاختلاف عن الصحا بانا كما فى الذخيرة ومن الظن ان النصف
 عدل عن عبارة المداية والكافى وللشفيع ان ياخذ نصيب احد المشتري ولعل وبه صحة الحكم بخلاف شفعة سواء
 كان قبل قبض المشتري او بعده فمامل والشفيع حصته احد البائعة اى الباعين عقارهم بشر على المشتري وثمة
 اشعار بان ياخذ حصته كالم وعنه انه ياخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصته فهو على شفيعته فى الباقى قبل

واما الشري وارين او قريين مستحق و الشئ و امد لا يشع امد ما وان كانت بالشرق والاخرى بالمغرب فمستحقا او غير
 كفا في الزكاة فان سلم الشئ شري ازيد ان اخبر ان الشري زية فظهر شري غير عمدا او سلم الشئ العت
 من الدراهم فظهر ان الشري باقل منها لا تسقط شئ منه انما كان له ان تسقط او لم يكن الشري بحال
 مكمل او موزون او عددي فتعاقب قيمة اقل او اكثر لا تسقط شئ منه فان ظهر ان الشري بزيادة قيمة العت لم يسقط
 قال الطرفان على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر وسقط عند ابى يوسف بناء على انساب الناس كفا في الزكاة وغيره من
 عدم التسقط لمن سجد على الكفاي والبراه ان في الطلاق الشئ تساقط الا لعدم سقوط الشئ فيسقط ان سلم الشري
 ثم ظهر ان الشري بقيت قيمة العت او اكثر فلا يسقط ان ظهر ان باقل وفي الاكتفاء اشعار بان يكره الميلة لمقت الشئ
 قبل الثبوت بخلاف الجعل انما هو لا كما اذا باع بدينارهم مملوكة وفلس غير مملوكة فانه لا يحكم بها للمالك ولذا اعني
 عند محمد وقال ابو يوسف انما يكره بعد الثبوت بان يقول الشري الشئ اشتريه مني بائعت فقال الشئ اشتريه
 وقبل لا يكره كما في المحيط وذكر في الواقعات والكبرى والخصاب والمضرات انما يكره بعد الثبوت بالاتفاق واما قبل فلا
 باس وهو المختار وكذا الميلة في دفع الربا بان باع مائة دراهم وفلسا بمائة وعشرين درهما وكذا في منح وجوب الزكاة بان
 باع السائمة بغير الجعل والول وتسقط المصنف وغيره في ذلك على الامام ابى يوسف في غايه الشافعية فانه اعلى مكانا و
 شائنا ان نطلع عليه امد وقد ايدوا ما صح عنه ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آوائه زينا للملثة والدين ابو
 التابادي قد راى في المنام ان شافعي الذئب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابابوسف جوز
 حيلة في استقاط الزكاة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جزه ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة استقاط شئ
 في آخر الكتاب شارة الى احسن الاحتتام كما هو شأن ولي الالباب

في الزكاة

كتاب القسمة

عقب بالتسعة مع شتمل كل على المبادلة ترقياسن الادنى الى الاعلى لجواز باو وجوب القسمة في الجملة هي امي القسمة
 بالكسرة اسم من الاقسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بآياتي من فقط القاسم ان
 يكون مصدر قسمة بالفتح اي جزاه كما في المفدية وعرفا ليعين الحق اي يميز حق كل مما يتولى صاحبه اشارة واستاذن المبادلة
 فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم بشكل بالمبادلة فان الحق يشتمل غالبا في المالبية الشائع اي المشترك
 بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة متضمنة معنى الافراز والمبادلة فان ما اتفق لكل كان لغيره
 وبعضه اصاحبه فباعثا الاول افراز وبالثاني مبادلة الا ان احد ما راجع في بعض المواد اشار اليه فقال وغلب فيما
 اي رجع من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب الافراز اي التمييز المحض في المتشابه امي المكيل والموزون والسعد والتميز
 لعدم التفاوت بين البعضه وغلب فيما المبادلة اي الاعطاء من الجانبين في غير امي غير المتشابه من الغفار وسائر

احد من الوراثين في الابل خاصة والحبيب الآخر تعالى انهم خاصة بل قسم الابل بينهما ثم قسم كل واحد على هذا السكيل
والمرزوق ونسب القسمة شرب الناس والحديد والرقيق ونحوه مما هو من واحد اساد ومن سادته سبي القسمة
عند قسمة جميع الا اذا كان مستثنى آخر كالروض والماء عند ما قيل قسم به من قبل راى فيه الى القاضى وان كانا ذكره لهما
القسم على قولهم كمانى فاضمان والجواهر والحقى كاللؤلؤ والياقوت والزمرد وقيل قسم المستوفى وقيل القسمة بين
المداينة وقيل اعتبار القسمة الزدة الواحدة لانه لا يقسم بغيرها في قسم الى كسر او قطع او شق لقسمة كمانى اليه والجواهر كل جواهر
منه ما يقع به والحمام ونحوه مائة تقسم كمانى والجواهر من الدارين والبيت الصغير والباب والشب والقميص وكذا
النساء والبيرة والعين والشراى ليس بمصارف ولا يقسم الطريق الا اذا كان بعض طريق آخر وعامى المحيط الا بخصامهم قسمه
الجنيين والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان الحق لهم ووراء وافرقة او كرم مشتركة وفى من قسم كل عند الى حنيفة ومالك
كمانى المضرات وقيل قسمة فرد لا قسمة جميع وقيل بذاتى الاولاتى لافى الجواز وقالان كانت فى مصر واحد قال الى القاضى فى
وفى مصر من يقسم قسمة فرد عند ابى يوسف وقسمة جميع عند محمد وقيل هو مع ابى يوسف وقيل اشعار بان المنازل والبيوت ليست
كالورق ان المنازل ان طازقت قسمة فرد لا قسمة جميع والبيوت تقسم قسمة فرد كمانى المحيط او دار وقسمة اى عصة غير
او دار وحافوت اى دكان قسم كل من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار والعمارة وحدها اى قسمة فرد تقسم
العرصة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة اوفى حكمها فلو اختلفت بما سبق من قوله ولا الجناح كان اخر وصحت
القسمة بالراضى اى اشتراك الشراك فى الرضا بلا قضا لان الحق لهم الا عند صغير اجمع فانها تصح الا ان يقسم
او وليهم من نصبة القاضى كمانى الاختيار فمن الظن انها تصح الا بامر القاضى وقسم بمجرى الاقرار اتفاقا لفظى اى مقول
فى ايديهم يدعون اى الشراك عند القاضى ارثه اى القلى بينهم اى قسم بين الورثة وقيل اشعار بانهم اذا ادعوا انكر او
شراوة قسم بينهم بمجرى الاقرار كمانى النهاية وغيره وقسم بمجرى الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينه على الشرع عتار يدعون شراوة
عن فلان او يدعون ملكه مطلقا اى بلا سب من اسباب الملك كالبنه والصدقة على رواية المبسوط وسياق رواية
فان ادعوا ارثه اى القطار عن فلان لا يقسم حتى يبرهنوا على حقه اى فلان وعلى حدوده وقيل
الاقرار والاول الصحيح كمانى المضرات ولا يقسم عند الكل وقيل عنده ان يبرهنوا على انه معصية لغيره المأخذ مطلقا
وطلبوا القسمة حتى يبرهنوا على انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا يقسم حتى يبرهنوا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره
الجامع الدخيل والانسب ان يجامع مع رواية المبسوط فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بما يبرهن
ولا يقسم ان كان شتى منه اى القطار وكله مع الوارث الطفل اى فى بدو الا ان يمسك القاضى وصيا عنه
ويقسم البينة فانه يقسم او مع الوارث العتق الا ان يمسك عنه خصما ويقسم البينة فانه يقسم
ماروى عن ابى يوسف كمانى المحيط فان حضرا ثنان يجعل القاضى احدهما مدعي والآخر مدعى عليه فان احد الورثة يمسك

والكلام مشير الى ان البنية امر محبوب مشدوب وقال الامام ابو منصور كسب على المؤمن ان يعلم ولله الحمد والاحسان كالشريد
والايمان كفا في النجاة ونصح اليه بوجوبه في ذلك على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيره وذكر في الكلام
ان الايجاب في البنية عند الام في البسوط ان القبول في البيع ولذا لو ذهب الدين من الغريم لم يقتض الى القبول
كما في الكبر على الكف في الكافي والحق انه ركن وذكر في الكافي انها تقتضي الايجاب لان ملك الانسان لم يقتل الى غير
بدون تسليمه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما بحث اذا علمت ان لا يسب فوجب لم يقبل لان الغرض عدم
المساواة بينه وبين غيره ولعل الحق في المتعين في التاويلات التصريح بالتميز لانه اذا قال اصحابنا لو وضع مالي في طريق ليكون
ملكاً للراعي جاز ونحلت اى اعطيت بطيئة من نفسه بلا عوض ونحوها مثل جعلت مكسوت واعطيت وفي البقالي انه ان
كان في يده فبئذ لا فدية وشك هذه الدراهم دون الارض والافاقية والتمسك هذا الطعام ان اقرب قبضة (واين تراهم فلو قال
واين تراهم) فافاد كفا في البنية وذكر في البنية انه اذا قال سب لي بذا الجارية فقال رد اى توباد او ازلت ودرنج نيت (لا
بئذ وتم البنية فيلك بالقبض اى الحيازة وبى ان يعير الشئ في خيرة القابض كما في الكافي المستصنف وفيه اشعار بان تخليته
اى الكف عن الحيوة لم يكن قبضاً وهذا الى يوسف رح خلافاً لمحمد رح فلو ذهب توباد باحضار من جل فقال قبضته لم يصرف قبضاً عنده
خلافاً لمحمد كفا في البنية واد طلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا ان يكتفى فيه بالقبض العاصر كفا في البداية في مجلسها اى البنية
ولو كان القبض بالاذن صريح وتيم بالقبض بعد اى البنية لو كان باذن صريح والى صل انه اذا اذن بالقبض صريحاً يصح قبضه
في المجلس بعده ويملكه قياساً على ما في القبض بعد البنية لا في المجلس ولا بعده ولا يملكه قياساً على ما في القبض بالاذن لا بشرط
ولم ينعقد القبض في المجلس من القبض سمساً لا قياساً وان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياساً سمساً ولو كان الموقوف على
فذهب قبض فان كان القبض باذن الواجب جازاً سمساً لا قياساً ان كان بغير اذن لا يجوز بذا لكنه محال لما ذكرنا من ان توباد
ولا يصح ان يبطل لو من تيم به وينسب ويقيم عدم كمال القبض في شئ من شاع غير قسم شيوعاً تعارفاً لتقسيم على وجه يتفق
بالبينة كفا في القبض والدار البيت الكلبى فما يتفق به في الولين فهو يتفق به اصلاً كعبه واداة ولو لم يتفق اتفاقاً قبل
القسم به من تيم به واد البيت العتيق فما يتفق به بالوجب قسمه انصافاً فما لا يقسمه الا فيما يقسمه فادى بوجوب وادى بوجوب
ان تقسمت له من لا يوجب سمساً فبموجب القسم لا يصح ان يصح لا يملكه جازاً فيما لا يقسمه وعن ابي يوسف رح اذا اذن
وجاهل من ورعين فان كانا توبين له من ماله فهو له ان كانا توبين له من ماله فهو له ان كانا توبين له من ماله فهو له
كفا في القسم ان قسم الشئ قبل تقسيمه وسلم الموقوف صح في ذلك البنية كمال القبض وفيه اشارة الى انه لو ذهب
شأنه وسهمه من ذلك قسمت له في سلمه ليجوز ان لا يقسمه بشئ من ماله على ما قال اصحابنا ووجوب كفا في
القسم به من تيم به واد البيت العتيق فما يتفق به بالوجب قسمه انصافاً فما لا يقسمه الا فيما يقسمه فادى بوجوب وادى بوجوب
ان تقسمت له من لا يوجب سمساً فبموجب القسم لا يصح ان يصح لا يملكه جازاً فيما لا يقسمه وعن ابي يوسف رح اذا اذن

و هو تصرف في الشقة كافي البسوط فذكر في ما بيننا انما ان يقول ويتبين انك على انك ان كنت في من
 مت قبلك في لك واطل في الشقة الشطري شرط الكل السواد و شقة كافي العالمة فالدال للسله سال حيوة و لونه
 بعد مائة و لاصح على الرقي بالضم من الرقية و في اخذ ان على لسانك كما تقول ان مت فذلك ان مت
 كافي البسوط الصمات و التاليف غير لو هو الصواب كونها من لا تارب لم فصل بها كذا في المغرب بالصين شدة فذكر
 عن قول اري لك في ابي ان مت قبلك في لك كناية عن فو كذا ان مت قبل في في و انما لم يصير في
 سبعة و كذا رقية سوت و عند ابي يوسف ان يقول و اري لك في ابي ان مت قبلك في لك ارقى اسم من لرقية لانها
 كافي الكليات و غير ذلك في تفسيرنا على انما تضمنت للشروط فخلا انما تليق بالشرط و هو انما يوت الوهب و تكون المنة
 و قال هنا عليك في الحال الشرط و هو انما يوت الواجب اطل فكون عيرة و الاول هو الصبح كافي المعنات و غير فبين العن
 ان يقول بل ارقى من لرقية لان كل واحد منهما يرقب ت صاحب كذا يقول ان مت في لك و ان مت في
 ليا شمسنا من تفسيرين و من لا فخر السبل الصالح من ان ارقى اسم من لا تارب و الصدقة على غير لا تصح و لا
 الملك الا بالقبض في المجلس و بعده اذا كالتبة و الصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان متاجا و على غير عند الفقيه او
 على الشقة و لا باس بالصدقة على من يسال الناس لما اذا علم انه ينفق في صحته كافي المحيط و لا تصح في سابع تفسير
 كما اذا تصدق ب نصف و ارشدا لانها تبة ابتداء و لا عود و ارجع فيها اى الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان
 الفقير و الفقي يستويان في عدم العود و قال بعضهم ان لا العود على الفقي و في هذا الكلام لظان رعاية حسن لانتقام كما لا يخفى على من
 و هو لالذوق التمام +

وهيب الذوق التمام.

کتاب الاحیاء

كتاب الاجارة
عقبة بالهبة ترقي من الاعلى الى الادنى فانه تمليك لمنافع الاماكن وقبضات الحجرات المنزلة كما في القاموس مع ان
كما في الساية فانا وان كانت في الاصل مصدر اجرة زيد اجرا بالضم اي صار اجيرا الا انها في الاصل تستعمل بمعنى السجاء او المصدر
يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكرمتها وكم لي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضوي لكن في
القاموس وغيره انها اسم الاجرة وتقال اجرة السلوك جردا او اجرا لياه ايجارا او هو اجرة اي كراهة اسمي عطاه ذلك جرة وهي كالاجرة يعود
من الثواب ثم عا جميع ففع في حق الحكم لاني حق العقدة فانه بهذا الاعتبار مع عين فائمة مقام المنفعة ففيع الملك في المنفعة وبذلك ساقطة
فما عده ولا يجاز الاشارة الى المستقبل ان قال جرتك ارضي خدا فالاجارة في حكم عقود ومنفعة وتجوز العقود باعلى حسب وث المنافع وال
المنفعة وهي عبارة عن المنة والراية من فاعل المنة والبر وغيرهما كما في غصب لمنفعة وفيه اشارة الى ان الاجارة متعقد بها بتعقد البيع من
ماضى نحوه واختلافه في الاختصاص بل يظن الحال مع اليقظة والى انما متعقد بالتعاطي كما اذا استاجر قردا بالخبر حينها وانما لا يجوز له ان يتنازل
من حيث الصفو الكبر لان له اجارة بعدد ووقتها على كراهة لان الاجارة بمتاودة بالتعاطي الى انما لا تصح بان لا تنفع به الا بعدد ما كان عليه

فان كان مساويا لاجرا مثل اوله عليه فاجرا مثل وان كان اقل من سانسى كفى الكلى وسمح ولام اجارة واراد اخر
كل شهر كذا اى بشرة دراجم شلالا حال كون تلك الاجارة كاتبة بالبيان المدة اى جملة الشهور كستة اشهر وثلاثة اشهر
بانه فوسين جملة المدة كستة اشهر فكل كفى الكلى فى واحد هو الشهر الاول وقيل فى الشهر الثلاثة الاول كفى الكلى الشبابة فى
طرف لصح فقط اى سوقوف فى الشهور ان كفى كل المسموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فكل منها فسخ الاجارة بمحض
صاحبه كذا لا يفسد عنده خلافا للطرفين قيل لا يصح بالاجارة كفى الكلى الشبابة وسمح ذلك فى كل شهر الاول حال كونه
يسكن فى الدار فى اوله اى فى الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل فى الليلة الاولى وهو الصبح كفى الكلى المنصبة فمسموم
احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيسقط الفسخ الى انقضاء الشهر فمسموم حينئذ يقول قبله
العقد رأس الشهر فيفسخ عند اللال ليلال وفسخ فى الليلة الاولى مع اليوم وهذا كذا اذا لم يجعل بالاجارة والا فلم يفسخ كل فيما يعمل
فى الشبابة وان كفى فى الاجارة اول الشهر فان ال اجناس السبع فذلك المسمى اول المدة ولا يسقط المدة فوق العقد اطل العقد فان وقت
التقنين قبل بضم الياء فسخ الياء اى غير اللال الى اليوم الاول من شهر كفى الكلى الشبابة اعتبر الاجارة اى اللال فان اللام رواج
الى الجنس كما تفرقوا الذين وقت التقنين قبل اللال بل فى اثنا الشة قالوا بام عتبرت فان استاجرت فعلى ثلثة اوجه اما على
شهر فى اليوم الاول من ثبوت الشبابة باللال اى من انساب الايام كالبدل اى فى ثمانية فيجب به يوم لا يتعدى بسبب ما على كل شهر فى
ارثنا فيجب الال باليوم ملائعات المنة ثلاثة وقيل فى الاثنا لا ما عتبرت فان ثمانية بالاجارة كما ياتى اذا كان اثنا المدة عدوت بها
غير معدومة فيجب اعتبارها باليوم على ثمانية معدومة كفى عشرة شهر اى فى اليوم فيثبته باللال نقص او تم او فى الاثنا فمعدومة بالاجارة
الاول باليوم وكيل الاخر وباقي الشهور بالاجارة وعند ميعاد كل باليوم كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة على ثمانية معدومة بالاجارة
ثمانية وستون وعند ما يعتبر باليوم من الشهر الاول بالاجارة اى بعد ميعاد كل باليوم كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
ولا تميزه بمعدومة بالاجارة غير انما يربط باليوم كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
الاجمى سنة واحدة فمعدومة بالاجارة فى اول المدة والثانى فى آخرها فمعدومة بالاجارة فى اول المدة والثانى فى آخرها فمعدومة بالاجارة
اى تكو انا تم فى سنة التمرى واما اذا عتبرت السنة بوجه آخر فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
تبار فيه الجيد واليام الشهر لوق قطعوا الفسخ مثل بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
الشهر الاول منه فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
فماس كما احدثت فى السنة اذ كانت بين ميل المدة بوجه معدوم اذ انقصت كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
فى السنة اشهر ففى حق الفرق الطلاق ايتبر باليوم اتفاقا كذا فى انفسر احد معدوم منه فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
بالاجارة اى فى طلاق الميسورة وذكر فى انما بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة
بقية معدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة كفى المدة والذنية وعبر بها فمعدومة بالاجارة

على من عليه سلم ذكره فيمنع من انما هو من عن نفسه والصحيح ان لا يلبس بالثأله للرجال والنساء سبباً للفرق
 كافي الكرواني والاكتفاء للرجال والاطلاق للسليبين كافي الاختيار وكذا اجابة الجماهم فيمنع من انما هو من عن نفسه
 وسلم على امرئ وليس هو من نفسه فاشفاق كافي من نفسه والقطر بجر عين كافي من نفسه على من نفسه في شريعة الصبي
 كافي وقيل على اللبن كافي من نفسه والقطر بجر عين كافي من نفسه على من نفسه في شريعة الصبي
 قال ابن القتيبي صحيح انه لو كان اللبن فيما لم يستحق بجر الفرس رده فهو على هذا الكذا كافي فيليب لفت ميت وتماضي النهاية وفيه
 اشعار بان طعام القطر وكسوتهما على القطر الا اذا شرط في القطر كافي في الحيط وباصح استيجار القطر الكافرة والقافرة كافي في القطر
 كافي في عن رضاع القطر فان الرضاع بغير الطبايع كافي في تفسير الزبدى ووصح استيجار رابعة معلومة لطعامها ولو سواها
 وان لم يوصف كل منها وحيد وجب لوسطهما وقال لا يصح اذ لم يوصف والدليل الاستحسان وفيه اشعار بان اذ
 يدرهم او كيل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كافي في الحيط والكرواج وطبا
 اي القطر الكافرة وان غيبت البيل لانه حق ثابت بالكلح لا يبطأ الاجارة لا يجوز وليها في سبب المستاجر الا باذنه لا يجر
 رولانية الدخول في ملك الغير على هذا يجوز والوطى في المهر ون كافي في الزوج في تكاح طاهر مشهور بين الناس فسخها اي
 ابراءه فطروان لم يكن ممن يخرجه غار بارضا عنها او خيفت موت الصبي بان لا ياكل من غير ما كافي في الحيط ان لم ياذن بالارة
 كما اي القطر لا يضر بها الا ان اقرت بمكاحه اي لا يفسخ ان كان له زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها
 لا ياكل الصبي فسخها ان عرضت او حبلت لان اللبن يفسد بالمرض والحمل وفيه اشعار بان القطر والمسترضع لا يفسخها
 بلا عذر ولو كانت بنية الفحور او سارقة او سبيته الخلق او مستنقة عن السفر ثم او ان لا ياكل منها او يتعدى اللبن او لا يكون
 معروفة بالقطرة وكان هذا اول اجارة لها لو تكررت اذ وهم لها كافي في الحيط وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه من الجاسة
 والذين كافي الكرواني واصلاح طعامه اي مضغه او طبخه ووهبه بالقطر بجرهم على نحو علفتها بتنا واما بارد او المغنى على
 التدبيرين استعمال الدهن وفيه اشعار بان ليس عليها ثمن بالعلاج به الصبي كالرياح والذين بذقني عرفادون عرف الكوفية
 وعلى ابيه الحي الاجراى اعطاء الاجرة على هذه الافعال للقطر فلو مات الاب فعلى الوصى من مال الصبي فلا يبطل الاجارة
 بموته وقال ابو بكر البختي انها تبطل اذا كان للصبي مال وعليه ثمنها اي ثمن نحو العصابون والثياب الطعام والذين
 للمعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق فان ارضعته لبن شاة اي يميز لبن شاة مثلاً فلو حبست لبن نفسها فيه
 لم يستحق الاجرة كافي الكفاية وغيره او عذرة لطعام من الغذاء او التغذية كلها بمنى التربية ومضت المدة فلا اجر لها
 فلا يسمي ارضاناً فان حجدت القطر فلا اعتبار لبينها ولبينتهم وان اقام كل بنية فبينتها وبذا اذا شهدوا انها ارضعته لبن شاة
 وما ارضعته لبن نفسها فلا يفتى بالحق انفسها لانه شاة على النقي بخلاف الاول فان التقى فيها دخل في ضمن الثبات كافي في الحيط ولا يصح
 في بطلان الاجارة عند تعدد الزوجات اي لكل عبادة غير اجرة فلو كانت على امرئ كتحليم الكسابة والنجوم والطب التفسير جازت

كتاب الطب

الاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان السلم والاداء او الفسخ بعد انما لم يقع بالامتناع كما في الكفائي وغيره
 الامتناع للمامنة والمكره والندب والرجوع والفرد والعروة والتعليم والفرق والنفقة وفرق آراءهم وانما لم يصح لقوة الرقبات
 السلطات من حيث المثل وليس اليوم اى قبيح المنازعة بصرف اى الامانة لهذه السلطات ففسد الرقبات ولا يكون
 لم حارس بيت المال فلو فتح الاب من المرسوم الى السلم مثل ما يطل في حشيشه في عيدي وغيره ليس على ذلك فسد
 ان يفتح والكل يفتى به السلم مع مطوئته ثم يبرر بالسلم وما سلف في الامانة والنفقات ولا يصح للمساكنى كالفكره
 والدمور وكفن كمانى الكفائي فيصير كمانى الكفائية والتسليم اى التذية بان كل عليه وميد مما شئت لانه صلى الله عليه وسلم قال
 كان الميلى ول من شىء ولعل من كمانى الكفائي وفيه مزالى انما يطل للدمور والزاسير والطل في غير ما وكذا تحت الاصل
 البيت بالتمثيل ولو استاجر رجلا ليختلط الطيور او يرطبا الطبيب لاجل الامانة ثم في الامانة على التعصية كمانى الريط ولو استاجر
 لتزوين المروس لا الطبيب لاجل الامانة ان يكون على وجه التدبير من غير شرط ولو استاجر رجلا ليكتب لغناء بالفارسية او العربية طالب
 الاجر وكذا لو كتب لامرأة كمانى الاجر كمانى التدبير ولو استاجر كمانى تعويد السحر يجوز اذ بين الكاغذ والخط كمانى المنية ولا يفسد
 التيسير ففسخ العين وسكون السنين المستلين من ذكر على الاشى واعطاء الكرام على الزوال لانه حرام بالنسبة والعيب ضرب الفصل
 واعطاء الكرام عليه التيسير فى الاصل المذكور من الطبايع والمغزو والوعول كمانى القاموس ولا اجارة الشلح فيما يقسم
 واليقسم عند اى ضيقه وزفر فرج والماعند بما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان ليجتها حكم حاكم يصير متفقاً عليه
 او حكم حكم ان تغدر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يرد لان الشيوع الطارى لا يفسد بالاجماع كما لو اتى
 او استحق بعضها فانما يتبى فى الباقي كمانى النفقات وذكر فى النوادر عن ابي حنيفة ح انها بطل فى النصف الباقى كمانى
 وفيه اشعار بان الشيوع التعارض مانع للانعقاد فلا يجب الاجراء على بعض المشايخ واصحح انها متخذة فاسدة فنجيباً جازياً
 كمانى العمادى وعنه ان الشيوع التعارض غير مفسد كمانى الخلاصة الامن الشريك فانها جائزة بالاتفاق فى طائفة
 وعنه انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الاض لم يجوز فى النوادر يجوز وبافنى الوعى النفسى وكذا لو اجر البناء لمكا والعروة وفنى او ملك
 لا يجوز قبل يجوز وعليه الفتوى كمانى الخلاصة والاولى للشك فان كلمة من يادة عليه كما ذكره الطزى ولا اجارة الر
 جرحمن به او بيت فيه الحركية بالالف ايضا بعض فتيحه اى الرعى فيفسد استجار رجل رجلاً او رجى او ثور الطمخى هذا التعيين
 او نصف او ثلث شلح من فبق هذا البران المسمى غير مقدور التسليم عند العقد يسمى هذا الاستجار بغير الطمان يفسخ والتشديد
 لا سيما بان اقتصار بالخز وفيه اشارة الى انه لو جعل لبدل شي من البراءة الدقيق بلا اضافة لكان صحيحاً لوجوبه فى الذمة و
 لا يصح نحوه ما هو فى معنى تخير الطمان كما لو استاجر رجلاً لينسج غزل بعض منه فانه فاسد فلو انما شلح من اوجمل الطمخى على وانه
 بنصفه او دفع ارض البعر فيها اشجار من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان المدفوع اليه اجر المثل نصف
 قيمته الاشجار وللرافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة

حرم بدو فسخ خيار الشطرنج اقصاء الايام الثلثة فلو استاجر دكانا شهرا على ان ياتي بالثلاثة ايام لم يفسخ فيها
فلو فسخ في الثالث من الشهر لم يفسخ اجماع المصنفين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في المصنفين
اشعار بانها فسخ مفسوخة لا على خلاف الطريقين والاول الثاني وقيل للفتي الخيار في ذلك كما في
المصنفين وفسخ خيار الروية فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضا ففسخ الاجارة في الكل ففسخ
اشعار بانها لا يفسخ في هذا الفسخ اقصاء ولا الرضا فبني ان يكون فيه خلاف خيار الشطرنج وفسخ بالعذر وفسخ للضرورة
اشارة الى ان لا يفسخ بالعذر وقيل تنفس والى الاول ذنب عامة الشائع وهو الصحيح كما في الكافي والى تنفسه صاحب
العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ بالاقضاء او رضاه وقيل لا يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في التمهيد
وهو اى العذر لزوم ضرره وهو نقصان احد المتعاقدين بذنا او امالا لم يستحق ذلك الضرر بالاعتقاد ولم يلزم كسبه
اي مثل قلح السن الصحيح في ضرر زوال وجمع ضرر استوجبه لقلحه اى استاجر به فانه يفسخ للزوم ضرر القطع و
مثل افس بالدين في حقوق دين من جنس النفقة او غيره ببيان او بيان لا يقضي ذلك لدين بشي الاكثر
ما اجر الموهوب من نحو اخذ المستاجر فاء يفسخ لما ذكرنا ثم باع وقيل يباع ففسخ الاجارة كما في قاضيهان ومثل سفر
مستاجر عبد للخدمة مطلقا بالافقية بمصر او للخدمة في المصرفان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتعبه
وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان اكره الموهوب استفسر القاضي عن من يسافر معه وقيل ثبت ثيبا به للسفر
وقيل الفعل فيه الموهوب وقيل للمستاجر فيجوز بالمد لك غرمت على السفر به اخذ الكرخي والقدرى والى ان سفر الاجرة
ليس بعذر والى ان سفر مستاجر دكانا للسكنى عذر لكل في المحيط ومثل افلاس مستاجر دكانا مثلا ليتجر فيه فانه
للاقصاء الى اداء بطل الاجارة بما تجارة وفيه رفر الى ان حقوق الدين عذر بالطريق الاولى والى ان ضيق الدكان
بعذر لكساد السوق وفيه خلاف كما في المينة ومثل فلاس خياط مستاجر عبد الخياط معه فترك عمله وفيه دلالة على
انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه تيسر بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فاقنع الناس
عن تسليم الثياب ليه كان عذرا لك حقوق الدين كما في المحيط وبداءه مكسرى الدابة عن سفره اى مثل ان طلبا
مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رفر الى ان بداءه قانع السن يادم الدار من التبع
والدم عذر وبداءه بالمدي الاصل وهو اى مصدره بداءه اى نشا فيه رامي وهو ذوبدوات والاكثر الاستجارة بخلا
مثل بداءه المكسرى اى اجر الدابة فانه ليس بعذر لاجاز ان يبعث اجير او لم يبعث فلو مرض المكسرى كان عذرا عليه
النفوى وبخلاف ترك خياط مستاجر عبد الخياط معه ليعمل طرف ترك في الصرف فان ذلك ترك ليس بعذر
لا يمكن ان يخيط العبد في جانب منه وليس في الصرف في آخر وفيه اشعار بانها اذا استاجر دكانا للنخاطة فادان تكملا
فيستعمل عمل آخر كان عذرا كما في المداية وبخلاف بيع ما اجره اى ذابح الاجر الموهوب من المشتري لم يكن البيع عذرا لان

تطبيق الزرع والمساواة كفاي النسبة ينبغي ان يكون لا يصح فتح كل مساهمة الاجارة مساهما لا يصح البيع اذا
 عقد مساهما كما اذا قال املك عيدي غدا و اجارة اى البيع اذا عقد فصولي كما اذا قال اجرت البيع غدا
 وفسخه اى البيع ولو ساءلنا قوله قال املك العاردين فقلت البيع بعد فسخي مستأجر لم يصح الفسخ كفاي العاردين
 والعشرة لم يصح فقلت غدا فله الدار على كذا وعلى هذا الشركة والهبته والصدقة والشكاح والرحمة
 والصلح عن مال بخلاف الصلح عن غير المال كدوم عهد و ابرار الدين اى عن الدين كما اذا قال اترك
 غدا مالي عليك ولا يصح الصلح عن النقص من مضافا كفاي العاردين وفيه اشعار بان تطبيق كل مساهمة كفاي النسبة
 وانما اخر الابرار رضي الى رحاية حسن الختم فانه لغة الفصل ٤

كتاب العارية

اورد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا يخطأ لما من جهة العوض هي اى العارية بالتشديد وتخصيص
 نسبة الى العار فان طلبها عيب على ما قال ابو مبري وابن الاثير ورد الراجح وغيره بان العارياتي والعارية قد
 على ما صرحوا التسميم وفيه ايهام غير انما من امر عليك انما بلا عوض وردده المطرزي وغيره بالتشقات استعارة منه
 فاعاره واستعاره التي على حذف من والصواب ان النسب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون
 من التعاود والتناوب وان يكون اياها لا معنى النسبة كالكرسي وكرد الزابدي وشرية تمليك تقع من عين
 اخر عن من شحوا لا يسمون البيع والهبته ورد له سبب الكرخي اباحة الانتفاع بملك عين فان استعير لا يوجب او الاجارة
 جائزة فيما يملك بلا عوض لا يغير بالاعتقاد وانما في الانتفاع به والباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في البسوط بالاحول
 اخر عن الاجارة ولا ينقص به حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين وفيه اشعار بان العارية
 تصح بالتعاطي ولا يشترط الاجاب والقبول جميعا كما دل عليه قوله تصح العارية باعرتك ارضي اى جعلتها عارية لك
 لكن في المضمرة ان اركانها الاجاب والقبول وشرطها التبرع ومنحكك ارضي اى اعطيتك
 ما حصل من ارضي فان النسخ في الاصل ان يعطى رجل رجلا ثوبا او شاة يشرب اللبن ثم يرد على انه انضيف الى ما يتنفع
 به مع ثابره عينه فلو انضيف الى ما يتنفع به ثابره عينه كالدراهم كان هبة كفاي اهل وملكك على واثبي اى ركنك عليها فان
 هو الاثاب واثبتك عيدي اى ذنته لا تخد لك وداري لك سكني مصدر بمعنى الاقامة او اسم بمعنى الا
 حال اى مسكنه او بمنزلة ملكك وداري لك سكني وملكك سكنك اياك ودارك لك عمرى ظرف اى مدة عمرى وصبي
 من عمرت كما في الهبة سكني ثوبه فله نصيب على العارية وجميع المعين عن الحماية الطلثة او الشدة متى شامرا انما يتنفع
 بالانفاد من كفاي او استأجر اقول فيه زياتر في الصحر اقامه لا يرجع ولا اج يشك الى الموضع سدا فيه زفا وكذا لو استعار اسنة لرفع
 انبه فتعود وصار بحيث لا يخذل في خبره فانه لا يستر وعليه خبر مثل خامسة الى ان يظلم كفاي النسخ وغيره ولا يصح من العارية ما تضمنه

بمجرد لاد إلى ما هو المتعارف من رواج أي إلى دار الملك كفا في الهداية وفيه اشعار بان الاستقلال لو كان خارج
عن سائر بلاد النصارى لم يكن كما فيكم في النهاية والكلام يشير إلى انه لو رد إلى من قبل لم يضمن كما لو رد إلى
مجرد ما عدا ذلك من غير الجاهل على سلفا كذا في الحديث وغيره ورد اصح من في عيال المستعير كولد او عبده
او ابيهم كمو جاز مسانته أي اجازة مسانته رخصي ببال نادون او مستأجرة (بخرى) بما نادون
لما ولدته ليس في عيال كفا في الهداية او مع اجير بها أي مع من في عيال المستعير كولد او عبده او
عبد من عباده ليقوم على وابته أي نياحه او لا يقوم عليها تسليم إلى مالكها في غير ضمان الرد لانه لو لم
عليه ضمان يضمن فلا يجب بعد ذلك في يد العبد لم يضمن ضمان العبد وقال السرخسي القياس ان يضمن وتماثل
في الحديث فلهذا إلى انه لو استأجر عبدا فزده إلى دار مالكه او مع من في عيال براء من الضمان وإلى انه لو رد الهداية
إلى ابنه يضمن قبل لورد إلى من لا يقوم عليها فليس تسليم والاصح هو الاول كفا في الهداية وغيره كرو مستأجر غير
غير القيد كالتعد والنفقة والكفر فخر إلى دار مالكه فانه تسليم بخلاف النفس كعقد جوهرة ليس تسليم الا بالرد إلى ابيه
كفا في الهداية بخلاف رد الوديعة والمنصوب إلى دار مالكها فانه ليس بتسليم فليس بالملك الا اذا رد إلى
مالكه ولو يرضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كفا في العارية والعارية المقيدة
أي الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب كالفلوس النافقة قرض فانه اعطاء واحد
كالعارية وان ضمن بالملك قبل الانتفاع ولو لم يملك بان استأجره في درهم لتسوية الميزان او تزين لكان كان
عارية لا قرضا فلو لم يضمن كفا في الكفاي وغيره وصح اعارة الارض للبناء والعرض بالكسرى وله أي العبد
في العامين ان يرجع عنها لانه غير لازمة وان يكلف المستعير فلعلم أي البناء والعرض في الحال وضمن المستعير
ما نقص أي تنقص عنها بالفتح أي بسبب فلعلم ان وقتها أي حين قتل العارية لانه عارية ورجع قبلها أي قبل تمام
الوقت فلو كان قبلة البناء او العرض قائما في الحال اربعة دراهم في المال عشر ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان لا يضمن المستعير
قائمين في الحال فيكون ان ادان فيهما الا اذا كان لرفع مضر بالارض فحينئذ يكون الجواب للمستعير كفا في الهداية وغيره وفيه نظر الى ان لاضمان
في العارية المطلقة وعند ان عليه القيمة وإلى ان لاضمان في الموقوفة بعد القضاء الوقت فيقطع المستعير البناء والعرض لان يضر القطع
فحينئذ يضمن فبينما مطلقين لاقامين كفا في الحديث وكذا منه نزيه الرجوع عنها قبل أي القضاء الوقت لانه خلف الوعد
بوعده المتأخر فيستحب لو غار الوعد كفا في الذخيرة ولو اعاد الارض للزراعة فيها لا يأخذ من المستعير استئمانا لان
الزراعة حرام حتى يحصد الزرع من حصده اجاره وقت الضمان بالفتح والكسرى قطع الزرع وتماثل في الرعي وجماع
الزراعة من حصده الزرع يحصد به الضمان والكسرى جاز كفا في المرب غير وقت العارية او لا يوقت كفا في الاصل وذكر الحاكم
ان جاز العارية لارض قبل ان يستحصده فلو لم يقطع الزرع وان تبرك باجر المثل إلى الحصاد وكان به البت الحاقط بقول

الامر بوجوه السيد القاضي وفيه اشعار بان ليس المشرك بملك المستعينة الزرع وان اراد السيد ان يسلط المستعينة والنفوذ والزرع
فان رضي المستعينة بزرع بوزن الاطلاء كل في اليد واجرة رد المستعانة في العائدين واجرة رد المستعانة في المستعانة
والزرع والودعة والبيع بياض اليد الفسخ والبيع هذه الاطلاء والبيع بالبيع او بغيره الروية والشرط يجب على المستعينة
والموجر والعاصب والراهن والمودع والكسرة القابض المبيع والمشتري كفا في القلدي وغيره فعدا على ترتيب
اللفظ مع الاشياء في الكل بالاحتتام اذا اجرة انما يجب بعد قطع الماسم

كتاب لودعية

عقب بالعارية مع اشراك كل في الالة لثني الى الالة لثني بمعنى مفقولة بنار النقل الى الالة من دودع ودعا
ترك وكلاهما شمل في القرآن والحديث كما قال ابن التير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذها وفي المغرب يقال اوجرت
زيدا بالادارة وعنه اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فاما مودع ومستودع بالكسرة فزيدا كمال مودع ومستودع بالفتح يشعرا
في الالة تركت للخطا اذ في نسخ والمعنى تركها وهما بالخطا فخرج العارية لانها لا تتغير فالا لالة مصدران بالضم اي
صار اسما ثم سمي بها اليوم من عليه في اعم من الودعية لاشترط قصد الخطا فيه بخلاف الالة كما اذا وقع الرهن فربا حد
في جرح احد برهن ضمان بالوفاق فيها بخلاف الودعية لا اذا انكر بالكا في شرح العارية وغيره بالكل الالة غير الودعية فليكون
تباين كما لا ينبغي وفيه اشعار بانها عقد استخفاف فيلزم الاستحباب والقبول ولولا ذلك لكان لاصحاب المام من
اشع ثباتي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقبل لاشع الما لوقال لم يقبله لم ضمن
بالمال لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال ضمانها اي حكم ضمان الودعة كالعارية اي شمل
حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالمال فلا يضمن بالسرق ويستثنى منه اعارة الودعية فانها موجبة للضمان بخلاف
العارية كما في الخزانة وله اي المودع حفظها بنفسه في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار
ببعض عياله بالكسرة عيل بالفتح والتشديد هو من بول وبقومه وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون
بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان شرطه هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك في العارية
فانها ليس كذلك التي هي الزوجة والولد الصغير ينفق في كنفه في حلة اخرى بالانفقة لم يضمن بالرفع اليها كالمفوض الزوجة لو ردت
الى الفسخ فيكون هناك كفا في الميراث في ثمن الضاموي انه يسكن معه فنفق عليه كالمفوض وان جبره فانه مفوض اليه اي يحيل
غيره وان يضمن بالرفع كفا في ضمان وان سعى المودع عن حفظه لبياد الاسن كالماسجتي تضليله المستعينة وان كان
يتعونه وفيه الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير بذمعه وقال ممدت لايسا فزطلقا وقال بولوسف روح لايسا فزطلقا
طويلا كفا في الذخيرة عند عدم العيش بان مره بالخطا فطلقا وان اذ قال حفظها في هذا المعنى لا يخرجها منه فان كان سفره بغيره
ولكن سفره لا بد منه كان الميراث في عياله فذلك كالميراث في المحيط وعدم الخوف بان الطريق اسما لانه فاذ كان الميراث

فان كان سفر اللد بينه ولم يكن في مصر من في عيال لم يقص عند عيال اذ كان سفر اللد بينه فلا ضمان عنده وان لم يبت
الساعة وكذلك عند ابى يوسف مع ان قريت والا في مصر ما عند محمد مع فيهم من طلقا وقيد اشعاره لو كان الطريق موقفا
لا يسافر بها وخمس بلا صلح كما في الميراث ولو حقه في غيرهم اى بغير نفسه وعيال بان سافر اجنبيا لم يخطها وصيته يكون خطا
لا سودا كما في الكفاي ضمن المودع او ذلك الغير وقيد اشعاره لو وقع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القهيري لكن
في الجامع انه لم يقص كما في العمدى الا اذا خاف الحرق اى حرقا يحيط بجميع عماله بالتحريك وقد ليس كذلك كما في
او العرق اى غرق سفينة المودعة بالتحريك مصدر يجوز السكن على ان من الاغراق قوضها عند جاره فانه لم يقص
استحسانا وفيه رخص الى ان المكن يدفع الى من في عيال دفع الى اجنبى ضمن كما في الكفاي والى انه ان ارتفع الحرق و
لم يبت بينه لم يقص على ما قال بعضهم كما في العمدى او عند فلان خرفانه لا يقص لانه طريق الخط و هذا كله اذا كان الحرق
مستعجلا رابين الناس والام يقص فيه الا بالينة كما في الكفاي فان حبسا اى اسكنا المودع بعد طلب بهاد لو
حكما كالكيل على ما في المصنعات قاور اعلى التسليم اى تسليم المودعة وفيه اشارة الى انه لو استرد بها فقال لم اقدر ان احضر
بذو الساعة فتر كما فمكت لم يقص لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استرد بها فقال اطلبها عند فلان كان من عند فلان
فمكت لم يقص ان فمكت قبل قول اطلبها والى انه لو قال في السر من اخبرك ببلطاسة كذا فادفع اليه ثم جاز رجل تبك الطامة
ولم يدفعها اليه حتى فمكت لم يقص الى انه لو طلب في ايام الفتنة فقال لم اقدر عليه بذو الساعة ليجد بالاضيق الوقت فادفع
على نملك لاجته فقال غير عليها لم يقص القول لا لكل في الميراث او ان حجبها اى انكر المودعة بعد طلب لها الملك
فانهم متعاسر بحجة بلانته الخط كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يقص بحجوه العمار كالمنقول وعن ابى حنيفة رست في القمار
ويبان والى انه لو انكر بعد طلبه بان قال لملك ما حال وبتى فقال ليس كذلك عندي وديته او انكر بل حضوره والى
وجهه عند ومخافه التمس لم يقص كما في الميراث من الجرح الى انه انما يقص اذا التفت عن موضعها كما في الزايدى او خلط المودعة
بماله حتى لا يميز به لانه خلط الجنب بالجنب كاللبن باللبن البر بالبريد والبريد بالبريد وغيره فكل نخل بالزيت والبر بالشعير وانما يقص
عنده في نه والصور ان الخلط استعمل من كل جرة فقال انه كذلك او خلط ما نعا بائع من غير خبثه اما اذا خلط جنسا بجنس غير بائع
فقد شارك فيه فملك من المال وكذلك حكم المائع عند محمد واى عند ابى يوسف فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار
وقيد اشارة الى انه لو خلط بغيره لم يقص بغيره بل بخلاف والى انه لو خلط على وجه تمييز لم يقص والى انه لو خلط بعض عيال
بعض غيره بل خلط بوجده اصغره وتمه في الكفاي او لعدي فيها بان كانت ثوبا او دابة فملك او ركب او جذا فاستعمل
بغيره فملك حتى يكون بغيره فماله من قبل استعمله ثم تركه كما ذكره في زايه التحدى او خلط المودعة
بغيره فملك من المال وكذلك حكم المائع عند محمد واى عند ابى يوسف فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار
وقيد اشارة الى انه لو خلط بغيره لم يقص بغيره بل بخلاف والى انه لو خلط على وجه تمييز لم يقص والى انه لو خلط بعض عيال
بعض غيره بل خلط بوجده اصغره وتمه في الكفاي او لعدي فيها بان كانت ثوبا او دابة فملك او ركب او جذا فاستعمل
بغيره فملك حتى يكون بغيره فماله من قبل استعمله ثم تركه كما ذكره في زايه التحدى او خلط المودعة
بغيره فملك من المال وكذلك حكم المائع عند محمد واى عند ابى يوسف فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار

ولو ادعى العاصب النصب لم يثبت له نصيب من الميراث الا ان كان له نصيب من الميراث قبل ان يدعى العاصب النصب
 ولما قلنا العاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم النصب انفسا بل على النزع مما تقدم في المحل فيصير ان يكون
 من قبيل حسن الترتيب والله اعلم بالصواب

كتاب النصب

احرم من الورثة مع مناسبة النساء والرجال الحياة موزعة عن الامانة وسبوتة اخذ مال او غيره من الغير فتركه غصب
 بالكسر الزوجة الرجل وعليه منه غصبا وكثيرا يسمى به النصب وشراعه اخذ مال اخر من اخذ الدم والميراث الميتة وكذا من اصاب
 وقطره لا ومنفعة فلو منع صاحب له من ثمنه عن ثمنه فملك لم يقسم كما في النهاية متقوم اى مباح الانتفاع شرعا اخر من
 عن الزيادة والمعارف عند ما تحرم اى حرام اخذ ما سبب شرعي اخر من مال الربى في دارهم علما اى اخذها من الارض
 اخر من سائر ثمنه في ضروريه متروك عن الامانة بل اذن ما كره اخر من نحو الربى والمعارف في ذلك الاخذ صفة له يد
 اى تصرف المالك عن ملكه واخر من عن العقار كما ياتي فالحاصل ازالة اليد الممتدة لاثبات اليد البطلان ولهذا لو كان في ايمان
 مرة فغصب على ما يدعى ففقدت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو لم يثبتان منصوص لم يقسم وان وجد اثبات
 لعدم ازالة اليد ولا ينجى انه لو قال هو ازالة اليد اليد على بل ان كان احسن وذكر في الزايدى انه على ضربين ما هو موجب للنصب
 فيحتمل ازالة اليد ما هو موجب للرد فيحتمل اثبات اليد فلا غصب موجب لوجوب انفسان في العقار لعدم ازالة اليد لا
 في محل النقل والتصرف في المالك بالبعد عنه فغصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشئخين ما عند محمد
 في العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقت في الثاني في الوقت كما في العادى وغيره حتى لو ملك العقار بان غلب عليها
 او اطلع شرعا او ذهبت اصيل في يده اى العاصب لا يقسم عند ما يقسم عنده وانما لم يقسم من الزرع والشجر
 في غصب الارض والكرم لانها لم ينقل عن محلها او في حكم العقار كما في العادى والنقص من العقار بان فات جزء منه
 او غيره لبقوله من السكنى او الزراعة والحداة ونحوها يقسم اتفاقا فلو يدهم حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف
 كما في الميتة لو خذ الزرع من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل بومر بالكسر ان كان له قيمة فقد ضمن وان
 لم يقسم كما في فاضحان لكن في النصف ان هلك العقار ونقصان لم يقسم عند ابى حنيفة ربح خلافا لما يعرفه النقصان بان
 ينظر كونه جازية الارض قبل النقصان وكيم بعده فالتفاوت قيمة النقص كما في التهمة واستخدام العبد ولو شتر كما غصب
 حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد شتر ليس بنصب فيه
 شتر بان ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل وتركه في مكانها لم يقسم لان النصب
 لم يتحقق بدون النقل كما في النصب في النصب ان يكون الاستخدام كذلك لا غصب بل وسه اى الجالس على البساط اذ في الدار
 لا ازالة وحكم اى النصب الا انهم اى اختلاف الناس علم ان المأخوذ مال الغير فلو ظن او جمل فلا ثم لكنه يوجب النقصان

يطلق بالانساب في النسيب من الكثرة لانه ساقب بالانساب لا يوضح عليه بل كقولهم والى كذا
طاعة ولذا قالوا ان خصوصية النسيب من خصوصية النسيب كقولهم النسيب من النسيب
لثبوت القيمة تفاوت المكان سال كونها قائمة بوجوده في يد النسيب سواء كانت شبيهة او غير
فلو كانت القيمة في يد النسيب اقل من مائة في يد النسيب فحينئذ النسيب منه ان ينظر او يحسب
او يثبت القيمة يوم النسيب كمانى العادى وفي التقدم اشعار بان رد العين انهم خانه الموجب اهـ
على ما قالوا كمانى السدانة وفيه اشعار بالقيمة فان المهور فيسوا الى الموجب الاصلى هو القيمة كمانى
وكله القرم اى ضمان العين للمالك بالقيمة افضل من غيره او باقية مساوية ويجب في النسيب اى
في اللسان بالثبوت معتد بكذا ذكره المصنف لانه يشك في جواب الارب والصابون والكنين فانه يبي
في موضع النسيب عند شيخ الاسلام وفي موضع النسيب عند الامام الشافعى كمانى الربط فان كان القيمة في يد النسيب
منه الخيارات الثلثة وان كانت اقل فلهنا صواب الخيارات الا ان ينظر كمانى العادى كما في المكيل الشافعى والموزون المتعارف
والعدد المتعارف والاربع المتعارف اى بالثبوت احاد في القيمة وانما يقيد به لانه ليس يطلق كل منها شيئا الا ترى ان
والناطف البرز بقديم الزمان الفارسية (رحلواى مخزن) قيمان وان كان الاول كلبا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام
وذمب السبجاني الى النسيب المكيل والعدوى المتعارف وكل موزون مصنوع يفسر النسيب فان القطع النسيب بحيث لم يوجب
كمانى الكمانى وغيره اولى بوجد اصله كمانى شرح الطحاوى فقيمة عند ابى حنيفة يوم الخميسان اى بقضى بينهما ولو كان
كمانى الخزانة وهو الصحيح كمانى التبعة وعند ابى يوسف يوم النسيب هو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المتعارف على ما قل
السياسة وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كمانى حيرة النسيب وبه اثنى كثير من الشافعى كمانى صرف الكفاية ويجب
في غير النسيب اى بالتفاوت احاد في المائة من النسيب قيمة يوم النسيب بالاجماع كمانى المضمرات وهذا اذا كانت
بالقيمة وكذا اذا استملك عند واما عند ما قيمة يوم الاستهلاك كمانى المخلفات كالعدوى والمزنى المتفاوت
وكل موزون غير ذلك لم يصنع ما دون نصف صاع وما اخطا من موزونين المكيلين كالبر والشعير والخبث في العادى
فان اوجى الغاصب الملاك اى بلاك النسيب خمس ذلك الغاصب لانه مقر بالنسيب فاذا اقر اقام عليه فينصف
ان يقبل البينة في حق الجبس فيه عزالى انه لا يشترط بيان الجنس والقيمة والقيمة وقبل ان يشترط حتى الجبس يضمن منه موكلة
الى راي القاضي انه اى النسيب لو لم يملك لظهر حينئذ يقضى بالقيمة وفيه اشعار بان لورضى بالقيمة قبل الحصر
لم يقص بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط ثم اى بعد هذا التلوم والعلم بالملاك
قضى عليه بالبدل شيئا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصلى رد العين والقول فيه اى في مقدار البدل للتفاوت
مع يمينه لانه المتكسران لم يقيم للمالك حجة الزيادة التي ادعاها فان اقيمت جتمها وجبت ملك الزيادة ولم يغير قول القياس

ميرزا و قد استدل بان لو لم يتم واقام المصاحب في المدة لم يقبل وهو صحيح كفا في النهاية قالان ظهر من سبب في ما ذكره ميرزا
اي حال كونه قيمة اكثر من المصاحب بل ان قلنا في المصاحب كفا في المدة و هو في المدة و هو في المدة و هو في المدة
اي المصاحب من جهة اخرى اي المصاحب المالك و قد استدل بان لو لم يتم مضى القسمان اي ابد
منه بل ان مضى البطل وترك المصاحب في يد المصاحب فيه استدل بان لو كان القيمة دون او مثله لم يكن له ان يملكه فلو قيل
لكم كان في ظاهر الرواية التخيير وهو الاصح كفا في المدة قالوا في ترك قوله فيتمشاكثر وان ظهر قيمة اكثر او مثله او دونه فلو
خصن المصاحب لا بقوله اي المصاحب بل بكونه لا يقول المالك او بينية فهو اي المصاحب للمصاحب في غير
المالك وان جاز المصاحب المصاحب او الامين بالامانة كفا في المدة و هو في المدة و هو في المدة و هو في المدة
والامانة لمصدق المصاحب الامين جاز لا جرة والرجح عندنا خلافا لابي يوسف من حوله اشارة الى ان كل من الامين جرة والرجح عندنا خلافا
تخييرا وحرر البحث السبب هو التصرف في ملك الغير وكل حلال عنده لان المضمونات ملك باو اداء القسمان والى انها لا يغير
في حاجتها الا اذا كانا في غير فالتخيير منها لو تصرف تصدق به بطله والى انه لو ادعى الى المالك حل لا تناول لزال البحث
كفا في المدة والى انها لا يصيران ملائمين بكون التصرف و قد اورد الاستدلال كفا في المدة الان يكون المصاحب والامانة و قد
او دناير لم تشير اي لم يصف اليها وقت التقديان اشار الى غير ما و اطلق الثمن نقد بها او اشار اليها ونقد غيرهما
فانه لا تصدق به لانه حلال فيه اشارة الى انه لو اشار اليها ونقد بها تصدق لانه وان لم يضمن بالاشارة الا ان ضمن النقد
يورث البحث هذا كله عند الكرخي وعليه الشكوى و قد اخرجت في هذا الزمان كفا في الذخيرة وغيره الا ان شأنا فاكوا انه
لا يطيب بكل حال وهو التنازل لاطلاق البسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحد ما امرأة او اشترى امته او ثوبا او طعاما
حل لا تنفع ولم تصدق بشي في قوله لان المدة عند اتحاد الجس وكل منهما مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه في المدة
وغيره ثم شح فيما يوجب للمالك فقال وان عصب شيئا وغير المصاحب اياه بالتصرف فيه اخرا عن صبي غصبه فصا
طحا عنده فان خذ بل ضمان فزال اسمه اخرا عن كاذب فكتب عليه او قطن فزال ولبن فمعه فمعه او عصية فمعه فزال
لا ينقطع حتى المالك قبل يقطع كفا في الجيرة واعظم منافعة اي اكثر مقاصده اخرا عن درهم فكم بالمضرب فانه
انما اليمين في اعظم منافعة ولذا لا يمتنع للمالك عنه كفا في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم من عن اعظم المنافع كفا في
تضمنه اي المصاحب المصاحب وملكه بمقر الضمان على المصاحب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدين وقال بعض
انه خزينة سبب للملك لمصاحب عند اداء القسمان كفا في البسوط فلو لم يملك ان هذا القيمة وادوا انه المصاحب كفا في
المدة في المدة من كفا في المدة المصاحب عند المتقدين من شانه في قضية سبب مما بناه المصاحب انه
تراضي فيه في القسمان او قسم المصاحب به وادى البطل كفا في الذخيرة وغيره بلا حل المدة تابع بالامانة كفا في المدة
بالمشايير او بغيره او بغيره فانه المصاحب كفا في المدة وغيره فمعه اشارة الى انه لا يمتنع من ذلك

من الأرض بوزن عشرة دراهم وكنس في القلح خمسة عشر من ليلالك خمسة العاصب ويسلم الأرض من قبل
 ان تقصت الأرض من أي القلح وروى في شام عن محمد بن الأرض ان تقصت به ان الأرض خمسة العاصب
 وليس لان وانه لا يشهد العصب في وقت العاصب واما ذلك اذا قصت الأرض فليسا كما في البيط وغيره وان
 يصغر العاصب الثوب الابيض فتمت اى ضمن العاصب في وقت الثوب حال كونه لا يقص وسلم الى
 او اخذه اى الثوب وغيره باز او الصبيح في ذلك العصب على استقام العاصب في ذلك الثوب على حاله والصبيح على ما
 ويصح الثوب ويقيم الثمن فيها على قدرها كما في البيط وان سوي ذلك الثوب فتمت اى ضمن المال كتمت
 ابيض او اخذه ولا شيء عليه للعاصب ومالك السواد كما لم يرد في حكم الثوب فيضمن ولا يقيم وقيل ان كان الثوب
 مازا في وقت السواد فلو ابان انما لو ان استقص فمأفل وقيل ان هذا اختلاف زمان فابواب على عاودة بني امية
 على طريق العاصبة على ان يارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال حسن الالوان ما كتب به
 العبد تعالى فاستند يارون وتجه من بعدو كما في الكرياني وغيره وان يلع العاصب بعد العصب او اعق
 ضمن لغير البيع اى بيع العاصب لا العقب لان الملك لما قص يعني لنفاذ البيع لا العقب وفيه اشارة الى ان
 تضمن في يوم العصب يوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه في يوم العصب الى ان لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن الملك
 العاصب لم ينفذ البيع الثاني يطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت العصب كما في العاوي وزوائد العصب
 متصلة كالسمن والجمال او منفصلة كالولد واللبن والتمر ولا يضمن ان هلك اذا لا يربها العاصب عز
 يملكه والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء الا بالتعدي بان الملك قد يبيع او اكل او باع وسلم او المنع اى بيع
 العاصب ايا باع عن الملك بعد الطلب اى طلبه منه وحم المسلم لا يضمن سلم او ذمي ان الهك بالشرط والطلب
 المبيع او اخل او غيره فيصير خلافا للملك ثم ذمي ضمن ونما في النهاية وفيه اشعار بان اثم به وهذا اذا اتخذ بالتحميل فلو
 اتخذ للشرط او البيع لم يثم كما في الجواهر وخبره كذلك فلو الهك سلم او ذمي خبز ذمي ضمن ومنافع العصب
 لا تضمن ان الهك له ومان في يده فلو عصب عبد اخباز او دابة واستعمل ايا اثم رده على ملكه لا يضمن فيه اشعار بان لو
 سافر بدون الهك لا يضمن بالطريق الاولى كما اذا عصب ذلك لعبد ايا مالا استعمال ثم رده كما في الكرياني ويستثنى منه
 عصب لو وقف فانما تضمن عليه الفتوى كما في العاوي وسى من طر لا اجارة عصب او عصب على ما ذكره من اصل عمرضا
 فعليا بما في السجدة انه لو سكن دار معدة للاستغلال وجب اجرة الشل عليه الفتوى بسجالات عصب السكر فتمت
 في من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف اسم مفعول من النصف ما ذهب نصفه بالطنج من ماء العنب فانه يضمن
 قيمته ان الهك او قال لم يضمن فيه اشعار بان اثم رده على ملكه لا يضمن فيه اشعار بان اثم رده على ملكه لا يضمن فيه اشعار
 كما في الهداية والمعروف اى معرف مسلم او ذمي بالسكر كون العين الهلكة ففتح الزاد والقاء نوع من الطباخية

سنة اقصى ثلثه ثلاث الافضل منها فان افصل من ان يكون بعضا منها لان السعة تتناول السعة فانه قاعدة
ثانية في شتم من التواء وقيمة الكلام في طلاق الرهن ولا يخفى انه مشعر حكم المساواة ولذا فرغ فقال فلو ملك كل الرهن
في يده وجاء اى القيمة والدين سواء اى ستاويان في القيمة سقط دينه رأسا لا سنيته وان كانت قيمته بغير
الدين من الدين سقط فلم يرجع الى الرهن بل بقي فاقفضل امانة اى كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان
بانه فلم يقسم بملكه وفي قبلة له اقل من الدين سقط من دينه بقدر اى ذلك الاقل ورجع الرهن
الى الرهن بالفضل من دينه وفيه اشعار بان لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والمودع فلو كان
دار قيمته الف بالثمن فترتب في يده قسم الف على قيمة البناء والعمرته يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب
العمرته بقي وما سقى في العاوى ويحفظ الرهن وجوبا على الرهن كالمودعة فيحفظ بنفسه ويجوز ان يكون المودع والولد
والجدة والملاجر كما وفيه اشعار بان الرهن لو اخذ بما لو اخذ به المودع ولذا قال وان تعدى الرهن في الرهن
كالقراءة والبيع والبس والركب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر ضمن كمال قيمته كالغصب اى مثل
ضمان الغصب لا الرهن فلا يقسم ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القسي والمثل في المثل اى اذا انقطع قيمته
يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له وبالاذن فيكون كما في المضمرة وغيره والمكره
كما في المينة فلو اراد استمرار الاذن قال كلما نبي عن لانه فلو كان ما دونه في مدة الرهن كما في الفزاة ولا يصح استمرار
والمودع فيها اى الرهن والمودعة رهن واجازة واخاوة ولو عند خيال وايداع عند اجتناب وبنه انصرح بان
منها فان الكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح في الموجه: نسخ الماويل اى الرهن فيبيع فيه الاجارة والاعارة وكذا لا يبيع
وفيه اختلاف عند اصحابنا وتمامه في العاوى ولا يصح في المعار الا لان اى الرهن والاجارة فيبيع الاخران وقد ظهر
فقال شعر جبراز رهن فقطمى دار دورى عاريت راسو جبر ومرة دون كمن به رهن ومودع قتاب
اين چاريت بد بشنوا زسدر الشريعة اين سخن به والى بطل الرهن عند الوقوع واحد من العقود الثلاثة
تعدى اى اية بقدره لکن تضمن بالمالا كنبند كما مرى مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بان لو عاد
الى اودق فلو بناء براء من الضمان كما في العاوى وجعل الناحية التامة وكسر باقى التحفة البنية واليسر
بشرطه وذا بنى البيع المحقق تعدى استعمال لاحقة وفيه اشارة الى ان جعل الناحية فوق تمامه في الاوقات
ممنوع بغير نية كفاى قضيان وجعل فى اصبح اخرى بهم ودية او دهن او دهنه خذوا سواء كان الماويل
او مائة او ثلثا شتمانه تعدى منها فى ضمانه وتمامه في العاوى ولا يخفى انه لو قال جعل الناحية في غير النية فلو كان
منها ما يابى او اطلب الرهن ودينه في به العقد امر الرهن باحققار رهنه ان لم يكن البيع بغير نية فلو كان
الاية او يقع الرهن بالناحية عند حال نبند الماويل وفيه اشعار بان لو لم يقدر على اتمه وانسد من قيسه لم يرد

كما في الذخيرة فيسلك كل دية من اعداد عشرين وحق من يعلم رهنه وفيه رهن في ان لو سلم الرهن الى من لم يدر
 الرهن كما في الداية فكل من طلب دينة في غير بلد العقد امر باحضار رهنه وقيل لا بد ان لم يكن الرهن من
 محل اي عقد فكل من ان الرهن يرفع من الرهن وفيه اشكال بان اذا كان الرهن من الرهن على عقد الرهن
 فمن ان طلب الرهن التحليف بكونه على البتات بل هو الرهن كما في الذخيرة وعليه اي الرهن متون بقسم المهر
 المهر من متونه حفظه اي يحتاج اليه حفظ نفس الرهن كاجرة العائذ بالبيت وماوى التعم طلاقه من شئ من الرهن
 على الرهن كما في الذخيرة وعلى الرهن وان لم يكن في الرهن فصل متون بتبقيته اي يحتاج اليه نفس الرهن
 والشرايب واللباس واجرة النظر والراعي والعلف وشئ البستان وكري الاسناد وفتح النخل وهذا الرهن وغيره مما يملك
 وعليه مشروا فراج وحبل الابلون بقسم اي اجرة رادة من العرا وما واة المرح اي ساجدة ومن الدوا ساجدة
 الطبيب وفدا الجناية متقسم ذلك بالخصص على المضمون اي ما دخل في ضمان من الرهن والامانة
 اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقية الرهن سواء فلو رهن عبد بالث قيسه فان فاق فرده رجل من سيرة
 السفر فاجعل عليها نصفان وعلى هذا المداواة وقال شاشنا هذا اذا جرح عند الرهن والافعل الرهن وقيل انه على الرهن
 في المالكين كما في الكرواني ولما اذا كانت اكثر فخلية بقدر المضمون وعلى الرهن بقدر الزيادة كما في الخزانة واعلم ان الرهن
 اذا غاب فالتق الرهن عليه شيا لما اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي دينا على الرهن فمجر الامر بالاتفاق لم يرج عليه
 اكثر الثلث وعنده انفق بالتضام وهو ماض لم يرج وعند ابى يوسف يرج حاضر او غابا كما في الذخيرة لكن في قاضيان انه لو كان
 حاضر ادى الى عن الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتي

فصل لا يصح وبطل كما في السطوفات بعده على ما في التفت وغيره رهن مشاع ولو لم يقسم ومن الشراك
 شيوعا متناكزين نصف الدار شاعيا او طبا كرهنا ثم الفسخ في النصف مثلا وانما البطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن
 وما يرجع الى الحمل فالبقاء كالابتداء وقد قالوا باستئصال البتة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن
 فان حكمه وام القبض كما في الكرواني وغيره فمن الظن انه منقوص بالبتة وعند ابى يوسف رج ان الطاري غير باطل فالباطل
 لا يكون مالا ولا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد رج انه دخل في ضمانه ولو قبض سفرنا لم
 رهنه الا بتجديد العقد وانما لم يصح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض سفرنا عادهما
 والناس عند الباطل يستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين ورجل على كل على حدة فربها به بعد اشتراك
 بينهما بجميع حقه ربها واحدا جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن تمر على تحلل فنه اي النخل
 ولا رهن ررع ارض او نخلا او وونها اي الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فانه
 وذلك معلوم معين والى انه لو فصل احد باعن الآخر وسلم اليه منفصلا او امر المترن بالفصل والقبض جاز

الرأس الميل ومن صرف او اكثر فان كان قبل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان اوفر فإلى التيسار
 نفي الدين قبل عقد المصداق كمال لكل ومن صرف وقبل ملك الدين بطلان اى المصداق لعدم القبض
 حقيقة ولا حكما فان المصداق لم يصح فانه لا يملك الا بالملك وانما لم يذكر حكم من المسلم فيه وهو لا يملك
 حكم الدين بمخالف حكم غيره ويصح الرهن ويلازم قبض عدل غير الرهن وفيه اشعار بان يكون العدل عاقل
 لا كذا على القبض كمالى المصداق لانفاق المتعاقدين في العقد وخصه اى الرهن عنه اى الحكم ولا يحدى في ذلك
 الا حد اى الراهن والمهرن معناه اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع باذنه كذا اشير اليه في
 والى انه لو وضع العدل الى المهرن لم يقبض كذا من حقيقة فثبت النية الى عدل آخر لانه فان كفاى الذخيرة وملك اى الرهن
 معناه اى العدل سواء كان في يده او يد امراته او ولده او خادمه او غيره وملك رهن لانه كالمهرن فان وكل الراهن
 العدل او غيره من نحو المهرن ببيع اى الرهن مطلقا او عند اشتراك الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا
 او عند حلول اجله بشرط ترتيب الكفاى فاضيقان وغيره فان تخصيص بالحلول من الطن وفيه رمز الى ان تأجيل
 دين الرهن لم يفسد الرهن بمخالف تأجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كفاى النية والى انه لو وكل غيره عاقل
 قباضه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لما اعلم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كفاى فاضيقان
 فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينغرل الوكيل لانه من نواحي العقد بالغزل اى عزل الراهن فنفى
 ببقاء العقد وفيه رمز الى انه لم ينغرل بعزل المهرن لانه لم يملكه كفاى البداية والى ان الراهن لم يعزله بلارضاه المهرن
 وهذا بخلاف والى انه لو وكل بعد الرهن الغزل بالغزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينغرل كفاى الذخيرة
 لكن يصح انه انغرل كفاى فاضيقان ولم ينغرل هذا الوكيل بموت احد من الراهن او المهرن او غيره وفيه اشعار بان
 لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انغرل على ما قال بعض المشايخ ولم ينغرل عند غيرهم كفاى المضمرات الامموت
 الوكيل فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابى يوسف روى ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب لاصل
 وفى تخصيص اشعار بمقام الراهن فاجبر الراهن على البيع كفاى الذخيرة فان حل الاجل والراهن او وارثه
 بعد موته فتاب الى الوكيل ان يبيعه اجبر بالانفاق الوكيل على البيع اى حبسه القاضى ايا ما انتهى باعه فان الى بعده
 القاضى عندهم وقيل لم يبيعه عنده كفاى الكفاى وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجز الوكيل بلا جبره فان الى باعه القاضى عندهم
 ولم يبيعه عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجز الوكيل كذا ذكره الكرخى وروى عن ابى يوسف روى ان يصح ان يجبر كفاى الذخيرة
 كوكيل المدعى عليه بالتسليم المدعى بالخصومة اى جواب الدعوى غاب موكلا واما اى الى الوكيل المخصوصة
 فان يجبر الوكيل على المخصوصة الملائم لطلب حقه او ابيع الرهن العدل الوكيل بالبيع فالتمس من وان لم يقبضه فبانه
 بالبيع فملكه اى التمس من يد العدل كملكه اى الرهن فى يد المهرن فيسقط من الدين بقدر التمس وفيه اشعار بان جاز

الدين يخرج الدين بكل من الدين وان كان الدين منقلا كما في الاقسية

فصل في وقف على امانة الدين ومن الى لا يستحق تقديرا الراهن بلا اذن المدين رهنه كما وقف
على امانة الدين ببيع المدين الرهن فان اجمازه اذ لا ان يجلد ويبيده رهنه ولو لم يكن في يدي المشتري فكل
ولم يجر الاجارة بعد والمدين ان يضمن ايما شاة وقاس في شرح الطحاوي ان اجمازه رهنه المبيع او فقصي الراهن
ونبيد اي الراهن ومن الممن ان المدين او الراهن فانه الاقرب فله المبيع فاضروته الى مقدمه فيملك المالك المبيع او قبل
لكما فاسد البيع الفصولي ومن الى يفسخ المدين الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيد بائنه
وفي آخر فاسد وفي آخر باطل وقيل الكل الى الموقوف وتماسه في النهاية وفيه اشعار بان لو باع بلا اذنه من رهن ثم من آخر
فما يبيع الاخر كما في الزاهد وصار منه رهنه في ظاهر الرواية لان المبدل حكم المبدل ومن الى لا يستحق ان يبيد
رهنه الا اذا شرط المدين عند الاجارة صيرورة المثل رهنه المبيع الاول كما في الذخيرة وان لم يجر المدين البيع وفسخ لا يتم
في القول الصحيح لان عقد الحبس لا يغير في موقوفاته ففسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفصولي حتى لو اشتك المدين فله
لا يشتري عليه واذا كان موقفا فاصير المشتري الى فلك الدين فيسلمه المبيع او رفع المشتري هذه الحادثة الى القاضي
ليفسخ البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الدين بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجر ذلك التصرف في المدين اصله
لم يطل حتى الحبس لا بعد قضاء الدين كالمبيع والاجارة والكتابة والنبه والصدقة والاقرار فان تصرفا لا يقبل الفسخ
تصرفا بطل الدين اليه اشار فقال وصح بلا اذن المدين اعتباره اي الراهن موصرا او موصرا وقدره واستيلاؤه رهنه
فان جعلها في محل الدين هذه الافعال الثلاثة حال كونه غنيا فحق اي فهو في صورة كون دينه حال في الحال سواء كان
مالا في الاصل او موقولا ثم حل اخذ من الفاعل لما الدين ولو جبر لان اجارة الفسخ ولا يضمنه القبر لا يقع مقاصد
بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسه فحبست بالدين جنته كما في الكافي وفي دينه الموقر
والمعتق لم يقبل وموقلا اقل منه قيمته اي الدين لا تعدى في حق المدين حال كونه رهنه ماعنده ولا ضرره الى تقدير
يكون كما نل الى محل اجارة فمما لا يفسد فقفه ما جنته اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسر الخاء فان رهنه موقر
وان جعلها فقيرة الاولى ماني بعض النسخ (مسلم) في صورة العتق اي الاعناق سعى في اقل من هذه الثلاثة ففسخ
اي قيمته العبد يوم الاعناق ويوم الدين ومن الدين اي سعى المدين العبد فحصل العتق عنه وتكميله عنده في الاقل
هذه الثلاثة ونفي به الدين سواء كان حالا او موقلا اذا كان من خلاف جنسه فحبس رهنه المدين على الراهن ببقية دينه ان
فصل على سعاية كافي الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره في تفسيره فحصل اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها وان كان الدين من جنس غيره
ورجع العبد اسعى باسعى على سيده الراهن ان صار غنيا وان فعلا مسسا في اخيه اي العتق من الدين والاساءة
سعى ذلك ليدبر والمستولدة في كل الدين سواء كان حالا او موقلا لان كسبا مال المولى بخلاف المعتق ولذا

هذه الزمان فثبت وقيل ان كان سوطا على السد بني جميع النية ومبصارها مكانه ولا رجوع للمد والمشيئة على سوطها
لانها والماضي الزمان من حيث كذا قايدها غياض من حيث حالها فثبت منها الى ابد ولا ضرورة الى تميزها
الساعة عليه وايضا في راسين ولا مرجع لادبها الى الحقة الا يعني ضمنه مرتبة فثبت يوم فقد وكان اخصان ربه تعالى
الذين فلو كان الدين العاقبة الزمان فالحق ايضاً في وقت منسأة ضمن منسأة وصارت ربه واستقطب من الدين منسأة
كانت ملك باذن ربه من اعادته مرتبة ربه او اعادته احد بما باذن صاحبه آخر انبيا استقطب من الزمن ضمانة
الذين فلو ملك في الاستيعاب في شئ ولا يستقطب شئ من الدين ولكل منهما اي الزمان والذين ان يردده اي
المعارف لا يعني حال كونه ربه لانه لكل عقاب الاصل في ذلك ان الضمان يندم بيد العارية ولا يرتفع عقاب
وان مات الزمان المستيعب من الزمن قبل رده اي الزمان العاقل الزمن فالزمن احق بالزمن من سائر
اي الزمان ليعاد العقد فلا يكون الزمان بنعيم والغرام مع الغريم وهو مشترك بين السديون والداين المراد
وانما حصل الاعارة اذ لا الجارة والدين على عقد الزمان ونفي ان يذكر الودية اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة ومرتبة اذن
من قبل الزمان باستعمال ربه ان ملك الزمان قبل عمله وبعده ضمن الزمان كالزمن بقايد الزمان
وان ملك حال عمله بل بعد لا يضمن لانه يد العارية حتى لا يستقطب شئ من الدين وكذلك لو قرأ الزمان من المعين
الزمن باذن الزمان فملك حال القراءة لم يضمن وبعد انفسه ضمن لانه عاود ربه وفيه اشعار بانه لو استعمل في غير
فملك حال الاستعمال ضمن الضمان ربه كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للزمن فوقع بسكناه خلل وخوب
بعضه لم يستقطب شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح لاكل منال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان يكون
مشروطا والا صار قرضا فينفقه فيكون ربوا كما في الجواب وصح استعارة شئ لغيره ذلك شئ بين له فان اطلق
المعيار الذي اراد الزمان ربه عن قيد او قيد يقيد بحري المطلق او المقيّد عليه اي الاطلاق او التقيّد فان اطلق
فلم يضمن ان يرضه باي جنس لو قدر او ضمن او مكان ثمانية وان قيد بواحدة منها لم يضمن لانه اذا كان اولى جنس سهل
من جنس آخر وكذا في البواني فان خالف الزمان المستيعب في قيد وملك المعارض من هو القيمة بنماها المستيعب تعديداً
او الزمن بالتبضع فيجوز الرجوع بالدين الضمان على الزمان وفي الاولى ملك للزمان المعارض وتترتب عليه احكام الزمان
في رواية ابن سماعه تاجر الملك عن الزمان فان سلم او اثم ربه ثم ضمن صح الزمان لانه ضمن للزمان بالتسليم فملك قبل
الزمن تترتب عليه في ظاهر الرواية ثبوت الملك بالتعاطي قبل الزمان لانه ضمن بالتبضع بالتسليم لان الزمان لو فطن الى ان
واعطى بدل ثمنه بيع الشاخي ان تاجر السليم على عقد بالتسليم كما في الكبرى وان وافق المستيعب كما في بيعه وملك
وصار واجب فقدر ربه او فاه اي فقد ضمن المستيعب مقدار دينه وحي هذا العقد ربه اي ذلك للمعارف ان كان فتمت
الدين واكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل فجب على الزمان للزمن بقية الدين ولا يمنع المهر عن دفع الزمان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انما قد علمنا ان الدين على ما هو عليه ثابت ودين على آخره ممكن في ضمن مقداره ولا يمتنع عليه ما لا يمتنع عليه
 من حواجز الدنيا بل قد علمنا ان الدين على ما هو عليه ثابت ودين على آخره ممكن في ضمن مقداره ولا يمتنع عليه ما لا يمتنع عليه
 رصفت بشرى فاقبل بشرى فقلت انما هو الله تعالى لا يشترط فيه قابلية الانتقال الحسي لاخرى الحمال على آخرى على مثال حيز
 بشرى فقلت انما هو الله تعالى لا يشترط فيه قابلية الانتقال الحسي لاخرى الحمال على آخرى على مثال حيز
 والحوادث في الاول اثبات دين الحمال على الحمال عليه وفي الثاني ليس كذلك وادعوا من الكفارة على قبولين الحمال
 والحوادث مع عدم بقاء الدين ولو كان على الحميل اي الاصيل بعده اي بعد اثبات الدين وهذا ما كبره لو قال ان
 الشايع ان الدين باق في ذمة الاصيل فانما اثبات الطائفة وذكر شيخ الاسلام ان قول محمد والاول قول ابي يوسف
 وهو الصحيح فلو حال الزمان والزمين الدين على غيره لم يصح استدلال الزمان عند ولو ابرأ الحمال الدين عن الحميل لم يصح ويشهد بصح
 عند محمد بن قولان بعضهم انه لم يثبت تصانها اثبات الطائفة والدين كما في الشايع لكن في الخلاصة الدين بالحوادث انتقل الى
 الحمال عليه ويري الحميل عند المسلم الاثبات لكن في المحيط ان الدين بهما صار مشغولا بمحل ولم يضر كماله على الصحيح واعلم ان هذا
 تعريف يسمى التبيين لاسي الحوادث من بين سائر الاحتمال فان الحد هو العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه فذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول
 بهذه الوجهية فمضى اي الحوادث بشرط عدم برائته اي الحميل كقائه وهذه اي الكفارة بشرط براءة الاصيل حواله اي كل احد
 من الحوادث والكفارة تستلزم الاخرى عند تحقق موجبه فلو قال احلت بشرط عدم براءة الحميل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان
 كفارة وحال لان العبرة للماني وتصح الحوادث بلا ثبوت دين للمحال على الحميل بان يتعار الحوادث للحوادث لا شئ كل على
 النقل كما في الكبراني وتصح به اي بين له عليه والتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا تصح كما اذا قال احلت جميع ما يوجب
 لك على فلان كما في المنيته برضاها اي تصح برضا الحميل والتمثال وفي الزناحات اخذا تصح بلارضا الحميل ودرجه صاحب المنيته
 حيث لم يقيم الدليل الا عليه كما في الكبراني فلو قال للطلاب ان لك على فلان كذا من الدين فاقبل به على فرضي برضاها
 صحت ويري الاصيل ورضا التمثال عليه سواء كان عليه دين او لا وقبل لا بشرط رضاه كما في الزناحي وذكروا في شرط
 وتفسيره انه لا بشرط اجماعا وفيه مغز الى انه لا بشرط حضور المحال كما قال ابو يوسف روح كذا باطله عند الطرفين بلا حضور
 كما في النظم والى انه لا بشرط حضور الحميل والتمثال عليه كما في النهاية والى ان الحوادث في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقبل
 الدينون للدين احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدين قبلت كما في المستصفي فيبر الحميل من الدين الذي
 احواله المحال على الحمال عليه والشعرية وان حامل ثبوت كنهه ذكر بتوطئة قوله الا ان نبوي حقه كيعله اي يملك الدين المحال به
 بموت المحال عليه اي بسبب موته حال كونه مفلسا اي لم يترك مبنيا ولا دنيا ولا كفيلة او حلفه اي بحلف التمثال عليه
 مستلزم الحواله بوضوئه بقوله لا بغيره فليس التمثال كما في ما ضيخان وشرح الطحاوي فالأكتف او بالتمثال عن عليهما اي على

في النكاح من غير ان يشرى معلوم من ثمنه كالمكاح والطلاق المبرمين يحصل به الحرية فان طلاق المبيعه فلا يبرئها
 من النكاح او يبرئها من كتمانها ويخرج من المالك ما كان في كفيها من ثمنه لم يبرئها ولا يبرئها من النكاح في الاثمان بغير كتمان
 المبيعه فتنفى ان يبرئها المالك في النكاح مخرج من المبيعه فانها بالولاية المستقلة اليه ومن القاضيه به التساوي في ذلك
 في كتمان المبيعه في حال غير متقوم كما في وقته وشاها بان يبرئها لم يبرئها وقال وكذا في بطلانها لم يبرئها في طلب
 قبلت ولا ردوت ثم طلقها وتزوج اشخاصا لانه دليل القبول كما في المبيعه وتزوجها بالاراء ان يبرئها بشرط كتمان
 المبيعه بشرط اي شرط نفس ذلك المالك ان يملكه الموكل اي بقدر الموكل على التصرف في التوضيب اليه الا ان يبرئها في طلب
 غلا في كل ذلك خلاص عاوده في اختياره وادون رؤسها فان السلم لا يملك بيع التمر والتمرير وشراها وقد صح عندنا فانها
 وكذا في اي يبرئها بالشرع في كل وقت وبسبب لانه قادر عليه وان اشترى بها عرض النسي كما في الطرقات وان يبرئها في برك
 ولو كسر ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للمالك والشرعي جالب له وان هذا البيع فاش وذو كسر كما في
 الكسر ان يبرئها في كل وقت وبسبب لانه قادر عليه وان اشترى بها عرض النسي كما في الطرقات وان يبرئها في برك
 التصرف بان لا يبرئها فيه والا فلا يبرئها من الموكل وفيه عزالي ان المبيعه يبرئها ان يكون وكذا لانه يبرئها ويقصده وان لم يرج
 المصلحة عن المبيعه والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يبرئها خلافا لمخرج فلو وكل بيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل قبل
 ان يعلم جاز خلافا لكان في المحيط وغيره فيصح توكيل الحر بالبيع العاقل بقرنيه الآتي او الحر العبيد او العبد العبيد او البائع المأذون
 من جهة الولي والولي العاقل مثلها اي مثل الحر والمأذون فيجوز توكيل الحر بالبائع او الحر العبيد او العبد العبيد او البائع المأذون
 قالوا ثم من عشرة حاصلة من ضرب اربعة في اربعة تسع من ضرب ثلثة في ثلثة وصح توكيل الحر بالبائع والمأذون
 صبيبا عاقلا وعبيدا صبيبا او بانعا قلعين حال كونها مجورين عن التصرف قالوا ثم من عشرة من ضرب اربعة في ثلثة و
 يرجح الحقوقي اي حقوق العقد الواقع من هذا العبيد الى موكلها لا اليها لتصور اليه وفيه اشعار بان الحقوقي يرجح
 الى الوكيل المأذون منها وهذا اذا وكل بالبيع والما اذا وكل بالشرا فالى الوكيل سواء كان النسي حالا او مؤجلا كما في المحيط وغيره
 بكل ما موصوفه اولى من الموصولة والنظر للتوكيل اي صح التوكيل بكل عقد يعقده اي يحصله الانسان بنفسه اي متبدا
 بنفسه او بولاية نفسه من الغير كالبيع والهبه والصدقة والوديعة وغيره ولا يشك في توكيل السلم او الذي ذمها او مسلمات بيع التمر وشراها
 او بالتوكيل بيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفاية كافية للدين والثالث مستثنى بقرنيه الآتي والرابع مختلف فيه
 كما سيأتي وصح التوكيل ولم يرض الخصم بالخصوص منه اي الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما في المستصفي وانما اقراره كان
 او انكاره كان في التلويح وقال بعض الشايع انه لم يصح بارضاه و الصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في التفسيرية فنهذه لا يلزم و
 عندنا يلزم وهو المختار لانه يبرئ الوكالة ببرد الخصم كما في النهاية وغيره وافتي بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المديني عليه
 وبعد منه عند الضرر المديني وهو المختار عند الامام السرخسي فيمنع الاسلام وبذلك اكله اذا كان سقيما صحيحا والا فله لزمه بالاجابة

الحق

كأنه كسبه ولو سلم الرضا النذرة التي لم يبد لها الخروج الا عند الضرورة كما في التنازع فلو كانت في الخصومة ولو سلم الرضا
بست خصامني ليس بعده واستلزاما لما يوجب على المشتري ان يملكه في خزانة البائعين والاطلاق مشعر بان حصاره كسبه
في ذمة المصور حاله كذا في المصداق من يستثنى الاقرار عند مخرج خلافا لما في بيعت من كسبه في الكسبة في كل حق
الرجل او المرأة ولو سلمها على الناس او من ذمهم او ستم او باعكس ورجع بائنا من ابي اداء كل حق واستيفاء في قبضه
الا اني احد خصم ابي استيفاء في حد من الحدود وخصاص بنيتة موكله من العيس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان
حد او خصاص في النفس او مخرج او كسك ان تطالبه مع طاق استيفاء بما يدون حضور الموكل باطل بالاجماع استوفيا بآية
وقية مزال الى اذ صرح التوكيل باثبات الحد والخصاص خلافا لما في بيعت من رج والى اذ صرح التوكيل باستيفاء التضرير كما في شرح
الطحاوي ويرجع الحقوقي الى حقوق موقوفه من غير العيس والبيد الموردين الى التوكيل دون الموكل ولا جارية التوكيل
من يملك غيره بهذا الحق ولم يجر الموكل كما في التنازع وانما كسبه بالحق لان الملك ثبت للموكل ابتداء كما ياتي في
كل عقد فيه مباداة ملك بملك كما في بيع سوي سلم وقد بشر اليه تكبيرة وفي الاطلاق مزال الى اذ لو باع بصفة الموكل ففي زجر
الى التوكيل كما في الصغيرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل كما في الجواهر والى اذ لو وكل هذا التوكيل غيره بالبيع فباع بصفة
فالموقوف الى التوكيل ان في هو الصحيح كما في النكاح والى اذ لو اضاف العقد الى موكله لم يترجع الى التوكيل كما في الحدود
قال شرف الدين التاجر انما لا ترجع اليه في تخصيص اشعاره بخلاف كما لا يخفى وشرا وان اضاف الى الموكل
وخلافه في الطحاوي وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى التوكيل لا غير كما في التنازع واجارة واستنجار واصلح عن اقرار
دون انكار فان الحقوق فيه الى التوكيل المدي عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم التوكيل المبيع الى المشتري في
الوكالة بالبيع وفي قبضه اى البيع من البائع في الوكالة بالشراء فقبضه استخدام ويقبض ثمن مبيعه في البيع وسحب عليه
اى التوكيل من مشراه في الشراء وان لم يرفد اليه التوكيل كما في الصغيرى ويحاجهم بالنقص في الاستحقاق والعيب فلو استحق
المبيع بربح المشتري بالنقص على التوكيل بالبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى التوكيل رجع به عليه ولو وجد المشتري عيبا او عيب
العيب عليه ردده بقضاء اخذ الثمن من التوكيل ويحاجهم بالكس في الاستحقاق اى استحقاق المبيع فخرج التوكيل بالشراء
الى الثمن على البائع ودون التوكيل والعيب اى عيب المبيع فرده التوكيل على البائع وهو في يده فان سلم الى التوكيل فلم
يرده الا برضاء التوكيل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان الصنف قد ترك فيه واني كثير من السائل اعطاء على المانور
المبتع كما ترى فلا وجه لقول بالشاح هنا حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مبيد به كما نحن ويحاجهم بالثمن في
طلب شفعة المشتري من ممانرنا شفع نجاحم التوكيل بالشراء وهو اى الممانر في يده اى التوكيل بخلاف اذا سلم الى التوكيل
فانه نجاحم دون التوكيل لا شمارا لو كانه نقول في شفعة موقوف على ما قدر من نقول في الاستحقاق بقدرية المسمى المردود فمما لا
بالسقوط على ما هو متناول لكل من الفعلين كما نحن وفي نقول عليه من مشراه اشعار بان متى صار التوكيل بغيره الى سلبه حقه

[illegible]

[illegible]

فصل في الوكيل بالخصوص والدين واليمين القبض عند علمائنا لانه شتم لما فطره كل رجلا ان يدعي ويشهد بالمال على غيره ولا يرد عليه فثبت عليه الوكيل بالدين او الاقرار كان لان القبض وقفت على يفتي كغير من المتأخرين من مشايخ حجة وسمعة وقهرهم الان ما يجد عصرهم بخلافه اى بان ليس له القبض لانه ماضى الى بالخصوص كما قال علماء المذاهب والحنابلة في الوكلاء واليمين واليمين في القضاة ونحو ذلك واصل الاسلام من هو لا كما قال الزاوي في نيف وخمسائة نفس عليه ما في نيف وتسعمائة وثلاثة اشعار بان الوكيل بالتقاضى القبض عند علمائنا خلافا لافق فرج وعليه الفتوى كما في المدائنه وذكر في المضرات ان الاول ظاهر الردية لان الحكم من التجار وبيعته وللوكيل لقبض الدين بالخصوص فلو اقام هذا الوكيل البيعة على الدين او قيم عليه ان يوجهه ستوفاه او ابراه قبض خلافا لما كان قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعندنا قبض ببيعه وقبض على الوكلاء عنه بجهوده وقبضه من الى ان القاضي لو وكل قبض دين الغائب لم يكن له الخصوصية والى ان الرسول ولما هو لقبض الدين ليس له الخصوصية كما في الردية والمال انه وادعى الغريم للاستيفاء لم يجلف الوكيل فيدفع المطلوب الى الوكيل ثم يبيع الموكل وينجلفه كما في المدائنه والى ان الوكيل بقبض الدين لا يجازم كما صرح به فقال لا يكون للوكيل قبض الدين بالخصوص لانه كالرسول فلو اقام البيعة بعبادة باع من موكله لم يبيع في حق البيع وقبضه اشار بان لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة لان اقرب الوديع كما في دعوى خلاصته ويقصر يد الوكيل اى توقف على حضور الموكل قبض من وكل قبض العبد له في يد فلان ونقل المرأة اى يقصر يد الوكيل بقصد المرأة النافذة الى موضع كذا او توقف على الحضور نقل الوكيل اياها ان اقام العبد الحجته اى البيعة على العتق اى اطلاق موكله اياه وقامته المرأة الحجته على الطلاق اى تطبيق الموكل بان يقصر بلانها بوجهها اى العتق والطلاق لانها اقامت حجته على وكيل غير خصم ولذا وجب ان يدعى صاحبها وحضره وكله بعبادة قصدا به وصرح اقرار الوكيل اى وكيل المدعى او المدعى عليه بالخصوص عند القاضي لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصوص مدعى فاقربا يستيفاه او امره على عليه فاقربا وجب اطلاق عليه لان الخصومة شالته كما

[illegible]

کتاب الشریعہ

بعد الوكان لانها كالقدره للشركة كما يظهر في ثلاثة بالكر والضم كما في القاموس اسم وصدر شرك في كذا بالكر فهو شرك
 اي مشارك كما في الديوان وغيره في المشاركة خلط اللكين كما في المفردات ويطلق على العقد كما في النهاية وشريعتها اختصاص
 اثنين او اكثر محل واحد كما في الضمات ولما كان قريبا من اللغوي فهم بلا تعريف فقال ضربان اي نوعان شركة ملك
 اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالاضافة بمعنى الباء وهي شرعا ان يملك اثنان فصاعدا عينا وهي ضربان اختيارية
 ان يشترعا عينا او شيئا او رضى لها فيقبلان او يستوليا عليها في دار الحرب او يخلط مالهما او غير ذلك وجبرية بان اخلط بحيث
 يتخذ راد تجسر الشريك بينهما او ورثا لا او غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية الشركة في المخلط كما اذا
 سبب الربح ثبوت في دار بينهما فانها شريكان في المخلط كما في العقد لعدم ان عينا بامر لكان اولى وكل من يدين الاثنين كاجنبي
 فيما اسي في ان متناع عن تصرف مضر فاما كان لصاحبه من حصه فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن شريكه
 لا يجوز كذا في الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز ومن شام لم يخر كما في بيع الصغرى وانما قيد بالمضران لاحد هاهنا ليعبر
 على سطح دار مشتركة جنبها كما في الميتة والمخاض لراعه ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا نفقت الارض فلو تقصصها او اذا ترك
 حقه فليس ذلك كما في نصب الكبرى وشركة عقد ان الشركة لو كان له الوصية بسبب عقد بغيره الا في ورثتها

انما هي ان كل من يبيع الاجزاء كان له نصيب في كل واحد منها فلو كان له نصيب في كل واحد منها
 لما كان له نصيب في كل واحد منها انما هو في كل واحد منها نصيب في كل واحد منها
 لا احد لها ولا لهم سوا ذلك من الربح ولا خسران في الشركة الا ان كان له نصيب في كل واحد منها
 فلو كان له نصيب في كل واحد منها فلو كان له نصيب في كل واحد منها فلو كان له نصيب في كل واحد منها
 من التوفيق كان كل واحد منها ما عنده الى صاحبه كما ذكره ائمة الاثر وكتبه الشارحان الزبيري قدس سره في كل واحد منها
 وهو غلات الشركة وشريكة في كل واحد منها من الربح والافضل ولا بأس به كلف الشركة لما في الربح والافضل
 بالغير فلا يفتقر من نصيبين ما دون ذلك من النصيبين او غيرهما لما في الربح والافضل من حيث القدر
 اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وما اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالسور مع الصالح فيشترط في ذلك
 الشاوي في القيمة فلو كان لا احد منها قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرداءة ومن الى يوسع مع ان لا يصح كافي في القيمة
 الشاويين الدال على الشهرة الى ان لو كان لا احد منها من جنس غلك الدال لم يدخل في الشركة فلو كانا في فاضلتي الى
 ان لو قبض به الشركة ما على الناس من الدين او زادوا احد المدين قبل الشراء او زادوا بعد الشراء بالآخر فندت في كل هذه الصور كافي
 في القيمة ولا بأس بان يكون لا احد منها عقار او عرض كافي في الشارع وحرية فلا يجوز بين الفروا عبد بين عبد بين حرم ومكات
 بين كائنين في مينا فجز من المسلمين الذين في الكسائي والجبوي والسلم والرمه لامين مسلم وكما في عند الطرفين وبكره عند الى يوسع
 ويؤلف بين مسلم ومترد عنه لا عند ما كافي في العلم ومن الشرط وعموم التجارات والشاوي في الربح ولم يذكر لما يشترطه ومنها فقط
 الفاوضه اذا احوام فلما يملكون شرطا كافي في الحيط وفيه اشعار بان لا ذكر كل الشرط وسواها صح اعتقاد اذ العبرة للمعنى كافي في العلم
 وغيره فلا بأس بتركها مع ذكر الشرط وتضمن الفاوضه الوكاله فيصير كل واحد وكيلهما مع حاجته فيحق عقد كل نصيرت الى الآخر
 كما نصيرت الى نفسه والكفالة فيصير كل كنفلا عن آخر فلو كان من نحو ضمان التجارة والنصب والاستهلاك وشري كل البقا فيصير
 لها فلا يملك احد ما شرا شي لنفسه الوكاله الاطعام اهله وكسوتهم وغيره ما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوة والادام وجارية فلو
 وكل دين لازم احدهما باصح فيه الشركة من العقد كالمشراء ونحوه كالمبيع جائز والفاسد والاجارة تضمن الآخر فلو كان
 فلو انشتر على ترتيب التفت فالتصديق بالفاوا حسن واحترز باصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الآخر كالمكاح والخلع والبيع
 عن دم عند وفي التفت من كل ما لازم احدهما فعلى الآخر ايضا الاقرار به بالمرور والشرع الجارية وعقودهم محرم ويجعلها بين عليهما الا ان
 حلت احدهما على البنات والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي لو فضل احدهما بالنفس لا يواخذ به الآخر بالايجاع ولو فضل بالمال فلو
 به عند خلافهما وان ورث احدهما باصح فيه شركة او وهب له او تصدق عليه او وصى له ما يصح فيه الشركة من نصيب
 وغيره وقد قبض الوارث او الوهب له او غيره وانما في ثلث الفعل لانه معطوف باو فيشترط قبض كل كافي في شرح الطحاوي في الشركة
 وقاضيان والمستصفي والتفت وغيرهما وعبارة العارية كائنتين بعينه فلا يشترط ان القبض شرط اذ لا يشترط ان كانت

الاشارة الى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لما في البسوة وفيه شعار بان لم يثبت بعد في مقدارها بالاشترط وان لم يثبت في مقدارها بالاشترط فان كان
الاشترط في مقدارها كان ريب الارض طاب لا الزرع وان زاد على قدره ما جاز مثل ان كان صاحبها على قدره
او جاز مثل ان كان صاحبها على قدره ما جاز مثل ان كان صاحبها على قدره ما جاز مثل ان كان صاحبها على قدره
ولا يخرج النخل وان لم يثبت شيء او ثبت ذلك واللام في النخل للمساوي مثل ان كان صاحبها على قدره ما جاز
صاحبها او جاز النخل بالارض كرويا ان كان صاحبها وكل ذلك من جنس النخل وان وجد الفاسد كافي في الشيء وان كان في
شيء كافي في الخارج منها على قدر ملكها كافي في الشيء ولا يرد اذ جاز النخل في هذه الفصول على ما شرط عندنا من ان لا يرضى به ولا يخرج النخل
بالفاسد عند محمد بن الحسن لان استوفى من ثمنه ومطل الزرع بموت احدكما اي ريب الارض والزرع وان كرم الارض في غير النخل
وسوى المسينات ولا يفرق في ريب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلا اثران ينتج وبعد الفروع ينتج الفسخ كافي في الشيء
وان مات ريب الارض بعد الزراعة قبل النيات ففي بقا الزرع اختلاف الشائخ ولومات بعد ما ثبت قبل ان يتجسد في العقد
استحسانا الى ان يتجسد كافي في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدكما بالآخر مرتدا فانه يبطل عند خلافهما كافي في النظم وفيه ان
يكون الجنون المطبق والمجر كذلك ونفسح اي يجوز فتح المزارعة ولو باقضاء ورضا كافي في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم وبطل فيه
احدما في رواية الزيادة وبه اخذ بعضهم كافي في الذخيرة بدلين محجوج اي بسبب وبين ريب الارض مضطر الى جميعا اي الارض
وقيل اشارة الى ان لا مال رسوا به والى ان لا يزرع على ريب الارض كغيره انما هي تسمية المسينات والى ان الارض لم يثبت
قال بعضهم ان يبيع في هذه الصورة فان ثبت لم يرجع بالدين حتى يتجسد كافي في الذخيرة وانما لم يذكر في ريب النسخ من جانب المزارع
كرضه وخيانته الكفار باساق في المساقات ومنه عزيمته سفره والدخول في حرفة اخرى كافي في النظم والى انه لو باع بعد الزرع بلا
عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجره لم يفسخ حتى يتجسد ومضى الدية على ما قال الفضلي كافي في طابخان فان مضى الدية
المذكورة عند العقد ولم يدرك الزرع اي لم يتجسد فعلى العامل ريب الارض اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك
الزرع الا اذا اراد بغيره فليس ريب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما او اعطيه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع وارجع بما تنفق
في حصة وفيه اشعار بان ليس ريب الارض ان باخذ الزرع بقله لما فيه من الاضرار كافي في الدية ونفقة الزرع كاجرة السقي
والنظرة عليها اي العامل ريب الارض بالتجسد في أي بقا نصيبها كاجرة التجسد ونحوه من الحج والبيع الى البذر والديار
والتمرية والنظرة ونحوه فان العمل عليها الى ان يفسد فانما يفسد على كل نصيبه وانما ليست من اعمال المزارع بل هي مؤنة ملك مشترك
بينهما كافي في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يخص باذكر من الشرطة السابقة بل كانت في جميع الاراعات كافي في الدية فنقد الحكم
جملة اربعة مستقلة وان كان معطوفة على جواب الشرطة كما هو بل على الشرطة فان شرط الجزاء ونحوه عند اخذ على العامل صر
الشرط والعقد عند ابي يوسف روح وبقيت تتعامل الناس وبها يصحح في ديارنا كافي في البسوة ونفس في ظاهر الرواية ومن ابي
صليته روح انه صح وهو فخر اكثر مشايخ النجاشي كافي في التهمة وذكر في البسوة والدية والكافي وغيره انه صح في رواية عن ابي يوسف روح

[illegible]

فصل المساقاة من الزرعة كافي النصف وانما اقر على الحاملة التي هي لغة مزية لانها اوفى بحسب الاشتقاق ولم يفرق

حينئذ ينشأ النوى والشرعي كافي النهاية وغيره فان تفرقة من الظن وضع الشجر اى كل نبات بالفعل او القوة يبنى في الارض سنة
او اكثر بقية الان فينسل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران وما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيره بما ياتي ومن عطفت
الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد الثمرات الى من يصلح تنظيها السواني والسقي والتلحيق والتشذيب والشذوذ والحرارة وغيره بالان
يقول وقت ايدك بذه النخلة مثلاً ساقه كجذره وقول الساق ثبات فقيها شعار بان ركنها الايجاب والقبول كما انشأ لي في
الكرمان وغيره كجذره مثل بقية الان من ثمره اى مما يتولد منه فينتاول الرطبة وغيره وحي اى الساقاة كالمراثة اختلافاً وشرطا
وحكم الا انهما اى الساقاة قصص بل اذكر المدة لانها معلومة عرفاً وفيه اشارة الى ان الساقاة تصح عنده وتصح عندها وبقي وبشرط
فيما صلاحية الشجر لثمر حتى ان لو وضع غرساً لم يبلغ الاثمار ساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الارض وصفاتها فتاوما
فاحتمل كافي النهاية والى انه يشترط اهلية العاقين والتحية بين العامل والشجر وشيوع الثمر وذكر قسط الدافع و
سكت عن قسط العامل جازاً سخناً كما في التتممة وتقع مدة الساقاة حينئذ على مدة اول ثمر يخرج في هذه السنة فاول المدة وقت
العامل في الثمر المعلوم واخرها وقت ادراك المعلوم فيخرج فاول ثمر يخرج فيها انتقضت الساقاة وادراك بذر الرطبة بالفتح وباليست
الرب كافي الكرماني والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالراء وهو اخص اذ هو ما كان للبطل من الحب كافي النهاية والبذر مما عزل للزراعة
من الجوب كافي الثاموس كما وراك الثمر اى دفع الرطبة لا وراك البذر كفي الشجر لا وراك الثمر يعني اذا دفعا بعد اتمامها بنائها
فخرج بذراً فيقوم عليها يخرج البذر فهو جاز كافي الكرماني وغيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت
فارجع اليه في الاختصار اذا دفع الرطبة وقد ثبت ان دفع البذر ليس بذرة فيمناسبة فان كان وقت جزمها معلوماً جازاً ووقع الخلة
الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها الا شتاء فيفسد بالاشتاء فيخرج فللعامل اجر المثل تجليات ذكر مدة قدر
يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرع فيها وان لم يخرج الثمر فيها بل بعد اليه فللعامل

[illegible]

عقب المزارعة بل لا بد من شغلها اشرف من شغلها والاحياء في حيل الشيء حي اي ذواته سايه او نايه وحقا التصرف في ارض موروثة
بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب هو استحقاقه او غيره كما في الخلاصة وغيره اي اي الموات فيخرج اليه وضمها لارض المالك لما
كفا في القاموس وذكر في التعريب المملية ان فعال من الموات في الاصل مالا من فيه وفي السجدة ارض غير عامرة وشرعت

[illegible]

شرب ارضه الى ارض الشرب هذا هو الذي يسمى ال ارض الارض ارضه على مثل في ارض اخرى على في الجبس ما كان
 الارض ما هم لان ارضهم على قدر مقدارهم فيه وفيما يشاء به اذ كان له على مياه في اوقات صغيرة في قرية لهم
 وقت الارض ما هم على الارض ما هم في التربة اذ جازوا الشرب ليرت كما انما من الدين والبر واليحيى الى
 من الجبس ما استحق به اى بان يبنى ارض فلان يوا او شرب من شربه كالو عيشه بالاسواق ثم يخذ ولا يباع في ظاهر
 الرواية شرب يوم او اكثر وينفذ على محروس كافي الذخيرة على ارض لانه يجوز لانه غير ملوك والاطل وفيما يشاء به
 يحد لوس ارض اخرى وهو صحيح كافي التربة الماعن اكثر مشايخ شيخ روح للتعامل والقياس تبرك به ولم يجرى في
 الى جفرت كاستلوا به بكر البنى وغيره اذ القياس لا تبرك بتعامل بدة واحدة كافي الذخيرة وكذا الاصح وينفذ الاجارة
 اى اجارة للشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو يابده واجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة
 يتبعه الارض كافي الذخيرة والهبة والصدقة والحارية والرهين والقرض والمروبل الخ والصلح ومن سقى ارضه ولو
 كرا من شرب غيره فيمن ان ينظر كم شربى الشرب لوجاز به سواء كان مثليا او قيميا فان الماء سقى في رواية وفي في اخر
 وبالصانع اخذ فورا لا سلام السبي على البرودى فمن اثبت النائرة منها فقد اخطا ولعل تاخير الائمة من سهو النسخ او الحكم من
 تبيل الجازب فيكون متعلقه باجده فقط وبه وبما قبله معنى فان الاكثر من ستم الوقاية والمداية وغيرها انه لا يضمن وعليه الفتوى
 كافي التربة والخلاصة وذكر في الزاهاى من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤذيه بالشرب والجبس وفي التربة ان الدار
 وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبدول وقال الفقيه لا امر به ولو تصدق بنزله كان حسنا
 وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المنصوب فان الدابة اذا سمن به الدم وصار شيئا آخر لا يضمن من سقى
 ارضه ففرت ارض جاره اى صارت ذائبا لكسر يقال بالفارسية (ذاب) كافي الطلبة وهذا اذا سقى في نوبته مقدرا حقه
 وما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام سميل الزاهد كافي الذخيرة وذكر في التربة انه اذا سقى سقيا غير متعاد
 فتدري نحن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نزع تقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا يخفى على اهل الالباب

كتاب الوقف

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الآن ربنا فتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاحمين هو لغة مصدر ووقف
 اى حبس فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الوقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفته الا في لغة روية على ما قالوا كافي المنز
 وفيه اشعار بان التضييع ضئيف في الدار المصون ان اوقفه لم يسع عند ابى عمرو وسع عند غيره على ان التعدية بالهزة تباينة
 انتهى وشرية عند حبس العيس ومنع الرتبة الملوكة بالقول عن نصرت الغير حال كوننا مشقرة على ملك الواقف
 فالرتبة باقية على ملكه في حيوة وملك ورثة في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما ياتي من البذل بالمنفعة ياتي عنده ويشكل
 بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المتكلف فيه وانما قيد بالقول بانه لو كتب

[illegible]

[illegible]

بأن كل طاعة عند ما يقع من نائب لم يربط بها اليمين فلو لم يربط به لم يكن له أن يبرأ من طاعته ولا من
محمدين وليس فيه ريب ظاهرة واختلاف الشائع على قوله كافي البياض صحيح عنده بعد انقضاء مثل ما جعل في الشروط
والمعنى أي لو لم يبرأ الوقت كالنزول والنصب وغيرهما لنفسه ولم يصح عند محمد روح الوقت والشرط لأن التسليم شرط واجب في
الشئ كافي الخلاصة وصح عنه التحمل إلى أفضل شرط أن يستبدل الوقت به أي الوقت أو ثمنه أو ما يجازي أرضه أو
أو اشاء وليكون وقتا مكانا على شرط وليس له أن يستبدل ثانيا إلا بالشرط في أصل الوقت وعند محمد طلال مع كون
وبطل الشرط لأن الوقت قيم برونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقت عند محمد روح وعن أبي يوسف روح إذا جاز وبطل الشرط
كافي الشئ وفيه إشارة إلى أنه لو لم يغير الشرط الاستبدال لم يستبدل وإن كان أرض الوقت بنحو لا يثبت بها كافي فاضل خان
وذكر في الظهيرية أنه قال أبو يوسف روح يجوز الاستبدال ومن الشائع من لم يجوز وفي الخلاصة قال الشري من جواز
الاستبدال فقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط إذا صنف الأرض من الرعي ونحن لا نقضي به وقد شاهدها
في استبدال من الفساد ولا يبعد ولا يحصى فإن قلته القصة جملوه حيلة إلى إبطال الكثر أوقات المسلمين فافعلوا ما فعلوا أو هذا
في زمانه ونعم الزمان هذا هو شك عنه وأما زماننا فلا يثبت فيه أي من الوقت فيستبدل ولا من الوقوف عليه فيستبدل عليه
ومع هذا أرجو من الله تعالى أن يحدث به فيكم مراوحيه عنده ترك ذكر مصرف موقوف لأن الوقت يعني عن ذكره
فالتأخير بشرط الإجماع وأما ذكر شرط عند الظاهرين خلافاً لأبي يوسف روح كافي المداية وغيره وذكر في فاضل خان أن ذكر
التأخير لم يغير طاعته أصلاً خلافاً لأبي يوسف السمتي بالسكون فلو وقت على جهة يتوجه أنه جامع بين وقت على ووده عند
صح فافذ الفقه ذلك المصنف صرف ذلك الوقت إلى الفقراء وأن لم يذكرهم فإن المقصود هو التقرب إليه تعالى وذلك حال
بذلك ولم يصح منه بما لا إذا جمل آخره لمساكين وقال أبو بكر سعيد صح ذلك بذكره في قوله وهو المتعار كافي المصنفات
وصح عنه محمد وقت منقول من مكان إلى مكان من محول من بيته إلى بيته وإن لم يكن تاباً للعقار وده صح عنه
أبي حنيفة روح أن كان تاباً وصح عنه أبي يوسف روح أن كان تاباً كافي الزاوي وغيره وذكر في الخلاصة أنه صح به بيته
بالإجماع فيه تعال أي تعارف كالمصحف لموقوف على أهل مسجد ويقتر فيه أوفى غيره أو على جيرانه أو الأمة ونحوه
والكتاب والنفاس والمشار والمسلات والبنائز وثيابها ولسانها وحملها والعمارة والبيوت والبيوت والبيوت والبيوت
والشباب مع رخص الإمام مع برج النخل مع الكوزة فلو لم يجال كالتأثير يكون من غير ريبه كافي الغنى وغيره
وذكر في الزاوي أن الوقت المنقول جاز عند محمد روح وإن لم يجال فيه وجعل عند أبي يوسف روح أن لم يجال عليه
القصوى أي يعني بأصح عند محمد روح حاجة الناس إليه وقيل ما يجوز وقت المصحف أو كتب على مسجد له به أو غيره
المنقوى كافي المصنفات والاول أصح كافي غير زمان ولا يملك من جرات الوقوف بالبيع وقوله والاحياء
ميراث بعض في غير المصحف والفضل وقيل يجوز بيع ثمنه في غيره فلفظ ما في لسانه به دون الموقوف جوازاً

[illegible]

والله اعلم بالصواب

كتاب الكراهية

والله اعلم بالصواب والكرهية هي التي لا تصل إلى أصل الشر في الكراهية وقد اختلفت في مقدارها
فما لا يستهان به حيث من غير الكراهية اشتراطى وهي في الأصل منسوب الى الكراهة بالضم فيمنع من الاعتكاف
والتسل كما كراهية مصدر كره الشيء بالكسر اي لم يروه فهو كاره وشره كره كرهه فعل وكرهه اي كرهه كرهه كرهه
وشره ما كان تركه اولى وهو على نوعين كراهية محرم وكرهية تنزيه ثم ذكر التحريم على النوعين فقال ما كرهه اي فعله
عليه من هذه المادة شئ حرام اي كراهية في العقوبة بالنار عند محمدرج وفي رواية من الشينين ولم يقطعه اي لم يسل محمدرج
ان حرام بعد حرم وجدان الدليل القاطع على حرمة ما حرم مانع منه بدليل قطعي وتركه فرض كشره وكراهية مانع من
تركه واجب ككل الغيب السلب بالشرع كما في الكسفة والبدعة مرافقة فكرهه عند محمدرج كما في النمان وكرهه كالبشنة
عند ما اي الشينين الى الحرام اقرب من الحلال اي الممنوع منه وجوب فاعلمه هو المختار كما في القلاصة والفتاوى والكبرى
والجنيين غير ما هو الصميم كما في الجواهر فالاصح تقديره على قول محمدرج وفيه اشارة الى ان ما كرهه تنزيها عندهم بالممنوع منه
الا انه عند ما كان الى فعل اقرب اي ثبت تاركه في ثواب فكرهه تخريفا وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وغيره
وانما لم يعرج بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر الالتهام به اولى والاصل في الفصل بين الكراهيتين انه ان كان الاصل
فيه حرمة سقطت لعموم البدوي فتشزيه والافتحريم كسوء المنة ولحم الحمار وان كان ابا حة غلب على الظن وجود المحرم فتحريم
والافتحريم كسوء البقرة الجمالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السنن المدي قبل بكرة او شي
اذا ترك سنة من السنن الزوائد قبل للباس به واذا ترك واجبا قبل بعيد كما في كسفة النار وعن محمدرج ان ما كان قبل
جواز ارجح قبل للباس وما كان دليل فساد ارجح قبل يحرم وما تساوى اليه ايسر ان قبل بكرة كما في زيادات ابن قتيبة
ذكر في ذابح البداية ان في العمل للباس وفي الحرمة بكرة اوله بكل الاكل للنداء والشرب للعطش ولو من الحرم فرض
يناب عليه حكم الحيث ان وقع الاكل به اي بالاكل هلاكه فلو امتنع من النداء حتى مات لم ياتم لان الشفاء غير شيقن
بخلاف ما لو امتنع من اكل البقرة كما في الاختيار ومقدار ما يسد رمقه واختلف في حلال او حرم رفع الاثم وقيل ضعف
عن اداء الفرائض حتى الاكل منها في الكل للفقهاء وذكر في الخزانة انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش فقل باسيف
والاكل من الباحة فوق الحرم ما جوزه مثاب عليه ان امكنه اي الاكل من اداء صلوة الفرض قائما ومن حرم
الفرض وفيه شعارا بانه جاز لتفصيل الكل بحيث يصف من الحرم لكنه لم يجز كما في الاختيار ومباح غير مكره فيكون حلالا
غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبيع منه النداء فانه حلال غير مباح فانه مكره كما في خلق النارية الى الشينين كسفر
الشينين وفتح الباب وسكونها اسم ما يغذيه ويقوى بدنه ليزيد الشج الاكل قوته مفعول الثاني ويجوز رفعه فانه جاز لانه وفيه شعار

[illegible]

[illegible]

مركبات الستين السدس عربي هو سبعة كافي سماح والتماس وجمعة بالنظم او عمل من السدي بالخطا سبعة راقه و...
سواء كان مغلوبا او ساديا فالحديث كالتسكن والكتان والصوف فان لا اعتبار لانهما مستقيمن وقيل لا يلبيس الا اذا طلب
الحرارة على الوجهين الحديث الاول كافي الحديث وقد نظره شعيرتان و...
ولبيس الا بالبحر عكسه اي بالسماء و... في حرب فقط فلا يلبيس في غير الحرب اجماعا وكره البياض
فهي با او حريرا مثلا يشاهد والاثم على اللبيس لان الفضل بصفاته البية وفيه اشعار بان يكره كل لباس خلاف الاستحباب
ان يكون من القطن او الصوف والكتان على وقاقت الشبهة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ونحوه في الكلام الى ان لا يلبيس
وفقد شهره كافي الشفة واجب الاوان البياض وليس الاضغرة كافي الشفة وليس الاسود مشرب كافي الخلاصة ولا
بالثوب الاحمر كافي الزاهدي وينظر الرجل جواز الياقوت مضمون اعطاء الرجل او بعضه فيكون من اسما كافي غير موضح
من الكشاف والنظر كما يتجدد بغيره يبدى بالي كافي الاساس والاولى تشكبه الرجل لثوبهم ان الثاني عين الاول وكذا الكلام
فيما بعد وفيه اشعار بان البياض بالنظر الى الامر الصحيح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم يجر بالثياب كافي التجنيس وذكر الزاهدي
انه لو نظرت عورة غيره باذن لم ياتم ونظر المرأة حرة او امه مسلة او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبي سوى ما لا
بين السرة وغيره حال كونها متبينة الى الركبة فحذف المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احدك وبين صاحبه
بين يقتضي التعدد كافي باب الحذف من المنى والغاية داخله تحت المنى لان الصدر حينئذ متناول لما فالركبة عورة السرة
لا خلافا لابي بصير المروزي من اصحابنا ولهذا كشفت لانيك عليه الا بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يؤدب بالرجح لانه
مجمع عليه وما دون السرة الى العانة عورة خلافا للفتوى كافي الكافي وغيره ونسبني ان يكره على كاشفه برفع فانه يجتهد فيها لا يكره
ان في الكافي ان يكره على كاشف الفخذ بعنف ولا يؤدب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر وفي المداينة عن ابي حنيفة
رح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى الحارم حتى لا يباح له النظر الى ظهرها وبطنها وجنبها وينظر الرجل من محرمه سببا
او رضاعا او مضاهرة بالنكاح وكذا بالسفاح على الاصح كافي التمرناشي ومن امته غيره ولو مكاتبه او مدبرة او ام ولد او
مستققة البعض عنده الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ مع ما يتبعها من نحو الخنسين والفرج والايدين والركبتين فينظر
الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر والشدى والكتف والصدر والساعد والساق والقدم وينظر عند نزول
مقاتل من امته الغير الى ما سوى السرة الى الركبة كافي يعيط وينظر الرجل من الحرة المجنبية الى الوجه وهذا في زمانهم الماني
زماننا فمنع من الشابة وينظر العبد من السيد الى الوجه فالعبد كالأجنبي وقيل كالحرم كافي التمرناشي وفيه اشارة الى ان
يجل النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكره كافي ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن عن شهوة والافحار كافي تاديرة الفتاوى في
تعليب اي الكف والقدم وتنظر الى زرعها في رعايتها كافي الخزانة والاطلاق فانظر الى من انفصل كالمتصل والاصل فيه ان
كل عضو لا ينظر اليه قبل الا انفصال لا ينظر بعده كشمه رأسها وقلامة رجلها وظهرها واما كافي الزاهدي وفي المرأة والاش

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والوجه في ذلك انهم يسمونهم بالاسلام عليهم السلام من ذلك وظلاله لا يسمونهم بالاسلام وكرهوا ان يسموا بالاسلام
 في الجبل فمن ثمة انتبهوا وبنوا على ما سبقت له من كفاي الجارة الكرواني وعرفا نريد للصوت بلالمان في الشجر
 والتصديق المناسب لما لم يتحقق الشراء بقصد ان يقد من انثنت كون الامان في الشجر والتصديق بالالمان وما سبقت
 التصديق لما فهم من انواع اللب وكيفية في جميع الايمان حتى منج الشكر كون من ذلك كفاي الاختيار وغيره وفي المضمرات
 من ابلح الشراء يكون فاستفاد في شرح سير الكبير للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم كبره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن والوعظ فما يفسد الذين يدعون الوجود المجهت كرهه الاصل لفي الدين ومنع الصوفية ما يبتادونه من رفع الصوت
 فان ذلك كرهه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فانطاك عند سماع الشراء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي يفسد
 التصوف في زماننا حرام لا يجوز القصد والمجلس اليه وهو الشراء والمزاير سواء وما شاع قبلهم فخلوا فخلوا في السرايات
 سماع الشراء من الذنوب وما اباحه الاقليل من الفقهاء ومن اباحه لم يرا علة في الساجد واليقاع الشرعية وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم كان الملبس اول من نفي وما نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الشراء وكان السرايات
 كثير الولوج بالسماع فوجب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتنتاب الناس فقال ابو عمرو وغيره من اخوانه بهيات
 يا ابا القاسم ذايه السماع شر من كذا وكذا سنة ثنتاب الناس وقال السرخسي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد وضرب
 وجهه بالسيوف لا يشعر فيه بوجع وارودا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته
 مخجل سرى انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الشراء والاشماع اليه مصيبة وكذا قراءة القرآن بالالمان حتى قال مشائخنا انما
 والسماع آثمان وعن الرضائي من قال لثل هذا القاري احنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان التفتي للناس ونفسه كما لها
 ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التفتي لاشماع الغير كرهه عند عامة المشائخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك
 في العرس والولاية للاعلان ومنهم من قال اذا تفتي ليستفيد نظم القواني وبصير فصيح اللسان للباس به وقال بعضهم التفتي
 لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاحاديث على ان الشراء البهاج
 المنثقل على الحكمة والوعظ وفي المضمرات من ابلح الشعر كان فاستفاد ونفط الشراء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك
 اللسان للباس به على ما قالوا كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر كرهه عند بعضهم وانما خص الشراء بالذكر مع انهم
 فيما بعد اهتماما بالمتع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجز الى بعض الاطباء وكل لهواي لعب حيث فانتبه بمجنى كذا
 شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالرقص والسحرية والتصديق والتقليد وضرب الاقار
 من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصبغ والسرنا والبوق وما يقال بالفارسية (سفيد مره) فان
 كلما كرهته دنما حتى الكفار وكذلك ضرب النوبة للتفاخر والباحات فلو ضرب لتبنيه فلا لباس به كما اذا ضرب في ثنية
 اوقات لشدة كبر ثلث نفحات من الصور لمناسبة مينا فبعد العصر للاشارة الى نفحة الفزع وبعد الغشاء الى نفحة الموت

في الاختیار فی حق البیت کذا فی الکتاب الامام المبرور ویشی ان یكون بوق الهام یوز کضرب التوبیة فی الاختیار
 بکثرة ضرب الدف فی غیر العرس تطریبه المرأة للمصی فی غیر النقیس وعن الحسن الالباس بد فی العرس یشتبه فی السراجیه فی الاختیار
 لم یکن له جلاجل ولا یضرب علی التریة التطریب وقال النورانی فی الشفقة انه حرام علی قول اکثر المشایخ وما ورد من ضرب الدف
 فی العرس کما یجوز من الاعلان وتماز فی البستان وبکثرة عمل الشبوة والنظر الیه کما فی المضرات والالباس بحسب الطیور
 والرجل فی منیه وکن یضرب من ارسلنا فی السکاک والامساک الیما فی یزیدنا حکمه اذ اضر بالناس وقال ابن
 سنان یجب علی صاحبهما ان یحفظهما ویلصقا فی شرح السیر للبخاری ان قال صلی الله علیه وآله وسلم لا یضرب المذکر شیئا من
 الملاهی سوی النصال والران ای الساقیه بالرجلی والضرب والارجل فی الکبری یوز بالساقیه لو کان البذل من جانب
 فاذا کان من الجانبین فحرام لانه قمار الاداء او خلا محلا ولا یضرب فی بین فقال کل منهما ان سبقتنی فکک کذا وان سبقتک فلی کذا
 وان سبقتک فلا شیء فییند یجوز وحیل ان اعطاه فلا یشتی فی المناعب لو شرط الحل انه ان سبقتما اعطاه احدهما وکل منهما یضرب
 جاز فی الکافی ان المنفعة عند اختلاف الجواب کالراعی ولا یجوز فی الحریة البغل لکن فی الاختیار انه یجوز فی المقتطع من سب
 بالصولیجان برید الفروینه یجوز فی الجواهر قد جاء الاثر فی رخصه المضارعة لتخصیل القدرة علی الثامنة دون التلی فانه مکروه
 واما الاشتناع فکاشتاع ضرب الدف والزمار والشار وغير ذلک فانه حرام ان سمع لبته یتکون معذورا ویجب ان یحیدان
 لا یسمع لقوله صلی الله علیه وآله وسلم اشاع صوت الملاهی معصیته والحجوس علیها فسق والتلذذ بها من الکفر وهذا المقتطع
 الذنب کما فی الاختیار او الاشتغال کما فی النایة وبکثرة من الواعظ القاء الکم وضرب الرجل علی النبر والقیام والنقود والنزول
 منه الصعو وعلیه فی وسط الکلام کما فی وخبرة الفتاوی ولو اید ذکر مقتل الحسین ینبغی ان ینذکر او لا یقتل سائر الصحابة لئلا یشتابه
 الروافض کما فی النون وکره جعل الغل ای الطوق من الحدید الجامع للید الی الخنق المانع عن تحرک الراس فی عنق عبده
 لانه عقوبة اهل النار وقال الفقیه ان فی زماننا جرت العادة بذلک اذ خیف من الالباق کما فی الکرا فی بخلاف التخصیید
 فانه غیر مکروه لانه من المسلمین فی المزدین وکره احتکاک رنته احتباس الشئ انظار الخلاء والاسم المحکمة بالضم والسکون کما فی
 القاموس وشرع اشتراء طعام ونحوه وجسه الی الغلادار بعین یوما وقبل شهر او قبل اکثر من شته وهذه المقادیر للبیع والتغزیر
 لا یلزم فانه یتفاوت بمقدار حبس قوت البشرای بالقوم بدنه من الرزق کالبز والشعیر والذرة والازر والذخن والشم
 ودون غسل وامن کما فی التجنيس وغیره وقوت البهائم کالتبن والقت وهذا عند الطرفين وعلیه الفتوی وقال ابو یوسف
 انه حبس کل ما یضر بالعامته ولو ذهابا او فسخا او ثوبا او غیره کما فی الکافی وشرط بعضهم الا اشتراء وقت الغلاد فی نظر زیادته
 کما فی الاختیار فلو اشترى فی الرخص لا یضر بالناس لم یکره حکمه کما فی التمرناشی فی بلد ادا فی حکمه کاکوستاق والقریة
 الا حکار باهلها بان کان صغیرا فلو لم یضر وکان کبیرا لم یکره لانه حبس ما لا یکره لو اشترى فی غیر البلد ولو قریبا منه وجلبه
 الیه وجسه وهذا عنده وفي رواية عن ابی یوسف رح واما عند محمد رح فیکره ان کان قریبا منه وعن ابی یوسف رح

التي هي ان يشهد من طاعت الله تعالى عليه وسلم لا يكون الا على وجهين
المتن الثاني لمن وهو الايمان من جهة الله تعالى لا يكون الا على وجهين
كافي الكرماني لا يكون من جهة الله تعالى عليه وسلم لا يكون الا على وجهين
محبوبة اي حبها المالك الى بلده من بلده آخر ولو قهره الله تعالى عليه وسلم لا يكون الا على وجهين
ان يبيد فانه لا يكون من جهة الله تعالى عليه وسلم لا يكون الا على وجهين
اي ارباب القوتين وهو من جهة الله تعالى عليه وسلم لا يكون الا على وجهين
يسير فان باع فيها والا امره مرة اخرى ووعظا وهو فان قبل والا حبسه وعزه على ما يرى فلو سره فباع القوت
ثم جعل للشرقي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل بائع امر مسلم الا بطيب نفس منه الا اذا تعدى الارباب اي غلب
اصحاب القوتين عن قيمته اي قيمة ذلك القوتين ثم باعها فاحشا بان يبيدوا يقتضيت القيمة كما اذا اشروا بخمسين دينا فطلبوا
حينئذ ان يسير له فشا بمشورة بل الرامي فان باع بالكثر ماسر جاز وامضاء القاضي وان لم يبيد اصله بائع الحاكم عندهم وهو
وتمامه في التمراشي والحيط وغيرهما وفيه اشارة الى ان التفسير في القوتين لا غير وبه صرح المتألي والحاشي وغيرهما لكنه اذا تعد
ارباب غير القوتين وظلموا على العامة ففسر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف راجح ينبغي ان يجوز والله علم وقيل تنزلها على
بلا منازع قول فرداي خبر واحد من غير كيف ما كان ذلك الفرد حر كان او عبدا ذكر او انثى مسلما او كافرا عدلا او ظالما
وما في كفيها كافي اذا ما وقع وفيه اشعار بان تخرج بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا تبرج في المعاملة
جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل تخليق به قصد وهي حق العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعادونات المالية والتناكحات والتخامات
والامانات والتركات فلو قال احدنا باع زيد من عمرو كبح او ادعى عليه او ادع او ورث قبل قوله ولم يتك ولم يشتر
ديانة فان قال واخبر كافر خاد مسلم شرير اللحم الممعد من مسلم او كتابي قبل قوله في حق الشراء منه وحينئذ
حل اكله بالبعث لانه خبر صادق عاقل قبح الكذب عنده لان قبحه عقلي وان قال ذلك الكافر شرير ومن محجوبي
قبل وحرهم اكله وفيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخبر احدا انه ذبيحة محجوب والى ان الحكيم
الرأي لم يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت هذه الجارية من فلان او وهبها لي او نصق
بها على او وكلني بها واكبرائه ان كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كافي الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول
لفرد اذا لم يكن له منازع فلو راي رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني فخصها
منى لا ينبغي له ان يشترها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كافي الحيط وقيل قول فرد بلا منازع وقد شرط
العديل اي عدله اي كونه منزها عما يعتد حرمة في الديانات جمع الديانة بالكسر لغة (دين دارشدين) وعرفا
حق الله تعالى وهو على قسمين عبادات خمسة الصلوة والزكاة والصوم والحج والجماد ومنزجر خمسة مهربة قتل النفس ومزجرة

في باب القوتين

[illegible]

في السيد واما في حيزه فمحصلة لمرئال وفتح القلوب على الحق كاني الشبهة وكبره ايماناً في هذه الايام وكذا الكفاية
في حيزه الفتاوى وفتح زياره القصور فيهم بجهاد الوجه قرياً بعد كاني الحيوة ويقول عليكم السلام وفتح القلوب على القبله
فيقول الدعا فاما اولي وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كاني الخمرانه وذكر في الخط ان سره في
لم يكره الا الان الاول هو الترك

كتاب الاشرية

اور بعد الكراية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشرية جميع الشراب اسم من الشرب اى ما يشرب ما كان او غيره طلالاً او غير
وفي الاشرية ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف مخذون اى شرب الاشرية واصولها التمارك
والزهر والرويب والمجوبات كالبر والبررة والدخن والحلاوات كالكسرة والفانيد واصل والالبان كلبين الابن الراك
والمتخذ من العنب خمسة انواع اوسه ومن التمر ثلثه ومن الزبيب اثنان ومن كل البواتى واحد وكل منها على نوعين
في ومطبوخ سباني تفصيله حرم الخمر في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عداد الاذنان والتسمية بالرحمن والكون
على الشيطان بالامر بالاجتناب وتعيين الفلاح به والبقاء العداوة والبقاع البنضاء والصدع عن ذكر الله تعالى والصد
عن الصلوة والنسي بصيغته الاستهزام المومي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم شجر شرب الاثم حتى ضل عقل
كذلك الاثم يذهب بالعقول به وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة البعير واصله وهي ام الخبائث بالنص في
البسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحاً من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل
صلوته اربعين ليلة وان داوم عليها فهو كعابد الوثن والاولى تاخيرها لئلا يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشئ على نفسه وهي
اى الخمر فانها من الموثقات الساعية الواجبة النابث والوا لا اعتراض بدليل ان الوصيلة التي بكسر النون وسكون الباء
والهمزة ويجوز التشديد على القلب والادغام اى غير النضج كافي المغرب فانضج ليس نخمر فلو طنجت لم يمت خمر وفيه خلاف
كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يمت خمر لم يحد بالكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحدث ارب العرق بالميكرو
لا يحدث في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان يبنى الايمان على العرق ومن قال انه يفتي خمر افقد
العكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كافي تمت الفتاوى ونقل الزاهدى عن البسوط انه لو صب فيها
سكر او فانيه حتى صار حلو اهل لزوال مرارته وفيه اشعار بان لزوال مرارة الخمر بالطنج حل كافي القينة من ماء عنب
احترار عن غير العنب فلو اخرج الماء من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقع كما قال بعض المشائخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر
يحدث ارب فطرة منه كافي الدم على اى ارتفاع اسفله اذا صله الادتفاع كافي القاييس واشتد اى قوى بحيث
يصير سكر او قد ف بالزبد بالتحريك اى رماه بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق فلو لم يقذف بجل
عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عنده ولم يحل عندنا قيل ان المختار انه مجرد الاستدراك مجرم ولا يحسد

من سكره حتى لا يملك في المشايخ والفقهاء من المذاهب من حال كونهما قليدين احدهما قال بجواز الخمر الى
الحرم هو الكثرة السكر لا العقل فانه حرام ولا جاز كذا في الذخيرة ولو ترك القيد بين الاولين امكن ان يكون من قوله اذا
قلت واشد من ذلك في سكر الاخير من كان فيه واضمحركا لطلأ بلكس والمدة فانه حرام وان قل فالقصور من
التشبيه في هذا الموصف لا البالغة حتى يلزم ان يكون المشبه بما قوسى واشهر في التشبيه تسامح والمطعم كسمن
كما قل وهو ما عتب خالص كما هو المشهور فلا يثبت الفسخ ولا الهوى كما ياتي في طنج قبل الغلبان بالنار او في
اقل من تشبيهه قبل اذا ذهب بالطبخ ثلثة قطا ولا نصفه نصف وادنى شيء منه باذن والكل حرام كما في الاختيار وغيره
والباذن كسكر الدال ونحوه كما في الناموس معرب لباوه وهو الخمر كما في الطائف وغلطا نجاسة تميز اي غلطا نجاسة الخمر
والطلأ كما يبول كما في البداية وفيه ان نجاسة الطلأ خفيفة في روايته وهو مختار الامام السرخسي والفتوى على الاول كما في
الكرام وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا في الكرمان وغيره ان جوهر الخمر كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار
الخمر في حكم نجس العين والاولى ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يؤخر بيان نجاسة الطلأ
لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قدم للاشعار بان نجاسة التقيين خفيفة كما هو مختار السرخسي في المبسوط
وان كان في البداية انها غليظة في روايته ومثل نقيع التمر امي السكر ونقيع الزبيب سمين اي غير مطبوخ فانه
حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول من الزيد او التلأ في الخمر يقال النقيع الزبيب في الخانبة ونقيع اذا القاه
فيما يشل ويخرج منه الخلاصة وقال ابن الاثير انه شراب متحد من زبيب او غيره من غير طنج واليه اشار في الصحاح والاساس
فلا حاجة الى قيدين والسكر بفتحين مختص بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون فخر
التفسير لكنه يؤهم فسادا ظاهرا فالاولى اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان ترك التفسير
فمختارا كما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين يتخذ صورته الى ان يدرك والمختص بعصير البسر الفضيخ بالصاد والمختص بالتمر
من الفضيخ وهو كسر الشيء الجوف اذا غلت الطلأ والتقيان والنظر متعلق بحرم واشد فان كلما اذا كان حلالا
اتفاقا واذا اشتدت فذلك عنده خلافا لما اذا قدفت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق و
حرمة الخمر وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والنظية فيكفر مستحلبا لانه دخل في الابان
بتصاير مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحد كان حلالا كما في الكرمان فيفسق شاربا ويجذب شراب
قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفا قيمتها اذا كانت سلم فقط فلا يكفر مستحل هذه الاثربة ولا يفسق شاربا ولكن يظلم
ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ولا يضمن متلفا قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابى يوسف رجح بيعها
اذا طنج فذهب كثر من النصف واقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التلف
الحية واما اذا قصد بهو بيعه فبالقرآن فالفتوى على قولها الكل في المضمر وفيه اشعار بحرمه الانتفاع بالخمر

كل من كان في هذه الحافات اسفل السكك على حرسا كان سكره لا يجد الا انه شرب الزاد على قدر الحاجة كما في الامم
وحل الصبر المثلث من القليل من السكر في الماء او الشمس حتى يذهب ثلثه ولا يشع فيخرج من
القدر من شدة الحرارة من الاثر فيخرج عشرة اصوع من الصبر في صب ماء بالزبد الباني حتى يذهب ثلثه
ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وفيه ان يطبخ موصولا فان القطع الطبخ في عود فان كان قبل تهره جودت الحرارة وحر
حل والاعظم وهو الحار القوي وان يكون اسفل قدره سكر بالاحتياط وان تقسم ارتفاع القدر ثلثه اقسام متساوية
ويحل على كل علامة فثلاثة اطناف الى ان يرجح الى العلامة اسفل كما في غزاة العتيق في حار من الصبر في
والشري فانه يجلان باولي طينة وفيه اشار بان الثلث ما عذب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثه بالطحين ثم
بالماء وترك حتى يستقر يسي ثلثا الا انه مخالفت لعمارة الكتب فانه يسي بالساقي آخر كما في الجودي كاستعمال الجودي والجودي
الى حميد فانه صنوه ابو يوسف في اعقوبى لانه اتخذ له ارون الرشيد وانه سكر (نحوه) في الروضة والطلبة اذ
صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من الصبر ويضرب بعضهم اولى طنج بعد صب الماء اليه ذهب القليل وعليه القوي
كما في الامم شدة اذا فاذ فبالزبد كما في الحقائق وغيره فادام حل شره بلا خلات واذا قدت بالزبد حل عند الشحين
ما لم يفكر ويكرم عند محمد رح وان لم يفر من حله كما في النظم وعنه مثل قولها وعنه انه مكره وعنه انه موقوف كما في الهداية
وبه اتفق الفقيه وهو الصحيح كما في شرح صحيح البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهير في وقادى
اهل سمرقند الحميدى كما في غزاة العتيق وهو الصحيح لان الخمر موقوفة في العتيق فينبى ان يحل من حبسه في الدنيا النوزجا
ترقيها كما في الضمرات وتلك اليزم تفسيق الصحابة رض وكان عمر رض استشار الناس فيما يشرى الطعام ويقوى على
الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا لضع شرابا في صومنا واتى بالثلث فصب
عمر رض ماء فشرب ثم ناول عبادة وامر العماران بنجده للناس لاسمراء كما في الكرامى وحل فيمنع التمر اسم جنس كما
فينبى ناول اليابس والرطب والبسر وتجوز حكم الكل كما في الزاهدى والبيضا شراب يتخذ من التمر او الزبيب او العسل او
او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى ينخرج منه مشق من البند وهو الاقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره ونبذ الزبيب
حال كون نبذها مطبوخا اولى طنجته فالفرق بينه وبين الشق بالطحين وعدمه كما في التمه وان استعد ذلك البند
وتدرف بالزبد وفيه خلاف الثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتحقق بالثلث فلم ينف عاصبه من قوله
مشهد كما ظن وعمن ابى حنيفة مروح لانه لم يذاته ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للقوي
على العبادة كما في الكرامى وعن ابن مقاتل لواعظت الدنيا بخدا فبرها ما شربت سكر او اقيمت تحت البنية من طوبى
وقال ابو يوسف روح في نفس من البنية مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في العتيق وعن الشحين ان
ينبذ بها ليعمل الا اذا ذهب ثلثه بالطحين كما في الكشف اذا شرب ظرف حل ما لم يسكر اى يغيب الهذيان بهن

والنجاسة من طينته فلا يشترط الا يطبخ السكر الحبيب المحرّم عند هذا السكر من القدر الاخير هو المحرم عند طينته حاله ان يكتفى بالسكر
 وغيره وذكر في التفتان ان القدر السكر حلال كره عند أبي يوسف من قال حرام هو السكر شربا بل يائنه لم هو وطرب
 اي شربه او شربه في غير وقت فلو كان قولي بالشرب حراما لكان حراما في كل وقت فطره والنية وحده وان لم
 يك كفايا للضمرات وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استواء الطعام او التقوى في الليالي
 على القيام او في الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او النداء بالدين الا لا يمتنع من فعله لغير ذلك
 بين علماء الانام وفي التفتان قال محمد بن كل سكر مكره ولم ينفذ في الحرام ومنه ان يكون مثل السكر مشربا عن ذلك
 العام وحل بالافتان الخليفة ان اي ما لا يربب والتمر او الرطب او البسبوس المطبوخين او في طينته فلو جمع بين
 ما لا يربب والتمر او الرطب لا يربب بالتميز منه بالطحين كفايا الكافي وانما ذكره مع انه اخرج فيما قبل ليكون واعيا
 اصحاب الظواهر فانه لا يربب عندهم وحل عند هذا خلافا لمحمد بن نبذ العسل يسمى بالتميز بكسر الهمزة وبفتح النون ويند
 النيسين ويند الجبرسي بالتميز بكسر الهمزة كفايا المغرب ويند الشعير بالتميز بكسر الهمزة ويند الذرة يسمى بالسكر كذا في بعض السنين كان
 وسكون الراء كفايا للمغرب وغيره ومن الظن انه قيل للبروان لم يطبخ ولا شرب الخليفة ان ويند وان اشتد ذلك و
 قند بالزبد وسكر بلانية لم هو وطرب الخليفة ان مقيد به وفيه اشارة الى انه لو شرب واحد منهما لله حرم بلا خلاف
 وحاصل ان شرب نبيذ المحبوب والحلوات بشرطه حلال عند الفقهاء فلا يجزئ السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد بن
 فمقد ويقع كفايا الكافي وعليه الفتوى كفايا الكفاية وغيره وفي الاكتفاء روى ان ابن ابي اذ اشتد لم يحل وهذا عند
 ومحمد بن وعنه انه مكره واما عند هذا فالحلال واسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماشه في التمرناشي
 والى ان لبن الرماك اي الفرسه اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كفايا الهداية وذكر في النحر انه
 انه يحل عند الصاحبين ويكره كراهية تحريم عند عامة الشافعية على قوله وعند كراهية تنزيه وتماشه في التمرناشي والى ان البز
 اي احد قومي شجر القصب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالانيون لانه وان اخل العقل
 لكنه لا يزيل وعليه يحل ما في الهداية وغيره من اباحه البيع كفايا شرح اللباب وتماشه في شفاء البحران للعلامة القاني وحل
 خل النحر ولو كان بعلاج اي عمل كالقاء الملح والماء والسمك وايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس عند بعضهم واصلح
 انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها لم ينقل كرفع سقفة لا يحل نقلها فلو صب خمر في خلد اساء ولم يفسد كما
 في اللحم ولو خلط الخمر بالخل وصار حامضا يحل وان غلب الخمر وادخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام
 المرارة وعندها يصير خلا كفايا المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفسخ وترك حتى صار خمراتم تخللت
 او خللها يحل وبافتى بعضهم كفايا السراجية ولو وقعت فطرة خمر في جرة ماء ثم صب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى
 يعني ان يمتد ترك العصير خمراتم صيرورته خلا ولا يصح ان لا لباس به لان وجود الخمر ليس بفسخ وانما البقيع الانتباه فلا يكون باخاذه

في هذا الموضع كان ينبغي ان يذكر ان اللفظ المذكور في الاستدلال ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 وارجحت في حكمه كما في المتن ولما ذكر ان اللفظ المذكور في الاستدلال ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 حرره في اللفظ المذكور في الاستدلال ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 واللفظ المذكور في الاستدلال ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 بالاسم في الكلام ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 الاصل في الكلام ورواه ان زيادة الاستدلال الى ما حصل بسبب الادوية المذكورة
 الحرة على الكراهية الواقعة في عبارة كثير من المتن لانه اراد التبيين على المراد الدال عليه كلام المداينة ولا يحيد شاربه
 اي الدردي بل اسكر بلبنة الثقل وفي الزايدى لو شرب ما فيه فخر عند الدقاق والميرة للطمع عند الكراهية وانما ختم
 على حكم الدردي لانه مناسب لانعام الكلام كما لا ينبغي على الناظر في الراجح والله اعلم

كتاب الذبايح

اور بعد الاشارة لان حرمة ما فيها غلظ والذبيحة ما يذبح من الشئ فانه منتقل الى الاسمية من الوصفية اذا الذبح ما ذبح كافي
 الرضى وغيره فليس الذبيحة المذكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لينة الشفاء كافي المفردات وغيره وشرطه قطع
 الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو مفصل ما بين العنق والراس وهو مختار المطرزي لكنه مخالفت لما ياتي وقد اشكل على القضية
 التي ذبحت من الشفاء والمشهور انه قطع الاوداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من التخصيص حرره في
 بكل بقية المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا انواع السمك والجماد لكنه لم يتناول ما ياتي من الحيوان وان ظنه
 المصنف لم تنزك من التزكية وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسهيل الدم النجس كافي صيد البسوط فخرج البسوط
 والطيور من الظن ان اريد بالذبيحة مقطوع راس وباتزكية قطع الاوداج فانه لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج الزكوة بطور
 وهي قسم من التزكية ونقله بما حقه قدس فقال وزكوة الضرورة اي بالاضطرار وهو احسن لانه اختاره الطحاوي
 جرح بالفتح اي شق جلده بشرطه اين كان اي في اي موضع من البدن اي بدن الذبيحة وزكوة الاختيار
 ذبح اي قطع اوداج بين الحلق واللبنة اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر بقرينة ما ياتي وعليه يدل كلام
 النهاية والكفاية والكراني فاللبنة بالفتح النحر والحلق في الاصل الحلقوم كافي القاموس والكراني وغيره يستعمل في بعض العنق
 بعلاقة الجهرية بقرينة رواية البسوط والذبيحة وكلام التحفة والعتابي والكراني والمضمرة يدل على ان الحلق يستعمل في العنق
 بعلاقة الجهرية بقرينة رواية الجامع فالمعنى من مبداء الحلق واللبنة فالذبح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل
 العنق فمن الظن الفاسد افاد كلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انه حمل على خلاف مراده حيث نقله بهذا مقتضى روى
 الجامع ان الذبح لو وقع في اعلى من الحلقوم كان المذبح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبح فوق

في العقد وهو يصل بين كافي الكافي لم يستقم كما لا يخفى وعرفه ابي الحلق بالعقل المذكور في الشرب الاولين عرفه كافي
في الدرر وكان الضمير في قوله على اطلاق من وجوب دفعه تغليب فان الاولين ليسوا بعرفي الملقوم اصله
الحلق زيد الاولين كافي الخامس مجرى النفس الاخير والمرعى على فصيل مهور اللام مجرى الطعام والشراب احدهما
المعنى المتصل بالملقوم كافي التذريب والدوران وغيرهما لكن في الطلبة ان الملقوم مجرى الطعام والمرعى مجرى الشراب
في السنين ان الملقوم مجرى سوا في البسطين انهما عكس ما ذكرنا سوا في كافي البداية فمن الظن انه سوا كافي الشراب والوجوب
في الودج فمختلين عرفان عظيمان في جاني قد ادم الضيق بينهما الملقوم والمرعى وعن الشيخين عرفة الملقوم والوجوبان
كافي الزهري وحل الدرر قطع ابي ثلث منها ابي الاربعه عنده وقيل الاولين واحد الآخرين عند ابي يوسف
وقيل اكثر كل واحد منهما عند محمد بن فلو قطع النصف كره تمر بما كافي الخاتمة وغيره والاول اصح كافي الضمير وعند محمد
يقطع الاولين واكثر الآخرين وهو الاصح على ما قال رشاشنا كافي الجريد وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشترط خروج الدم ولا الكرم
لكن ان لم يعلم حيوة يشترط احدها كافي النظرية وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كافي النظم
فلم يجز حرم الدرر فوق العقدة الواقعة بين الضيق وهذا اقرع ظاهر لو حمل على خلاص الظاهر بان يفرض على ركة
الاختيار على نهج الاولين وتفرع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرض على الحل لان الاولين مبتدأه من القلب
الى الدماغ وقيل ابي قال الامام الرضا في تجوز فوق العقدة لقطع الشر الاولين وبه اخذ الاستاذ السخاني وحال ان
الرضا في امام محمد في القول والحمل فلو اخذناه يوم القيمة اخذناه كافي النهاية وفيه اشعار بان اذا كان الرضا في محبتها
يثاب على ذلك مطلقا وكذا التاج له وان لم يكن مبتدأه الم يجوز ان يؤخذ به كما تقرروا حل الدرر بكل ما فيه حدة كعب
وذهب وصفر وحجر وخذف رقيق وشب محمد والاسنا وطقم اقا حامين غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل بل لا بد
بميتته بالنص فلو كانا منزوعين عالين على السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفة على التغليب فان السن يكون وفيه
اشارة الى انه لا يجوز بخلاف القرن القائم كافي البسوط الى انه لو توقدت النار على الدرر وانقطع العروق لم يحل على قال
بعضهم حل عند بعضهم كافي بيان الاحكام والاول شبه بالصواب كافي الزهري وكره ولم يحرم النخ ففتح النون
اي البلاغ الدرر الخارج مثلثة وهو خيط ابيض في جوف القفار يجرد من الدماغ يقال بالعرضية خيط الرقبة وبالغارية
احرام مغفر وان كره كراهية منزلة ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغفر من العظم وقيل النخ ان يرد اسه
شي يظهر فوجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يكون عن الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة
لما في البداية لما بعدة مثنى عنه واعلم ان الرضا في قال في المكشاف والفاوق والاساس وغيره ان المعنى الاخير انما هو
يأبى بالباء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان الخارج بالباء لم يوجد في اللغة وقال
ابن الاثير في طالما بحث عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم اجده فحرمه ومنع الفاضل الثقفاني لذلك ليس بشي

وكره السبع أي نزع الجذع من دون الكسرة الجذع مثل أن يبرأ من الكسرة عن الاضطراب فان لم يبرأ لم يبرأ السبع فاصنع
 كما في الهداية فانظر متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السبع قبل لم يبرأ كما في التفتة وفيه اشعار بان ذلك من غير
 كره كما في بيان الاحكام وكره كل تعذيب للذبيحة بلا فائدة تفيده بعد تخصيصه كما لو لم يبرأ من الذراج والذراج من الضيق
 وقطع الرأس بمره واحدا او شفرة بين يديه بعد الاضطراب فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اجبت البهائم الاكل من بينه
 خالقها ورازقها وسقاها وحفظها ولان عمرض علاه بالذرة حتى يرب كفا في صيد البسوط وهذا لا يتلوه عن اشعار بان ضرب
 الذرة جاز فيها كره كراهية تنزيه وشرط العمل الذراج كونه سلما او كتابيا حربيا او تغليا او ذميا ولو كان الكفا
 حربيا فعمل ذراج الذبي كذراج الابرص بلا كراهية كجذع وطخه وان كان غيره اولى كما في الميتة او كان الشخص الكفا في امرأة
 حائضه او نفسا او جنبا كما في النصف او محبونا او متوتا او صديا ولو احد الوبر مجربا لم يعقل اي يعلم تشبهه او كون العمل
 كما في الكفا في اكون العمل يقطع الاوداج كما في المحيط ويضبط اي يقدر على قطع الاوداج من ضبط اي حفظه بالخرم كما في
 الكفا في واعلم ان كلا من السطوفات السابقة واللاحقة مفيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك حصل في القيود كما تقرر من انظر
 انها قيدان للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقائسة او كان الذراج اقلعت اي صاحب فلفه وجليدة قطعا الخان واحترزه
 عما نقل عن ابن عباس انه لم يجز ذبحه او اخرس اي اكلمه فانه معذور في ترك التسمية لاس من حال من سلما فانه اسم غير متصل
 يجعل لا كجزءه فان لا خصوصته به كما ذكره الرضى فليس من السامح في شيء كما ظن لا كتاب له كالشوى والحري والوجي
 واما ذراج الصابي فغير مكره عنده لانه من غير عيسى ومكره عندها لان منهم من لم يقربني وعبد الشمس على ما ذكره الكرخي
 وفيه انهم لم يقرؤن الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاتين اعتقادهم فوق عنده ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندنا تعظيم
 عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما في البسوط او هرثا بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على
 مله ولا تارك التسمية اي ذكر الذراج اسمه تعالى المجد على الذبيحة عند ذراج الله تعالى عمدا لا سيما وفيه اشعار بان التسمية
 شرط للعمل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله او غيره مریدا له جاز كما في الميتة فلو سمي ولم يبرأ من الذراج لم يحل كما في الكبرى
 والاحسن بسم الله كما في النصف والشجب عند البقالي بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في
 المحيط واما قال البقالي هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية واما قلنا ذكر الذراج لانه لو سمي غيره لم يحل
 في المحيط واما قلنا المجد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية واما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي عند الذبيحة
 لا افتتاح عمل لم يحل واما قلنا عند الذراج لانه اذا فصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حددوا شفرة
 لم يحل فلو سمي على ذبيحة وذبح غيره لم يحل واما قلنا الله تعالى لانه لو سمي وذبح لقودم الامير او غيره من العطاء لا يحل لانه
 ذبح تعظيمه لله تعالى ولنهذا لا يضمن بين يديه لياكل بل يدفعه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى
 ولنهذا لا يضمن بين يديه لياكل الكل في الزاهدي وان سمي التسمية عند الذراج صح اكله لانه معذور وحرهم الذراج

[illegible]

او احد المرامد منها او عمل ذكره لم يرد في الحديث فليس في كتاب كذا لا في كتاب كذا ولا في كتاب كذا ولا في كتاب كذا ولا في كتاب كذا
 الا بالحق والحق في السموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 كالتحاب والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات والارض
 كافي المداينة واليهود في رواية عن ابي يوسف ح كافي المتاني والندى والعلق والطاوس كافي المظفرات والسموات كافي
 في المنى وذكر في النظم انه كبر السحاب والعلق والسموات والندى والعلق والطاوس كافي المظفرات والسموات كافي
 كالفارة والوزعة وسام ابرص والسموات والندى والعلق والطاوس كافي المظفرات والسموات كافي
 به ووالزبور قبل فتح الروح لان ما لا روح له الا سي بيته كافي قاضيان وما قيل ان السموات هو ام الارض كالارض
 وغيره ففيه ان الهامة ما يقبل من ذوات السموات كالمطارب واعلم ان السموات حرة عندنا حال كونه من غيرنا كافي السموات
 وان الشاة لو حلت من كلب وراس ولد ما راس الكلب اكل الاراسه ان اكل السموات دون اللحم او صاح صياح لهم
 لا الكلب او اتى بالصوتين وكان له الكرش لا الاسماء كافي النظم ولا الحمد الا الهامة دون الوخية وان صارت الهامة وضعت
 عليها الاكاف فلو نزل احد بها على الاخرى فالحكم للام كافي النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كافي المنى
 ولا البخل عنده وكذا عند هاتين كان النازي قمر ساوا ما ان كان حمارا فالاصح انه لم ياكل كافي المضرات ولا الحمل
 عند ابي حنيفة روح وفيه اخارة الى انه لحم حرام عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه وعليه الفتوى
 كافي كفاية السيفي ثم انه كرهه كراهته تنزيه في ظاهر الرديه وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهته تحريم هو الاصح
 كافي الخلاصة والمداينة وهو الصحيح كافي المحيط والمنى وقاضيان والعماد وغيره لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نبي عن لحم
 الخيل والبغال والحمير كافي الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالحسين وفي المضرات انه لم يكره عند هاتين عنده
 وهو الصحيح وما في انجاس الكافي انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي على انه لا يثاني كراهته لحمه عندنا الى
 ان لبنه لا ياكل لانه متولد من اللحم والاصح انه ياكل كافي قاضيان وغيره والى ان شحمه لا ياكل خلافا لما هو المصنوع ضم البارد وكونا
 واليه لوبع الذي بالفارسية (موش ذئبي) وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانما يجلان عنده والا ليقع مجازم سل
 عن الغراب فانه ثلثة انواع الاثني مائة مائة مائة والاسود الزناغ الذي ياكل الجيف اي لا ياكل الا الجيفة
 وجثة الميت وفيه اشعار بان لو اكل كل من الثلثة الجيفة والحب جميعا حل ولم يكره وقال لا يكره والاول اصح كافي القزويني
 وغيره وفي الاكتفاء رضي الى انه حل اكل الاكل والبقر والغنم الجارية والله جازحه الخلافة انه كرهه كراهته التنزيه كما يشير اليه
 في التفت فيبس الاكل اربعين يوما والبقر ثنتين والغنم مائة والله جازحه ثلثة وقيل للثمن ثلثة والله جازحه بوا كافي النظم المتنا
 في الاولين عشرة والغنم اربعة والله جازحه ثلثة كافي الكرماني والاصح ان يابس في ان يزول الرأحة الستة من العذرة

كفي المودة فيه والى اهل بيته من بعده والى اهل بيته من بعده والى اهل بيته من بعده
 كبره كراهته تنزيه كفاي من المصطفى الذي يخرج من العلم والكبد والعمال دون الدم المستخرج فانه مبرم قسطنطين
 ولا حيوان ياتي الى بيوتهم الا لخدمتهم وما شئت في الماسوي سكت لم يطف بغير الطار اي لم يزل الماء ولدت فيه
 لما آت من الطهارة والعلو ما لمات باخرة هو الطافي فيركل كما اذ اهلك بغير المكان والترك او لم يزل حيث او اصابه برة
 او كل دوا يلقى في الماء او وجد في بطن كلب وهو صبح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق او غمر الماء عنه فلو قتله طلالا
 او رده لم يوكل عنده خلافا لمخرج دهر الرق كفاي الضرائف وحل الجراد او اوردان مات تحت الفم وكان مبري الاصل
 يرمى الماش كفاي ان يرض السك اذا غمر عنه الماء البصير جرادا كفاي البسوط والوانع السك كاللاراي والجرير
 وغيره ونعل الاطلاق قول الضمين فان الواض حلال سواها عند مخرج كفاي المضمرات وما قبل ان الجريث من المسوخات
 باطل لانه لا نسل لما منع اذ لا يفي بعد ثلثة ايام بل انزكوة فانه لو صاد محوي جرادا او سمكا او ترك مسلم التسمية عمدا يكل كفاي البسوط
 وغيره وغراب الزرع ويقال له غراب الزرعون ايضا وهو طائر صغير البشمة احمر الرجل اسود الكبدن واريه به غراب
 لم ياكل الا الحبوب او كان النج او اسود او ناعا وتامر في الذخيرة والعقيق هو طائر طويل الذنب فيسود ويباض يقال له
 بالقار يطلعكم وعن ابني يوسف رح انكره لان غالب اكله الجيعة كفاي الزاهدي وعن محمد رح اذا اكل الجيعة بكوه واذا
 التقط الحب لا يكره كفاي المحيط والارشب للذكر والانثى نذكر في جميع النسخ ومن تركه فقد سى وانما خص بالذكر لانه يذبح
 كانت امرأة لا تقتل من الحيض فسخت كفاي الكرماني معها اي الزكوة وانما ذكره في الحال ليدفع التوهم الناشئ من اشتراك
 المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحمل بل الزكوة وانما ذكر الزكوة ليكون والا على الانتهاء الستفاد من القطع مع الداء
 على المصاحبة الطارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه

كتاب الاضحية

عقب به الذبايح لانها لا تقدم له اذ بها يعرف التضحية اي الذبح من ايام الاضحية اي بضم الهمزة وكسر با على افعولة فاعل كرمي
 وقيل انها منسوبة الى الاضحية وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت متقلوبة
 تحلب واذا في النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي فحذف الواو وزيد الالف على خلاف القياس
 ويؤيد الاخير في الاختيار انها من اضحي يضي اذ دخل في الضحية لانها تنزج وقت الضحية فسمى الواجب باسم وقتة فهي ما ينزج
 يوم الاضحية من الحيوان النصوص والتضحية محذوفة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كفاي الكرماني وضحا
 ويؤيده وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابني يوسف رح انها شته وعن الطرفين فريضة كفاي قاضخان وذكر الطحاوي
 انها واجبة عنده سنة عند هاد هو اختيار الامام رضي الدين النيسابوري كفاي الاختيار والصحيح انها واجبة كفاي المضمرات
 الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كفاي الذخيرة ويشترط له سيار الفطرة و

فيكون كل من كان عليه من اهل البيت على من اصابه من اهل البيت كذا قال في
 الحاجة اذا كان محروما من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في البسوط ان على اهل مكة الضيعة وان في الرواية ان يسلط
 محروم من السائر من اهل مكة الاضحية كما في صلوة السائر من الزمان في رواية من اهل مكة قال في الامصار والاصناف
 والمواد من اهل مكة في المصنفات هي عبارة شريفة في القواعد وهي لا تخرج من شريعة شريفة بل هي من
 التصديق بامتداد درهم شاة اسم جنس شامل للضمان المذكور الكلبش والاشي اللينة والمصر والقيس والذكر منها افضل لو كان
 خصيا لان الحريم طيب والفتح واللبا وان يكون الهبة ولو شاة غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز واذا كانت بيتها فالهبة
 للام كما في المحيط لكن في النظم لو دلت من الظبي فلا راد في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شاة الشاة في
 في الخزانة لو دلت الحبيب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شاة الشاة وكذا في الجسد الذي له حجة تشيها بالاضحية وفي التنكير شماربانه وفي التنكير
 فالواجب ان لا يخرج من اهل مكة في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل ان لم لا يصير التطوع اخصية بانه لا يشترى
 سبعة سبع شاة على ان يكون الكل واحدة لا بعيدا فصحها باجازة في الاختلاف كما في المحيط من فرد لا غير ولو عظيمة وفي النظم
 قال بعضهم يجرى الشاة عن سبعة ولانا خذبه وبقرة نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على التنازل كما في المصنفات والناو
 للوحدة في ازالة الذكر والاشي وهي افضل كما في الخزانة او بعير اسم جنس والاشي افضل وفيما ذكر ترقى من الادنى الى الاعلى
 فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم الكبر بربنا وسمن والكبر بنا وكل ما كان الكبر لنا فافضل وقال الخزانة في الاصل
 لاهل البادية الابل والاهل القرى البعيرة البقرة والاهل الامصار الكلبش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة اذا
 استويا في القيمة وسبع شاة افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم متعة
 اي كل منها يجرى من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعا اخصية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في ضياعنا
 وفي التنكير اشعاربانه لوضعي اربعة عشر بقرتين مشتركتين بينهما جاز كما في الميتة الى سبعة هذا عند عامة العلماء وقيل يجوز ليعبر
 عن عشرة كما في النظم ان لم يكن لفرد منهم اقل من سبع حتى لو كان له اقل منه لم يجز وصار لها فلو كان نصيب الكل
 او البعض سبعا او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين في جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلاثة الاسباع كما في
 الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلاثة او خمسة او ستة كما في الزا هـ وفي الكلام اشعاربانه لوضعي عنه وعن ستة من
 اولاده وجعل الكل سبعا جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان الكل صغارا او كبارا او فعل باهرهم يجوز وان فعل الغير
 امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن لوضعي عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغارا واهم ولده ووباهم باهرهم
 عن احد وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضحية الابن فاحش قال نجم الائمة لا يلزمه شرها ولو لم يجد
 في وطنه ايضا قال يلزمه المشي طلبها الى موضع يمضون اليه شري الشاة عادة وقال غيره يلزمه المشي الى موضع يجوز فيه شاة
 وان كان بعيدا لم يزد على مدة السفر والاول اشبه بالسواب كما في الميتة وفيهم اللحم اي حج قسمه بين الشركاء ورتبنا لانا

فاستحب ان يصير بعد الصلوة وغيره من طاعات النفس على ان يكون في المشرك اذا استحيه عبادة لا يملك فيها الصلوة وغيره
 بل شرط ما قبله وتحتاني من المصري والمصري على طوع الفجر الا انه لا يشترط الا ان لا يكون في المشرك يوم الصلوة عليها من طاعات
 الشرط لا يعدم وقت كمال اليوم بل لا يشترط في الصلاة وغيره وعلى ما ذكره في ما اختاره ابي وقت الا ان يكون في
 المصري بعد الصلوة او بعد غروب الشمس اذا لم يصلوا بعد الا ان لا يكون في الزاوي واكثره ابي وقت التقية ان في في مصر
 او غيره فيسبيل غروب الشمس من اليوم الثالث عشر لاشرا لان العاشرة افضل ثم الى احدى عشر ثم الثاني عشر كما في
 السراجية وفيه اعتبار بان التقية يجوز في الليلتين الاخيرتين للادوية اذا الليل في كل وقت تابع لشارع قبل الا ان يكون
 الاضحية فانه تابع لشارع كافي الضمات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال
 المراد فيها بين ابام الاضحية واعتبر الآخرى آخر وقتها للمفقير وضده النسي فلو انشئ في احد الاولين وانشئ في الآخر
 وانقص النصاب بالسرقه او الانفاق او غير ما سقط الاضحية ولو انشئ ثم انشئ وجبت ولو شئ في احد ما فقير ثم انشئ
 في الآخر عا على التخياري كما في الضمات وقيل لم يعد وبها أخذ كما في الذخيرة وغيره والولادة والموت فلو ولد في اليوم
 الآخر فعلى ابيه الاضحية له كما ولد في الآخر سقطت حتى لم يجب عليه الا ايصاء ولومات بعد الآخر فبالعكس والموت
 امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فافر في الآخر جازي بها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو سلم الكافر في الآخر او بلغ الصبر
 او اقام المسافر وجبت كما في النية ولو قدم مسافر ببلدة وعزم الاقامه فيه خمسة عشر يوما بالنية الاضحية وصلوة العيد في الجمعة
 على ما قال قاضيان في المأية كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه او ارتد سقطت كما في الزاوي وكره الذبح كراهته تنزيه في الخط
 اي في كل ليل تتخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية وفيه اذ مضى يوم
 النحر ولم يضح النسي او الفقير الناذر للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولم يسم شيئا فانه يضح على الشاة كما في
 الخلاصة او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي او نذرت على ان اضحي كما في الكفاية وفيه فقير شرعي للاضحية بان
 نوى عند الشراء ان يضحي به فاللام متعلق بالتأذر وشرعي جميعا بتصدقهما اي يقضي بتصدق الاضحية الواجبة بالنذر
 او بالنية عند الشرعي ولم يتصدق على امته وزوجه وكذا زوجته عبده كما في النية والاطلاق مشير الى ان التخييل والكثير
 سواء في ذلك فلو اوجب على نفسه عشر اضحيات لزمه الكل على التخياري وقيل اثنان كما في المضمرات حية لان الاراء
 انما عرفت قربته في زمان مخصوص وهذا بيان الافضلية كما في الخلاصة فان تصدق بغيرها اجزاء فان تصدق بها
 كالصدق بالعين فيما هو المقصود كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق لجمها جاز فان كان فيهما حية اكثر تصدق بالفضل
 ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بما يتخاين الناس تصدق بنفسها وبما لا يتخاين بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا
 ملكت تلك الاضحية وجب اخرى عند ائمة بحيث ارد كذا عند غيرهم ان لم تكن معينة والا فلا شئ عليه فان اشترى اخرى
 فوجد الاولى فالأفضل عندهم ان يضحي افضلهما يضحي بالافضل عند ائمة بخلاف ان كان غنيا ولا يقابل كل كافي النظم وغيره

[illegible]

من النصف جاز كما في النظم ويرى مقطوعة اللسان المسماة بحال الزخري اما عقائد لا ينتمى اليها المصنف بالحق
 والشاؤم من كافي النية والتحصى بالنص فيخرج العائزة عن الجرح من الصغير والاشبهين وكذا التي بها الكمال
 كما في النظم وعلم ان الكافي لا يخلو من عيب ولا شبهة ان يكون سليما من العيوب الظاهرة لما يجوز منها جواز الحكم
 كما في المضمرات لا يذبح بحفظه في عظمها من الزوال كما في النظم ولا بأس بالزوال كما اذا كان لها بعض الشرح كما
 في المحيط وقال الرضا في اذا تفرقت الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها شح جاز ومن بعض الشرائع لا يذبح
 الخنثى لانه لا يذبح لحمها كافي النية وعرجاء لا يذبح برجلها العرجاء الى التمسك اي الذبح فلو شئت لثبت فيهم
 ووضع الرابطة وضما خيفها على الارض واستعان بها ثمالا جاز ذكره شيخ الاسلام كافي الكرماني وعلم انه لا يذبح
 عنهم لم يكن لاحد من المصلتين او ذبح بآفة واما في البنية فلا يذبح الا اذا ذبح كلتاها كما في الخلاصة ولا يخفى الجملاء التي لا ياكل الا
 الجيف كافي الظهيرة ولا يذبح عندها ما ذبح من الاضحية اكثر من ثلث اذنهما او عنيهما او اليتهما او ذنبها الواحدة
 او الاكثر حكم الكل وعنه ان الرجب مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولها في النصف عتبارا واثباتا
 ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها ومن نحو جاز وعليه الفتوى كافي الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى ان كل عيب مانع لما ان كان
 اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز هذا
 في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العيين ظاهرا واما فيما نقده قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف
 منها قليلا قليلا فاذا راه من موضع اعلم به ثم يشد الصبيحة ويقرب العلف بهذا التفاوت بين الموضعين ان ثلثا فانه ذبح
 ثلث وان نصفه فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير الى انه لا يذبح التي ليس لها اذان او احدهما وعن الطبرقي
 انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يذبح اذ ذبح من الاذنين على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن ساعدية
 يذبح كافي النية والى انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلم خلقت بلا اذنب فمن ابى يوسف رجع انه لا يجوز
 كما في المحيط والمراد من الذنب العظيم الطويل فالشور لم تعتبر الا عند خمر البري فانها منه كافي النية والاصل في العيوب على ما قال
 بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان صحيحا عند الشراء واما اذا كان
 بعده فقد منع في حق المور لا العسر في رواية ابى سليمان واما في رواية ابى حفص فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره وان مات
 قبل النحر احد سبعة ما اشتركون في بذنه وقال ورثته وهم كبار لثمة الباقية انحروا عنه اي عن الميت وعنكم صح عنه و
 عنهم استحسانا وعن ابى حنيفة رجع انه صح وتصدق الورثة حصته الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين واما عند ابى يوسف
 فاليت ان اوجبا بعينها اجر الورثة على النضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بان لو اشترى للاضحية ولم يبيع حتى مات كان مائة اذ
 فالورثة ان كانوا سبعة فنفخوا بها عن النفس جاز كما في النظم كبقرة ذبحت عن اضحية ومتمه وقران في الحج فانه يبيع كل
 ذبح سبعة عن ملك وعن الاحصار وجزاء الصيد والحق والعقيقة او التطوع فانه يبيع في ظاهر الاصول وعن ابى يوسف رجع

الاستقلال ان يكون من جنس واحد كانه ثلثين وكل واحد من ثلثين جاز وعين ابي حنيفة راح الله بكرة كافي العظم وان كان
 احد منهم اى من كان من جنس واحد كانه ثلثين جاز وعين ابي حنيفة راح الله بكرة كافي العظم وان كان
 بعضه من جنس واحد وبعض من جنس اخر كانه ثلثين جاز وعين ابي حنيفة راح الله بكرة كافي العظم وان كان
 ويكمل النسي في الرجلين على نفسه الاضحية كما هو النسيان من تلك الاضحية فلا ياكل من النسيان الاضحية ولا ياكل من النسيان الاضحية
 المتأخر الاطلاق والى على ان يوصى من ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل النسيان هو المتأخر لانه المال والنفوس الميت وكذا
 رضى عنه امره من مال المتأخر ان لا ياكل لانها ملك الميت فتصدق كافي الضمات وغيره ويؤكل اى يطعم النسيان المذكور من
 يشاء اختيارا ويوجب من يشاء فقير او غنيا مسلما او ذميا ماشاء ونزب التصديق بثلثها على الفقراء وتجاوزها لغيرها
 ثلث المتأخر لا قارب والادوية ثلث كالاية والشم للحيال هذا هو الذي قاله ربه للتصدق من واما ورجه السابقين فان ياكل
 منه بقدر ما يظفر ثم تصدق بالباقي ورج ان ياكل ويدخر كله له ولعيله وهذا ربه التوام كافي كفاية الشهي وفيه اشعار بان
 لا يفيض عن الثلث وهو متحب كافي الاختيار ونسب ان ياكل منها المضي كافي الذخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرثاق ان
 كان الاضحية فيه فان المتبرك كانا كافي الخلاصة ونزب تركه في ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الذنب لذي عيال
 اى لمن عليه نفقة جماعة طرف ذنب توسعة عليهم اى العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ذنبا ونزب
 الذبح بيده ان احسن اى التضحية اى علم بطير الطما وقد رعى ذلك والاحسن امر غيره به وفيه مخرج الى انه
 يشبه ان يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له بول قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ان يذبح
 فان فيه اجر عظيم ويجب ان يستأمنها واستعظاما ويقلدها ويحلبها وان يكون الذابح طاهرا كافي الزاهد
 عمدة الادب في الذبائح وكره ذبح كتابي اضحية لانه قربة ولو ذبح جاز بخلاف الجوسي ويصدق بجلده لانه جزءا او
 يحمله اى يطبخها كالجراب والنخل والنم بال او يتخذة فروا او كسار او خفا او نظما او غيره فلو عمل جرابا واجر له لم يجز وعليه
 تصدق الاجرة كافي الظهيرة او يبدله اى يبيع الجلد بما ينتفع به باقيا كقرب يلبسه وقدر يطبخ به وقبل لا يجوز بيعه بالثمن
 كافي قاضيان فان بيع الجلد بغير ذلك مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدراهم والمطومات تصدق بثمنه
 لان القربة انتقلت اليه وفيه اشعار بكونه هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح انه كالجمل فلو اشتراه به جاز ولو اشترى
 ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجز وقبل لو اشترى به طعاما جاز كافي الكرماني وذكر في الزاهدي انه قول الطرفين واما على قول
 ابي يوسف راح فالبيع باطل لانه كالوقت وفي المحيط للباس ببيعته بالدرهم ليصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه
 ولو فعل ذلك تصدق بها وفي المنيته لو اشترى اللحم الاضحية شيئا ما كولا فأكله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحسانا
 قال ايضا اذ دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة حسب عن الزكاة وقال صاحب المحيط لا يجب في ظاهر الرواية لكن لو دفع الى غني
 ثم رفع اليه بنية يجب واعلم انه لا يعمل ان يجزئ صرف اضحية ولا ان يحلب لبنها وان فعل تصدق بذلك ولا يدفع جلد او غيرها

جزء الثعالب والكل له ان يركب ولا ان يركب عليه فان كل ذلك انحصار صدق به كذا ان من كان في السراية ولو
 غلط انسان وفتح كل منها شاة صاحبه باذنه ولا بد من كل منها اخذ كل مسلوته من صاحبه بل اعظم ذلك ان
 ثم علمنا فاجعل كل وان لشاة احد ذلك ضمن كل لصاحبه فيه شاة وتصدق كل تلك القيمة ان معنى اللام وفتح الضمة
 لنفسه بشاة انصب من ولده الصغير او الكبير او عبده الماذون المستغرق الدين او غيره لان الثعالب ملكا سابقا
 اى ملكا بالضم ان يستند الى يوم النصب السابق فكان الضميمة واروة على ملكه وقيل انما يجوز اذا دوى الضمان في ايام النحر
 وعن ابى يوسف وزفر روى انه لا يصح كفاى الكرماني وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس عليه وبين ما في الكفاى من ان الملك
 عند راد الضمان شئ من الثماني كما ظن فانه اعتمد على ائتمن في النصب كما اعتمد الكفاى عليه وذكر الاداء فقط فتر برؤية
 اشارة الى انه صح بما روى من احد وعن ابى يوسف رح لم يصح كفاى النظم لا يصح الضميمة بشاة الودعية والحارية والبطانة
 والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والموكل بالشر او الموقوف كفاى النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بالذبح
 وقيل يصح بالودعية كفاى الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كفاى الذخيرة فقال المصنف متوارد بيني ان يصح او يصح
 بمقتضى الذبح كالاضجاع وشا رجل فالذبح وارو على الملك وزد بمنع النصب لجواز ان يكون نحو الاضجاع وشا رجل
 للمنفذ ولو سلم كان الذبح وارو على النصب لا الودعية ولا يخفى انه غير موجه لكونه متنا على الشر ولو سلم منعه لكونه سندا
 فزود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارو على الودعية صورة والملك المستند معنى على ما
 ذهب اليه المصنف فتأمل نعم بشكل ما ذكره بما تقر ان الملك في النصب لا يثبت بدون التيسير ولا يتحقق به بلاخوداء
 الضمان وفي ثبوت كلامه وضممتها اى المنصوبه والودعية اتفاقا وللضمان الدال على قطع الخصومة لطاقة حسن الاختتام

بلا شك لمن له ذوق الكلام

كتاب الصيد

عقب به الاصحته لانها واجبة وذاباح الا اذا كان للتلبي فيكون كروها وهو مصدر صا كضرب وعلم اذا اخذ فهو صا به وذلك
 مصيد وسمى الصيد صيدا وهو على ما قال الطبري حيوان متمتع متوحش طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتنع مثلاً
 الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جشها وبالمتوحش مثل الحمام اذا
 معناه ان لا يالفت الناس ليلا ونهارا ويطبع بالوحش من الاهليات ودخل به متوحش يالفت كالظبي لا يمكن اخذه الا
 بحيلة اى لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد متمتع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال فيشكل ما قال ابن الاثير فيل
 يقال للشئ صيد حتى يكون متغصلا لا مالك له اعم من الماكول صيد الملوكة ارايب وthalab وكلام الكرماني ناظر الى انه
 لا يطلق على الادنى حقيقة واذا ركبت فصيد اى الابطال اى الشجعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكمه ايضا ثم
 الصيد شئيين بالحيوان والسم فاشار الى الاول فقال يحل صيد كل ذى ناب كالكلب والنفد والنمر والاسد

والجرح باليد والخنجر وغيره وقيل باليد والخنجر وغيره وقيل باليد والخنجر وغيره
 لم يحل صيده بلانج لا بد له من كافي الكرماني والجرح الذي سمي من التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريد ايضا بالكتاب
 والكتاب دون الكتاب والكتاب كافي في الكتاب بشرط علمه اي علم كل ذي ناب وكل ذي فم صيد بالكتاب
 الشرع فكل المذكور من السباع ان علم من صيده من وعن الى يوسف روح الله يتشبه منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا
 الاسد والذئب لانهما لا يملكان للغير للثبوت والتمسك وقد لم يجز الحداثة بالذئب الكلي في المضرات وغيره فكل ظاهر الرواية ان
 تعليم الكلي بشرط العلم لم يخرج الاسد والذئب والحداثة كما ظن وما قال السنائي ان الاسد والذئب لا يصور فيها التعليم
 فقد قال في البيع بخلافه والخنجر عندنا في حقيقته روح ليس نجس العين على ما في التجريد وغيره على ان الكتاب نجس العين عند
 بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بحل وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذ من وان لم يعلم كافي النافع
 والاولى توحيده الضمير وجرحهما اي قطع السبعين خبر من الصيد للتحقق بركوة الاضطراب فلو خنقا او جثما اي جلسا على صدره حتى
 قتل لم يحل قيل هذا عند محمد روح واما عند بهاء فحل والقنوص على الاول كافي الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقور فانها لو
 قتله جثما او خنقا حل بالاتفاق كافي النظم فاني قاضيان ان الجرح شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما
 على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما ظن والاكتفاء يشير الى ان الاداء ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من اشترط ان كانت الجرح
 صغيرة كافي المحيط وغيره وبشرط ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انقلت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يוכל كما لو قتل
 بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كافي الضمري مسميا حال ما يضاف اليه الارسال فيشرط اقتران التسمية به فلو
 تركه عند الارسال ثم زجره مما فانه جرح واخذه وقتله لم يוכל وفيه تذكير لما مر من اشترط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي
 او مرتد او صبي لم يוכל بخلاف الاخر كافي المحيط وغيره على محتمل بالقوائم او الجناحين متوحش اي متفرق اي على
 صيد يוכל صفة اخرى فيشرط الارسال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد واخذ صيدوا اكل الكل با دام في
 والارسال كافي قاضيان وبشرط ان لا يشارك في جرح السبع المعلم نفع اللام المشددة ما لا يحل صيده من سبع
 غير معلم او معلم غير مرسل او تارك التسمية عمد او نحوه فلو ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يוכל لانه اجمع فيه المبيع
 والمحرم والاخر اذ عنه يمكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كره كراهته تحريم على الصحيح كافي المحيط وفيه
 بانه لو رده عليه فمى او مجوسي او دابة حل كافي الاختيار لكن بشرط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسي والمجوسي و
 بشرط ان لا يطول للاستراحة وقفته اي توقف المعلم بعد الارسال فلو كمن استغنى الفهد في ارساله حتى اخذ الصيد وقتله
 اكل وكذا الكلب بفعل مثله ولو ارسل البازي فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا يباس باكله ولو اكل خبرا بعد
 الارسال او بال لم يוכל كافي المحيط فالاولى ان لا يشتغل بمعل آخر بعد الارسال كافي النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير
 مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر

سواء قد اذاولا وقيل اكل منه ما صاد قبله ثلثة ايام او اكثر كما في النظم وقدي في ملكه في البيت او المفاضة والادخ الاخصر
فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندها الاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بان لا يحرم ما اكل اذا الحكم بالحرمه لا يصح الا في محل قائم وقد قال
الحل بالاكل كما في الكرماني واليه اشار في الكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالشئ لا يقتضي الوجود الا ترى ان الحكم بحرمه الامة
الميتة عند دعوى الولد حرثها ولا ياكل ما يصيد بعده حتى يعلم ترك الاكل ثلثا او يحكم المفوض على الذبيحين فلو فر البازي من صيده
ثم صاد لم ياكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشئين فقال وشرط الحل بالرمي اي رمي السلم او الكتابي السهم الى
متن متوخش ياكل التسميته عند الرمي فيشرط ايضا بشرط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوس مسييا وقتل صيدا
لم ياكل وشرطه الجرح فلو ذقه السهم لم ياكل لفقد الزكوة وعدم شرط الاداء مع الخلاف السابق في النظم وشرطان
لا يقع الرامي او اموره عن طلبه اي الرمي اليه ان غاب عن بصره متحاطا سهمه اي حاطا اياه وقد توهم من نسب
المصنف الى الوهم في ذلك بظن ان التخالل يعني الحمل غير واروغان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزم لمعنى التخالل الذي
هو التخلل في الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامي اذا لم يشتغل بعمل آخر واتباع اثر الصيد فوجده وفيه
سهم ولا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التخالل لينقضي ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر وقوعه على حجر حتى لو علم
يقينا بان الجرح برميها كل وان لم يتحامل كما في الكرماني ونظام التفصيل في المحيط وفيه اشعار بان لو قعد عنه ثم وجده ميتا لم ياكل
وبان مرة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم ياكل وفي الزيادة
ان طلب اقل من يوم اكل كما في المضمرات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والمرمي عليه ميتين شرع في حكمها حين فقال

والا فذكره اي الصيد المرسل او الرامي في الاصطيد بالسم حال كون الصيد حيا زكاه فان تركه اي تركه
عراحي مات حرمه وهذا ان كان من ذبحه بان يكون في الوقت سنة ومعه آلة القروح فاذا لم يكن منه بان لا يجد الآلة صلا
يكون كمن لا يمتلي من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يוכל في ظاهر الرواية من تحيينه كمن لا يمتلي وهذا اذا كان
فيه من الحيوة اكثر ممالي الذبح بعد الذبح ولما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كافي العداية وغيره والكلام مشير الى انه
لوات قبل وصول الذبح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل وكل وبه نأخذ كافي النظم كما اذا قتلته اي شل حركته فقتله
بغير قصد لانه لا يخرج الجلب في الاغلب والاحل كافي الاختيار والمعارض كالمرب سيم له اربع قدوة فان راى بغيره
كافي القانس لا سيم بل انشئ وقين الطرفين فليظ الوسط الصيب بغيره دون حده كافي القانس او بغيره بضم الباء
والدال طينه مدورة يرى بها ثقيلة ذات حدة وان جرحه لاحتمال ان يكون ثقبه وقية اشعار بان لو كانت خفيفة وذات
حس لانه قتل بالحدة فالاحص ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع لثك أصليا
فان رماه بسيف او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القفا او المقبض لا يحل الكل في الاختيار او رمى صيدا ابريا او جرحا
وجرحه فوقع الصيد في الماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بلا حيلة بعد الرمي على سطح او شجر او حائط ثم وقع على الارض
لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يוכל وهناك كذلك لانه يجوز ان يقتله المتردى والسقوط فلو وقع من
الهواء على السطح او الارض او الاجر المهبوط مات حل ويعتبر في الحل والحرمة الزجر اى الاغراء بالصباح على نحو كلب او
فهد لانه كالارسال فيما لم يرسل منه فلو انبعث احد هاتفسه على صيد فانه جرحه و زاد طلبه بجره سلم حل وبجره مجوسى لم يحل وكما
اذا لم يجره ولو اجتمع اى الزجر والارسال من مسلم او كتابي ومجوسى او وثني او مرتد او محرم او تارك التسمية ليعتبر بالارسال
لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسى لم يוכל وان زجره سلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره المجوسى في ذبابة فلو وقع ثم زجره
لم يוכל كافي الذخيرة وان اخذ مرسل غير ما ارسل اليه من الصيد حل لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بان
لو اصاب غير رماه حل كافي قاضيان ولذا لورمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كافي النظم الصيد
السم او السكين اليه فقطع عضو منه كالالية مات فانه حل المقطوع منه من الصيد لا العضو المقطوع منه بالجرح وفيه اشعار
بانه لورمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان مية جلال وبان العضو بان تمامه وتعلق بجذبه فهو بحيث لا يمتيم بالعلاج والاحل
وتكبير العضو ناظر الى ان قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدون فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل يدور المسائل كافي الذخيرة
فان قطع الصيد اثارا او اكثره اى ثلثاه مع عجزه وثلثه مع راسه او قطع نصف راسه اكثره اى الراس او قد
اى شق طولاً نصفين اكل كله اى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش ميتة وفيه اشعار بان لو قطع عرضا نصفين حل فقط
الكل بالطريق الاولى لان الادراج من القلب الى الدماغ كما مر وادرمى صائد صيدا فراه صائدا فخرقتة الآخر
فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد الاول لانه ان شئ وفيه رمز الى انها لو رميا معا او احدهما بعد الآخر

جعل صفة الاول فقتله كان له ما كان في الدنيا والى ما علم ان القتل بالاول يكمل بالطريق الاولى القتل بالثاني في الدنيا وحرم لا يمكن القتل بالثاني ويضمن الثاني له اى الاول فيقتله اى الصيد للثاني محرم وحاشي عن الاخذ
لا حال عن الصفات اليه كما يمكن ان كان الاول اثنى اى اخرج من غير الاختصاص بزيادة ما يدل عليه من عدم
والماكين الاول اثنى بان معنى متساوية الثاني فيقتله فللثاني الله الاخذ وحل بحق الزكاة ويصا وجوزا ما يوصل
للحيوان وما لا يوصل كاللذيق والتمتع بفتح الثمن والزرع وانما اخر مسئلة الصيد بما يصيد غير المأكول اشهد ابراهيم
حسن الاختتام فانه وال على عدم البقاء

كتاب اللقيط واللقطة والابق

عقب به الصيد لانه في الاغلب سلم منه ملكا ووجه الحجج والبرهان في المعنى لفظ اللقيط واللقطة والابق والابق فاللقط
اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شئ من الارض قدر ان يملكه ثم قد يكون من ارادة وقصد كما في القانس فتوشى ماخوذ
من الارض وشعره اطفال لم يعرف نسبته يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر والزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف عامما
سببا لانه الضاع وبكونها قياسا سببا لانه المفعول كما في الطلبة وقال الازهرى لم اسمها بالسكون غير التلبث كما في المغرب
وانما قيل لانه يقع مما زنا بجملة كالدعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر
في القاموس انها بالضم والفتح او السكون وبفتحين اسم مفعول من الالتقاط وكان الثاني للنقل في لغة الاخذ او الماخوذ وشعره
مال بلا حافظ لم يعرف مالكه سواء كان من المجرى او العرض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسح وضرب ومنع البقا
وابا فاذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس وشعره ملك من الملك له خلقه ثم شرع
في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال رفته اى اللقيط وان لم يخف هلاكه احب وافضل لما فيه من الرحمة وان جئت
هلاكا بان وجده في الماء او بين يدي سبع يجب رفعه ويفرض وفي قاضيان انه يشب لو علم عدم الملك ويفرض لو علم
الملك لامحالة كاللقطة فان اخذ بلا خوف احب ومن الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذ ما فرض ان خاف
الملك وسبلح ان لم يخف وهذا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل العكس وقيل الاخذ من العقل افضل و
في لشارع قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضرة الاول
اصح وفي قاضيان هو الصحيح سببا في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبا كالنواة وقشر الرمان والنابل الباقية
في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما في كرتية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه لو خدام لا ثم يعرف
كما بانى وهو اى اللقيط حرم في جميع الاحوال في الشاردة والنيكاح والاعتناء في اخره والحدود نحو بارانة اوى الثاني وقت
الحكم كحجة رفته اى بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا او الحجة بيينة اقيمت على النقطة ان كان اللقيط صغيرا او بيينة
على اللقيط او تصدقته اذا كان كبيرا كما في النظم وفرة اى اللقيط بالرفع في بيته المال فلا يغني النقطة بلا امر اللام

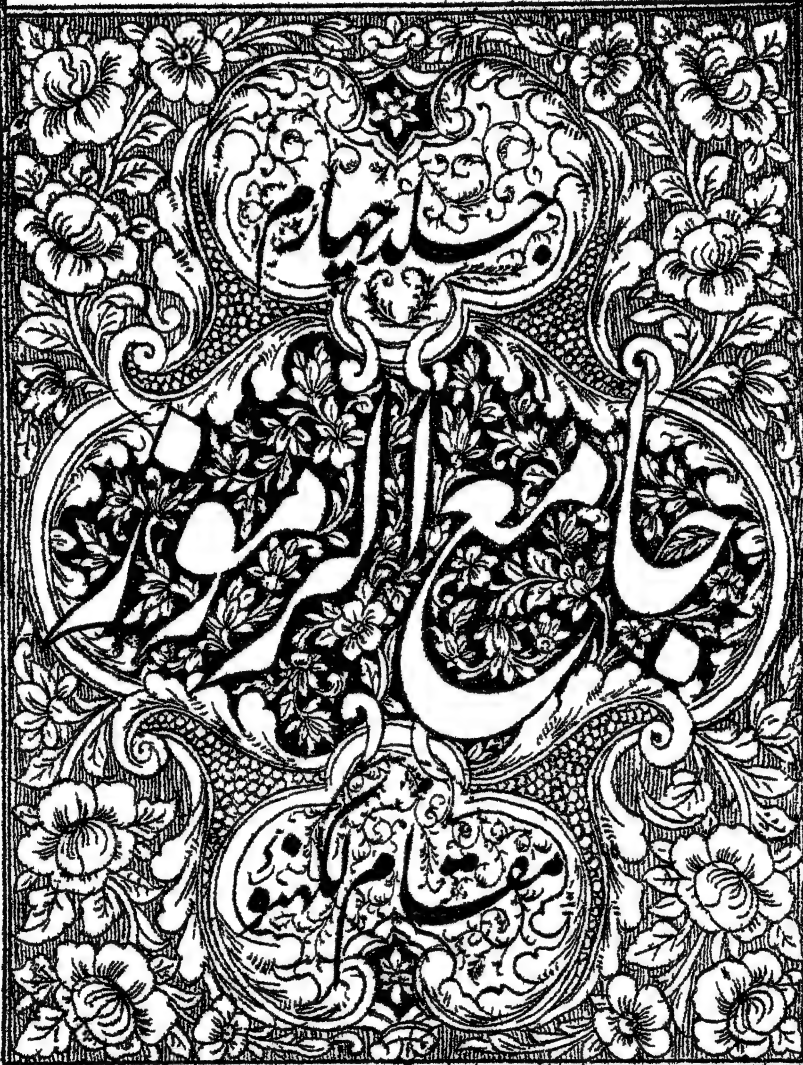
انما هو على ما كان في كل من هذه الامور من ان كان له مال فله ان يملكه كما يشاء ولا يملك غيره ان يملكه
 المتعلق بالاحتياج للقيط اليمن الطعام والحسوة وغيرهما فلا بد ان يملكه القاضى فانه قبل الاحتياج الى امره فلا مال له
 تصدق في نفقة مثله كما في الاختيار والمناطة من الايمن وبغير فائدة التقديم فبعض من يفتيه وصداقة القاضى
 والله اعلم كما امره وصيحه وتسلية في حرقه نظرا له لا يجوز له ان يحاسبه لعدم القرابة واسطة فالحكم سلطان مبرور في بيت
 وفي الذخيرة لا يامر بالثمن واليمن ان يملك فيل هذا اذا لم يعلم ان المتعلق واليمن ولا تصرف ماله في تصرف
 في ماله من التجارة اعتبارا بالام في الكلام تسامح ولما اجازته اي القبط لما اخذ الاجرة لنفسه عطايا بالاسم بخلاف الاسم فان
 اجازته وانما احاد كل واحد للمال قال القدوري ان له اجازته والاوّل اصح كما في الاختيار ثم غرس في الثامن من مباحث
 الكتاب فقال واللقطة السمودة ولو كثيرة امانته بالاتفاق لا يفتيها المتعلق الا بالتدري او المنع بعد الطلب ان يشهد
 عند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فلو جهل في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند النظر فاذن فخر ولم يشهد
 ضمن الا اذا ترك الاشهاد خوفا ظالم كما في قاضيان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ لنفسه فهو ضامن حياته كما في القبط
 وكيفية الاشهاد ان يقول اشهد اني اخذتها للرد او من سمعتم ان يطلب شيئا او نقطة فدروه على او عندي نقطة كما في الزاهر في غير
 والاشهد عليه ضمن بعد الملك عنده لانه غاصب في الاخذ ان حجب المالك اخذها للرد اي انكر قول المتعلق اني
 اخذتها للرد واليك وقال محمد رح انها لم يضمن لانها امانة على كل حال فانقول له مع اليمين والبول يست مع محمد رح
 في الاصح والاوّل الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواد في الضمان تبرك الاشهاد فاشهد بوجه او صبي
 وعرف ثم تصدق كما في المينة والى انه لو صدقه المالك لم يضمن وذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق
 والى انه لو ردّها الى مكانها ثم هلك لم يضمن قال الحاكم هذا اذا ردّها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والا فقد ضمن وعن
 محمد رح لو شئ ثلث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن اصلا كما
 في المحيط وعرفت اي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان ينادى جبراني كل جمعة
 من مناع له شئ فليطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر جنبها او حشفها في مكان وجرت تلك
 اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول وفي الجامع اي مع الناس كالبواب الساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب
 مدقة لا يطلب بعدها اي زمانا يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف
 وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرف فانه نفيسة كانت او غير نفيسة عن صاحبها ان كان اقل من عشرة دراهم عرفها بقدر ما يرى كما في المضمرات
 وعنه انه عرف المائتين واكثر سنة واقل الى عشرة عشر الى ثلثة عشرة والى ذلك ثلثة ودانقا بوما وعن السرخسي انه عرف
 ما دون درهم يوما وفي نحو فلس ينظر مائة ويسرة ثم يضعه في كفت فيقر كما في الكراني وفي نحو ثمرة تصدق مكانا او اكلها ان احتاج
 كما في المضمرات وفي نحو غيب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدير المدّة بالمحل ونحوه فبعض عرف

كل من قبل ثمرة شجرة كافي الميراث قال تعالى ان يرضى عن الشرعيت بالاشهاد وشهدني في هذه الميراث
بأنه لو عرضا غير دأمره جاز من غير كافي الذخيرة وحازر دفنهما الى الامن ولا شتر دأمره وان يهلك في يده لم يضمن كافي الميراث
وعرفت ما لا ينبغي من هذه الميراث الى ان نجاة فساد اى الى مدة نظن اننا نفقد منها ولا خلاف في ذلك
فقد علموا انهم انما لو كان الرتبة ونحوها عرفت الى تلك المدة كافي الاختيار ولم يتناول الشاهد في هذه الميراث في الميراث
والاختيار انما اذا لم يكن مما ينبغي يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الراسخين وما على الاشجار فلا يؤخذ في موضع وللناس
بالانتفاع من الثمار والكثير الذي في شجر كافي الميراث لكن في النظم وكانت مما لا ينبغي باسرها انما عني ثم حفظنا
ثم اى بعد عني مدة التعريف ثم صدق الميراث بها ان شاء ايضا للشيء الى الشيء بقدر الامكان فان الثواب يصل اليه
ان الفصل ان يحفظ الشيء صاحبها فان التصديق رخصه والخطا عرته كافي الكرامى وفيه اشعار بان بعد المدة لم يوفى بها الى الامام
وفي النواوير يرفع اليه فان قبل فله التصديق والاقرض من غنى كافي الذخيرة فان جاز بها بعد التصديق اجاز وكان
الثواب له او ضمن الاخذ الملتقط او الفقير او يهلك فاذا لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصدق
بالقاضي لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضي ضمن كافي الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم يجب على الملتقط الا
وان كان يربو وجود المالك وقال فيكون الائمة انه يجب عليه كافي الميراث والى ان كلا من الملتقط والفقير لم يرجع
على الآخر بعد التضمن كافي الكرامى وما اتفق الملتقط على ما لا يجوز من اللقطة في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان
او قاض تبرع فلا يرجع الى ربه وانفق عليها باذنه فهو دين على ربه فله الرجوع وهذا ليس من عطف المفرد ولو سلم
فان فصل لم يفسد كافي وفيه ايراد الى ان الحكم انما امره بالانفاق بعد ما تحقق كونه لقطة وذلك بالنية وان قال لا يثبت
فان قال له اتفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالانفاق كفى للرجوع والاصح انه
لا يرجع الا ان يجعله دينا عليه كافي النباية واجبر القاضي ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر ماله منقعة ولكن اجازة للمالك
في راي القاضي من غايل لقطة والتفق عليها من بدل الاجارة لم يبق للمالك والاولى عليه فان ما ذكره كالا يبق في ان
اجره القاضي والتفق عليها من بدل الاجارة كافي الهداية لكن في المحيط انه اتفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضي باب
ابن ثانيا وفي الاختيار لو حبه السلطان مدة ولم يجز ربه بامره والتفق عليه من بيت المال وجعل دينا عليه او في ثمنه ولا يجوز
خوف الابق وتحيل ان يكون التشبه في الانفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصدق القاضي الراد انه عبد الحق بلا نية وخلف
الشأن فيه واذا صدقه بحسبه بطريق التعريف كافي المحيط وما لا منقعة له من لقطة اذن القاضي للملتقط بالانفاق عليه
ان كان الانفاق صالح للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله دينا وهو الاصح فالوا انما امره بالانفاق بيمين او ثلثه على
ما يرى رجاء ان يظهر للمالك فاذا لم يظهر امر بهما لان دارة النفقة متصلة فلا يظهر في الانفاق مدة مديدة كافي الهداية والا
يكن الانفاق صالح لاستغراق النفقة باس القاضي او اموره وحفظ الثمن للمالك وفيه ايراد الى ان المالك اذا اجاد ولم يفسد

الرجوع

[illegible]

عوض شایسته ملک و مکار و ضلالت و ظلم و جور
بهرین و بدین و بدین و بدین و بدین و بدین



در طبع می مشی و نشی و نشی و نشی و نشی و نشی
در طبع می مشی و نشی و نشی و نشی و نشی و نشی

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القضاء

اخره عما تقدم لان الصلح له غائب لم يدر اثره ولذا قيل انه اعز من الكبرى الاحمر والزمرد الاخضر وهو ممدود ويقصود اكثر
الائمة اللغة في معناه وآل اقوال جميعهم الى انه تمام شئى قول لا وفعلوا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول لمزم
صدر عن ولاية عامة اهل العلم اهل الشهادة اى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك
وانما جعل على نحو قوله بنونا بنوا بنوا اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاة مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشترائط
الاهلية وكذا في شروط التحمل وى الشهادة والضبط والاداء وفي شروط القبول وى العدالة وغيرها كافي النهاية و
غيرها وفي الكرماني ان شروط التحمل بعقل اى حسن النظر في العاقبة والضبط اى حسن السمع والفهم والحفظ الى وقت
الاداء ولعدالة اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاء ما فلو لم يصلح
غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح فخير فيه ولو كان اصلح فمستحب ولو كان غيره اصلح فمكروه ولو علم عجزه
عنه فحرام كافي الاختيار وغيره وليصح ان اى تنفيذ لقضاء ويجوز قبول الشهادة من الفاسق اى المسلم الذي
ا قدم على كبيرة او اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كافي لكشف وبان العدالة شرط الاولوية
و هذا ظاهر الرواية وفي النواذر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاؤه كافي الاختيار لكن لا يعقل الفاسق القضاء وجوبا وفيه
اشعار بان الوالى اثم في تقليده كما ذكره المصنف وليس له اشار ما في قسمة البداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لا من
عمل القضاء وتقليد جعل القلادة في العنق وشرا حكمه ال يكون فلان قاضيا في موضع كذا ولا يقبل شهادة اى يجب

فهو لما كان يجوز كما في كشف النار وذكر المصنف انه يابى بالعدل فان العدالة شرط لوجوب قبول الشهادة فبشارة له
 ان القاضي والقاضي والفقهاء اثنان بالرواية المروية كما افاده القاضي الامامى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من الديوث وقيل يقبل
 لانه يحرر عما نسب اليه من الظاهر كافي الاختيار ولو فسق العدل اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها من الجرائم
 عدلا يعزل اى يجب على الوالى عزله فلا ينعزل به كافي التفسيرية وغيره وذكر فى الهداية والغنى انه يستحق العزل يعنى (ينبغي ان
 يعزل) كما فسره العلامة الكردى على ما فى النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه مشائخنا كافي الوقاية وهو الصحيح وعليه فتوى
 كافي الواقعات وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد تحقق كمال البرزوى وذكر الحنفى انه باطل فيما ارتشى لافى غيره وبه
 اخذ الحلوانى والسرخسى كافي العمادى ويسل ينعزل القاضي لصيرورة فاسقا وهذا مروي عن الامامة الثلثة ومن
 اخذه اى القضاء بالرشوة مثلثة هم من الرشوة بالفتح كافي المقائس فى لغة ما يصل به الى الحاجة بالمصانعة كما
 بان يصنع له شيئا يصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الاثير وشريعة ما اخذه الاخذ طلبا بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه
 الجهة وتماهى فى صلح الكرماني فالمرتشى الاخذ والراشى الدافع لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قضى فى اجتهادية لم ينفذ
 فلما قضى آخران بطل كما لو تقضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كافي الفصولين واعلم ان ما دفعه الملتودد وهو حلال
 من الجانبين واما لصيرورة قاضيا وجسدا منها واما الخوف على نفسه او ماله وهو حرام على الاخذ بخلاف حلال
 للدافع عند الاكثرين واما يستوى امره عند الوالى فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على
 الاخذ ان اشتراط حلال للدافع عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال
 للدافع وكذا الاخذ عند الاكثرين وكروه عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو اصرح امره كافي المغنى
 والنهاية وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم شرط للالو لوتية لكن يجب ان يكون عالما بالحق موثوقا به وعن ابى
 ان المتورع احب الى من المجتهد وان كونه عالما بالفرأض كفى ويسل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كافي الاختيار
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اى المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقة بحيث يحسن من نفسه العجز عن المزيد عليه لتحصيل طمأنينة الحكم شرعى و
 شرطه ان يكون عالما بمعانى المقدار خمسة آية وثلاث آف حديث واردة فى الاحكام لغة بان يعلم معانى المفردات المكتبة
 وخوصها فى الافادة فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم
 فى الاستعمال وشريعة بان يعلم المعانى الموثورة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص والمشارك والمجمل وغيره وبقائها
 سند الحديث وعالما بحال الرواة الا انها كالمعتذر فى هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الامامة الثقات
 كالطحاوى وغيره وعالما بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقفه الاجتهاد عن مخالفتها و
 هذا اذا اجتهد فى جميع الاحكام واما اذا اجتهد فى حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط لعلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك
 ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد فى زماننا بجملة ممارسته كافي الكشف وغيره ولذا قال الامام

المسرحي لو اجمع حقا المبرط مع اعلم بهجت القديس في احد كان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضى و قيل القديس
على ايمان محمد بن كنانة او حبيب او قاسم لصورة قوله كافي النظم ولا يطلب القضاى لا يسل عدليا بقلب وقية شعاريان
الذي ان يسل الى الناس والذين الاول في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المنزلة ان الطلب
العام والخاص من الناس وكانا مكرهين وبانه لا يسل ليس بالشفاعة كما في الخلاصة قال ابن عمر بن الخطاب في احوال كماله
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا قضى بالعدل والحق ان ينقلب منه كفا فاما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحسين
جعل قاضيا بين الناس فقد فرج بغير سكين رواها الترمذي وتناول بعض المحققين ان من جعل قاضيا فبني ان يوت جميع
وداعه بخيشة وشهادة الردية موكله ذلك فانه قلما يوجد نصف بر عند النصف والتما يخل فيه اى لا يدخل في النصف
الامن يثق عدله اى يطمع عليه والامن بعدله وفيه إشارة الى ان العاصق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله
وذكر قاضيان انكره عند اجتماع شرايطه والى ان لا يباس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما
في الكرائى والاكتفاء مشعره ان جاز بلا جبار خلافا للكرخى والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة راج
وقد اقطع عنه حتى ضرب اسواط ومجرباه حتى قسده نيفا وخمسين يوما وقال شاذلي بلا دنا لا يباس بر اذا كان صالحا له انما
من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة ومن قلده القضاء سأل من العزول او واحد من ثقافته والاشان
احوط ويوان اى خريطة فيما المحاضر والجلالات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النققات وغيره من وث
الكلمة اى ضبطها اصله وروان فربوا من التضعيف الى ابدال الواو يا يستحقا لا كما في الازابير واليه اشير في الصحاح
وغيره لكن في القاموس انه مكسور وفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيوش والعطية واول من وضعه عمر رض
وقال ابن الاثير في فارسى معرب وانا اضيف الى قاض قبله لانه لا يسل بانى يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه
من الزيادة والنقصان واما سأل لانه يحتاج اليه للعلج كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم جمعوا على انه لا يعمل بما
يجب في ديوانه وان كان مخموتا واما في ديوان نفسه فان كان ذا كراتك الحادثة يعمل والا فلا ولا يعمل مطلقا وفيه إشارة الى ان
المعزول يحير على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في ملكه للخصم لصحاحه يجبر في صورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال
والى ان السلطان عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة راج انه لا يترك على القضاء اكثر من جول كيدائسى لعلم فيقول لافساد فيك لكن خشى
عليك نسيان لعلم فادرسه ثم عدليا حتى نقله ك ثانيا كما في شرح ادب القاضى وفيه اشعار بان القاضى لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء
ولو دسا ولا يعمل القاضى لمقلد في حق المجوس للمماثلة وغيرها بقول القاضى المعزول فانه صار كشادة الفردل
باقرار المجوس او بينة المدعى فان لم يكن خصمنا دى عليه اذ جلس الى ايام كشرى من يطلب فلانا المجوس بحق فان حضر
جمع بينهما والا ياخذ منه كفيلا بنفس ان وجدته والا يخلية كما في شرح ادب القاضى وفيه اشعار بان شهادة على فعل نفسه لم تقبل فلا بد
ان يشهد على قضاة شاذليان سواء ثم مبضيه كما في المبسوط وكذا لا يعمل بقوله بل بالاقرار والهيئة في غلظة الموقف كما اذا قال ثبت

[illegible]

الشيء في البيضا والياض واحد مما لا يشترط فيه شهادته على البيضا والياض
أي واحد من هاتين البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
لا يشترط على خبره في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
ولا يشترط على خبره في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
فيما هو عليه في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
لأنه يشترط على خبره في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
ليس في عين البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
فيه عند الخبر في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
وغيره في البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
البيضا والياضين عند وقوعه في شهادته على الناس على البيضا والياض
بالمنع عن الآخرين وغيرهما ما هو متعمد في الوقائع والمضارع يوجب إلى أنه لا يخرج عن سجن للصلوة والحج والظنرة وصلوة الجمعة
وغيرها إذا كانت أحد من قاربه إذا لم يوجد من يغتسل والده أو ولده ولو حبس فيه متعتا طين عليه الباب وعطى له الخبز والماء من ثقبه
والسجن للصبر والعلو في موضع وحش ليس فيه فرش ولا أحديتاس به والاضافة إلى القاضي على أنه لا ينبغي أن يحبس في سجن للصبر
إذا خاف الفراق منه فإنه يحول إليه حينئذ الكفاية مشير إلى أنه لا يضرب ولا يغل ولا يخوف ولا يجرده ولا يقيد إلا إذا خاف الفراق الكل في
واجبة الجحان وسجن على رب الدين أول من أحدث في الإسلام على رضي الله تعالى عنه بناء في العراق سماه نافع ففر منه الناس فبنى آخر
سماه مجيبا فخا المجرى وكسر الباء المشددة فتحما موضع التذليل حبس بابق زمانه في السجن والدبيرة كما في شرح أدب القاضي وغيره
مدة رأها مصلحته على الصحيح لقوات الناس في حال الصبر على حبس حتى إذا مضت ستة أشهر وموقع عند القاضي أنه متعت يدبهم
وان مضى شهرا وما دونه ووقع أنه عاجز طلقه كما في الكرماني وكذا لو لم ينظر عشرة عذره لكن أخبره ثقة من صدق أنه أوجرانه وأخبار الآيات
أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة إلا إذا جرى فيها منازعة في البيضا والاعصار وإذا أطلقه لا يمنع عن الملازمة كما في المغني وإنما قلنا على الصحيح
لأن مدة الحبس قبل شهر وقيل شتان وقيل ثلثة أشهر وقيل أربعة أشهر وقيل ستة أشهر كما في الاختيار وأعلم أن كل موضع قالوا إن
الراي فيه إلى القاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد كما في الوقائع الحساسة بطلب ولي الحق ولو دانقا كما في الخزانة وفيه ما
إلى أنه لا يحبس إلا بعد الطلب كما في الوقائع أن امتنع المقرر عن الإيفاء أو امتنع عن إيفاء الحق بالثابت عن الإقرار به بال
أقررة بعد خزي وأمر القاضي بالإيفاء وفيه ما يار إلى أنه غني فحينئذ يجب الحبس الذي هو جزاء ما طله الغني أو ثبت الحق بالنبية كعلم
القاضي يساره كما في الخزانة فينبذ بحبس لأن النبية لا يكون إلا بعد الماطلة وفي هذا الكلام إشارة إلى أنه لا يسأل القاضي المدعى
عليه المكالم كما قال بعضهم والصراب عند الخصاف أن يسأله فان قرب المال حبه والافقه قال المدعى ثبت أن له الملاحق

[illegible]

من أجل ذلك من يتلألأ ان كان في نفسه على يد امرأة صاحب وهو اى مكتوب فيه حكم مع سائر اهل ان يسمى اهل
 بحسب السنين والجموع والشهيد والامم والجنات مع الشهود والاشهاد مع كون الجميع والتخفيف والكثرة والعلاقات فيه كافي للكتاب
 وبالله التوفيق فليس شرط كافي لاعتبار كافي الصالح وهو كتاب الاقرار ونحوه وذكر كافي كفاية الشرط ان
 اذا اوى على اكثر من كتاب لغيره واذا اجاب الآخر واقام البينة فلو قبح واذا حكم فاعل واذا شهد واعلى بحاسب كافي
 في حله اى اى قسمة اوله وشرط في ظاهر الرواية مسيرة البينة كافي للمعنى وعن ابي يوسف راجع في قوله عليه السلام
 كافي لانه لا يحكم بغيره فان الحكم عليه غير جائز عندنا كافي بل ككتاب عطف على حله لا يسمى كتابا حكما وكتاب القاضي الى القاضي
 فهو مكتوب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم للمكتوب اليه راجع الى يوسف راجع فلا حسن ترك المكتوب
 اليه فان رجع الخصم والمدعى الى المكتوب اليه حتى يحكم كافي الكفاية الا في حد وقود اى كسب في كل حق الا في حد من الحدود
 وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وقيد اشارة الى اشتراطه من قاض معلوم الى معلوم وانما يكتب في النسب
 والنكاح والدين والامانة والخصوب والضرارة والنقول اعقار كافي الادبى وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابه الاسم في دخله
 فقال فيقول القاضي الكاتب وجوبا على النقول للكتاب اشتهر وعند المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضي هذا ليس بل لازم او شرط
 به العلم ولو بالاجار كافي المتسامير ويحكم على الكتاب بعد يسه ولا اعتبار بغيره في هذا فلو انقضت القاضى كان الكتاب منشورا لم يقبل وان
 ختم في اسفله كافي الذخيرة وانما قال عند علم اى الشهود لانه يشترط ان يشهد واخذ ان الختم بختم كافي المعنى وفيه اشعار باشتراط
 الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وليس بشرط الا اذا كان في يالمدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف وليسلم في مجلس يصح حكمه فيعلم
 في غير ذلك المجلس لم يصح كافي الكوفاى اليهم اى الشهود ونفى ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلم الى المدعى كافي النهاية وانما لم يذكر حفظ
 شهادتهم من وقت نقل الى الادارة لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة كافي المعنى وعند ابي يوسف راجع كفى البينة
 القاضى على ان هذا كتابه وختمه فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلثة عند الطر
 كافي البداية وعنه اى عن ابي يوسف ان الختم ايضا ليس بشرط فيكفى ان يشهد به ان هذا كتابه وفيه الوصع وان كان الاحتياط في
 قالا كافي الذخيرة ثم القاضى المكتوب اليه لا يقبل اى لا يأخذ الكتاب من المدعى الا بحضور الخصم اى وقت حضوره لانه
 لازمه كافي الاختيار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثلث شعاع
 بان بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والا نثار يعرض الكتاب على القاضي وان قبل استغنى عن الكتاب وبحضور البينة
 اى الشاهد على انه اى المكتوب كتاب فلان القاضي وفيه اشعار بان يسلم الكتاب الى المدعى كاذن به اليه ابو يوسف
 فاختر بينهما هو المعمول عند القضاة كافي النهاية قرأه علينا او خبرنا به وختمه كله الينا كل خبر بعد خبر وفيه رمز الى
 ان مذموب الطرفين وقال ابو يوسف راجع ان الشهادة كافية كما مروا الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا
 هذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كافي المعنى فمقتضاه اى المكتوب اليه قبل يجوز ان يفحص

في صوره كافي لا يحسب رقيه شعاعه بل هو صحيح على ما قال ابو يوسف من خلافا لما ذهب اليه الصحيح كافي الكافي و
على الخصم ويلزمه ما فيه لا يشك عند في الكتاب لان قبول الخصم لطلال الذي شدد عليه وادام البيت ان في
الخصم اثبت عند التسبب كافي الخلاصه ان لبي الكاتب عاصيا غوات او انزل حين وصول الكتاب لم يقبل ان كان
فرو خلا فالا لابي يوسف من غلقه ثم دفع الى قاض اخر استخاره وكذا الامارات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد ما يقبل على الصحيح
كافي لبي وفيه شعاعه بانه لم يتركه التاريخ والام يقبل كافي الخلاصه ولا يعمل به اى ذلك الكتاب غير اى الملكيه
الا اذا كتب داخل الكتاب بعد اسم اى المكتوب اليه والى كل من يصل اليه اى كتب من فلان بن فلان
بن فلان الى فلان بن فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاه المسلمين فانه يعمل به غيره وان حصل حسدا
للحاجه اليه وعند ابي يوسف رجحوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء يقبل تسليلا على الناس ويعمل لقضاه
اليوم ولا يجوز عند هالان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه شعاعه بانه لو كتب اسمه في العنوان لم يقبل
لا لابي يوسف رجح كافي الاختيار وان مات الخصم فقد القاضى الكتاب على وارثه لقياسه مقارنه ولو لم يمت الخصم
من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضى المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضى بلديه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو
ورد كتاب صحيح في آتق مثلاً وقبل المكتوب اليه بشرط مع موافقه الحليه جعل المكتوب اليه في عتق الآتق خاتماً من
الرصا صحتي لا تعرض له احد في الطريق ثم يدفع الآتق الى المدعى ملاقضاء وياخذ منه كفيلاً بالنفس ثم يكتب ما جرى
الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البنيه ثم يقضى الآتق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليه اقليه وعن ابي يوسف رج
انه لا يقضى به له لان الخصم فاعجب بل يكتب ما جرى عنده بشرط ويعبث اليه الآتق معه ليحكم به عليه وكذا في الجارية
ان المكتوب اليه يجتبا مع المدعى على يد امين كافي لغني وغيره والمرأه تقضى في جميع الحقوق وان كره كافي الاختيار
الا في حد وقود في ظاهر الروايه اعتبارا بشهادة وعنه انها لا تقضى اصلاً كافي الذخيره ولا يتخلف قاض
على القضاء ولا ينفذ قضاءه خليفته ولو مرضا وقال لطحا وى انه نافذ فلا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم كافي تحكيم الزاوى ولا
يوكل وكيل لان المفوض براه وثق وفي الاكتفاء شعاعه بان للصوى امام الجايح ان يتخلف غيره كافي الكافي الا ان
فوض اليه من قاض او موكل ذلك الاستخلاف والتوكيل بان قال ول دوركل من شئت وفيه رمز الى انه يتخلف
بالاذن ولا فلو جعل قاضى لقضاءه كان له الاستخلاف لان معناه المتصرف في القضاء تقليداً او غرلاً وقال الامام لنفسى
ليس له الاستخلاف كافي العماوى والى ان القاضى اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف جلاً واذا ن بالاستخلاف حازله ان
يتخلف و ثم و ثم كافي الخلاصه واذا عرفت ذلك ففي القاضى او الوكيل المفوض اليه يفتقر الواوى الذى فوض اليه
الاستخلاف او التوكيل ففيه خذف لصلته اعنى اليه ولو قيل كبسر او لمسلم من خلاف الاصل نائمه اى نائب القاضى او وكيل
لا ينزل نائبه بجزله اى غرل المفوض اياه الا اذا فوض اليه ذلك كافي الكبرى يجوز ان يكون العزل مضاً الى المفعول عند

قال لا ياتي بالوكيل وكلامه لم يعزل بل جعله نائب القاضي والقاضي لا يعزل الا اذا علم بفساد من الى يوسف راجع اليه
 لم يعزل الا اذا نصب آخر مكانه كمن في الشيء وفيه راي ان نائب القاضي يعزل نفسه وبه الذوار مني الذي به واقام غيره مقامه وكلامه
 انهم الصلوة عنه كافي بخلافه ولا يعزل نائبه بموته اي المفوض حال كونه موكلًا بل هو اي لان نائب المفوض ما
 على معنى الامام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها اخذت على اهلنا نائب الاصل حقيقة وهو الوالي او الموكل فلهذا
 المسلمين وفيه اشارة الى ان نائب القاضي ان يعزل بغيره كافي بولاية الساطن ولم يعزل عنه كثير من المشايخ والى ان قال
 امير الناحية ان يعزل بموته لكن لم يعزل قاضي الوالي بموته كالم يعزل امرؤه كافي يعني فلم يحسن ان الاحسن كلمة الوصل وفي
 القاضي او الوكيل غيره اي غير المفوض اليه ذلك ان اختلف او كل ثم فعل نائبه ما امر به من نحو القضاء والتمسح
 والخلق والكتابة دون نحو اطلاق والعتاق ولهذا لم يصح ولو عند الاول عنده اي بخبرة غير المفوض اليه على ما قال
 بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجازه او فعل نائبه بغيره واجاز غير المفوض اليه هو الذي
 كان الموكل قد راي عين الممنون ولو حكما كبذل الاجارة في عقد الوكالة صح فعل النائب وان كان الاول نائباً
 اهل في وكان الصغرى وباعمل برأيك واعتقادك يوكل غيره ويكون الغير وكيلًا عن الموكل وكذا لا يعزل الثاني
 يعزل الاول ولا بموته وكلامه لا يعزل بوث الموكل واقتضاء حكم سوغ صاحبه فيه على خلاف مذهبه اي اجتاده
 واعتقاده ناسيا غير ذكر مذهبه لا ينفذ عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنه كافي الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنه
 خلافاً لابن يوسف راجع ولا رواية عن محمد راجع وقال بعضهم بخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندهما
 لا ياخذ وعند محمد راجع ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأي غيره ناسيا ثم تذكر رأيه اخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاؤه
 عنه خلافاً لابن يوسف راجع او عامداً لا ينفذ اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى وعنه روايتان كافي الكافي
 والفتوى على انه ينفذ كافي الصغرى وقال ابو علي النسي ان لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند محمد راجع وقال الامام عليه السلام
 لا رواية عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يخبر في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل
 لا اقام عليه كافي المعنى وغيره والقضاء على وفاقه اي وفاق مذهبه يجعل الحكم المختلف فيه مجمعا عليه اي يصير
 فيه متفقاً عليه بحيث لا يردده قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتدين كما هو المشهور لكنه شكل فان فيه اشارة الى ان العبرة
 لحقيقة الاختلاف كما قالوا الان محمد راجع اعتبر اشتباه الدليل ولهذا نفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود ولتقصص
 اعتبارا باطلاق النص في شهادتين ولم ينقل فيه خلاف يعاين كافي الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه مقبلة كما ذكره السفي
 وغيره لكن الخصاف لم يعتبر الاختلاف الصادر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه والصحيح انه يشترط كافي في الخبر
 ونحن نفق بانه لا يشترط كافي الصغرى والى انه لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاف لكن ذكره الامام الحسني
 انه قد اشترط كافي في الخبر انه وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم عن اجتهاد

على رواية السيد الميرزا محمد باقر لا يقتضي مخالفا قول صاحبنا في الانساب عن احمد بن محمد بن ابي اسحاق بن محمد بن ابي اسحاق
المسبح لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في محله فيه كفسح البعير اخذ في حق مقتضى عليه ولد وان كان غلبت له ابي شيلا في حق
ابو يوسف لا يقتضي له العلم والى ان حكمه كافي في الشافعي ولو لم يجرى قبل مقتضى حكمه الذي والاعمال في ابي اسحق
فان عرض في القضاء ورفع على قاض آخر ثانيا بمقتضى في غيره ويجعل حكمه في الاما ودراسة واجب لزجته القضاء ليس
ان يرد فلو رفع الى ثالث مقتضى قضاء الاول وروايتي كافي للمعنى وفيه شجاعة لو وقع اقتضى على خلاف من يريه قاض آخر
لا يقتضيه وفي العمادى انما قد ليس لغيره مقتضى ولا مقتضى عند محرم خلافا لابي يوسف راجح لكن في مقتضى مقتضى قاض على قول من قالوا
العلماء لكان صحيحا وليس لاحد من القضاة مقتضى ال يوم القيمة الا فيما خالف الكتاب من حكم كالمقتضى بكل متروكة المتسببة عند
ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يثبت بالقضاء بمقتضى الميراث على المديون فان الاول نافذ عند الطرفين كافي للمعنى وغيره
او الستة المتواترة او المشهورة كالمقتضى بين درهمين ودرهم اخر مقتضى بنفس عقد لمطلق ومن الظن الفاسد ان
الرفع مذنب بالكتاب والشافعي والا وبنى في الاقتضاء مقتضى تمام الكلام عليه او الاجماع كالمقتضى بمتعة النساء
فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحله كافي لمضرات وفيه شجاعة ترتيب الادلة فيقتضى بالكتاب ثم بالستة المتواترة ثم المشهورة ثم
الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين ثم وثم ولا يقتضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة و ابو يوسف راجح ومحمّد
اذا اتفقوا على امر لا يقتضى بقول غيرهم كافي للمعنى في الافتقار نوع تفسير وان كان المناسبات بالكتاب ترك الكل والكتاب هو منزل
المتواتر على بيتنا صلى الله عليه وآله وسلم والستة ماصد عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول وفعل وتقرير والاجماع اتفاق المجتهدين
من هذه الامة في عصر على امر وهذا مختار الجمهور وقال بعض اصحابنا في ان اتفاق جماعة شيوخ العلماء اجتهاد بهم وهذا مختار
الشرعى قال بعضهم ان اتفاق الجمهور هو مختار الهداية والكافي وقامه في الكشف او ان كان نفس القضاء مقتضى
الاول حكم مختلفا فيمران فان بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بنا على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المذبر فان
في اصدار الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر ارفع للمخالف المتقدم وقا
غيرهم انه غير ارفع وكذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلاف يصير مجعيا عليه غدا بما مضى آخر ثانيا وحينئذ ليس لا حجة
ابطاله وباطال الآخر فليس لاحد بعده مضاهيه بخلاف ما سبق فان له مضاهيه لا غير كافي للمعنى وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح
فانه ما اختلف فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجعيا عليه واقتضاء بجمرة او حل عنه به مقتضى ظاهر اى قضاؤه باطنا اى
بانه وعندهما لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كافي للحقائق ولو كان القضاء بشهادة زور وكذب اذا ادعاه اى ادعى بغير
او لحل بسبب معين هو اما العقود والنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انما ادعاه واقام شهودا زورا عليه فتصني به فانه يحل له الوطى
عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى ان باع هذه الجارية منه واشترى عنه لو كان لثمن قيمتها نقدا باطنا والا فلا فلولم يقيم البائع
البينة وحلف بشترى رد الجارية على البائع حل له الوطى ان عجزه بالقلب على ترك الحنيفة وفي البينة وسائر التبعات عند روايتنا

في صياغة خبري صحيح فصادقه وشهادته صحيح حكمه بحدوثه وان كان من غير خبري لم يكن باطلاً بل صحيحاً
وانت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عند المدعي او كما وافق من اوجب او سلم كافي في غير حد من الحدود كانه شرب الخمر
والسرقه واللعان والصدف فلو حكم فيه كان باطلاً بخلاف ما عطف على الحكم وهو داي قصاص فلا يصح حكمه ولا ريب
عنه ومخار الخصاص كمن في رواية الاصل قد صح ذلك قياساً على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضي
والغير شافى للطلاق والعاق والكتابة والكفارة والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة وكذا غيرهما من المحرمات كالطلاق والخصام
وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيراً من مشايخنا استغفروا عن الفتوى بكيفية تجانس العوام كافي المعنى وذكر في الخلاصة ان حكمه في يمين
المضاف وسائر المحرمات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الحرة انه لو استفتى فقيها فاقبى به بطلان اليمين وسعوان اخذ
بفتواه فان فتوى الفقيه للجواب حكم المولى ولزمهما اي الخصمين حكمه كالمولى باليمين او الاقرار او النكول لانها ولاء عليها وصح
اخباره اي الحكم باقرار احد هما وبعد التناهد حال ولايته اي حال تباد ولايه الحكم كما اذا قال لاحد منكما قد قوت
غدي واقامت بينته بكذا فعدلت قالان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقضي عليه الاقرار واقامته لهنية نفذ حكمه لا يملك
انشاء الحكم في حال ولايته فلو عزله قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعقدتهما
صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلا بنية لا نقضاء ولا لاية كما في البداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة
لانه صار غيره وفي المعنى انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالمولى ولكل منهما اي الخصمين ان يرجع عن تخليم قبل حكمه
عليهما فالعزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف لتخليم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز فان رفع
حكمه اي الحكم الى قاض مولى امضاه ونفذ ان وافق حكمه مذهبه اي اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وبطله ان
خالف مذهبه فلا ينفذ بعده وان كان مجتهد فيه وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يطل حكم الحكم كافي الزاهدي ولا يصح لقضاً
والشهاده لمن يكون بينهما اي بين القاضي والمقضي له والشاهد والشهود له ولا داور وجية فلا يقضي ولا يشهد للولد وان
مغل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوج وبالعكس فلو قضى لزوجه وابنه وامضاه آخر كان باطلاً فيل جاز ذلك ان
وافق مذهبه وفيه شعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ومثل الاخ ولهم ونال ولمن ينهار رضاع بلا ولاد ثم شرع في مسائل شتى
فقال وصح الايضاً واي جعل الغير وصياله بعد موته بلا علم الوصي بايصائه حتى لو باع شيئاً من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية
وعن ابى يوسف راج انه لا يصح بلا علم لا يصح التوكيل بلا علمه حتى لو باع شيئاً من المال الموكل لم ينفذ اتفاقاً وشرطاً عند
خبر عدل او مستورين للمسائل الخمس الآتية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه شعار
بانه لا يشترط لفظ الشهادة لعزل الوكيل اي وكيل يتعلق به حتى لا يغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينعزل
ولو خبره عدلان وسيأتي تنقيح الكلام في الوكالة وعلم السيد اي شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد بجباية عبده حتى لو خبر
بما فاسق او مستور فباعه لم يكن مختاراً للعدا غده وعلم الشقيع بالبيع للعقار حتى لو خبر ببيع غير عدل لم يطل شفعته

وعلم الحكماء بالشك في ما يحتاج الى خبر فاسق وسكت لم يكن رضاعده وعلوم مسلم في دار الحرب
 لم يسا جبر اليها بالشك في طرف علموا خبر الصلوة وغيرها من العبادات عدل واستمر ان لم يرد ذلك على الخبر
 وصحة ذلك ان كان خبره خلاف لما قال شيخنا والاصح عندي ان يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل شي لم يرد قضاء
 ما فات من الصلوة والصوم وغيره ما بعد اخبار الفاسق لانه ما سمع بالبديع من جهة صلى الله عليه وسلم الا فيبلغ الشاهد العايب
 كما في كنف المنار والتمه في الكراهة لا يشترط خبر ذلك لصحة الموكيل فيقبل فيها خبر واحد ولو كان في خلاف علموا عن
 معنى الارام وقبل وجوب قول قاض عالم عدل خصيت انما بهذا ابعاد العقار لزيه شدا فقد التمه وذا ظاهر الرواية
 وعن محمد بن النضر ج الى ان لم يقبل وبه اخذ كثير من الشيوخ وقالوا ما حسن هذا في زماننا فان القضاة قد فسدوا وذا كما
 في الحاشي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء كما في الكرماني وقبل قول جاعل عدل ان بين
 بسببه ان قال في حد الزنا مثلاً استفسرت للقرابة انما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلو لم يبين سببه لم يقبل قوله لا
 ربما يظن غير الدليل ولذا لمجمل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان لسبب لا يقبل قول غيرهما من عالم
 او جاعل فاسقين وفي الختم عليه اي الى ان السكوت من تنه لسائل اولى فان لم يقبل القول اعرض عن كل غير

كتاب الشهادة

أورد وبعد القضاء لانه مع المناسب اشرف منها ذاتا هي لغة خبر قاطع كما في القاموس والحضور مع المشاهدة بالبصر
 او بصيرة كما في المفردات او الاخبار بوجه شيء عن مشاهدة وعيان يقال شهد فلان عند الحاكم فلان على فلان بكذا
 شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشرعية اخبار اى اعلام بحق اى بال او غيره ما ثبت ويسقط
 الا ان يستعمل في العادة في حق المالية لا غير كما في اقرار الكرماني للغير اى حصل لغة المخبر من كل الوجه كما هو المتبادر فيخرج عنه
 الا انكار فانه اخبار بنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار بنفسه في يده وغيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار
 للغير من كل الوجه كما ظن على غير آخر نخرج الا ان يقر اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه
 في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني ولشئ للبائع على المشتري والشهادة بروتية الهمال ليست بشهادة حقيقة
 ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم والفطر للشارح على المكلف يكون اخبار بحق له
 على نفسه ويوجب اى يفرض اداه الشهادة في خيال الحد ودخول المضاف او المجاز المرسل بطلب المدعى وان
 يتعين للمحل فلا بأس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا حلف
 على نفسه من سلطان او غيره وكذا اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا اذا علم ان القاضي لم يعدل على
 ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في لمصنرات وفيه اشعار بان لو امتنع عن ادائه بلا

لما علم ان لم يشهد به من الشهود عداة فها كان له ان يشهد به لم يسل في البصرة وسير في
الشهادة في الجبل فحصل من اماره الاشارة فاشهد ويقول دعوني شهادة اسرقه لشكك اخذ له القضي
قال لما يقول اسرقه ولا اقلع من حبس بالقطع كما ياتي ونصابا اي هل الشهود للزنا اربعة رجال
في البصرة على من اتهم وللقود في النفس والطرف وبات في الحد وودع الزنا من السرقة واخذت البصرة
والشرب رجلان لا رجل وامرأتان لكن من اتصاله نافية تلك الشهادة لاشتباه الدليل ونصابا للبيكار
وجودا وعدا فان شددت انما كبر بوجع في العتس ثم خفف ميتا وان شددت ان لم يشهد فبالحلف البائع على البكارة ثم
يرد البيع اذا اشترى بالبشر بالبكارة والولادة فشدت انما ولدت به المولود فلو شددت على استئصال البصبي
لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لما يقبل في حق اهلولة بخلاف وعيوب النساء ولو جازي فيما لا يطلع الرجال
عليه امرأة واحدة والا حوط امرأتان والاحب ثلاث والمخرج عن الخلاف اربع كافي الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد
رجل بالعدو او بالولادة والرقا لم يقبل والا صح انما يقبل ويحل على ان بصره وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة
كافي التحريم والى ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادته نامة كالشهادة على جراحات النساء في الحمام كافي الكرم
ولغيره من الحقوق لما كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والحق والبيع والوكالة والوصاية وغيره رجلان او رجل
وامرأتان او ثلث وان وفيه شعار بان لا ترجع بالزائد على الاثنين وان كان عدل كافي دعوى الاختيار ويستثنى منه جرح
عسيان المكتبة فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كافي التحقيق وشرط اي وجب لكل اي لاجوب قبول شهادة الزوج
والنساء في الحد وودع غيره من الحقوق العدالة لعة الاستقامة وشرعا الا نرجار عما هو محرم في دينه وسياتي التفصيل
وفي شعار بانه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعد ما قبل العدالة كافي كشف
لنار وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في إقصاء وفي الزايد اذ انحرى القاضي الصدق في شهادة
فاسق يقبل والا فلا وشرط لكل لفظ الشهادة فلو قال اعلم وايقن لم يقبل شهادته وفي قياس كشف
ان الاداء يصح بلفظ ينبئ عن الوكالة والتحقيق كلفظ اشد وما يساويه في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في
شهادة النساء في الولادة وغيره الاول هو الصحيح كافي الكافي وفيه شعار بان اللفظ شرط لنفس القبول لا للوجود
بخلاف العدالة كافي الكافي وغيره واما لم يقبل بهما لما اشار اليه في إقصاء كما مفليس في البيان تساهل فظن
يسأل القاضي شرعا وعلاية عندهم عن حال الشاهد جاره واهل سوقه فان لم يوجد فاهل محله ممن كان
له صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فقير ومعي ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة
الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا ومستورا لانه
ان كان اقرا على نفسه الا انه يوجب إقصاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد وعدالة لا يسأل

عنه على ابيط علو عدل في قصبة لم يستعمل في اخرى الا اذا طالت المدة وتكثرت فيه والاصح قولان مستتمرا
والقويض الى القاضي كما في المصنفات فيسأل عنه بما سألوا مطلقا غير مقيد بطن الخصم وعدمه وبسبب دون حق واما عند
ابن علقمة راجع فيسأل اذا طعن الخصم الا في الجرد والقود وتختلف اثاره اختلاف زمان او زمان وبنو ابي بن عبد الله
يسأل بالاطن ليعتق كما في المشايير وذكر في الاختيار اني تعبت كثيرا من كتب ابي بكر الرازي فلم اجد له ربحا ولم
على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان وكفى السؤال مسترا اي كفى سره بان يبحث عما لا يبي المزلر رسول لا
او كتابا فيه اسماء المشهود وانسابهم وحلالمهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والقاسق قاسق
واذا علم فتم الكتاب ثم يقول القاضي المدعى في غير العدل تزوي في شهودك ولا يقول اجره ولا يحتاج الى العلية
بان يجمع القاضي بين المزلر والشاهد ويقول للمزلر اية الذي عدلته وفيه شعرا ربا يفتي بكفاية لستران الا يصل
اشتراك المعطوفين في ليقده وعن محمد راج ان تركية لعلانية بلا وقتنة وتركية لستر احد شريح وعليه الفتوى كما في المصنفات
وغیره ويسأل في الاختيار ان يسأل ستر او علانية وعليه الفتوى والاشان احوط والواحد كاف في التركية اي بعد
الشاهد ستر بان يقول المزلر هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخير كان تعدلا على الا
بخلاف اذا قال لا اعلم منه الاخير في علما فانه ليس بتعديل على الاصح والمبلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحط
وفيه شعرا ربا يصلح في تركية لستر بعد واحد وامرأة واحدة بخلاف العلانية فان ابلية الشهادة والعدد شرط فيها
كالعدالة في الكل كما في الهداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي والاشان احوط والواحد كاف في ترجمة الشاهد في تفسيره
بلغة اخرى الى القاضي وهذا صدر ترجم فالتاء صلته ومنه الترجمان بضميتين او فتح التاء وضم الحميم المفسر للسان
كما في القاموس وترك الاضافة اولى اذا اشان احوط في ترجمة المدعى والمدعى عليه كما في التمرناشي وغيره وفي الرسالة
اي فيما نقل من كلام القاضي الى المزلر وفي العاكس وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد راج فيشرط العدد في التركية واهية
والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تركية السرو لو كان حلالا ثبتت الابشادة الاربع اشترط الاربع عنده كما في المحط
ولا يشترط الصحة الشهادة الاشهاد فان الشرط اعلم فيجوز ان يشهد بكل سمعه وابصره كالبيع والاقرار والطلاق
والغصب والقذف وقتل ما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما تسمع منا حل لان
يشهد به كما في الصغير وفيه شعرا بان الاشهاد ليس بلازم في حق لكن في كبرى انه في المدائنة ولبسوع فرض الا اذا كان الباطن
قليلا كرههم لان في التركية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال اساذنا ناذب الا
حق لم يثبت الا بالقبض مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كما ياتي ولا يشهد في دقة من رأى خطه
فيها وعلم انه نقش خاتمه والحال انه لم يذكر فيها شهادته وعلمه بالمشابهة للحظ وهذا عنده واما عندهما فيشهد عليه
افتوى كما في الحقائق وقال نعم الائمة ان يشهد اذا اتقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية قيل لا خلاف في اشارة

اختلاف في القاضى اذا وجد شاهدان في دوائيه يشهدان له بشدة وان تذكر مجلس الشهود في قوله قوم
 اختلاف كافي النهاية وقال في اختلاف ان من شرط صحة الشهادة عند ذكر الحادثة وبيع الحلال وصحة وكبره والا
 شهد ضرر وعقب الي يوسف ان يكون الحكم مستور عاد الا فلم يشهد وان تعين انه خاتمه وعقد محمد بن علي بن محمد بن علي
 كمال الحامدة ولا بالتسامع من قبل ذلك الفعل كقول تعالى ولا يشهد من في السموات والارض الا بما سمع فيه كماله
 لا يشهد بسبب التسامع لا البيان وبهولته لنقل من الغير وشرا الاستسار وبما حصل من العلم بالحوادث او بشدة او غيره ولو
 واحد عدل كافي الكافي وغيره وما ياتي لا يخلو عن مخالفة الا في النسب فانه جازان يشهد ابن بن فلان بن فلان بن فلان
 من سبع من جماعة عنده او علي بن عبد بن قيس يشهد به عبد عدل في الغرب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلده على
 الصحيح كافي شرح ادب القاضى وغيره والموت فانه لو شهد به من سبع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وجفت
 لم يقبل القاضى شهادة جازان بن محمد بن فلان فشهد به معا ولو اخبر واحد بالموت والاتربا لم يؤخذ وعقب العدل ولو كان كلاهما
 عدلا عبر الموت كافي النهاية والنكاح فانه يشهد به من سبع من جمع عنده وعلين عندهما قبل تشهد به عدل كما
 في المحيط وذكر في النهاية لو اخبر واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم حجه جازان لم يشهد به والد خول بامر الحكم
 كالمدة وغيره وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا ثبت الا بثبوت الخلوة وولاية القاضى اى كونه قاضيا
 في ناحية كذا فانه لو سمع من الناس جازان يشهد به وفي اصل الوقف ان يشهد ان هذا الشيء وقف على موضع او جماعة
 كذا وفيه اشارة الى ان ذكر المصنف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغنياني كافي الكافي لكنه ليس بشرط
 على المختار ان كان وقفا قد يافى صرف الى الفقراء كافي خزائن المفتين وذكر في الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف وقفا لم يقبل
 بلا ذكره على المختار وفي ائتمانه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستانفة بلا تسامع كاطن فقال لا يشهد به على المختار وان لم يكن
 فيه رواية على شرائطه اى شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا والى العمارة كذا املا وفيه اشعار بان لا يشهد على اصل
 الوقف وشرط لم يقبل لانهم صاروا فاسقة بالشهادة على شرطه كما في الاسترشاد والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كافي في
 والاكتفاء يشير الى انه لا يشهد بالتسامع في نقل ولا في امر يقبل فيما ولا في اطلاق واعتاق والولاء خلافا لابي يوسف راجع
 في الخلاصة والى انه لا يشهد في الاملاك واسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا اذا اخبره طرف اى يشهد بها
 في هذه الامور اذا اخبر الشاهد رجلان او رجل وامرأتان فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة على ما قال
 بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العادى انه يشهد بالتسامع اذا سمع من المحدث وفي القذف والنسوان والعبيد
 وصدق ظاهرا وكذا من اصبي المميز لكن الاشهر ان كان واحدا فكلها بشرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع
 بالبيان فقال ولا يشهد بلا تسامع راى مجلس اى كل من راى جلا في ناحية مجلس القضاة لاجله حال كون المجلس
 يرضى عليه الخصوم اى المدعى والمدعى عليه انه قاص اى يشهد لراى على ان ذلك المجلس قاضى هذه الناحية وكذا يشهد لراى كل

وامرأة يسكنان بيتا واحدا بينهما بساط الارواح كالعاقبة لتقبل فان في التراجيديا بالسلطان سليمان
 عن الساعسة انما يظهر وكذا يشهد ان شئ وعارف ان ابوصاد كند وده وحقه سوى الرقيق الكبير فان غير
 المير عن حسن الرقيق كالتراجيديا عن الاثنتي عشرة اذ كانا الكبير كذا في الذخيرة في يد تصرف عرف لوجه وجهه ونسب فان يظن
 الرائي لا يظن من شهادة اليه كالمالك بالتصريح المالك والمالك كذا في تصرف المالك التصرف لانس كالتصاريب
 والوكيل على انه ان شئ ملكه اي التصرف وفيه رزالي ان يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك شئ لذي اليد
 وقيل ان ليس بشرا وبالاول فاعذوا الى ان لو لم ير المالك والمالك او رأى المالك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس ان
 لا يشهد له ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوجب صدر الكلام من جواز ايقيد بالتسامع فقال لكن ان قال الشاهد في كل من
 الحقة المسوقة او الواحد الرائي عند قاض ان شهادتي بالتسامع او بحكم اليد اي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة
 بطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبى عن اعتراش شبهة في تلك الشهادة كافي الحافي وغيره وهذا قول الاثنتي
 عشرة كافي قاضيان لكنهما لم تبطل في النكاح والنسب اذا قالا سمعاه من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا
 قالا خبرا بثبوت كذا لم تبطل الوقف على قال المرغيباني كافي العادى ومن يتخذ على موت زيد بقرينة الاتي فلا تسامح فيه
 كما لمن انما يبار على ان حضر ويجوز كسر الهزة على ان التعليل ومن زيدا وانه صلى عليه قبلت شهادته وهذا
 عيان بالسراى معانية للموت حكما لا تسامع لانه لا يدفن ولا يصلى الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا
 ان الم يكن الشاهد تما في خبره بان لم يكن من ورثته ولا موصى له والا فلا يعتمد على خبره كافي العادى وغيره والاسن تقييد

على قوله ويشهد رأى مجلس كما لا يخفى

فصل

وتقبل الشهادة جازا من اهل الاهور الذين خالفونا في العقيدة من اهل القبلة وكانوا من فريق
 التجارية المكفرون للفتن وطه والزبير وعائشة ومعاوية رضي الله تعالى عنهم والرافضية للعلون واللاهون على الصهرين
 وغيرهما من الاثني عشر عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القرار واقدرية النافون للقضاء والقدر عنهم تعالى والجمرية النافون
 لقدرة العبد والمعطلة اقالون بخلاف الذات عن الصفات والجمرية النافون لضرر الذنب مع الايمان ثم صار كل فرقة اثني عشرة
 فهم اثنتان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من اتقى الله من التوحيد كافي التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقاد
 صاروا فاقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لاننا نقول لانهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كافي الكرماني واللام شارة
 الى ان كل من كفر منهم كالحجسة والحواجز وغلاة الروافض والقائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كافي الشارح وعن ابي
 من كفرته لم قبل شهادته كافي الحيا الا الخطابية طائفة من الروافض يسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه عيسى بن موسى بالكوفة
 لانه قال ان عليا الاكبر جعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستجيزون الشهادة لكل من جلف عندهم قيل يرون الشاهد في شهادتهم
 واجبة والآهوا بجمع هو اى صدر بهو اذا اجتهد وشهادته ثم سمي بلهوى واشتهى محمودا كان او مذموما ثم غلب في المذموم ومنه اهل الآهوا

مما لا يثبت عليها ما يقال على كل من كان له شاهد على المولى ومن قبل الشاهد من كان له شاهد
على مثله في الكفر لا يقبل شهادة على المسلم ولا شاهد على الكافر على حد الكذب حرام في جميع الايمان كافي الدائم
وان خالفه كالتصاري والمجوس وعلى المستأمن وان اختلفا اذ اذ الذي كالمسلم في قبول الشهادة عليها ومن
المستأمن على مثله اعتبارا في موضع الاصل زيادة الاصل اذ كان مستأمن امر واحدة فلا كما من الردم والركب
والنقد لم يقبل شهادة المستأمن على الذي كافي الكافي وعلى عدد ومن عدد الذي خرج بجزءه من غيره وقبل ان يعرف
بالعرف كافي خزانة الخمين بسبب الدين اي امره في لانه لا يكذب لديه كامل الا هو كافي الاختيار ولا يخفى انه مستند
بما قبله وما بعده وانما يظرف عدد ولا يحدوف كاطن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كافي الكافي وغيره
فقال ومن اجتنب الكبار في كل فرد من افراد الكبار كافي اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة والنجار اجتناب الا
على الكبار فلا تركب كبيرة مرات قبل شهادة وخلفوا الى الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا من المسلمين فيه تنكب حرم الدين
كالاته على معصيته وضرب المزاير وطناير كافي الخلاصة والمحيطة والخيرة والكافي والضمان وكفاية وغيره من الكتب
واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصبر كبيرة فقال ولم يصير على الصغار
اي لم يعزم على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقدين المناجم واللام يرد الى الحسن للنقض على انه كما اشترط
عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كافي لتهديد من الظن ان الاحسن لصغيرة وعلم صوابه على خطا على
حسنة بالنسبة الى صغيرة فمن جتنب الكبار فان فعل باية حسنة وتسعا وتعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة ليس
بعدل وكان عليه ان يزيد قيد آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الذمارة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكر
المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس كبقية على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة
فترليفه بدخوله في الكبار باطل والا قلنا الذي لم يجتنب بعدد الكبر وخوف الملاك فان الجحان من اليوم السابع الى
سنتين فلم يقيح الا اذا ترك استحقاقا والحصى اي النزوع لخصية وولد الزنا لانه فاسق الاب واحمال بالضم
امر السلطان وقيل المواجر ونفسهم قيل ان كان العمال جيها ذامروا لا يجازف في كلامه يقبل شهادة والا فلا وقال جمهور
انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادة تهم لعلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا اعد ولا يقبل
والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس الجاني في السكة والبلد والصرف كافي المحيط وشهادة عمال الرقب
لا يقبل على الصحيح كافي الجواهر لا يقبل من العمى في شئ من الحقوق سوار كان سموعا وغيره ديننا وعينا منقولوا
عقارا وسوار كان عمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذ لم يكن عمى وقت التحمل فان كان المشهود منقول لا مقبولة بالام
وان كان ديننا وعقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ربح وهذا فيما لا يجري فيه التسامح والافيقيل بالاجماع
في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمى فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك

والا فلا يقبل قول الشاهد الذي في ذلك كافي المبرور ولا من ملوك قن او مدبر او كاتب او امير او مسكن
وبعض ما ليس من اهل المروية على ابيهم ولا من محدودي قد ف اى لقد وان باب ان تمام حده بر وشاهد واه
اشارة الى ان الشهادة تقبل عند تقبل قبل كثره ومنه لم تقبل بعرب سوطا ومنه الى ان شهادة اعراب الناس قبوله كمال
الكافي والى ان الحدود في الشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادة اولا بعد خمسة اشهر قبل بقاء
والصحيح انه منقوض الى راسي العدل والقاضي كافي الكبرى والاكتفاء شعربانه لو اقام بعد الحذر منه من الشهود على صدق مقالته
حاضر يقبل الشهادة وهو الصحيح كافي الكرماني الا من حد في قد ف حال كفره فاسلم فانه يقبل شهادة على اهلها فاما الاسلام
حدث اعداله وفيه شعار بان لا يقبل قبل الاسلام لم يقبل شهادة على الذي كافي الكافي ومن عدو على عدوه بسبب الدنيا
اى بامر ديني لظهور فقد كافي بعض نسخ البداية والحيطة والحلاصة والاختيار وغيره من المتداولات فلو شهد بوزن
بالضرب وغيره لم يقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند
صاحب المنيّة لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فعلم انه صحيح
في زمانهم وزماننا ومن سيد لعبدته ومكاتبه واسمه وام ولد له لانه شهد لنفسه فقبل على احد منهم ولو شهد له فردا
القاضي ثم عتق فاعاد لم يقبل لئلا يثبت الكذب ولا تقبل الشهادة من شركية لشركية فيما يشتركانه من التجارة طرف
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعدوى شركة العنان فانما لا تقبل للشريك
المعاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركان فيه كالنكاح والوصية والحدود و
من محنت بفتح النون على المشهور وكسرها فتح كافي التذويب ثم فسره فقال يفعل الردي من التشبيه بالنساء في التزين
والتمكين من الرجال واما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه كسرفه كالتحشى فقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان ومن
نماحة في مصاب الناس ولو اباجر فقبل ممن ناح في مصيبتة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره وينبغي ان لا تقبل لان صوتها
حرام كاياقي والنفح الذبة بالبكار وتعداد الحاسن ومغنية اى من تقى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لحرمة صوتها
كافي الذخيرة وغيره لكننا المحترقة بالعتنى من الناس فمجرد العتنى لم يقطع العدالة كافي الكرماني ومن الشرب
اى المصر على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان الدمن من الدوام على اللهو واتباع الهوى دون التداوى وانما اشتراط
الدوام ليطرف فيه الشرب والام يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان من شربها بلا لئوسا قط العدالة كافي الكرماني وخزانة
القيس والياشين في الذخيرة والعصمات وفيه اشارة الى ان من السكر يخرج عن العدالة كافي المحيط وذكر في انظم انها
لا تقبل من شارب الخمر ولحم كبرياتا ويل في الاختيار وغيره انها تقبل عند محدث من شارب لبيذ متا ولا اذا سكره
شرب على اللهو وفيما قال لمصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول اطباء لا علاج له الا بالخمر لان في حرمتها خلاف
كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لخص شيء في حلقه ونحوه ما ينفعه لا محالة كان مباحا كافي التمراشي وغيره

ووجه سبب ذلك ان الشاهد على ما علم من شهادته فان القاطع الاعلان والى ان سبب ادعى الشاهد ليس كغيره لان
 المقتضى من غيره كغيره لان الشاهد على ما علم من شهادته فان القاطع الاعلان والى ان سبب ادعى الشاهد ليس كغيره لان
 سبب ادعى الشاهد على ما علم من شهادته فان القاطع الاعلان والى ان سبب ادعى الشاهد ليس كغيره لان
 اختلافه كافي في الخلاصة وغيره على ان لا يتم ادعى ومالكه ولو لا ذلك قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كافي في الادعاء
 لا يقبل شهادته اشرف العرائق لانهم يتعصبون كافي المرأة وغيره وفيه شجاعة لانه لو نقل من الى الشافعي لم يقبل شهادته
 وان كان عالما كافي اذا خرجوا به واعلم انه قد مر في القضاء ان لا يشهد من يستهمل الاداء ووجبة وفي المنية عن محمد بن ابي
 لا يشهد له خادوم وكاتبه ومشرقة وعينه والمكلم في احاديث الرعية وقسمه للنواب وكذا ان الكلب يحرم الشهادته لانه قد خطر نفسه
 ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبههم لينال بذلك الا و قيل يشهد ركب ابحر للتجارة وغيره
 بوجوبه ولا يقبل من شهود المدعى عليه الشهادة عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف راجح حال كونهما
 شتمه على بسبب محرواي جارية مجردة اي لم يترتب عليه ما يترتب على المخرج من دفع المحضومة عن اشتهاد عليه ولذا يقال
 له المخرج المفرد وهو اي المخرج الجرح بالفسق اي قس في الجرح الشاهد اي شاهد المدعى للعدل فان الحكم لم يجر قبل التعديل
 لا سيما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان من ادعى ان القاضي لم يفت الى هذه الشهادة ولكن يقال عن الشهود المدعى
 سرا وعلايته فاذا ثبت عدلهم تقبل كافي المضمرات ولانه ذكر في خزائن المقتبيين انهم لو شهدوا على رجل حتى فاقام لمشهدوا عليه انه
 استاجرهم لهذه الشهادة لم يقبل لانها شهادة على نفسي وابطال الاول ولم يوجب اي والحال ان الجرح لم يوجب بهذا
 الجرح على الشاهد والمدعى حقا للشرع كوجوب الحد او لعبد كوجوب المال فلو اوجب تقبل كما ياتي مثل قول الجرح هو اي
 الشاهد فاسق او اكل الربوا او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاذ او زور او ان المدعى بسطل هذه الدعوى وانما لم يقبل
 لان الشاهد صار فاسقا بشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تنفع باخبار القاضي سرا كما في الكا
 وغيره من المتداولات او مثل ان استاجرهم اي ان المدعى استاجر الشهود على ادائه هذه الشهادة فان هذه وان
 تضمنت امر اذ ائدا على الجرح ولكن ليس له خصم شبهة اذا لا تعلق له بالاجرة وتقبل الشهادة على المدعى بفسقهم
 اي يفتق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكو عنه وعلى انهم اي الشهود عبدة واحدهم عبدا وانهم شاربو خمر لان
 او سار فو ائني كذا او زانوا النسوة بلا تقادم وانهم قد قد ففان لم يوجد عية فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في
 الاول والحد في الباقي بخلاف امر فانه يتقادم وانهم شركاء المدعى شركة مفاوضة فان فيهم تمة كما اذا شهد ولد المدعى
 او والده او ائهم اعطاهم من مالي الاجرة اي بدل الاجارة لها اي لاداء الشهادة على او انهم وقعت انا
 اليهم كذا مالا لا يشهدوا على هذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منها يوجب حقا للعبد وشرط
 للقبول موافقة الشهادة الدعوى في المعنى لا غير وعليه يدل التشديد فلو ادعى المالك مطلقا وشهد بسبب الشرايين

عقل وفي سبب اختلاف القضاء كما لو ادعى بالسبب سنة شدة سبب بل كارجي بالسبب سنة
 يتاريج ولو ادعى مطلقا وشهدا بها السبب والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهدا بها مطلقا لم تقبل
 وكذا في العداوى ولو ادعى الا برأيه وشهدا بالصلح تقبل ان كان صلح بحسن الحق ودقيدان كان الا برأيه
 وعن بعض بالاستسقاط كافي للنية كاتفاق الشاهد بين لفظا ومعنى بحيث يدل لفظا بما لم يصح على معنى واحد
 لا تضمن عنده الى حقيقته واما عند ما لا عبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البينة لا تقبل من دون الشر
 وذا في حقوق العباد لا غير والى ان لو شهد احد بما زعم قال لا امراته انت خلية وشهد الاخر انت بريئة لم تثبت شيئا وان
 اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى ان لو شهدا معا على البينة والاخر على الحقيقة تقبل والى ان لو شهدا معا
 على الغيب الاخر على الاقرار لم تقبل كافي في كافي وما جمل موافقة الشهادة الدعوى بها لانه لا يشترط هذه الموقعة من كل الوجه الذي لا بد من ان
 وشهد بالف تقبل بالاتفاق كافي في النهاية فمروا بشهادة عند من احد ما في الف او مائة او مائة واكثر لغيره ان البينة لا تقبل من دون الشر
 على الاقل بغيره لم يقبل عند ما على الف او مائة او مائة واكثر لغيره دعوى الاكثر لانه اتفقا على الاقل فمروا بشهادة عند من احد ما في الف او مائة او مائة واكثر لغيره ان البينة لا تقبل من دون الشر
 شاهد الاكثر اصح قوله كافي في البينات لانه اذا لم تثبت الاثان لم تثبت في ضمن من المالف ولم ينفى ضعف قوله واما
 منه نهاية سواء الادب كما لا يخفى ومثبت في شهادة الف من احد بها والف ومائة من الآخر الفصل الاول
 بخلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا العشرة وخمسة وعشرة وذلك عشرة وخمسة
 عشر عند دعوى الاكثر فان ادعى الفصل او سكت بقي شاهدا واحدا لانه لم يعتبر شاهد الاكثر الا اذا ادعى التوفيق لصياغة
 البينة بقضاء المائة او الا برأيهما ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كافي في النهاية ان قصد المال جزاءه جملته كما
 ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتها مثبت ذلك فان قصد عقد لم تثبت فلم يكن هذه الجملة في
 شيء من التوضيح كما طعن بل جملة لا تثبت العقد بذلك اي لا تثبت بشهادة الف والف ومائة عقد من العقود
 كالبيع بها اي لا تثبت عقد منها عند اختلاف الشاهد بين على هذا الوجه لان المدعى كذب احد الشاهدين فلم يبق الا
 شاهدا فلافق بين دعوى الاقل والاكثر من الموجب والقائل وفيه شعار بانها لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كافي
 اول دعوى الكرماني ولما قرر صلاح فرع شتم على فروع فيها تفصيل فرغ ذلك والتمنا من فروع مثل ذلك بالحوالات
 فقال فقيل تلك الشهادة وثبت الاقل في شهادة عمت بمال سوار كان بطريق الكتابة او غيرها واصلح عن قود
 على مال ورهن وخلع ان ادعى من له المال اي المولى والولى والمرتهن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على
 الف ومائة فشهدا احدهما بذلك والاخر بالف ثبت الف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذان الشاهدان لم يقبل عنده
 وقبلت عندهما وثبت الف ولو ادعى الف لم تثبت شيء وفيه اشارة الى ان لو ادعى العتق او القاتل اصلح والراهن
 الرهن والمرأة النخل وشهد الشاهدان لم تقبل فلم تثبت شيء والاجارة مبيع اي دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت في اول المدة

التي مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجراء المتاجر في اول مدتها ان الاجارة على الف داية وشهد المقتبل انه قصد العقد
 والاجارة مال بعد المضي للمدة فلو ادعى الاجراء الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وثبت بدل
 الاقل لانه ثبت المال خلاف ما ادعى المتاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقراره وثبت النكاح بان
 عنده هو الذي الزوج والزوجة الاقل والاكثر لانه لا اختلاف في الاصل وهو العقد بل في البيع وهو المال فثبت الاقل بالاتفاق
 الشاهدين عليه خلافا لما فانه لا يثبت النكاح بان ثبت النكاح صلا فلا يثبت الف قيل في هذا الاختلاف فيما اذا ادعى الله
 واما اذا ادعى الف لم يثبت باختلاف قيل للاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح
 هو الاول وما في الامالي قول ابي يوسف ربح مع ابي حنيفة ربح كذا في الهداية وغيره لان هذا تفصيل خلاف ما في العمادى ان
 شهود البيع والاجارة والطلاق وغيره لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عند سماعها وكذا هذه الا في النكاح فانها
 تقبل ويرجع في المهر الى مهر المثل ولزم قبول عند الطرفين **في الارث** هو ان ينسب الارث من المورث الى
 الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين ملكهما فلو ادعى دارم سلا ميرا عن ابيه واقام بنية لم تقبل الا اذا جرح الشاهد الميراث
 الى الوارث بيمينته كما اشار اليه بقوله مات مورثه اى عطى الارث المدعى الوارث وترك ميراثا له او حكما كما اشار
 اليه بقوله او مات والحال ان ذاك ملكه او مات وذو الف يده وتصرفه فيه اشعار بانهم لو شهدوا حتى ان العين كان ملكه
 تقبل بالاتفاق وبان لو شهدوا انه كان في يده لم يقبل عن ابي يوسف ربح انها تقبل كما في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان
 في الشيء لابييه اى المدعى او دعه ابوه او اعارة او اجارة من كان في يده من له نوع يستعير والمستاجر فان
 الموصول مفعول ثان على التنازع جاز هذا القول من الشاهد بالاجماع لان يده هو لا يملك المالك ولذا فرج على السابق و
 ليس بيد مالك ولذا قال بلا حرج فتركه ليس باحسن نظرا الى الفاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال وقبل حسنا
 الشهادة على شهادته فصاعد الكثرة الحاجة في كل حق الا في حد من الحدود وقود فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة
 والنقصان بتداول السنة وفيه شعار بانها تقبل في التعزير وبذا روية عن ابي يوسف ربح وعن ابي حنيفة ربح انها
 لم تقبل كما في الاختيار وشرط لها اى قبول شهادة الفرع تعذر حضور اصل لادانها احد من الاسباب الثلاثة بموت
 اى بموت اصل كما في الهداية وغيره لكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيسترط حيوة الاصل او من
 لا ياتي معه مجلس الحكم وفيه شعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كما في المنية وكذا الجس اصل في حق الوالى واما عن القاضي ففيه
 خلاف كما في المحيط وسفر شرعى في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل لمجلس الحكم المكنة البيوتية في منزله لم تقبل
 شهادته وقبل عند المشايخ وعليه الفتوى كما في المصنفات ولو كان الاصل في المصنف لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد ربح وقبل
 عندهما كما في الخزانة وشرط لها شهادة عدد من اثنين فصاعد عن كل صل من جليل او جل وامرئين فلا يشهد على شهادته بل
 اقام بيمينته الشهادة وفيه شعار بانها لا يشهد بانها لا يشهد حتى تشهد امرأة اخرى مع حل

أشرك في قاضيان وبأنه لا يشهد أصل على شهادة مع رجل آخر على شهادة أصل آخر كما في النهاية لا يشهد على قاضي
 هذا الأصل وقرع ذلك الأصل فيشهد رجلان مرة على شهادة أحد الأصلين ومرة على شهادة أصل آخر وفيه شاهدان
 أصل على شهادة نفسه وقرعان على آخر وقد جاز ذلك كافي النهاية ويقول الأصل أصلي أصل كل من الفرعين
 أشهد عند الحاجة لمن الأشهاد فلو أشهد رجلا هناك رجل يسلم لم يجز لأن يشهد على شهادتي فلو لم يذكره لم يجز خلافا
 لأبي يوسف فإيه معلوم كافي المحيط إلى أشهد بكذا أي بن فلان ابن فلان ابن فلان أو قرعني ليلالف درهم وبجملته بدل من
 وفيه شعار بأنه يجب أن يقول عند الفرع وقت التحصيل كاشهد عند القاضي فان مجلس الأشهاد بمجلس القضاء كما أشير إليه في النهاية
 وغيره لكن في الشارع أن تأخير هذا القول عن الأمرين محتم ويقول الفرع أي فرع كل عند القاضي أشهد أن فلانا أشهدني على
 شهادتي بكذا لتقديمه على ما يأتي ليس محتم وقوله فلانا شعر لوجب ذكر اسم الأصل كاسم أبيه وجده كافي الخزانة وقال فلان لي
 أشهد على شهادتي بذلك هذا ما لا بد منه خلافا لأبي يوسف مع كافي قاضيان فيحتاج الأشهاد في العربي والفارسي إلى ثلث
 شينات أو كافات والأدوار فيها إلى خمس منها والأحسن الأقصر أن يقول ويقول الأصل أشهد على شهادتي بكذا والفرع أشهد
 شهادة فلان بكذا على ما قال المصنف وهذا مختار لفقهاء أبي جعفر وأبي الليث والامام السرخسي وهو أصل ويسر وذكره محمد
 في السيرة الكسبية كافي المحيط وغيره وهو الأصح كما في الزايد فيحتاج الأشهاد والأدوار إلى شينين والكافين وفي الاختيار الحسن
 ما ذكره والأحوط ما قال الخصاف أن يقول الأصل أشهد بكذا وأشهد بك على شهادتي بكذا والفرع أشهد أن فلانا أشهد عند بكذا
 وأشهدني على شهادة فارسي أن أشهد على شهادة يكون بعده من الاختلاف فيحتاج الأشهاد إلى خمس شينات والأدوار إلى ثمان
 وصح تعديل الفرع الذي هو عدل عند القاضي الأصل الذي لم يعلم عدالة بان قال هو عدل وعن محمد أنه لا يصح تعديل
 نفسه وفيه إيا إلى أنه لو قال الفرع أن الأصل ليس بعدل ولا أعرف لم يقبل شهادة كما قال الخصاف وعن أبي يوسف رجح أن
 يقبل وهو أصح على ما قال الحلواني كافي المحيط إلى أنه يجب أن يكون الأصل عدلا فلو خرس الأصل أو فسق أو عجم أو أمة لم تقبل شهادة
 فرعه كما في الخزانة وإلى أنه لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالة قبل شهادة فرعان كان الأصل رجلا مشهورا كما في الذخيرة
 وصح تعديل أحد الشاهدين الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع الآخر الذي لم يعلم عدالة لأنه من أجل التزكية وقيل أن
 تعديله لا يصح لأنه متمم بأنه يريد تنفيذ شهادة كافي النهاية وغيره ولا يخفى أنه متعن عن السابق وشامل لتعديل الأصل فرعه إذا حضر وقد
 صح ذلك كافي القدرى وانكار الأصل قبل موته أو بعد حضوره الشهادة في هذه الحالة يبطل شهادة الفرع فان شهد لم يقبل
 فان تحصيل شرط وفيه إيا إلى أن أخاره الأشهاد يبطل وإلى أن الأصل لو نبى الفرع عن الأدوار لم يعمل به فيه وخلاف كافي المحيط
 وإلى أن حضور الأصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كافي حضوره بعد القضاء به على أن لقضاء به شهادة الأصل والفرع
 كافي قضاء المنيية ومن أسرار التحقيق أو حكما لا كراهة أشهد زورا بالضم أي كذا بشعري بعث القاضي إلى بل سواة
 وقت الفحوة أجمع كانوا وان لم يكن هو قاضيا إلى بل محلة وقت العصر أجمع كما نوا ويقول ليس القاضي أن نقضني فكم السلام

المباقي من نصف وضمن الفرع لا اصل ان يرجع الفرع هو المصنف واصل جميعا لان شهادة الاصل على العلة وقال
 محمد بن ابي ان يضمن كلاهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احداهما
 في المضرات وضمن المزمع اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم اقرار ثم بعد الرجوع قال بهم عييد وقد علمت ذلك ضمن الدية كما
 الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان يرجع هو الاصل والمزمع فان شهادتهما على العلة كما في الكشف لا يضمن
 عندهم شاهد الا حصان اذا رجع لا ثابت للزاني خصالا حميدة هي كونه حرا مسلما دخل بامرأة بشكل صحيح وذا ليس به وثري اثبات
 الزنا الموجب للرحم وضمن عند زفر بن لان كمال الحقبة كما لموجب وضمن شاهد اليقين اي يمين في ضمن شرطية اذا رجع لا شاهد
 الشرط منها فلو شهد شاهدان قال رجل غير المدخول بان دخلت الدار فانت طالق وشهد آخر انما دخلت فقط في عليه نصف
 المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليقين فقط لانه سبب التلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عليه بعضهم منهم فخر الاسلام واصح انه
 لم يضمن عليه مال السرقة كافي الكفاية فالضمير في قوله اذا رجعوا للمزك وشاهد الا حصان واليمين واشرعا كما ان الطرف للضمين
 وعدم استفاد من العام ولا يخفى فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب الاقرار

اقره هنا واخره عن الشهادة لانما جتان لانما قاصرة هو في الخبر اثبات شيء باللسان او بالقلب او بهما وضده لانما
 دون الجود فانه مختص باللسان كافي لفردات وفي الشريعة تجبا راي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا ويدخل
 فيه ما اذا كتب الى الغائب ما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى بحق اي بما ثبت ويسقط من عين وغيره لكن
 لا يتصل الا في حق المالينة كما تر فخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه لاخر عليه اي غير الخبر على المخبر وبه يثبت عن الانكار والدعوى
 والشهادة ولا يتقضى على ما ظن باقرار الوكيل بالولى ونحوهما لنيا بتم مناب المنوبات شرعا وحكم ظهور المقربة اي الخبر
 للمقر له عليه لا انشأوه اي لا اثبات لمقر به بهذه اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه
 منه لم يحل له ديانته الا اخذه عن طيب نفسه فانه تملك مبتدرا كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعا بما لفته
 في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشا كما في العادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان اردت رد
 ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولو رده ثم عاده اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبرا فصحت
 اي قد صح الاقرار بالخمر للكسب لانه ليس بملك فيومر بالتسليم لا يصح الاقرار بطلاق او عتق ماله لانه ليس بانشا
 قد صح ولو من المكره وفيه شعرا بانه لو اقر بها باذنا او كاذبا بالاقراره صح ذلك وفي الراية قاضيان انه لم يصح ديانته فلو قهر
 فان اقرار العبد وان صح في الحدوا ليقود لكنه لم يصح بالمال مكلف فان قهره ارجحون وصح لم يصح الا اذا كان ما ذونا وصح
 اقرار السران كما يسانى بحق صح قهره ولو كان ذلك بحق مجبور لا ما يدرى ولو كان انشأ لم يصح لانه تملك مجبور وفيه

وشاهد بان المقر اذا كان محجوراً لم يصح فلو قال لزيد على الف درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كغيره كذا الرقاع لك على هذا
 الف درهم لان مقتضى على محجور كفا في الكفاية والتباعد عن الجواز فلو اقر واحد من الناس لم يصح ولا يصح من صح كفاي الكفاية
 واطلاق الجواز لا يخلو عن شي فان كل تصرف بشرط الصحة اعلام لمن فيه لم يصح الاقرار بمحجور لا فلو اقر باع او ابا جازين لم يصح
 اقراره ولا تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط ما اذا اقره غصب او ادفع ما في كيس وتماضي الكفاي ولزمه فيما اقر
 بمحجور بيان ولو فصرف لا فلو لم يبين اجبه القاضي على بيانه بما له قيمة من المال ان كذبه لمقره فيما بين غيره والالم يكن
 عليه شي آخر فلو قال له على شي وبين درهم صح ولو قال غصبت درهمين زوجه او ولده او كفاه من ثياب او فطرة من
 لم يصح على الاصح والقول له اي المخرج مائة ان او على المقر كالمائة اي ما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه لو
 انكر الاقرار بمحجور وادعى قامة لينة عليه لم تقبل لان حجالة المشهود به تمنع صحة اشهادة وتماضي في الجوهرة صحة ولا
 يصدق المقر في اقل من درهم في قوله له على مال او مال قليل لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة
 ولو قال درهم او دينار كان عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم ولا يصدق في اقل من النصاب لعشرين
 او المائتين في قوله على مال عظيم من ذهب او فضة او درهم او دينار لانه انصاب عند الناس هو العظم منها وغنه
 اذا اقل من الدرهم يصدق في عشرة دراهم كفا في البداية والاصح ان الاول منه في حق لعتي والثاني في الفقير كفا في الكفاية
 ولا يصدق في اقل من خمس وعشرين في قوله على مال عظيم من الابل لان العظم لمطلق واحد الواجب الزكاة
 من خبسه وعلى ما ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين واما اموال عظام مقدرة بثلاثة نصاب وفي اقل من قدر
 النصاب قيمة في قوله على مال عظيم من الخطة او الخاس او غيرهما من غير مال الزكاة ولو قال اقل قيس او كريم او جليل لزمه
 ما شان كفا في الكفاية ودرهم في الاقرار ثلثة من الوزن المتعاد لان الدرهم جميع الرباعي فهو مشترك بين جميع القلة والكثرة والمتيقن
 من الافراد ثلثة ودرهم كثيرة عشرة لانه لما وصف لفظ مشترك بين محجين بالكثرة وقل جميع الكثرة احد عشر فاحل على ما
 اكثر جمع لقلة من عشرة اولى لانه المتيقن وهذا عنده واما عند هانماتان لانه كالمال العظيم وفي شاة كثيرة اربعون وابل شاة
 خمس وعشرون واما خط كثيرة فخمسة اوسق عند هانم واداية عنه والخط الكثرة عشرة اقفة وكذا اكل ما كمال ويوزن كفا في القم
 وكذا اوزن ما في الاقرار درهم لانه اقل ما يفسر به ينبغي ان يكون درهم في الكفاي وغيره ان في كذا دينار او دينارين لانه كفاية عن اعداد
 واقله شان في الاختيار وغيره عن محمد ج كذا درهم بالحجرات درهم حلا على ما في درهم وقية اشار الى ان تميزه كذا فيكون محجوراً بالاضافة فان محجوراً
 هو الامام في العربية مع ان في معنى اللبيب انه قول الكوفيين فالرشي المخطى له يكونه خارجا عن لغة العرب مخطى ومن ظن غير محتاج اليه انه مخطى على
 عدم تميز العامة وكذا اذ ادها او كيلا او وزنا احد عشر بل اولا ولانه اقل عدد مركب يصلح ان يكون تفسيره لتعجيل الكفاي كذا دينار
 يقتضي ان يكون اثني عشر قس عليه سائر مائاتي وكذا اولا ولو واحد وعشرون لانه اقل عدد مركب مع او يصلح ان يكون تفسيره
 ولو ثلث لفظ كذا اولا او فاخذ عشر لان احدها مكررا لا نظير له في المركبات العددية وتعلق جواب لو بالفاء عند لفظ

[illegible]

صحت الاقرار له اي العمل ان من سبب الملك صالحا للصحح الاقرار بان قال لما في بطن غلام على الف درهم من جنتين كان
 ابيات وقل البواقي واثارت ودرهم او مائة من غيره فاستلكتها فان من سببها غير صالح ان قال انما سببني فوه الدار كذا
 اقترضني او سببني كذا الا انني سببني لا يقو شي منه من جنتين وان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف جرح غلاما لم يرج كما في
 ان ذلكت اسم محل لافل من نصف لحوال من من شخص سبب الملك كوت الوصي والورث فله اي العمل ما اقترع من لها
 وان كان غلاما وجارية فالمال بينهما في الوصية والامانة في الارث وان كان ميتا فهو لوارث الوصي والورث وقية اشارة الى ان
 لو كانت معتدة فولدت لافل من بنتين من موت احد بها استحق الولد الاقرار انه كان في البطن والى انما لو لم يكن معتدة فولدت
 الاكثر من ستة أشهر لم يستحق كما اشار اليه النائية وغيره وان اقر بقرض او عصب او ودية او عارية فانه او استملكه بشرط الجاه
 ثلثة ايام نحو اطلاق على كذا على الى بالخيار ثلثة ايام صح اقراره بذلك فله المالك او جرحه وصيغته هل تخرجه على او عندى ويطل شرطه
 اي شرط التجار فانه للفتح الذي لا يكون الا في الانتا والاقرار اخبار ولذا الواقف الذي عليه شيء ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعى له
 ان ليس بجواب فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف راج عليه الفتوى كذا ذكره لمصنف وغيره واستشعار كيللي او ورنى
 متقارب من دراهم صح ذلك الاستثناء حسنا قيمة فيصح الاستثناء عن نجس اي من حيث ثمنه فلو قال له على مائة درهم
 الاونياد او قيمة خطه او خمسين جوز لزمه المائة الاقيمة الديار او الخطه او الجوز وقال محمد راج لم يلزمه شيء لانه لم يصح الاستثناء
 لعدم الدخول وقية اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن نجس اي من حيث انه لم يصح ثمنه فلو قال له على مائة درهم
 اثوابا او ثاة لم يلزمه شيء عندهم لانه لم يدخل في مستثنى منه والى انه يصح استثناء كل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا
 لو قال نسائي طوائق الافلانة وفلانته وفلانته لم تطلق واحدة منهن كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح
 وعن ابي يوسف راج لو قال له على الف درهم الاخصمات وخمسائة لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على مائة درهم ان كرسني
 لم يصح لانه رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت شيء في الماضي لتعليق عما في المستقبل كما في الكرماني لا يصح استثناء السابج
 للمستثنى منه لانه ليس باخل فيه مقصودا فانه كالموصف للموصوف كالبناء التابع للدار والقبض للخاصم والنخل للبستان فلا يتناول
 صده الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام مقربة على ذلك كما في قاضيخان وغيره ولها بدارة لو اقر ببناء دار له دخل ما تحته من الارض
 وكذا لو اقر باخل ففيل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبارك لذلك النخل به ونحوه وقيل مقدار ما يأخذ ظله في كبد السماء وقيل مقدار غلظة
 وقت الاقرار كما في الظهيرية ودين صحته اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبل حب رمانك مطلقا اي غير مقيد باحد الدينين
 المعروف لسبب بل معلوم بالاقرار ودين مرضه الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيد بالسبب حصل فيه اي المرض و
 قد علم ذلك لسبب بلا اقرار بل بالمشاهدة ويقال له المعروف لسبب كما اذا اشترى شيئا وقبض المبيع اذا قد رآه القاضى او انك
 او سطرقت شيئا وقبضه كذا كذا او ساجر شيئا او تسلك بالانسان او تزوج امرأة غيره كذا كذا سواء خبر الدينين اي ستومان في

العلم في العلم على الآخر وفي ما ادى من العلم المعروف بسبب على ذلك ما ثبت من العلم
على ما ثبت في مرضه لا يبدل الاقوى فالأقوى وحدهم الكل اي كل من بين المصنفين المعروف بسبب العلم
الاقرار فالحل لفرادى فانه اكثر استعمالا على الارث فان في الورثة لا يعلق الشرط الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه وان كل
الكل اي كل من علمه من الطن ان حكمه ليس بالنسب بقوله وان مثل وفيما اشعار بما مر ان الاقرار ليس بمليك واللام غير الا بعد
الثبت بالتصديق الورثة ولا يصح ان يخص اي من المرض باختياره غميا اي ذواوين من الذين الاولين من غيره
بقضاء وتيه اي من ذلك لغريم لان فيه ابطال حتى لغريم من الطن ان الظاهر ترك الضمير وقيد منزلي انه لو حصل صحيح
غميا بذلك صحيح ونما في حجر النساء ولا يصح اقراره بين اوعين لو ارثه عند اقراره فلو اقر لا يبدل لم يلزم
في العادى وغيره انه لو اقر مرض مسلم لآب الكافروا مسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأة بين المهر صح وقيد اشارة الى انه
لو اقر لوارثه ولا يصح لم يصح وقال محمد بن ابي اقراره لا يصح بقدر نصيبه صح والى ايه يصح اقراره لوارثه ويأتي وذكر في الجواهر
لو حكم حاكم بصحة اقرار الوارث لم يحكم بطلانه ولم يصح ميراثا الا ان يصدر قبله بنية اي بنية لغريم بذلك تخصيص بنية
الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالسنتين على ذكره لمصنف من الطن ان لفظ تصديق برده فان باب المجامع
كما ذكرنا لكنه شكل بما ذكره في التوضيح الاستثناء ان تصحب لعل المعطوفة تنصرف الى اكل عند الشافعي الى الاخير عندنا وبذلك سبب
عند محققى البصرة كما في الرضى وفيما ذكره شعابا بن التصديق لم يعتبر ما يكون قبل الموت واليه استعمل صاحب الهداية حيث قال ان
تعلق حق الورثة بماله في مرضه وبذلك الاجاب ابنه نظام الدين وحافه عماد الدين كما في اهادى لكن في وصية الطهيري ان لا يروى
في التصديق قبل الموت لكن في خزانة المقتنين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا ولم يعتبر بعده فبطل اقراره لغللام قبل
نسبه وبولد مثله ان ادعى نبوته وصدقه لغللام بعده اي الاقرار لان النبوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة
فيكون اقرار الورثة لا يبطل اقراره لامرأة اجنبية ان صح تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار ولو اقر رجل بنبوة
غللام اي ولد كغيره لم يثبت جعل نسب في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في النية لكن في عتاق الغلما
ان المراد ما جعل نسب في بلد يتولد فيه فان عرف نسب فيه فهو معروف بالنسب ويولد مثله اي غللام لمثله اي القربان يكون
الرجل الكبرية باثني عشرة سنة ونصف والمرأة الكبرية تسع سنين ونصف كما في المفهرات وصدقه الغللام في مدة
حيواته او مائة عطف على اقره من غيره ولا حلالا عن فاعله والارث ترك لغللام واتصافه بالتصديق حال الاقرار ثبت
منه نسبته اي لغللام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكار رسم نسب ولما بدان يدعى انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت
نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة واما اشتراط جالته النسب لان النسب لم يثبت من شخصين واما اشتراط التصديق
اشارة الى انه لم يثبت نسب مجرد الاقرار والى انه شرط ذلك في لقوله العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكذا
المراد ما في عتاق قاضيان ان اشتراط تصديق لقوله العقل بعض المثلح واصلح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل وشرط

الكل فقال والمدعى سرعان لا يجبر البرهان على هذه الخصومة اي الخاصة وطلب من كل من كان له حصة
منها جوازها اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من غير
الجواب فلا يشك في صحة دعوى المدعى عليه في ايراد جبره القاضي على الخصومة بالسليم وانما عرفة ذلك وعديل عما يقتضيه
الاجتهاد الشائع فيها قيل المدعى من لا يجبر على المدعى عليه من غير المدعى عليه والمدعى من ليس خلافه
والمدعى عليه من يسلك بالظاهر وهي انما تصح فيه بعد بيان الدعوى كما تكون محتملة فائدة فاصح ما يتعلق به هذا الخصم
وجوب الخصم والمطالبة بالجواب او اكره الاثبات بالبنية ولزوم احصاء المدعى والعائدة بخلاف ذلك بان لا يكون
شي على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره او كمن لا يكون المدعى مجرولاً في نفسه كما في الكفاية يذكر شي اي قول دين او عين علم
جلسه اي جلس ذلك الدين وقدره بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب او سكايل من لحظة وقية اشارة الى ان لو كتب صورة
دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما اشير اليه في الخزانة والى ان لا يشترط بيان النوع كالريضة والصفحة كالجميد وسبب كالباع والقبض
كما يشعره ظاهر البديهة الا انها شرط كما في الدخيرة وغيره وذكر في مبادئ البنية ان بيان قدر الكاخذ وصفه ومقدار المال شرط
في دعوى قتاله في يد الدين ولا يشترط بيان عدد المخطوط وبذكر ان اى شيء يلحق بقرينة قوله في يد المدعى عليه اي في تصرفه
بحيث يقع بمن عينه فمن لظن ان تسابل في البيان حيث شرطه المدعى مطلقاً ذكر الحسن والقدر ومختص بالدين وفي الاضافة
الى ان لو احدث يده على عقار في يد غيره لم يصرفه اذ لا العلم بالقاضي امر بالسليم اليه والى ان لا تفتى شي من قبل على انه ملك ثم ادعى
واقام بنية على ذلك تقبل له الخارج بالحققة كما في العادى وفي دعوى المنقول يزيد على ما ذكر من الحسن والقدر وان في المدعى
عليه قوله بغير حق لاحتمال ان يكون محبوساً مثل الثمن على ما قالوا كما في البديهة وفيه شعاباً يزيد في احقار ايضاً بعض الشائع
كما في قاضيان والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشرط وفي الكلام من انهم لو شهدوا انه فاك المدعى بلا ذكرانه في يده بغير حق
لم تقبل الاصح ان تقبل كما في خزانة المفتين وفي دعوى العقار لا تثبت اليد المدعى عليه الا بالجهة اي بنية تامة فلو ادعى
انه ملك بلا ذكرانه في يده لم يصح وان اقر به ذواليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في البديهة فيخلف على الملك حقيقة فلو اقر به امر ترك لغيره
لكن لا يقبل البنية على الملك بدون اثبات اليد بالبنية وقية اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوى
بالاقرار باليد وان في المنقول اثبت اليد بالاقرار الى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد راجحها
تقبل ما علم انه اذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا وعن سماع او سمعته لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يختص
فانهم لو شهدوا على البيع مثلاً يسألهم عن ذلك فانما شهادة بالملك للبائع والملك لا تثبت بالاقرار الكل في العادى وعلم القاضى
باليد بغير جهة الا في بعض الاحكام كما في الموطولات ولم يطالب به اي انما تصح بطلالة المدعى والمدعى عليه المدعى عينا كان او ذواتاً
منقولاتا وعقارات لان قاعدة الدعوى اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حق المدعى وذا لا يجوز للقاضي الا اذا اطالب به فامتنع كما في الروايات
فلو قال لي عليه عشرة درهم ولم يرد علي ذلك لم يصح دعواه لم يقل القاضي مرة حتى يعطينيه قيل يصح وهو يصح على ما قال ابو نصر كما

في خلاصة وغيره واحضاره اي احضار المدعي عليه ما يوجب المدعي مجلس الحكم اذا ثبت اليك انك اذا شددت في مدعى
 مدعيه فانتا تقبل ان لا يثبت لادول بالشك ان امكن احضاره وان لا يكون له حل وموتة كالمسك والرضوان كما
 لم يكن ان يكون له حل ان يكون محال لا يحل اناس الى مجلس القاضى الا بالاجرة او لا يمكن به غير واحد لو مختلف غيره
 ان يملان على الخلاف لم يحل على الاحضار فان كان حبرة او طبعا او حتى ظفعا منى لمن خصه نفسه او بيعت اياها لبيع
 الدعوى وادبينة ويقضى ثم اذا كان خارج المحرم بمضيقه كما في العادى وذكر في الجزاء انه لم يشدد وادبى متيقب عن
 المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجبال انه لا يقبل ليشير اليه اي المدعى المدعى عند الدعوى
 والشاهد عند ادلائها والخالف اي المدعى عليه عند الاستخلاف لانه شرط الاعلام باقضى ما يمكن وذكر في العادى
 الاحتياط ان يجمع الخالف بين الاشارة بالا صبح وبين اسم الاشارة والشار اليه فيقول له مراد بن محمد عليه الصلوة
 والسلام بين حبت كد دعوى محي كد جيزى داد في نيست كيدلا بنوى بالاشارة ثوبه فيكون صاد قاني ميينه كاذبا في كذا
 وذكر قيمته اي انما يصح بذكر قيمة مال ان تحذر احضاره بالهلاك فلو لم يذكره لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما
 في ميم قضاء الخلاصة وقيمة اشارة الى انه لو كان قابلا يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون
 والذكرة والانوثة واهن في الدابة وقيمة خلاف كما في العادى وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة
 اذا اراد اخذ عينه او مثله في مثلش واما اذا اراد اخذ قيمته في العتيق فيجب ان يكتفي بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة وذكر الحد
 جمع الحد هو ما يميز عقارب عن غيره مما لا يتغير كالدور والاراضى فالسور والطريق والهند لا يصلح حد لانه يزيد وينقص ويحيز
 وهذا حده خلافا لما هو المختار عند شمس الاسلام الاربعة او الثلاثة عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف
 بذكر الحدين والعرض باحد هما وقد يكون مثله وعن ابى يوسف راج كفى الاثنان قبل الواحد في دعوى لعقار
 لا يعرف بما وقيمة الى ان سيدا بشارتها وعند الشيخين بالمغرب ثم لمشرق ثم الشمال والى انه يجد ولو مشهورا وهذا حده
 خلافا لما ظنوا لم يجد وقضى بصحة ذلك نقذ والى ان ذكر المصروا لقرية والحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرعني انى انه لو سمع قاض
 يصح هذه الدعوى والاحسن ان سيدا بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العادى وانما اشترط ذكره اذا انكر
 المدعى عليه ولما اذا اقر بعد الدعوى فالتقاضى امره بالتسليم لان المجادلة لا تضرب الاقوال كما في القاضى وبذكر اسماء اصحابها
 اي الحدود واسماء السهم اي ابار الاصحاب اسماء الجدي اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول
 في كل حد ممتدى الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف راج لم يشترط ذكر الجور واسم ربه بعضهم والاول لصحيح فلو
 قضى الثاني نقذ وبعده لا ارتفاع الاشراك فلو شتر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب في اضافة الاصحاب شعبا رابنا ذكر المالك
 فيقول لربى ارض الملكة في يد العلى ولما كتبه باليه يصح على المختار ورتب ارض وقف على مسجد في يد العلى ورتب ارض
 من تركه العلى لمارض ورثة فلان لجهالة كفا في العادى وادبى الدعوى بما ذكره سال القاضى شخص المدعى عليه

عنها أي عن حقيقة هذه الدعوى لفرق بين القضاء بالادعاء وبينه والحاصل أن القاضي المدعى بالسكوت يستسلم للمدعى
 لا التماس المدعى في الصبح مما اختاره وبعض القضاة قالوا القاضي المدعى بخبر إذا أصبح قال التماس السكوت عن جوابها
 عنه وقيل عزالي أنها إذا قدمت قابل لم يصح دعواها وانما ترك بعد القاضي مع الخصمين قبل الطرد الدعوى أشار إلى أن ما
 سكت عن يده المدعى الكلام أو الحكم أو قال بالكلية فان حصة القضاة في بعضها من ذلك وفي الصبح مما اختاره بعض القضاة من السكوت
 لأن في التمسك به التمسك بما في قضاء البسوط فان سكتهم بما عجز المدعى إقراراً بالعبارة أو الكتابة فإنا نرى القاضي السكوت في ذلك كما ذكرنا
 من الرضا ولم يقدّر على الحكم لضعف غلب إقراره أو أكثر بخلاف ما عجز عن صريح كما إذا قال لا أقول ولا أخبر فإنا نرى عند محمد بن أبي نعيم
 إقرار غير ظاهر محسوس حتى يقرر غلط على إثباته في البنية وسال القاضي المدعى في صورة الإقرار ببنية على ادعاءه فاقام خصم
 في الصورة عين عليه أي الخصم وفيه توسع فان لقضاء بالإقرار الزام الخروج عن موجب ما أقول لأنه حجة بنفسه وبالبينة جعلها حجة لتوقف
 محتملها على لقضاء والكلام مشير إلى أن المدعى عليه لو سكت فاقام المدعى بيمينه لم يقض عليه وفي رواية قضى كما في البنية وإلى أنه لو سكت
 واقام بنية ثم أقر قضى عليه بالبينة كما قال بعض الشائخ والأقرب إلى أصواب أن يقضى بالإقرار على ما قال آخرون كما في العادى
 وإن لم يقيم المدعى البينة بان يقول لأشهودي أو هم غيب أو مرضي حلفه أي تخصم وقيل إشارة إلى أنه إذا تترتب تحليف على حدة المدعى
 فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والإيلاء والإطارة وحرمة المصاهرة والوقف وغيره
 تمامه في العادى إلى أنه لو حلف المدعى لم يعتبر وإن كان في مجلس القاضي فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية ينبغي أن يقيد
 التحليف فإما إنما وسعه أن يحلف إذا ظن أن المدعى مبطل في دعواه وأما إذا ظن أنه صادق فلا يحلف بل يدفع المال إليه وكذا
 إذا شك أنه صادق لا ينبغي أن يحلف كما في قاضيتان أن طلبه تحليف خصمه هو شرك عرفا من المدعى عليه والمدعى هو
 المراد فهو حسن فلو استخلف المدعى بعد حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند أبي يوسف
 إلا في قتال منها تحليف الشفع أنه ما بطل شفعة وتامه في العادى وينبغي أن يستثنى من كان له دين على الميت فإما يحلف قبل
 طلب الوصي والوارث بالاجماع أنه لم يسوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيره فان بكل أي امتنع عن حلف
 مرة أو سكت عنه بلا آفة من خرش أو طرش أو غيره وقضى له عليه بالمال بالنكول أي بسبب الامتناع عنه صح لطلب
 القضاء ونفذ عند عامة المشائخ وهو الصحيح لا يمتزله الإقرار ولو قال بعد القضاء أنا حلف لم يثبت اليه وفي الواو هنا وفي
 وثم دون الغار شعار باز لا يشترط قضاء على فور النكول فيجوز أن يمهله يومين أو ثلاثة ولو بعد عرض المدين ثلثا كما قال الخصاف وقال
 غيره أنه يشترط وفيه شعار باز لا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العادى وقوله بالنكول إشارة إلى أن النكول
 يسمى بالنكول أيضا لكنه حكمي وهو كالحقيق في الحكم على الصحيح كما في الددات والكافي فمن الظن أنه مستدرك بل هو مهم كما لا يخفى ولا يجعل النكول
 قوله نكول لئلا النوع النكول قوله سكت معناه سكت عن جواب المدعى على ذكرنا من الرويتين وعرض المدين على المدعى عليه في صورة
 النكول ثلثا من المرات بان يقول لاني أعرض عليك يمين ثلثا فان حلفت في الأفضيت عليك بما ادعاه ثم يقول حلف بالله هذا

والدعوى من حيث هو الحق الباقى من استنباطها على ما قيل في الدلالة فقال وحلف بالامانة في سائر في عداوة من
الدال وضمن بالشر وان كل ولم يقطع به لان الدال ثبت بالنكول الذي فيه شبه بخلاف قطع في ذكره من نفسه
كلامه طراز توهم من قال ان شاع في الاستنباط وان يقول اننى النكاح ونسب اى فيما لا اله الا حسن ان يقدم الدال
على اهورا ثم لا يؤثر النكاح ونسب فيقول الامانة في فيما لا اله الا حسن ولا يخرج الكلام الى حلف فيه بخلاف ذلك
انزسا على طريق الاستيفاف فقال وحلف الروح بالارتفاق او ادعت الروبة طلاقا بانه لا يفسد شيئا
ان لكل الزنى نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلف بالارتفاق منكر القود في النفس والاطراف
فان كل في دعوى النفس حبس حتى يغير فيقتضيه او حتى يحلف فيطلق عن الحبس ولا يحبس ابد وان كل فيما
ووسماى النفس تقتضيه من لان الطرف كمالا في وقاية النفس ويجرى البذل في الدال فانه قطع لخصومة فجوى في الطرف
ولا يرد قطع بسارق بالنكول كما ظن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك لخصومة سببا كما اشار اليه
وقال ان النكول اقرار فيه شبهة فيلزم الدية في اهورا وان قال المدعى الى مئة حاضرة في اهورا في المجلس وطلب
حلف الخصم لا يحلف لخصمه عنده ويحلف غدا في يوسف ربح في اهورا في قول محمد بن مضطرب والاول الصحيح كما
في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال اتم حبيب مسافة اسفر كما في الزاهد في فلو حضر واقبلت شهادتهم وان شرط عند
تحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات المنيته والى انه لو كان له بنية عاودة حاضرة ولم يقل بذلك كان لسان تحليف كما قال في
الايمنة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكح ولما اذا ظن انه يحلف كاذبا فلم يغير في التحليف كما في قضاء المنيته وكفيل من
التكفيل نفسه اى يؤخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه والى ان يطالب فكيف بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفلا او وكلا وان اعطاه
ان يطالبه بالكفيل بنفسه او الكيل وان كان المدعى مسقولا فلا ان يطالبه مع ذلك كفلا بالعين ليحضره كما في الكفاية واطلاقه مشيئة
ان القاضي كفله ولو لم يطالبه المدعى وهذا اذا كان للمدعى جابلا بالخصومة ولما اذا كان عالما فلا كفله القاضي بلا طلبة كما في العلم
والى انه كفله ولو كان لخصم معروفا والمدعى حقيقا وعن محمد بن ابي حمزة عليه اذا كان محروفا لا يخفى نفسه والمدعى حقيقا لا يخفى
القدر كما في الكرامة ثلثة ايام مروتية غدا في حقيقه وكفيل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وهذا فرق للناس كما
في الكرامة الا ان هذا في الزمن الاول واما في زمانا فالاول ارفق لانه مجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في البداية فان ابي
عن عطاء الكفيل لا اتمه اى دار المدعى او امين مع الخصم ثلثة ايام شيئا دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنع عن الوضوء
ونفسه والعداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا ادعى مؤنته وله ان يلزمه بولده واجرائه فان رأى الى المدعى على الصحيح كما في قاضينا
وغيره يستثنى منه المدىونة فانه لا يلزمها الا امنية كما في البداية ومن لقضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يخرج الى طلبة وغيره
كما في قضاء الزخيرة وتما في الكفاية ويلزم للخصم لغيره المساق قد مجلس الحكم لا غير فان اقامته والا يحلف او يرفى حجة معطوفة على قوله
لانه معطوف على المنصوب في لانه كما ظن المصنف لا يغير في غير بيان به بل ان ابي غيره من التكفيل والاصل الغريب اللعن والجلس الى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في احدى ما درينا خارج الحق فباسم على ملك ليس سلب ولا يدولى على كل حال فليس سلب هو سلب من احدى
وان وقت احدى ما قطا على حال كونه الخارج اذ في اليد عين وقت ملكه ودر عند الطرفين والاعنه فالوقت في كل احدى
والوقت في احدى الاوقات والوقت في الماضي اكثر مما في الحاضر والماضي ولو برهن على ان قضى له احدى ما في احدى ما
على دعوى عين في اثبات ملكا مطلقا قضى في الماضي منها نصفين وكذلك وقت احدى ما قطا بقرينة لم يطف حال ابو يوسف في ان برهان
الوقت الحق وقال يخرج ان الاخر برهان لطلوع كافي الحاف في وفي النكاح اي في دعوى مجلس نكاح المرأة ليست في يد ابو يوسف
سقط اي البرهان والمفضل لاهد منها تعذر الرجوع والاشراك وسي اي المرأة لم يصد قضا في اقرت له زوجا دون الاخر اذ النكاح
ثبت بالتصادق وان ارخا بالتشديد ويجوز تخفيف كلياتي في بعض ان وقت الخارج وذل اليد والخارجان والزوجان في الملك
المطلوع والسبب ولما سب سابق فالسابق الحق كما اذا دخل احد ما بنا او كانت في يد وقية شعار بان مجرد دعوى السبق كفي
قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نكاح الاول في رجب والثاني في شعبان ومناه في العمادى وذكر كرى في احدى
لو وقت احدى ما شجره والاخر ساعده قال ساعده اولي وارخ الكتاب وارخه وورخا في وقت كافي القاموس وقيل التاريخ قلبان
وقيل معرب ماه وروز ومطلعا حاتعرف وقت احدى بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كطو رطة او دولة او غيره كطوفا
وزر زل ليسب اليه ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة من حدوث امر
ومن اوقات حوادث آخر كما في نهاية الابرار وان اقرت تلك المرأة بالنكاح لمن لا حجة له في لاهدين عيين خارجين لايته لاهد
منها فحق له التصديق فان برهن الاخر بعد الاقرار للاول قضى له اي للمبرهن لقوة البرهان فان برهن بعد الاقرار وارخا
فالسابق اولى وان لم يورخا فالعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في احدى وان برهن احدى ما في احدى
احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة حجت النكاح وقضى له ثم برهن على النكاح الاخر الذي لم يدع لم يقض له
لا يلزم منه نقاض لقضائه بثلثه الا اذا اثبت ذلك الاخر بالبنية سبقه اي سبق به النكاح فانه يقضى له لانه طر خطا الاول وفي
تخصيص الخارجين شعبا بانه لو ادعى الخارج نكاحا فبرهن قضى له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كافي
العمادى كما لم يقض بحجة الخارج على ذي يد طهر نكاحه اي لو ادعى نكاحا فحجت ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحا
لم يقض له الا اذا اثبت الخارج سبقه بالبنية فانه يقضى له وان برهن على شرا تمام شئ من ذي يد طهر نكاحه نصف
لثمن وتركه اذ قد يرغب في ملك الكل لا النصف وطلاوة شعبا لوارخ لكل على سواء ولم يورخا كان له الخيار وان كان تاريخ
احد مما سبق فلا سبق كما اذا ارخ احد ما فالورخ وقوله من ذي يد مشير الى ان شئ يكون في يد البالغ فلو كان في يد احد شترين كان ذي يد
اولى وان ارخ غيره ولم ينه ارجاعا على الملك من جهة واحدة فلو تقيها من جهتين قضى بينهما عنده والمورخ عندي يوسف في وغير المورخ
عنه محمد بن حكما ذكر شيخ الاسلام وقال بالخير في اي منها عند الكل الى انها خارجان فلو كان احدهما ذليفا فان تقيها من جهة فانه في اليد والآخر
ادبوق تاريخ الكل في لاهدى ولو ترك احد ما شئ بعد ما قضى له لم يخرجه الاخر كله لان بالقضا انفسه الحق في حق كل في النصف

[illegible]

المصالح لا تارة المصالح المخصوصة ولا تارة المصالح العامة وقال بعضهم لا يصح الادعاء بها الا في المصالح العامة من المصالح على كل حال
وقاسى القضاء الكفاية وذكر في الزاوية نعم فالان المصالح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطل كما ذكر في على المصالح
ليس عليه نصالحه على كل حال معلوم وله المصالح في الاستدراك في المصالح المخصوصة وغيره كما ذكر في المصالح المخصوصة في المصالح المخصوصة
ان ياتر في نفسه الا اذا كان وجهه المصالح غير مستقيم او وقعت المصالح بين يدين او بين يدين او بين يدين فان وقعت بين يدين فمقتضى
بينما كان في الذخيرة وصح المصالح ثبت الملك للمدين في البدين وقد ثبت غير الملك للمدعي عليه كدفع البينة على نفسه
بما قرر كما اذا ادعى عليه المصالح المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق اطراف مستقلة
للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فمكت عن الاقرار والاعتراف فصالحه ومع انكار كما اذا ادعى ذلك فأنكر المدعي
وتفاه فصالحه فانه قد صح عندنا في حال الامام ابو حنيفة ان هذا المصالح يجوز كما في المصالح المخصوصة في المصالح المخصوصة في المصالح المخصوصة
التي لا حلاوة ولا بفساد في بني آدم مثل ما عمل من ابطال المصالح على انكار كما في النسيئة فالاول المصالح باقرار كبيع ان وقع المصالح
عن مال مباح حتى يغيبه ما يغيب في بيع قبيح لا الاول الشفعة اذا كان احد البدين فيهما فان كان باو قع عليه المصالح شيئا اخذه
الشفقة بمثل من ذي اليد وان كان قبيحا اخذ بغيره بخلاف اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفقة في واحد منهما الا انهما ملك للمدعي الاول
كما في شرح الطحاوي وفيه الخيارات فكل من الصالحين خيار الشرط والرؤية وليس في احد البدين وفي نفسه كالمصالح جها
البدل اي المصالح عليه فيه شيئا يصح المصالح على معلوم ولو عن مجهول فبعد صحة على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان
بالمصالح عليه من مقدار فحسب فيما اذا صالحه على درهم او دينار او غلوس لان معاملات الناس تتنوع عن اتيان الصفة فيقع على الصفة
الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا صالحه على شيء او شيء من كيل او موزون مما لا حلا له وبذكره مما كان التسليم فيما لا حلا
وبذكر الصفة والزرع والابل فيما اذا صالحه على ثوب وبالاشارة والتحسين فيما اذا صالحه على حيوان كما في العادى في
قاضيخان ان المصالح عليه او عندا اذا كان مجهولا وجب التسليم بفسده الجاهل والا فلا فلا ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق
مجهول من ارض لم يجز ولو صالحه على ان يترك كل منها ودعاه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على مال معلوم لم يسلم المدعي عليه
المدعي لم يجز ولو صالحه عليه لترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل وما احق
ببينة من بعض المدعي في يد المدعي عليه والمدعي اليه حصته اي حصته ما استحق من بعض العوض اي البدل في الكلام فيما
الى انه لو استحق كل المدعي كل العوض والى انه لو دفع المدعي شيئا الى ذي اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعي
بما دفع اليه لانه زاعم انه اخذ حصته وانما دفع اليه لدفع المخصوصة كما في العادى وما استحق منه اي من بعض العوض في يد المدعي في
بعض النسخ من البدل يرجع الى المدعي عليه بحصته من المدعي والمدعي ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كما لو استحق كل العوض
وهذا اذا كان المستحق لم يجز لمصالح فان اجازه وسلم العوض للمدعي رجع المستحق بقيمه على المدعي عليه كما في شرح الطحاوي والاول
كاجارة ان وقع المصالح عن مال بمنفعة لوجود معنى الاجارة من تملك المنافع بعوض فشرط التوقيت اي تعيين

وربما افق شيخ الاسلام والامام محمد بن النعمان في ظاهر الرواية لكنه يصح فلا يصح دعوى الباقي وقوله من الابرار عن الاحيان
 باطل سخاه بطل الابرار عن دعوى الاحيان ولم يصح كما للدعي عليه ولذا لو ظفر بملك الاحيان حل لاخذها لكن لا يصح دعوى الباقي
 وفي اضافة البعض الى الدار شهابا لو صالح على بعض الدين صح ويرى عن دعوى الباقي وهذا في الحكم ولما ديانة فلم يرد ولا
 لو ظفر باخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان يتاسن اذ اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي بالتفريق الروايات
 كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما وحيلته اي حيلته صح الصلح ان يريد المدعي عليه في البديل شيئا اخر من ان يكون عوضا
 باقي الدار او ميراث المدعي عن دعوى الباقي ويقول برات عننا وعن خصوصتي فيها وعن هذه الدار فانه لو وجد بنية بعد
 ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حصه وعن ابن سماعه عن محمد بن ابراهيم لو قال نحو ابراهيم عن خصوصتي فيه كان باطلا ولان نكاحهم
 الا ترى انه لو قال لرجل في يده عبده برأت عنه لم يصح منه دعواه ولو قال ابراهيم منه كان له ذلك وانما ابراهيم عن قيمته
 كما في المحيط والذخيرة ولما فرغ عن شرط الصلح وقسمه شرعا فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال وصح الصلح بالافراد واخيه عن
 دعوى المال سوار كان مخصصا او وديعة او عارية او رهنا ونحو ذلك على بل من خلاف نفسه كما اذا صالح على ثوب
 منعه وسبب يهلك على اكثر من قيمته فانه جائز غده واما عند ما فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه فلو كان البديل من نفسه لم يجز
 ان يكون اكثر من قيمته وتمايه في المحيط وعن دعوى المتفعة المهدودة فلو اوصى بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصي له
 السكنى فصالحه سكنى على سكنى دار اخرى او درهم سامة جاز كما لو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثمن فصالحه
 او رث عليه الخدمة على الدرهم او على خدمته اخرى او على ركوب دابة او لبس ثوب شهر او انما فاقنا بالعبودية لو ادعى استجار
 عابن الدار لاني ثم تصالح المخرج كما في المضمرات عن المبسوط وعن دعوى الجناية في النفس من قتل وفي ما دونهما
 من شئ من قطع اليد عهدا كانت الجناية او خطأ الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية جاز بخلاف خطأ وذا
 ان صالح على واحد من الثمن او بثلثه فانه لو صالح على كيل وميزون جاز بالغة المثل وكل ما يصلح مراعيا مع بدل الصلح
 من غير ان يحد على ثمن او غيره فقط لخصاص بلا شيء وفي الجفجف ووجب الدية ولو صالح ليعفو عن دم آخر جاز كما في الجسامة
 عن ابن سماعه في كذا اذا ادعى في الجرح ان يبعده ثم تصالحا على شيء معين كما في الكدوني وعن ابن سماعه في كذا
 صح على امرأة وكان الصلح في الاول عتقا به مال فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لاشيت الا بنت علي
 او عبده وكان في دعوى الثاني خلعا موهبا للعدة الا اذا كان الصلح باحكاما لو كان موطا في دعواه ثم ان البعد
 ومو لم يخرجه في جميع النوع الصلح كما في النهاية ونسبه في تخصيص الرق اشارة الى انه لا يصح فيها اذا ادعى
 العبد ان المولى عتقه فصالحه على مال لم يبرأ من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الميراث لا يصح عن دعوى
 الزوجة النكح فمابعدت غنمته وان المرأة لم تزد استزوجا فذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح
 وليس عليها العدة ولا تحبها كما في مجمعها في الميراثي ولهم بغير الصلح عن دعوىها النكاح على مال ولو بعض

هو ما لا يترتب عليه الرثوة او الموضع منه في الفرقة وقيل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان يقبل المصلح ما حصل له من المال على المهر او
 المهر سابقا فمخرج هذا الصلح كماله في الاول اصح كما في اختياره وفيه شبهة بان لو ادعت اطلاق عليه فصالحا على
 علي بن ابي طالب فليس له ان يرفع الدعوى بطل الصلح كما في المحيط ولا يجوز الصلح عن دعوى حدر من حدود فلو اخذت انبا او سارقا
 او شاربا خمر او سكران ما زاد ان يرفع الدعوى الى الحاكم فصالحه على ان لا يرفع عليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني وكذا اذا اخذ
 قاذف لنفسه او لمجتمعة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود وما بعد الرفع
 فلا بد فيه ان لا يملك ان الامام والقاضي اذا صالح شاربا خمر على ان لا يرفع عليه لم يصح ورد المال اليه كما في قاضيان
 والى ان الصلح يجوز عن دعوى تعزير وفيه خلاف اشاخ كما في الصلح عن حد القذف وقد مر الى ان لا يصالح واحد عن حق
 العامة كما اذا صالح عما اشهره الى الطريق نعم لا ما من ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه
 في الذخيرة وبديل صلح كان موقفا في ذلك الصلح كبيع في ابيادة ملك بملك مع قرار على الوكيل اذا لم يرجع حقوق
 العقود وهذه المسئلة قد ذكرنا في الوكالة وبديل ليس من صلح كبيع في ابيادة ملك بملك كما في الصلح اي بديل صلح
 عن دم عم قد ذكرنا في الوكالة كما ذكرنا بديل صلح بانكار على الموكل او على بعض دين بدعيه ذلك البعض على الموكل
 لا استقامت فحان الوكيل فيصير محضا فلا عليه الا اذا ضمنه فحينئذ يؤخذ بقوله الضمان وان صلح بغيره فمضوى بغيره
 فله على غيره وضمن البديل وقال للمدعي صلح فلانا على اني ضامن او صلح واصاف لفضولي صلح الى ما له حقيقة كما قال
 صلح فلانا على الف من مالي او صلح تحك على الفى او عدي او حكما كما قال صلحني من دعواك على فلان على كذا او شأ
 الى نقد من الذنب او الفضة او عرض سواهما فقال على هذه الالف وبعد او طلق صلح من يقين قال تحك
 على الف او عدي ونقد اي سلم البديل صلح في هذه الصور خمس بالاجازة المدعى عليه والبديل في التحك على لفضولي لما رجوع
 الى المدعى عليه وظلوه مشير الى ان اقرار المدعى عليه وانكاره سواء في كل فيس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعى
 مقر يتوقف على اجازة والى ابي له على ان كان عينا او دينا فواء الا انه كان مقر والمدعى عليه نقد الصلح على المدعى عليه صلح
 مشير الى المدعى وفي قيد الفضولي اشعار بان لو صلح بامره نقد الصلح على المدعى عليه وجميع البديل الا ان في صورة الجماعة
 البديل على الصلح عند الامام لم يسلواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعى عليه ايضا فيطالب المدعى به ايها شاء لكل في
 المحيط وان اطلق ولم ينقد البديل ان اجازة اي صلح المدعى عليه بلا فاء الجزاء لانه مشعر بان لم يقصد ان الشرطية جزاء
 للاول كما تقرر لم يزل المدعى عليه كما قال بعضهم قبل صلح صلح على لفضولي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في
 الكفاية والاصح المدعى عليه صلح رد و بطل سواء كان المدعى عليه مقر او لا والبديل عينا او دينا و صلح اي المدعى على
 جنس ماله عليه كجنس الحق المدعى على المدعى عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غير ما ولا يخفى ان الصلح على
 جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن اخذ لبعض حقه خط اي قضا وبراء الباقية من الحق فلو قل

مقتضى ما أخذ من الدين من شركه وليس على الشريك سبيل لانك بالحد والحد في دين الشريك ليس له
 ان يترتب عليه شيء من البيع لان مقتضى ما أخذ من دينه من شركه وان كان مقتضى ما كان البيع من دينه
 من الشركه فليس له سبيل من المأخران لشركه وشركه من المأخران بان يترتب على كل واحد من قبل قبض الشريك له وانما
 وشركه من الشركه بان يغيب كل عرضة مشتركة بين الشركتين ثم يسلك الى انما لا يشترط في عين كالمورد في نصيب
 احد مما على شيء لم يشترط الاخر في ما كان المصالح مع المأخران لان المصالح بائع النصيب وانما قال على ثوب لانه لو صار على من
 من المأخرين لو كانا يشتركان في شركه ان يشاركه فيها بخلاف انما صار على عرض فاية المصالح فاختار اعطى النصيب اربع الدين في الحكم
 شيطاني لانه لو اتى احد بما نصيبه من الدين كان للمأخران شركه في المقبوض الا انما سبب انهم لم يتقدروا فقبض ثم انما العزم
 من الدين كما قال نصيب اربع من الدين كما انما يتقدروا حصة من الدين وسلم اليه النصيب ثم ابرأ من حصة وطلبه ثمن النصيب كما
 قال ابو جرح الكل في نهاية وفي الختم على الشريك مقتضى لشريك آخر رعاية لمقتضى لمقام

كتاب الحدود

عقب بمراسم وان شمل كل على رفع الرأع لان حتى اجدته م واللام للعداي بيان حد الزنا والحدف وشرب وتغير غيبان
 نحو السرقة وقطع الطريق بقرينة الآتي وتجر المنع والمأخر من شينين في تاديب المذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال
 الحد بلام الجنس بقرينة مقام التعريف فشمّل الحدود خمسة قتل المرتد ودون التعزير وباعث الاطوار في مقام الاضمار عقوبة
 امي جزاء بالنصب او لقطع او الرجم او القتل والمبادران لا يشمل على العبادة فمن الظن انه شامل للخروج والكفارة وغيرهما فاقية معنى
 العبادة والعقوبة معا وانما سمى بالعقوبة لانها تعلق الذنب من عقوبة يعقبه اذا تبين مقتدره مبنية في الكتاب او استنت
 او الاجماع تجب كنفرض على الجاني حقه الله تعالى اى تعظيما وتثامنا لانه تعالى فان الحق لمقر الثابت الباطل خلاف الباطل
 الذاهب التامشي والمضاف ما يخص به غير ما طلب منه رعاية جانبه على وجه يليق به فحق الله تعالى امره وتقديره من حقه
 الانسان كونه نافعا له ودافعا للضرر عنه كما في الكرمانى وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فانه
 يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة العرش وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق بها صيانة ولما يباح المال بالحق
 بخلاف الزنا ويدهل فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا وشرب السرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كالحق فافضه
 عام ولذا لا يجري فيه الارث والحد وفي النهاية قال عن الامانة ان حتى اجد فيه غالب الا ان اللام ستوفيه والا والاولى كما في السدية فلا تعزير
 لجناية ولا قصاص لنفس او طرف حد الاول فلانه مقتدر ولا يجب حقه الا اذا ارتكب منكرا غير جناية على الانسان ولا موجب للحد
 كما في النهاية والمثاني فلانه لا يجب حقه لعلية حتى العبدية ولذا لا يجري فيه الارث والحد كما في الشافعية وذكر في المحتاق ان من الحدود
 قصاص وقتل المرتد وقصاص مرفوع حلا على الجمل ويجوز بائنه على ذكره الرضى من الظن جواز النصيب حلا على اللفظ لان رسم الخطا
 والزرى بالقصير بلباء والزنا ببلد لغة بجدية والاولى مجازية وطى الذكر لانه من الآدمى بلا عقد وملك كوطى للابنة لغة وشرا

الوطي الحرام عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وطئ من وطئ امرأة في غير حلال أو كثر في حلال في مثل ذلك فوطئ على حرام لم يفسد
حلاله وكذا لو وطئ من وطئ حراما لم يفسد حلاله كذا في التفسير والوطي على حرام يفسد حلاله لا يفسد حرامه كذا في التفسير
عنده فلا خلاف في ذلك كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح
أي ملك النكاح ولو حبس من وطئ جارية مشتركة ومكتوبة نكاحا فاسد فان الوطئ للترتيب على مقدم من في شرعاً ولعله كذا في التفسير
وشبهة أي الملك كوطئ معتدة البائن جارية البائن والابن جارية البائن فاسد فان الوطئ للترتيب على مقدم من في شرعاً ولعله كذا في التفسير
وعليه لم يفسد كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح كذا في الصحاح
وإذا كان السلام والنكاح فغيره ما يفسد ويثبت الزنا في الحكم بالشبهة أربعة من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد
واحد واثنان أو ثلثة لم تقبل وحده القذف كما لو شهد واحد بعد واحد في أربعة مجالس وكذا لو شهد العاصق لانه تعالى امر
بالوقوف في خبر العاصق وإنما منع عن الخلق مكان في الذخيرة بالزنا دون الوطئ والجماع أو غيره ولا يلزم الشهادة ولا المشهود عليه كما
في النهاية فيسألهم بعد الشهادة الإمام أي سلطان أو نائبه أو القاضي وفيه إشعار بوجوب أسوال كذا في شرح الطحاوي وقال
قاضي خان ينبغي أن يسأل ما هو أي الزنا اخترا عن زني العين واليد والرجل فإنه يطلع عليه توسعاً وكيف هو حرار عن زني الأوطى
ولفظة والد كذا في المضمرات وعن تباين الفرجين لا غير قيل عن الأكره والأول أصح فإنه مختار لم يسطر كذا في النهاية فإن قلت إن
أسوال عن الماهية يعني عن ذلك فلا حرج صورة الأكره كما ظن قلت تعرض من هذه الأسولة هو الاستقصاء وكما لم يجز
في الاحتمال لم يدركه قال صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما استطعتم كذا في الكافي وغيره من المشايخ فالأحسن اختراع من الكل فلو شهد
واحد بالأكره والباقي بالمطوعة لم يجز لم يشهد عليه ولا أشاهد وقال لا يجز الرجل ولم يشهد في المحيط وأسن في حرار عن الوطئ في
دار الحرب والنجى لأن اتحاد المكان شرط الاتري أنه لو شهدانه وطئاً في هذه الدار واثنان في أخرى لم يقبل بخلاف ما إذا شهدانه
في مقدم لم يست وأخران في مؤخره فإنه يقبل لا يمكن التوفيق كذا في المحيط ومتى في حرار عن تقادم ويضالو شهداثنان أنه في
ساعة من النهار واثنان في أخرى لم يقبل وقالوا به إذا كان التوفيق لم يكن إلا قبل كما إذا امتد الساعة الأولى الثانية كما في المحيط
ومن زني حرار عن وطئ يكون أحد هما خرس أو متهمة أو أوطى مستاناً ويضالو شهدوا أنه زني امرأة لم يعرفوا لم يجز لم يعرفوا
لم يعرفوا كذا في المحيط وغيره فمن ظن أن أسوال عن الماهية يعني عنه فقد أخطأ فإن غيروا كلها وقالوا أبعيد أسوال
عن الماهية فنية تسامح رأيناها أي أنها ذكره في فبرها تهم كالبهائم قاضي خان كالميل الخشب الذي تحلج في المحل
بضم لم يمحوا إلى مخصوصة للمحل وعدلوا بضم عين أي خبر الناس عن عدالتهم كذا في المضمرات سمعوا وعلما فلا يخفى بظاهر
العدالة عنده حكم به أي بحد الزنا وهو الرجم في المحصن والجلد في غيره والاكفاء مشعران للشهود عليه لم يقبل الزنا بعد شهادتهم فلو
بعد امرأة سقط الحد إذا الشادة التأيام على الجاهل فإذا أقر تعذر الحكم بذلك كذا في الزاد وقاضي خان ومثبت الزنا بأقرار
أي الزاني وفيه إشارة إلى أنه يشترط في الإقرار بالشرط في البينة من الاستيثار والحكم والعقل والبلوغ وغيره وفي الاحتمال لو قر

الذي يوطى بالدمية حد واعلم ان لو قال الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به الاقامة عليه ازاستوجب كفاي الكسري
 اربع جاس للثلاث كفاي حده عرض في اربعة مجالس من مجالس القدر ثم سبب حتى يتوارى عن صدر الامام ثم يخرج من قعر قيس
 مجالس الامام والاول مروي عنه وهو صحيح فلو اقرع في مجلس كان كقار واحد والاطلاق يشترط ان لا يقرع بجاني اربعة ايام
 اشترطت ان ياتي كفاي المخرات ردة الامام وقال ابي داود بن اذينة كل مرة الا مرة الرابعة وفيه تسامح كما سمع ابي جعفر
 وكذا لم يطع عليه خيرا لا يختار في الكلام الى ان الاقرار لم يتبعه غير الامام حتى لو شدد وانك لم تقبل الا ان كان يكرهه
 رجع عن الاقرار والا فلا حجة بالشهادة كفاي التحفة والى ان الرود واجب في الطيرة ينبغي ان يطرد في كل مرة وفي الخطا قال ابي الامام
 ان يقرع من الاقرار بظلمة الكثرة ويأمر بتجنيته فميساله عن الاسود فحسبه كما مرقب لا يسأله عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة للاقرار
 والاول من صحو اذانه زني في صباه كفاي الحكي وفيه شعار بوجوب السؤال كما مروي في السيرة فيمن ان يسأله فان من احسب كفاي
 تلقينه في الامام رجوعه الى القدر حاكم مست ومحوه من قلبت انظرت او ما شئت او زوجت فان رجع اقرع من اقرار قبل
 حده اي قبل الحكم بالحد وبعده قبل شرح فيما بعده وفي وسطه وبعده قبل الموت خلى سبيله لاحتمال صدقه كفاي التحفة والا يرجع حد
 الامام او اقرع على بناء الفاعل والمفعول وفي الاكتفاء شعارا به لو اقرع بما فادى الاخر النكاح لم يحذر واحد منها وعليه المردود اذ عتبه قبل الحد وكذا
 لو كذب احد مما الاخر في الزنا لم يحذر عنه وحد لم يقرع عندهما كفاي المحيط وغيره وهو ياتي الى الثابت بالبنية والاقرار خبره ما بعده من قوله
 رجونه وتعلق المحصن بكسر الصاد وفتحها وقال الطريزي حسنا زجاي اعفاني محصنة بافتح وحسنت فزجاني محصنة بالكسر والاحصان
 في الاصل النع وكلام الكوفي يدل على الكسرة قال ابن من حصن اي دخل في الحصن كما يقال اعرق اذا دخل في اعراق الانسان يصير خلا
 في الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعا اي محرر مكلف اي عاقل بالغ مسلم فلا يرجع بالوطي عبدا ومجنونا او صبي او كافرا ولو
 حبل جلد كفاي وعن ابي يوسف ان يجرم الذي يشبه الزاني وغيره كالتابي ووطي امرأة بكنكاح صحيح حتى لو وطى بكنكاح فاسدا او
 يمين لم يجرم بالاجماع وعن محمد بن لو خلا بامرأة ثم طلقها وقال بوطيها والمرأة منكرة له كان محصنا وعن ابي يوسف لو تزوج امرأة
 بلا ولي ودخل بها لم يصير حد منها محصنا كفاي المحيط وغيره وهما بصفة الاحصان فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما او
 ولها ان كلام من الزوجين قبل الوطى يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج لغيره كورامة او صبية او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يحصنها
 كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف
 انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم عتقا صار محصنين كفاي الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان احصان
 من الاحكام المشتركة وبه الكلام ككلام غيره دال على اشتراط بقا لشئ الاول عند الحد دلالة وفتحة بلارب فخلوا الكتب عنه سوي
 وهم وعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف فشرطه اتمية الحقوبة كفاي الكفاية غيره
 رجعي في المحصن بالحجارة في انصار امي ارض فارغة وعتقه حتى يموت متعلق بجرم حديث لا عرضي اسغنه عن عرضي اسغنه
 قال انزل الله تعالى آية الرجم لشيخ وشيخه اذا زنيا فارجموهما بالنبذة بكلام الامام اسد ورسوله واسد خير حكيم وفيه ما قالوا انه قرآن نسخ لفظه

رسمي مساهمة وجميع اهل الكفا في الاختيار طريقتين على ان المصنفات التي هي من الرجال النساء على انها على ان لا
تسبح في مصنفات ابنته في النكاح والامانة ثبت بالادلة لا سيما في جميع خلاف الاول للامام في جميع فروعها كما في
شرح المحامد على ان لا يباس لكل من كان في مصنفه لا واجب مثل ان يكون نازح من شأن الاول ان لا يسمو ولا نوع من
قطعة الرحم كما في الاختيار في سبأ به شهوده فيجب بانه لا يسمو بالرحم لانهم يتجاسون على الاول وفي ضرب عميل المدة
كما في المحط فان ابوا في الشهود كلا وبعضهم من الرحم او غابوا او ماتوا او جروا او فسقوا او قد فوا كلا وبعضهم لا يسموا
او ارتدوا سقطت الرحم عنه وعن ابويهم لو ابوا كلا وبعضهم لا يسموا بالرحم ولم يقطروا وهم وعن محمد بن لو كانوا منى او يسموا
الا يسمي سبأ بالامام كما في الاختيار ثم يرحم الامام ولها ضمني ثم الناس المؤمنون الذين عاينوا او شهادتهم او ان لهم القاطن
بالرحم وعن محمد بن ابي نعمان بن محبوبه في الامام في الشهادته وذكر الطحاوي انهم صنفوا منه منها ما كان صلوة فكل ارحم قومهم صنفوا
ويقدم غيرهم ويرجموا كما في المصنفات فانما ان الناس على الانسان اشارة الى ان يجب ان يشهد عذبا طائفة متجاوزة عن الواحد
والاشين لان العرض التشهير كما في المذكور وفي غيره وفي شرح السوابل ان الغرض من ذلك ادفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة عن حدود
او تمان من يشهد وفي التحسين ان محمد بن فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده يجب اعانة الامام والامام في
دفع عظام الناس وفي تفسير الامام اي رجم في حق لغيره خاصة الامام حال كونه منتهى القميين شائع ليس فيه تسامح كما ظن ثم
الناس غسل للرجوم بعد موته وكفن وصلى عليه وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في مغرضي الله عنه رايته يتمس في
انها لجهة الى غيره من اثبات الفضائل وهو الى الحد غير المحصر ان كان فقد سائر الشهود خمس جلدة بالفتح الى الضرب على جلده
بالكسر وتجرى يقال جلده في ضرب بالسوط كما في القاموس مائة من جلدة وان كانت المنة فلو كانت جلدا وسطا اي متوسطا بين
الولم في الغاية وغير المولم وفي المصنفات ضربا بولم غير قاتل ولا جراح لان المقصود بالانزجار ليسو ط ذكره بعضهم في المصنف الا في
وهو جلدة فتقول يضرب به قيل اصله لخط سمي بكونه مخلوطا لطلقات بعضها ببعض كما في المفردات لا تمره له اي لا عقدة فيه
طرفه كما في الاساس والصحيح وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال اللطري وابن الاثير الغاربية بقرينة ولا شوكه كما في النسخ
والاول من المشهور والثاني اصح كما في النهاية والكل من جنس الشجر وعلم ان الحد في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالسوط اجماع الصحابة كما
في المستصفى في اقبله قارة باليد وقارة بالثوب وقارة بالنعل وقارة بالحصى وقارة بالجرير لطلبة كما في حديث المشكوة في نسخ تبا
اي يجرى الرجل غصبا لزيادة الامم فيتم حروجه من حمله مستأنفة الا ان اثاره لا تخرج لكشف العورة ولا يفرق على جميع بدنه ويجوز
كل عضو من الضرب لانه نال اللذة الاراس اي على راسه فان الوجه وحل فيه وقال ابو يوسف يضرب الراس غصبا يضرب
سوطا واحد كما في المصنفات والواحد وجهه وفرجه ونحوه الهلاك وفي المصنفات لا يفرق الا على عضو قبله وهو البطن والخصية
والفرج حال كون المجلود قائما في كل حد من الحد ولا يمتد لانه يمتد على التقريق جلدة بل لا مد للسوط في العضو بعد ضرب
او بلام عليه حال رفع السوط حتى جاوز الراس او بلام للمضروب في الارض فان الكل غير جائز على اختلاف المشايخ كما في المحط ولقول الامام

الحمد لله الذي جعل العلم على الصواب وشهد على من لم يصب به من العلم به
 بما جاز على من الله فلا حاجة الى حذوف مضاف كما نقل وفيه اشعار بان الناحية المستتر في القول لما نصيب من نية
 الحق بالتأخير وانما قال في غير هذا ما لا يمكن ان يكون في موضع لا يكون فيه فاضل وكان اعم من ان ياتي
 له به وكذا في كلامه في قول الشاهد ومنع تمام الخبرين بعد ما ناهى بعض الحكماء عن اخذ ليد التقادم كما في الذريعة التي قد
 كان لم يرد لانه لم يكن من الشهادة اللاحقة الدعوى في غير زمان تأخير وفي الكفاية اشعار بان التقادم يمنع قبول شهادة في الشرب
 والزنا وكذلك في السرقة فان الشهادة قبل الدعوى لا محل قبل لسارق والى ان يحكى السرقة منه في التأخير ثم لا انما
 مستتر في الضمان فينبغي به لا يقطع كما قال وتضمن من الفساد او التضمين السرقة بالنصب او الرخ امى السرقة و
 اقرب به اى يجد متقادم ولو قرياس ان الله حد ولوحاشا لعداى فان التهمة في الاقرار غير معتبرة اذا الانسان لا ينادى نفسه
 وهو اى التقادم للشرب بزوال الريح عند الشخب وبمعنى شهر عند محمد راج اعتبار البشارة الحد وكما في المضمرات وذكرنا صحتان
 بمعنى شهر من وقت الشرب في ظاهر الرواية وانما اعتبار الزوال لان لازمة بالساعة غير مائة لانه كما في الذخيرة وغيرها اى شرب ليلي
 والقذف والسرقة بمضى شهر اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه المسافة على ما روى عن لائمة الثالثة وعنه بمضى شهر وعنه منوع
 الى راي الامام كما في المضمرات وعنه سنة وعنه ايام كما في الخزانة وعن محمد ثلثة ايام كما في الجيوط وذكر في النظم ان التقادم قدر
 عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الابطال والاول صح كما في المضمرات وان شهد بربى اى شهد اربعة بربان
 وهى اى الزينة غابته حد الزانى ولم يتطرح حضور الزانية كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا وفيه اشعار بان لو اقر
 وهى غابته حد كما في الجيوط وان شهد بسرقة من غائب لا يحل بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بملك لمسروق لا روق
 منه وذا لم يقبل بلا دعوى وفيه ايام الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا استحسان في القدورى انه يتطرح حضور الموقوف
 منه والطلب بها عند ما خلا فالابى يوسف راج كما في الجيوط واوصف حد العبد اى جلده للزنا والقذف والشرب فلا يرد ما لا
 من القطع والقفل للسرقة وقطع الطريق وكفى حد واحد لجنايات كثيرة واتحد جنسها كما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او سرق مرارا
 او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد واحد لكل نوع للحصول الانه جارية ولذلك لو اقيم على قاذف تسعين
 سوطا فقدت آخر لم يضرب لاسوطا واحد للتداخل وظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى وقذف وشرب سوطا
 يجب لكل حده فلو اجمع ذلك مع قتل بدأ بحد القذف ثم قتل فسقط الباقي كما في الاختيار وعن محمد راج اذا ضرب بعض الجاني الخمر او
 ثم شرب الخمر باخرى لم يحد مستقبلا كما في الجيوط واكثر التعزيز الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيره كما ياتي وهو في الاصل المنع
 ولم يتعرض للمعنى الشرعى المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزيز عقوبة متتالية حد العبد وسببها ليس من الجوارح
 الا فعل كما بين بعضه في السوابق متفرقا فانما فى بعضه سبب منها تسعة وثلثون سوطا اى ضرب بالسوط اعنده واما عند ابى يوسف
 راج خمسة وسبعون في رواية تسعة وسبعون اى اصح وقول محمد راج فمطرب عن ابى يوسف راج فورا اى انما ضاعى ففرضه انه اخذ

بالأثر وان ضرب كثر من مائة جازع عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط والذخيرة وغيرهما وقلد ثلثه من اربعة بات كفا
 الكافي او واحدة كما في الخزانة او اربعة الا ان كلامه وضرب على ما ذكره مشائخنا كما في البداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فلا كراهة
 في تعزير الجاني القاضى كما في قاضيهان وغيره وصحح للامام جيسه اى جيس من عليه التعزير مع الضرب لان الجيس من التعزير
 فاضمه مع الضرب وفي تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والكلام العنيف والشم في القذف والنظر بوجوه
 والاغراض عن ابي يوسف راجح انه يجوز باخذ المال لانه يرد الى صاحبه ان تاب والا يصر الى ما يرى الامام وفي شكل الامان
 اخذ المال صار غسوا خافيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلقي انك تفعل كذا وتعزير الامراء والداةين
 وبالجزائي باب القاضى وتعزير السوقية ونحوهم بها وبالجيس وتعزير الاخسة بهن بالضرب كما في الزايدى وغيره وفي الكرابى اذا كان
 طرفا ذمومة جنى اول مرة لم يعز فاذ فعل مرارا عزر فانه لم يكن طرفا فاذ تعف عن محارم ربه اذ ذاك تدعى في الامام طرفا فاحذر
 اى ضرب لسوط التعزير فليس الضم للتعزير والاحتياج بالعبء الذى يكاد انما من اشد من ضرب له من حيث صفة الضرب تعزير
 ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في ضرب الطحاوى وقبل ليس في المستزاد بيان فان التفرق في اكثر التعزير والجمع
 في اقله كما في المحيط وكيفية ان يجوز عن ثمانية الا السراويل وفي موضع آخر لا يجوز والاعن بفرق والخشوع ضربا عاما على كل عضو مفردة
 في الحد بله كما في قاضيهان ثم ضرب للامام اشد لان جنائيه بغيره لانه اشد لان جنائيه بغيره لانه اشد لان جنائيه بغيره لانه اشد لان جنائيه بغيره
 اشد واشد يد الاول اوفق لنظامه ولا بأس بمخفى فان الفعل مشترك او خارج عن عمله وقد غيرة والاكتفاء شعر بان التعزير لا يتجاوز
 وجازعوه من جانب الجنى عاينه عند الطحاوى ومن جانب الامام عند غيره ودفع بان الاول في حق عبده والثاني في حق السيد
 كما في النية وهو اى التعزير يجب بقذف اى طعن غير الله من فيكون القذف مجازا من سائر القليل بغيره باساق وغيره ويجوز
 ان يكون تيمية والمطونات من قبل الاستثناء مثل مساو كعبه او امته او كافور ثرا ولو صير محاشل بازانى وهو ليس بزان
 وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن الفحمة التى بهتت النبوة وكذا امرهم اذ هم فانه لا يملك كفا في القية وفي ابو ابراهيم صدر على الصحيح والاطلاق شعر بان
 الصبي لو قذف بماء او ياقى فقد عزر كما قال السرخسى وعن الشرحانى فم يعزروا وفق باء عزرى في حق العبد ولم يعزرنى في حق السيد
 كما في الزايدى وقذف مسامح بالباطل يا فاسق يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا الوفاق باسباب باعوان فان العوان في
 العرف هو السامى والظالم كما في الجواب ما كافر الا حسن يا فرياسة اخر از اعما قال لعنهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير
 لانه تعالى اسمى المتوسن كافر بالاطاعت كما في المضمرات دبل كيف قاله في خلاف والتمار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يفر ولو اعتقد الخ
 كافر لانه اعتقد الاسلام فترك كفى العادى ومانى سيقف انه لم يفر بانه جازع ايد به اجماع المتكلمين يا سارق يا فاجر يا خاتن يا
 يا ديوث يا حيفة يا تبه يا بلبد يا قربان كما في الخزانة لكن في التمهين لم يعزربا قربان الرضى بنجورى ربه والقذف
 لا يجاوز اجماع الى انه لو قذف ربا نكس ما يابله لا تستحق لم يجب عليه شي كما في قاضيهان ومن يجوز ان يجب النكاح على المتكلمين
 ما قال في التمهين ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل وامتناله اى انما

ما ذكر من القاطن على الحال اختيارية محترمة بعد علمه منسوبة إلى من لم تصف بها واحترمتها من خلال طيقته من السيرة
وعلاجه من دواعي كرامة المنة وعلاجه عاراً كعب الزوفلو قال لكيس وطبيب وصالح بالحداد وجامعاً لم يفر كما
اليد المصنف وصرح به فاضحاً في غير الأشمل الاضطراب في شرح الطحاوي من أركب سكر أو أذى سلسا أو سجاداً بغير من السيرة
قوله وجب عليه التعزير لما إذا لم يكن له فانه لم يجب عليه واليه أشار بقوله وقيل لا يفر بياضه بياضه بياضه بياضه بياضه
بوجع فرح انه في الاخرة انما في الاشراف فالتعزير واليه أشار بقوله وقيل لا يفر بياضه بياضه بياضه بياضه بياضه
على وجه المزاج فانه بغير فلو قال بطريق الحفارة كفسر لان امانة حصل العلم كقر على الخمار كما اذا قال له انا انا بل انا انا
اي ناكس) كما في الفناوي البديعة الا انه يشك في ان الخلاصة وغيره ان سب الختئين ليس بكفر او عاوى اى منسوب الى انا
سواء كان من اولاد فاطمة رض او لم يكن لعل المراد كل شئ والا فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفي التقديم قيل اشعار بان
الاول اصح كما في المضمرات وهو مروى عن محمد راجح وهو اصح كما في فاضحان وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروى
عن أبي يوسف راجح وهو اصح كما في الفناوي المضمومة الى الاختيار وقيل بغيره في حق الكل فانهم يحدون سباً كما في الاختيار وكن
حداد وعزير بالضم للتعظيم فحات من ذلك بدرو لطل ومنه لانه ما مور من شرع فلا يتفق بشرط السلامة وفيه اشعار بان فاته
التعزير لما عند العلماء المكنة وقيل لكل حد وذا انما يستقيم اذا اشتغل بالجناية فانه نهي منكر حقيقة واما بعد الفراغ فلا يفر الا باذن
الجاني واوخر بلا اذنه فللمختب ان يفر المعزير كبر الزاد كما في المنيته وان عزير زوج ترك الصلوة او انصب او الاجابة او الزينة
او الخروج من البيت او غير عرسه فماتت لا يدرو وما لانه مطلق فيه فيقتيد بشرط السابته وفيه اشارة الى ان السولي بغير عرو ولو
بالختب الى ان المعلم لو ضرب البصبي لم يهدر دمه الا ان ياذنه الا ان يذنه الا ان يذنه الا ان يذنه الا ان يذنه الا ان يذنه
ان يضرب اذ بلغ عشرين للصلاة باليد بالختب الكل في الملتقط والكلام دال على ارجحان والابتداء لانه مشعر بالسكوت والكلام

كتاب السرقة

عقب به الحد ولانه منها مع الضمان يبي اى السرقة كالسرقة بالكسر مصدر سرق منه شيئاً بالفتح اى جابته الى حوزة
ال غير والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشرعية هو نوعان لانه اما ان يكون نسر بالهذي الما اوبه وبجائته اى
فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمهما في الاخر لانهما اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر اثرهما
فقال اخذ مكاف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الامثلة فاحترز به عن شيئين فلا يتطبع العصى والبسنتون ولا غيرهما
اذا كان معه احد هما وان كان الاخذ بغيره عند أبي يوسف راجح يقتصر على الغير ولا يتطبع باخذ المنصفت والاشتراك في الملك كما ياتي
لاحتمال ان ياخذ للقرامة والنهي عن الكسر فمن الظن بطلان التعريف من حرمة بالنهي والكسر فلا يتبع بالافقة كما بره فانه عصب
كما اذا دخل نهارا او بين الشائين في دار بها مفتوح او يلا وكل من الصاحبه والسارق عالم بما اذخر فاعلم احد هما
قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة معه سلاح اوله والصاحب عالم به او لا ولو كابره نهارا فقتل البيت

سواء كان له من المال شيء قد عثره في راسه من ثمن السرقة والقطع فلو نقص من ذلك يوم القطع لم يمسك
القطع لأنه منصوص على السارق فانه فانه بخلاف ما اتفق على السرقة لا يقطع لأنه غير منصوص عليه من غير ان يقطع فذكر
الطحاوي ان السرقة يوم الاخذ من مخرج لو اخذ نصف دينار فبغير عشرة قطع ولو اقل لا والله وان يكون الاخذ من غير
الرجل من السرقة من رجل فيه وكل لم يقطع مضروبة فلو اخذ ثمانية عشر وقبضه اقل لم يقطع فيقوم باخذ ثمانية
لغيره ولا يقطع بالشك لا يقطع واحد او بعض من المتقربين مملوكا فلا قطع باخذ غير المالك او القطع مشروط بالعمومي
محررا اي ممنوعا عن حصول يد الغير اليد هو في الاصل الجوهل في الحر اى الموضع الحصين بلا شبهة سائر فيه مملوكا ومحررا فلا
باخذ العمومي بل عمداً غير ولا بالاخذ من السيد والغنيمة ومبيت المال بمكان اى بسبب موضع سدد لحفظ الاموال كالدير
والكاكين والعمارات والجنام والصندوق والمذيب ان حرز كل شئ مستجير من السرقة حتى لا يقطع باخذ ثمانية من اصطلح بخلاف
اخذ الدابة وحاقط اى بسبب شخص يحيطه فلا قطع بالاخذ من الصبي واليهون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرغى معمارا ولا
باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شرط القطع يكون المال متقوماً
وان لا يكون سباح الاصل فانه وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد المسرقة منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من سارق وسبا
الكل في اثناء المسائل اعطى الحيط بكل ما ذكرنا من المسائل فان اقر المكلف بها اى السرقة طاعة كما هو التبادر فلو فكر
كان باطلا ومن المتأخرين من اقرى بصحة ويحل ضربه ليقرب كما في خزنة المتقين سئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يقطع العظم
لكن في الواقعات لا يقتضى بدله خلاف الشرع وفي التجنيس عن عصام ان امير سألته عن سارق اتى به وهو منكرف فقال عليه
يعين فقال الامير سارق ويعين يا ثوبا بالسوط فما ضربه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقة فقال سبحان الله ما آيت جورا شبه بالعدل
من هذا مرة عند جاورين عند ابى يوسف ربح وعنه الرجوع اليها كما في الكافي او شهد بها رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء
وتقبل شهادة رجل امرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في الحيط وغيره وسالها امي وجب على الامام او
نائبه ان يسأل المترو والشاهد ما هي اى السرقة احرار عن نحو النصف السرقة الكبرى وكيف هي لان لاخذ فليكون بلا قطع كما اذا
ادخل يده في الدار واخرج المتاع ومتى هي لان التقادم يمنع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا
بناظره عليه كذا من اقرى فانه لا قطع بالاذن في دار الحرب النعي وكلم سرق لانه لا قطع بلا نصاب اكان المروق منه غائباً عن مجلس القضاء
كما في الحيط فلا إطلاق لا يخلو عن شئ ومن سرق اتراع عن الاخذ من السارق وذكر محمد بن يحيى اياه بين المترو والشاهد جميع ماله قطع السارق
سواء كان متروا وغيره من ذلك كسيفه ان قربانهم هو ان كان في قوة لا يتبع لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهد عليه بهائم سرب فانه يتبع في قوة
ولو اقر رجلان بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما كما في الحيط وان شارك في الاخذ جميع امي ما فوق الواحد
واصاب كل منهم بالقسمة على السواء قدر نصاب من عشرة دراهم مضروبة قطعوا اى قطع الامام ذلك الجميع وان
اخذ بعضهم دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معا ولون فان اصاب كل واحد من كل لم يقطع وفيه ايهام بالانفراد

[illegible]

سيدة من بيت سيدة وسيدة من بيت سيدة ولم يذكره المأثور ان لا تغليب لانه مجاز بل اقربته كما ان بيت سيدة
اي من السيد ونفوس سيدة وسكاته وعبد الماذون والاضيق من بيت مضيق من دار فاذا من المضيق بالرجل
انما اخذ منه في القطع رده ايتان كما في الحيط وفيه اشعار بان لا اخذ من بيت غير اذن وفيه قطع بالاتفاق ولو اختلف على ما يأتي من قوله
اذن لكان جائزا ومعه اي غنيته لان فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من المعسكر فالنظم دخل في مال الشربة والاخفى مال الجاهل
ومال اخذ من حمام سواء كان له حافظ ام لا وبذا اذا اخذ منه نهارا وما اذا اخذ ليلا فقد قطع ومن التام ان امر الحفظ كما في المعسكر
وفيه اشعار بان لو اختلف الناس في خول الحمام في بعض الليل فوكانوا كمان في الاختيار وانما حصل الحمام عما يأتي مما اذن فيه لان في
السيرة لو اخذ من حمام ورب لئال حافظه قطع عند أبي حنيفة ربح ولم يقطع عند محمد بن وعبد القوي ومن بيت سيدة في مال
في دخوله لاختلال الحزف لو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير سزايا الحافظ لو اخذ من الحائز
هنا فخذ لك ذلك الا لئلا يقطع الا اذا احتيد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار ولو كان
اخذوا من خارج من الدار لان مال الملك حائمه حينئذ والدار يتناول المأثور ونحوه مما كان حرة بنفسه لا يثبتون بيت سيدة
المنزل لا السكة والاخي ذات المقاصير كما في الكرواني او ان اخذوا من اي اعطى من بيت خارج من بيت سيدة في البيت
منها وما بعده وما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضيق وعن أبي يوسف ربح ان مال به قد اخطأ في قوله
فلا قطع على احد منها وبه اخذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة او ان ادخل يده من باب واشتب في بيت واخذ من بيت
بالاتفاق وعن أبي يوسف ربح ان يقطع كما في النظم وفيه اي انه لو دخل فيه ووضع يده عند الباب واشتب ثم ربح وانما في
وفيه اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذ من السبخ الاسفل قطع وبالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه اختلاف
كما في النظم او ان طرحة اي شق ما فيه الدار من خارجة من كغيره ظرف خارجة او غلبي الاول كغيره
متصل به وحينئذ لم يقطع بالطرحة والخذل على الثاني اما ان يكون من دخل الكرم فلا يقطع بل خارجة من الدار او من دخل الكرم
في الكرم فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجة من لوطه ودخل يده في الكرم فانه لوجود الحزف وان يكون من خارج لوطه على
طاهر حينئذ يقطع بالطرحة لانه اخذ من الحزف وهو الكرم وعلى هذا الوجه لرباط واخذ لم يقطع لان الدار من خارج الكرم وعن أبي يوسف ربح
كل حال لانه محزب بالكرم او صاحبه او ان سرق اي اخذ حيا بالكرم والاحسن لو اورد مع الحبل صرة الكرم لانه لا يقطع بالكرم
بعضنا الى بعض على نسق واحد كما في القاموس او سحلا خارجة مسودة اي جوارحه من بيت سيدة
يقطع كما اشير اليه في الحيط وغيره من النظم ان الاحسن قد يحمي فخره على الدار او على الدار او على الدار
ونال لم يقطع وان وجد سائق او اقامه او الركاب لان المسألة اطيع مسأله وانما يتبين جازا في قطع السائق
او غيره ان حفظ ربه اي حفظ السم من الحيوان والابل والاحمل والسماع الكرم وغيره ربه الى
وبقره ربه من المرعى ومع الراعي من يحفظه قطع والاخذ من المشايخ وانما لو نزل من بيت سيدة

واما اذا شيا كمالا الاختيار الى التمسك به في الطريق في قطع اليد اليمنى ان كان اليد اليسرى في الطريق
 اليمنى فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى
 لانه يقطع من نفسه لطبائيل فيزاد استنادا على اقل البعض لانشاخ كفا في الكفا في ابيض كفا في الاستناد ثم يحسن على اقل
 يتوب عدة التوبة مشروطة الى راي الامام قيل مستند الى ان يظهر سبيل الصالحين في حدوده قبل يحسن منه وقيل الى ان يبرأ
 كفا في الكفاية والامام ان يخلص سياسته كفا في المضرات وشروط السيرة الشائبة بالافراد والشهادة خصوصية المالك
 ولو طحا كالب والوصى والوكيل وشمل الوقت او خصوصية ذي يدي القنوين حافظ اي ذي يداين او ضمن كالمودع
 والمستعير والمساير والمضارب والتبذير ونحوه من الناصب والغالب على سوم الشره او بعدد ما يستثنى منه الزاين
 فانه لا يخضع للزمن الا بعد فضله للزمن واخره الى ان يقطع من السارق فانه لو سرق منه لم يقطع خصوصية احد ولو المالك ان يبرأ
 بصحة فالاولى خصوصية يد محمية وهي بذلك وبداية كيد النوع ويضمن كيد الغالب على السوم وتضمن في الاختيار وما قطع به
 من المال ان لم يفي في يد السارق او غيره بالشر ونحوه روي الى المالك لانه لم ينزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دونه
 اليه والابن بان يملك واستهلك لا يضمن السارق او لا يملك لمسروق منه يضمن السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن
 محمد راجع انه ضمن بانه لا يفسد ولو استهلك غيره ضمن براجع بما دفع على السارق وفي المتن ان كلاهما غير ضامن بذلك بعد قطع
 واقبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك ناضنته لم يقطع كما في المحيط ثم شج في السرقة الكبرى فقال معصوم بالخصومة
 المودة وهو سلم اودي حرا وعبد قطع الطريق على معصوم اي زاحم المارة من سلم اودي في صحراء دانا على مسافة السفر فصاعدا و
 القرى والامصار ولا ينفيا وبهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف راجع ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر اوفى المصير
 وعليه الفتوى وفيما شر المتغلبة المفسدين كفا في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيحقق قطع الطريق
 في القرى والامصار وعن ابى يوسف راجع من زاحم في المصطربين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان بخير فلا اذا كان بالليل
 وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته وحد ولو امرأة وعن محمد راجع لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم عليها
 دونهم وعن ابى يوسف راجع ان عليهم الحد دونها وعن ابى حنيفة راجع انه لا حد على احد كما قال محمد راجع وفي القدر روي اجمع اصحابنا انه لا حد
 على المرأة كما لا حد على الصبي والجنون وروي رحم محرم من المارة وان باشره ولا على من كان احد منهم معه في شرط الحد كونهم كلهم مكلفين
 جنبين في الشبهة وادركه كفا في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شئ والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كفا في الكفا في قطع
 الطريق للمصوص كفا في القاسوس في جمع قاطع كطالب طالب انما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختلف في وجوب
 حده ولتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذا الطريق في حقه كذا كفا في الاختيار وغيره فاحذر هذا المعصوم القاطع قبل
 اخذ مال المعصوم منه وقيل قتل له عز حبس حتى يتوب ويظهر سبيل الصالحين عليه ويموت لانه خوف معصوما وفي فاضل
 عز وخلي سبيله وقيل ان الامام لا يزال بطلبه حتى يخرج من دار السلام كفا في الاختيار وان اخذ قاطع المال

وخصيب كل من اطلق لصاب من مشركهم في غار الرواية العشرين ورواية الحسن كمانى القيسية قطع يد ورجل
 خلافت ابي زيد البصري بطلا قتل ثم رد المال بان قبي والا لم يصير في الغار ثمانية اربان هذا الحكم بما اذا قبل التوبة
 قبل ان ياتوا بغيره فان كان قبي من العبد من المال التماس كمانى الاختيار على الاخذ بغيره الى التماس لم ياتوا بغيره ولو
 لم يلزم ان يبيعه فان اخذ المال اخذ كان ان يبيعه وان عاب الا اذا استمكنه وان قتلوا احدا
 منهم الا اذا حضر وليه كمانى الميقاتية وان قتل القاطن معصيا بطلا اخذ مال منه قتل حد الى سياسة لا قصاص اوله
 لم يفت الى عفو الاولياء الله حتى الله تعالى وان قتل معصيا من اخذ المال قتل بطلا قطع وعنه ان قطع وبعد القتل يدفع الى
 حتى يدفعه او يصلب وان يفرز شبهة في الارض ثم يربط عليها شبهة اخرى فيضع قدسية على تلك الشبهة ويربط من اعلاه شبهة شجرة
 ويربط عليها يد ثم يطين بالرجل تحت يده البصري ويحرك الرمح حتى يموت به كمانى المضرات او قطع اليد والرجل من خلاف
 ثم قتل او يصلب عنده والمعد بها يقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف راح لا يترك لاصحاب النص من عن ابي حنيفة راح الى
 ان يقتل ثم يصلب ثم في غار الرواية يترك على الخشبة ثلثة ايام ثم يحل بينه وبين البهية يدفعوا الضرر الناس بربيعه وعن ابي يوسف
 راح انه يترك حتى يسقط عبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلو رجع وقاب رد المال لم يحيد لكن يدفع الى اولياء المقتول فيقتل
 قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب لم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحيد بل دفع الى اوليائه كمانى المحيط وغيره وانما حكم على ذلك
 اشارة الى التحريم والشروع فان في قتل قطع الطريق الطلاق السافر على السيرة

كتاب الجهاد

عقبا بالسيرة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة يدل ما في الوسخ من القتل
 كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب موالهم وهدم مساكنهم وكسر اعدائهم وغيره والروا والاجتهاد
 في قتال الذين يخرجون قتال الجهاد في الدين والدين هم اخبث كفارا لا يتركوا الا فرادى الباغين في الامم المعدي على ما يوافق الاكثر من سدسهم
 بالسيرة جمع السيرة اسم من السيرة كمانى الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في السيرة
 مع الكافرين الباغين وغيرهم والروايات بان ما هو الاخص مما ذكره عدل من الاخبار فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة على القتال
 والسلاح والزاد والراحلة وغيره كمانى قاضيان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يسقط باوار البعض فالمعنى فرض كل
 ذات بشرطه ان يحجم الكفار المذكورون على دار من الاسلام اى انتهوا اليها بغتة لانفس المسلمين وقدر ارسيم واسوا لهم فان
 علم من يقرب منهم وقدره اعلى وقدمه فالجهاد فرض عين في حتم ومن بعدهم فرض كفاية فندب في حتم الا اذا عجز الاقربون او
 نكاسلو فانه فرض عين في حتم ايضا ثم وهم الى ان يفترض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم عليه
 اثم فالجهاد قبل العلم بالغير لم يجب على احد فان الانسان لم يجزى طلب ما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب كمانى
 ان يكون النجزة فاستاقا وعدا كما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيره وانما في زماننا داما في الابتداء انما

ثم انما حطت السنة من القتل اذا قتلوا ثم البقاء حتى غير الشجر المحرم على سبيل الانسان والحيوان سوى الحرم كمالى على كل من خرج من
سليم على المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب وقرض كفاية اى فرض كل كانت فيهم
وان كان فرضا على كل احد بطريق البديهة بما اريد من المسلمين قال بعض الشراح ان الجهاد قبل الحرم بائس قبل قطع
والصحيح الاول فوجب على الامام ان يبيت سنة الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين على اربعة عانة الا ان الشرايع كان لهم بيت
كان كل الاثم عليه بلا اذن اغلب على طاعة ان يكافهم والافلاحيات قالهم بطلان الامر بالبر وقت كمالى قرايى واطلاق شجرة من جنة الله على بلاد
الحرم واحد قد وثقته سرور حبيب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان كان الافضل بان يبتدأ به في غير ما كمالى فامتنان ثم اشير الى
حكمه فقال ان قام اى اتصّب به بعض من المسلمين العالمين يستقطعون الباقيين اى باقى هؤلاء المسلمين والا
يتم بعض منهم انما هو اى سيج المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرا وغربا والجميع وقية من الى ان فرض الكفاية على كل
واحد من العالمين بطريق البديل قيل ان فرض على البعض غير مجزئ الاول الثمارة لانه لو جوب على البعض كان الاثم اجناسها وذات
منقول الى ان قد يصححوا يجب على احد وجوب على كل احد ويجب على البعض دون البعض فان ظن كل طائفة من المسلمين
ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل ان لم يمت منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل ان
ظن البعض ان غيرهم اى به وظن آخرون الغيا اى به وجب على الآخرين دون الاولين ذلك لان الوجوب يستلزم بطلان
لان تحصيل العلم بفعل الغير عدمه في امثال ذلك في غير التعسف والتكليف بل يودى الى المخرج وتماضى سبيل الفضول والى انهم
على الجاهل به وما فى حواشى الكتاب للفاضل لتفتار انى ان يجب عليه ايضا فخالف للسند اولات لا يفرض على حصبي لانه غير
كالجنون وعبد لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون
بلا اذن الدائن كمالى الاثم وامرأة حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنا الى قدمها حرة وفي الجهاد قد انكشف شتى من ذلك
لا محالة كمالى الجوط فلا يخص بالزوجة كمالن واعمى ومقتعد بضم الميم فتح العين اى الذى اقعدته الداء واقطع اى الذى قطع
يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه فى الاختيار واعلم ان من مات
هذ الباب معزقة الامم والدارين فالأهم من الجاهل المطل طالعقد ونفذ حكمه فمخوفه فلا يصير اما الايهدين كمالى النظر وغيره ودار الاسلام
ما جرى فيه حكم الامم المسلمين كانوا فيه آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين والاحلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجزائى
احكام الاسلام فيها وانما صيرتها دار الحرب لغزو بالمد منه فغده بشرط احكامها اجراء احكام الكفر اشتها بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يجرى
الى قضاة المسلمين كمالى الحجرة والثانى الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام بحيث يتم المدونة
والثالث زوال الامان الاول اى لم يبق مسلم او ذمى فيها آمننا الا بالامان الكفار ولم يبق الامان الذى كان للمسلم
باسلامه ولذمى يعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعندنا لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام الاسيبجا
ان الدار محكومة بدار الاسلام ببقائه حكم واحد فيها كمالى العادى وغيره فلا حثياط ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام وان

[illegible]

وان كان قسرا لم يبدى نص الامم ذلك لان ما علم ذلك كما رواه في ذلك من الامم ان ذلك
 عشر ما كان لم يعلم ذلك في وقت حيا عندنا في وضع العترة كما في الميراث ولما امان بالذي استعمل المسلمين في ذلك
 كذا ان اسير في وقت كونهما صاحبين المسلمين فيكون طرفا منه كما في زمانهم في كل عام
 ان اسير المسلم منه اي في دارهم ولم يهاجر اليها وكذا ان اسير في عاتل ولو راسها وعبدت جوهر من عن قتال مع
 انما عند محمد بن الخطيب قول ابى يوسف في اشعار بانهم انما يذوقون وبالمخلاف في العبد والاصبي فقد اختلف فيه
 ولم يصح عند العامة كفا في الاختيار لكن الاصح ان يصح اتفاقا كفا في الهداية وغيره وان مجتولان لانه اشترط امان ان يكون امان
 مستنجا بما يوافق الكفا كفا في الاختيارات وانما اخذ من الصبي لان اقتران الصبي بالعاتل السلم احسن من اقتران الصبي
 فتقدم على الصبي ليس باحسن كما نزل به

فصل في المقسم والقسمه ما فتح من البلاد وعنته كقوله اسم من العترة كالمقصوره شخصه سبيل الى قتلها من اهلها او السلم
 اهلها فاشترى وعما اذا اصابها بالمال خارجي او عسري قسمه اي المفتوح القاتل للقسمه بنميم الامم بين الجحش اي جيشنا اقل
 ويشترط ان يكون نفس البلاد عسرية وفيه اشعار بان لا يسترق نسائهم وذراريهم ويرفع الخمس للفقره ثم القسم الباقي بينهم وبياتي ما يتبادل
 للقتال او اقراله عليه اي من عليهم تمليك له قاتل النساء والذراري والاموال بحرية على رءوسهم وخارج على اربابهم
 كما فعله عمر بن وقاروا الاول والى عند حاجتهم والثاني عند عدم حاجتهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون لهم كفا في الاختيار وفيه اشعار بان
 جاز ان يقسم الكل لا الاراضى فانه يجعلها بمنزلة الوقت على المعاملة ابد كفا في المضرات وفي الاكتفاء ايماء الى انه لا يجوز ان يمين عليهم
 برقابهم وقسم ارضهم وسائر اموالهم ولا بالرقاب الاراضى وقسم سائر الاموال الا اذا وقع اليهم من المنقولات ما يسير لهم الزاغة فانه حينئذ
 يجوز ولا يكره كفا في المحيط وغيره وخير الامم في حق الاسرى بين ثلثة قتل الامم الاسرى الذين ياتخذهم من القتلى سواء
 كانوا من العرب او العجم وفيه اشعار بان لا يقتل النساء والذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كفا في التهمة وغيره والامم في الاسرى
 للعدا اسير كاتنين منهم فصح عطفه على قسم او اقر وليس من حذف العاتل شتى كما طعن الاسير لاجل هذا المقيده السجون فيجمع على الاسير
 بفتح النقرة وسكون السين وعلى الاسارى بضم النقرة وفتحها كفا في القاموس لكن السباع الضم لا يكره كما ذكره الرضى وغيره من المحققين
 فليس يجمع الجميع كما نزل او استقرهم اي الاسرى المتقاتلين ثم قسمهم كما ذكرنا وترجم احرار الامايات من مشركي العرب الذين
 ودمته لنا اي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وهي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين انهم
 كما قال بن الاثير وقد ظن ان المعنى ليكونوا اهل ذمتنا ونفسي منهم اي لم يحجز اطلاق الاسرى بلا شتى من الاسترقاق والذمة و
 نفى قد ابرهم اي اطلاقهم سبيل هو امانا وذا لا يجوز في المشهور ولا باطن عند الحاجة على ان لا يسير كفا في الهداية وقال محمد بن ابي اسان
 اذا كان بحيث لا يرجى منه النسل كالشيخ الفاني كفا في الاختيار واما اسير السلم وذا لا يجوز عنده ويجوز عند سواه الاول الصحيح
 كفا في الزاد لكن في المحيط يجوز ظاهر الرواية عنه انه يجوز وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابى يوسف روح الا قبل اقسمة ويجوز

[illegible]

ثم انما خص بالسلطان وليس كمن كان له من سائر اهل البيت لم يشك في انهم من آل البيت
 في الجبل لما شئ من اهل البيت في الخروج منها الى من وادعهم الى الجبل في ذلك اليوم
 ساروا الى الجبل فاجتمع اليهم من اهل البيت فان استحبوا الخروج تصدق ببيعة خياف ومن استلم منهم اشرافهم
 في ذلك المكان المروى عنه والكبير وجميع اهل البيت فان كل يكون فينا ومن ساس من دخل ولهم ما كان في الجبل
 ثم من ساس ما في الاندلس وجميع اهل البيت في رواية ابي سليمان كادوا به ولو كبر الا انهم مسلمون عظم نفوسهم
 حقا لله تعالى وليس بالبيعة النبوية فلا يستحق ويجب لكفارة بقتل خطأ وبل يصير معصوما عن القتل حاله في حاله
 بالاطلاق وليس بالبيعة النبوية في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله هذا القصاص خطأ الذية ومن الى يوسف بن
 عليه الذية والكفارة وطاعة البيعة فاو لاوه الكبار وزوجة وخينة يكون فينا لان الجنتين يستحق ببيعة الامم وان كان من اسلم
 بالاصالة والامامة ثم من المنقول واما الكفارة فبني او مالا او دمه معصوما مسلما او ذميا لانه في يده حكمنا فلو غصب المالك
 عند احد ما كان في عند ابي حنيفة في خلاف لما ولو ادع المالك جري كان فينا لانه خرج عن يد الكل في المحيط ويضرب من البيعة
 احسان انهم للفارس ولو امير الجيش سهران سم نفوسهم فخرس عنده واما عند ما فله سم ونفسه سهران وللراجل
 ولو امير سم بالنفس والكلام شير الى ان العربي والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبيعة والبخل والحد والى انه لا سم للراجل
 فرس قال ابو يوسف يسم فرسان كفا في الاختيار ويغني للامم او ناتبه ان يعرض للجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس
 من غير فيفسخ ثم بعد استحقاقهم ليعتبر في الاستحقاق وقت مجاوزة الدرب على قصد القتال وهو فتح الدال وسكون
 الراجل يدخل في دارهم وفي الاصل باب لسكة الواسع والفتح الراجل في السكون لغيره فذو الفتح لنا فذك كفا في القاموس لا
 يعقب وقت شهود الواقعة اى وقت النقاء للفتن والقتال وعن ابي حنيفة ربح انه من قبل الوقت والاول ظاهر الرواية فمن
 ملك فرسه بعد المجاوزة ففارس ومن شترى بعد افرجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارس ثم باعه او رهنه او اجاره ففارس
 في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن ابي حنيفة ربح انه فارس للمجاوزة ولو باعه بعد المجاوزة ثم شترى آخر او رهنه
 آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير وصغير او رهنه ففارس
 ولو غصب فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعد كان فارسا استسما ولو جاوزه مستجرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعاره بعد كفا في المحيط
 وغيره والنفس للقيم المتحد والمسكين ابن السبيل اى قسم واحد من خمسة اقسام المعتم والمخدن والكارم مخض بهولاء
 غير متجاوز عنهم الى غيرهم فبصرف الى جميعهم وبعضهم كفا في النفقة والسيرة وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلثة احتياج
 اختلاف سببهم من القيمة المسكنة كونه ابن سبيل كفا في المضرات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن بإياديه قوله وقدم فقر الزوجة
 القربى اى فقر آباءه والى صلى الله تعالى عليه وسلم من بني المطلب بنى هاشم دون بني نوفل عبد شمس من نخوة بن عثمان فيقتسم
 منهم على القيمة من غيرهم وانما على ابن سبيل على ابن سبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال من الغنيمة والمعدن والكارم لا يحتاج في القربى

سنة احدى والاربعين من الهجرة النبوية صلى الله عليه وسلم وتوفي سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية
التي قال فيها ما قال من ذم في الغزاة فقل انهم لا يفسدونه ولا يفسدون على قتلة قال عاتق بن عبد الله
الكلام بكاء على ابو سعيد البرقي ومجاهد بن عبد الله بن الحارث بن ابي راسم واقنع الصالح بن سيرة على قتلة تعالى
عليه سلم سقطت في كسر العصى وهو الذي اختاره من راس العينة قبل الخمس لتقسا ولا يلحقه لانه اخذ على قتلة تعالى عليه سلم
لاجل النبوة وهذا قال الله تعالى واعلموا انما ختمت من شيء فان فيه نسبة للرسول والذي لا شك فيه انما كان ابن ابي ايلان كثر
انتم بانه كافي في الظن ومن دخل في ارضهم فاعاد الاى منهم خمس اى اخذ منه الخمس الباقي للغير لا من الاستغنة له
اى لا قوة له انما للغير من اربعة السورة او الجماعة له من الانصار ولا اذن له من الامام فانه لا ينجس كمين الكل لانه لم يدخل
ثم لا عز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو اخرج واحد بالاذن وله قوة خمس هذا عندى في مقتضى خلافا لابي يوسف
رج بنا على الخلاف ان اقل السيرة واحد وتسعة كفا في الياسين والى انه لو اخرج واحد اذ كان باذن بلاتوة خمس في المشهور
لازم الامام انصرف بالاذن كفا في السيرة لكن في المضرات لو اخذ ثلثة او اقل لم ينجس في ظاهر الرواية ومن ابي يوسف رج انه
لم ينجس لانه لو اخرجوا تسعة وفي الظن انهم قالوا لا ينجس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عنده بالاثني عشر لو بالاذن واعلم ان الجماعة
في الاصل سبعة عدد الفرس ثم قيل للنجس كفا في الاساس من التسعة فيكون وقد يسكن كفا في المغرب وقيل بالفتح جمع مانع كما
قال ابن الاثير ويوجب للامام على ما في فاضل خان وغيره ان ينقل وقت القتال المبلغ تحريضا عليه فلو قتل المنفل من الاربعة تسعة
كامة غير قاتله لم يتحقق النفل كفا في الظاهر وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز لغيره لكن بعد
لانه استقر فيه حق العائنين الى انه يجوز في الخمس لا لغنى فان الخمس للحاج والى انه لا ينفل يوم الفتح اذ فيه البطال حق الغيرة لا يغني
يطلق التنفيل بلا اشتغال يوم الفتح لكن ان اطلق فالنفل له وهو يقتضين لانه الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها زائدة على حملاته هذه الا
فان اخذتم لم يكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض العائنين كفا في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال
فيجعل لاهل شلثا شيئا زائدا على سهمه من الغنيمة بان يقول شلثا من قتل قبله او جاءه باسيرا وبذبيح او غيره من الاسواق
فله سلبه وبعضه او كله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي العائنين بالتفيل لكن لما لم يمتد لاهل الاحراز عندها واما عند محمد
فقد ثبت بجر التنفيل فلو قال من اصاب جارية فمضى له فاصابها واستعيرها لم يملك له وطبها ولا بيعها في دارهم عندها بخلاف ما لم يجر
كفا في الكافي والى انه لا يغني ان ينفل بجميع الماخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعله مع سيرة جاز لجوار ان
يكون المصالح في ذلك كفا في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فكذا افقتل الامام كان له النفل استحسانا وعملا
بخلاف القياس كما لو قال احدكم قتل اثنان كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كفا في المحيط وغيره كالسلب جميعا فلا ينجس الا ان
سلبوا الخمس فانه ينجس كذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم ينجس الا ان يقول فله الربع بعد الخمس كفا في اختيار
وتجوز مثل نحوه اى السلب لجرين والاولى والثبات لا سيرة غير ذلك والسلب يقتضين معنى السلب اى ما يخرج من الانسان وغيره

وهذا باب الاستيلاء على المالك بغير نكاح ولا بيع ولا هبة ولا غيره من هذه النسخة
اي القتل ومكر من المالك والسرقة والسرقة والسرقة والسرقة والسرقة والسرقة والسرقة والسرقة
سلب بل من ماله المتنازع بينهم وبين غيره
فصل ملك بعض الكفا كالمالكين بعضا اخر منهم كالمالكين بالاسيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وغيره
الى ان حر واستيلاء على نكاح المالك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد بن و قال بعضهم ان ثبت شيئا فاعتادوا كونه
ثبت للمالك الاشارة محمد بن ايضا وعنى النواوي ان الحولي لا يملك حرييا بالاستيلاء اصلا كما في البيط وملك بعضهم اموالهم
اي اموال بعض اخر منهم وملك كلهم اموالنا بالاستيلاء اي العلية والاحراز بدراهم للايصال فان الاستيلاء لا ينفق
الا بذلك لانه لو اراد ترك حرة من ايامهم فسلت قبل ان يدخلها وارثهم كانت حرة وان ادخلها فيها فهي رقيقة وان اسلمت بنا
كما في البيط والمطابق الاشارة الى انه لا يشترط الاحراز بدراهم المالك حتى انه لو اشترى كفا للترك والمند على الروم واحرزوا بالاستيلاء
المالك ككفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة لا يحكون بالاستيلاء التام حرنا واتباعه من المكاتب المدبر وادم الولد
حاصل هو الحرية ويسترق بالاستيلاء عن طاعة تعالى وعبدنا الا بقى القرن فخرج منها اليهم فانه المالك بلا شيء الا ان يقيم فان التام
حينئذ يطي قيمته من بيت المال ويزاد عنده واما عنده بما يملكه واصلح هو الاول كما في المضمرات وفيه اشعار بان ان اخذوه من دارهم
والمال خلاف تحقيق الاستيلاء وحكم الله كذلك لانهم يذكرونه للاستيلاء وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدا بالشر لكن يجزى على عبده اذ كان
مسلم كما يشبهه البيهقي ملك من بهما اي بالاستيلاء والاحراز حرهم بالاستيلاء على مباح فلو ابدى ملك من اهل الحرب الى مسلم يدين جوارهم ملكه
الا اذا كان واثمة او دخل ارضهم مسلم بانهم يدينهم ارضهم اخرجهم الى دارنا فله الملك والكثر المشقة على انه لا يملكه في دارهم وسواهم وعن محمد بن
انه يملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رحمه الله قال الكرخي ان كانوا يرون جوارا للبيوع فالبيع جاز ولا فلا كما في البيط وفيه اشعار بان
في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارتقا فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على اني عناق استصفي وغيره وملك بهما ما هو ملكه بالاستيلاء
على ابلح بلا عصمة وهذا اي كوننا ما لकिन احرهم وملكهم بالاستيلاء قد علم مما سبق ومن وجد منا ماله في
يدنا نحن بعد الاستيلاء اخذ بلا شيء ان لم يقسم بين الغانمين وبالقائمة اي قيمته يوم اخذ الغنائم
ان قسم ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغنائم فيه فلو ابدى اخذ بالثمن في ظاهر الاصول وعن محمد بن القيس السبيعي واخذ القيمة كما في النظم
واضافه المالك للعهد اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربا بامان وسرق من سلم طعاما او متاعا واخرجنا الى دارهم ثم اشترى
واخرجنا الى عمارنا اخذ بلا شيء وكذا لو اقبى عبد السبي ثم اشترى له سلم كما في البيط وغيره وفي قوله بالقائمة اشعار بان لو كان لمال متليا
بها بعد القيمة لانه غير مفيد ولا معة في الهداية واخذ بالثمن ان قسره عليهم اي من الكفار اخرج بالثمن ثم اخرجنا اليها ولو اشترى بالعرض اخذ
بقية العرض كما في الكافي وفي قوله اخذ بشارته الى انه افات المالك لا سبيل لوارثه لان الخيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على
المالك القديم فلو استولوا على التاجر ثم اشترى ثانيا اخذ بالثمنين ولو دسبه فبالثمن والقيمة جميعا كما في البيط وغيره وعبد لهم

[illegible]

كان المغنم بخلات الامم في سائر ايامهم من كان عربيا كما في الحرب وفيما اشعار ابو جهم في المغنم
والمغنم من الكسب في الكسب اشارته الى انه لا يوضع على البتة مع ولا يترك من كان كافرا لكن يوضع عليه
او لا يوضع عليه من كان من ذلك وقيل قوله وقال بعضهم لا يقبل ثوبه الا باجته واثني عشر من الغنائم
وقال بعضهم ان ثوب البتة مع قبل الاخذ والاعطار يقبل وان ثوب بعد ما لا يقبل كما هو قياس قول ابن حنفية من كان في
الغنم السليم وقال الكوفي وغيره ان البتة مع الغنم الداعي كما كتب الى ان لم يكن بعينه كفا او لا يقبل كل من يقبل ان كان في
زاد صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر فظهر فحواه اي معنى ذلك الفرق الثالث في اكثر الغنم وكذا في المتوسط والفقير كذا في
المضات لكل ثمة ثمانية واربعون ورهما ويوضع على المتوسط من ثمة نصفها اى اربعة عشر وعلى فقير خمس
يكسب ربعها اى اثني عشر والاحسن ان يقال وتوسط نصفها وبقية اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش كسب
في كل يوم فلو فضل من قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا فلا والى ان غيره من لا حاجة له الى الكسب للثقة في الحال والفقير
ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الادوات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابيان كذا في المحيط وقيل الفقير المحترف
والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال ويعمل باخوانه وقيل الفقير من له اقل ما يفي درهم والمتوسط من له الزاد عليه الى
اربعمائة والغني من له الزاد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له ثياب والغني من له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له
اقل من الثياب المتوسط من له الزاد عليه الى عشرة آلاف والغني من له الزاد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء عرف
كل بلد هو فيه فمن هذه الناس فقير او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فوكذلك كافي الكرماني وهو المختار كافي الاختيار لا يوضع
على وثني عربي منسوب الى عرب اسم جميع لئلا الطائفة اقاموا بالبوادى او الدين فبمثل الاعراب فان ظهر عليه اى غلب
المسلمون على هذا الوثني فطفله وعمره اى الطفل والمرأة من هذه الطائفة فيمن كسب ما اخذه من اموال الكفار سواء كان فتيته
او جزية او مال صلح او خراجا ولا قرء عطف على وثني فيكون مقبدا بما بعده كما هو الاصل فالغني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه
طفله وعمره فيمن كافي عاتمة المتداولات فمن الظن ان الوجه باخير القيد ويدخل فيه الرزديق اى اللحد البطين للكفران كان
في الاصل سلما والا يوضع عليه الجزية كافي التجنيس وقال بعضهم ان المحدث اذا ظهر النسخ يقول امام الوقت فكما مره وان لم يظهره فكان باغى وقال بعضهم
كالمزاد وقال بعضهم كالباغى ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا ينتاب عنه لان وضع اللفظ لا يقتضيه واذا قال ابو حنيفة فقله الرزديق وان كان
واما امواله وجزية فعلى الاصل سلام وتماسه في الجواهر فلا يقبل منهما اى من ذلك الوثني والمرتد الا الاسلام او السيف اما
الحرب فانهم بالغوا في ابدائه صلى الله تعالى عليه وسلم اما المرتد فلانه كفر بعد اطلاعة على محاسن الاسلام ولا يخفى انه
لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد كان اخضر ولا على اراهم اى عابد بن النصارى لا يخفى ان الناس اى يقبل
عنهم وتيرة في الدنيا وتترك ملاذها وتجد الشاق حتى ان منهم من يحس نفسه بوضع سلبه في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب
ومن يجنيه رحمه الله يوضع اجزائه اذ هو على العمل وهو قول ابى يوسف رحمه كافي الكافي لكن في قاضيه ان ان يوضع

[illegible]

[illegible]

بكتفهم على القضاة في القاموس من ماضي على الناس في الدنيا من غير حجة ولا دليل
وهذا على هذا بناء مرجح على ذكره المصنف من ان يكون من اهل البيت في الحقيقة لا يحد من حلال ولا حرام
وهو في المآل شرب قاتلهم وبيعهم في اشرار عظام غير ملوك كائين ويحرقون وندق ادى نصيب العباد ويكفون
المفسرين والمحدثين والمفتين لا غير كافي الكسري والحراني وغيره قال الامام العبد والذين بالكسري من الرزق بالفتح ما يتفق
كافي القاموس وقال الراغب الرزق يقال للطار الجارى ونحوه كان اودنياد والنصيب ولما يصل الى الموت فينتدى
به وتما ياتي في العاقلة والعمال بالضم والتشديد مع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله ذلك وعمل كافي ابن الاثير
فيمنه في غير الذكر والواحد من وعلم كافي البنية وكذا الوالي وطالب العلم والمجتهب والقاضي والمفتي والعلم للايركا في القاموس
وذكر في العلم وقاضيهم ان القاضي والعلوي والعلم والقاضي والامام المتوفى من اهل الجراح عند الفضلي واصحابه وليس منهم
غيرهم والمقاتلة اسما للجادين في سبيل الله فان كانت باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالمعلماء داخلين في العلم فيصير
للمشرك وذريتهم اسما اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الكتب ليعلموا فيكونوا الى
اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب لان جميعية الضمير بابي عنه طابرا والا حسن تقديمه لانه يصرف اليهم اول كافي
الطبري وفي الكافي اشعار بان يصرف الى غيرهم كما هو الحال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم فان
فقر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم العلم كافي شرح الطحاوي والاطلاق مشعر بحجج الصرف اليهم وان
كانوا اختيارا وليس كذلك فانه ليس للاختيار نصيب من بيت المال الا لقاضي والحازمي ومعلم القرآن والقضاة كافي ليس
ولما فرغ من بيان احكام المجري والذي شرع في المرتبة ترقيا الى الاعلى فقال ومن ارتد ادى ترك لمة الاسلام ونحو
العباد والله منقول مطلق كسور العين عرض كل يوم عليه الاسلام وان تكرر منه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا
انه اذا تكرر منه ضرب ضربا شديدا ثم حبس الى ان يظهر توبته فخشوعه وانما قال عرض وهو مستحب لما ساقى على انه قد كثرت له في كلام
منها ما في الجمل ان لا يد من عرض الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه بطبيعة الدعوة وقبيل ايام الى ان اليهودي يوافقوا
بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تحبس احداهما فان الكثرة لمة واحدة كافي المتحابين وغيره وكشف شبهة التي عرضت في الاسلام
فان اشتمل بعد العرض لتفكر حبس المرتبة ثلثة ايام لا سادة اياما العذر وقبيل اشعار بانه لو ابي عن الاسلام بعد العرض
ولم يتم قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يميل بلا استمهال لوجار الاسلام وقال علي رضي الله تعالى
عنه لان يهدي التدبك رجلا واحدا خير من ان يقتل مابين المشرق والمغرب كافي الكراني فان تاب بعد الايمان
بكلية الشهادة فيها ونعت واغالم يذكر الكنية وقد ذكر في البسوط والايضاح وغيره لان ذلك ظاهر معلوم والاتباع عنه
قتل وجوب التكرار الاسلام كافي حديث البخاري وقبيل اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته
كافي شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل وقيل بالاجماع

وفي التي التوبة بغيرها في مالها من كل دين سوى الاسلام لان الدين ركنه كليات باقية ومنها ما هو من
 الكليات والاسلام هو من الكليات والاسلام في الرخصة ولا يشترط ان يعلم مني انه الكليات اذا علم ان الاسلام على ما في
 المجلس من كليات الدين عليه وسلم دون سورة اسماء وجدة على ما قال من الاثنية كافي اليقينة او بالحيثي مما هو
 من الاثنيان تبرأ حقيقة كما قال الكاتب في الاثنية محمد رسول الله وتبرأت من ديني او كذا كما انكره فان رجوع منه
 الى الاسلام كافي اليقينة وفيه اشعار بأنه لو كفر ثم اتى بكلمة الشهادتين على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره
 هو الختار كافي في الطهارة وغيره وقوله اسلم قبل العرض اسلم عرض الاسلام عليه ترك مذنب كما مر بلا ضمان
 ودية على الفاعل لان الله اوجب الفل ويزول ملكه من الزيادة عن ماله زوالا موقوف على ان يبين حاله لانه
 بيت مكلاد الموت يزيل الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كافي في الضمات وما عندها فلا يزول لانه مكلف بحسن
 فان اسلم ما ملكه اليه كما كان لانه صار كالحمي ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم لذك الاله خلاف المتاد كما
 في الكراي وان مات او قتل او لم يحن بدارهم وحكم به اى حكم القاضي بالحق عمن مدبره عن ثلث مال
 وام ولده عن كذا وحل دين موبل عليه فلم يدا في الحال وكسب اسلامه اى حصل من سعيه حال كونه مسلما
 لو ارثه المسلم اسلم كان وارثا لوقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعد ما من
 اسلمه له على ما قاله وروى محمد بن ابي حنيفة رح او وارثا لوقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحالة
 بالموت فان وارثه بخلفه على ما روى ابو يوسف رح او وارثا لوقت ردة وبقى الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك
 لا يرت على ما روى الحسن عنه وهو الاصح كافي في الكراي وغيره قلل اختيار الرواية الاولى لاتفاق الصاحبين وكسب من
 في حق المسلمين فيوضع في بيت المال عنده وما عنده بما فداه من المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الشرعية تنفذ
 بمجرد الحكم بالحق ولا يتوقف على قضاء القاضي الا ان محرم قد نص ان القاضي يحكم بالحق ويجعل الدين حالا ويقسم المال بين الورثة
 وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة الشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء بشي من احكام المولى
 عنده وما عنده ابي يوسف رح فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتماه في المحيط وقضى دين
 كل حال من عاتق الاسلام والردة من كسب تملك الحال ففرض بالزينة في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة
 من كسبها على ما روى زفر بن عنه وما على ما روى ابو يوسف رح عنه فقد قضى من كسبه فان لم يحن فمن كسبها وروى الحسن عنه
 عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين غير الاقرار والا فمن كسبها وما عندها فقد قضى ولو يدين من كسبها لم يحن
 وهذا اذا كان له كسبان والا ففرض ما كان بلا خلاف كافي في المحيط ولعل لكنا حرم اى لم ينفذ نكاح المتردي في حال الردة بلا خلاف ولو كانت
 الروجة ذميمة لان النكاح بعقد الملة المنقورة وفيه اشعار بان نكاح المتردة باطل وذكر في الطهارة لم يبين في الكتاب ان نكاحها
 باطل او فاسد وكذا وجه حقيقة ابطالها كما اذا ساء بالكلب او الرمي مثلا وترك المسلمين اولي لانها فبستان في النكاح والذبح صحيح طحا

[illegible]

ومن الى صبيحة من ان الحق يخرج كل يوم فيصير سعة وعشرين سوطا ومن ان اللانته خبير في منزل الحق وقدره كالمرا
 وحسنه من شكركم كافي البلاء وجميع قصصها في ما كالباع والبيت وغيره فان اسلمت في دارنا والافان انت اوصفت
 بارهم فالتصرف بطل عند جميع عند ما وفي النية ان كان تصرفا مع من السلم مع سنا بلا طاعت وان لم يصح مشافان
 صح من اتهمت اليه من الله كالبسوس مع عند ما وكذا عند بعض النسخ ولم يصح عند آخرين لانه في حكم المسلمين بسبب
 على الكلام الذي انما لا تصرف في الحرم وكسبا ما كسب سلاسا ورواها لورثتها الا انه لا يسلط اذ وجبا لاسباب
 باردة ولم يكن مشقة على السالك حتى تكون فارة نثرش وفي السلم انه يثرب منها عند زنا استحسانا او اذانت قبل العدة ولا يثرب
 عند زفرح قياسا وثرث المردة من الرد بلا طاعت وصرح عند الطرفين ارتداد صبي بان السلم نفسه او بالبيعة ثم ارتد قبل
 البلاء يعقل اسه بطل كلمة التوحيد وانه تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف الشري ويمنع بجم عليه
 امرته ولا يفتي وارثا وانكس الحكم عند ابي يوسف راج وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح
 ردة المجنون والسكان ولم يشتر عن ابي يوسف رحم ان ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا واما في الآخرة
 فلا خلاف في ذلك لان الضمون الكفر ودخل الجنة مع الشرك خلاف حكم شرع والعقل كافي الاصول وصرح اسكلا
 اسه ترتب احكامه من محبة النفس والمال وحمل الذبح وفتح المسلمة والارث من السلم وغيره على اقرار بصبي العاقل وقد تقدم
 صحيح ما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى وفيه ايماء الى هذا الصبي غير مكلف بالايمان وهو الصحيح ومما في الاصول
 ويحجر ذلك الصبي عليه اسه على الاسلام ان ارتد ويكس ويغيب ولا قتل على ذلك الصبي ان ابي عن الاسلام لانه
 كالمترخص من اهل المحاربة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال والبيعة جمع الباغي
 من البغي وهو التجاوز عن الحد وانما جمع مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير فاسقين و
 هو المتجاوز خروجا باذنه لا اذنه كالمترخص من اطاعة الامام اسه الخليفة العدل كافي المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في
 زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباغي كافي العادى وغيره وفيه رقم الى انهم يكونون اهل البغي وانا
 كان منعة الامام اقل من تبعهم لان المنعة لا يظفر في حق الشراخ كافي اكتشف والى انه يشترط ان يكونوا طائفتين منهم على الحق والامام
 على الباطل متمسكين بشيئة وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شيئة منهم في حكم المصلوح والى انه يشترط
 ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم فركبون للكبيرة كافي شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع
 في محبة بنفس والاجماع كافي المحيط والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم جازهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر لفظا
 كلمتهم واحدة يتقين غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه وسلم علوا كانوا اقل من ذلك لم يسمعهم الخروج لعدم تقين الغلبة كافي لمضرت
 في دعوتهم استخلافهم الى العفو الى الجماعة وكشف شبهتهم لانه اهل الامرين فان يحجزوا اى مالوا الى خير ومكان مجتمعين
 من ائمة وشي حل لنا عند علمائنا فما لهم يدارى قبل ان يبدوا بالقتال كافي كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات

[illegible]

وسيد ايضا الاستباه على القود فلو لم يكن له وفار كان القود للسيد سواء كان له وارث آخر او لا لا يعبده ولو كان له وفار
لا وارث له غير السيد فكذا لك عند اثنين ولا قود عند محمد سح كفا في الدية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قبة السماوية
بالمبدل لا يعاد ويحب قية على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود الا انه يجوز العمد على المال غير مني القاتل
ورعاية الحق من القود والمجد مثل من قبله لان وجود القية انفع له كفا في الكفاية وليست قود وورثة اسه استحقاقه
على ابيه مثلا فلو قتل اب اعدا وارثه وله ذك الاب سقط القود عن ابيه لورثة الابوة وكذا لو قتل واحد من اخوان
لم يقتض من قية لانه ورث جزاره من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اياهما عدوا والاخرهما كان للاب والام
ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امها الثلث من دم نفسه فسقط عنه ذلك القود والقيل السافر
الا في غير لورثة الثاني ستة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عدوا وكل يرث الآخر سقط القود عنهما عند
ابي يوسف سح وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الحسن بن علي بن بكير كل منهما وكذا يقتله وقال زفر سح القاضي يدرى بقود ابيهما
وسقط القود عن الآخر الكل في المضرت ولا يعاد الا بسيف اي لا يقتل القاتل بشئ الا بحد يحد وكالحجر والسكين وان
قتل المقتول بالنار او الحجارة كفا في الكشف وفيه اشعار بان لو اراد ان يقتل بحجر او عصا او سوق دابة عليه او القار في البئر او غيره
من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل غير الا انه صارت قودا حقيقة كفا في شرح الطحاوي ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير
قودا لهما اسه اذا قتل رجل له دلي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق الاتخري والاعند بها فليس له ذلك حتى يبلغ
الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ايا استوفي القود بالاجماع وان كان جنسيا بان قتل عبد مشترك بين جنسين صغير
وكبير ليس له ذلك في الكلام اشارة الى انه لو كان الكل مغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كفا في جامع الصغار فقتل مطر بلوغ
احدهم وقيل يستوفي السلطان كفا في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتل دون
البعض ولا ان يؤكل باستيفائه لان في غيبة المولى احتمال المغو القصاص نتيجة من تحت ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج
والزوجة كفا في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كفا في الخزنة ولا الامام وشروط عند قاضي القضاة وبه قال بعض
اهل الاصول لكن يفهم على الاول كفا في المنيته والى انه لو كان القتل خطأ لم يكن للكبير الاستيفاء حصته نفسه كفا في الجماع وفي
قتل مسلم مسلما كان في صف المسلمين طنة المسلم مشترك اسي كافرا عند التقارص فيمن من المسلمين المشركين الكفار
والدية لا القود سقوط عصمة بتكثير سواهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم اسي من تزني بزيتم ولم يتجمل باخلاقهم
فكيف حال اهل زماننا المتزنين بزيتم والمتخلفين باخلاقهم كفا في الزاهد وفيه اشعار بان لو كان المسلم في صف المشركين فلا
كفارة ولا دية لان من في صفهم سباح الدم كفا في التمراشي وفي موت حصل لفعل نفسه المقتول وبفعل زير سلع كالاسد
وبفعل حية من اربع جرائم او ثلث الدية على زير لانه مات بثلاثة انواع من الجنابات نوع هو فعل نفسه بزر في النار
حتى يغسل بالاعطاف ومعتبر في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين بزر فيها ونوع هو فعل زير بقتلها فيكون

لست الدينية عليه لانه ائلف ثلثه الفصل العشر والتمم على ما قلناه ولا يجزى من الجراحات حتى لو جرح رجل عشرة ارجل
واخر جرحه كان الدين عليه العشرين كما في الكرائي ولا ينبغي فصل مكلف لرجل من شدة الفقد ولا يفتى بغيره
على مسلم فقد اقتلها او سارق في مصر او غيره وفيه رخص الى ان لم يجب قتله البينة كما ان قتل الحر لم يجب لعينه بل لا طاعه الا لله
والى ان لا يترك الشور عليه قتل السارق المكنه كان آتاه من اكله او لم يكن وفيه بغير الفصل كالتدبير والصياح والافاقود عليه
قتله كما في الكرائي وغيره والى ان لم يثبت شهر بغيره فله القود قصاصا ولم يكن عليه شيء بانه كما في اقراره لثلاثه او شهر عصا
ولو مضى عليه الاثم اراقى مصر فانه لو قتل الشور عليه بالعصا فيه عدا قتل به عدا باني فيفرض لان القود لحقه فلا ضرورة الى
وفيها بغير الفصل بخلاف الليل مطلقا والشمس في غير البصر فانه لا يلحقه فاضطر وعنه ما لا يقتل به لانه قتل لرفع الضرر وهذا اذا كان جرحا
سببنا في القطع وما اذا كان غير لم يثبت فيجوز ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في البداهة والديتة تجب
في ماله اى القاتل لا العاقلة في قتل غير مكلف كالصبي والجنون شهرين او عصا ومن ابي يوسف ربح انه لا ينبغي
عليه به والقيمة تجب في ماله في قتل حبل او غيرهما من الدواب صال عليه لانه ائلف مالا معصوما فانه غير مستطيل للقيمة
لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجرح تابع للكل فقال ويجب القود فيما دون
من الاطراف ان امكن المماثلة بين الفعلين في المقدار انتهى الاصل في الباب فان لم يكن لا يجب الا البدن قطع
اليدهما من المفصل من الرسغ والمرفق والنكس فيه اشعار بان لقطع ما بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين النكس لم يجب القود
لانه كسر العظم والاضابط له كما في التخمة وغيرها وقطع الرجل من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان بفصل اصلي
اليدهما والرجل والاطلاق والى ان لا لا جرحه لكبر اليدهما والرجل وصغرهما لتساويهما في النفقة كما في الزاهري وقطع ما ران هو الا ان من
الالف دون مضجعه كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الف وفيه اشعار بان لقطع القصبه او بعض الماكن ليس فيه قود بل
بحكمه عدل كما في الزاهري وذكر في المفصمات لقطع الف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الرسغ وفي رواية
ابي سليمان ان وجد رسغ طيب فالدية وقطع الاذن من اصلا وكذا قطع الشحمة والغضروف ولو كان القاطع صغير الاذن لم يقطع
فله نصف الدية كما في التتمه وفي كل شجة نحر جرحه في الراس فوقه او طرفا آخر منه كالجمجمة والخد واللحي والذقن كما في الاختيار ثم
استعملت في غير ما قال ابن الاثير فالمراد كل جرحه في الراس او غيره يمكن المماثلة اى مائة شجة المشاج المشجج في المقدار
فحينئذ يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد المعنى اللغوي لكنه لا يجلو عن استدراك فيه الاولي ان يقال
انه مشبه الى اختلاف الرواية فانه يقيده في ظاهر الرواية في الموضحة فما فوقها من الشجاج الست وبه اخذ عامة الشايع وروى الكرخي من
اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموضحة وبه اخذ بعض الشايع فيسوي على مساحته الشجة طول او عرضا ومكانا فلو كانت في مقدم الراس
او مؤخره او وسطه اقتص الشاج مثله في ذلك الموضع بان يقدر غورا بمبار ثم يعمل حديدية على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار
بانه لا يقيده ما دون الموضحة كما ياتي لعدم امكان المماثلة وهذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وما ذكرنا من ان الكل معطوف على الموصوف

السان وعلقت على قطع كاهن حذوهم كذا مكان النمل وفي كل عين قامة مستقيمة ذهب ضوياً ضرب الضرب بحيث لم يترك
 مقبولة مقابل الشمس انما هو حبان وكما طينان ومما في الورد من بعض الناطرة او اما ما قرأه اوسيل في بعض
 بالعين ليس فيه قامة بل مكنونه بدل والى انه لو ذهب باخذ ثم البصر كمن عليه شئ وقالوا اذا صار كالكاف وانما اذا صار ك
 ذلك فلهذا كونه والى انه اذا كان عين اليمنى عليه كبر من عين الجاني او اصغر فهو كذلك لا يقتصر من العين اليمنى اليسرى والى ان
 الذي لكل في الذخيرة فيجعل على كل عين من عين يقتصر ذبابة الخصره ما نزل من الاضمار ثم على كل وجه من عين يقتصر فيها قطع
 رطب اسه خرة منه مبلولة وتقابل عينه يقتصر فيها سكرت ونية من تلك العين محمالة بحيث تلبس حتى يذهب الضو
 على السان من كل ركن لا يجب القوديل الدية على الصحيح كما في الخلاصة ان قلعت العين اى نزعته حروفاً لا
 لا يمكن الثالثة في ذلك ولا يجب في عظم لتعذر الثالثة الا السان استثنى متصل فانه ليس يعجب على التحار واللام
 اى من البنية فانه لا تضاعف في السن الزائدة فتقطع وني رواية القوديل سبروان قلعت وانما المطلق والقياس
 ما به موضع السن لما في الاحتمال السرية وقالوا فيطرنته اذا كان الجنى عليه صغير الان الغالب ان ثبت وقال بعض المشايخ
 فيطرنته مطلقاً لا احتمال فيبقى للقاضي ان ياخذ منه كفيلاً ثم يوجهه منه من وقت اقطع فاذا مضت منه ولم تثبت نقص منه
 كما روى عن ابي حنيفة رح ونسبني ان يقتصر الضرس بالضرس والنبية بالنبية والنانب بالنانب ولا يؤخذ الا على بالاغل
 ولا بالعكس لانه فات السادة وشيرو من البرد (سبا بان سائدين) على قدر الكسور الى اللحم لا تجوز ان كسرت
 فلو دخل فيها عيب من الاسود او او الاخضر او غيره لم يقتصر وفيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب القوديل في ان
 بل الدية من رجل وامرأة فلا يقطع طرفها بطرفة ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفوس منها تفاوت في
 الطرف فيتعذر القوديل تعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الواقات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القوديل لان النضر
 يستوفى بالكمال اذا رضى صاحب الحق ولا بين حرم وعبد ولا بين عجمين لتفاوت القيمة ولا في الجائفة التي هو جرحه
 بلغت جوف الرأس او البطن على ما لو كان في الداية وفيها شارب بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف فيها
 ثم الدية فلو نفذت الى جانب الاخر صارت جافتين وفيما ثلث الدية فهي تكون في اعلى الصدر والبطن والظهر والخصب
 كما في الذخيرة فلا يكون في العنق والحلق والفخذ والرجلين كما في الاكل ولا يجب في طاهر الرواية في اللسان والذ
 كلها وبعضها لانها مما يقتصر بنسب فلا يمكن المماثلة وعن ابي يوسف رح انه يقتصر اللسان ان امكن ولتقتصر براسه في اللسان
 والاخرى كونه كما في التهمة وفي الماكتفاه رفر الى ان يقتصر لقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتصر لانه متعدي في
 الداية والى انه ينبغي ان يقتصر بالانثيين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية الما من الحشفة اى حشفة ذكر متحرك فانها
 يقتصر لان لها حداً بخلاف ما اذا بقي شئ منها فان فيه الحكمة وخير المحن عليه بين القوديل والدية ان كانت يد القوديل
 ناقصة من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجروحة بحيث لو من في البطن او من حيث القوديل فان كانت اصبع او ا

لا ينفرد سيفا من مال بريان الا انما هو انما كان بين الناس من سيفا من مال بريان كما ان المالك لم يكن سيفا من مال بريان
ولا من مال بريان وفيه اشار الى ان ينفرد بها اذا كان منفردا لا لا يوجب نقصا في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
انفردا في النفس على ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
انفردا في النفس على ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
في النفس على ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
كالميد في ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
بعضها بياض كان له ان ينفرد بها وان ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
السابق لان الكثرة في النفس على ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
الشركة بموت القاتل لغوات محله ويسقط بغيره على ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
والعفو بغيره ان اصله على اكثر من الدية باطل وفيه من ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
كما في النفس في ان لا يكون له وسطا بينه وبين اختياره على ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
والى ان القاتل وان برأه من القصاص الا انه لم يبرأه من الظلم والعدوان وانه الى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون
افضل من القتل الكل في الطهارة وهذا كله في اعمد واما في الخطا فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر متقدر فالمرادة ربها
والعلم لو كانت الصلحة جماعة فغنى الولي عن واحد منهم او صلح له لم يكن له ان ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها في النفس كما في النفس في ان لا ينفرد بها
وغیره انه انما يقتضيه للباقى اى غير العاقل والصلح من الاوليا حصته من الدية في ثلث ثلثين لان انقلاب القود والاش
تعدا سيفا وفيه بالعلم والصلح واطلاقه مشعر بان لو قتل الباقي لكان له حصته من الدية وان وجب عليه القصاص وانه اذا علم بالعفو
والصلح وحرته دم لم يقتول والا فغنى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود للثبته كما في شرح الطحاوى وقيل جمع لغواى
تقبله الفرو بالسلح لورود الاثر في ذلك وفيه اشار باسقاط المخرج الصالح لزوم الروح من الكل حتى يكون لكل قاتلا على الكفاية
فلو اعانوه عليه بخو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزايدى وفيه رفر الى انه لو اشترك رجلان في قتل رجل احداهما حصا والا
بغيره وجب الدية عليها مناصفة كما في قاضى خان والاولى ان يعرف الجميع بلام العمد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او سجنون بغير
عليهم القود اصل كما في جوابه الفقهاء وغيره بالعكس بالقتل فسر جميعا انه تقبل بسم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهرى
لا يخبر بغيره الكل اخذ بجمعه فان حضر في هذه الصورة ولى واحد قتل له اى لابل ذلك الولي بلا حضور الآخرين وسقطت
الباقين لغوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان بيد اى لا يقطع يدا رجلين مطايد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع بعض اليد فغلبها نصف
الدية لانه دية واحدة وفيه اشار بان يقطع يد سجين لكن لما ان باخذ منه نصف الدية ايضا ولو قطع واحدة منها يذلل الآخر نصف
الدية لغوات الكل كما في السدانة وليقا وعبد ولو جردا اقر بقود اى يقتل عمدا لانه غير متم وفيه اشار بان لو قتل سيفا لم يجز ولو اذونا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سبحانكم تعظيم معصا من هذا الانبياء شيوخا واطيعة من نقصان فقد راي مقدار التفاوت بين المؤمنين والذين هم
هذه الحكمة فان قسمة الارض الف وتسعة ثمانية يكون قدر التفاوت عشرة الاف هو اية ودرهم فمئة من الهجائي عشرة الدية
وهو الف درهم وسبعمائة باذكرة وماروي منها وقال الطحاوي وشاش تلخ واختارة النجاشي كافي الكافي وغيره الا
ان النجاشي ضمه باليودي الى ان سوجب هذه الشجاج التي فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها اكثر
من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نقصان نصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او
اكثر لانه ثبت في الموضحة فرو غير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه يعني به ان كان الشجة على الارش وبالاول ان كانت
على غيره كافي الظهيرة والاصح انها ما يرى القاضي بشورة اهل البصرة لانه اعم كافي المضمرات وقيل انها قد رايستحتاج اليه
من النقص الى ان يبر او قيل ينظر الى ارش ذلك العضو كماله والى ما نقصه تلك المجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك
العضو وهذا كله اذا بقي للمجراحة اثر والا فخذها لاشي عليه وعند محمد رح يلزم قدر ما انفق الى ان يبر او عن ابى يوسف رح حكوت
العدل في اللحم وتماسه في الذخيرة والمشهور انه عز في كل جراحة بعثت كافي التمراشي ويجب عند الطرفين في اصابع يدم
نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية الاصابع لا تساكيد وحكوت عدل نصف الساعد وعند ابى يوسف
رح الساعد تابع للاصابع فيها الدية وفيه اشارة الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكوت وهذا على ذلك التحلل
والى ان الاصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما كافي الذخيرة والكف تابع للاصابع ومفاسلها فلو
قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب الارش ولا شئ في الكف عنده وهو الصحيح واما عندهما فان ذلك اذا كان
مع الكف ثلاثة اصابع فصاعدا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكوت وارش الاصبع
فالواجب الاكثر منها كافي الذخيرة والعبرة للاصابع لنفسه السابق مع التنبيه على ان الحكم لم يتغير لكل الاصابع او بعضها فان
اللام يرد الى الخمس ومن الظن انه تأكيد للسابق فان الواو ياتي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواحد احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين
حينئذ وفي اصبع يدا رجل زائدة قطعت عمدا او خطار ولو لاقطع مثلها وعين صبي ولسانه وذكره حكوت عدل
لو لم يعلم الصحة اى صحة هذه الثلاثة بما دل من الدليل على نظره اى العصب وكلامه اى بكلامه فيكون معطوفا على كلمة ما وجبه
فذكره للبول فلا يكتفى بان الاصل وهو الصحة وفيه اشارة الى ان العصب في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل وغيره كالبا
في القود بالعل والدية بالخطار والى انه ان علم الصحة وجب كمال الارش والى انه لو استهلك نصية الدية وقال محمد رح ان نصية الحكوت
كافي الذخيرة ولا يقادرج للحنى عليه الطرف الا بعد برهانه رجا يسرى الى النفس فما لم يتقرر على شئ بالبر او المصلاك لم يدرانه
اى جنابة يترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنابات عمدا او خطارا ان يتاني حولا فلعن فضلا بوافقة فيبر وبجالت فيهلك كما
في كراماني وغيره وعمد العصبى الجنون والمعتوه لا السكران والمعنى عليه خطار في الحكم فوجب المال في الحالين وفيه اشارات الى
بعد العقل قتل وهذا اذا كان الجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكر شيخ الاسلام وعنه انه لا يقتل مطلقا اذا قضى عليه بالقود وفى

انه لو جن بل العجلى على اصله لم يخل كلفه جلد فصل وفيه اشعار بان كفا في الطهارة وعلى ما قلناه في
في الجاهلين وفيه اشعار بانها لم يوجب ما لهما في شرح العماوى ان الجنان ان كانت في انفسهم على ما قلناه ان كانت
في طرف المحرقة لكانت نصف عشر الدية فصاعدا واما اذا كانت في العبد او لم تلحق نصف عشر او مائة وخمسة عشر او ثلث او ثلثان
ومسود في المرأة ففى ما لهما حالها وجوب كفارة وبلا حرام ارث الا ان الاول محمولة والثاني امر وان بنياد من الحياة
فلا يلحق بهم ويحرم المرد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا لاجراء المرد ومن ضرب ولوز وجالطن امرأة ولوز وجبة يجب
بالقنوين خمس مائة درهم حقيقته وعلميته كما اذا كانت فرسا او انة او بقة تملك فأتى ادى اجبر على القبول وانما سبب بالانه
اول مقادير الديات وغرة اشئ او كفا في الطهارة وفيه اشعار بان لا يجب به الكفارة كفا في الذخيرة وفي رواية يجب كفا في العماوى
والافضل ان يكفر ويستغفر لانه اتركب محظورا كفا في الهدية على ما قلناه على ما قلناه انصارى لا عليه وفي رواية عليه كما ياتي
ان القتل المرأة ولدا ميتا نكرا او موتا ولا يستوى في الميت الذكر والموت كالمجنون وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار
بانها لو اقلت ميتين او اكثر وجب غرة في كل كفا في الذخيرة والكلام يشير الى انه اريد بالبيت المحرمان كانت امه حرة او امه
علقت من سيدها ومن المغرور وهو حر بالقيمة فان حرة الجنين شرط وجوب الغرة كفا في العماوى ويجب وتية كاملة ان
القت حيا فمات لان الضارب قاتل له شبهة وفيه ايما الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوى وفيه
والى انه لو اقلت حيا مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على ما قلناه كفا في الذخيرة ثم شرع فيها اذا ماتت الام فقال وغرة الجنين
ودتية هي خمسة آلاف درهم لانه ان القتل الام ميتا فماتت الام بالضرب ودتية الام فقط لا غرة الجنين ان ماتت
الام فالقت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت وديان ان ماتت الام فالقت حيا
فمات الحي لانه قتل نفسين وورث الحي من دتية الام لانه مات بعد ما وفيه اشعار بان لو اقلت حيا فماتت الام واجب
ديان والام ترث من دتية الحي كفا في شرح الطحاوى وما يجب في الجنين من الغرة او الدية وهو بالقبح الولد في البطن
من جن اى شرفه ولو ارثه لانه بدل نفسه سوى ضاربه اى غير ضارب الجنين فهو مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل
له وقد اشير في الجنابات وغيره بان لم يجب الكفارة عليه فلا عليه تبرك التصريح كالمجنون وفي جنين الامة اى في جنين ملكة
العتة الامة ميتا بالضرب فالامانة للعبد نصف عشر قيمته بهذا المكان على لونه وحيثه فرض حيا في الذكر اى وقت كونه
ذكرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمته المذكور في العادة اكثر من قيمته الانثى وان تساوى في السن والجمال وعن ابى يوسف
لا شئ عليه الا اذا نقص الولادة الامة فانه يضمن لنقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حاله والى انه اذا
لم يكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا شئ عليه كما اذا انفى ما رآه لانه انما يجب القيمة اذا انفق فيه لا يرفع من غير الراس كفا في
واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا انفق مولد او ولد له من غير ما يجب لانه لا يرفع من غير الراس كفا في
من الجنين بعض خلقه كالطفر وشعره كالشام خلقه وجوب الغرة وقيمته وغيره لانه يماز حيينه من اعضاءه ولدمه وفيه اشعار بان

بعض الحكماء المذكورة فلا يثبت في المصادر الخارجية او كما في النسخة بل هو من كلام
بعض المتقدمين المذكورين في الشريعة المصنوعة على امره كافي الزيادة والمادة نفسها كافي في بيان ما كان
لاعتقادهم في العلم والاداء لم يكن اسما له وانما عليه في ذلك في العمادى سقطت جليا ميتا فلا يثبت في
ما لم يتجرب في العلم في بعض خلقه فانه يثبت يكون لظنه او مقتضى او قلته ودرست مقتضى بانه وعشرين يوما فان كان كل
اربعين يوما على الحال بعض الشائع وقال علي بن موسى ان اسقاطه كرهه لان الماء الواقع في الرحم ما يقع فيه كافي في الذخيرة
بدوا في معرفة ما في غير باب العلم لم يجب في باب المعرفة الا في الزيادة ولا في الكثرة الا في الزيادة كافي في او في كل غير ابن ابي
الفتيل وما في الفقه او غير ما قصد الاستدلال لا يجب شيئا من الاذن في زوجا فان كان مع الاذن لم تقض الغزوة الا انما تم عليها التوبة والافتقار
فصل من احدث في طريق العامة اى طريق مما قد وافقه في المصادر والقوى دون الطريق في المعاداة والمجاري كما
لا يكون المدول منها كافي الزيادة في سائر الخلاف وطريق العامة لا يصح قوله وان تركه لم يرد في ارض غير مكره في باقي تلك
العامة وهذا اختيارهم في الاسلام والاول فخر الامام الحلاتي كافي العمادى كفيها اى شراها او تزيلا اى يركب في الحائض بحري ما في غير
لم نقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من ذنب الماعزى سال وقيل هو فارسي معناه بل لما فعرى بالهجرة دون الباء واكثر ان
المسكيت ترك الغزوة اصلا كما قال المطرزي والاولى تركه اعتمادا على ما يحمده باجده او جوصنا بغير الجمع وسكون الراء وهم الصادق
والثون وهو قيل معناه البرج وقيل المنزلة وقيل خرج يخرج من الحائط للبناء عليه كافي المغرب او وكما ما عرني وفارسي
مر في الصلوة وسعده فلما اى جازله الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قال المطرزي ان لم يضرب بالناس فان فهم
لا يسمعه كافي النهاية فيما ذكرنا الى انه يحل له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كافي الكرواني وقال الطحاوي انه لو شتم
عنه لا يباح له الاحداث وياثم بالانتفاع والتك كافي الذخيرة والعرس والمجوس للبيع على هذا التفصيل كافي التمهيد وكل من
احاد الناس كافي الذخيرة او من ارادهم ومنهم كافي النهاية لكن فيه فتنة او من اوساطهم ولو كان كافي الكرواني لنفسه اى
ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد بن له من الاحداث لا ينقض وقال ابو يوسف ررح
ليس له النع ونقض وعن محمد بن ان غير العبد والحيان نقضه وان لم يضربهم وقال بوالقاسم الصغار له نقضه والزمين له شتم في المحدث
والا فتو عن حيث لم يدر بنفسه فلا يلتفت الى خصوصيته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فتجمل حديثا حتى كان لا لهم نقضه وعن ابي يوسف
انه ينقض ان ضربهم وهذا كله اذا حدث لنفسه فان احدث للمسلمين كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضربهم لا ينقض كافي العمادى
ومن احدث في طريق النجاسة غير ما في ذلك الطريق وهي ما يصح قوله او ما تركه لم يرد في ارض شتمه بينهم كافي الذخيرة
للمسح احداث ذلك بالاذن الشيركار سوار كان ضربهم ام لا لانه لم يفلحوا احداثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه ولا نقض
قد يباح في الاكبرين لا احد نقضه كافي العمادى ومن غلبه المحدث ودية من بات بسقوطها او بسقوط واحد من هذه الاشياء عليه لا يشغل
بغير الطريق كافي في الذخيرة لكن في الدابة وغير الوصل الطرف الخارج من المنزلة من لانه متعدد واما اذا اصابه الدخيل فلا يضمن كافي اصابه الطرف فان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في يد المولى ساجدة عليه السلام كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن لم يمتد اليه من النار في الغصن
في الاصل ان الحكم لم يمتد اليه من النار في الغصن كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
فصل ان من جسد الله تعالى في الارض خطا ولو كان كذا في الجسد لم يمتد اليه من النار في الغصن
بما فيه خطا على كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
فما سكت عنه وقيل ان النار لا تلتصق بالارض الا اذا كانت في الارض كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
الصحيح انه لو كان كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
منه وجده عند راعه بها فخذ الدخيل في الانجيل في الايمان باطل والقدر في حكم العين لانه بدل قال وفيه
السيد بعد النجاة او بانه بها فانه بالفساد لم يمتد اليه من النار في الغصن كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
اسى النجاة والجمال انه لم يعلم السيد بها اسى النجاة عند هذه التعريفات فمن الارض القيمة لا اقل زيادة اللام من خمسة
اسى قيمة النجاة في قوله كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن كافي الشجر ما اصابه من النار في الغصن
تعريف السيد واحدة من هذه التعريفات وقد علم السيد بها نعم ومن الارش لان كلا منهما يدل لاختيار الارش
في الاكتفاء اشعار بان لوز وجها او طبعا او اجزا او دهرها لم يكن مختارا للارش وعن ابي يوسف رح ان في كل منها سوى الاول
اختيار الكافي الذي في شرح في النجاة على العبد فقال وفيه العبد المني عليه من الحر او العبد خطا قيمة وكذا وفيه اللام فيهما
فيجب تلك القيمة على العاقلة ان لم تكن في المحرم فان بلغت قيمة العبد او جاوزت هي وفيه الحرة عشرة آلاف
درهم وبلغت قيمة اللام او جاوزت هي وفيه الحرة خمسة آلاف نقص من كل من اثنين المار الفضيلة الحر على العبد عشرة
من الدرهم بالنقص عند الطرفين وعند في اللام خمسة آلاف الا حرة درهم كافي المحيط والتمراشي وغيرهما ولم ينقص من كل
خمس في رواية عنهما كافي فانه سهو من وجين وعند ابي يوسف رح انها قيمة كل منها بالغة بالغة والاصل ان الواجب
في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولها او ضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عند بها وعلى الجاني مالا عنده
والاول الصحيح كافي الذي في شرح في النجاة عن ابي يوسف رح ان القيمة ان زادت على الدية مقدار ما على العاقلة والباقي على الجاني كافي القيمة
وفي الغصب قيمة ما كانت اسى ان غصب مائة فقتل عمه او خطا فعليه قيمة بالغة بالغة بالجمع لان ضمان الغصب
مقابل ما لئلا يفسد الا على المال ما قدر في الجاني على طرف الحر من وفيه الحر بيان اذا احسن ارش الحر قدر فيها على طرف العبد
قيمة فيجب في صورة العبد نصف عشرة قيمة بالغة بالغة بالغة في النصف عشرة وفيه ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن
محمد رح ان نصف عشرة قيمة الا اذا بلغت خمسة فحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة باخسة بالغة وعن
محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ ينقص خمسة درهم كافي النجاة والكافي وغيره وقيل ان
المقدر له شئ من الارش انما النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني مالا كافي شرح الطحاوي

[illegible]

فصل بدیهیت بتداً خانه موصوف خبر حلف و هم واعظ من الرجل والمرأة والحمل والعبد والكبير والصغير ولو تقطعا تام الخلق
وانما قصده فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الطهارة ان وجد الجنين قتيلاً في محله فلا قاتله ولا دية به حرم الله حرامه او

الميثاق على اهل البيت عليه السلام من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب وروى عن الحسن بن علي بن ابي طالب
 اهل البيت عليه السلام ان روى في الحديث ان ابا عبد الله الباقى على الصلوة والتفصيل والامان من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب
 من روى في الحديث ان روى في الحديث ان ابا عبد الله الباقى على الصلوة والتفصيل والامان من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب
 وغيره من روى في الحديث ان روى في الحديث ان ابا عبد الله الباقى على الصلوة والتفصيل والامان من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب
 عرفنا ان روى في الحديث ان روى في الحديث ان ابا عبد الله الباقى على الصلوة والتفصيل والامان من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب
 روى في الحديث ان روى في الحديث ان ابا عبد الله الباقى على الصلوة والتفصيل والامان من قبل الحسن بن علي بن ابي طالب
 او الاقرار قائم على البيت او اكثره وقد اوعى وليه الفضل عمره او خطار على جميع اهلها انما كان الحلف او على بعضهم اياهم
 او لا يبايعهم من اهل البيت او اذا روى على بعض من غلاته حلف محسوس رجل اخر امكانه او اوعى او خطار
 في قدوت فلا تامة على المرأة والعبد والبهي والجبن منهم اے من اهل تلك الحلة كما في عاتة الكتب وفي الطبرية ان القصة
 على عاقبتهم وفي المضمرة انه رواية عنه يتجارهم الولي اسی ولی البيت والحلة منه محسوس وفيه اشارة الى انه لا خيار للامام في
 ذلك والى ان الولي اختيار القاتل والشبان والصلحاء والمشاخ الا ان الاطهر ان يتجار من يقيم بالقتل كما في الكافي ثم اشارة
 الى كيفية الحلف فقال يا فتى اسی حلفوا بالله ما قلناه اے الميث فخير الجملة مشتمل على ضمير البتة بلا حلف تقديره
 او اشمال الحلة او الولي عليه كما ظن ولا علمنا له قاتلا من قبل مقابل الحج بالحق في حلف كل واحد باحد ما قلناه ولا علمنا له قاتلا
 كما في الطبرية وغيره من المتداولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا يتقي ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا
 قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في العهد وكفر في الخطار واجتماع الفضلين في البين مطعون عندهم الا اذا اوعى الولي على
 واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كفيته عند ابي يوسف راجح ان يحلفها بالله ما قلناه لانه انما يحلف على العلم بالظهر والقاتل اذا
 علموا وبها يظهر ان فلا يحتاج اليه كافي الكرامى لا يحلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع ثم اسی بعد التحليف قضى على جميع اهلها
 بالدية لذلك الميث حر او عبد التقصيرهم في حفظ الحلة فاقامة والدية على اهلها كما في النثر الكتون وذكر في الطبرية ان كفيته على
 العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقبتهم عليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقبتهم في طاهر الروا
 وما في النثر النسخ ان يقضى بها على اهلها فتمثل ان يرا على عاقلة اهلها وان اوعى الولي الفضل على واحد من غيرهم اى غير الحلة
 سقط القسامة والامان عنهم كما سقط الدية فان اقام البنية على ذلك النية والاحلف وان نكل بحسب عندهم حتى يحلف
 او يقر وعندهما يقضى بالدية كافي شرح الطحاوى والقسامة بالفتح اسم من الاقام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل لما بان القسم
 على اهل الحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقتضون كافي الكرامى وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقتضون
 على اولياء القتل ثم يقال ذلك كل من فان لم يكن الحسن فيها اى في تلك الحلة كرا الحلف عليهم اى على من كان فيها
 منهم الى ان يتم الحسنون وان كان واحدا يحلف خمسين مرة ومن على هذا وفيه اشارة بان ان كانوا خمسين لم يرد الحلف على كفاية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل العاقلة مستغنية عن العقل كذا قال ابن القيم رحمه الله تعالى وهو الذي يفرم المذنب لانهما عقل الدواب
اي نمك من ان يران كذا في الطلبة فان اهل العقل الاساك كذا في المفردات وقال المصنف في غيره ان العاقلة حاسة
تفرم المذنب اهل الدواب ان بالكسر يفتح اصله الواو وهو كتاب في اهل الحبش واهل العطاء كذا في القاموس قال المصنف
في الاشارة في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونه اى ضيقة وقيل اني مغرب ديو ان فاعلمني كتاب كمره في الفيز
ولا اهل الصواب لمن اى الهباني هو منهم اى من اهل ديو ان من اهل مصرهم لامن مصر آخر فيقول عن اهل مصر فلو
يعقل اهل البادية عن اهل مصر كذا في التمرناشي فخالفة الرمال بل ديو انة فان كان من التراتقا فلو ان كان من الكتاب
فان الكتاب وكذا غيره فوخذ العقل من عطياتهم اى وطاعتهم الثلث كما بين من الاصول هو انهم يمشي العطاء وافرض لاشان
في بيت المال كل سنة الا الحاجة والزرق فافرض له كل شهر او يوم ما يكفيه كذا في الكراي في ذكره
في انطبعة ان العطية افرض للمقاتلة والزرق الفيرم من الفقراء المسلمين فان اتبع العطية والزرق في احد اخذ من
كفا في الاختيار حين خرجت العطيات من البيت المال وفيه اشارة الى ان الدية فوخذ من ثلث عطيات ووظائف سواد
في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا فوخذ ما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الواجب بالقضاء لان من عليه غير معلوم
كفا في الكافي والعاقلة حية اى قبيلة الهباني دى نواب واحد لمن ليس منهم اى من اهل ديو ان ان فوخذ من كل
من عطية لهم في ثلث سنين اى من ثلث عطيات في شهر او اكثر او في نفعي بمعنى من كفا في القاموس والسنين بمعنى العطيات
كما اشير اليه في الكافي وغيره ثلثة وراهم عند بعض او اربعة منها عند بعض فوخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلث درهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من كل وجه ان الله تعالى في هذه المسئلة ان كل اطلاق الفصل وانما هو ان كل ما هو من الله تعالى
الكل في ذلك ان كل ما هو من الله تعالى في هذه المسئلة ان كل اطلاق الفصل وانما هو ان كل ما هو من الله تعالى
في ان الله تعالى في هذه المسئلة ان كل اطلاق الفصل وانما هو ان كل ما هو من الله تعالى
الكل على اكل ما هو من الله تعالى في هذه المسئلة ان كل اطلاق الفصل وانما هو ان كل ما هو من الله تعالى
باسم الله تعالى في هذه المسئلة ان كل اطلاق الفصل وانما هو ان كل ما هو من الله تعالى
اي مسلم بالصلوة لان قوله لليل حال ويصادم وروى الحامل فقط اي لا الفاعل عند الطرفين ويتاوه الفاعل عند فروع
ولا يتاوه عند اليوسف لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويخرج من الميراث دون الفاعل لكنه ياتم فيسق
ويؤثر شهادة ويباح قتله للمقتول ولو بد وبغير البلي فقتل مسلما كان القود على الفاعل عند عدم وعثر الحامل كفا في الظهيرة وصح
شكاحه اي الفاعل ولو بد وبغير البلي لان الشكاح مما يصح مع القتل في الاكراه باذنه ولو اكره بغيره لم يجرى له في القتل لم يجب لياؤه
كفا في الذخيرة وطلاقة واحدة او اكثر وعقبة اي اعتاقه ولو حكما كما اذا اكره حتى يحيل الطلاق واقترن بيد الزوج العبد او غيره
فانه صح طلاق المومن اذ بعته ويرجع الماسور على الامر بنصف المهر اذا لم يطاؤه بقبيلة العبد ولو اكره بوعيد القتل على الطلاق او الفاء
فلم يفعل حتى قتل لم ياتم لانه اشنع عن البطل ملك النكاح واملات المال كفا في الظهيرة ويرجع الفاعل بقبيلة العبد على الحامل
ولو حصر لانه املات المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه العتق وهذا اي الرجوع بالقيمة اذ اكره بالبلي واما بغيره فلا ضمان
فيه كفا في الظهيرة ونصف اي يرجع الفاعل بنصف المهر المسمى على الحامل او بالثقة او المسمى ان لم يطاها الفاعل زوجته و
لو حكما اذا لم يحل بها فان الحمل في ذلك كالوطى وفيه اشارة الى ان الطلاق بعد الخلوة لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل الاكراه
كفا في المضمرات والى ان الحامل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالبلي واما بغيره فعليه نصف المهر كفا في
وصح نذره بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيره لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا ياتي فيه الاكراه ويمينه شتى من الطاعات او لها
او غير ذلك لما هو عليها بان قال لامرأة انت على ظهري فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل شتى في الصور الثلث
ورجعة اي لو اكره ان يرأى امرأته فاجتمع لاننا استدائمه النكاح واليما به بان حلفت ان لا يقرب امرأته وقيمه فيه اي في الا
لانه كارجية واسلامه حقيقة لانه انما تحقق بالتصديق والافراق وقد عجز باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طاعة
وكر بالقتل له لورجعه عن اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل لا يصح ابرأوه عن دين لانه اقرار ببراءة الذمة وقتد
ان اقراره بغيره ولا روثه عن الدين حتى لا يضمن امرأته منه لما من الرخصة في اقرار الكفر وبذا اكره بالبلي واما بغيره ففصح وانه في تفسير
امرأته كفا في الظهيرة وان زنى رجل بشراطة حتى جميع الاوقات عندهم الا اذا اكرهه السلطان اي اذا اكرهه ذلك الرجل فانه لا
عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عندهم لتحقيق الاسن السلطان كما اشار سابقا الى انه تحقق عندهما من غير فممن الذين
انه يجد المشتكى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يجد وذكرني عاتبة كتب الاصول والفروع انه زنى بجمدة قياسا كما قال ولا

[illegible]

کتاب

عقب بالكرامه الشرايع على منالي المنع لانه منى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا وكيف به عن الاذن لانه كانت الرعايا
تأبى الى موجبات النصارى في اللزوم مصدر حجر عليه اذا منع فوجروا قلوبهم المحجور النفس كذا على حذف الصلوة او على اعتبار الاسل
فان الاصل حجره على حجر عليه ومنه ما سألني من كلامه في الشريعة منع نفاذ القول اي الزوم فانه منع عند الحجر فوجروا
واللام بعد اي قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي لفاذا اقرار المكره مثلاً واخره من الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفتقر
الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى اروم القول فان النافذ اعظم من اللازم كما في التوضيح على انه غير خارج القول
غير عاقل ونحن به فانه لا يصح اصلاً كما سذكره وسببه اي سبب لجر او المنع من العوارض لمكتسبة الصغير والجنون
والعته فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق به الجنون وفي الآخر الناقص فالحق به العتوه فلا يصح قول الصغير
به اصلاً كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والحق به الا باذن الولي فالمراد بالجنون الذي لا ينفذ اصلاً اذا الشيق كالعاقل
والرق لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وحقاً للعبد بقا في رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله الا باذن مولاه تعطل من دفع حده
باشغال بالتجارة فقصموا اي الصغير والجنون الرفيق بالفعل كالألف مال الغير او الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم
المتلف بالانقلاب واخر الى وقت العتق الاقرار اي اقرار العبد بماله لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لاني حق
مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والجنون وطلقاتهما لا يسمان اصلاً وعجل اقرار
العبد بحد وقود لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيره وال محل معذرة لاقامة مصالح العباد وحق الولي يتعلق
باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد وليا وفيه اشعار بان غير العبد من المحجرين لا يحد ولا يباذ كما مر والي الحجر حركه عن التصرف
في ماله كالشرع لم يفسد في اللغة المنفعة في الشرعية تذيير المال والملافة على خلاف متفضي الشرع والعقل فارتكاب غيره من المعاصي
كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شتى وأطلاقة تشير الى ان السفه لا يخرج عن تصرفات يتحمل الفسخ ويؤثر فيها النزل كما
والاجارة وعما لا يتحمل ولا يؤثر فيه النزل كالنذر والميمن ونحوها لانه حر مخاطب كالرشد وبذا عنده واما عندهما فيجرح عما يتحمل لا غير نظر الم
لان جازم لا يصير السفه مجزاً عند ابلي يوسف رح الابا القصار ولا يصير مطاعاً الا باطلاق القاضي وعند محمد رح نجمة بدون الحجر ولا ينفذ
ترك السفه كما في الكافي وغيره والتمتدق لهما على ما تشير اليه في التوضيح ولا يجوز لبس فسق لا تبذير المال فان الفاسق اهل
للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظاً لهما لانه كافي الكرياني ولا لبس وين وان زاد على ماله فطلب الفاسق
من القاضي الحجر عليه لتلايبس ماله ولا يصدق ولا يقر بغيره ثم آخره وبذا عنده واما عندهما فيجرح عليه هذه التصرفات ونحوها مما يؤدى

الفرع الخامس في الاعيان وينبغي عند ما يفيد بالنقص ونحوه بالعرض ثم بالضرورة في رواية يبدى بالمتن من العرض ثم
 ثم يمتنع منها ثم بالتدريج كما في النهاية والامع ونحوه من ثياب يبدى وقيل يستين ليكون بدلا عند النقل كما في الكافي وغيره
 كما في المتن ثم من نقل مع غيره في يد بعض مشاهير علماء الحديث في نسخة اسوة اى مشاركا للمفسر
 في ذلك الموضع وغيره ثم انما كان الدين كله لا الا اذا كان الدين لغيره فلا في غير الحال ثم بعد ان
 جعل لكم ما يقصوه باعصم وفيه اشارة الى ان البيع ان كان في يد البائع فالبايع اولى من الغريم كما في المضرات ولما
 كان المستوفى من اسباب الحجين اشارة فقال وبلوغ الغلام اى صيرورة بحال بلوغ اشرل كما في الكافي بالاحتلام
 فربا يراى باب الاحبال (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب) وبلوغ الجارية اى اى النكاح بالاحتلام
 واما الجارية (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب) واما الجارية (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب) واما الجارية (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب)
 ولا يزل (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب) واما الجارية (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب) واما الجارية (ابن كزيب) والاشترال (جداشدين اب)
 اى يسلطان من نكاحها خمس عشرة سنة كما هو المشهور وفيه تقييد لنصوص اعمار اهل زماننا وبذا عنده وعن ابي يوسف
 روى حين نكحها العتق وانما لها الشرى وانما عنده فيمن نكحها سبع عشرة سنة وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي
 رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاخر وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات
 لان خمس عشرة للاختلاف على اهل الزمان والبواقي لزيادة الاحتياط كما في المضرات وغيره واولى مدته اى البلوغ له اى النكاح
 اثنا عشرة سنة واولى مدته كما اى للجارية تسع من سنين على النكاح كما في احكام الصغار فصدقا اى النكاح والجارية
 حينئذ اى حين اذ يتم لها هذه المدة ان اقراها اى بالبلوغ بان فالاحتلام مثلا لان ذلك يعرف من جهتها وفي اقرار
 الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثني عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال تحليمه عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة
 ان حاله اهن اثنا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادى عن محمد بن ابي صادق غلام خضر شاربه ونبت عانته وهو اقل من
 خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلفها بى اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتهاء الحج وابتداء الاذن في هذا المقام
 رعاية حسن الاحتكام ووجه تعقيب ما في من الكلام

فصل بهذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اى الاذن فهو مصدر كحضور وان كان الظاهر انه صفة الاذن
 يحتاج الى حذف المضاف والصفة في الكلام يقال هو ماذون له وهى ماذون له او ترك الصلوة ليس من كلام العرب الا اذا
 لم يرد عليه لام بيازة وخصته في الشئ وشبهه فكالحج اذ اذله السيد اعرض للعبس من منع فاذن انصرف الضار او الدار عليه وهى
 في ما له بناء على حق له في رقبته وكسبه كما في الذخيرة واستقاط الحق الثابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح
 ثم تصرف العبد الاولى ان يقال الاذن ان يملك حرم عبده فيتصرف على فكه فيطعم على فعلية ونبية على انه لا يصير مطلقا
 بمجرد ان يملك بل بالعلم به الا ترى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في الذخيرة لنفسه لا لسيده بطريق الوكا له

بالأولى من كون الإنسان بحال هو بآثار تصرف استقامه موصوفه شرعا وفيه إشارة إلى أن العبد من المادون والمعدون لا يتصل
بالإن من السيد بل لا يملك قبل المادون المبادر فيصرف كالمالك تلك اليد تصرف الاستعداد إلى تصانيفه فيكون
لا يستثنى عنه للمواد إلى أن الملك على الوصية فيشكل في شئ من حيث الخبر كمال الكافي والله إلى أن يعرف المادون على وجه
يتناول له الأجر المسمى والمعتوه وغيرهما بعد التخلي به وشار إلى غير ذلك من خرج على تصرفه فيقسم على ذلك بغير ما يشاء فقال
فلهم بآثاره أي كمن تصرف بطلب الثمن وغيره فله بمعنى متحول من غيره أي تيمم على سيده لأنه تصرف لنفسه
بملاك الوكيل ولو أذن ليواد منه من اليوم العيين والميل والشهر السنة أو كانا فهو مادون إلى أن يحجران المادون
لا يقبل التوقيت كالمطلقات فإن قيل ينبغي أن لا يكون له ولاية الجحان الساطع لا يورثت له ولا ولاية الجحان باعتبار أن كان
في الجحان عن الاستعداد فيقبل المادون الساطع ليواديه اعتبارا بأن يخلق المادون بالشرط كما ضافة إلى المستقبل كما في الذخيرة
ولو أذن السيد عبده في نوع من التجارة عم أدته سائر أنواعها حتى لو أذن بشرارة الجحان عن شرارة البكر كان أذن بالشرارة البكر
وغيره وان لم يكن له عبدا متديا إلى تصرف من غير الجحان السيد عالم به فإن قلت أنه أزال الجحان تصرف خاص قلت نعم لأنه جوب
الرضا بتجليل مناهضة مطلقا وتخصيص لوكما في الكفاي وثبت المادون لصير كما أفعال له أذنت لك في التجارة أي في كل
تجارة أو قال لا تشتري ثوبا ونحوه أو قال أجز نفسك من الناس فإنه صار أذن لأنه أمر بالتجارة المتكررة بخلاف أو قال لا تشتري
أو أجز نفسك من فلان في كل كذا فإنه لم يصير أذن لأنه أمره بحد واحد ورجح أن يكون استخرا مطلقا لم يصح الاستخدام صار أذن وان
بعده واحد كما أخصب العبد متاعا وأمره السيد أن يبيع فإنه صار أذن لأنه لم يكن أن يحل استخرا المالا للسيد وبهذا ظهر ولا للمالك
لم يعمل له على هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة وثبت دلالة كما أذن أراه بالقلب سيده يبيع المادون غير
بما يصحها أو فاسدا ويشترى بذلك ولو خمر وسكت بلاني فإنه يصير مادونا فيما يستقبل فيصح تصرفه فيه لا يبيع من مال سيده
في الحال لأنه لا بد فيه من المادون التصرف بخلاف ما أذن المشتري من ماله وتما من في الذخيرة وفيه إشعار بأنه لو علمت أن لا ياذن
عبده للتجارة فراه كذا كذا خشت وبهذا ظهر المذهب وعن أبي يوسف رح أنه بحث كما في العماد وفيه أن يشتري عبدا كان سيده
قاصيا فإنه أذن أراه يبيع ويشترى وسكت لا يصير مادونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما في الظهير فيبيع أي يبيع بعبده بعد أخذ
الأذن ويشترى كذلك ولو كانا لبعين فاحش لأنه تجارة وباعه عنده وأما عند بائنا يبيع بالقبض الفاش لأنه متبرع عليه
هذا المصبي والمكاتب لماده نان ولو كل المادون أحدا يهما أي بالبيع والشراء لأنه قد لا يفرغ بنفسه وفيه إشعار بأنه يبيع
أو البضاعة أو كل بالبيع كما في الذخيرة ويرى من المادون شيئا من ماله ويرى من شيئا من ماله غير ذلك الأول اليأس والثاني
استيفاء فليكون من ثوابه التجارة وتقبل وياخذ الأرض الموات من الامام للمأجور كما في الكافي أو ياخذها أو يفر
أصلح منه مساقاة كما في المغرب وياخذها أي ياخذ المادون من الامام أو غيره أرضا صالحة مزارعة لأنه ان كان البذر من
قيد فهو مستأجر للأرض وبعض الخارج وفي العكس متوجر نفسه من رب الأرض ببعضه وفيه إشارة إلى جواز دفعه للأرض غير

لو كان اليد من غير قوس شجرة ولا غيره كذا من النسي المتبادر لا ينبغي ما قبله كما نرى في كثير من
 قراير رهنه اي يجوز ان يترشح وان احتاج الى شجرة اليد بالذال المبررة وهو حسب القبل وغيره كالبز وشارك غيره
 عننا بالانوار وكان لا يملك الكمال الا اذا اذن به مرة واحدة فانما يقع ولما اذن
 باليد فمرة واحدة فلو اذن وجهه كما عده وتما من اليد فمرة واحدة ويضع المال مضاربة ويأخذ مضاربة يحصل الربح
 وليست جارية يحتاج اليه كالبز والاراة والبيت والارض وغيره او يقر نفسه فيبذل من الاعمال واليقرب لولاية لاهل
 القربى من توالي التجارة كما في البداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة اذون باخذ اليد كذا في الربط وغيره كما في رهنه
 ان يكون خلافاً ونصب اي يقر نصب من احد المروين اي يقر من واقع بسبب التجارة عليه لاعدسوا كان
 اجنبيا او والدا او ولدا او زوجة وبذا عده فلما يصح اقراره به الا ان يقر كذا في النظم فلو اقره بناية او مهر لم يصح فلم يوثق به
 الا بعد التقى ولو كان الاقرار بهذه الاسور بعد الحج لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن واليد باقية وبذا عده ولما عده
 فاقاره بعد الحج لان المصحح اليد وكذا لم يعتبر به الجور ويهدى طعاما اي ناكل الا الدراهم والدنانير لا يستجاب القلوب
 ليسير اقلها اكثر فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من وافق على اقال بعض المثلج كذا في الذخيرة واليضيف
 من لطيفة الاستجاب كذا في البداية وفيه اشعار بان يضيف اسمها من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما تشير اليه في الذخيرة
 والراو الضيافة اليه لا الكثيرة والفصل بينهما اثنى محمد بن سلة بما ذكرنا في البداية على ما في الذخيرة وفيه رمز الى انه لا يصدق
 اصلا على اقال بعضهم كذا في الخلاصة والى انه لا يثبت اصلا لكن في الذخيرة انه لا يصدق ولا يثبت درهما فصاعدا ويملك
 ما دون ذلك والى ان المجر لا يهدى احدا ولا يضيفه وعن ابى يوسف رح لا بأس بدعائه بعض رفقاته الى قوت يومه ولو
 شه ولا ان مولاه يضرر باعطائه ثانيا وكذا ابعدهم الا عطاء لانه قد ضاع جنته كذا في الكافي ويضيف من يعامله اي لما هو
 من التجار لا تسامه لملوهم وقدم المراءى الضيافة بنفسه في حق العائل ويحيط الماذون من التمس اي ممن يبيع الجيب
 اي بسبب عيب وجد في مبيعته قدر احمد بن التجار لانه من منيعهم كذا في الكافي وفيه اشعار بان لا يحيط اكثر ما عده منهم لكن في
 شرح الطحاوي ان السطا اذ لم يكن فاحشا يجوز اجماعا عاذا اذا كان فاحشا يجوز عنده خلافا لما وبانه لا يحيط بغير عيب وبذا بالاجماع
 كما لا يخفى على ما في الخلاصة ولا يزوج رقيقه من العبد والامة لان الزوج ليس بتجارة فلا ولاية له في ذلك الما دون المكو
 وبذا عند الطرفين والمعد ابى يوسف رح فيزوج امته كذا في الذخيرة ولا يكاتب الماذون رقيقه وان لم يكن عديون
 لان المكتوبة ليست بتجارة وفيه اشعار بان لا يثق اذا التعاقد فوق الكتابة كذا في الحيط وكل من يتدبر خبره يطق برقيقه
 وجب على الماذون سجاره هي سبادة مال بال مثل من وجب بالشر او باستحقاق البيع بعد التسليم الى المشتري
 او بهلكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب واقع رد طيب او وجب بما يوفى معناه اي في حكم التجارة كغيره ووجه
 اي ضمانا كما اذا اودع رجل ماله في طلبه منه فأكفرك ثم لم يفره فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالهجو وضمانا

في حكم ممتلكاته لان المشتريات ملك باطون الصالحين بالعلم بطرق اطماع من الدين في نصيب والما
كالما في مال الشريعة والصيانة والامارة محمد باي محمد الباقر في الامانة فان النصيب غير متبدل بطريق انحصار من امواله
ذكر انتم المداينة والما في وقت ابي مرشل وجب على المداون ان يوطى اجارة مستمرة بعد الاستحقاق لكون
وجب فان هذا العتق وان وجب بسبب لوطى الامانة مستند الى الشرع ولما استطاعه المداون في حكم الشرع والما في
عليه بالزوج من المهر فان التزوج ليس في معنى التجارة كما في الكراي وما ذكرنا من مثال لما يحول من المهر او بقرح للثمن
والكفاية فمن الظن ان المداون في الامانة في كل ما تسلم فانه مثال الدين وجب تجارة على المداون ان يكون ذلك الامانة
كالتفويض السابق مشروطا بمعلق ذلك الدين برقبة ابي المداون وفيه اشعار بان لوطى سيد بعد الدين كان بالما قليل من
سبيل لانه موقوف على اجارة الغرامة قبل انفساد الامانة المستمرة بعد التفويض الصح وانه فيمنه فلا يكون موقفا كمالى الذخيرة
بياع فيه اى بيع القاضى المداون في ذلك الدين اطلب لغرامة وان لم يرض بذلك سيد كما دل عليه الملاحق وهذا كان
السيد حاضر فان غاب لا يبيع لان الخصم في رقبة هو السيد وبيع ليس يحتم فان لم استسما المداون كما في الذخيرة وايضا لا
اذا قضى السيد ويؤد كما في البداية وتوكله ببيع شعرا لبيع الامارة وفعلا لضر عن المشتري فلو لم يلف الدين يطالب بالباقي
بعد التعلق والما ببيع في النقطة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح ويقسم ثمنه منقسم بالخصص اى بمقدار
نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شتى منه فليسيد وان لم يكن في الثمن وفار فسياتي وتعلق بكسبه اى بالما
وفيها اشعار بان المشتري حضور المداون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سيد كما في الذخيرة قد حصل ذلك
الكسب قبل ذلك الدين او حصل بعده فيباع فيه ويقسم بالخصص وتعلق بما يشبه كسبه كما اذا سب لرواتب
اى قبل تلك البتة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع المداون ان كان له كسب لشيء بدونه لان الدين
ابدا يقضى من اليسر المالمين والكسب ليس من الثمن بل اذا كان الكسب بالما حاضر والما اذا كان غائبا يرجي قدومه او دينه يرجي
خروجه فلا يبيع القاضى الا اذا لم يقدم المال او لم يخرج الدين ولم يغير مدة تكمومه ومن مشائخنا من قال ان مدته مفضضة الى احواله
وعن ابي بكر الباقى ان مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلثة واما عند زفرح فلا يباع رقبة ولما انصب لانه
لاحق للغرامة في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بما اخذه سيده من كسبه قبل ذلك الدين لانه فرغ عن حاجته في ذلك
الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فيستمر منه كما اذا كان على المداون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه السيد
ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفى الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف بغير حق
كما في الكراي وطولب المداون بما لقي من دينه اذا بيع رقبة بعد عتقه اذ لم يجز في القليل العاجل بالبيع والكثير
العاجل بالسعاية لاني الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لافطاع تعلق به وللسيد اخذ غلته اى اجرة مثله كغشوة دراهم
في كل شهر مثلاً مع وجود ٢٠٠ علمه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ منه غلته قبل ان يضع الفرية وقبل الحق الدين

وان ياخذ اكثر من ذلك قبل الدين وان لا ياخذ الا اكثر بعد الدين فمنه النظرية بعد الدين كما في الكافي والباقي من غلته
 شرط للمعصية ان يقسم بين المعصية وبين المأذون غير المذبح عند علم ان الباق لان الاباق يمنع ابتداء المأذون فلما يمنع لبقائه
 فلا يلزم من شي من هذه الاشياء دليل لعدم المأذون ان حاد من الاباق لم يذكره محمد ربح وانختلف المشايخ فيه واليه يرجع انه لا يعود
 كما في الذخيرة فان كان اشارة الى انه لو اذن الاباق لم يصلح لاذن لكن في البداية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد للخصم
 فانه قد صح لانه الله بطل اذنه به وفصل في الذخيرة بانه ان اقر الناصب او كان للمالك بينة حاضرة عادية فقد صح الاذن فلا
 اومات سيده لان الابلية لانه في ابتداء الاذن فلما في بقائه وقد قدرت بالموت او حين سيده ويجوز ان يكون النصيب
 للمأذون فانه انجبر ولم يعد اذنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا مطبقا بالكسري راتما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه
 لانه يكون حينئذ بمنزلة المرفيع كما في الكافي وعن ابي يوسف ربح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد ربح سنة فصاعدا
 كما في الذخيرة وعند ابي حنيفة ربح يفوض الى راي القاضي وبه يقتل فان مست الحاجة الى التوفيق
 فافق بئس كما في تنمة الواقعات او الحق سيدها والمأذون فانه على الخلاف لا في كافي المضمرات بدار الحرب فترد اهل
 القاضي بلحاظ فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله ويزاد عند ما وانا عنده فمجرد الارزاد وادار صرفاته موقوفه كما مر او حجب سيده عليه
 اي المذبح يجوز ان يكون حجبيا للمفعل عليه فعل بالمسلم فاعلم ان هذا قد ايدنا ذكرنا من جواز ارجاع النصيب للمأذون بشرط ان يعلم المأذون بالحق
 به ولطفت اكثر اهل سؤفة فان حجب من رجل ورجلين او ثلثة لم ينجز لانه كان ذونا بالمأذون عاقل وكان الاذن خاصا بان اذن
 بمحض من معدودات بنجر بالجو بئس بان يعلم العبد والمعدودات كما انجز بالحق وعلمه لاذن بمحض منه لا غير وثبت الاذن بخلاف
 اجماعا واما المحرر فذلك عند ما وانا عنده في شتر واحد وفي الشهادة العدالة والمعدود ذكر هذا الاشارة في الزيادات بلا ذكر الخلاف
 والظاهر انه قول محمد ربح ومينما يكون ذلك منه ربحه فاعلمه كما في الذخيرة فمنه النظرية المأذون ان استولى يا سيده استسما
 خلافا لفرج اعتبار البقار بالابتداء فمنه سيده حينئذ قيمتها اي قيمة المستولدة المداونة للمعصية لانه لا يتابع بفعل سيده
 واما لم يقسم اكثر من القيمة لانه انما جسد رقبته لا غير ولو شمل دينه اي دين المأذون ماله ورقبته جميعا
 ليملك سيده ما جعه اي ما في يده من المال عنده لانه تصرف لنفسه واما وقع المال خلافا بعد فراغه عن حاجته واما
 عند ما في ملك ماله لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بخلاف ولذا يحل وطى المأذونته وتعلق حق الغرامة بها لا يمنع ملكيتها
 واما وضع في احاطة الدين بالرقبة والسبب معالانه ان لم يستغرق بها فقد ملكه بخلاف كما في الكافي ثم خرج على هذا الاصل
 مستثنين فاشار الى الاول فقال فلم يعق عبد معه باعماقة اي اعتاق السيد عنده وعق عند ما في صورة عدم الاحاطة
 عند الكل ثم يقسم السيد عند ما قيمته اذا كان موصرا ويسعى المعق اذا كان معصرا ثم يرجع عليه كما في الحقائق ثم شرع في
 فقال ويبيع هذا المأذون ماله من سيده بالقيمة اي بمثل القيمة او اكثر لانه غير متم في ذلك وفيه ايام الى سنة
 لو باع به من اجنبى جاز له ثم انتمه وبذا عرفت ما عرفت بما ينبغي من سيده مطلقا لان السيد مخير بين ازالة العنق من بين نفسه

ويصح من كسبي الرجل فيسبر العاشر فيمن السج ان تركه لما كان في الكافي فصح سببه في الما دون
 بها اي قبل القيمة او باقل منها عند سيم لان فيه تقع الغرامة فان باع سيده اليه من هذا الما دون بالتر من القيمة و
 لم يسبر القرض السيد البيع او حط الفضل عن القيمة صيانة لمحق الغرامة كما في البسوط بلا ذكر الخلاف لكن في الما وجره
 عند جواد الماعنه فالبيع فاسد وان استقط الممااة وكان الغبن يسيرا واطل ثمنه اى سقط عن ذمة هذا الما دون ثمن بيع
 سيده منه ان سلم السيد بعيه اليه قبل قبضه اى قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق السيد في الحبس وهو لا يتوجب على عبد
 دنيا وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عوضا لكان للسيد لانه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكافي وغيره اشعار بان لو اخذ
 من مال سيده شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه وله اى للسيد حبس ببيع عده لثمنه اى لاستيفائه ثمنه عن الما
 فان البيع وان زال عن ملكه لانه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الما دون بالمديون اشارة الى انه لو كان
 مديونا لم يخرج بعه من السيد ولا بعه منه كما في المتقى وصرح اعتناقه اى اعتناق السيد عبد الما دون مديونا ببقاء ملكه وفيه اشارة الى
 ان اعتناقه غير المديون صحيح بالطريق الاول وضمن سيده للغرامة الاقل من قيمته ومن ونيه لانه املت حقه فان
 كان الدين اكثر فطلب بالباقي بعد العتق وفي التتبع اشعار بان لو اعتق المديون الما دونين لم يضمن لعدم املات
 ولو اشتري وباع من قال انه عبد فلان ساكتا غير مخبر عن اذنه وحجره فهو ماديون احتمنا فصح تصفاته رعاية لما هو
 في المعاملات من العمل بالناس وفيه اشعار بان لو اخبر بالاذن لكان ماديونا وان لم يكن عدلا لم حاجة الناس كما اشير اليه
 في الهداية وغيره ولا يساع هذا العبد لدرية صيانة لمحق السيد الما دون اقر سيده باذنه واتماوا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار
 بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقة كما في الكافي ونصرف الصبي اى جميع تصرفاته اذا كان عاقلا ان فصح
 له من كل الوجه كالا سلام فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافر ومفارقة عن زوجته الكافرة
 لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم فها من احكامه اللازمة وولن الاصلية التي احدها سعادة الدارين والالتزام
 اى قبول البتة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك صح بلا اذن من الولي لانه كالبالغ فيه ونصرفه ان خسر من البيع
 كالطلاق والعتاق ولو على مال فانما وضعه لازالة الملك وهي اضر محض ولا يفره سقوط النفقة بالاول وحصول
 الثواب بالتاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك اذ لا اعتبار بالوضع وشملها البتة والصدقة وغيره لا يصح ذلك من العتاق
 وان اذن به الصبي من قبل الولي بذلك التصرف لان الصبي بغيره الاشفاق لا اضراره وفيه اشارة الى انه لو جازفه
 التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعبادة ففصح ذلك والعتاق فانه
 يقع كما في جامع النصارى الى انه لا يصح هذه التصرفات من غير كالا لانه اى في ما ذكره في الما وجره اى في ما ذكره في الما وجره
 من رتبة عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق واحتاج اليه مديونا انصرف عنه ذلك حتى انه اذا كان
 محببا واخصته امرآة فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كانت له زوجة نصيبه من عبد مشتركة بينه

وغيره من ذلك كذا في هذا الموضع من نصيب شره ان كان مؤسرا في احوال الميراث
 وما يقع من تصرفه من البيع والشراء فانه بالنظر الى حصول الثمن تقع على زوال الملك فزوال الولاية
 والملك وغيره من احوال الميراث وولاية فانه مع انعقاد احوال الولاية فذلك بنفسه بعد البلوغ مع كفاي الجاهل
 بشرط ان يخل ابي ميراث البيع سالباً لا ملكاً والشراء سالباً لا ميراثاً لميراث الميراث فان كل صبي
 واقف البيع والشراء يتلقاها على احوال بيع الاسام كفاي الذخيرة وغيره وولاية اي على الصبي في التسليم المال البقرة ثم
 وصية اي على الابن بغيره بعد موته في السقط والتصرف فيما تم وصية كفاي العادي ثم جده اي جده الصبي الوارث
 وان عمه او الام ثم وصية اي وصي الجاهل وصي وصية ثم القاضي وفيه اشعار بان الوالي من قبيل الاولياء بالطريق
 الاول او وصية اي من قبيل القاضي للوالي بالارادة من كفاي الترتيب الى التسوية اشعار بالصفة ولاية كل من الوالي الثاني
 وصية بعد موت وصي وصي الجاهل في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وماله لانه ليس لهم
 ولاية تصرف في ماله تمام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر الصبي الماذون للولي او غيره بما معه من كسبه اي من ميراثه ودينه
 او ارثه بما ورث عن ابيه او غيره صحيح ذلك لا توافر في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبائع وعنده انه لا يصح لان الحاجة في
 هذه الاوراماسة الحاجة اليها في التجارة وهي مفقودة في الموروث كفاي النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصفة والارث والوصية من الاشعار
 بالتمام وكفاي فيما يلزمه مع المناسبة للشروع من عاتية حسن لاقتتام

كتاب الوصايا

عقبه بالماذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعاراً بكثره النواحي وان كان اللام يراد الى جنس لا لايصاص
 هي اي الوصية لغة اسم من الايصاص كالوصاية بالفتح والقصور والوصاية بالفتح والاسر يقال اوصيت اي فوضت الي زيد لعمري
 بكذا فهو وصي وذلك وصي ويقال له الوصي اليه وصي له المال موصى به ويقال له الوصية كفاي النهاية والقاسوس في تفسير
 ايجاب اي الزام بشي من مال او منفعة لله تعالى وغيره وهذا شامل للبيع والابارة والهبته والعارية وغيره بما بعد الموت
 يخرج لكل فانها ايجاب في حال الحياة وانما سمي بالوصية لان الميت لما وصى به وصل ما كان من امر حيوة بما بعده من
 ماله يقال وصيت الشتي بالشتي اذا وصلته به كفاي الكفاي ومذبت الوصية عند الجمهور في وجوه الخ لندارك التقاصير في
 عند بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجبت على الفتي عند بعض في حق الكل والاول الصبي كفاي التراب
 باقل من الثلث اي قلت ماله وفيه اشارة الى ان التعليل في الوصية افضل لما روي عن الشيخين الميراث ان الوصية يكتسب
 احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز
 كفاي الاختيار عند غنى ورثته بالتم او عند استغنائه اي صبر ورثته اغنياء بحصته من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة
 درهمين مائة درهم او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روي عن الفضل كفاي الظهير وقيل بخير عند احد بنين لاشتمال كل

المسلمات وفيه إشارة الى ان الوصية لا تكون في الذرية انما تصح لولي مستامن في طائفة الوصية
الى يوسف رح انه لا يصح لولي في دار الحرب حتى لا يصح اليها ايمان لم يكن لمن ذلك شي وان اجاز الوصية
وهم من حال الوصية له وبنها اذا كان الموصي له في دارنا وانا اذا كان في دارهم فمضى صحتها اختلاف الشلح بناء على ان الوصية
كاليت في حقايمه لا وليس من اهل البر فلا يجوز وصية لغيره اي من الذي لم يسلم لما مر في ثبتي ان يكون وصية الذي لم يسلم
كالمسلم على ما قلنا وفي المصنفات يجوز وصية المستامن للمسلم والذمي بلا اجازة الوصية الكاتبتين في دارهم واما اذا كان في دارنا
مستامين فم كالمسلمين في المسألة وصحت بالكلية والاقول للاجنبي غير الوارث وان لم يرخص به الوصية لا يصح الوصية
في اكثر من اثنين اي اكثر من الثلث فان في تحمي يعني الباء كما في القاموس ولا يصح بشي لو ارثته اي الوصية لم يثبت بشي
عند الجميع فلا وصي ولا جيني كان لا النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل مالها لزوجها كان الكل له
بالارث ونصف بالوصية كما في قاضيهان والرد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عامة الكتب ولو
اوصى لمن كان وارثا وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثا او واحدة
وسقط عدتها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى للاجنبي ثم تزوجها مات وبقي زوجته وفيه اشعار بان
لا يصح لجدة وارثه ومدبره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم اعلم ان الوارث اذا كان
صغيرا وارثا وان يوصي له بشي من ماله ينتفع به في حياته فالجواب بملك للملك غيره ثم بوصية ذلك الغير لذلك الصغير يصح
انتفاعه للمالك مادام حيا كما في النصاب ولا يصح لاجل قاتله اي قاتل الموصي سواء كان وارثا او غير وارث والقتل
عدا او خطا معايشة اي قتل مباشرة لا قتل تسبب فانه صح وصية لحا فترفع الوصية فيها وبذلك ويستثنى العبي
والجنون القائلان فانه صح الوصية له لاجل المجازة الوصية كما في النظم الابا جازة ورثة اي ورثة الموصي الوصية باكثر من اثنين
للاجنبي وبشي للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حتم وعند ابى يوسف وزفر رح لا تصح للقاتل ولو اجاز واذا اجازة
ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والتمباور من الوصية من يكون اجازة معبرة بان يكون عاقلا بالغ
صحيحا حتى لو اجازها صغير منهم او جنون لم يصح واما الرعي فقد صح وصيته اذا بره والا فمضى له ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي اذ ارثه
لم تصح الابا جازة ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصنفات وفيه إشارة الى انه اذا لم يكن وارث للموصي بالاكثرة
للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله او لوارثه صحت الوصية له وبنها لطرفين واما عند ابى يوسف رح فلا تصح
انه لا تصح لجدة القاتل ومدبره وام ولده ومكاتبه الابا جازة الوصية كما في النظم واعلم ان الناطق ذكر عن بعض شيوخه ان المصنف
اذا عين لواحد من الوصية شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر المركة حتى يجوز قبل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته
فحينئذ يكون تعيين الميت كتحسين باقى الوصية معه كما في الجواب ولا يصح من صبي ولو عاقلا مرا به فاذا من شيء من
كان في الطبيعة خلل كالجنون وفيه إشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر بمنزلة لا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قتل او ابغض قتل

الى غفلان كفا في الكفاي الى ان الميراث الذي لم يجر فيه شيء وصيته استمر ان كان في العلم ولا في الميراث وان
ترك وفارادته ليس من اهل التبرع قبل هذا عندنا وانما عندنا قطع وفيه اشارة في التبرع من الميراث كفا في الميراث
وقدم الميراث على الوصية لان اداءه لازم بخلاف الوصية وفيه اشارة بان لا يقع من ميراث الميراث الميراث
الغفلان كفا في الكفاي والقبول الوصية بعد موته اي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية واطل
اي قبل قبولها في حياة الموصي فلا يصح له هذه الوصية بعد موت الموصي بخلاف واطل رد ما في حياته فلا يصح
بعده عندهم خلافا لفرس وفيه اي بالقبول المذكور لا غير ملك الموصي به فالقبول شرط في ملكية الموصي بالوصية
الوصية كذا في اذ كان الميراث بالقبول والا فلا يحتاج الى القبول كذا في الفقرة وفيه اشارة بان لا يشرط في الميراث قبض ثم شئنا ان يملك
بدون القبول فقال الا اذا مات موصيه بمات هو اي الموصي له بالقبول منه للموصي به ولا بد من قبض كفا
فما في الموصي به يكون ملكا لو تمة اي ورثة الموصي لا استمرانا لانه صار ملكا للموصي لا في آخره من اجزاء حياته بالياس
عن القبول فيكون لو تمة وفيه اشارة الى انهم لو ردوا ما لم يطل والقياس ان الورثة بمنزلة تفتي الرد والقبول وفيه اشارة
ان لا يطل الوصية والقياس ان يطل ولا في الموصي ان يرجع عنها اي الوصية لاننا نبرع لم نريم الا بالقبول قبول
صحيح كرجعت عما وصيت لغفلان او البطلت او تركت ما وصيت له فغفلان لا كاخترت او هي حرم او ما كفا في فاضلنا
او فعل بقطع ذلك الفعل حق المالك عما غصب لانه صار للموصي به شيئا آخر بهذا الفعل كما هو في الغصب
من قولنا غصب وغير اسمه واعظم منافعة ضمنه وملكه فلو اوصى بصوف ونحوه فقتل او قبض فقتل او بطل او قذر
فغيره كان رجوعا كفا في النظم او فعل نريد ذلك الفصل في الموصي به ما يمتنع من زائدة تسليمة اي الموصي به
الا به اي مع ما يمنع من ذلك الزائدة كملت السوئيق الموصي به بسهم اي كماله به وهو المانع عن تسليم السوئيق الى
الموصي له الا مع السهم وكذلك الشوب اذا صبغته ومثل البناء في ساحة او دار موصي بها بخلاف التخصيص والمدم
ليس رجوعا الى وطنها فرجع كفا في المقتضات ومثل تصرف نيريل ملكه كالبيع فانه فعل مشتق على تصرف نيريل ملك
الموصي به وهو المانع عن التسليم ومثل الهبة في ازالة الملك والاطلاق مشعر بان لو عاد الى الموصي بالوصية او الرجوع عن بيع
او نحوه لا يعود الى الوصية كفا في الهداية والحاصل ان الرجوع عن الوصية على النوع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية
بعين ما لا يحتمل الا بالقول كالوصية بثلاث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمل الا بالفعل كالبيع بعين
ان مست من مرضى فانت حر فانه مدبر تقيده ولا لا يحتمل لو احدى منها مثل ان يدبره تدبير امطافا كفا في التفسيرية لا يرجع عنها بل
قوب موصي به لانه قد نفصل عند اعطاء الغير عادة ولا يجوز دها اي جود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها لغير الموصي
قبلت كفا في الجامع لكن في الميراث وان يرجع بجودها فقبل انه قول الى يوسف ربح والاول قول محمد ربح والاصح كفا في
الكفاي وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فمافي الجامع محمول على الجود عند غيبة الموصي او صورة الرجوع وفيه اشارة

على من وصوه او امره ان يترك ما كان له من المال في حياته ويترك ما كان له من المال في حياته
 بعد ما اتي اليه من الموت فان كل تبرع من الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية
 الميراث من الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 كما في الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 ان لا يترك الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 الوثية وقية الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 مقعد الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 ابن الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 ابن الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 بالكره هو قرض في الميراث وصية ولا وصية للموت كما هو في الميراث وصية الميراث من الميراث وصية
 مدق كل من هذه الامراض بان يفي سنة من اول ما اصابه على ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس ربح ويضمم قالوا ان عدل
 قضا ولا متطاول والا فلا ولم يخف موته بواحد منها بان لا يزاد اداؤه وقفا وقفا والا يكن واحد منها بان لم يطل مدته بان
 مات قبل سنة او خيف موته بان يزاد اداؤه فافوا فمس ثلثة اسي مقبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا
 اضناه المرض صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وزاد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي
 طال مرضه ولم يشفه كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي بربه بالتداوي فكل المريض والا فكل الصحيح كما في طلاق العاقد
 وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوتى ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان
 لا تقدر على السطح وقال الفضلي المريض ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والخمارة من كان الغالب
 منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في مئة الذخيرة وان اجتمع الوصايا اسي اخلف قوة كما اذا وصى بفرض
 وواجب ونفل لله تعالى ولعبدك الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل فينفذ الكل كما اذا ضاق عنه و
 اجازة الوثية فاذا ضاق بلا اجازة قدم الفرض اسي الاقوى منها وان اخره الوصي فبدر بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى
 ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام الطحاوي اسي انه بدر بالفرض ثم الكفارات ثم بدية كفارة القتل ثم الميسر ثم
 ثم للاظهار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج وتماسه في الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة
 يكون الكل فرائض حق الله تعالى او حق العباد واجبات ونوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الوصي واما
 انه بدر باللاتم وعنه لو كان الكل فريضا حق الله تعالى كما بدر بالخرج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كما لو وصية بالخرج والعتق والصدقة
 بدر بما بدر به في ظاهر الرواية وعنه بدر بالافضل الصدقة ثم العتق كما في الذخيرة وان اوصى بحج للفرض اجمع

اي ثلث او اربعة او اوصى على غيره ركنها الاول ان يوصي على من يورثه او على من يورثه من اهل بيته
من الثلث وذلك ايج الوصية او لا يملك من حيث يبلغ النصف من ركنها عند استئذان اهل بيته ولو وصى على غيره
ان دفع المال الى غيره فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له
والمستحق لنفسه فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له فممن هو له
والى ان ان لم يبلغ النصف من الثلث لم يحصل ثوابه والى ان لم يبلغ من الثلث لم يحصل ثوابه والى ان لم يبلغ من الثلث لم يحصل ثوابه
اي ان قصد اداء ايج الفرض خارجا من ثلثه وسائر ثلثه في طريقه او وصى على ايج عشرين ركنها عند استئذان اهل بيته
بأنه الثلث وذلك عند اداء الفرض خارجا من ثلثه وسائر ثلثه في طريقه او وصى على ايج عشرين ركنها عند استئذان اهل بيته
والكلام يشير الى ان لم يبلغ النصف من الثلث لم يحصل ثوابه والى ان لم يبلغ من الثلث لم يحصل ثوابه والى ان لم يبلغ من الثلث لم يحصل ثوابه
عنه فان من الطرق فيها والاصح الى ما يراه الفقهاء من وجوه التبرك في النية وفي وصيته بثلث ماله لزيد الابني
وسدسه لآخر الحال ان الوثيرة لم يحجزوا ما زاد على الثلث من السدس حيثما اى يحيل الثلث على ثلثة اسلم لهما
وفي وصيته بثلثة اى بثلث ماله لزيد وكله لآخره لم يحجزوا ما زاد على الثلث من السدس حيثما اى يحيل الثلث على ثلثة اسلم لهما
على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة روح ولا يضرب عندها
والاصل ان اوصى باكثر من الثلث ولم يحجزوا في باطنه في الاكثر عنه لكونها وصيته بالثلث فلا يكون مشروعة وجازة
لانه قصد تقصيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصريح كما في المغيرات وفيه اشعار بان يضرب الموصى
له بالثلث عند جميع فني المسئلة الاولى تليث بالاتفاق اذا تليث ضعف السدس فقد اوصى لزيد سمين وللآخر يسمين وان جاز
يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا باخلاص وفي المسئلة الثانية ينصف عنه لبطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث لكل فكل
الثلث بينهما ويرجع عندهما لان اصل المسئلة ثلثة عالمه الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب لكل ثلثة اسلم لهما
اجازوا فعند ما يقسم الكل كذلك ولا نص فيه عنه فقال ابو يوسف روح قياس قوله ان ليس بس بطريق المنازعة لانه سلم الثلث
لصاحب الكل فكان نزاعا في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن بن صالح بن حي
فيجوز لا يتواءم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يرجع بطريق المنازعة بالقسمة الثلث والو
وهو اربعة من اثني عشر بينها نصفين لان اجازتهم غير متوشة في قدر الثلث فيبقى الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل ويز
منها صاحب الثلث ليقسم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل وتينازعاني السمين فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث
والباقي للآخر كما في الحقائق وغيره وقوله لا يضرب معروف مسند مجاز الى الموصى له باكثر من الثلث فالباقي ماله للموصى له
وصلة الفحل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عدواني عدد فلا يضرب ربع في ثلث وثلثة ارباع
فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لما فانها لا يضربانها في الثلث فيحصل

ان لا يملك النصف من ماله الا ان يضرب النصف من ماله على النصف من ماله
 ما ذكره المصنف في كتابه وان لم يكن النصف من ماله على النصف من ماله
 او على النصف من ماله على النصف من ماله على النصف من ماله
 شيئا من ماله على النصف من ماله على النصف من ماله على النصف من ماله
 ما حصل له من ماله على النصف من ماله على النصف من ماله على النصف من ماله
 الا في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاثني عشر في المضافة الى في صورة النقصان عن قيمة الثلث في الوصية
 بالمعنى والزيادة على قيمته في الثلث كما اذا اوصى مريض بان يباع عبدان لقيمة احداهما ثلثون من زبد عشرين والآخر
 من ماله بالعين والمال له سواهما ولم يجر بالورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصي له بالثلث عشرة وعمره بالثلثين عشر
 وان وصاه بالثلثين ثلث وفي السجاية اى كسب الثمن كما اذا اعتق هذا المريض بدين العبدين فانه وصيته بالثلث
 فيعتق من الاول ثلث عشرة ومن الاخر ثلث عشرة فيسويان في اثنين على قدر نصيبهما وفي الدراهم الميسرة
 في الوصية بدرهم مطلق غير متقدمة كسب من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا اوصى مريض له تسعون درهما زبد عشرين
 وعمره بستين فانه يثلث الثلث ثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنه الا انهم متفقون في ثلث
 لانه اصاب الوصية في عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى
 فلا يجزى حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقه
 لفظا ومعنى فاعتبر بمثل نصيب ابنة او بنته صحت الوصية سواء كان لابن او بنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد
 يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا اوصى بالثلث فانه محتاج الى الاجازة ونصيبه اى نصيب
 ابن او ابنة بلا ذكر مثل لا تصح وتبطل لانه وصيته بماله الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن
 او ابنة وما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمرات والعبرة اى اعتبار كونه من الكل او الثلث بحال العقد كالمعنى البتة فحجها
 في التصرف الذي فيه نوع تبرع بقربة المقام المنجز اى المفيد للحكم في المال لا بعد الموت والنظر متعلق بالعرف
 فالاولى تقديمه لتلاخيص الفصل بين العاقل والمعمول بالاجبني الذي هو الخبر اعني بحال العقد فان كان التصرف او العقدي
 حال الصحة فمن كل ماله يعتبر والا يكن في الصحة بل في المرض فمن ثلثه لعلحق حق الورثة به انما تعرض للعقد لانه
 لو اقر مريض لاجبني بدين فقد من كل ماله وكذا الواقعة لامرأة من ماله لثلث لا الزيادة والتمام مشعر بانه لو كان المريض بهما لثلث
 هاز كما في العادي والتصرف المضاف الى موته اى الذي يفيد الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر واطلاقه
 بعد موته يعتبر من الثلث لما رواه ان كان هذا التصرف في الصحة فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحة
 او مرضه ان حدث لي حادث فلان هذا كان وصيته ومرضه اى كل مرض صحيح المريض منه كما الصحة فلو اوصى

[illegible]

[illegible]

خاتمة المطالبات

[illegible]

خاتمہ کنان خالدی جو ابو سعید بخاری

4v

[illegible]

مجلس الشورى

[illegible]

خادمہ اللہ اور خاتمہ عوالمی حیران

[illegible]

Будет ли это так?

[illegible]

1952年12月15日

[illegible]

